

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014



التقرير الاقتصادي
العربي الموحد 2014



التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014



© صندوق النقد العربي 2014

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي :

الدائرة الاقتصادية والفنية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : +971-2-6171 552

فاكس : +971-2-632 6454

البريد الإلكتروني : economic@amfad.org.ae

Website : <http://www.amf.org.ae>

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

وقد صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث.

وتأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،

محمد ابراهيم التوجيهي	عبد اللطيف الحممد	عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي	عباس علي النقي
الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية	المدير العام	المدير العام	الأمين العام
الأمانة العامة	رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة	منظمة الأقطار العربية
لجامعة الدول العربية	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	صندوق النقد العربي	المصدرة للبترول (الأوابك)

يتناول العدد الرابع والثلاثون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2014، وكعاداته منذ صدور العدد الأول منه عام 1980، التطورات الاقتصادية في الدول العربية. ويعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). وفي إطار هذا الجهد المشترك تقوم الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. وإضافة لذلك، يضطلع صندوق النقد العربي منذ بداية صدور التقرير في عام 1980 بمهام تحرير التقرير وإصداره. ويعرض التقرير في صورة أولية محدودة التداول للمناقشة وإبداء الدول الأعضاء ملاحظاتها، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة سبتمبر من كل عام. وفي ضوء تلك الملاحظات يقوم صندوق النقد العربي، بالتنسيق مع المؤسسات المشاركة الأخرى، بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

وقد حرصت المؤسسات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. وتبذل الجهات الرسمية في الدول العربية جهوداً مشكورة، في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

ومن ناحية المنهجية في إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسية، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوع قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المقارن. وفي سبيل ذلك، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصلاً خاصاً كل عام يشكل محوراً حول أحد المواضيع الاقتصادية الهامة بحيث تعكسه الفصول الأخرى كلما أمكن ذلك. ونرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد كالأعداد السابقة مرجعاً للمسؤولين والمحللين لأحوال الاقتصادات العربية.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2013

		المساحة
المساحة الكلية	13.3	مليون كم ² (1.4 مليار هكتار)
نسبتها إلى العالم	9.6	في المائة
		السكان والعمالة
عدد السكان	370	مليون نسمة
نسبتهم إلى العالم	5.2	في المائة
القوى العاملة	130	مليون عامل (في عام 2012)
معدل البطالة	17.4	في المائة
		الناتج المحلي الإجمالي
القيمة بالأسعار الجارية	2,734	مليار دولار أمريكي
معدل النمو السنوي (بالأسعار الجارية)	3.8	في المائة
معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة)	4.2	في المائة
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية)	8,109	دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج	5.0	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج	37.2	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج	9.2	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج	40.5	في المائة
		النفط
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	55.8	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	27.3	في المائة
إنتاج النفط الخام	22.9	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	30.3	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي	17.2	في المائة (في عام 2012)
عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)	674	مليار دولار أمريكي
		التجارة
الصادرات السلعية (فوب)	1,319	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	7.0	في المائة
الواردات السلعية (سيف)	874	مليار دولار أمريكي
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	4.6	في المائة
إجمالي الصادرات العربية البينية	113	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.6	في المائة
		الاحتياطيات الخارجية الرسمية*
قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية	1,375	مليار دولار أمريكي
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)	20.3	شهر
		الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
قيمة الدين العام الخارجي	203.5	مليار دولار أمريكي
قيمة خدمة الدين العام الخارجي	15.2	مليار دولار أمريكي
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	22.3	في المائة
نسبة خدمة الدين الخارجي إلى حصة صادرات السلع والخدمات	5.9	في المائة

* باستثناء الذهب النقدي.

الرموز المستخدمة في التقرير

البيان غير متوفر أو لا ينطبق	_____	...
القيمة أو النسبة تعادل الصفر	_____	-
نسبة مئوية	_____	(%)
جرام	_____	ج
كيلو متر	_____	كم
كيلو متر مربع	_____	كم ²
كيلو جرام	_____	كج/كجم
ملليلتر (1000/1 لتر)	_____	مل
ملليمتر	_____	مم
ملليمتر مكعب	_____	مم ³
متر مكعب	_____	م ³
برميل نفط يومياً	_____	ب/ي
برميل مكافئ نفط	_____	ب م ن
برميل مكافئ نفط يومياً	_____	ب م ن/ي
طن مكافئ نفط	_____	ط م ن
وحدة حرارية بريطانية	_____	و ح ب
منظمة الدول المصدرة للبترول	_____	أوبك
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	_____	أوابك

أ	 نبذة تاريخية
ب	 تقديم
ج	 مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2013
د	 الرموز المستخدمة في التقرير
i	 نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2013
1	 الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية
1	 نظرة عامة
2	 نمو الاقتصاد العالمي
8	 التضخم
9	 البطالة
9	 أسعار الفائدة
10	 التجارة والمدفوعات
	 التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية وإقتصاديات السوق
12	 الناشئة الأخرى
13	 الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية
14	 الدين العام الخارجي
15	 أسعار الصرف
16	 أسواق الأسهم والسندات الدولية
17	 التطورات في أسواق النفط العالمية
18	 انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على إقتصادات الدول العربية
21	 الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية
21	 نظرة عامة
22	 التطورات الاقتصادية
25	 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
26	 الأسعار

27	 الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي	
28	 الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق	
29	 الاستهلاك النهائي	
31	 الإنفاق الاستثماري والادخار	
32	 صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد	
33	 الأداء الاقتصادي والفقر في الدول العربية	
33	 تطور مؤشرات الفقر	
35	 تطور مؤشرات توزيع الدخل	
37	 التطورات الاجتماعية	
37	 السكان	
38	 التعليم	
42	 المؤشرات الصحية	
45	 العمالة	
45	 البطالة	
49	 : قطاع الزراعة والمياه	الفصل الثالث
49	 نظرة عامة	
50	 الناتج الزراعي العربي	
52	 الموارد الطبيعية في الدول العربية	
55	 الموارد المائية في الدول العربية	
57	 الموارد البشرية	
59	 الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية	
62	 الأداء الزراعي العربي	
72	 التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي	
75	 : القطاع الصناعي	الفصل الرابع
75	 نظرة عامة	
76	 الناتج الصناعي العربي	
77	 الصناعات الاستخراجية	
78	 الصناعات التحويلية	
87	 التعاون الصناعي العربي وآفاق تطويره	

95	 : التطورات في مجال النفط والطاقة	الفصل الخامس
95	 نظرة عامة	
96	 الاستكشافات والاحتياطيات البترولية	
99	 الإنتاج	
103	 الطلب على الطاقة	
107	 الأسعار	
113	 صادرات النفط والغاز الطبيعي	
119	 : التطورات المالية	الفصل السادس
119	 نظرة عامة	
120	 الإيرادات العامة والمنح	
125	 الإنفاق العام	
129	 الوضع الكلي للموازنات العامة	
130	 تطورات الدين العام	
133	 : التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية	الفصل السابع
133	 نظرة عامة	
134	 التطورات النقدية	
141	 السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها	
145	 التطورات المصرفية	
155	 التطورات في أسواق المال العربية	
167	 : التجارة الخارجية للدول العربية	الفصل الثامن
167	 نظرة عامة	
168	 التجارة الخارجية الإجمالية	
176	 التجارة البينية العربية	
189	 : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف	الفصل التاسع
189	 نظرة عامة	
190	 موازين المدفوعات	
190	 الموازين التجارية	
193	 موازين الخدمات والدخل والتحويلات	
195	 موازين الحسابات الخارجية الجارية	
197	 موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية	
199	 الاحتياطيات الخارجية الرسمية	
200	 الدين العام الخارجي	
203	 التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية	
205	 تطورات أسعار الصرف العربية	

211	الفصل العاشر (المحور) : إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية
211	 نظرة عامة
212	 الوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية
218	 مبررات إصلاح نظم دعم الطاقة في الدول العربية
218	 الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لبرامج دعم الطاقة
227	 منافع إصلاح برامج دعم الطاقة
228	 تجارب إصلاح نظم دعم الطاقة
232	 متطلبات نجاح برامج إصلاح الطاقة
238	 آليات إصلاح دعم الطاقة
241	 تجارب إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية
247	 الخلاصة والتوصيات
251	الفصل الحادي عشر : العون الإنمائي العربي
251	 نظرة عامة
251	 الملامح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية
253	 العون الإنمائي العربي في عام 2013
253	 العون المقدم من الدول العربية
254	 العون المقدم من مجموعة التنسيق
257	 جهود مؤسسات مجموعة التنسيق في مجالات التنمية
262	 أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية
265	الفصل الثاني عشر : التعاون العربي في مجال تحسين كفاءة الطاقة
265	 نظرة عامة
266	 مصادر الطاقة في الدول العربية
271	 الكفاءة والمفهوم المستدام للطاقة في الحالة العربية
272	 واقع كفاءة الطاقة في المنطقة العربية
274	 السياسات و الخطط الحالية لكفاءة الطاقة
276	 مؤشرات كفاءة الطاقة في المنطقة العربية
284	 التعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة
285	 نظرة مستقبلية
289	الفصل الثالث عشر : الاقتصاد الفلسطيني
289	 نظرة عامة
290	 التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية
290	 التطورات الاجتماعية
293	 التطورات الاقتصادية الكلية
295	 التطورات القطاعية
299	 التجارة الخارجية
300	 الموازنة العامة

305	المفاهيم والمصطلحات المستخدمة
323	الملاحق الإحصائية ملاحق الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية (1/1)-(10/1).....
333	ملاحق الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية (1/2)-(19/2).....
355	ملاحق الفصل الثالث : القطاع الزراعي (1/3)-(12/3)
371	ملاحق الفصل الرابع : القطاع الصناعي (1/4)-(13/4)
387	ملاحق الفصل الخامس: التطورات في مجال النفط والطاقة (1/5)-(9/5).....
397	ملاحق الفصل السادس : التطورات المالية (1/6)-(11/6)
411	ملاحق الفصل السابع : التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية (1/7)-(10/7)
427	ملاحق الفصل الثامن : التجارة الخارجية للدول العربية (1/8)-(10/8)
439	ملاحق الفصل التاسع : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف (1/9)-(14/9)
457	ملاحق الفصل العاشر : إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية (1/10)-(2/10)
459	ملاحق الفصل الحادي عشر : العون الإنمائي العربي (1/11)-(7/11).....
467	ملاحق الفصل الثالث عشر : الاقتصاد الفلسطيني (1/13)

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2013

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2013. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن التعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

واصل الاقتصاد العالمي عام 2013 تعافيه البطيء من تداعيات الأزمات المالية التي مر بها خلال السنوات الست الماضية والتي أثرت سلباً على مستويات الطلب الكلي، وأدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات البطالة. وعمقت سياسات التقشف المالي المتبعة في العديد من الدول المتقدمة خلال عام 2013 لضبط أوضاع المالية العامة من مستويات تأثير الطلب الكلي بتلك التطورات، فيما خفف استمرار السياسات النقدية التيسيرية من أثر تلك التداعيات على معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول المتقدمة.

وقد اتجهت العديد من الدول المتقدمة وبخاصة دول منطقة اليورو خلال عام 2013 إلى تبني تدابير للتخفيف المالي وتقليص الأجور مما أضعف من فرص نمو الناتج والتوظيف في تلك الدول، كذلك عانى الاقتصاد الأمريكي من تراجع مستويات النشاط الاقتصادي على ضوء السياسات المالية التقيدية التي أثرت على مستويات الانفاق العام. أما بالنسبة للاقتصاد الياباني، فقد حقق معدلات نمو متواضعة خلال العام رغم حزمة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجديدة لحفز النمو الاقتصادي وخفض مستويات الدين العام.

كذلك لم تكن الدول النامية والأسواق الصاعدة أفضل حالاً مع انخفاض معدلات النمو المُحققة في هذه البلدان سواء نتيجة لاستمرار ضعف مستويات الطلب الخارجي على صادراتها أو نتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال العام. وقد قامت الدول النامية خلال عام 2013 بتبني سياسات توسعية استهدفت دعم الطلب المحلي والتخفيف من أثر تراجع مستويات الطلب الخارجي على صادراتها وتحقيق معدلات نمو أكثر توازناً.

وكمحصلة لهذه التطورات، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 ليصل إلى 3.0 في المائة مقابل 3.2 في المائة عام 2012. فعلى مستوى الدول المتقدمة، حققت اقتصادات هذه الدول نمو متواضع بلغ 1.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة عام 2012. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فعلى الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدولة المتقدمة بلغت نحو 4.7 في المائة خلال عام 2013، إلا أنها لازالت أقل من تلك المحققة خلال عام 2012 والبالغة 5 في المائة.

وانعكاساً لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة للعام الثاني على التوالي ليصل إلى نحو 1.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة بنحو 2 في المائة خلال عام 2012، حيث ساهمت عدة عوامل في تراجع الضغوط التضخمية في عدد كبير من البلدان المتقدمة من أهمها، السياسات المالية التقشفية التي تم تبنيها في العديد من الأسواق المتقدمة، وبخاصة في منطقة اليورو، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم. كذلك انخفضت معدلات التضخم في الدول النامية والأسواق الناشئة بشكل طفيف خلال العام حيث تراجعت من 6 في المائة في عام 2012 إلى 5.8 عام 2013.

وفيما يتعلق بمعدلات البطالة العالمية، فقد سجلت تراجعاً طفيفاً خلال العام لتصل إلى 7.9 بالمائة مقارنة بنحو 8 في المائة في عام 2012، فيما تباينت اتجاهات معدلات البطالة بين الدول المتقدمة. ففي حين سجلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وكندا تحسناً بما يعكس الأثر الإيجابي للسياسات الاقتصادية الكلية التي تم تبنيها في تلك الدول لدعم مستويات التشغيل، سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً في منطقة اليورو على ضوء السياسات التقشفية التي انتهجتها دول المنطقة.

أما فيما يختص بتطورات الأوضاع النقدية العالمية، فقد واصلت البنوك المركزية في عدد من الدول المتقدمة تبني برامج للتيسير الكمي بما يسمح بخفض تكلفة الائتمان لتوفير التمويل منخفض التكلفة للمصارف لحفز النمو الاقتصادي وتمكين تلك الاقتصادات من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية. وقد ساهم هذا الاتجاه في انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الدول المتقدمة خلال عام 2013. كذلك، واصلت أيضاً أسعار الفائدة طويلة الأجل اتجاهها نحو الانخفاض في الدول المتقدمة خلال النصف الأول من العام، إلا أنها عاودت الاتجاه نحو الارتفاع خلال النصف الثاني من العام بما يعكس تأثير إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن عزمه الانسحاب التدريجي من برنامج التيسير الكمي بنهاية عام 2013 وذلك على ضوء التحسن النسبي في أوضاع التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تأثرت حركة التجارة الدولية خلال العام بالتعافي البطيء للنشاط الاقتصادي العالمي، حيث استمر خلال عام 2013 تباطؤ معدل نمو التجارة الدولية والذي بلغ نحو 3 في المائة مقارنة بنحو 2.8 في المائة في عام 2012 ليبقى بذلك معدل نمو التجارة الدولية أقل بكثير مقارنة بالمعدلات المسجلة قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية. وكان من أهم التطورات على صعيد التجارة الدولية الزيادة الكبيرة في التجارة الخارجية للصين، والتي تخطت لأول مرة عتبة أربعة تريليون دولار خلال عام 2013 حيث بلغت 4.16 تريليون دولار بارتفاع نسبته 7.6 في المائة عن عام 2012، وبذلك أصبحت القوة التجارية الأولى في العالم، متخطية بذلك الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بموازين المعاملات الجارية، فقد تحول العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة عام 2012 والبالغ 26.6 مليار دولار إلى فائض بلغ 193.3 مليار دولار في عام 2013. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحول، من أهمها انخفاض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 440.4 مليار دولار عام 2012 إلى 379 مليار دولار عام 2013، وارتفاع مستويات الفائض في منطقة اليورو على ضوء الإجراءات المالية التقشفية التي تبنتها تلك الدول وشملت إجراءات حمائية قلصت معدل نمو الواردات. وحد من ارتفاع مستويات الفائض في الدول المتقدمة انخفاض فائض الحساب الجاري في اليابان بنسبة كبيرة بلغت نحو 43 في المائة، وهو ما يعزى إلى استمرار ارتفاع واردات اليابان من النفط في ظل توقف عدد من مفاعلاتها النووية عن العمل، حيث تعتبر اليابان رابع أكبر مستورد للنفط على مستوى العالم.

وقد عاود صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية ارتفاعه، ليقترّب من مستواه المسجل عام 2011، حيث بلغ نحو 419.9 مليار دولار عام 2013 مقابل 228.7 مليار دولار عام 2012 بارتفاع بلغت نسبته 83.6 في المائة. ففي ظل ظروف عدم اليقين الذي يحيط باقتصادات الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو، وجد المستثمرون في الدول النامية ملاذاً آمناً لاستثماراتهم. لذا فقد حققت البلدان النامية تحسناً في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013، وللعام الثاني على التوالي أصبح نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما نالته البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ليلعب نحو 6978 مليار دولار في عام 2013 بارتفاع بلغت نسبته 7.2 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012.

وفيما يتعلق بأسعار صرف العملات الرئيسية خلال عام 2013، فقد تأثرت بالتطورات على صعيد النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة وبعدها من العوامل الأخرى التي تباينت من حيث تأثيرها على العملات الرئيسية خلال العام. ففي مطلع عام 2013 وجد الدولار دعماً نتيجة تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو، والتي شهدت انكماشاً اقتصادياً. في المقابل تكاثفت عدة عوامل أخرى خلال العام لتعطي دفعة لليورو مقابل الدولار خلال الفترة المتبقية من عام 2013 من أهمها إعلان بنك الصين والذي يمتلك أكبر احتياطي من الدولار يفوق الأربعة تريليونات دولار عن اتجاهه للتنويع بشكل أكبر في مكونات سلة عملات الاحتياطيات الرسمية للصين باتجاه منح وزناً أكبر للعملة الأوروبية الموحدة. كذلك يعزز انخفاض تكلفة العمالة في بعض الدول الأوروبية مقارنة بنظيرتها في الولايات المتحدة من تنافسية صادرات منطقة اليورو ومن ثم يدعم العملة الأوروبية الموحدة. وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها ومستويات الأداء الاقتصادي المسجلة في الدول المتقدمة خلال عام 2013، تراجعت قيمة الدولار مقابل اليورو بنسبة 3.2 في المائة، في حين ارتفعت مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 1.3 في المائة. كما شهد الدولار ارتفاعاً مقابل الين الياباني بنسبة كبيرة بلغت 23 في المائة خلال عام 2013، وهو ما يعكس تأثير السياسات النقدية التوسعية التي تم تبنيها في اليابان لدعم النمو وتعزيز تنافسية الصادرات اليابانية.

أداء الاقتصادات العربية

تطورات الاقتصاد الكلي

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2013 بعدد من العوامل، فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المُصدرة للنفط انعكاساً لانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض تلك الدول بالإضافة إلى تأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط. ومن جهة أخرى، استمر تأثير مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي وباستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية نمواً محدوداً خلال عام 2013 حيث ارتفع من نحو 2633.5 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 2734.1 مليار دولار عام 2013. كذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بشكل طفيف من حوالي 7998 دولار عام 2012 إلى 8109 دولار عام 2013. وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة للدول العربية⁽¹⁾، فقد سجلت الدول العربية معدل نمو بلغ 4.2 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 4.6 في المائة عام 2012، فيما نما متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية بنسبة 1.6 في المائة في عام 2013 بالمقارنة مع نحو 4.8 في المائة في عام 2012.

وبما يتماشى مع التطورات التي شهدتها معدلات التضخم العالمية، فقد اتجه معدل التضخم نحو الانخفاض في الدول العربية ليصل إلى نحو 5.2 في المائة في عام 2013 مقارنة بنحو 6 في المائة خلال عام 2012، وهو ما يعزي إلى الانخفاض المسجل في أسعار السلع الأساسية وأسعار النفط خلال العام إضافة إلى تراجع مستويات الطلب في بعض الدول العربية. من جهة أخرى، شهدت دول عربية أخرى ارتفاعاً في معدلات التضخم نتيجة الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة معدلات الطلب المحلي، وارتفاع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية سواء نتيجة للاختناقات في جانب العرض، أو نتيجة اتجاه حكومات هذه الدول لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية وعلى رأسها دعم الطاقة.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، قَدّرت حصة الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقارنة بنحو 61.6 في المائة عام 2012، نتيجة انخفاض حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي للدول العربية ككل من 39.7 في المائة إلى 37.2 في المائة عام 2013، بسبب تراجع إنتاج النفط في عدد من الدول العربية. في المقابل زادت حصة قطاع الخدمات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي.

⁽¹⁾ وذلك باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، وليبيا نظراً للتقلبات الحادة التي شهدتها معدل النمو في أعقاب عام 2011.

وعلى صعيد الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، فقد زادت مساهمة حصّة الإنفاق الاستهلاكي في الناتج المحلي الإجمالي من 57.5 في المائة خلال عام 2012 إلى 60.4 في المائة خلال عام 2013. وقد توزع نمو حصّة الإنفاق الاستهلاكي بين الإنفاق العائلي والحكومي، حيث زادت الأهمية النسبية لبند إنفاق الاستهلاك العائلي من حوالي 41.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012 إلى نحو 43 في المائة في العام 2013. وبلغ معدّل نمو الاستهلاك العائلي في عام 2013 حوالي 7.2 في المائة مقابل 6.6 في المائة في عام 2012. كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في الناتج من نحو 15.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 17.4 في المائة في العام 2013 بمعدّل نمو بلغ حوالي 13.9 في المائة مقارنةً بنحو 11.6 في المائة في العام السابق. كذلك نمت حصة الاستثمار الكلي من 25.2 في المائة عام 2012 إلى 26.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بزيادة بلغت نسبتها 7.2 في المائة.

وقد شهدت مؤشرات الاستثمار في الوطن العربي خلال العام 2013، تغيرات عديدة حيث ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري لتصل إلى حوالي 710 مليار دولار مقابل 662.5 مليار دولار في عام 2012. وتركزت الزيادة في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية المصدّرة للنفط التي حققت فائضاً مالياً وجهته للاستثمار في المشروعات التنموية الإنتاجية والخدمية بهدف دفع النمو والإسهام في توفير فرص عمل جديدة. كذلك سجلت دول عربية أخرى معدلات نمو مرتفعة للإنفاق الاستثماري تجاوزت مستوى العشرة في المائة.

أما فيما يتعلق بتطورات مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، فرغم تحقيق عدد من الدول العربية لتقدم ملحوظ على صعيد خفض معدلات الفقر، إلا أن نسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية قد ارتفعت إلى مستوى 7.4 في المائة عام 2012 بالمقارنة مع 4.1 في المائة عام 2010. وفي مجال توزيع الدخل، توضح أحدث البيانات المتوفرة، انخفاض معامل جيني⁽²⁾ في عدد من الدول العربية، حيث تعتبر مستويات توزيع الدخل في الدول العربية أقل تفاوتاً بالمقارنة مع أقاليم جغرافية أخرى على مستوى العالم. وبالنظر إلى أحدث بيانات المسوحات المتوفرة في بعض الدول العربية، يتبين أن بعض الدول استطاعت أن ترفع متوسط إنفاق الفرد للطبقات الفقيرة بأكثر من متوسط معدّل نمو إنفاق الفرد في المجتمع ككل محققةً بذلك نمواً مناصراً للفقراء، بينما شهدت دول عربية أخرى اتجاهاً معاكساً، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهود لرفع مستويات دخل الفقراء وتقادي تراجع مستوياتهم المعيشية بالمقارنة مع بقية مجموعات الدخل الأخرى في المجتمع.

(2) يعتبر معامل جيني من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس مستوى العدالة في توزيع الدخل استناداً إلى منحنى لورنز، وتتراوح قيمة المعامل بين الصفر والواحد. وكلما انخفضت قيمة المعامل كلما دل ذلك على التحرك باتجاه قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل.

التطورات الاجتماعية

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاجتماعية، فقد حققت الدول العربية تقدماً ملموساً على صعيد تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بفضل الجهود التي بُذلت لرفع مستويات الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة وتحسين مستوى الخدمات الصحية، هذا فيما تواصل الدول العربية جهودها على صعيد خفض معدلات البطالة والتي لا تزال مرتفعة مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى وزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وزيادة نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل ورفع مستوى كفاءة الخدمات الصحية. وقد بلغ متوسط مؤشر دليل التنمية البشرية للدول العربية⁽³⁾، وفقاً لدليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو حوالي 0.652، لتصنف بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدنٍّ في مستويات التنمية البشرية.

فعلى صعيد مؤشرات السكان، قُدِّر إجمالي عدد السكان في الدول العربية بحوالي 370 مليون نسمة في عام 2013. وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول العربية حوالي 2.2 في المائة سنوياً خلال الفترة (2000-2013). ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، وهو ما يعزى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن مستوى الخدمات الصحية وارتفاع المستويات المعيشية. وقد بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية حوالي 65 في المائة من إجمالي عدد السكان. وبلغت الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة حوالي 28 نسمة في كل كم² عام 2013، وهي بذلك تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس النسبة في الأقاليم الجغرافية الأخرى، وهو ما يرفع من كلفة إنشاء البنى التحتية الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والمياه النقية والصرف الصحي والنقل في الدول العربية.

أما فيما يتعلق بمؤشرات التعليم في الدول العربية خلال عام 2013، فقد بلغ معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2011، حوالي 89 في المائة، مقابل حوالي 90 في المائة في الدول النامية وحوالي 91 في المائة في دول العالم ككل. ويشار إلى أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 قد أضحى في متناول معظم الدول العربية، وبالتالي يتعين على الدول العربية تكثيف الجهود لتحسين مستويات المخرجات التعليمية وتنمية القدرات الابتكارية والمعرفية. وفيما يتعلق بمعدل القيد في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية فقد بلغ نحو 71.1 في المائة. ويقترب هذا المعدل من مثيله في دول العالم مجتمعة (حوالي 71.2 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 91.0 في المائة). أما فيما يختص بمؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي والذي يعد من أهم المؤشرات لقياس تقدم الدول صوب إرساء مجتمع المعرفة، فقد بلغ في الدول العربية نحو 24.1 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، في حين يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 28.7 في المائة. وقد قُدِّر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.2 سنة في عام 2011، ويبقى بذلك أقل من المعدل المسجل في الدول ذات الدخل المتوسط (حوالي 11.5 سنة) ودول العالم ككل (11.6 سنة).

⁽³⁾ يعتبر دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يعطي صورة شبه متكاملة عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لرصد ثلاثة أبعاد تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل العلمي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.

هذا ويصل متوسط الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية نحو 4.5 في المائة وفق أحدث البيانات المتاحة، وهو ما يتقارب مع مثليه في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (4.8 في المائة). وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فإن المتوسط العربي قد بلغ حوالي 16 في المائة، ويزيد عن مثليه في كل من الدول النامية (15.9 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14.4 في المائة). وفيما يتعلق بمعدلات الأمية فقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه عام 1990 في عدد كبير من الدول العربية، فيما تُكثف الدول العربية مجهوداتها لخفض معدل الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) والبالغ وفق أحدث التقديرات حوالي 22.5 في المائة، بما يفوق المتوسط المسجل في الدول ذات الدخل المتوسط البالغ 17 في المائة، فيما ترتفع نسبة الأمية بين النساء في الشريحة العمرية (15 سنة فما فوق) إلى حوالي 32 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية.

وعلى صعيد المؤشرات الصحية، فقد ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة وفق أحدث البيانات المتاحة، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي البالغ (70 سنة)، كذلك تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 95 في المائة من مجمل السكان في أربع عشرة دولة عربية بما يعكس انتشار الخدمات الصحية بشكل جيد. وقد حققت الدول العربية تقدماً ملموساً على صعيد خفض معدلات وفيات الأطفال الرضع إلى نحو 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. ويقل هذا المعدل عن مثليه في الدول النامية (58 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي). وعلى مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف. وبشكل عام تحتاج الدول العربية إلى زيادة عدد الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) والتي تشير التقديرات إلى عدم كفايتها بالنسبة لعدد السكان في بعض الدول العربية، وإلى زيادة مستويات الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 5.8 في المائة بما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 10.2 في المائة.

أما على صعيد التقدم المحرز لتوفير مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي، تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس رغم الطبيعة الجغرافية والمساحة المترامية الأطراف، حيث تتوفر هذه الخدمات لنحو 89 في المائة من السكان في الدول العربية، مقارنة بحوالي 74 في المائة في الدول منخفضة الدخل وحوالي 89 في المائة في دول العالم مجتمعة للفترة ذاتها. وعلى صعيد توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حقته الدول النامية ودول العالم ككل في هذا المجال.

وفيما يختص بمؤشرات العمالة، يقدر حجم القوى العاملة وفق أحدث التقديرات بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 36.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى

العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ حوالي 3.2 في المائة في الفترة (2000 – 2012). ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل. ومن المتوقع استمرار ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بمساهمة الإناث في أسواق العمل، فلا تزال حصة النساء منخفضة على مستوى الدول العربية ككل بما لا يتجاوز حوالي 23.2 في المائة من قوة العمل بما يعد من أقل نسب المشاركة المسجلة على مستوى الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. ويبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2012 أن حوالي 62.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول عربية. هذا وقد بلغ عدد المتعطلين عن العمل في الدول العربية ككل عام 2013 نحو 18.1 مليون عاطل وبمتوسط معدّل بطالة بلغ حوالي 17.4 في المائة.

يُعدّ تخفيض مستوى البطالة من أكبر التحديات التنموية في الدول العربية، حيث أن متوسط معدّل البطالة في هذه الدول هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم وبما يمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدّل البطالة في العالم. كما أن خطورة البطالة في الدول العربية لا تكمن فقط في ارتفاع معدّلاتها الإجمالية وإنما بقدر تركّزها بين الشّباب المتعلّمين والداخلين الجدد لأسواق العمل وبين الإناث، ممّا يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن معرفة حجم التحدي خلال السنوات المقبلة في الدول العربية يمثل خطوة رئيسية للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها وربما لتحقيق أهداف كمية محدودة مع حلول سنة معينة.

ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى افتراضات حول مستوى قوة العمل ومعدّل المشاركة في قوة العمل قامت بها منظمة العمل الدولية، يتضح أن الدول العربية تحتاج كمجموعة لتوفير حوالي 35 مليون وظيفة لتخفيض معدّلات البطالة الحالية إلى النصف مع حلول عام 2020، أي بما يعادل نحو ثلث عدد العاملين حالياً في كلّ الدول العربية. وبالنظر إلى مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000 – 2008)، والمقدّرة بحوالي 0.7، وبافتراض ثباتها خلال السنوات القادمة فإن مناصفة معدّلات البطالة يتطلب زيادة متوسط معدّل النمو الذي تحقق خلال العقد الأول للألفية الثالثة، بقرابة 50 في المائة. من جانب آخر، تحتاج الدول العربية إلى توفير نحو 28 مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب كلّ الداخلين الجدد لقوة العمل مع حلول عام 2020، وهو ما يستلزم بذل المزيد من الجهود لحفز مستويات نمو الناتج والتشغيل في الدول العربية.

التطورات القطاعية

الزراعة

يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعاباً للعمالة، إذ يستوعب حوالي 22 في المائة من القوى العاملة العربية، كما تمثل الصادرات الزراعية أكثر من 60 بالمائة من إجمالي حصيللة الصادرات غير النفطية

للدول العربية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما لاشك فيه فإن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمية التي ترتبط بعلاقات تشابكية قوية مع قطاع الزراعة.

وقد سجل الناتج الزراعي للدول العربية عام 2013 نمواً بنسبة 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وهو ما يفوق معدل النمو المسجل العام السابق عليه، فيما ارتفعت بشكل طفيف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية إلى نحو 5 في المائة. وشهد عام 2013 ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ليلبلغ حوالي 389 دولار مقابل 369 دولار مسجلة خلال 2012. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ يتراوح بين 580 دولار في السودان و48 دولار في جيبوتي.

وفيما يتعلق بالموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية، فقد قُدرت في الدول العربية بحوالي 274 مليار م³، تقدر السطحية منها بحوالي 232 مليار م³ سنوياً، ولا يستغل منها حالياً سوى 204 مليار م³ أي بنسبة 88 في المائة، وتستهلك الزراعة الجزء الأكبر من الموارد المائية السطحية، وتتسم كفاءة الري بالضعف نظراً لانتشار الري السطحي التقليدي بنسبة 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية.

وعلى صعيد التجارة الخارجية للسلع الزراعية فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2012 حوالي 19.2 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 0.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، كما ارتفعت الواردات الزراعية بنسبة 3.6 في المائة خلال الفترة ذاتها. وكمحصلة للتطورات السابقة ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بنسبة 4.5 في المائة ليصل إلى حوالي 70.4 مليار دولار في عام 2012.

وسجلت الفجوة الغذائية العربية زيادة بنسبة 1.2 في المائة حيث بلغت حوالي 34.8 مليار دولار. وتمثل مجموعة الحبوب حوالي 55.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية عام 2012، يليها من حيث الأهمية النسبية مجموعة اللحوم بنسبة 20.1 في المائة. ومن المتوقع أن تزداد قيمة الفجوة الغذائية إلى حوالي 96 مليار دولار عام 2030 في حالة بقاء مستويات الإنتاج الزراعي على وضعها الراهن مع تزايد عدد السكان وتحسن مستوى دخل الفرد في العالم العربي.

الصناعة

سجل الناتج الصناعي المحلي الإجمالي للدول العربية تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 1.3 في المائة ليصل إلى نحو 1270 مليار دولار عام 2013 مقارنة بنحو 1287.6 مليار دولار عام 2012، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 2.6 في المائة نتيجة تراجع كميات الانتاج النفطي ببعض الدول العربية، وتراجع الأسعار العالمية للنفط. وارتفعت خلال عام 2013 نسبة العاملين بالقطاع الصناعي العربي لتشكّل نحو 16.8 في المائة من مجمل العمالة.

وقد أظهرت مؤشرات الأداء للصناعات الاستخراجية للعام 2013، تراجع القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية العربية مجتمعة في عام 2013 إلى نحو 1017.8 مليار دولار، وساهم بحوالي 37.2 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 نتيجة لانخفاض كميات الانتاج النفطي على مستوى الدول العربية بنسبة 3.7 في المائة خلال العام. وشهدت **الصناعات التحويلية** في الدول العربية خلال عام 2013، نمواً إيجابياً بالمقارنة مع العام السابق، بلغ نحو 4.4 في المائة، وساهمت بنحو 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في قطاع التشييد، كما سجلت صناعات مواد البناء والصناعات الهيدروكربونية والكيميائية والصناعات الغذائية نمواً إيجابياً.

وفيما يتعلق بالأنشطة الصناعية المختلفة المتضمنة في قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت القيمة المضافة بصناعات **التشييد والبناء** عام 2013 حوالي 161.4 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ حوالي 12.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، وسجلت أعلى مستويات حركة التشييد في كل من الإمارات والسعودية والجزائر والعراق ومصر وقطر. وفيما يتعلق بصناعة الأسمنت فقد بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الأسمنت في الدول العربية عام 2012 حوالي 168 شركة وبطاقة تصميمية 316.3 مليون طن، وبلغ حجم الإنتاج السنوي من الأسمنت عام 2012 نحو 214 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 7.9 في المائة، وبلغ الاستهلاك بذات العام حوالي 223 مليون طن وبعجز بلغ حوالي 9.0 مليون طن تم تغطيتها بالاستيراد من الخارج.

ووفق الخطط المستقبلية للدول العربية، من المتوقع أن يستقطب قطاع التشييد والبناء استثمارات تصل إلى حوالي 750 مليار دولار، خلال السنوات الخمس القادمة وبمتوسط إنفاق سنوي يصل إلى نحو 150 مليار دولار، وسيقود ذلك إلى زيادة الاستثمار في صناعات مواد البناء كالأسمنت وحديد التسليح الذي يشكل حوالي 70 في المائة من إنتاج شركات الصلب في الدول العربية. كما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على مواد البناء من الأسمنت والحديد مع تنفيذ مشروعات إنشائية ضخمة بجانب المشروعات العمرانية ومشروعات السكك الحديدية ومترو الأنفاق والموانئ والمطارات والمشروعات الإنشائية المرتبطة بمشروعات النفط والغاز، والمنشآت الرياضية في عدد من الدول العربية.

أما فيما يختص بصناعة الحديد والصلب، فتشير التقديرات لارتفاع احتياطي خام الحديد في الوطن العربي إلى حوالي 12.4 مليار موزعة في كل من ليبيا والسعودية وموريتانيا والسودان والجزائر وسورية ومصر والمغرب وتونس والأردن. وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في عام 2013 حوالي 23.3 مليون طن. ويشار في هذا السياق إلى أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا قد أصبحت من أهم دول منطقة الشرق الأوسط في إنتاج الحديد والصلب. ومن المنتظر أن تصبح المنطقة خلال الخمس سنوات القادمة من أهم المناطق العالمية في إنتاج الحديد والصلب حيث تشهد تطورات كبيرة في طاقاتها الإنتاجية من الصلب الخام معززة بالاستثمارات الضخمة التي تضخها الدول العربية في تلك الصناعة.

من جهة أخرى، شجع نمو الطلب العالمي على **صناعة الألمنيوم** بمعدلات مرتفعة على نشاط تلك الصناعة في الوطن العربي بشكل عام، ودول الخليج العربي بشكل خاص، إذ بلغ إنتاجها من الألمنيوم عام 2013 حوالي 3.5 مليون طن ويتوقع أن يرتفع هذا الإنتاج ليصل إلى حوالي 5 مليون طن في العام 2014. وقد أضحت بعض شركات إنتاج الألمنيوم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين أكبر الشركات العالمية في هذا المجال. وفي مجال **صناعة الأسمدة**، بلغت الطاقات الإنتاجية العربية نحو 67.2 مليون طن تشكل ما نسبته 12.3 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية من الأسمدة. وبلغ الإنتاج الفعلي من الأسمدة في الدول العربية بذات العام نحو 51.4 مليون طن، وجه منه حوالي 22.5 مليون طن للاستهلاك وحوالي 28.1 مليون طن للتصدير.

كذلك سجل نشاط **صناعة التكرير** في الدول العربية نمواً من 7.9 مليون برميل يومياً عام 2012 إلى 8.3 مليون برميل يومياً عام 2013، وحافظت في نفس الوقت على عدد المصافي العاملة في العامين السابقين والبالغة 62 مصفاة. وفيما يختص بالصناعات البتروكيماوية فقد تواصل خلال العام استفادتها من توفر النفط والغاز في المنطقة العربية.

ومن جهة أخرى انطلقت **صناعة البتروكيماويات** في الوطن العربي منذ عقود، واستطاعت خلال تلك الفترة أن تنمو باضطراد وتحتل مكانة مهمة في الأسواق العالمية برغم حداثة عهدها والمنافسة القوية مع الدول المنتجة الأخرى والتغيرات المستمرة في الأسواق والأسعار. وتقود السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى هذه الصناعة في الدول العربية نظراً لوفرة الغاز الطبيعي الذي يُعد الخام الأساسي للمنتجات البتروكيماوية ووقودها الأنسب. وهذه الدول هي الأكثر قدرة على تمويل استثمارات صناعية كبيرة كهذه الصناعة ومواجهة الطلب المتنامي على المنتجات البتروكيماوية في السوقين العربي والعالمي. هذا وقد شهدت صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من البتروكيماويات نمواً متزايداً، حيث بلغت عام 2013 حوالي 63.4 مليون طن بقيمة بلغت حوالي 55.5 مليار دولار، بما يمثل نحو 79.0 في المائة من الإنتاج وتم تصديرها إلى 177 بلداً حول العالم. ويتوقع أن يحقق قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المدى المتوسط نمواً إيجابياً لتصل قدرته الإنتاجية إلى 134.5 مليون طن بحلول عام 2016.

وفيما يتعلق **بالصناعات التحويلية الأخرى**، فقد أظهرت إحصاءات النشاط الصناعي في الدول العربية أن أكثر من 90 في المائة من المنشآت الصناعية هي صناعات صغيرة ومتوسطة واستحوذت صناعات منتجات المعادن اللافلزية والصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الملابس وصناعة المنتجات الخشبية على المراكز الأولى في عدد المنشآت الصغيرة وقوة العمل.

وفي مجال **تنافسية الصناعة التحويلية** للدول العربية، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبلاسا Blassa إلى وجود ميزة نسبية للدول العربية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي صناعة الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر وتونس، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والأردن والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في الأردن وسورية والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين وسورية، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين، والجلود في جيبوتي وسورية.

النفط والطاقة

شهدت سوق النفط في عام 2013 حالة من الاستقرار والتوازن النسبي، رغم التعافي البطيء للاقتصاد العالمي. وقد ارتفعت خلال العام كل من مستويات الطلب على النفط إلى نحو 89.9 مليون برميل يومياً والإمدادات النفطية إلى نحو 90 مليون برميل يومياً. ولأول مرة منذ عام 2009، شهدت **الأسعار العالمية للنفط** انخفاضاً متواضعاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 105.9 دولار/ برميل، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وبخاصة من أمريكا الشمالية، وبحدود 1.2 مليون ب/ي. وفي المقابل، شهدت إمدادات دول أوبك، ولأول مرة منذ عام 2009، انخفاضاً لتصل إلى 36 مليون ب/ي خلال العام. كما تأثرت الأسعار وباتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها الأوضاع الجيوسياسية، وحالات عدم الاستقرار في بعض المناطق العربية. هذا وقد تحققت في عام 2013 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط بنسبة 0.9 في المائة، كما شهدت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة.

وقد قدرت **الاحتياطيات المؤكدة من النفط** على الصعيد العالمي في عام 2013 بحوالي 1277.7 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت حوالي 1266.5 مليار برميل، وذلك بدون احتياطيات النفوط غير التقليدية. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام عند مستويات عام 2012 أي 713 مليار برميل. الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب من 92 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2013 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة حوالي 37.2 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.0 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.8 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام.

وفيما يختص **باحتياطيات الغاز الطبيعي** عالمياً، فقد ارتفعت بواقع 3757 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 198.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2013، أي بارتفاع بلغ 1.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد استقرت عند مستويات عام 2012 والبالغة حوالي 54.4 تريليون متر مكعب لتتخلف مساهمتها قليلاً من إجمالي الاحتياطي العالمي إلى 27.3 في المائة في نهاية عام 2013 مقارنة بنسبة 27.9 في المائة خلال العام السابق. ومن الواضح أن سبب انخفاض مساهمتها يعود لارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة والصين.

وفيما يتعلق **بالاكتشافات الجديدة** من حقول النفط والغاز، فقد حققت الدول العربية خلال العام ستة وثلاثين اكتشافاً نفطياً واثني عشر اكتشافاً للغاز، وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط إلى 55.8 في المائة. كما تراجعت حصتها قليلاً إلى 27.3 في المائة من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام. وانخفض أيضاً إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 30.3 في المائة من إجمالي الانتاج العالمي خلال عام 2013. هذا بينما، ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.2 في المائة من الإجمالي العالمي خلال عام 2012.

وقد ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2013 بمعدل 4.9 في المائة ليصل إلى 14.1 مليون برميل مكافئ نفط/يوم (مليون ب م ن ي). وظل النفط والغاز المصدران الأساسيان اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما مجتمعة 98.5 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة. وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2013 انخفاضاً في مستوياتها ولأول مرة منذ عام 2009، وقد انعكس ذلك بمجمله على إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 674 مليار دولار في عام 2013 بالمقارنة مع 718 مليار دولار في عام 2012، أي بانخفاض 44 مليار دولار، بما يعادل 6 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 105.9 دولار/برميل في عام 2013 بعد أن كانت 109.5 دولار/برميل في العام السابق.

التطورات المالية

تضافرت عدة عوامل، خارجية وداخلية، في التأثير على المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2013. فقد تأثر الوضع المالي بتطورات أسواق النفط ومسيرة النمو المتباطئة في الاقتصاد العالمي وما ترتب عنها من تداعيات على عوائد السياحة والصادرات والتحويلات الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، كان للظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال ذلك العام انعكاسات كبيرة على وضع الموازنات العامة، هذا إلى جانب الضغوطات التي نشأت جراء المطالب الفئوية والشعبية ومتطلبات التنمية الاقتصادية المختلفة التي توجب على الحكومات في عدد من الدول العربية تلبية في إطار جهودها لتعزيز العدالة الاجتماعية ودعم النمو وتخفيض معدلات الفقر والبطالة.

فقد أدى تراجع الأسعار العالمية للنفط، ولو أنها بقيت على مستويات مرتفعة، وانخفاض معدلات انتاجه إلى تراجع الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية النفطية. كما أن وضع الاقتصاد العالمي المتقلب ساهم بقدر كبير في خلق ظروف غير مناسبة لتحقيق معدلات نمو بوتيرة مرتفعة في عدد من الدول العربية، مما انعكس سلباً على قطاع الأعمال وحركة النشاط الاقتصادي وبالتالي قلّص من فرص هذه الدول في تحقيق تحصيل ضريبي بنسب مرتفعة خلال عام 2013، وهو أمر ضروري لدعم جهود التعزيز المالي في هذه الدول. إلا أنه يجب التنويه أن دولاً عربية عدة قد قامت ببذل جهود حثيثة لزيادة الإيرادات الضريبية من خلال تنفيذ إصلاحات مالية مختلفة كان لها مردودها الإيجابي على الموازنة العامة.

ومن جانب آخر، تأثرت المالية العامة بالأوضاع الأمنية والسياسية غير المواتية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام 2013، حيث ساهمت هذه الأوضاع بشكل مباشر في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها الإنتاج النفطي، مما أثر سلباً على حصيلة الإيرادات المالية، كما أن عملية تعزيز مقومات الأمن تضمنت نفقات كبيرة، الأمر الذي ألقى بضغوطات إضافية على الموازنة العامة، هذا إلى جانب تأثير الوضع الأمني على المناخ الاستثماري بشكل

عام من خلال بث عوامل عدم الثقة وزعزعة مقومات الاستقرار، مما أنعكس سلباً على الاستثمار المحلي وكذلك الأجنبي. وقد تزامن ذلك مع ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية من خلال زيادة النفقات الاجتماعية وفي نفس الوقت تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز النفقات الرأسمالية، مما شكّل تحديات كبيرة كان لزاماً على الحكومات في عدد من الدول العربية مواجهتها والتصدي لها، خصوصاً في الدول العربية التي لها حيز مالي محدود.

وعلى ضوء هذه التطورات، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 4.1 في المائة في عام 2013 ليصل إلى حوالي 1,013.6 مليار دولار، على ضوء انخفاض حصيللة الإيرادات البترولية بحوالي 8.5 في المائة لتصل لنحو 724.4 مليار دولار مقابل نمو الإيرادات الضريبية بحوالي 5 في المائة لتصل لحوالي 173.3 مليار دولار. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي الإنفاق العام بحوالي 2.5 في المائة ليصل لنحو 914.3 مليار دولار خلال العام المذكور، وذلك بسبب ارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 1.5 في المائة ليصل لحوالي 703.6 مليار دولار، وكذلك زيادة الإنفاق الرأسمالي بحوالي 5.0 في المائة ليصل إلى حوالي 208.6 مليار دولار.

وكمحصلة لذلك، تراجع فائض الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية بحوالي 66 مليار دولار ليبلغ حوالي 99.3 مليار دولار في عام 2013 (حوالي 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى انخفاض فائض الموازنات العامة لمجموعة الدول العربية النفطية، وارتفع العجز في الموازنة المُجمّعة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة.

بالنسبة لتطورات الدين العام، فقد ارتفع إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية المُقترضة المتوفر بيانات بشأنها بحوالي 14.2 في المائة في عام 2013 ليصل إلى حوالي 590.6 مليار دولار، مقارنة بحوالي 516.8 مليار دولار في عام 2012. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 52.2 في المائة عام 2013 مقابل 48 في المائة عام 2012. وفيما يتعلق بالرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد نما بحوالي 15.3 في المائة ليصل إلى حوالي 387 مليار دولار، بينما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بحوالي 12.4 في المائة ليصل إلى حوالي 203.5 مليار دولار عام.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2013. وظهر واضحاً خلال العام تزايد اعتماد صانعي السياسات على أدوات السياسة النقدية لحفز وتشجيع النمو الاقتصادي وبخاصة في أعقاب اتجاه عدد من دول المنطقة إلى البدء في سحب جرعات التنشيط المالي التي تبنتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية بهدف تحقيق مستويات أفضل من الانضباط المالي. كذلك واصلت السياسات النقدية في بعض الدول العربية استهدافها تحقيق الاستقرار المالي واستقرار نظم الصرف وتشجيع وزيادة معدلات نمو الائتمان الممنوح لبعض القطاعات، ولاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري.

وفيما يتعلق باتجاهات السيولة المحلية فقد واصلت البنوك المركزية بالدول العربية المُصدرة للنفط استخدامها لعدد من الأدوات النقدية لامتناس فائض السيولة الناتج عن ارتفاع المتحصلات النفطية بهدف ضبط معدلات التوسع النقدي والحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف مع حرص بعضها على تطوير أدوات لإدارة السيولة بما ينسجم مع التطورات في الأسواق المالية، وخاصة فيما يتعلق بتطوير أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية وذلك بما يعكس تنامي أنشطة الصيرفة الإسلامية في تلك الدول. في المقابل، تباين موقف السيولة في الدول العربية المستوردة للنفط، ففي حين تحسن موقف السيولة في عدد من هذه الدول بفعل الدعم الخارجي المُقدم من بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية، استمرت معاناة دول عربية أخرى مستوردة للنفط من نقص السيولة بما استلزم استمرار تدخل البنوك المركزية بهذه الدول بشكل دوري لتعزيز السيولة.

أما من حيث العوامل المؤثرة على السيولة المحلية، فلا يزال صافي الموجودات الأجنبية يتصدر تلك العوامل من حيث مساهمته في إحداث تغيير في مستويات السيولة المحلية في عدد من الدول العربية وبخاصة في الدول العربية المُصدرة للنفط، وإن تراجعت مساهمته بشكل واضح خلال عام 2013 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012 نتيجة للانخفاض المسجل في أسعار النفط خلال العام. في حين لا زالت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية في بعض الدول العربية الأخرى مدفوعةً بالتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الحكومي لتوفير الموارد المالية اللازمة لسداد العجز في الموازنات الحكومية وتنفيذ عدد من المشروعات العامة.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد استمر الإداء الإجمالي لهذا القطاع إيجابياً. فقد شهدت التسهيلات الائتمانية المُقدمة للقطاع الخاص، وكذلك الودائع الإجمالية نمواً بنسب تفوق النسب المحققة في العام الماضي. كذلك تحسنت مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية لهذا العام. وفيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2013، جهودها ومتابعتها لتطوير القواعد التشريعية والتنظيمية الرقابية، واتخاذ إجراءات لتطبيق معايير بازل الجديدة بما يعزز من سلامة وكفاءة القطاعات المصرفية.

وفيما يتعلق بتطورات أسواق المال العربية، شهد عام 2013 تحسناً كبيراً في القيمة السوقية الإجمالية لمجموع البورصات العربية. فقد ارتفعت هذه القيمة بنحو 24.2 في المائة خلال هذا العام لتبلغ نحو 1138 مليار دولار في نهاية 2013، ولتكسب هذه البورصات ما مقداره نحو 222 مليار دولار من قيمتها السوقية. وقد رافق هذا التحسن، تحسناً في نشاط سوق الإصدارات الأولية، من حيث عدد وقيمة هذه الإصدارات. كما حقق الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية تدفقاً موجباً للمرة الأولى منذ ست سنوات. هذا وقد عملت السلطات الرقابية والإشرافية العربية خلال عام 2013 على مواكبة كافة المستجدات والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وسعت من خلال تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات على الارتقاء بأداء الأسواق المالية العربية وتعزيز البيئة الاستثمارية العربية. كما امتاز عام 2013 بترقية بعض الأسواق المالية العربية إلى مرتبة الأسواق الناشئة، في خطوة تعكس تطور هذه الأسواق، بما يتماشى مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

شهد عام 2013 تأثر مستويات التجارة الخارجية العربية كمجموعة بانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية، وبالتراجع النسبي المسجل في الأسعار العالمية للنفط خلال العام، بالإضافة إلى تأثير استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات العربية ذات الاقتصادات المتنوعة. وكمحصلة لما سبق سجلت قيمة الصادرات العربية الإجمالية تراجعاً طفيفاً بنسبة بلغت 0.2 في المائة خلال العام لتصل إلى 1319.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,322 مليار دولار في عام 2012. كما انخفض معدل نمو الواردات العربية الإجمالية خلال عام 2013 إلى نحو 5.8 في المائة، حيث ارتفعت الواردات العربية إلى حوالي 874.1 مليار دولار خلال عام 2013. وقد جاء التراجع في معدل نمو الواردات العربية الإجمالية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية والبدء في تشديد السياسة المالية في بعض تلك الدول، وذلك بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في أسعار النفط العالمية خلال عام 2013.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2013، فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بينما ارتفعت صادرات الدول العربية المتجهة إلى آسيا. في المقابل ارتفعت قيمة الواردات العربية من معظم الشركاء التجاريين. وفيما يخص الهيكل السلعي للصادرات العربية فقد تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن بينما ارتفعت حصة كل من مجموعتي المصنوعات، والسلع الزراعية. أما الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد شهد تراجع نصيب المصنوعات، المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من إجمالي الواردات العربية بقدر طفيف. وذلك نتيجة لتراجع حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية. كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013.

وفيما يخص التجارة العربية البيئية فقد استمر تأثر أداء التجارة العربية البيئية للعام الثالث على التوالي بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أدت إلى استمرار تأثر الأنشطة الانتاجية في هذه الدول ومن ثم أثرت سلباً على مستويات التجارة البيئية. كذلك تأثرت مستويات التجارة البيئية النفطية بانخفاض كميات الانتاج في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وبانخفاض مستويات الأسعار العالمية للنفط. وعلى ضوء ما سبق، فقد بلغ معدل نمو قيمة التجارة البيئية العربية في عام 2013 نحو 4.2 في المائة لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو تم تسجيله خلال عام 2012 بلغ حوالي 8.1 في المائة، وحوالي 10.7 في المائة خلال عام 2011. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل نمو كل من الصادرات البيئية والواردات البيئية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و6.3 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و9.1 في المائة مسجلة خلال عام 2012 في كل منهما على الترتيب. أما فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة البيئية، فقد بلغت قيمة التجارة البيئية للنفط الخام حوالي 9.5 مليار دولار خلال عام 2013، مشكلة حصة بلغت حوالي 8.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البيئية. وفي جانب مكونات التجارة البيئية غير النفطية، فقد استحوذت مجموعة السلع المصنعة على النصيب الأكبر، يلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وفيما يتعلق بالتطورات على صعيد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2013، فقد شهد العام دفعة قوية على صعيد الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة حيث نصت توصيات قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتي عُقدت خلال العام على ضرورة الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013، والمتمثلة أساساً في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية لما لها من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز القيمة المضافة لصناعات الدول الأعضاء.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2013 بتراجع الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الطلب الخارجي الناجم عن استمرار ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الابرز لعدد من دول المنطقة. كما تأثرت تلك الموازين سلباً بتراجع مستويات الانتاج من النفط في عدد من الدول العربية المصدرة الرئيسية له. وكان لتواصل تأثر دول التحولات السياسية بالظروف غير المواتية التي تمر بها وتأثيرها على الدول العربية المحيطة، الاثر الاكبر في استمرار تراجع المصادر الرئيسية للإيرادات في موازين تلك الدول وخاصة السياحة والاستثمار الاجنبي المباشر، الامر الذي ادى الى تعرض الاحتياطيات الخارجية لتلك الدول الى ضغوط شديدة خلال العام. وقد خفف من حدة هذه الضغوط حصول عدد من هذه الدول على تسهيلات لتعزيز السيولة من بعض المؤسسات الدولية لدعم مستويات السيولة والائتمان بها، وحصول بعض الدول العربية على مساعدات من دول عربية أخرى تم إيداع بعضها كودائع لدى البنوك المركزية بما خفف من حدة الضغوط على مستوى الاحتياطيات الخارجية لتلك البلدان. هذا، وقد نتج عن هذه التطورات المذكورة ان أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تراجع الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية ليصل الى مستوى 108.1 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 179 مليار دولار خلال عام 2012.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة 12.4 في المائة في عام 2013 ليلبلغ حوالي 203.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تصله هذه المديونية. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع. أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، فقد ارتفعت بنسبة 5 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 15.2 مليار دولار. وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 20.9 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2013 جراء الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية. ومن جانب آخر، فقد ازدادت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 3.8 في المائة في عام 2012 إلى 5.9 في المائة عام 2013.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية خلال العام وبخاصة على ضوء المكاسب التي حققها اليورو مقابل الدولار نتيجة عدد من العوامل التي عززت من قيمة العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار عام 2013 رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. فبالنسبة للعملات العربية المثبتت أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2013 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. في المقابل تراجع قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو بما يعكس الدعم الذي شهده اليورو في أسواق الصرف العالمية. أما فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف فقد شهدت تراجعاً مقابل كل من الدولار واليورو لعوامل ترتبط بأداء الاقتصادات الكلية وتطورات أسواق الصرف في هذه البلدان.

(فصل محور التقرير)

إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية

تبنّت الدول العربية ومنذ أوائل القرن الماضي أشكالاً مختلفة من برامج الدعم السلي (ومن أبرزها دعم الطاقة ممثلاً في دعم أسعار المنتجات النفطية والكهرباء والغاز الطبيعي)، تحقيقاً لعدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد استهدفت هذه البرامج توفير منتجات الطاقة لشرائح واسعة من المستهلكين بأسعار مقبولة وحماية محدودي الدخل وتقليل معدلات الفقر وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل وتقليل الضغوط التضخمية، ودعم قطاعات الصناعة المحلية، وذلك إضافة إلى دورها كأداة لتوزيع الثروة في الدول العربية المصدرة للنفط. ورغم الأهداف المعلنة لبرامج دعم الطاقة في الدول العربية، إلا أن الواقع العملي لتلك التجارب قد أكد تواضع فعاليتها، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الفئات غير القادرة نظراً لأن تلك البرامج كانت بالأساس برامج دعم معمة Universal Subsidies تنفّر إلى الاستهداف الدقيق للفئات محدودة الدخل. كذلك، نتج عن هذه البرامج العديد من التشوهات الاقتصادية التي أثرت سلباً على مستويات الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية في الدول العربية، بل وأصبحت تمثل عبئاً كبيراً على الموازنات العامة لتلك الدول في السنوات الأخيرة. وعلى ضوء ما سبق فقد أولت الدول العربية، كغيرها من الدول الأخرى، اهتماماً كبيراً بسياسات إصلاح الدعم بشكل عام ودعم الطاقة بشكل خاص، والذي بات يستحوذ على الجزء الأكبر من مخصصات برامج الدعم في عدة دول عربية.

وتبدو الحاجة ملحة في الوقت الراهن لإصلاح نظم دعم الطاقة في الدول العربية، على ضوء ارتفاع كلفة برامج دعم الطاقة في المنطقة بشكل كبير مقارنة بالمستويات المسجلة عالمياً. ورغم أهمية موضوع إصلاح برامج دعم الطاقة وحاجة العديد من الدول العربية للمضي قدماً في تنفيذ هذه الإصلاحات أكثر من أي وقت مضى، إلا أن هذا الأمر لا يزال تكتفه العديد من التحديات والصعوبات وخاصة في المرحلة الراهنة. ولكن وعلى الرغم من صعوبة التحديات، يبقى إصلاح دعم الطاقة ضرورة اقتصادية ملحة لاستعادة التوازنات الداخلية والخارجية والقضاء على التشوهات السعرية وتحسين طريقة توزيع الموارد الاقتصادية بما يمهد الطريق ويوفر الموارد اللازمة لتعزيز النمو الشامل وخلق فرص العمل المنتج في الدول العربية.

وعلى ضوء ما سبق، يستهدف فصل المحور لهذا العام إلقاء الضوء على الوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية، ويوضح مبررات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية والمنافع المتوخاة من برامج الإصلاح. ويتطرق الفصل إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة، وبخاصة فيما يتعلق بأبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الدول العربية في سعيها لإصلاح نظم دعم الطاقة، والمقومات اللازم توافرها لتعزيز فرص نجاح سياسات الإصلاح والآليات المختلفة المتبناة لتحقيق هذا الهدف. كذلك يتطرق الفصل إلى بعض التجارب العربية في إصلاح دعم الطاقة من خلال عرض تجارب دول عربية مختلفة من حيث الهيكل الاقتصادي، وماهية السياسات والبرامج المتبعة في كل منها لإصلاح دعم الطاقة.

ففيما يتعلق بالوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية أشار الفصل إلى أن إجمالي دعم الطاقة قد قُدر في الدول العربية بنحو 287 مليار دولار في عام 2011 تشكل نحو 15 في المائة من إجمالي دعم الطاقة على المستوى العالمي. ويمثل دعم الطاقة في الدول العربية نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ونحو 32 في المائة من الإيرادات الحكومية. وتشير التقديرات الدولية إلى أن الدول العربية تعتبر من أكبر الدول الداعمة للطاقة على المستوى العالمي. فالمنطقة العربية يتواجد بها ستة من أكبر عشرة بلدان داعمة للطاقة على مستوى العالم. ويبلغ دعم الطاقة قبل الضرائب مستويات مرتفعة في الدول العربية قُدرت بنحو 177 مليار دولار عام 2011، فيما تبلغ تقديرات الدعم الضريبي نحو 109 مليار دولار لتقديرات الدعم الضريبي، وهو ما يفوق المستويات المسجلة في العديد من الأقاليم الجغرافية الأخرى (102 مليار دولار في الدول النامية والصاعدة الآسيوية و72 مليار دولار في دول أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة، ونحو 20 مليار دولار في أفريقيا جنوب الصحراء، و13.6 مليار دولار في الدول المتقدمة). ويمثل دعم الطاقة قبل الضرائب النسبة الأهم من مجمل دعم الطاقة في الدول العربية، حيث يشكل نحو ثلثي دعم الطاقة الإجمالي مقابل الثلث للدعم الضريبي. ويشكل دعم الطاقة قبل الضرائب في الوطن العربي نحو 40 في المائة من إجمالي دعم الطاقة قبل الضرائب على المستوى العالمي،

وقد تطرق الفصل إلى مبررات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، مشيراً إلى أن الدول العربية قد قامت خلال الفترة (2008-2013) بزيادة مخصصات موازنات برامج دعم الطاقة بشكل متصاعد لتلبية المطالب الاجتماعية المتنامية في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول، ولمواجهة الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والتي قفزت بمعدلات تقارب 40 في المائة خلال بعض السنوات المتضمنة في تلك الفترة. وقد فاقم هذا الأمر من كلفة هذه البرامج سواءً بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط والتي يتوفر لديها الحيز المالي الذي يسمح بزيادة الانفاق على هذه البرامج، أو بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط والتي اضطرت الكثير منها لتحمل عجوزات مالية ضخمة للاستمرار في تمويل هذه البرامج. وبالتالي فقد أصبحت برامج دعم الطاقة بمثابة عبء على اقتصادات هذه الدول يهدد استمرارية أوضاع المالية العامة، ويؤدي للمزيد من الاختلالات الداخلية والخارجية ويقف حائلاً دون زيادة مستويات كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية وتقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل على ضوء استفادة الأغنياء بشكل أكبر من هذه البرامج على حساب الفقراء.

وفيما يتعلق بالمنافع الاقتصادية المرجوة من إصلاح دعم الطاقة فقد أشار الفصل إلى أنه من المتوقع أن يساهم إصلاح دعم الطاقة في تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية من بينها إزالة التشوهات السعرية، ومن ثم ضمان التوزيع الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية وهو ما سوف يحفز عمليات الاستثمار في توفير مصادر الطاقة البديلة وتوجيه الاستثمارات للأنشطة الإنتاجية كثيفة العمالة وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل. من جانب آخر يخفف إصلاح دعم الطاقة من حدة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية حيث سيعمل على ضبط أوضاع الموازنات العامة، وخفض العجزات في موازين مدفوعات الدول العربية. كذلك سينتج عن إصلاح دعم الطاقة آثار إيجابية مواتية على صعيد تقليل معدلات الفقر وتحسين طريقة توزيع الدخل في الدول العربية.

من جانب آخر، أشار الفصل إلى تحديات إصلاح دعم الطاقة من واقع التجارب الدولية، والتي يتمثل أهمها في تزايد الضغوط التضخمية الناتجة عن رفع أسعار الطاقة واندلاع الاحتجاجات الشعبية التي قد تنهي الحكومات عن المضي قدماً في تنفيذ برامج الإصلاح. كذلك، عادة ما تواجه برامج الإصلاح بمعارضة قوية من ذوي المصالح والمستفيدين من برامج الدعم في صورتها الحالية، وبخاصة فيما يتعلق بالقطاعات كثيفة استهلاك الطاقة حيث يؤدي إصلاح دعم الطاقة إلى رفع قيمة مدخلات الإنتاج لهذه الصناعات، وهو ما يؤثر على تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية في الأجل القصير. من جهة أخرى تواجه الدول التي تشهد قدراً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي دون غيرها من الدول صعوبات كبيرة في تنفيذ برامج إصلاح نظم دعم الطاقة لصعوبة تقبل المواطنين للتبعات الاقتصادية الناتجة عن خفض مستويات دعم الطاقة على مستوياتهم المعيشية في تلك الأثناء. بالإضافة إلى ذلك هناك مشكلات فنية أخرى تتعلق بصعوبة تحديد واستهداف الفئات غير القادرة بالشكل الذي يحول دون تضرر تلك الفئات من برامج الدعم ومن ثم مخاطر ارتفاع مستويات الفقر جراء تنفيذ هذه البرامج في الأجل القصير.

ولمواجهة التحديات المشار إليها سلفاً تطرق الفصل إلى المتطلبات الرئيسية لنجاح سياسات إصلاح دعم الطاقة، ومن أهمها ضرورة أن يتم الإصلاح وفق استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الطاقة يتم صياغتها بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة وبحيث تتضمن تحديداً دقيقاً لماهية الأهداف المطلوب تحقيقها في الأجلين المتوسط والطويل. إضافة لذلك يتعين أيضاً- تبني منهج تدريجي لتحرير أسعار منتجات الطاقة لضمان إتاحة الفرصة للقطاعات الاقتصادية لتعديل نمط استهلاكها من جهة، وتوفير الوقت الكافي للحكومات لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من جهة أخرى، والتي تعد في حد ذاتها ضمانة رئيسية لنجاح هذه البرامج وتقبل قطاعات واسعة لها. فلا بد من أن يصاحب برامج إصلاح دعم الطاقة سعي جاد من الحكومات لتحديد الفئات الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الطاقة، ويعقب ذلك قيام الحكومات بتبني عدد من البرامج الكفيلة بدعم هذه الفئات سواء من خلال الدعم النقدي المشروط أو غير المشروط أو من خلال تعزيز مستويات الانفاق الاجتماعي في المناطق الفقيرة والمهمشة وفق برامج دقيقة للاستهداف. كذلك من المهم أن يتم الشروع في تنفيذ الإصلاحات في وقت يتسم بوجود قدر مقبول من الاستقرار السياسي والاقتصادي للتقليل من مستويات المعارضة الشعبية لهذه الإصلاحات.

أما فيما يتعلق بآليات إصلاح الدعم فقد أشار الفصل إلى أن معظم هذه الآليات تعمل على تمرير التغيرات المسجلة في الأسعار العالمية للطاقة إلى الأسواق المحلية بشكل كلي أو جزئي، ويؤكد ذلك اتجاه الحكومات إلى إنشاء جهة مستقلة من شأنها ضمان تسعير منتجات الطاقة بما يتماشى مع آليات العرض والطلب وقيامها بتبني إجراءات موازية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لتخفيف العبء على الفئات الفقيرة وضمان نجاح سياسات الإصلاح.

من جانب آخر قام الفصل بعرض تجارب بعض الدول العربية في إصلاح دعم الطاقة، حيث تطرق إلى تجارب بعض الدول العربية المختلفة من حيث الهيكل الاقتصادي وذلك بما يشمل تجارب بعض الدول العربية المستوردة للنفط مثل الأردن ومصر وموريتانيا، بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل الإمارات واليمن بهدف إلقاء الضوء على الظروف التي استوجبت تبني سياسات الإصلاح والإجراءات التي تم تبنيها من هذه الدول. وقد أوضح الفصل تباين سياسات الإصلاح في هذه الدول وفقاً للإجراءات المتبعة، ومستويات نجاح هذه السياسات في تحقيق أهدافها. وأشار التقرير إلى أن عدد قليل من برامج إصلاح الطاقة في الدول العربية قد تم تنفيذه في إطار خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة تقوم على زيادة مستويات كفاءة مصادر الطاقة التقليدية وتطوير مصادر للطاقة البديلة.

كذلك يلاحظ أن العديد من هذه البرامج قد صاحبها موجات من الاحتجاجات الشعبية التي أرغمت حكومات بعض الدول العربية على التوقف مرحلياً عن تنفيذ هذه الإصلاحات، إلا أن وتيرة جهود الإصلاح قد تسارعت وبشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وذلك بما يعكس الضغوط التي واجهت الموازنات العامة لتلك الدول نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وما نتج عنها من ارتفاع مخصصات دعم الطاقة بشكل ملحوظ وعدم قدرة حكومات هذه الدول على تعزيز الانفاق الداعم للنمو الاقتصادي. ورغم تبني العديد من الدول العربية التي اتجهت لإصلاح دعم الطاقة لتدابير تعويضية للتخفيف من أثر الإصلاحات على الفئات غير القادرة، إلا أن تلك الدول لا زالت بحاجة إلى تطوير أساليب دقيقة لاستهداف الفقراء وإلى توجيه المزيد من الوفر المتحقق نتيجة الإصلاحات لزيادة مستويات كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي للحيلولة دون ارتفاع مستويات الفقر.

ومما لا شك فيه أن إصلاح دعم الطاقة لا بد وأن يستمر على رأس الأولويات على صعيد سياسات الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل في الدول العربية في المرحلة المقبلة، حيث أن استمرار نظم الدعم بصورتها الحالية لا يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية أو الوصول إلى الاستدامة المالية والنمو الشامل. وعلى ضوء ما سبق خلص الفصل إلى ضرورة تبني الدول العربية لمجموعة من السياسات والإجراءات لإصلاح برامج دعم الطاقة وذلك بما يشمل:

- صياغة استراتيجيات شاملة لإصلاح قطاع الطاقة بما يشمل تحسين مستويات كفاءة إمدادات الطاقة وترشيد نظم الدعم الحالية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. على أن يتم تنفيذ تلك الاستراتيجيات من خلال خطط زمنية تتضمن أهداف مرحلية واضحة ودقيقة يتم إعدادها بمشاركة كافة الأطراف المعنية في القطاع وبما يراعي التدرج في مراحل التنفيذ والبدء بتحرير أسعار منتجات الطاقة التي لا تمس شرائح واسعة من المواطنين وعلى أن يسبق تنفيذ هذه الخطط حملات للتواصل المجتمعي تستهدف إقناع المواطنين بأهمية دور تلك الإجراءات في زيادة مستويات الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. ومن المهم أن تركز الرؤى الشاملة لإصلاح قطاع الطاقة على:

1. تأسيس آلية دائمة لضمان تسعير منتجات الطاقة وفقاً لآليات العرض والطلب بما يحول دون ارتفاع مخصصات دعم الطاقة مجدداً ويؤدي لفشل سياسات إصلاح الدعم.

2. تحسين مستويات كفاءة شركات القطاع العام المنتجة للطاقة عبر آليات خفض مستوى التكاليف وتطوير القدرات الانتاجية وزيادة مستويات الكفاءة الانتاجية.

3. تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة من خلال زيادة مستويات الاعتماد على مصادر مكملة كالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

4. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة سواء فيما يتعلق بقطاع الطاقة التقليدية أو الطاقة المتجددة الأمر الذي يساعد على التطوير المستمر لمستويات التكنولوجيا المستخدمة وتحسين كفاءة الانتاج ورفع قدرات العمالة الوطنية وزيادة فرص تلبية احتياجات الأسواق المحلية ودعم الطاقات التصديرية.

5. تحسين مستويات كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية عبر عدد من الآليات ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية⁴، وتعزيز جهود الدول العربية في مجال الربط الكهربائي.

- تطوير آليات دقيقة لاستهداف الأسر الفقيرة في الدول العربية بما يسمح بالرصد الدقيق والدوري لأعداد المستحقين للدعم وذلك من خلال مراجعة منظومة المعلومات المتوافرة حالياً بشأن المستحقين للضمان الاجتماعي، ودراسة تضمين فئات أخرى قد تتضرر جراء تحرير أسعار منتجات الطاقة مثل عمال النقل. بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج المسوحات الوطنية للفقير والتي تهتم بتحديد المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية الأكثر فقراً بما يسهل عملية استهداف هذه الفئات.

- تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي في استهداف الفقراء من خلال تقييم البرامج الحالية ومدى جدوى كل منها ومن ثم الإبقاء على البرامج الناجحة ودعمها مالياً مع التركيز بشكل أساسي على برامج الدعم التي تساعد على تمكين الفقراء وتحسين فرص نفاذهم لخدمات التعليم والصحة والإسكان وسوق العمل وخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة.

العون الإنمائي العربي

تعتبر المساعدات الإنمائية العربية شكلاً مهماً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية والدول النامية. وتقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة أهمها المساعدات الرسمية الثنائية والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق⁵، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر، وبرامج الصحة والتعليم والإغاثة.

(4) للمزيد في هذا الصدد، يمكن الرجوع للفصل الثاني عشر من التقرير والذي يتطرق لموضوع التعاون العربي في مجال كفاءة استخدام الطاقة.
(5) تتمثل المؤسسات أعضاء مجموعة التنسيق في: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

وتتميز المساعدات الإنمائية العربية بصفة عامة بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وارتفاع عنصر المنحة، بالإضافة إلى المنح والهبات غير المشروطة، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية تستجيب لأولوياتها واحتياجاتها العاجلة، حيث أنه من سمات المساعدات الإنمائية العربية احترام استقلالية الدول في تحديد أهدافها، وترتيب أولوياتها الإنمائية، واختيار مشاريعها. كذلك استقلاليتها في مجالات التقييم واتخاذ القرار، والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. وقد حرصت المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية على اعتماد تطبيق قواعد مشتركة في عمليات التعاقد والسداد والمتابعة، وعلى سرعة التجاوب وتلبية احتياجات وأولويات العمل، والتنسيق بين عملياتها، والتشاور الدائم مع الدول من أجل التأكد من تحقيق المشاريع الممولة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

وقد شهد **العون الإنمائي المُقدم من الدول العربية المانحة** ارتفاعاً كبيراً خلال عام 2013 ليصل إلى نحو 13.7 مليار دولار عام 2013، بمعدل نمو بلغ حوالي 337.6 في المائة مقارنة بعام 2012. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المصدر الأساسي لتلك المساعدات. وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970 – 2013) حوالي 172.1 مليار دولار، منها حوالي 165.1 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 95.9 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي.

أما فيما يخص **بالعون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق**، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق، في عام 2013 حوالي 12.3 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 46.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات خلال عام 2013 حوالي 59.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 11.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 9.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 7.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 5.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 5.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 1.5 في المائة، وصندوق أبو ظبي للتنمية حوالي 1.1 في المائة.

وعلى المستوى القطاعي، بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 35.5 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات التنمية العربية خلال عام 2013، يليه القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 26.6 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 17.9 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 10.1 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 2.4 في المائة.

وقد بلغ المجموع التراكمي لإجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق حتى نهاية عام 2013 حوالي 130.5 مليار دولار. ساهمت به مؤسسات المجموعة لتمويل حوالي 7020 مشروعاً تنموياً موزعاً عبر 130 دولة. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجال تحسين كفاءة الطاقة

تعد مصادر الطاقة بمختلف أشكالها من الدعائم الأساسية لتحقيق برامج التنمية المستدامة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ذلك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إدارة ذات كفاءة لمصادر الطاقة واستخدام تقنيات حديثة نظيفة بيئياً ومقبولة اقتصادياً واجتماعياً لاستثمار هذه المصادر. من هنا تبرز أهمية العمل على ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها والحد من هدرها من خلال الاستهلاك الرشيد لها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. ومن شأن تخفيض كمية الطاقة اللازمة لوحدة النشاط الاقتصادي مع المحافظة على المستوى الفني لخدمات الطاقة، أن يؤدي إلى زيادة المردود الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض الآثار البيئية السلبية.

ولقد أصبح خيار ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها هو الخيار الأهم في المدى المنظور، إذ ينظر إليه كبديل عن إنتاج كميات إضافية من الطاقة، لكونه أقل كلفة مقارنة بإقامة إنتاج كميات إضافية من الطاقة. ولقد شهد قطاع الطاقة في المنطقة العربية خلال الفترة الماضية تحديات كبيرة، وبرز الاهتمام برفع كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها ليصبح ضرورة ملحة في ظل النمو السكاني ومواجهة الطلب المتزايد والنمو المضطرد لاستهلاك الطاقة بما يفوق بشكل كبير المعدلات العالمية. ومن ثم فقد أصبح أمن التزود بالطاقة الهاجس الأساسي للدول العربية وخاصة تلك المستوردة للطاقة.

وعلى ضوء ما سبق يهتم الفصل الثاني عشر من التقرير بتناول جهود العمل العربي المشترك في مجال تحسين كفاءة الطاقة في الدول العربية، حيث يتطرق الفصل إلى مصادر الطاقة في الدول العربية (تقليدية ومتجددة)، كما يتناول المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكفاءة الطاقة، بالإضافة إلى الوقوف على واقع كفاءة الطاقة في المنطقة العربية وسياسات وخطط كفاءة الطاقة ومؤشرات الأداء ومن ثم يلقي الضوء على جهود العمل العربي المشترك في مجال كفاءة الطاقة.

وتتنوع مصادر الطاقة في المنطقة العربية، فمن بعد الاكتشافات في مجالي النفط والغاز وتربع المنطقة العربية على عرش الدول المصدرة للوقود الأحفوري، بدأ الاهتمام بإيجاد مصادر أخرى بديلة للطاقة عوضاً عن المصادر التقليدية التي تؤول إلى النضوب. وقد أظهرت المسوحات الجغرافية والمناخية غنى المنطقة العربية بمصادر الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية حيث تقع أغلب الدول العربية في مجال الحزام الشمسي ذي مستويات الإشعاع الشمسية الأعلى على مستوى العالم، بالإضافة إلى وجود العديد من المناطق الزاخرة بسرعات رياح مناسبة للاستثمار في العديد من الدول العربية لتوليد الطاقة.

ولقد تطورت سوق الطاقة المتجددة في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، وتم الكشف عن مشاريع الطاقة المتجددة في عدد من البلدان العربية. وفي مقدمة المصادر المتجددة المستخدمة في الدول العربية الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح إضافة إلى الطاقة الشمسية، حيث استحوذت المنطقة العربية على 30 بالمائة من إجمالي القدرة المركزة للأشعة الشمسية المركبة في العالم في عام 2011. ورغم القدرات الهائلة لتوليد الطاقة المتجددة في الدول العربية لا يزال حصتها من مزيج الطاقة العربي محدودة في العديد من الدول العربية، وذلك باستثناء كل من السودان والمغرب واللتان ترتفع فيهما حصة الطاقة المتجددة من هيكل إمدادات الطاقة إلى نحو 58.4 في المائة و33.1 في المائة على التوالي. حيث يقوم السودان بتوليد غالبية احتياجاته من الكهرباء من الطاقة المائية مع عدم وجود مصادر أخرى مسجلة للطاقة المتجددة، فيما تهيمن الطاقة المائية على مصادر توليد الطاقة في المغرب.

ويتوفر لدى 20 دولة عربية حالياً سياسات ذات أهداف ملائمة للطاقة المتجددة، فيما بلغ مجموع الاستثمارات الجديدة في مجال الطاقة المتجددة في عام 2012 حوالي 1.9 مليار دولار في المنطقة العربية. وقد طورت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والجمهورية التونسية آليات للسياسات العامة من أجل تحريك عملية التصنيع والابتكار محلياً في مجال الطاقة المتجددة.

كذلك يعمل عدد من الدول العربية على **تشجيع استخدام كفاءة الطاقة** سواء بإصدار القوانين المحفزة لذلك أو تقديم منح أو دعم مالي أو امتيازات ضريبية للمشروعات العاملة في هذا المجال. كما قامت الدول العربية بسن القوانين والتشريعات والقرارات المنظمة في مجال ترشيد وكفاءة الطاقة. ويوجد لدى أغلب الدول العربية وزارات معينة بموضوع كفاءة الطاقة، ولدى بعضها هيئات ووكالات ومراكز معينة ومتخصصة بكفاءة الطاقة تعمل على وضع وتنفيذ القوانين والتشريعات الموضوعية في مجال ترشيد وكفاءة الطاقة وإجراء دراسات تحسين الكفاءة، وتقوم بإدارة وتنفيذ مشروعات كفاءة الطاقة في جميع القطاعات. من جانب آخر يتوفر لدى ثمان عشرة دولة مؤسسات تعليمية لديها مواد تخصصية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وخبراء ومكاتب للدراسات معنية بكفاءة الطاقة. وعلى اعتبار أن تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة تتطور بسرعة هائلة، فقد شهدت مشاريع البحث العلمي في هذا المجال تطوراً ملحوظاً في عدد من الدول العربية في الوقت الذي شهد فيه قطاع بحوث ومشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تطوراً متميزاً في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

وتشير المؤشرات إلى أن الدول العربية يمكن تقسيمها وفقاً لمستويات كفاءة الطاقة إلى ثلاث مجموعات رئيسية. تشمل المجموعة الأولى الدول العربية التي تتسم بارتفاع مستويات كفاءة الطاقة حيث يتوفر لديها أطر شاملة وفعالة لكفاءة الطاقة ولديها خطط وطنية واضحة للتنفيذ تتسم بالتحسين المستمر من خلال المراقبة الدورية في إطار كيان مؤسسي يناط به مهمة ضمان كفاءة الطاقة ويعمل على توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيق هذا الهدف وتسعير منتجات الطاقة وفقاً لآليات السوق. ويأتي على رأس دول هذه المجموعة كل من تونس والمغرب. في المقابل تتمثل المجموعة الثانية في الدول العربية ذات المستويات المتوسطة في كفاءة الطاقة حيث يتوفر لدى هذه الدول أطر متماثلة لكفاءة الطاقة، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة على صعيد التنفيذ والامتثال لهذه الخطط، كذلك تتعوق أسعار الطاقة المدعومة

من جهود هذه الدول لتعزيز مستويات كفاءة الطاقة. وتتمثل دول المجموعة الثالثة في الدول العربية التي تتسم بانخفاض مستويات كفاءة الطاقة نظراً لضعف القدرة المؤسساتية لتلك الدول وارتفاع مستويات هدر الطاقة، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات توليد الكهرباء. وتحتاج هذه الدول إلى التركيز على أولويات تخطيط الطاقة وحشد الجهود لإدخال إجراءات كفاءة الطاقة حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق بجهود العمل العربي المشترك في مجال كفاءة الطاقة فقد أصدرت جامعة الدول العربية من خلال المجلس الوزاري العربي للكهرباء "الإطار الاسترشادي في مجال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية لدى المستخدم النهائي"⁽⁶⁾ وذلك استرشاداً بالتوجه الأوروبي الخاص بكفاءة وخدمات الطاقة للمستهلك النهائي بغرض تعزيز وتحسين كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية لدى المستخدم النهائي في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من خلال توفير الآليات والحوافز والأطر المؤسساتية والمالية والقانونية اللازمة لإزالة الحواجز القائمة في السوق والتي تعيق تطبيق كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة وتهيئة الظروف الملائمة لتطوير وتعزيز الإجراءات لتحقيق ذلك.

هذا، وقد تم اعتماد الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي من قبل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء عام 2010، ليكون المظلة الإقليمية التي تؤسس لتخطيط ممنهج في مجال كفاءة الطاقة على المستوى الإقليمي، حيث طالب جميع الدول العربية التي تتبنى الإطار بوضع خطط وطنية لكفاءة الطاقة وفق هذا النموذج. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الإطار الاسترشادي في "تحقيق وفورات شاملة في الطاقة من خلال إجراءات تحسين كفاءة الطاقة في الدول العربية بحلول عام 2020"، وبحيث تقوم كل دولة بوضع برنامج وطني لكفاءة الطاقة (National Energy Efficiency Action Plans (NEEAP) لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تبني الإطار الاسترشادي مع وضع هدف استرشادي مرحلي، يراجع سنوياً للتأكد من تحقيقه ثم يوضع برنامج جديد قبل انتهاء البرنامج المرحلي السابق.

وفي هذا السياق، أكد الإطار الاسترشادي على أن للقطاع الحكومي ولمؤسسات توزيع الطاقة الكهربائية دوراً ريادياً في دعم تطبيق الخطط الوطنية إما من خلال التمويل أو تقديم خدمات تساعد في تطبيق إجراءات كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة. كذلك تضمن الإطار الاسترشادي "إعادة نظر الدول الأعضاء في هيكلة تعرفه الطاقة الكهربائية بما يشجع على تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية". وقد تجاوز عدد الدول العربية التي اعتمدت الإطار الاسترشادي كموجه رئيسي في مجال التخطيط لكفاءة الطاقة على المستوى الوطني اثنتي عشرة دولة، قامت ست دول منها بوضع خطط وطنية لكفاءة الطاقة بداية من عام 2011، فيما تعمل باقي الدول العربية على صياغة خططها الوطنية لضمان كفاءة الطاقة واعتمادها لتصبح جزءاً لا يتجزأ من مكوّن الطاقة الوطني والعربي.

⁽⁶⁾ جامعة الدول العربية، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال) الاقتصاد الفلسطيني

استمر تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013، بفعل ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق التنمية الاقتصادية وتدمر القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في مختلف القطاعات البنوية والتنموية، حيث واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سياسة الحصار غير القانوني على الأرض الفلسطينية المحتلة، لتكرس واقعاً غير مسبوق من التضيق الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، لتحكم قيودها على حرية حركة وتنقل الأفراد، ولتفرض إجراءات تقوض حرية التجارة، بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان وكذلك الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية، إضافة إلى ذلك عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام من مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي وجمود الأفق السياسي بما ساهم في تباطؤ الأداء الاقتصادي الفلسطيني.

وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني عام 2013 تحديات صعبة منها ازدياد معدلات الفقر والبطالة ومؤشرات ضعف استدامة المالية العامة خاصة في ظل اعتماد الموازنة الكبير بنسبة تتجاوز 62 في المائة على مساعدة المانحين، إضافة إلى ذلك اتساع الفجوة في الميزان التجاري نظراً لارتفاع قيمة الواردات وفرض قيود على حركة التصدير.

وقد تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 5.9 في المائة في عام 2012 إلى 2.2 في المائة في عام 2013، بعد أن وصلت إلى ما نسبته 12 في المائة في عام 2011، ولكن يُحسب للاقتصاد الفلسطيني أنه مازال صامداً أمام العقبات الكثيرة والجوهرية التي مر فيها خلال العام 2013، لكن الخشية من أن يتضاءل ذلك الصمود في عام 2014 نتيجة انعدام عوامل التنمية في الأراضي الفلسطينية، ونظراً لاستمرار سياسة الخنق والحصار التي تطبقها سلطات الاحتلال.

من جهة أخرى شهد عام 2013 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من حقوقه المشروعة، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني بسبب هذه العوامل، حيث يعاني ربع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الفقر، حيث سجل قطاع غزة في المرتبة الثالثة عربياً من حيث أعلى معدلات انتشار الفقر وفق تقرير للبنك الدولي.

وفيما يتعلق بالتطورات القطاعية في عام 2013، فقد استمر قطاع الخدمات في المساهمة بالنسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت نحو 69.7 في المائة في عام 2013 ويشكل قطاع السياحة جزءاً مهماً من خدمات القطاع حيث شهد القطاع نمواً خلال العام نتيجة ارتفاع أعداد السائحين وارتفاع عدد الليالي السياحية. من جانب آخر، لا يزال قطاع البناء والتشييد يمثل أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في الاقتصاد الفلسطيني. وخلال عام 2013 حافظ القطاع على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 13.7 في المائة. أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد تراجعت القيمة

المضافة للقطاع الزراعي ليسهم بنحو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 4.9 في المائة من الناتج في عام 2013 حيث يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً لممارسات سلطات الاحتلال وسيطرتها على عناصر الإنتاج ممثلة في الأراضي الزراعية والمياه. في المقابل، حافظ قطاع الصناعة على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت نحو 12.6 في المائة عام 2013 وهو ما يعود إلى الممارسات التي تعوق عملية الإنتاج وترفع من كلفة المنتجات الفلسطينية، ومن ثم تؤدي إلى تراجع مستويات تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغت قيمته 4.7 مليار دولار في عام 2013 مقارنة بـ 4.8 مليار دولار في عام 2012، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من الزيادة المضطربة في الصادرات والواردات، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2013، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة حوالي 9.8 في المائة.

أما فيما يختص بأوضاع الموازنة العامة، واصلت دولة فلسطين جهودها من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة. واستمر خلال العام تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، كما ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على دولة فلسطين بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليه فرص العمل لتقليص الضغط على دولة فلسطين.

وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها التمييزية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني، ما يمثل انتهاكاً لجميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، مما أدى إلى زيادة الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي تؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبخصوص أداء القطاع المصرفي، فقد حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2013، حيث ارتفعت قيمة الموجودات إلى نحو 11.2 مليار دولار عام 2013، مقابل 10.0 مليار دولار عام 2012، وهو ما يمثل نمواً قدره 12 في المائة، كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 11 في المائة عام 2013 لتبلغ قيمتها نحو 8.0 مليار دولار مقابل 7.2 مليار دولار عام 2012.

كما حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 7 في المائة عام 2013 لترتفع قيمتها من نحو 4.2 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 4.5 مليار دولار في عام 2013، وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 2.8 مليار دولار في عام 2012 لتصل إلى نحو 3.1 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 10.7 في المائة في عام 2013.

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

واصل الاقتصاد العالمي عام 2013 تعافيه البطيء من تداعيات الأزمات المالية التي مر بها خلال السنوات الست الماضية والتي أثرت سلباً على مستويات الطلب الكلي، وأدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات البطالة. وعمقت سياسات التقشف المالي المتبعة في العديد من الدول المتقدمة خلال عام 2013 لضبط أوضاع المالية العامة من مستويات تأثر الطلب الكلي بتلك التطورات، فيما خفف استمرار السياسات النقدية التيسيرية من أثر تلك التداعيات على معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول المتقدمة.

وقد اتجهت العديد من الدول المتقدمة وبخاصة دول منطقة اليورو خلال عام 2013 إلى تبني تدابير للتخفيف المالي وتقليص الأجور مما أضعف من فرص نمو الناتج والتوظيف في تلك الدول، كذلك عانى الاقتصاد الأمريكي من تراجع مستويات النشاط الاقتصادي على ضوء السياسات المالية التقيدية التي أثرت على مستويات الإنفاق العام. أما بالنسبة للاقتصاد الياباني، فقد حقق معدلات نمو متواضعة خلال العام رغم حزمة السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجديدة لحفز النمو الاقتصادي وخفض مستويات الدين العام.

كذلك لم تكن الدول النامية والأسواق الصاعدة أفضل حالاً مع انخفاض معدلات النمو المحققة في هذه البلدان سواء نتيجة لاستمرار ضعف مستويات الطلب الخارجي على صادراتها أو نتيجة للاضطرابات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول خلال العام. وقد قامت الدول النامية خلال عام 2013 بتبني سياسات توسعية استهدفت دعم الطلب المحلي للتخفيف من أثر تراجع مستويات الطلب الخارجي على صادراتها وتحقيق معدلات نمو أكثر توازناً.

وكمحصلة لهذه التطورات، تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 ليصل إلى 3.0 في المائة مقابل 3.2 في المائة عام 2012. فعلى مستوى الدول المتقدمة، حققت اقتصادات هذه الدول معدل نمو متواضع بلغ 1.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة عام 2012. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فعلى الرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدولة المتقدمة بلغت نحو 4.7 في المائة خلال عام 2013، إلا أنها لازالت أقل من تلك المحققة خلال عام 2012 والبالغة 5 في المائة.

وانعكاساً لتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي، انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة للعام الثاني على التوالي ليصل إلى نحو 1.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة بنحو 2 في المائة خلال عام 2012، حيث ساهمت عدة عوامل

في تراجع الضغوط التضخمية في عدد كبير من البلدان المتقدمة من أهمها، السياسات المالية التقشفية التي تم تبنيها في العديد من الأسواق المتقدمة، وبخاصة في منطقة اليورو، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية مما أدى إلى تراجع معدلات التضخم. من جهة أخرى تراجعت أيضاً معدلات التضخم المسجلة في الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى إلى نحو 5.8 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 6 في المائة في عام 2012.

وفيما يتعلق بالديونية الخارجية، فتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ليلبلغ نحو 6978 مليار دولار في عام 2013 بارتفاع بلغت نسبته 7.2 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012 نتيجة تزايد فجوة الموارد المحلية في عدد من البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة، وإن كان الارتفاع أكثر حدة في الدول النامية الآسيوية.

أما فيما يختص بالتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية خلال عام 2013، فقد تأثرت بالتطورات على صعيد النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبعدد من العوامل الأخرى التي تباينت من حيث تأثيرها على العملات الرئيسية خلال العام، حيث ارتفعت قيمة اليورو مقابل الدولار رغم المصاعب الاقتصادية التي تواجه منطقة اليورو بدعم من إعلان بنك الصين المركزي عزمه تنويع سلة العملات المتضمنة في الاحتياطات الرسمية بما يمنح وزناً أكبر للعملة الأوروبية بالإضافة إلى انخفاض تكلفة وحدة العمل في عدد من دول منطقة اليورو مقارنة بالتكلفة المثيلة في الولايات المتحدة بما يعزز من تنافسية صادرات منطقة اليورو، ويعمل على زيادة الفوائض المحققة في موازين مدفوعات هذه الدول. في المقابل ارتفعت قيمة الدولار مقابل كل من الين الياباني والجنيه الاسترليني خلال العام.

نمو الاقتصاد العالمي

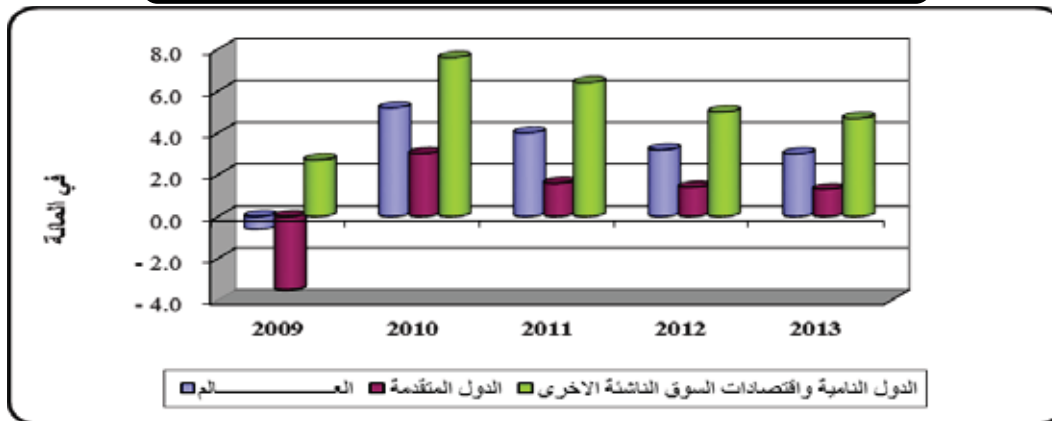
كان من المتوقع في ظل الإجراءات التي اتبعتها الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو خلال عامي 2012 و 2013، أن يحقق الاقتصاد العالمي خلال عام 2013 معدل نمو أعلى مما حققه خلال العام السابق عليه، إلا أنه خالف التوقعات بتحقيق معدل نمو بلغ 3.0 في المائة عام 2013 مقابل 3.2 في المائة عام 2012، وذلك بالرغم من الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية والاتحاد الأوروبي للحد من تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال اتخاذ سلسلة من عمليات الإنقاذ للاقتصادات الأوروبية المتعثرة، إلا أن حالة عدم اليقين التي سيطرت على عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى، أدت إلى استمرار التأثير السلبي للأزمة عام 2013. فقد شهد عام 2013 عدم تمكن الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على تصنيفه الائتماني الممتاز، حيث خفضت وكالة "ستاندرد أند بورز" نهاية عام 2013 التصنيف الائتماني طويل الأجل للاتحاد الأوروبي، من المستوى الممتاز AAA إلى مستوى AA+، بما يعكس الصعوبات المالية بمنطقة اليورو.

وفي واقع الأمر، كانت هناك عوامل أخرى إلى جانب استمرار تأثير تداعيات أزمة الديون السيادية الأوروبية ساهمت في انخفاض معدل النمو العالمي عام 2013، من أهمها تأثر معدلات النمو في عدد من الاقتصادات الناشئة والدول النامية سواء نتيجة لانخفاض صادراتها للأسواق المتقدمة، أو لحدوث بعض التوترات السياسية في تلك الدول خلال عام 2013 بما أثر سلباً على النمو الاقتصادي في عدد من الأسواق الناشئة مثل البرازيل وتركيا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وعدد من الدول العربية. وقد انعكست هذه التطورات في الأداء المتواضع لهذه الاقتصادات ونتج عنها تحقيق

دول المجموعة معدلات نمو أقل من تلك المحققة في السنوات الخمس الماضية. وبالرغم من انخفاض معدل النمو بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، إلا أنها مازالت تقود النمو الاقتصادي العالمي، فقد استطاعت بعض هذه الدول تعويض التراجع الكبير في الطلب على منتجاتها من الاقتصادات المتقدمة، وذلك من خلال زيادة الطلب المحلي وارتفاع نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة في ظل ما تعانيه الدول المتقدمة من صعوبات اقتصادية. كما ساهم انخفاض أسعار الفائدة العالمية، وزيادة وتيرة التعاون بين دول الجنوب، في تعزيز النمو الاقتصادي بتلك المجموعة، ليبلغ معدل النمو بالدول النامية أكثر من ثلاثة أمثال نظيره المسجل في الدول المتقدمة عام 2013.

وكمحصلة لما سبق، حققت الاقتصادات المتقدمة⁽¹⁾ معدل نمو بلغ 1.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة خلال عام 2012، في حين بلغ معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى⁽²⁾ 2.3 في المائة عام 2013 مقابل 1.9 في المائة عام 2012. وحققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽³⁾ معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة رغم أنه أقل مما حققت عام 2012، فقد بلغ معدل نمو الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 4.7 في المائة عام 2013 مقابل 5 في المائة عام 2012، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الثلاث الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي والدول المتقدمة والدول النامية (2009-2013)



المصدر: الملحق (1/1).

وبالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي بدرجات متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية، حيث حققت كندا أعلى معدل نمو عام 2013 من بين الدول المتقدمة بلغ نحو 2 في المائة مقابل 1.7 في المائة العام السابق. في حين حققت الولايات المتحدة معدل نمو مرتفع نسبياً مقارنة بباقي الدول المتقدمة عام 2013، إلا أنه أقل مما حققت عام 2012، حيث بلغ معدل النمو

(1) تشمل الدول المتقدمة وفق تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2014": الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة وكندا.

(2) تضم الدول المتقدمة الأخرى: استراليا، التشيك، الدانمارك، أيسلندا، اسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا بالإضافة إلي الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي : هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(3) تضم الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية : إفريقيا جنوب الصحراء، وسط وشرق أوروبا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

بالولايات المتحدة 1.9 في المائة عام 2013 مقابل 2.8 في المائة عام 2012. وسجل الاقتصاد الياباني نمواً بنحو 1.5 في المائة مقابل 1.4 في المائة، كما حقق اقتصاد المملكة المتحدة تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ معدل نموه عام 2013 نحو 1.8 في المائة مقابل 0.3 في المائة، أما منطقة اليورو فمازالت تعاني من انكماش، وإن كان أقل من العام السابق، بلغ نحو 0.5 في المائة عام 2013 مقابل انكماش بنحو 0.7 في المائة العام السابق.

بالنسبة للولايات المتحدة فقد بلغ معدل نمو اقتصادها نحو 1.9 في المائة عام 2013 مقابل 2.8 في المائة عام 2012، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه يأتي بعد كندا كأفضل معدل نمو مسجل في الدول المتقدمة. وفي الواقع كانت هناك عوامل إيجابية تبشر بمعدل نمو أفضل خلال عام 2013، أهمها التحسن في مستويات الإنفاق الاستهلاكي، والذي يكتسب أهمية خاصة في الاقتصاد الأمريكي، والانتعاش الكبير المحقق في إنتاج الغاز الطبيعي والنفط ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج الغاز الصخري، إلا أن تباطؤ الإنفاق الاستثماري للشركات وكذا الصادرات الأمريكية، بالإضافة إلى اتجاه الولايات المتحدة لتشدّد الأوضاع المالية قد ساهم في ضعف النمو الاقتصادي لها عام 2013. كذلك فقد انعكست تداعيات توقف الأنشطة الحكومية في شهر أكتوبر في تراجع مستويات ثقة المستهلكين في الاقتصاد الأمريكي والتي تراجعت لأدنى مستوياتها خلال العام، وأدت كذلك إلى تأثير معدل نمو الناتج المحقق خلال الربع الأخير من العام نتيجة توقف الخدمات الحكومية. وبشكل عام يشار إلى أن الولايات المتحدة تأتي على رأس الدول المتقدمة التي تمكنت نسبياً من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية وهو ما يعزى إلى حزمة السياسات الاقتصادية الكلية التي تم تبنيها في إطار ما يعرف بقانون استعادة النمو "Recovery Act" والذي تضمن عدداً كبيراً من السياسات المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى التي ساهمت في تعافي الاقتصاد الأمريكي نسبياً من آثار تلك الأزمة، وساعدت على خفض نسبة العجز في الموازنة العامة للناتج بنحو 5.7 نقطة مئوية خلال الفترة (2009-2013). كذلك كانت الولايات المتحدة واحدة من بين دولتين فقط تمكنتا من بين اثني عشر دولة متقدمة، تأثرت بالأزمة المالية العالمية، من تجاوز تداعيات تلك الأزمة، والعودة إلى مستويات الإنتاجية المسجلة قبل اندلاعها.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فقد تراجع معدل الانكماش الذي سجلته المنطقة ليلبلغ نحو 0.5 في المائة عام 2013، مقابل انكماش بنحو 0.7 في المائة عام 2012. فقد ساهمت إجراءات وسياسات البنك المركزي الأوروبي وحكومات دول الاتحاد الأوروبي في الحد من المخاطر المالية المتصلة بأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وساعدت على خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل في الاقتصادات الأكثر تضرراً، إلا أن برامج التقشف الصعبة والانكماش المالي قد أثرا سلباً على النمو ومن ثم على قدرة الاقتصادات الأوروبية على خلق فرص عمل جديدة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير خاصة في دول الجنوب (مصدر الأزمة). كذلك سجلت اقتصادات دول الشمال، بما في ذلك ألمانيا نمواً ضعيفاً لم يتجاوز 0.5 في المائة خلال عام 2013. ولم يكن الأمر أحسن حالاً في فرنسا وبلجيكا اللتين سجلتا معدل نمو بلغ 0.3 في المائة و0.2 في المائة على التوالي، فيما انكمش الاقتصاد الهولندي بنسبة 0.8 في المائة خلال العام.

وعلى الرغم من انكماش اقتصاد منطقة اليورو وبقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة عام 2013، إلا أن هناك ما يبشر بانتهاء الركود الاقتصادي بعد ظهور نتائج مشجعة في عدد من الدول الأوروبية كإيرلندا وإسبانيا، بعد مرور عام على تنفيذ إجراءات التقشف المالي، إضافة إلى تعافي الاقتصاد الإيرلندي نسبياً من الأزمة بعد تبني برامج إصلاح تم دعمها من جانب الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث تمكن من تحقيق أداء مرضياً وفق هذه البرامج بنهاية عام 2013، بما مكن إيرلندا من زيادة فرص العمل للمرة الأولى منذ عام 2007.

أما المملكة المتحدة، فقد سجلت نمواً بواقع 1.8 في المائة عام 2013 مقابل نمواً بلغ 0.3 في المائة عام 2012 بما يمثل أعلى معدل نمو تسجله بريطانيا منذ عام 2007. وقد انعكس النمو المحقق في ارتفاع معدل التوظيف حيث وصل إجمالي الوظائف الجديدة خلال عام 2013 لنحو 450 ألف وظيفة، كما سجلت أنشطة الإسكان استقراراً نسبياً، وتحسنت مستويات ثقة المستثمرين في الاقتصاد البريطاني، وكذلك تحسنت معدلات نمو الائتمان الممنوح، وارتفعت الصادرات البريطانية.

وفيما يتعلق باليابان، فقد كان أداء الاقتصاد الياباني دون التوقعات، حيث حقق الاقتصاد الياباني نمواً بلغ 1.5 في المائة عام 2013 مقابل 1.4 في المائة عام 2012. وبالرغم من هذا النمو الإيجابي إلا أنه جاء أقل من التوقعات، حيث كان مستهدفاً تحقيق معدل نمو يتراوح بين 2-3 في المائة، في إطار حزمة السياسات التي أعلن رئيس الوزراء الياباني عن تبنيها للحيلولة دون حدوث انكماش اقتصادي، والتي عرفت بحزمة سياسات "أبينوميكس". وتقوم هذه السياسات على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تبني سياسة نقدية تيسيرية لحفز النمو الاقتصادي، وتعزيز تنافسية الين الياباني، وتبني سياسة مالية تقييدية لخفض معدلات الدين العام، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية.

وفي إطار هذه السياسات تم تبني سياسة نقدية توسعية من خلال قيام البنك المركزي بتنفيذ برامج للتيسير الكمي بهدف خفض مستويات النشاط الاقتصادي وخفض قيمة الين الياباني بهدف زيادة مستويات تنافسية الصادرات. وبالفعل أسهمت هذه الإجراءات في تخفيض قيمة الين بنحو 23 بالمائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي في عام 2013، إلا أن هذا الانخفاض لم يترجم إلى ارتفاع كبير في قيمة الصادرات اليابانية. كذلك استهدفت الحكومة الجديدة رفع معدل التضخم إلى 2 في المائة لحفز مستويات الناتج. ويعزى عدم تمكن الاقتصاد الياباني من تحقيق النمو المتوقع إلى عدة عوامل منها ضعف مستويات الإنفاق الاستهلاكي وعدم نموه بالمعدلات المعقودة عليه، وتباطؤ معدلات نمو الصادرات والتي تعد المحرك الأساسي للاقتصاد الياباني نتيجة تأثر أوضاع الطلب العالمي بالأداء الاقتصادي المتواضع في الدول المتقدمة.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد شهدت تحسناً في معدل النمو عام 2013 ليبلغ نحو 2.3 في المائة مقابل 1.9 في المائة عام 2012، وذلك رغم تراجع معدل النمو في دول (الآسيان 5). وهذا التراجع قد يبدو منطقياً في ظل كون تلك المجموعة تعد أكثر الدول انفتاحاً على دول العالم الأخرى مالياً وتجارياً، حيث أدى هذا الانفتاح إلى جعل هذه الدول أكثر حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية التي حدثت في أوروبا باعتبارها أكبر الشركاء التجاريين لها. فقد انخفض معدل النمو لدول (آسيان 5) ليبلغ 5.1 في المائة عام 2013 مقابل معدل نمو بنسبة 6.1 في المائة عام 2012. ويرجع هذا إلى عدم نمو الاقتصادات الأمريكية والأوروبية بالنشاط والقوة اللازمين لدفع صادرات تلك المجموعة، وخاصة أن صادراتها إلى تلك الأسواق تعد المحرك الأساسي لنمو اقتصاداتها. كذلك حد تراجع معدلات الاستثمار، وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية من فرص النمو في هذه الدول. في المقابل سجل معدل النمو في أستراليا أعلى مستوى ارتفاع منذ عام 2010، حيث بلغ نحو 2.6 في المائة عام 2013 مقابل نمو بلغ 2.4 في المائة عام 2012.

أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد تأثرت سلباً خلال عام 2013 بضعف النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، والركود في أوروبا واليابان، وهبوط النمو في الصين، كذلك تأثر عدد من بورصات و عملات تلك الدول جراء الانحسار في التدفقات المالية الناتجة عن توقعات الأسواق باتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي

الأمريكي بالانسحاب التدريجي من السياسة النقدية التوسعية التي تبناها أعقاب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى تداعيات الاضطرابات السياسية في بعض تلك الدول. وفي هذا السياق، فقد بلغ معدل النمو لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى نحو 4.7 في المائة خلال عام 2013، مقابل 5 في المائة عام 2012. وبالرغم من هذا التباطؤ تبقى هذه الدول المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث مازالت تقود النمو العالمي بمعدلات نمو تقترب من أربعة أضعاف نمو الدول المتقدمة، وهو ما يعزى للنمو القوي للطلب المحلي في البلدان النامية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بعض الدول التي شهدت ظروف عدم استقرار سياسي خلال العام إلى دول هذه المجموعة. ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد سجلت الدول النامية الآسيوية أعلى معدل نمو ضمن هذه المجموعة بلغ 6.5 في المائة، ورغم ارتفاع معدل نمو هذه المجموعة خلال عام 2013، إلا أنه لا يزال أقل من معدل النمو المتوسط لهذه المجموعة الفرعية خلال السنوات الخمس الماضية، وهو ما يعزى إلى تباطؤ النمو في كل من الهند والصين واللتين حققا معدل نمو هو الأدنى خلال السنوات العشر الأخيرة. في المقابل، سجلت دول وسط وشرق أوروبا معدل نمو بلغ 2.8 في المائة خلال عام 2013، فيما اقتصر متوسط النمو المسجل في رابطة الدول المستقلة على 2.1 في المائة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الصيني فقد استقر معدل نموه عند مستواه المسجل عام 2012 والبالغ 7.7 في المائة بعد أن حقق معدل نمو بلغ في المتوسط نحو 9.2 في المائة خلال الفترة (2009 – 2012). واستطاع الاقتصاد الصيني تجاوز التأثير السلبي لركود أسواق التصدير في الولايات المتحدة وأوروبا من خلال اتجاهه إلى خفض مستويات الطلب المحلي بدلاً من الاعتماد على الطلب الخارجي على الصادرات الصينية والذي تأثر سلباً بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. واستهدفت السلطات الصينية خفض الطلب المحلي عبر دعم أوضاع الطبقة المتوسطة، وزيادة دخلها لتصبح قادرة على استيعاب جانب كبير من الإنتاج المحلي. وتركزت الجهود الحكومية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع ثمار التنمية على مختلف الطبقات للحد من التفاوت الاجتماعي الكبير بين سكان الريف والمدن، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، واحتواء الاضطرابات الاجتماعية والعرقية، وتجنب التعرض لما تعرضت له دول أخرى كالبرازيل والهند من اضطرابات سياسية أثرت سلباً على أدائها الاقتصادي.

أما الهند فقد بلغ معدل نمو اقتصادها نحو 4.4 في المائة عام 2013 مقابل 4.7 في المائة عام 2013، وهو أقل من نصف معدل النمو الذي حققته عام 2010، والبالغ نحو 11.2 في المائة. وبالإضافة إلى العوامل التي ساهمت في هذا التراجع والمرتبطة بالاقتصاد العالمي، فإن هناك عوامل داخلية أثرت سلباً على أداء الاقتصاد الهندي أهمها، انخفاض مستوى أداء القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وتراجع مستويات الاستثمار بسبب تخفيض التصنيف الائتماني للهند أكثر من مرة خلال عامي 2012، 2013 بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، والتي انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي.

وفي البرازيل والتي صُنفت عام 2012 كسادس أكبر اقتصاد في العالم من حيث معدلات النمو، فقد شهدت نمواً بلغ 2.3 في المائة خلال عام 2013 مقابل 1 في المائة عام 2012، إلا أن ذلك المعدل يقل بكثير عن معدل النمو المحقق عام 2010، والبالغ 7.5 في المائة. وقد تأثر الأداء الاقتصادي للبرازيل في عام 2013 بضعف مستويات الطلب الخارجي وتقلبات تدفقات رؤوس الأموال والسياسات النقدية الانكماشية التي تم تبنيها خلال العام.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁴⁾، فقد تراجع متوسط معدل النمو بها خلال عام 2013 ليلبلغ نحو 2.2 في المائة مقابل 4.1 في المائة عام 2012، وهو ما يعزى بصورة أساسية للعوامل الخارجية المرتبطة بنمو الاقتصاد العالمي وخاصة الأوضاع في منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تراجع كميات الإنتاج النفطي في بعض الدول المصدرة للنفط بالمنطقة، وتأثر بعض دول المنطقة الأخرى بالاضطرابات السياسية التي سادت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2011-2013)، وألقت بظلالها على الأنشطة الإنتاجية بصفة عامة، وأنشطة السياحة والاستثمار بصفة خاصة، وهو ما حد من فرص النمو.

وبالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁵⁾ فقد حافظت على معدل نموها، المسجل خلال عام 2012، والبالغ 4.9 في المائة، وشهدت مستويات الطلب على صادراتها ارتفاعاً، وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على ضوء انخفاض مستويات ارتباطها مع الاقتصادات المتقدمة، وكونها أقل انكشافاً على الأزمات المالية الدولية، مما جعلها أقل تأثراً بالأوضاع غير المواتية التي مر بها الاقتصاد العالمي.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁶⁾، فقد واصلت معدلات نموها اتجاهها نحو الانخفاض منذ عام 2009 ليلبلغ 2.1 في المائة عام 2013 مقابل نحو 3.4 في المائة عام 2012، على ضوء تعثر الإصلاحات الهيكلية، وهو ما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة المتدفقة إلى تلك الدول بشكل كبير، مما أثر سلباً على النمو، كما أن الاقتصاد الروسي والذي ترتبط به تلك الاقتصادات بعدد من الروابط الاقتصادية قد عانى هو الآخر من تباطؤ النمو عام 2013.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁷⁾ فنظراً لكونها أكثر اعتماداً على منطقة اليورو في تصريف منتجاتها، واجتذاب رؤوس الأموال، فقد انعكس التحسن النسبي في منطقة اليورو على معدل نموها ليلبلغ نحو 2.8 في المائة في عام 2013 مقارنة بنحو 1.4 في المائة عام 2012. أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي⁽⁸⁾ فقد انخفض معدل نموها ليلبلغ 2.7 في المائة عام 2013 مقابل 3.1 في المائة في عام 2012.

(4) تشمل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات، اليمن، الجزائر، تونس، المغرب، السودان، جيبوتي، موريتانيا، الضفة الغربية وقطاع غزة. وتضم كذلك كل من إيران وباكستان وأفغانستان أيضاً.

(5) تضم مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء: أنغولا، بنين، بتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، الكامرون، الرأس الأخضر، أفريقيا الوسطى، تشاد، القمر، الكونغو الديمقراطية، الكونغو، ساحل العاج، غينيا الإستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موزنبيق، ناميبيا، النيجر، نيجريا، رواندا، ساوتومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

(6) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجيكستان، كازاخستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

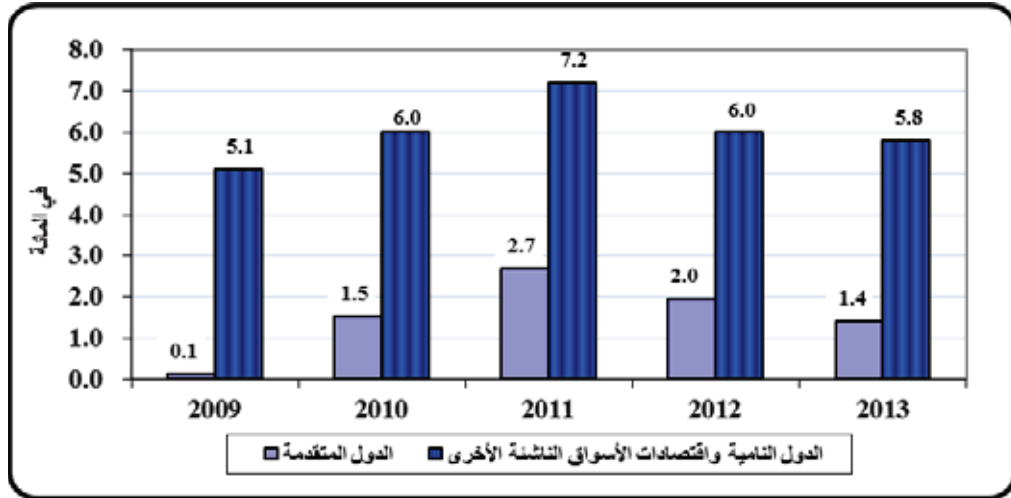
(7) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من: ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، إستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

(8) هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقاً وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

التضخم

شهدت معدلات التضخم العالمية انخفاضاً للعام الثالث على التوالي بفعل عدد من العوامل أهمها تأثير الإجراءات النقشفية التي انتهجتها الدول المتقدمة على مستويات الطلب العالمي وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الأقاليم الجغرافية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت أعداد المتعطلين عن العمل نحو 202 مليون شخص في نهاية عام 2013، طبقاً لتقرير "اتجاهات التشغيل العالمية 2014" الصادر عن منظمة العمل الدولية. من جانب آخر ساهم الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة والسلع الأساسية في خفض معدلات التضخم عام 2013. وكمحصلة لهذه العوامل، انخفض معدل التضخم بالدول المتقدمة ليلعب نحو 1.4 في المائة عام 2013 مقابل 2 في المائة عام 2012. كذلك انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى من 6 في المائة عام 2012 إلى 5.8 في المائة عام 2013. وشهدت كافة مجموعات الدول النامية انخفاضاً في معدلات التضخم باستثناء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والتي شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم، بما يعكس تأثير زيادة مستويات الإنفاق في بعض دول المجموعة التي شهدت تطورات سياسية، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية
(2013-2009)



المصدر: الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت درجة انخفاض الأسعار المحلية بين المجموعات المختلفة. ففي مجموعة الدول المتقدمة، انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا ليلعب نحو 1.5 في المائة، 1.3 في المائة، 2.6 في المائة، 1.0 في المائة على الترتيب خلال عام 2013 مقابل 2.1 في المائة، 2.5 في المائة، 2.8 في المائة، 1.5 في المائة عام 2012. أما اليابان فقد بلغ معدل التضخم فيها نحو 0.4 في المائة عام 2013 مقابل قيمته الصفرية عام 2012، وذلك في ظل الإجراءات التحفيزية للاقتصاد التي اتخذتها الحكومة اليابانية لتنشيط معدلات النمو والسياسة النقدية التوسعية التي أتبعها عام 2013. كما انخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة الأخرى من 2.0 في المائة خلال عام 2012 ليصل إلى نحو 1.5 في المائة خلال عام 2013. وعلى الرغم من انخفاض

معدل التضخم بشكل طفيف على مستوى الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى من نحو 6.0 في المائة إلى 5.8 في المائة خلال فترة المقارنة، إلا أنه يظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بمعدلات التضخم المسجلة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية وعدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى.

البطالة

بالرغم من الانخفاض المحدود في معدل البطالة بالدول المتقدمة عام 2013 ليبلغ نحو 7.9 في المائة مقابل 8 في المائة عام 2012، إلا أنه بالنظر إلى بيانات البطالة بالدول المتقدمة فإنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، حيث تضم المجموعة الأولى دول منطقة اليورو، والتي ارتفعت فيها معدلات البطالة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة على ضوء سياسات التقشف التي تبنتها هذه الدول مما أضعف الطلب الإجمالي، لذا فقد شهدت معدلات البطالة بتلك المنطقة ارتفاعاً لتصل إلى 12.1 في المائة عام 2013 مقابل 11.4 في المائة 2012، وهو أعلى معدل بطالة في الدول المتقدمة على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة، بما يعكس تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في تلك المجموعة.

أما المجموعة الثانية، والتي تضم باقي الدول المتقدمة، والتي تمكنت نسبياً من تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد شهد معدل البطالة بها انخفاضاً نسبياً خلال عام 2013، ولا سيما في الولايات المتحدة بفعل حزمة السياسات الاقتصادية التي تم تبنيها لاستعادة النمو والتشغيل وساهمت في توفير نحو 8.9 مليون فرصة عمل جديدة في القطاع الخاص خلال الفترة (2010-2013)، وهو ما انعكس في تراجع معدلات البطالة في الولايات المتحدة من 9.6 في المائة عام 2010 إلى 7.4 في المائة في عام 2013. من جهة أخرى سجلت معدلات البطالة تراجعاً في كل من اليابان والمملكة المتحدة وكندا لتصل إلى نحو 4 في المائة و7.6 في المائة و7.1 في المائة على التوالي خلال عام 2013، مقابل معدلات بلغت 4.3 في المائة و8.0 في المائة و7.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2012، (الملحق 3/1).

أسعار الفائدة

اتجهت أسعار الفائدة قصيرة الأجل إلى الانخفاض في غالبية دول العالم سواء النامية أو المتقدمة على ضوء سياسات التيسير الكمي التي انتهجتها البنوك المركزية، حيث انخفض متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل بالدول المتقدمة من 2.0 في المائة عام 2012 إلى 1.4 في المائة عام 2013. وانخفض سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة، واليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة من 0.7 في المائة و0.3 في المائة و0.6 في المائة و0.8 في المائة عام 2012، إلى 0.4 في المائة و0.2 في المائة و0.2 في المائة و0.3 في المائة عام 2013، في حين بقيت عند مستواها البالغ 1.2 في المائة في كندا.

أما أسعار الفائدة طويلة الأجل فقد شهدت انخفاضاً سنوياً منذ الأزمة المالية العالمية على ضوء برامج التيسير الكمي التي نفذتها البنوك المركزية لشراء الأوراق المالية الحكومية لخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، حيث أدت الأزمة إلى انخفاض الاستثمارات بالاقتصادات المتقدمة مما حدا بالبنوك المركزية إلى خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل بهدف

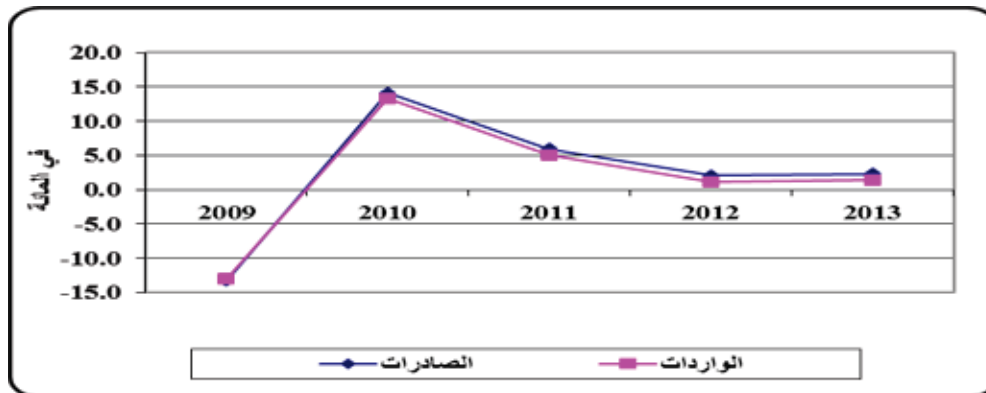
تحفيز الاستثمارات ودعم الطلب الكلي، أملاً أن تساهم تلك السياسات في خروج اقتصاداتها من حالة التباطؤ التي تعاني منها. وخلال عام 2013، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل اتجاهًا متبايناً، حيث واصلت اتجاهها نحو الانخفاض خلال النصف الأول من العام وذلك قبل إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي في شهر مايو عن اعتزامه الانسحاب بشكل تدريجي من برامج التيسير الكمي مع التحسن النسبي في آفاق النمو والتشغيل في الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى اتجاه أسعار الفائدة طويلة الأجل نحو الارتفاع خلال النصف الثاني من العام. وانعكاساً للتطورات المشار إليها ارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا من 1.8، و1.9 و1.9 في المائة عام 2012 إلى 2.3 و2.4 و2.1 في المائة على التوالي عام 2013، في حين انخفضت في اليابان ومنطقة اليورو من 0.8 في المائة، و3.9 في المائة عام 2012 إلى 0.7 في المائة و3 في المائة عام 2013. الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

سجلت معدلات نمو التجارة الدولية تحسناً طفيفاً خلال عام 2013 لتبلغ نحو 3.0 في المائة مقابل 2.8 في المائة عام 2012، وهو ما يعزى إلى التحسن النسبي في نشاط التجارة الدولية بمنطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة خلال النصف الثاني من عام 2013. وكذا بفضل الزيادة الكبيرة في تجارة الصين، حيث تخطت تجارتها الخارجية لأول مرة عتبة أربعة تريليون دولار لتصل إلى نحو 4.16 تريليون دولار بارتفاع نسبته 7.6 في المائة عن عام 2012، وبذلك أصبحت الصين القوة التجارية الأولى في العالم، متخطيةً الولايات المتحدة.

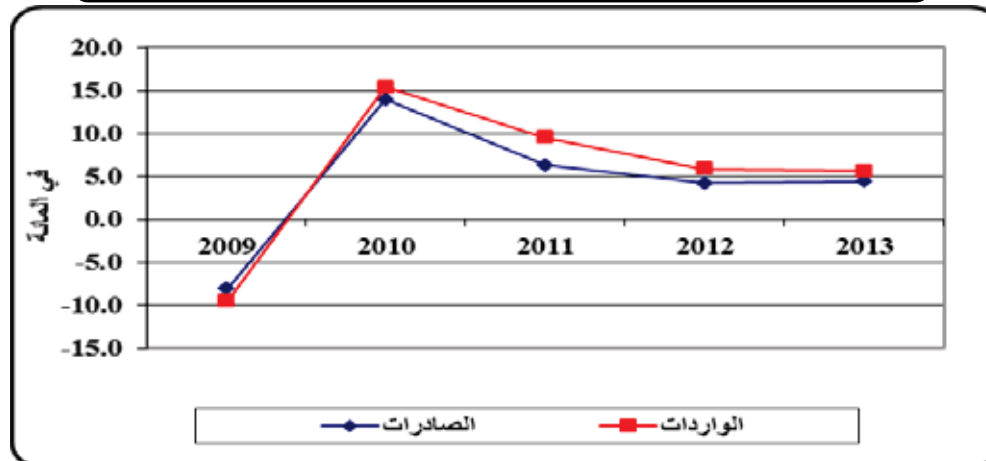
وعلى مستوى الدول المتقدمة فقد ارتفع معدل نمو صادراتها ليبلغ نحو 2.3 في المائة مقابل 2.1 في المائة عام 2012، كما ارتفع معدل نمو وارداتها ليبلغ 1.4 في المائة عام 2013 مقابل 1.1 في المائة عام 2012. وتفصيلاً، فقد شهد عام 2013 تحسن نسبي في قيمة التجارة الخارجية لكل من الولايات المتحدة واليابان، كما ارتفع معدل نمو صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بشكل طفيف ليبلغ نحو 4.4 في المائة عام 2013 مقابل 4.2 في المائة عام 2012. ولا يزال هذا النمو دون المتوقع، وهو ما يعزى بالإضافة إلى تباطؤ النمو العالمي إلى استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية عام 2013، والتي تمثل جزءاً كبيراً من صادرات الدول النامية، كما أن وارداتها هي الأخرى حققت معدل نمو منخفض بلغ 5.6 في المائة عام 2013 مقابل 5.8 في المائة عام 2012، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).

الشكل (3): معدلات نمو حجم التجارة الخارجية في الدول المتقدمة (2009-2013)



المصدر: الملحق (5/1).

الشكل (4): معدلات نمو التجارة الخارجية في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى (2009-2013)



المصدر: الملحق (5/1).

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تحسنت بالنسبة للدول المتقدمة حيث ارتفعت بنسبة 0.6 في المائة عام 2013 بعد أن سجلت تراجعاً خلال عام 2012 بلغ 1.2 في المائة. هذا في حين حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى انخفاضاً في شروط التبادل التجاري في عام 2013، حيث تراجعت بنسبة 0.1 في المائة، مقابل نمو بنحو 0.3 في المائة عام 2012. ويرجع هذا إلى الانخفاض في أسعار النفط، وأسعار بعض السلع الغذائية، فحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بلغ متوسط مؤشر أسعار السلع الأساسية 209.9 نقطة عام 2013 بتراجع نسبته 1.6 في المائة عن عام 2012. الملحق (5/1).

وبالنسبة لموازين المدفوعات، فقد تحول العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة عام 2012 والبالغ 26.6 مليار دولار إلى فائض بلغ 193.3 مليار دولار في عام 2013. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا

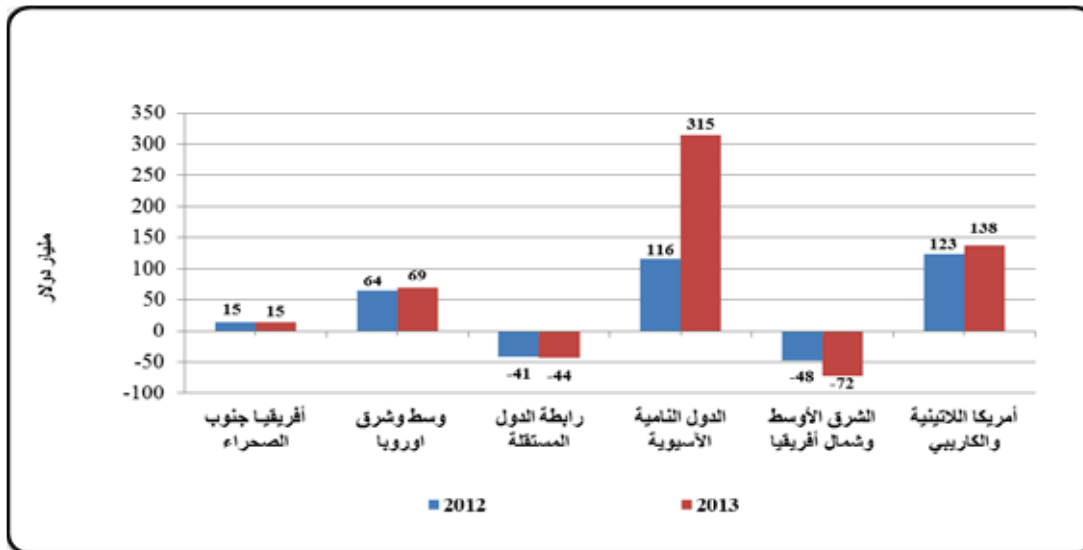
التحول من أهمها انخفاض عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 440.4 مليار دولار عام 2012 إلى 379 مليار دولار عام 2013. وفي منطقة اليورو، حد انكماش اقتصادات هذه الدول والإجراءات المالية التقشفية التي تبنيتها من معدل نمو الواردات، وهو ما ساهم في ارتفاع فائض الحساب الجاري من 246 مليار دولار عام 2012 إلى 366 مليار دولار عام 2013 محققاً معدل نمو بلغ نحو 48.8 في المائة. في المقابل انخفض فائض الحساب الجاري في اليابان من 60.4 مليار دولار عام 2012 إلى 34.3 مليار دولار عام 2012 بنسبة تراجع بلغت 43.2 في المائة، وهو ما يعزى إلى استمرار ارتفاع واردات اليابان من النفط في ظل توقف عدد من مفاعلاتها النووية عن العمل في أعقاب الزلزال الذي أدى إلى تسرب إشعاعي لهذه المفاعلات، حيث تعتبر اليابان رابع أكبر مستورد للنفط على مستوى العالم. كذلك أدى انخفاض قيمة الين الياباني مقابل الدولار بنسبة 23 في المائة إلى ارتفاع قيمة الواردات اليابانية ومن ثم تراجع مستويات الفائض التجاري. أما بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري لها من 107.5 مليار دولار إلى 172.3 مليار دولار عام 2013 بمعدل نمو بلغ 60.3 في المائة الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية فقد أثر الانخفاض في أسعار المواد الأولية والمعادن والغذاء، وتباطؤ صادراتها إلى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو، سلباً على حسابها الجاري، حيث انخفض فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 368.4 مليار دولار في عام 2012 إلى 210 مليار دولار عام 2013، محققاً نسبة انخفاض بلغت 43 في المائة. ويعد هذا الفائض أقل فائض تحققه الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة خلال السنوات العشر الأخيرة. وقد ساهم في انخفاض الفائض لدى المجموعة تراجع فائض الحساب الجاري لبعض دول المجموعة وارتفاع العجز لدول أخرى. فقد انخفض فائض الحساب الجاري لرابطة الدول المستقلة ودول (الآسيان 5)، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 69.3 في المائة و23.7 في المائة و85.4 في المائة على التوالي خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، في حين ارتفع عجز الحساب الجاري لكل من أفريقيا جنوب الصحراء ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة بلغت 38 و43.2 في المائة على التوالي.

التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

سجل صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية ارتفاعاً خلال عام 2013 حيث بلغ نحو 419.9 مليار دولار عام 2013 مقابل 228.7 مليار دولار عام 2012 بارتفاع بلغت نسبته 83.6 في المائة، حيث وجد المستثمرون في الدول النامية ملاذاً آمناً لاستثماراتهم، في ظل حالة عدم اليقين التي اتسمت بها اقتصادات الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو. وفي هذا السياق، حققت البلدان النامية تحسناً في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013، وتجاوز نصيبها نصيب البلدان المتقدمة للعام الثاني على التوالي. ويرجع هذا التحسن بصفة أساسية إلى ارتفاع نصيب كل من الدول النامية الآسيوية وأمريكا اللاتينية والكاريبي من التدفقات المالية الخارجية الخاصة خلال عام 2013، حيث ارتفعت من 116.3 مليار دولار، و123.4 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2012 إلى 314.8 مليار دولار و138.0 مليار دولار عام 2013. هذا في حين تزايد صافي التدفق للخارج لكل من رابطة الدول المستقلة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (الملحق 7/1) والشكل (5).

الشكل (5): تطور التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2012-2013)



المصدر: الملحق (7/1).

وبشكل عام ساهم انخفاض التدفقات المالية الخاصة إلى الخارج من الدول النامية من 477.6 مليار دولار عام 2012 إلى 242.1 مليار دولار عام 2013 في ارتفاع صافي التدفقات المالية الخارجية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ارتفاعها لتبلغ 8,016 مليار دولار في عام 2013 مقابل 7,406 مليار دولار في عام 2012، بزيادة بلغت نسبتها 8.2 في المائة. ويعد هذا انعكاساً لعدة عوامل، من أهمها زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، كما أن حالة عدم اليقين السائدة على مستوى اقتصادات الدول المتقدمة، وخاصة منطقة اليورو والولايات المتحدة، من جراء الأزمات المالية المتكررة التي تواجه هذه الاقتصادات، قد ساهمت أيضاً في ارتفاع الاحتياطيات النقدية الدولية، بسبب زيادة لجوء الدول النامية للتحوط ضد الصدمات الخارجية.

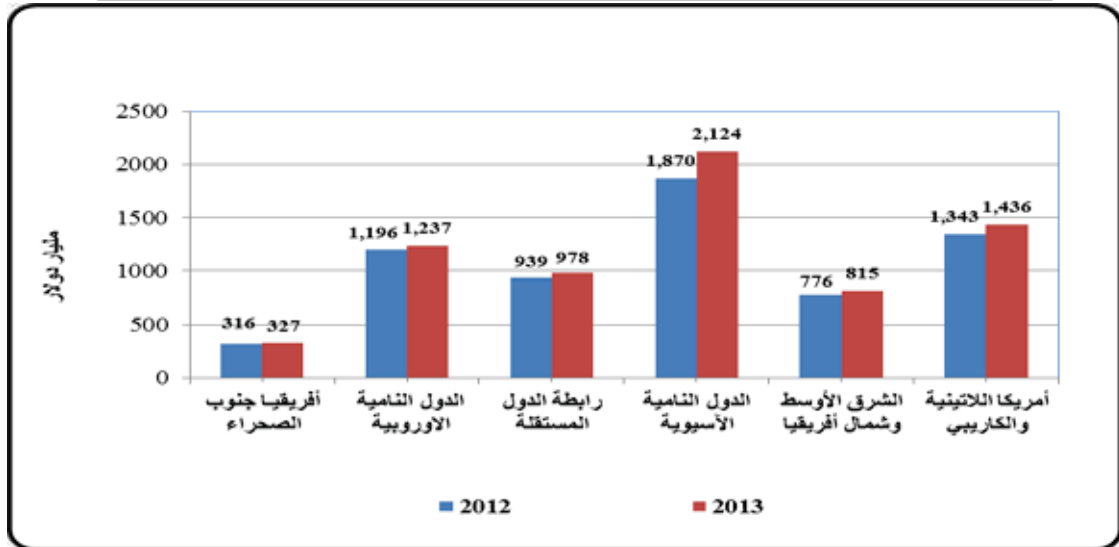
وعلى مستوى المجموعات الفرعية، فقد ارتفعت احتياطيات الدول النامية الآسيوية من 4191 مليار دولار عام 2012 إلى 4684 مليار دولار عام 2013 بنسبة ارتفاع بلغت 11.7 في المائة، وهو ما قد يعزى إلى التحسن الكبير في احتياطيات الصين، ويشار إلى أن احتياطيات الصين تمثل نحو 52 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد ارتفعت احتياطياتها بنحو 9 في المائة لتبلغ نحو 1396 مليار دولار في عام 2013، كما شهدت احتياطيات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ارتفاعاً محدوداً، في حين تراجع حجم احتياطيات مجموعة دول رابطة الدول المستقلة خلال عام 2013 بنسبة بلغت 3.6 في المائة مقارنة بمستواها خلال عام 2012. الملحق (8/1).

الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

لا تزال فجوة الموارد المحلية قائمة بالدول النامية، في ظل التباين بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف، وبين معدل الادخار المحلي الذي تأثر سلباً بفعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها بعض دول هذه المجموعة. وأدت هذه الفجوة إلى المزيد من الاستدانة، حيث ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية بنسبة 7.2 في المائة ليبلغ نحو 6,978 مليار دولار في نهاية عام 2013. وقد كان هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لكافة المجموعات الفرعية، وإن كان الارتفاع أكثر حدة في الدول النامية الآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ حيث ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي لهاتين المجموعتين بنسبة 13.6 في المائة، 6.9 في المائة على التوالي، الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، فقد استحوذت الدول النامية الآسيوية على حوالي 30.4 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 20.6 في المائة ودول وسط وشرق أوروبا على نسبة 17.7 في المائة، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 14.0 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بلغت نسبة إجمالي مديونيتها نحو 11.7 في المائة من الإجمالي، الشكل (6).

الشكل (6): تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة (2013-2012)



المصدر: الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بمؤشر مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات، فقد استقر هذا المؤشر خلال عام 2013 عند نفس المستوى المرتفع الذي سجله خلال عام 2012 والبالغ 23.3 في المائة. فبالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، بلغت نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من صادرات السلع والخدمات نحو 58.2 في المائة، في حين بلغت 32.7 في المائة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و32.2 في المائة بدول رابطة الدول المستقلة. في المقابل لا

تزال مدفوعات خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات في مستوى مقبول بالنسبة لباقي المجموعات، حيث تبلغ نسبتها في أفريقيا جنوب الصحراء نحو 13.2 في المائة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 16.0 في المائة، وفي الدول النامية الآسيوية نحو 24.7 في المائة.

أسعار الصرف

تأثرت حركة العملات الرئيسية خلال عام 2013 بالتطورات على صعيد النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبعدها من العوامل الأخرى التي تباينت من حيث تأثيرها على العملات الرئيسية خلال العام. ففي مطلع عام 2013 وجد الدولار دعماً نتيجة تحسن مستويات النشاط الاقتصادي نسبياً في الولايات المتحدة مقارنة بمنطقة اليورو، والتي شهدت انكماشاً اقتصادياً. في المقابل تكاثفت عدة عوامل أخرى خلال العام لتعطي دفعة قوية لليورو مقابل الدولار خلال الفترة المتبقية من عام 2013. فمن جهة شهد الطلب على اليورو ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب إعلان بنك الصين والذي يمتلك أكبر احتياطي من الدولار يقدر بما يفوق 4 تريليونات دولار عن اتجاهه للتنويع بشكل أكبر في مكونات سلة العملات المتضمنة بالاحتياطيات الرسمية للبلاد.

ومن جهة أخرى، ورغم إعلان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال النصف الثاني من عام 2013 عن اتجاهه للانسحاب التدريجي من برنامج شراء الأوراق المالية الحكومية، وهو ما يعني اتجاه أسعار الفائدة الأمريكية نحو الارتفاع، استمر الدعم القوي لليورو خلال النصف الثاني من العام على ضوء تأكيد البنك المركزي الأوروبي بالتزامه القوي بتحقيق الاستقرار السعري، وهو ما قد يعني اتجاهه مستقبلاً لرفع أسعار الفائدة حال تحسن مستويات النمو بمنطقة اليورو. وقد ساهمت العوامل المشار إليها إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في استمرار الفوائض التجارية لبعض دول منطقة اليورو في دعم العملة الأوروبية وارتفاع قيمتها خلال العام 2013 مقابل الدولار.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها ومستويات الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال عام 2013، فقد تراجعت قيمة الدولار مقابل اليورو بنسبة 3.2 في المائة مع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو من 1.286 دولار عام 2012 إلى 1.328 دولار عام 2013. في المقابل ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني مع انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني من 1.585 دولار عام 2012 إلى 1.564 دولار عام 2013 بنسبة ارتفاع في قيمة الدولار بلغت 1.3 في المائة. كما شهد الدولار ارتفاعاً مقابل الين الياباني حيث انخفض سعر صرف الدولار مقابل الين من 0.013 دولار عام 2012 إلى 0.010 عام 2013، بنسبة ارتفاع في قيمة الدولار بلغت 23 في المائة، وهو ما يعكس تأثير السياسات النقدية التوسعية التي تم تبنيها في اليابان لدعم النمو وتعزيز تنافسية الصادرات اليابانية، جدول (10/1).

أسواق الأسهم والسندات الدولية

بالرغم من الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها أسواق الأسهم والسندات الدولية أثناء الأزمة المالية العالمية، فقد شهدت تلك الأسواق نمواً ونشاطاً خلال عام 2013، حيث مثلت تلك الأسواق البديل الأمثل لملء الفجوة التي تركتها البنوك في مجال التمويل طويل الأجل أو تمويل البنية التحتية، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت البنوك أكثر تشدداً في منح الائتمان منذ بداية الأزمة المالية العالمية.

وفي هذا الإطار، تشير بيانات المؤشرات الرئيسية في الأسواق العالمية إلى ارتفاع مؤشر "فوتسي 100" بالملكة المتحدة ليصل إلى 6,749 نقطة في نهاية عام 2013 مقارنة بـ 5,897 نقطة في نهاية عام 2012 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 14.4 في المائة. وفي فرنسا ارتفع مؤشر "كاك" من 3641 نقطة إغلاق 2012 إلى 4,295 نقطة إغلاق 2013 بنسبة ارتفاع بلغت 17.9 في المائة.

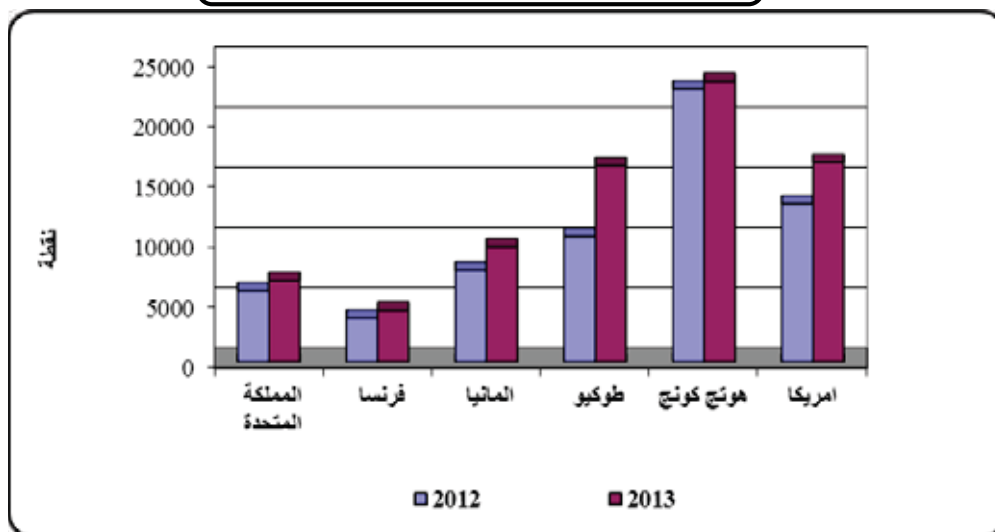
وفي ألمانيا ارتفع مؤشر داكس من 7,612 نقطة إغلاق 2012 إلى نحو 9,552 نقطة إغلاق عام 2013، محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 25.5 في المائة. أما في بورصة طوكيو فقد ارتفع مؤشر "نيكاي" في اليابان من 10,395 نقطة إغلاق 2012 إلى 16,291 نقطة إغلاق 2013 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 56.7 في المائة. وفي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر "داو جونز" من 13,104 نقطة عام 2012 إلى 16,576 بنسبة ارتفاع بلغت 26.5 في المائة، الجدول رقم (1) والشكل (7).

الجدول رقم (1): تطور مؤشرات أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال الفترة (2013-2009)

السوق	المؤشر	2009	2010	2011	2012	2013
الملكة المتحدة	FTSE 100	5500	6013	5572	5897	6749
فرنسا	CAC 40	4013	3900	3136	3641	4295
ألمانيا	DAX	4338	5608	5898	7612	9552
طوكيو	Nikkei 225	10564	10398	8398	10395	16291
هونغ كونج	Hang Seng	21823	23436	20390	22657	23306
أمريكا	Dow Jones	10572	11670	12880	13104	16577

المصدر: أسواق الأوراق المالية العالمية.

الشكل (7) : تطور مؤشرات أداء الأسواق المالية العالمية (2012-2013)



المصدر: أسواق الأوراق المالية العالمية

التطورات في أسواق النفط العالمية

رغم تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي عام 2013، إلا أن الطلب العالمي على النفط سجل ارتفاعاً ليصل إلى 89.9 مليون برميل يومياً، وهو ما يزيد بنحو 1.2 في المائة عن مستوى الطلب على النفط المسجل خلال عام 2012. وانعكست الزيادة في الإنتاج في انخفاض أسعاره النفط خلال الفترة، حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى 105.9 دولار/ برميل عام 2013، بالمقارنة مع 109.5 دولار/ برميل في عام 2012، أي بانخفاض بلغت نسبته 3.3 في المائة. ويرجع هذا الانخفاض كما سبق الإشارة لوفرة الإنتاج، وخاصة الإنتاج من خارج أوبك، وبخاصة دول أمريكا الشمالية. هذا في حين حافظت الدول الأعضاء بمنظمة أوبك على إنتاجها، ومن جهة أخرى كذلك ساهم التطور الإيجابي في ملف إيران النووي، ومن ثم التخفيف من الحظر النفطي المفروض عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في اتجاه الأسعار نحو الانخفاض.

وفيما يتعلق بالإنتاج النفطي، فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، إلا أن الإنتاج العالمي من النفط الخام شهد ارتفاعاً عام 2013، حيث بلغ نحو 75.5 مليون برميل/ يوم خلال عام 2013، بارتفاع قدره 1.9 مليون برميل/ يوم، عن عام 2012. وبلغ إنتاج دول أوبك 31.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة انخفاض قدرها 4.1 في المائة عن العام السابق. وتشير البيانات إلى أن إنتاج النفط فاق الطلب خلال هذا العام، مما أتاح تخزين كميات كبيرة من النفط لذا فقد ارتفع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) ليلبلغ 7,822 مليون برميل في نهاية عام 2013، مرتفعاً بنحو 796 مليون برميل، أي بنسبة 11.3 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. ويعتبر ذلك نتيجة لزيادة إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام. وقد ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1,278 مليار برميل عام 2013، بارتفاع بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت قرابة 1,267 مليار برميل.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽⁸⁾

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى نحو 4.2 في المائة عام 2013 مقابل نحو 4.6 في المائة لعام 2012. وبالرغم من أهمية تأثير العوامل الخارجية في تحقيق هذا المعدل المتواضع، مثل أزمة الديون السيادية الأوروبية ودورها في تباطؤ التجارة الدولية ومعدلات نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك عدة عوامل نابعة من داخل المنطقة العربية ساهمت في الأخرى في هذا الأداء المتواضع لاقتصاداتها مقارنة بالمستويات المسجلة في السنوات السابقة، ومن أهمها انخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض البلدان العربية المصدرة للنفط بالإضافة إلى استمرار تأثير بعض الدول العربية الأخرى بتداعيات التحولات السياسية التي مرت بها.

وبالنسبة لمعدلات التضخم فقد شهدت الدول العربية انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ليبلغ 5.2 في المائة في المتوسط خلال عام 2013 مقابل نحو 6 في المائة عام 2012. ويعزى هذا الانخفاض في معدلات التضخم في عدد كبير من الدول العربية إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وأسعار النفط. في المقابل شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً في بعض الدول العربية الأخرى، ففي السودان ارتفعت معدلات التضخم نتيجة رفع الدعم عن المحروقات وتراجع قيمة الجنيه السوداني. وارتفعت معدلات التضخم في تونس نتيجة زيادات الأجور التي أقرتها الحكومات المتعاقبة منذ 2011. وفي اليمن سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً نظراً لارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية. أما بقية الدول العربية فقد سجلت معدلات تضخم منخفضة تراوحت بين 1.1 في المائة في الإمارات و 5.6 في المائة في الأردن.

وقد تضافرت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية غير المواتية، في ارتفاع حجم المتعطلين عن العمل في الدول العربية عام 2013 ليبلغ حوالي 18.1 مليون متعطل وبمتوسط معدل بطالة يبلغ حوالي 17.4 في المائة وهو أعلى معدل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وقد سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عامة أدنى مستويات البطالة في العالم العربي بين إجمالي السكان. أما الدول العربية الأقل نمواً مثل جيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا والقمر والدول التي تعيش ظروفاً استثنائية على غرار فلسطين وليبيا وسورية فقد شهدت معدلات بطالة مرتفعة.

وفيما يتعلق بتوجهات السياسة النقدية فقد انعكس انخفاض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية على أسعار الفائدة بالدول العربية، حيث أبقت الدول العربية المصدرة للنفط والتي يبنى معظمها أسعار صرف ثابتة مقابل الدولار، على أسعار الفائدة عند مستوياتها المنخفضة التي تم تطبيقها في أعقاب الأزمة المالية العالمية تماشياً مع موقف السياسة النقدية الأمريكية، وبخاصة على ضوء كون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف دفع النشاط الاقتصادي وحفز أنشطة القطاعات غير النفطية في عدد من تلك البلدان. وقد بلغ عدد الدول العربية التي أبقت على أسعار الفائدة الرسمية بدون تغيير عام 2013 نحو خمس عشرة دولة، بينما اتجهت دولتان إلى خفض أسعار الفائدة خلال العام هما مصر والأردن، ولم تقم أي دولة عربية برفع سعر فائدة السياسة النقدية خلال عام 2013.

(8) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصاديات العربية بشكل تفصيلي.

وقد أثر انخفاض أسعار النفط وأسعار السلع الغذائية، على قيم التجارة الخارجية للدول العربية، حيث حققت الصادرات العربية الإجمالية عام 2013 انخفاضاً بنسبة طفيفة بلغت 0.2 في المائة لتبلغ 1,319 مليار دولار مقابل نحو 1,322 مليار دولار عام 2012. أما الواردات العربية الإجمالية، فقد شهدت زيادة عام 2013 لتبلغ ما قيمته نحو 874 مليار دولار مقارنة مع 827 مليار دولار عام 2012، أي بزيادة بلغت نسبتها 5.8 في المائة. وعلى ضوء تلك التغيرات في جانب الواردات والصادرات العربية الإجمالية، ارتفعت التجارة الإجمالية عامي 2013 لتبلغ نحو 2,193 مليار دولار مقابل نحو 2,148 مليار دولار عام 2012، محققة بذلك معدل نمو بلغ نحو 2.1 في المائة. أما عن فائض الميزان التجاري فقد انخفض الفائض ليبلغ نحو 445 مليار دولار عام 2013 مقابل 495 مليار دولار عام 2012 بمعدل انخفاض بلغ نحو 10.1 في المائة.

وبالرغم من التغيرات الخارجية والداخلية التي من شأنها أن تساهم في خفض مستويات الاحتياطيات الخارجية للدول العربية، إلا أن حجم الاحتياطيات الرسمية قد ارتفع عام 2013 ليبلغ نحو 1,375 مليار دولار مقابل نحو 1,262 مليار دولار عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 9 في المائة بدعم من استمرار ارتفاع الاحتياطيات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط خلال العام. وفي ظل عدم الاستقرار النسبي في الدول العربية والتطورات غير المواتية للاقتصاد العالمي فقد ارتفع حجم الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة إلى نحو 204 مليار دولار عام 2013 مقابل 181 مليار دولار عام 2012.

وعلى مستوى البورصات العربية فقد شهدت تحسناً ملموساً عام 2013، فإلى جانب ترقية بعض الأسواق إلى مرتبة الأسواق الناشئة، كان أداء الأسواق المالية العربية بصورة مجتمعة أفضل من أداء جميع الأسواق المالية الناشئة الأخرى. وقد عكس أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية هذه التطورات، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار أحد عشرة بورصة عربية، فقد شهد مؤشري الأسعار بسوقي دبي وأبوظبي الماليين، ارتفاعات كبيرة هي الأقوى منذ خمس سنوات، حيث تجاوزت نسبة الارتفاع 107 في المائة و63 في المائة على التوالي. كما ارتفعت مؤشرات أسعار بورصات كل من الكويت والسعودية وقطر ومصر بنسب تراوحت بين 24.0 في المائة و27.5 في المائة. وارتفعت مؤشرات أسعار بورصات كل من مسقط والبحرين و فلسطين وعمان بنسب 18.6 في المائة و17.2 في المائة و13.4 في المائة و5.5 في المائة على التوالي. فيما عرف مؤشري أسعار بورصتي تونس والدار البيضاء تراجعاً بنسبة 4.4 و2.6 في المائة على التوالي. وقد ساهم اضطراب المشهد السياسي والتخفيضات المتكررة من قبل وكالات التصنيف الدولية لتونس بشكل كبير في تراجع مؤشر أسعار البورصة التونسية.

أما بخصوص أسعار الصرف مقابل الدولار لقد حافظت الدول التي تربط عملتها مقابل الدولار على نفس أسعار صرفها دون تغير لعام 2013 مع المقارنة بعام 2012 وهي الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، عمان وقطر. في حين انخفضت أسعار صرف عملات تسع دول عربية مقابل الدولار وكان الانخفاض أقصاه لليرة السورية والتي تراجعت قيمتها مقابل الدولار بنسبة 67 في المائة خلال عام 2013.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2013 بعدد من العوامل، فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المُصدرة للنفط نتيجة انخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض تلك الدول وتراجع الأسعار العالمية للنفط خلال العام. ومن جهة أخرى، فقد استمر تأثير مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي وباستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

وكمحصلة للتطورات السابق الإشارة إليها، سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية نمواً محدوداً خلال عام 2013 حيث ارتفع من نحو 2633.5 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 2734.1 مليار دولار عام 2013، وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف من نحو 7998 دولار عام 2012 إلى 8109 دولار عام 2013. أما فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة للدول العربية⁽¹⁾، فقد بلغ نحو 4.2 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 4.6 في المائة عام 2012.

وعلى صعيد اتجاهات معدل التضخم في الدول العربية، فقد انخفض إلى نحو 5.2 في المائة في عام 2013 مقابل 6.0 في المائة خلال عام 2012، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط والسلع الغذائية. ويشار في هذا الصدد إلى التباين في اتجاهات تغير معدل التضخم ما بين الدول العربية، ففي حين تراجعت معدلات التضخم في عدد كبير من الدول العربية، اتجهت معدلات التضخم نحو الارتفاع في دول عربية أخرى بما يعكس زيادة معدلات الطلب المحلي في بعض هذه الدول، وارتفاع أسعار المحروقات وبعض السلع الأساسية في بعضها الآخر نتيجة للاختناقات في جانب العرض، أو نتيجة اتجاه حكومات هذه الدول لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية وعلى رأسها دعم الطاقة.

وفيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهمت قطاعات الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقارنة بنسبة 61.6 في المائة عام 2012، نتيجة انخفاض حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي للدول العربية ككل من 39.7 في المائة إلى 37.2 في المائة عام 2013، بسبب تراجع إنتاج النفط في عدد من الدول العربية. في المقابل استقرت حصة قطاع الصناعات التحويلية في الهيكل القطاعي للناتج العربي عند مستوى 9.2 في المائة، في حين ارتفعت حصة قطاع الخدمات إلى نحو 40.5 في المائة. من جهة أخرى، يُبين هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق، نمو الأهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي بشقيه العائلي والحكومي، وارتفاع مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج خلال عام 2013.

⁽¹⁾ وذلك باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، وليبيا نظراً للتقلبات الحادة التي شهدتها معدل النمو في أعقاب عام 2011.

وعلى صعيد تطورات مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل، تدل البيانات المتاحة أنه رغم تقدّم الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن نسبة السكان تحت خط الفقر ارتفعت إلى مستوى 7.4 في المائة عام 2012 بالمقارنة مع 4.1 في المائة عام 2010 بالنسبة للدول العربية ككل. وبصفة عامة، هناك تبايناً في درجة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بين الدول، حيث أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الأكثر تقدماً على هذا الصعيد مقارنة بباقي الدول العربية الأخرى. وقد أحرزت الدول العربية أفضل تقدّم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم ومعدّل القيد في التعليم الابتدائي. لكن تبقى بعض الدول العربية في حاجة إلى مزيد من الجهود خاصة في مجال معالجة النقص في المواد الغذائية وتوفير المياه الصالحة للشرب وتخفيض نسب وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الأمهات عند الولادة.

وفي مجال توزيع الدخل، توضح أحدث البيانات المتوفرة انخفاض معامل جيني لتوزيع الدخل في عدد من الدول العربية، حيث تعتبر مستويات توزيع الدخل في الدول العربية أقل تفاوتاً بالمقارنة مع أقاليم أخرى في العالم. وبالنظر إلى أحدث بيانات المسوحات المتوفرة في بعض الدول العربية، يتبين أن بعض الدول استطاعت أن ترفع متوسط إنفاق الفرد بالنسبة للطبقات الفقيرة بأكثر من متوسط معدّل نمو إنفاق الفرد في المجتمع ككل محققة بذلك نمواً مناصراً للفقراء، بينما شهدت دول عربية أخرى اتجاهًا معاكساً، وهو ما يستدعي بذل مزيد من الجهد لاتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستويات دخل الفقراء وتفادي تراجع مستوياتهم المعيشية بالمقارنة مع بقية مجموعات الدخل الأخرى في المجتمع.

وفيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاجتماعية، لا يزال ارتفاع معدلات النمو السكاني يشكل عائقاً أساسياً أمام رفع مستويات المعيشة في غالبية الدول العربية، كما أنه من مسببات ارتفاع البطالة وتدني مستويات التعليم وما يترتب على ذلك من ضعف في القدرة التنافسية للقوى العاملة. وتظهر هذه المعطيات ضرورة الاهتمام بقطاع التعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة الذي أصبح محور الاقتصاد العالمي المتطور والذي تدل المؤشرات الراهنة على أن البلدان العربية لم تقطع بعد خطوات مهمة على طريق المشاركة فيه. وقد بلغ متوسط مؤشر دليل التنمية البشرية للدول العربية⁽²⁾ لعام 2012 حوالي 0.652⁽³⁾. لتصنف بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدني في مستويات التنمية البشرية.

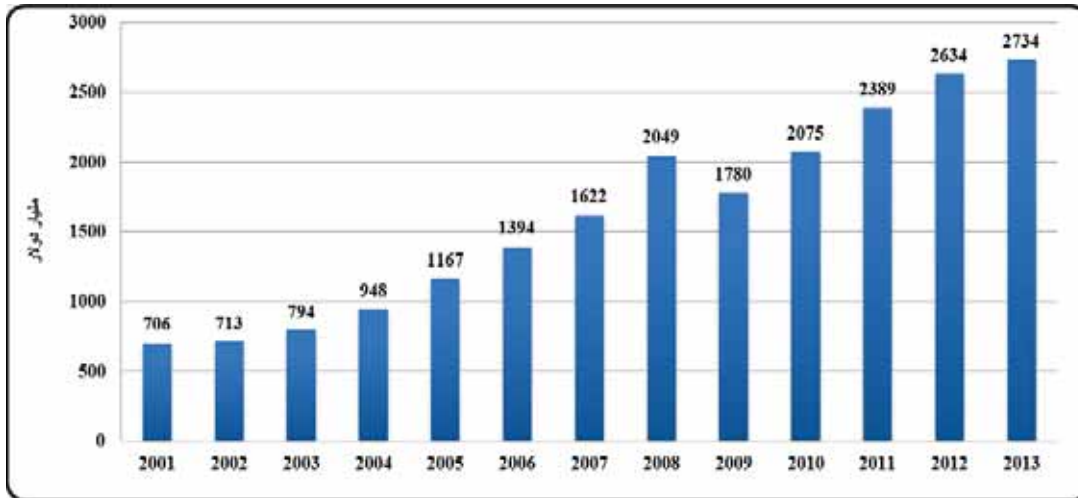
التطورات الاقتصادية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، بأسعار السوق الجارية، حوالي 2734.1 مليار دولار في عام 2013 بالمقارنة مع 2633.5 مليار دولار عام 2012، أي بمعدّل نمو بلغ نحو 3.8 في المائة وهو أدنى معدّل نمو سجلته الدول العربية كمجموعة للناتج بالأسعار الجارية منذ عام 2010. وتتعدّد الأسباب لتفسير تواضع الأداء الاقتصادي للدول العربية وأهمها انخفاض كميات إنتاج النفط في بعض الدول العربية، وتراجع الأسعار العالمية للنفط، وتواصل الآثار السلبية للاضطرابات السياسية في عدد من الدول على الأداء الاقتصادي للمنطقة العربية ككل، الملحق (2/2)، والشكل (1).

(2) يصدر دليل التنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر دليل التنمية البشرية مقياساً مركباً يعطي صورة شبه متكاملة عن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رصد ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التحصيل العلمي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج.

(3) الأمم المتحدة (2012)، "تقرير التنمية البشرية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

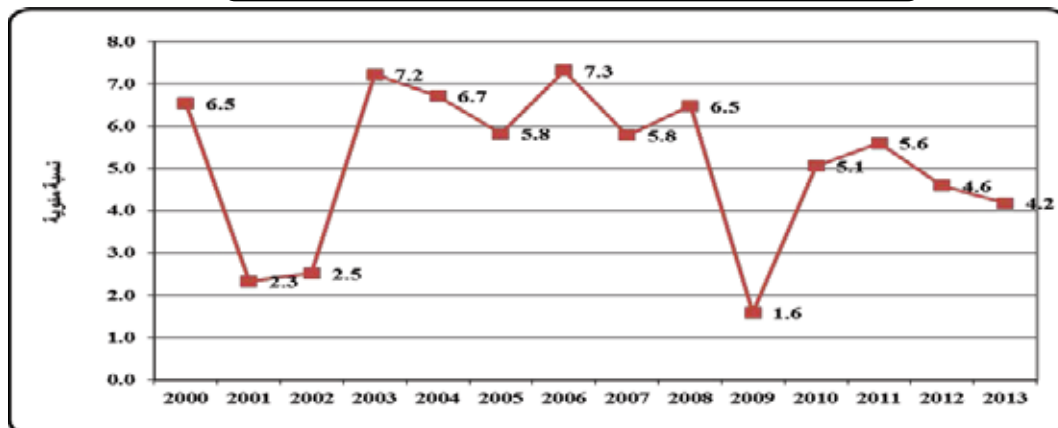
الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية
(2013-2001)



المصدر: الملحق (2/2).

وفيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة، فقد سجلت الدول العربية كمجموعة انخفاضاً في معدل النمو من حوالي 4.6 في المائة عام 2012 إلى حوالي 4.2 في المائة عام 2013 مما يعكس التطورات المشار إليها سابقاً، الشكل (2).

الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (*) للدول العربية



* وذلك باستثناء كل من سوريا لعدم توفر البيانات، وليبيا نظراً للتقلبات الحادة التي شهدتها معدل النمو في أعقاب عام 2011. المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملة الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس، وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس 2005.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي في الدول العربية شهدت تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة متأثرة بعدد من العوامل الخارجية والداخلية، وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وذلك إضافة إلى التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التحولات السياسية التي شهدتها بعض دول المنطقة وفي مقدمتها ليبيا وسورية. وقد انعكست هذه التقلبات على معدلات نمو الناتج في الدول العربية ككل. فعلى سبيل المثال انكمش الناتج في ليبيا عام 2011 بنسبة 63 في المائة، ثم ارتفع بمعدل 104.5 في المائة عام 2012 ليعود للانكماش عام 2013 بمعدل 2.5 في المائة.

وبالنظر إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة الوطنية في العام 2013، يُلاحظ تراجع معدلات النمو في معظم الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بالمقارنة مع عام 2012، وذلك نتيجة تراجع إنتاج وتصدير النفط في بعض تلك البلدان. كذلك تراجع النمو في بعض الدول التي تشهد تحولات سياسية مثل تونس ومصر نتيجة تواصل ظروف عدم الاستقرار التي تُحيط بالمناخ الاقتصادي والسياسي فضلاً عن عدم تحسّن أهم مصادر المتحصلات من النقد الأجنبي مثل السياحة، إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتواصل ضعف الطلب الخارجي على صادرات هذين البلدين لاسيما من دول منطقة اليورو. كذلك تواصل الأداء الضعيف للاقتصاد اللبناني نتيجة تأثره المباشر بالظروف السائدة في دول الجوار. وبالمقابل تحسن النمو الاقتصادي في كل من الأردن والإمارات والبحرين وجيبوتي والسودان وعمان والقمر والمغرب واليمن. بينما تراجعت معدلات النمو بشكل طفيف في كل من قطر وموريتانيا، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
(2012 و 2013)
(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
الأردن	2.7	3.3	0.4	1.0	7.3	8.6
الإمارات	4.7	5.2	3.7	4.1	7.2	8.1
البحرين	3.4	5.4	-0.8	4.6	5.6	6.9
تونس	3.6	2.7	2.6	1.6	-1.5	4.1
الجزائر	3.3	2.7	1.3	0.7	2.5	10.6
جيبوتي	4.8	5.0	1.7	1.9	9.1	7.6
السعودية	5.8	3.8	2.9	1.1	9.6	2.0
السودان	-3.0	3.7	15.6	0.5	-2.3	-9.0
سورية	...	...	...	...	...	...
العراق	10.3	5.2	7.7	2.6	16.9	6.1
عمان	5.0	5.1	-5.0	-1.3	11.5	2.8
قطر	6.2	6.1	2.9	3.9	11.9	6.6
القمر	3.0	3.5	0.6	1.2	-2.2	3.0
الكويت	6.2	0.8	2.8	-2.9	13.0	1.0
لبنان	1.7	1.3	1.1	0.7	6.7	5.5
ليبيا	104.5	-2.5	101.2	-5.7	126.8	-22.5
مصر	2.2	2.1	-0.3	-0.4	11.4	3.5
المغرب	2.7	4.6	1.6	3.5	-3.1	9.5
موريتانيا	7.0	6.7	4.5	4.2	-3.7	6.4
اليمن	2.4	4.2	-0.5	1.2	3.2	12.1

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو الحقيقي بالأسعار الوطنية الثابتة كانت أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في ثلاث دول عربية وهي السعودية وعمان وموريتانيا، وذلك نتيجة انخفاض مخفض الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول خلال عام 2013 مقارنة بقيمة المخفض المسجلة خلال عام 2005. وحيث أن مخفض الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتضخم، وعلى عكس مؤشر الأسعار للمستهلكين، يغطي طيفاً واسعاً من السلع والخدمات المنتجة محلياً، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات الحكومية وغيرها من السلع والخدمات وفق مساهمة كل منها في الناتج، فإن تراجع مخفض الناتج رغم ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين ناتج عن انخفاض مؤشرات أسعار بعض السلع والخدمات، على غرار تراجع مخفض الناتج المحلي غير النفطي في السعودية في الربع الأخير من عام 2013 بنسبة 1.9 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة في عام 2012، وكذلك انخفاض مؤشر أسعار الخدمات الحكومية بنسبة 9.7 في المائة وانخفاض مؤشر التعدين والمحاجر بنسبة 1 في المائة خلال نفس الفترة⁽⁴⁾.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل من حوالي 7998 دولار عام 2012 إلى حوالي 8109 دولار عام 2013 مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ حوالي 1.38 في المائة. وسجلت ليبيا والسودان أكبر معدلات تراجع لنصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بين عامي 2012 و2013 بينما سجلت اليمن، والجزائر والمغرب أعلى معدلات نمو، الجدول رقم (2).

(الجدول رقم 2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1995 و2000 و2005 و2009 و2013 (دولار)

الدولة	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	معدل النمو 2012-2013 (%)
قطر	16642	28925	49151	59669	72958	97983	106055	110606	4.3
الإمارات	27268	34837	43989	30920	34614	41558	44101	47152	6.9
الكويت	13882	17008	27014	30423	32198	41671	45530	44347	-2.6
البحرين	10032	12582	15140	19465	20930	24304	24615	26118	6.1
السعودية	7893	9255	14069	16095	19113	23594	25139	24953	-0.7
عمان	6477	8121	12388	15245	21147	21099	21390	20663	-3.4
لبنان	3178	4585	5469	8801	9460	9911	10507	11015	4.8
متوسط الدول العربية	2118	2670	3891	5308	6050	7230	7998	8109	1.38
ليبيا	6340	6130	7186	8248	9496	4571	10041	7533	-25.0
الجزائر	1500	1801	3132	3891	4479	5428	5453	5910	8.4
العراق	396	871	1296	2977	3606	4727	5386	5569	3.4
الأردن	1560	1742	2300	3989	4329	4622	4850	5152	6.2
تونس	2015	2244	3216	4163	4172	4307	4198	4325	3.0
مصر	1043	1573	1279	2450	2775	2924	3176	3207	1.0
المغرب	1415	1298	1973	2871	2844	3079	2951	3196	8.3
السودان	258	430	994	1492	1723	1619	1943	1714	-11.8
سورية	1163	1160	1560	2682	2912	...	...	...	...
جيبوتي	858	817	895	1172	1223	1304	1380	1441	4.4
اليمن	358	622	953	1265	1335	1304	1308	1424	8.9
موريتانيا	618	405	623	924	1080	1180	1110	1153	3.9
جزر القمر	533	366	627	773	764	824	788	793	0.7

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2014.
المصدر: الملحقين (2/2) و(8/2).

(4) مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير التضخم للربع الأول 2014.

وما زالت قطر تتصدر ترتيب الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينما حافظت القمر على مرتبتها كالدولة العربية ذات النصيب الأدنى للفرد من الناتج. وبصفة عامة يتسم ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج بالاستقرار، إلا أن تباين ذلك المتغير ارتفع بشكل مطرد خلال الخمس سنوات الماضية حيث ارتفعت نسبة أعلى إلى أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج في الدول العربية من حوالي 77 ضعف عام 2009 إلى حوالي 140 ضعف عام 2013، فيما ينخفض التباين حال استبعاد قطر من 60 ضعف إلى 40 ضعف خلال نفس الفترة لارتفاع قيمة متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر بشكل كبير بالمقارنة مع بقية الدول العربية. أما فيما يتعلق بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية ونتيجة لتطورات معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة ومعدلات نمو السكان، فقد بلغ حوالي 1.6 في المائة في عام 2013 بالمقارنة مع 4.8 في المائة في عام 2012. وكانت معدلات نمو الناتج للفرد بالأسعار الثابتة موجبة في معظم الدول العربية باستثناء عُمان والكويت وليبيا ومصر، حيث شهدت تلك الدول تراجعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج. وسجلت البحرين عام 2013 أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج بمعدل 4.6 في المائة، متبوعة بموريتانيا بمعدل 4.2 في المائة، والإمارات بمعدل 4.1 في المائة، الجدول رقم (1).

الأسعار

شهدت معدلات التضخم المسجلة خلال عام 2013 على مستوى الدول العربية مقاسة بالتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين انخفاضاً إلى نحو 5.2 في المائة مقارنة بنحو 6 في المائة لمعدل التضخم المسجل على مستوى الدول العربية لعام 2012، وذلك بما يتماشى مع الاتجاهات الدولية لتغير معدلات التضخم على مستوى العالم بما يعكس تأثير الانخفاض المسجل في أسعار عدد من السلع الأساسية والنفط خلال العام.

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
2000 و (2013-2005)

(نسب مئوية)	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	الدول العربية
الأردن	5.6	4.6	4.4	5.0	-0.7	13.9	4.7	6.3	3.5	0.7	
الإمارات	1.1	0.7	0.9	0.9	1.6	12.3	11.1	9.3	6.2	1.3	
البحرين	3.3	2.8	-0.4	2.0	2.8	3.5	3.3	2.0	2.6	-0.7	
تونس	6.1	5.6	3.5	4.4	3.5	4.9	3.4	4.1	1.4	2.8	
الجزائر	3.3	8.9	4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	0.3	
جيبوتي	2.5	3.7	5.1	4.0	1.7	12.0	5.0	3.5	3.1	2.0	
السعودية	3.5	2.9	3.7	3.8	4.1	6.1	5.0	1.9	0.5	-1.1	
السودان	36.5	31.9	18.1	13.0	11.3	14.3	8.0	7.2	8.5	8.0	
سورية				4.9	2.8	15.1	4.7	10.0	7.8	-0.6	
العراق	1.9	6.1	5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37.0	5.0	
عُمان	1.3	2.9	4.1	3.2	3.5	12.5	24.8	3.4	1.9	-1.2	
فلسطين	1.7	2.8	2.9	3.7	2.8	9.9	2.6	3.8	3.5	2.8	
قطر	3.1	1.9	1.9	-2.4	-4.9	15.2	13.6	11.9	8.8	1.7	
القمر	2.3	6.3	6.8	3.9	4.8	4.8	4.5	3.4	3.0	5.9	
الكويت	2.7	3.2	4.9	4.5	4.6	6.3	5.5	3.1	4.1	1.6	
لبنان	3.0	5.9	7.2	5.1	1.2	10.8	4.1	5.6	-0.7	-0.4	
ليبيا	2.6	6.0	15.9	2.5	2.4	10.4	6.2	1.5	2.7	-2.9	
مصر	6.9	8.6	11.0	11.7	16.2	11.7	10.9	4.3	11.4	2.8	
المغرب	1.9	1.3	0.9	1.0	1.0	3.9	2.0	3.3	1.0	1.9	
موريتانيا	4.1	4.9	5.7	6.3	2.1	7.5	7.3	6.2	12.1	3.3	
اليمن	11.1	9.9	19.5	11.2	3.7	19.0	7.9	10.8	9.9	11.0	
متوسط الدول العربية	5.2	6.0	6.3	4.5	3.2	9.6	8.0	7.5	6.2	2.1	

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ورغم انخفاض معدلات التضخم في عدة دول عربية (إحدى عشرة دولة)، إلا أنها اتجهت نحو الارتفاع في بعض الدول العربية الأخرى (تسع دول) بما يعكس ارتفاع الضغوط التضخمية في بعض تلك الدول نتيجة زيادة مستويات الطلب المحلي في بعض تلك الدول، بالإضافة إلى الأثر التضخمي لارتفاع أسعار السلع الأساسية وأسعار المحروقات في بعضها الآخر نتيجة تبني إجراءات لإصلاح نظم دعم الطاقة خلال عام 2013، الجدول رقم (3).

وعلى مستوى الدول العربية سُجلت أعلى معدلات للتضخم في السودان بنسبة 36.5 في المائة واليمن بنسبة 11.1 في المائة ومصر بنسبة 6.9 في المائة وتونس بنسبة 6.1 في المائة. ورغم تشابه مصدر ارتفاع معدلات التضخم في تلك البلدان، إلا أن العوامل الفرعية التي ساهمت في ذلك الارتفاع تختلف من بلد إلى آخر. ففي السودان يمثل العامل الرئيسي في ارتفاع معدل التضخم في تأثير رفع الدعم عن الوقود وانخفاض قيمة الجنيه السوداني. في المقابل تعزى الضغوط التضخمية في تونس إلى زيادة الأجور التي أقرتها الحكومات المتعاقبة منذ 2011، وفي مصر واليمن إلى ارتفاع أسعار المحروقات والسلع الأساسية مع اتجاه حكومات هذه الدول لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية. أما بقية الدول العربية فقد سجلت معدلات تضخم متدنية نسبياً أي أقل من 6 في المائة وتراوح بين 1.1 في المائة في الإمارات و5.6 في المائة في الأردن.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

يهيمن قطاع السلع الأولية منذ عقود على الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي العربي وبخاصة قطاع الصناعات الاستخراجية من النفط والغاز، الذي لا يزال يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي، ويعتبر بذلك المحرك الأكبر للاقتصاد العربي المعاصر. وبالرغم من أهمية هذا القطاع للاقتصادات العربية والاقتصاد العالمي فإن خطورة الاعتماد المتزايد على قطاع الصناعات الاستخراجية تتمثل في زيادة مستويات تأثر الاقتصادات العربية بالتقلبات الخارجية الناتجة عن التذبذبات في أسعار الطاقة العالمية، ومن ثم ارتفاع مستويات حساسية الاقتصادات العربية للصدمات الخارجية. أما فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من أهمية قطاع الصناعات التحويلية في التنمية وتوفير فرص العمل، إلا أن أداء هذا القطاع لا يزال دون مستوى الطموحات المعقودة عليه. والأمر كذلك فيما يتصل بمساهمة قطاع الزراعة في الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي، والتي لا تزال دون المستويات المأمولة رغم مساهمته في توفير عدد كبير من فرص العمل.

ساهم قطاع الإنتاج السلعي بحوالي 59.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 مقارنةً بنسبة حوالي 61.6 في المائة في العام 2012 وبارتفاع في ناتجة بنسبة بلغت حوالي 0.6 في المائة. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج الإجمالي العربي من حوالي 39.7 في المائة عام 2012 إلى حوالي 37.2 في المائة عام 2013 بانكماش نسبته 2.6 في المائة. ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج النفط في عدة دول عربية وبخاصة في ليبيا والسودان نظراً للظروف السياسية والأمنية التي تمر بها تلك البلدان، الملحق (3/2)، والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية
2000 و 2005 و 2012 و 2013

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2013 - 2012	2012-2011	2005 - 2000	2013	2012	2005	2000	
0.6	11.0	12.0	59.7	61.6	60.1	55.6	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
5.3	3.8	4.8	5.0	4.9	6.1	7.8	الزراعة
-2.6	10.0	15.3	37.2	39.7	37.7	30.2	الصناعات الإستخراجية
4.4	8.9	7.9	9.2	9.2	9.5	10.6	الصناعات التحويلية
9.9	24.7	9.5	8.3	7.8	6.7	7.0	باقي قطاعات الإنتاج
8.7	9.8	8.7	40.5	38.6	39.0	41.9	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
7.9	13.8	7.9	12.2	11.8	10.3	11.5	الخدمات الحكومية
-85.2	-164.6	-7.7	0.0	-0.1	1.1	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة:
3.8	10.2	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة

من جانب آخر، استقرت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عند مستوى 9.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 وبمعدل نمو بلغ 4.4 في المائة مقارنةً بمعدل نمو بلغ نحو 8.9 في المائة عام 2012. وساهم قطاع الزراعة بنسبة 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 وبمعدل نمو حوالي 5.3 في المائة. وساهمت باقي قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة بلغت حوالي 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 وبمعدل نمو بلغ نحو 9.9 في المائة.

وكنتيجة لانخفاض نسبة مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من حوالي 38.6 في المائة عام 2012 إلى حوالي 40.5 في المائة عام 2013، وسجل القطاع معدل نمو بلغ 8.7 في المائة عام 2013 مقابل حوالي 9.8 في المائة عام 2012. وفي إطارها ساهمت الخدمات الحكومية في الهيكل القطاعي للناتج بنحو 12.2 في المائة لعام 2013 بمعدل نمو حوالي 7.9 في المائة مقارنةً بنحو 13.8 في عام 2012.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

ارتفعت حصّة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بالمقارنة مع العام السابق من 57.5 في المائة إلى 60.4 في المائة. وقد توزع نمو حصّة الإنفاق الاستهلاكي بين الإنفاق العائلي والحكومي حيث زادت الأهمية النسبية لبند الإنفاق الاستهلاكي العائلي من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 41.6 في المائة في العام 2012 إلى نحو 43 في المائة في العام 2013. وبلغ معدل نمو الاستهلاك العائلي في عام 2013 حوالي 7.2 في المائة مقابل 6.6 في المائة في عام 2012. كما ارتفعت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي من نحو 15.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 17.4 في المائة في العام 2013 وسجل ذلك الإنفاق معدّل نمو بلغ حوالي 13.9 في المائة مقارنةً بنحو 11.6 في المائة في العام السابق، الملحق (5/2) والشكل (3) والجدول (5).

الشكل (3): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (2013)



المصدر: الملحق (5/2).

ونمت حصة الاستثمار الكلي من 25.2 في المائة عام 2012 إلى 26.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013. ونما الاستثمار الإجمالي بنسبة 7.2 في المائة في عام 2013 مقابل 11.8 في المائة عام 2012. وبلغت فجوة الموارد، التي تعبر عن صافي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، في العام 2013 بما نسبته 13.6 في المائة من الناتج مقارنةً بنحو 17.3 في المائة في العام 2012.

الجدول رقم (5)
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2000 و 2005 و 2012 و 2013 (نسب مئوية)

	معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق			
	2013-2012	2012 - 2011	2005-2000	2013	2012	2005	2000
الاستهلاك النهائي	9.1	7.9	7.4	60.4	57.5	59.8	68.2
الاستهلاك العائلي	7.2	6.6	7.7	43.0	41.6	44.0	49.5
الاستهلاك الحكومي	13.9	11.6	6.6	17.4	15.9	15.8	18.7
الاستثمار الإجمالي	7.2	11.8	13.6	26.0	25.2	22.0	19.0
فجوة الموارد	*	*	*	13.6	17.3	18.1	12.8
صادرات السلع والخدمات	-1.6	11.2	14.7	52.6	55.5	54.1	44.5
واردات السلع والخدمات	6.2	9.1	13.1	39.0	38.2	36.0	31.7
الناتج المحلي الإجمالي	3.8	10.2	10.3	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستهلاك النهائي: سجل الاستهلاك النهائي في الدول العربية مجتمعة في العام 2013 ارتفاعاً ملحوظاً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي مشكلاً نسبة 60.4 في المائة من إجمالي الناتج مقارنةً بحوالي 57.5 في المائة في العام السابق. تمثل بالأرقام المطلقة ما قيمته 1653 مليار دولار مقارنةً بنحو 1515 مليار دولار في العام 2012 وبمعدل نمو بلغ حوالي 9.1 في المائة. ويعود سبب الارتفاع في الاستهلاك النهائي إلى الارتفاع في كل من مستويات الاستهلاك العائلي والحكومي، الملحق (5/2).

وتظهر البيانات أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي العربي نما بمعدل 6.5 في المائة وبلغ حوالي 13.4 دولار في اليوم خلال عام 2013 مقابل نحو 12.6 دولار في اليوم في العام السابق. وعلى مستوى الدول منفردة فإن نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في عام 2013 قد تراوح بين حوالي 99.1 دولار في اليوم للفرد في قطر مقابل 2.7 دولار للفرد في اليوم في موريتانيا. وكانت المتوسطات المسجلة في أحد عشر دولة من الدول العربية دون المتوسط. وبالمقابل كان متوسط نصيب الفرد في ثمان دول عربية أعلى من المتوسط العربي.

وعلى صعيد الانفاق الاستهلاكي العائلي، بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي على مستوى الدول العربية نحو 9.6 دولار في اليوم وهو أعلى قليلاً من معدله لعام 2012 والبالغ حوالي 9.1 دولار. وحافظت الإمارات العربية المتحدة على الصدارة بمتوسط بلغ حوالي 64.3 دولار في اليوم مقابل أدنى مستوى لمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي مسجل في موريتانيا والبالغ حوالي 0.5 دولار في اليوم. وقد جاءت أنصبة الفرد من الاستهلاك أقل من المتوسط العام للدول العربية في أحد عشرة دولة، الجدول (6).

الجدول رقم (6)

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في عام 2013

(دولار في اليوم)

الاستهلاك الإجمالي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الإستهلاك الحكومي للفرد	
قطر	99.07	51.73	47.34
الإمارات	73.18	64.34	8.84
الكويت	49.68	29.39	20.29
البحرين	37.48	27.71	9.77
السعودية	35.43	20.30	15.14
لبنان	29.42	24.89	4.52
عمان	28.52	17.06	11.46
الأردن	14.65	11.95	2.69
مجموع الدول العربية	13.43	9.55	3.87
ليبيا	12.54	9.03	3.51
تونس	10.29	8.05	2.24
العراق	10.10	6.15	3.95
الجزائر	9.34	5.60	3.74
مصر	8.16	7.13	1.03
المغرب	6.83	5.16	1.68
جيبوتي	4.71	3.47	1.24
اليمن	3.72	3.06	0.66
السودان	3.67	3.30	0.38
سورية	...	...	...
القمر	2.74	2.22	0.52
موريتانيا	2.67	0.54	2.13

المصدر: الملحقان (5/2) و (8/2).

*تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس متوسط نصيب الفرد في الاستهلاك الإجمالي.

أما فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومي، وعلى الرغم من ارتفاع الاستهلاك الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل، اتسمت سياسات الإنفاق الحكومي بالتباين والاختلاف من دولة عربية لأخرى، إذ لجأ البعض منها إلى إجراءات ضغط للإنفاق العام والتنموي خاصة تحت ضغط الظروف الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية ونظراً للتراجع في مواردها الاقتصادية، بينما اتجه البعض الآخر إلى التوسع في ذلك الإنفاق. وبلغ متوسط نصيب المواطن من الاستهلاك الحكومي في العام 2013 ما يساوي حوالي 3.6 دولار في اليوم وكان أعلاها في قطر، إذ بلغ حوالي 47.3 دولار في اليوم، فيما كان أقل من دولار في اليوم في ثلاث دول عربية وانخفض دون المتوسط العام في عشرة دول عربية.

الإنفاق الاستثماري والادخار: شهدت مؤشرات الادخار والإنفاق الاستثماري في الوطن العربي خلال العام 2013 تغيرات عديدة شملت ارتفاع قيمة الإنفاق الاستثماري لتصل إلى حوالي 710 مليار دولار مقابل 662.5 مليار دولار في عام 2012 أي بمعدل نمو بلغ حوالي 7.2 في المائة. وتركزت الزيادة في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية المصدرة للنفط التي حققت فائضاً مالياً وجهته للاستثمار في المشروعات التنموية الإنتاجية والخدمية بهدف دفع النمو والإسهام في توفير فرص عمل جديدة. وسجلت بعض الدول العربية مثل العراق وقطر والكويت والجزائر والكويت، معدلات نمو مرتفعة للإنفاق الاستثماري تجاوزت الـ 10 في المائة، الجدول (7).

جدول رقم (7)
نسبة الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي
ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية 2013*

الدولة	الادخار (%) من الناتج	الاستثمار (%) من الناتج	معدل نمو الاستثمار
العراق	33.8	21.7	26.4
قطر	67.3	38.4	18.6
الكويت	-26.3	10.7	12.9
الجزائر	42.3	38.0	12.0
الكويت	59.1	14.1	11.2
الأردن	-3.8	25.1	10.0
الإمارات	43.4	22.6	8.7
جيبوتي	-19.4	18.0	7.8
البحرين	47.6	18.6	7.5
عمان	49.6	25.7	7.2
المغرب	22.0	34.2	6.1
مجموع الدول العربية	39.6	26.0	7.2
السعودية	48.2	27.0	4.6
لبنان	2.5	33.0	2.6
ليبيا	39.2	40.8	1.7
السودان	21.8	27.1	-1.6
تونس	13.1	22.3	-4.3
موريتانيا	15.4	38.0	-9.7
مصر	7.2	14.2	-10.4
اليمن	4.7	18.2	-14.2

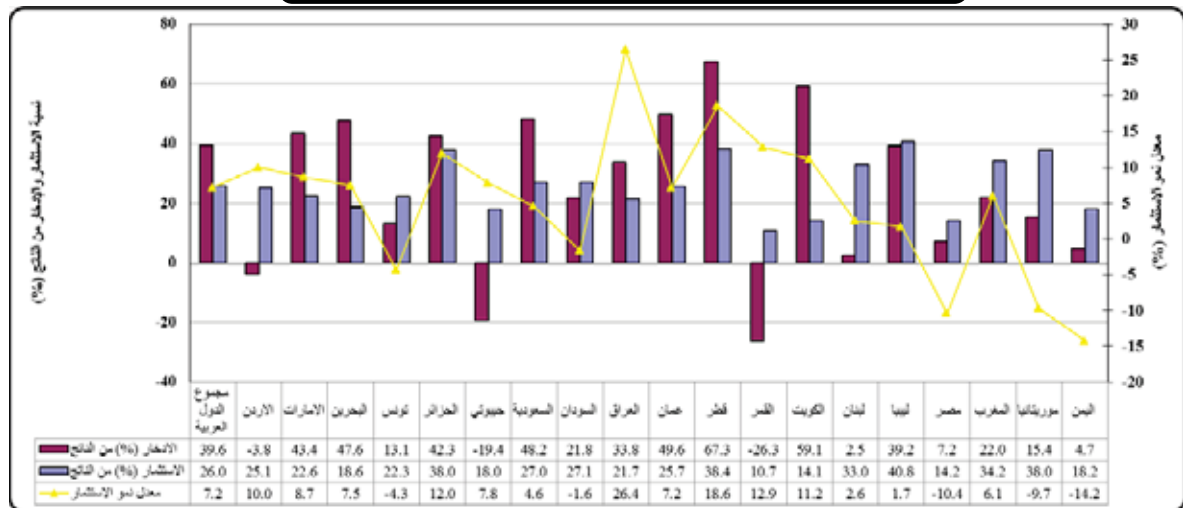
*تم ترتيب الدول استناداً إلى معدلات النمو المحققة في الاستثمار.

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

فيما تراجعت مستويات الإنفاق الاستثماري في كل من السودان وتونس وموريتانيا ومصر واليمن بنسب تراوحت بين 1.6 في المائة و 14.2 في المائة. وجاء هذا التراجع في الإنفاق الاستثماري نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية من جهة وتراجع تدفق الاستثمارات الخاصة بسبب الأوضاع الداخلية بتلك الدول من جهة أخرى.

شكلت معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2013 نسبة حوالي 39.6 في المائة مقابل نحو 42.3 في المائة في العام 2012. ويعود هذا التراجع في معدلات الادخار إلى سياسات التوسع في الإنفاق الاستهلاكي (العائلي والحكومي) على مستوى عدد من الدول العربية. وتفاوتت معدلات الادخار على مستوى الدول وكانت أعلاها في الدول المصدرة للنفط ذات الفوائض المالية المرتفعة، إذ بلغت أعلاها في قطر وبنسبة حوالي 67.3 في المائة وأدناها في لبنان بنسبة 2.5 في المائة فيما كانت هناك فجوة في الموارد المحلية في كل من القمر وجيبوتي والأردن مع انخفاض مستويات الادخار المحلي دون مستويات الاستثمار المحلي المُنفذة في تلك الدول، الشكل (4).

الشكل (4): معدل الاستثمار والادخار المحلي في الدول العربية
2013



المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد: سجلت الصادرات العربية من السلع والخدمات في العام 2013 تراجعاً بنسبة 1.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق ووصلت قيمتها إلى حوالي 1438 مليار دولار، وبالمقابل نمت الواردات من السلع والخدمات بنسبة 6.2 في المائة وبلغت ما قيمته 1067 مليار دولار. وبالنتيجة فإن وضع الميزان التجاري للسلع والخدمات لعام 2013 كان إيجابياً محققاً فائض بلغ 371 مليار دولار، إلا أن هذا الفائض قد سجل تراجعاً مقارنة بالعام السابق بنسبة 18.5 في المائة، فيما يصبح الوضع أكثر اختلالاً إذا ما قورنت الواردات بإجمالي الصادرات غير النفطية، الملحق (5/2).

وتراجعت في العام 2013 نسبة تغطية الصادرات للواردات العربية مقارنة بمستواها للعام السابق حيث بلغت نحو 134.8 في المائة مقابل حوالي 145.3 في المائة في العام الماضي. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض صادرات النفط في بعض البلدان العربية. وتراوحت تلك النسبة بين حوالي 270 في المائة في الكويت ونحو 30.4 في المائة في القمر. وحققت الدول المصدرة للنفط فائضاً إيجابياً في موازينها التجارية، تجاوز نسبة 100% باستثناء ليبيا واليمن. وبالمقابل تراوحت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات في الدول العربية الأخرى بين 50 و100 في المائة وشملت ليبيا وتونس والسودان ومصر والمغرب واليمن والأردن وموريتانيا، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 50 في المائة في لبنان، جيبوتي، والقمر، الجدول (8).

الجدول رقم (8)
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية 2012-2013

(نسبة مئوية)

الدولة	صادرات/واردات 2012	صادرات/واردات 2013
مجموع الدول العربية	145.3	134.8
الأردن	62.3	59.6
الإمارات	129.9	126.7
البحرين	156.0	157.3
تونس	83.7	83.4
الجزائر	134.4	116.4
جيبوتي	33.8	33.8
السعودية	185.6	169.0
السودان	47.8	56.7
سورية	...	...
العراق	160.8	135.2
عمان	174.4	157.1
قطر	227.0	192.4
القمر	30.5	30.4
الكويت	284.4	269.6
لبنان	39.7	38.9
ليبيا	164.2	95.4
مصر	67.4	71.5
المغرب	71.8	73.9
موريتانيا	66.8	75.8
اليمن	63.7	67.0

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

الأداء الاقتصادي والفقر في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تنقسم الدول العربية من حيث فقر الدخل إلى أربع مجموعات. تتكون المجموعة الأولى من الدول التي تقل فيها نسب فقر الدخل عن 10 في المائة. وتضم هذه الدول مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عدا البحرين) بالإضافة إلى كل من المغرب ولبنان والجزائر. وتتكون المجموعة الثانية من الدول التي تتراوح فيها نسب فقر الدخل بين 10 و20

في المائة وتضم كل من تونس والأردن وسورية والبحرين. وتتكون المجموعة الثالثة من الدول التي تتراوح فيها نسب الفقر بين 20 و30 في المائة وهي العراق ومصر وفلسطين. أما المجموعة الرابعة فتضم الدول الأقل دخلاً وهي اليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال والقمر والسودان، والتي تتراوح فيها نسب الفقر بين 38 و46.5 في المائة، الشكل (5) والملحق (7/2)

الشكل (5): نسبة فقر الدخل في الدول العربية حسب خط الفقر الوطني
(وفق أحدث بيانات متاحة)



المصدر: الملحق (7/2).

ورغم تقدّم الدول العربية في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية⁽⁵⁾، إلا أن هناك تبايناً في مدى تحقيق تلك الأهداف بين الدول العربية. وبصفة عامة تُفيد المعلومات المتوفرة أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي الأكثر تقدماً في تحقيق تلك الأهداف.

ورغم تراجع نسب الفقر في عدد من الدول العربية، إلا أنها مازالت مرتفعة في بعض الدول الأخرى حيث أن تلك الدول تجد صعوبة في تحقيق هدف خفض نسبة السكان تحت خط الفقر ضمن الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع وخفض نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد باليوم إلى النصف مع حلول عام 2015 بالمقارنة مع النسب التي كانت سائدة في سنة 1990. ففي هذا الصدد، تفيد البيانات أنه بعد تحقيق الدول العربية تقدماً ملحوظاً في خفض نسبة الفقر من 5.5 في المائة عام 1990 إلى حوالي 4.1 في المائة في عام 2010، إلا أن تلك النسبة عادت للارتفاع عام 2012 لتبلغ مستوى 7.4 في المائة باستخدام خط الفقر الدولي 1.25 دولار في اليوم، وبواسطة المكافئ الشرائي للدولار⁽⁶⁾. ويعزى ارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة إلى موجة الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة منذ ثلاث سنوات، فضلاً عن عدم تحقيق تقدّم

(5) تتمثل الأهداف الإنمائية للألفية التي تم تضمينها في إطار توصيات مؤتمر قمة الألفية التي نظمته الأمم المتحدة بمقرها في شهر سبتمبر 2000 في الأهداف الثمانية التالية والتي من المرجح تحقيقها عام 2015: (1) القضاء على الفقر المدقع والجوع، (2) تعميم التعليم الابتدائي، (3) تعزيز المساواة بين الجنسين، (4) تخفيض معدل وفيات الأطفال، (5) تحسين صحة الأمهات بعد الولادة، (6) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، (7) ضمان استدامة البيئة و(8) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

(6) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية 2013.

ملموس في جانب رفع الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد التي هي اللبنة الأولى لتخفيف مستويات الفقر وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب المتعلمين والإناث.

من جانب آخر، أحرزت الدول العربية أفضل تقدّم على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم وخاصة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين ورفع معدّل القيد في التعليم الابتدائي، إلا أنه مازالت هناك حاجة إلى بذل مجهودات كبيرة في مجال معالجة النقص في المواد الغذائية وإتاحة الموارد المائية الصالحة للشرب وتخفيض نسب وفيات الأطفال دون الخامسة وبين الأمهات عند الولادة.

تطور مؤشرات توزيع الدخل

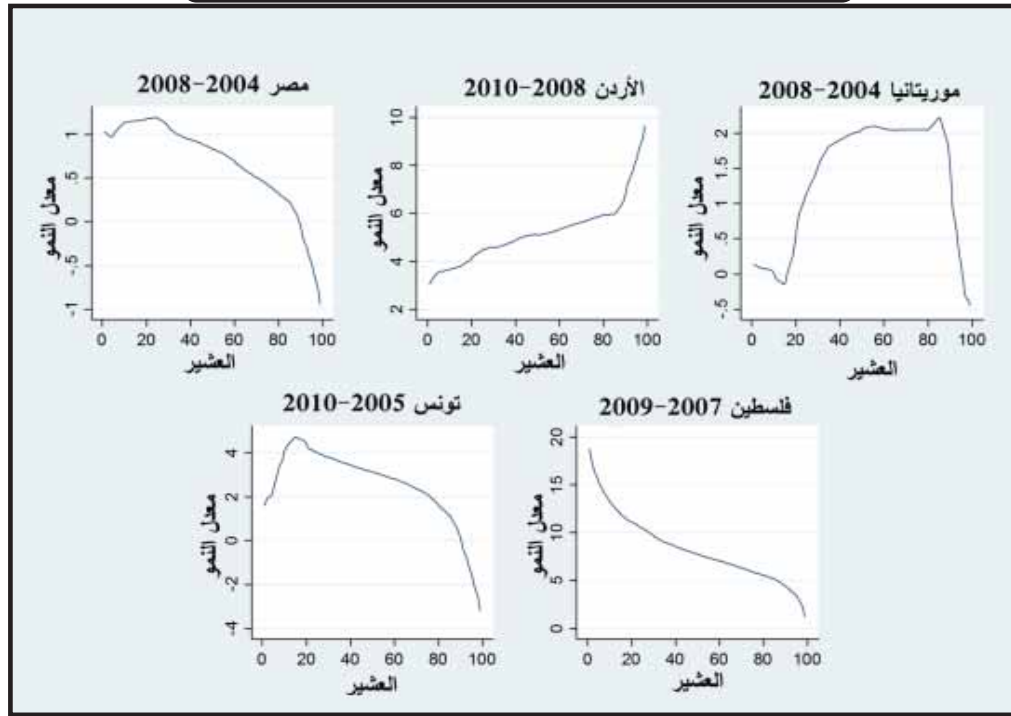
تتأثر مستويات الفقر بالتغيرات المسجلة على صعيد النمو الاقتصادي وتطور هيكل توزيع الدخل في المجتمع. فيمكن لمعدّلات نمو موجبة أن تقود إلى زيادة معدلات الفقر إذا ما ترافق ذلك مع توزيع للدخل متحيز ضد الفقراء. لذلك فإن النمو يكون مناصراً للفقراء إذا ما صاحبه ارتفاع في متوسط دخل الفقراء، وبالعكس فإن النمو يكون غير مناصر للفقراء إذا ما ترافق ذلك النمو مع توزيع للدخل لغير صالح الفقراء بما يزيد من معدّلات الفقر.

وبالنظر إلى معامل جيني لتوزيع الدخل خلال السنوات الأخيرة، فإن توزيع الدخل أو الإنفاق بصفة عامّة تحسن في معظم الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، حيث انخفضت قيمة معامل جيني أي درجة تركّز الدخل أو الإنفاق في عدد من تلك الدول بين أول وآخر مسحين متّاحين مثل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، الملحق (7/2).

ورغم أهمية معامل جيني إلا أنه لا يُعطي صورة واضحة عن هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين مختلف شرائح الدخل، إذ تستخدم عادة وسائل ومؤشرات تحليلية أخرى للتعرف على كيفية تطوّر توزيع الدخل أو الإنفاق داخل الشرائح المختلفة. ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك الخصوص منحني تأثير النمو (Growth Incidence Curve) والذي يُمكن من تحليل نمو دخل أو إنفاق الفرد داخل الشرائح الدخلية وشرائح الإنفاق المختلفة لعشيرات الدخل المختلفة. كما يُمكن منحني تأثير النمو من التعرف على كيفية تغير دخل أو إنفاق الطبقات الفقيرة في المجتمع سواءً بالمقارنة مع الطبقات الثرية أو بالمقارنة مع تطور متوسط الدخل أو الإنفاق في المجتمع ككل.

وبناء على بيانات المسوحات الحديثة المتوفرة عن بعض الدول العربية وهي الأردن، وتونس، ومصر، وموريتانيا وفلسطين، فيما يتعلّق بتوزيع الإنفاق باستخدام المكافئ الشرائي للدولار الثابت عام 2005 وباستخدام خط الفقر الدولي المقدّر بحوالي 1.25 دولار للفرد باليوم، يتبين أن متوسط معدّل نمو الإنفاق السنوي للفرد للطبقات الفقيرة ضمن عشيرات الدخل الدنيا قد كان موجباً في كلّ من مصر والأردن وتونس وفلسطين وقريباً من الصفر في موريتانيا خلال الفترات المشار إليها. ويتبيّن أن معدل نمو إنفاق الفرد ضمن عشيرات الإنفاق الدنيا كان أعلى من معدّل النمو العام للإنفاق في كلّ من تونس وفلسطين ومصر ممّا يعني تحسّن وضع الفقراء خلال الفترات محل الدراسة، بينما كان أدنى من معدل النمو للإنفاق العام في كلّ من الأردن وموريتانيا، الجدول (9)، والشكل (6).

الشكل (6): منحني تأثير النمو في بعض الدول العربية
(وفق عشيرات الدخل)



المصدر: حسبت بواسطة معدي التقرير باستخدام برمجية STATA بناءً على منهجية Shorrocks and Wan (2008), "Ungrouping Income Distributions: Sythesising Samples for Inequality and Poverty Analysis", UNU-WIDER, United Nations University المذكورة في هامش الملحق (7/2).

الجدول رقم (9)
معدل النمو السنوي لمتوسط إنفاق الفرد ومتوسط إنفاق الفرد للعشيرات الدنيا للإنفاق

الدولة	متوسط معدل نمو إنفاق الفرد (%)	متوسط معدل نمو إنفاق الفرد لعشيرات الإنفاق (%)				
		%10	%15	%20	%25	%30
الأردن (2008 - 2010)	6.19	3.47	3.56	3.66	3.79	3.92
تونس (2005 - 2010)	1.14	2.69	3.30	3.61	3.71	3.74
فلسطين (2007 - 2009)	6.05	15.45	14.46	13.70	13.11	12.59
مصر (2004 - 2008)	0.33	1.05	1.08	1.10	1.12	1.12
موريتانيا (2004 - 2008)	1.20	0.08	0.02	0.07	0.25	0.44

المصدر: احتسبت من المؤلفين بناءً على البيانات التي تم اعتمادها لرسم الشكل (6) وبيانات الهامش (7/2)، استناداً إلى منهجية Ravallion, M. and S. Chen (2003), "Measuring Pro - Poor Growth", Economics Letters 78, 93 - 99.

التطورات الاجتماعية

السكان

حجم السكان ومعدل النمو: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2013 بحوالي نحو 370 مليون نسمة مقارنة بحوالي 361 مليون نسمة في نهاية العام 2012. وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول العربية حوالي 2.2 في المائة سنوياً، خلال الفترة (2000-2013). ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية⁽⁷⁾. ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في معظم الدول العربية، على الرغم من تراجعها في العقد الماضي، بالإضافة إلى تراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن الخدمات الصحية وارتفاع المستويات المعيشية. كما أن حجم الهجرة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الدول، الملحق (8/2).

وقد تراجعت معدلات النمو السكاني المسجلة عام 2013 في دول مثل الأردن والجزائر وقطر والقيمر ومصر وموريتانيا إلى ما بين 2-2.5 في المائة سنوياً. كما استمر التراجع المتسارع لهذا المؤشر في المغرب والإمارات وتونس والبحرين ولبنان إلى ما يتراوح بين 0.64 في المائة و1.10 في المائة على التوالي في العام ذاته. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أعداد المسنين في هذه الدول، ورفع تكاليف الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئة العمرية.

التوزيع العمري للسكان: بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية في عام 2012 حوالي 65 في المائة من إجمالي عدد السكان، حسب البيانات المتاحة، في حين تقدر هذه النسبة بحوالي 66 في المائة في أمريكا اللاتينية، وحوالي 68 في المائة في أوروبا ووسط آسيا، وحوالي 54 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، وحوالي 66 في المائة على مستوى دول العالم ككل، في العام نفسه. كما لا تزال نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية والتي تمثل حوالي 30 في المائة من إجمالي السكان تفوق مثيلاتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا سنة 2012 حوالي 28 و27 في المائة على التوالي⁽⁸⁾. ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة تجاوزت أو قاربت 40 في المائة في الدول العربية الأقل نمواً أو تلك التي تمر بمراحل صعبة نتيجة الاضطرابات السياسية. وتطرح هذه المؤشرات تحديات اقتصادية واجتماعية جسيمة على الدول العربية المعنية تتمثل في ضرورة خلق مناخ اقتصادي ملائم يؤدي إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لإيجاد فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المتراكمة وتوفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى أسواق العمل ولتمكين هذه الدول من تمويل برامج جادة ورفيعة المستوى لتنشئة ورعاية الشباب، الملحق (9/2).

(7) World Development Report (2013), The World Bank, Washington, D.C.

(8) قاعدة معلومات البنك الدولي (2014).

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي: بلغت الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة حوالي 28 نسمة/كم² في عام 2013، وهي بذلك تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في أوروبا ووسط آسيا (43 نسمة/كم²)، وفي أمريكا اللاتينية (30 نسمة/كم²)، وفي أفريقيا جنوب الصحراء (39 نسمة/كم²)⁽⁹⁾. ويزيد ضعف الكثافة السكانية من كلفة إنشاء البنى التحتية الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والمياه النقية والصرف الصحي والنقل. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2012 حوالي 57 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 52 في المائة⁽¹⁰⁾. وهو ما يدل على أن الهجرة من الريف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم. ويمثل ذلك تحدياً كبيراً بالنسبة لغالبية الدول العربية، حيث يتطلب منها توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد إلى المدن في ظل شح الموارد المالية وارتفاع كلفة إنشاء البنى التحتية.

التعليم

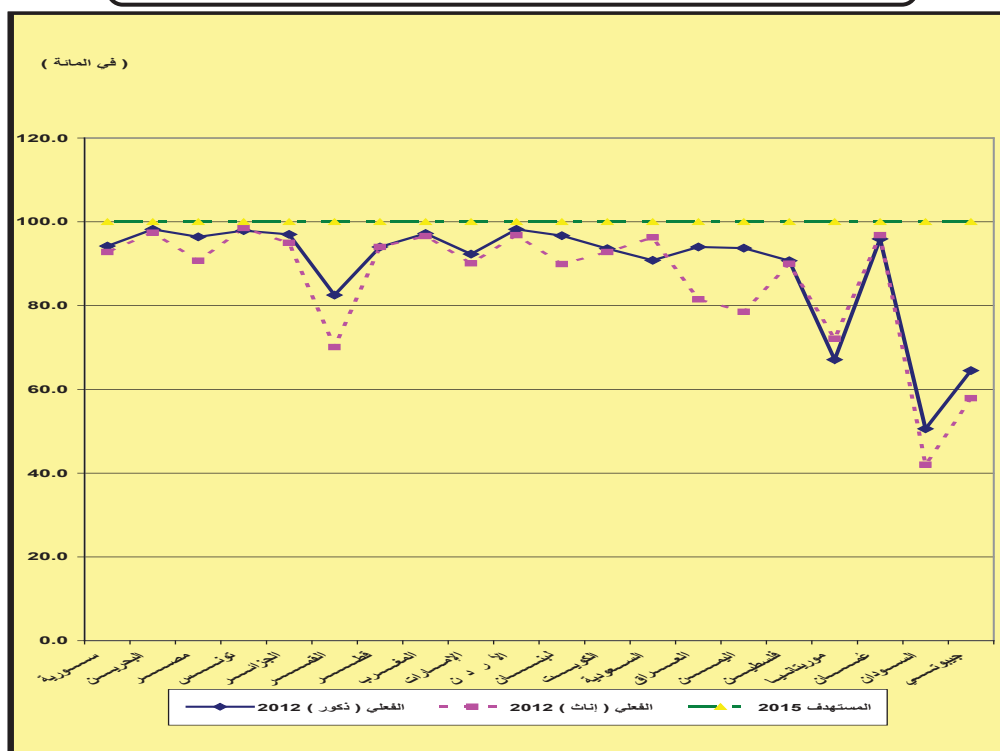
القيد في مرحلة التعليم الأساسي: تعتبر جودة التعليم الأساسي المحدد الرئيسي لكفاءة وفعالية وإنتاجية القوى العاملة. وقد بلغ معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2011، حوالي 89 في المائة⁽¹¹⁾، مقابل حوالي 90 في المائة في الدول النامية وحوالي 91 في المائة في دول العالم ككل. وتعاني الدول العربية الأقل نمواً من ارتفاع مستويات التسرب من التعليم الابتدائي، ناهيك عن النقص الحاد في الأبنية وكافة المستلزمات المدرسية الأخرى. وبما أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 قد أضحى في متناول معظم الدول العربية – عدا جيبوتي والسودان والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في تلك الدول حوالي 69.5 في المائة و72.6 في المائة و32.6 في المائة على التوالي، فإن على الدول العربية أن تكثف جهودها لمقابلة تدني مستويات المخرجات التعليمية فيها مقارنة بالدول النامية الأخرى. ولذا فإنه من الضرورة بمكان انتهاز سياسات تربوية جديدة مفادها إحلال الأساليب التعليمية الحديثة المتمثلة في تطوير الفهم والابتكار والقدرات الذهنية والفكرية بدلاً من الحفظ والتلقين، بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة خاصة في مجالات الرياضيات والعلوم. من جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوفرة أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبيهة متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية. وهو ما من شأنه أن يساهم في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي حققت تقدماً ملحوظاً في توفير فرص متكافئة للجنسين في الالتحاق بالتعليم، حيث تشير التقارير الدولية إلى أن الآثار السلبية المترتبة على وجود فوارق في التعليم بين الذكور والإناث تفوق تلك التي قد تترتب على الفوارق في الدخل، الملحق (10/2- أ و 10/2- ب و 10/2- ج و 19/2)، والشكل (7).

(9) قاعدة معلومات البنك الدولي، (2014).

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

(11) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013/2014).

الشكل (7): المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي (ذكور وإناث) في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - قاعدة بيانات اليونسكو - البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2014.

القيد في مرحلة التعليم الثانوي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، في عام 2012، حوالي 71.1 في المائة. ويقترب هذا المعدل من مثيله في دول العالم مجتمعة (حوالي 71.2 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 91.0 في المائة) ⁽¹²⁾. كما تشير البيانات المتوفرة حول القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة 1990 - 2012، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا البحرين ومصر واليمن. أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 59 في المائة، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي (حوالي 63 في المائة). ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2012، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في ثلاث عشرة دول عربية. وفي المقابل، سجلت كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والعراق والصومال والسودان وجيبوتي زيادة في معدلات القيد لصالح الذكور. وتظهر هذه المؤشرات أن الدول العربية، عدا بعض الدول الأقل نمواً، قد نجحت في تحقيق نسبة قيد في هذه المرحلة التعليمية تتوافق مع المعدل العالمي. ولذا فمن الضروري أن تتجه هذه الدول إلى تحسين نوعية وجودة التعليم الثانوي بعد أن نجحت في رفع مستوى الالتحاق بهذه المرحلة التعليمية، وذلك بالتركيز على الاختصاصات العلمية والمهارات والتقنيات الجديدة، الملحق (10/2- أ و 10/2- ب و 10/2- ج).

(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

القيد في مرحلة التعليم العالي: يضطلع التعليم العالي بدور محوري حيث يوكل إليه تكوين القوة العاملة عالية التأهيل والنخب القيادية التي تحتاجها الدول، خاصة في هذه الفترة التي أصبحت فيها المجتمعات والاقتصادات تعتمد على المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. وعليه، يعتمد تقدم أي دولة اليوم على المستويات التعليمية لسكانها وكذلك على قدرتهم على مواكبة التغيرات السريعة التي تحدث في تقنيات الإنتاج. ويمثل مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي إحدى الآليات المستخدمة لقياس تقدم الدول صوب إرساء مجتمع المعرفة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، عام 2012، حوالي 24.1 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا وآسيا الوسطى (حوالي 57.5 في المائة) ودول أمريكا اللاتينية (حوالي 42.5 في المائة)، كما يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 28.7 في المائة⁽¹³⁾. وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة (1990 – 2012)، في معظم الدول العربية، وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية. وتتصدر السعودية هذه القائمة بأعلى معدل قيد بالتعليم العالي بنحو 50.9 في المائة، وتليها ليبيا بنحو 50.3 في المائة، ثم فلسطين بنحو 49.1 في المائة، ثم لبنان بنحو 46.3 في المائة. ولا تزال هذه المؤشرات منخفضة في جيبوتي والسودان وموريتانيا حيث تقل عن 10 في المائة. الملحق (10/2) أ.

معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.2 سنة في عام 2011، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول ذات الدخل المتوسط (حوالي 11.5 سنة) ودول العالم ككل (11.6 سنة)⁽¹⁴⁾. وتكون أو تقترب سنوات التمدد من 14 سنة في كل من البحرين وتونس والجزائر والسعودية، ولا تزيد عن حوالي 7 سنوات في كل من جيبوتي والسودان. ويجدر التنبيه إلى أن معدل سنوات التمدد يُمكن عادة من قياس كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية في الدول المعنية. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدد وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق بعض التقدم في مستوى تعليم السكان في الدول العربية على مستوى كمي خلال الفترة (1990 - 2012)، الملحق (11/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأولى في الدول العربية قد بلغ 9.0 في المائة، وهو ما يفوق كثيراً مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (7.3 في المائة)، وكذلك معدل دول أوروبا وآسيا الوسطى (4.2 في المائة). ويلاحظ أن هذه النسب لا زالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث تراوحت، في الفترة من 2002 وحتى 2011، بين 25.9 في المائة في القمر و40.5 في المائة في اليمن. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة، نظراً لحرمانه للطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية لخوض معترك ومتغيرات الحياة، الملحق (11/2).

(13) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2013.

(14) قاعدة معلومات اليونسكو (2014)، والتقارير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013/2014)، وقاعدة معلومات البنك الدولي (2014).

الإنفاق على التعليم: يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في عام 2011، بحوالي 4.5 في المائة، وهو ما يتقارب مع مثيله في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (4.8 في المائة). وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، فإن المتوسط العربي في عام 2011 بلغ حوالي 16 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في كل من الدول النامية (15.9 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14.4 في المائة)⁽¹⁵⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد فاقت هذه النسبة حوالي 20 في المائة في كل من الإمارات والجزائر وجيبوتي والمغرب، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في البحرين والسودان والصومال وعمان وقطر ولبنان خلال الفترة (2008 – 2011). وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، إلا أن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال دون المستوى المطلوب، الملحق (12/2).

الأمية: قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية، عام 2011، بحوالي 22.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت في كل منهما حوالي 37.2 في المائة و41.0 في المائة على التوالي. كما تفوق أيضاً النسبة المسجلة في الدول ذات الدخل المتوسط، والتي بلغت حوالي 17 في المائة⁽¹⁶⁾. وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه عام 1990، الملحق (19/2).

وقد سجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام 2011 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 41.4 في المائة، وفي اليمن حوالي 34.7 في المائة، وفي المغرب حوالي 32.9 في المائة، في حين انخفض قليلاً في مصر إلى حوالي 29.9 في المائة، وفي جيبوتي إلى 29.7 في المائة، وانخفض في السودان إلى 28.1 في المائة. وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعاً ملحوظاً في دول عربية أخرى، خلال الفترة (1999-2011)، حيث انخفض إلى 10 في المائة أو أقل في الأردن والبحرين وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، وتراوح بين أكثر من 10 وأقل من 20 في المائة في كل من الإمارات والسعودية وسورية وعمان وليبيا، الملحق (13/2-أ).

ولا يزال ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث يمثل تحدياً جسيماً في بعض الدول العربية، إذ يعيق وصول التعليم والحدادة إلى جل البيوت العربية، كما يساهم في استفحال ظاهرتي التسرب والرسوب المدرسيين. فقد بلغت نسبة الأمية بين البالغات (15 سنة فما فوق)، سنة 2011، حوالي 32 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 13 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تتراوح بين حوالي 36.8 في المائة و51.5 في المائة في السودان ومصر وجيبوتي والمغرب واليمن. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، رغم تحسن هذا المؤشر في جل الدول العربية، (الملحق 13/2-ب).

(15) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2013/2014).

(16) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

المؤشرات الصحية

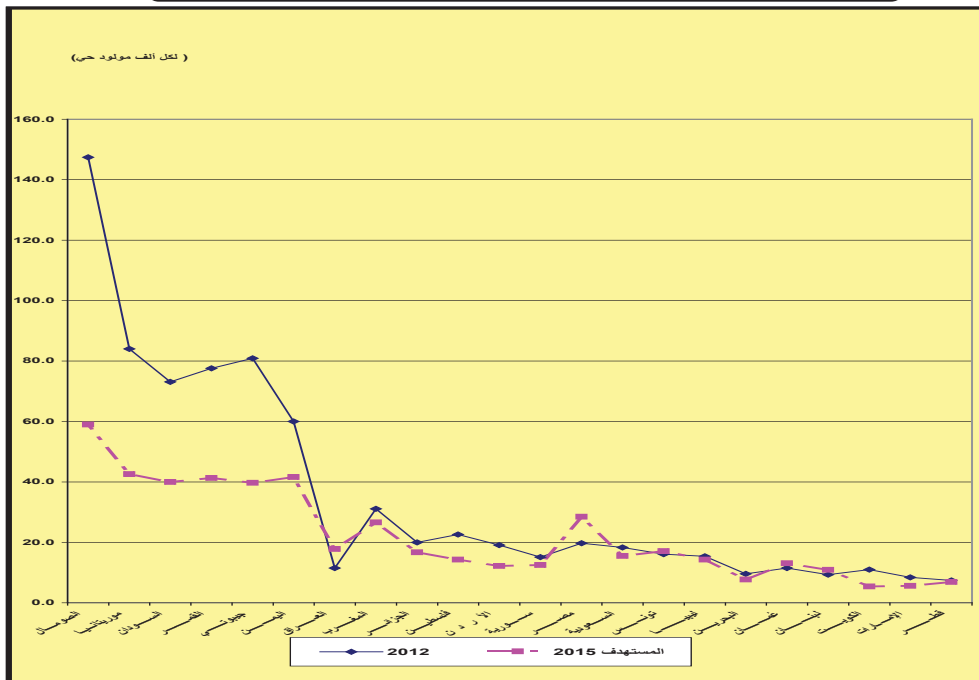
نطاق الخدمات الصحية: تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 95 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وسورية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر في عام 2012. بينما تراوحت هذه النسبة بين حوالي 63 في المائة و86 في المائة في موريتانيا واليمن والمغرب والسودان وعمان والعراق. وتتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية. ورغم تمكن معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، إلا أنه لا تزال هذه الخدمات تفتقد للكفاءة اللازمة في معظم الدول العربية، وهو ما يدفع كثير من سكان المنطقة العربية الميسورين إلى السفر إلى الخارج لتلقي العلاج في المصحات والمستشفيات المتخصصة، الملحق (15/2).

من جانب آخر، تشير البيانات المتاحة، لعام 2012، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة بين حوالي 3 أطباء في الصومال وحوالي 365 طبيباً في لبنان. وتواجه معظم الدول العربية، وفي مقدمتها الصومال وموريتانيا والقمر وجيبوتي واليمن والسودان والمغرب، ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والمرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين (3-61) طبيباً وما بين (8-100) ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي والقمر) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يصل فيها هذا العدد إلى حوالي 1400 شخص في كل من الصومال واليمن، ويرتفع إلى حوالي 1900 و2000 شخص في موريتانيا ومصر على التوالي. في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب والسودان) بين حوالي 270 شخصاً في ليبيا وحوالي 935 شخصاً في الإمارات، الملحق (15/2).

وفيات الأطفال: يمثل معدل وفيات الأطفال مؤشراً مهماً لمعرفة مدى كفاءة النظام الصحي في أي دولة أو منطقة، حيث يرتبط بالوقاية والاستشفاء. فحملات تلقيح الأطفال، ونوعية المياه، وجودة الصرف الصحي، وكذلك توفر الرعاية والعلاج للأمهات إبان الحمل والوضع، كل هذه المعطيات تؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 24 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2012. ويقل هذا المعدل عن مثيله في الدول النامية (58 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (35 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 4 وفيات فقط لكل ألف مولود حي⁽¹⁷⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي، في عام 2012، في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 30 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2012، وهو ما يقل عن مثيله في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 85 و48 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 6 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. وعلى مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف، الملحق (14/2) والشكل (8).

⁽¹⁷⁾ اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2014).

الشكل (8): المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، أعداد مختلفة- منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، مارس 2014- اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2014.

العمر المتوقع عند الميلاد: يعكس متوسط العمر المتوقع عند الميلاد المستوى المعيشي، وكذلك جودة الخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة في أي بلد أو منطقة. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة عام 2012، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي (70 سنة)، وعن متوسط دول جنوب آسيا (حوالي 66 سنة)، ودول إفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 55 سنة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية (حوالي 80 سنة)⁽¹⁸⁾. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، في عام 2012، قد زاد عن 70 سنة في معظم الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 52 سنة، وجيبوتي حوالي 58 سنة، وموريتانيا حوالي 59 سنة، والسودان والقمر حوالي 62 سنة، واليمن حوالي 66 سنة، الملحق (14/2) و(19/2).

الإنفاق على الصحة: بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2012 حوالي 5.8 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي، حيث يبلغ حوالي 10.2 في المائة⁽¹⁹⁾. وتصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام والخاص في الإنفاق على توفير الخدمات الصحية، حيث تبلغ نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2012، حوالي 48.6 في المائة، وهي بذلك تقل عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية التي بلغت حوالي 52.4 في المائة. ويدل تدني هذه النسبة في البلدان العربية بالمقارنة مع سائر دول العالم الأخرى على عدم كفاءة المنظومة العلاجية في القطاع الحكومي وضعف أدائها.

(18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2013).

(19) البنك الدولي، مؤشرات البنك الدولي (2014).

ولا يزال القطاع العام يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 14 دولة عربية، حيث تتراوح فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 55 في المائة في تونس و82 في المائة في الكويت. وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية فيما عدا السودان، وسورية، والصومال، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن والتي تراوحت فيها هذه النسبة بين 21 و49 في المائة، الملحق (15/2).

المياه والصرف الصحي: تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس رغم الطبيعة الجغرافية، حيث أنه يقترب مما حققته الدول النامية ككل، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 89 في المائة في الدول العربية في عام 2012، مقارنة بحوالي 67 في المائة في الدول منخفضة الدخل وحوالي 89 في المائة في دول العالم مجتمعة للفترة ذاتها⁽²⁰⁾. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 95 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 83 في المائة في عام 2011. أما في الدول المنخفضة الدخل ككل، فتصل هذه النسبة إلى حوالي 88 في المائة في الحضر و61 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم إلى حوالي 96 في المائة في الحضر، و82 في المائة في الريف⁽²¹⁾.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لنسبة تفوق 95 في المائة من السكان في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وقطر والقمر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما لا تتجاوز هذه النسبة 55 في المائة في السودان والصومال وموريتانيا واليمن. وبهذا تكون الدول العربية ككل قد حققت الهدف العالمي القاضي بتخفيض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و2015، الملحق (16/2).

وعلى صعيد توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2012 نحو 87 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 40 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 63 في المائة⁽²²⁾.

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لما يفوق حوالي 90 في المائة من السكان، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 24 في المائة من السكان في كل من السودان والصومال، و27 في المائة في موريتانيا، الملحق (16/2).

(20) منظمة الصحة العالمية، تقرير "الإحصاءات العالمية للصحة" (2013)؛ واليونسيف، تقرير "وضع الأطفال في العالم"، (2014).

(21) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية (2014).

(22) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية (2014).

العمالة

حجم القوى العاملة ومعدل النمو: يقدر حجم القوى العاملة في عام 2012 بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 36.1 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ حوالي 3.2 في المائة في الفترة (2000 – 2012). ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، الملحق (17/2).

مساهمة الإناث في أسواق العمل: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 23.2 في المائة سنة 2012. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتندنى حصة المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من قطر (11.7 في المائة)، والسعودية (12.8 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة: يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2012 أن حوالي 62.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 27 مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 16 مليون عامل، وفي السودان حوالي 15 مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12 مليون عامل، وفي السعودية حوالي 11 مليون عامل. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 31.7 في المائة في عام 2000 لتصل إلى حوالي 21.7 في المائة في عام 2012. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة من القوى العاملة (61.5 في المائة). ويبقى التوسع في مستويات التوظيف في قطاع الصناعة والرفع من مهارات القوى العاملة لخلق فرص عمل وتحسين مستويات تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة من أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية لاستيعاب الزيادة في القوى العاملة..

البطالة

يُقدّر حجم العاطلين عن العمل في الدول العربية ككل عام 2013 بحوالي 18.1 مليون عاطل وبمتوسط معدّل بطالة غير مرجّح يبلغ حوالي 17.4 في المائة وهو أعلى معدّل بطالة بالمقارنة مع الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وبناء على خصائصها كمستورد للعمالة، سجلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة عامة أدنى مستويات البطالة في العالم العربي كنسبة من إجمالي السكان، فيما ترتفع معدلات البطالة بين المواطنين في تلك الدول إلى 20 في المائة في عُمان. ونحو 12 في المائة في السعودية، بينما يبلغ 2.7 في المائة في الكويت و3.8 في المائة في البحرين و3.1 في المائة في قطر، الملحق (18/2).

وبصفة عامة، فإن معدلات البطالة المرتفعة تتركز في الدول العربية الأقل دخلاً مثل جيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا والقمر أو في الدول التي تعيش ظروفًا استثنائية على غرار فلسطين وليبيا وسورية وتونس ومصر. وفيما يتعلق بتطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال العامين 2012 و2013، فإن تلك المعدلات سجلت ارتفاعاً في كل من اليمن والمغرب ومصر وفلسطين وسورية، يرجع في أغلبه إلى الظروف السياسية التي تعيشها تلك البلدان، وفي المغرب نتيجة ارتفاع معدل المشاركة في قوة العمل بالمقارنة مع قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل. أما في بقية الدول فقد سجلت إما استقراراً أو انخفاضاً طفيفاً في معدلات البطالة. وسُجل أهم انخفاض في معدلات البطالة في تونس بفضل البرامج التي نفذت في مجال التوظيف الحكومي، الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)
تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية*

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
12.6	12.8	13.4	13.4	12.9	12.7	13.1	الأردن
4.2	4.2	4.3	4.0	4.3	4.0	3.2	الإمارات
15.3	16.7	18.9	13.0	13.3	14.0	14.1	تونس
9.8	11.0	10.0	10.0	10.2	11.3	13.8	الجزائر
5.5	5.5	5.4	5.3	5.4	5.0	5.6	السعودية
35.0	25.0	8.1	8.4	9.2	8.4	8.4	سورية
23.4	23.0	20.9	23.7	24.5	26.6	21.7	فلسطين
0.3	0.5	0.4	0.7	0.8	0.5	0.5	قطر
2.7	2.7	2.1	2.1	2.2	2.0	2.0	الكويت
13.2	12.7	12.0	9.0	9.4	8.7	8.9	مصر
9.5	8.7	9.1	9.1	9.1	9.6	9.8	المغرب
40.0	30.0	18.0	16.0	15.0	15.7	15.9	اليمن

*بالنسبة لدول الخليج، تشمل معدلات البطالة المواطنين وغير المواطنين.

المصدر: الملحق (18/2) وتقديرات معدّي التقرير بناء على مصادر رسمية وبيانات دولية متفرقة.

تحدي التشغيل والتخفيف من البطالة في الدول العربية

يُعدّ تخفيض مستوى البطالة من أكبر التحديات التنموية في الدول العربية، حيث أن متوسط معدل البطالة في هذه الدول هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، بما يمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة في العالم. كما أن خطورة البطالة في الدول العربية لا تكمن في ارتفاع معدلاتها الإجمالية بقدر تركّزها بين الشّباب المتعلّمين والداخلين الجدد لأسواق العمل وبين الاناث، ممّا يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن معرفة حجم التحدي خلال السنوات المقبلة في الدول العربية يمثل خطوة رئيسية للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها وربما لتحقيق أهداف كمية محدودة مع حلول سنة معينة.

ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى افتراضات حول مستوى قوة العمل ومعدل المشاركة في قوة العمل قامت بها منظمة العمل الدولية، تم تقدير عدد الوظائف التي يتوجب توفيرها في الدول العربية فرادى وكمجموعة تحقيقها سواءً بهدف خفض معدلات البطالة الحالية إلى نصف معدلاتها الحالية مع حلول عام 2020، أو بهدف استيعاب كلّ الداخلين الجدد لقوة العمل.

وفيما يتعلق بالهدف الأول، يتبين أن الدول العربية تحتاج كمجموعة لتوفير حوالي 35 مليون وظيفة، أي أكثر من ثلث عدد العاملين الموظفين حالياً في كلّ الدول العربية، لتخفيض معدّلات البطالة الحالية إلى النصف مع حلول عام 2020. ويمثل هذا تحدّياً كبيراً خاصة وأن توفير هذا العدد الهائل من الوظائف يحتاج إلى معدّلات نمو أكبر بكثير ممّا تحقق خلال السنوات العشرين الماضية بل أيضاً إلى منوال تنمية يُركز على توفير الوظائف، وبالتالي يحتاج إلى التفكير في القطاعات ومجالات الاستثمار الموفرة لفرص العمل التي يُمكن تحفيزها، وفي مناخ الأعمال الذي يتوجب توفيره لتحقيق ذلك الهدف. وبالنظر إلى مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2008، والمقدّرة بحوالي 0.7، وبافتراض ثباتها خلال السنوات القادمة فإن مناصفة معدّلات البطالة يتطلب تقريباً زيادة متوسط معدّل النمو الذي تحقق خلال العقد الأول للألفية الثالثة، بقرابة 50 في المائة.

ومن خلال تحليل البيانات الخاصة بالبطالة في الدول العربية فرادى فإن مصر ثم السودان تعتبران من أكثر الدول العربية حاجة لتوفير وظائف جديدة لمُناصفة معدّلات البطالة الحالية لديها وذلك من خلال توفير ما لا يقل عن 6.5 مليون وظيفة جديدة بالنسبة لمصر وحوالي 4 مليون وظيفة جديدة في السودان، الجدول (11).

الجدول رقم (11)
تقدير حجم التوظيف المطلوب عام 2020 لمُناصفة معدلات البطالة الحالية
واستيعاب الداخلين الجدد لقوة العمل

الدولة	حجم التشغيل الحالي (بالآلاف)	قوة العمل الحالية (بالآلاف)*	عدد السكان 15 سنة فأكثر عام 2020 (بالآلاف)	معدل المشاركة في قوة العمل عام 2020 (%)	معدل البطالة المستهدف عام 2020 (%)	حجم التشغيل المستهدف لمُناصفة معدلات البطالة عام 2020	قوة العمل المتوقعة عام 2020 (بالآلاف)	الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لاستيعاب الداخلين الجدد لقوة العمل (بالآلاف)	الوظائف المطلوبة مع حلول عام 2020 لمُناصفة معدلات البطالة (بالآلاف)
الجزائر	10810	11984	30894	44.7	4.9	13133	13809.4	2323	1825
البحرين	673	700	1181	69.0	1.9	799	814.8	126	115
البحرين	182	233	516	57.6	11.0	265	297.3	82	64
جيبوتي	133	288	646	53.2	27.0	251	343.8	118	55
مصر	23070	26640	63670	49.8	6.7	29583	31707.7	6513	5068
العراق	7166	7789	25496	42.8	5.5	10312	10912.3	3146	3123
الأردن	1466	1678	5362	42.2	6.3	2120	2262.8	654	585
الكويت	1542	1585	3023	67.9	1.4	2025	2052.5	482	467
لبنان	1397	1552	3960	48.3	5.0	1817	1912.5	420	360
ليبيا	1852	2300	4906	51.9	9.8	2298	2546.2	446	246
موريتانيا	831	1188	2819	54.5	15.0	1306	1536.2	474	349
المغرب	10452	11549	25909	51.5	4.8	12709	13342.9	2258	1794
فلسطين	863	1127	3237	43.0	11.7	1229	1392.0	366	265
عمان	1102	1378	3477	68.8	10.0	2153	2392.1	1051	1014
قطر	1426	1431	2202	85.6	0.2	1882	1884.7	456	454
السعودية	10382	10998	24059	53.8	2.8	12582	12944.0	2200	1946
الصومال	1931	2957	6945	56.5	17.4	3243	3924.2	1312	967
السودان	9580	11391	27314	54.0	8.0	13577	14749.3	3997	3358
سورية	3595	5531	17858	44.3	17.5	6527	7911.0	2932	2380
تونس	3323	3923	9083	47.3	7.7	3967	4296.1	644	373
الإمارات	5817	6072	8819	80.4	2.1	6942	7090.8	1125	1019
اليمن	3980	6634	17979	50.8	20.0	7307	9133.5	3327	2500
المجموع	101575	118929	289354			136026	147256.1	34451	28327

* وفق تقديرات منظمة العمل الدولية.

أما فيما يتعلق بتحقيق الهدف الثاني المتمثل في استيعاب كلّ الداخلين الجدد لقوة العمل مع حلول عام 2020، فيُقدّر إجمالي عدد الوظائف المطلوب توفيرها في كلّ الدول العربية بحوالي 28 مليون وظيفة منها حوالي 5 ملايين وظيفة في مصر وحوالي 3 مليون وظيفة في كلّ من العراق والسودان. واستناداً إلى ما سبق، يتضح أن الدول العربية وفق تقديرات منظمة العمل الدولية بحاجة إلى توفير نحو 63 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020 لخفض معدلات البطالة إلى نصف مستوياتها الحالية واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

قطاع الزراعة والمياه

نظرة عامة

يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الاقتصادية الأكثر استيعاباً للعمالة، إذ يستوعب حوالي 22 في المائة من القوى العاملة العربية، كما تمثل الصادرات الزراعية أكثر من 60 بالمائة من إجمالي حصيللة الصادرات غير النفطية للدول العربية، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في توفير مدخلات الإنتاج لغيره من القطاعات، وفي تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى والصناعات المرتبطة بالقطاع بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومما لا شك فيه فإن تحقيق معدلات نمو جيدة لأنشطة القطاع الزراعي سوف تؤدي إلى تعزيز معدلات التنمية في غيره من الأنشطة والقطاعات الإنتاجية والخدمات التي ترتبط بعلاقات تشابكية قوية مع قطاع الزراعة.

وقد سجل الناتج الزراعي للدول العربية زيادة بنسبة 5.3 في المائة عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق. وارتفعت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بشكل طفيف عن العام السابق حيث بلغت نحو 5 في المائة. وخلال عام 2013، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي ليلبلغ حوالي 389 دولاراً مقابل 369 دولار مسجلة خلال عام 2012. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية، إذ يتراوح بين 580 دولاراً في السودان و48 دولاراً في جيبوتي.

قُدرت الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية عام 2010 بحوالي 274 مليار م³، وتقدر الموارد المائية السطحية المتاحة بحوالي 232 مليار م³ سنوياً، ولا يستغل منها حالياً سوى 204 مليار م³ أي بنسبة 88 في المائة، وتستهلك الزراعة معظم الموارد المائية السطحية، وتنسم كفاءة الري بالضعف نظراً لانتشار الري السطحي التقليدي بنسبة 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية.

يمثل السكان الزراعيون في الدول العربية عام 2012 حوالي 56 في المائة من سكان الريف، وتمثل القوى العاملة في الزراعة حوالي 21.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية في نفس العام. وتعتبر هذه النسبة في تراجع مستمر نظراً لهجرة العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى بسبب انخفاض مستوى الأجور والنقص العام في الخدمات الأساسية. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في عام 2012 حوالي 5086 دولار، بمعدل نمو بلغ 7.1 في المائة مقارنة بالعام السابق عليه.

بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2012 حوالي 19.2 مليار دولار أي بنسبة زيادة بلغت 0.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، كما ارتفعت الواردات الزراعية بنسبة 3.6 في المائة خلال الفترة ذاتها. وعلى ضوء ما سبق، ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بنسبة 4.5 في المائة ليصل إلى حوالي 70.4 مليار دولار في عام 2012.

وسجلت الفجوة الغذائية زيادة بنسبة 1.2 في المائة خلال عام 2012 حيث بلغت حوالي 34.8 مليار دولار. وتمثل مجموعة الحبوب حوالي 55.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية عام 2012، تليها اللحوم بنسبة 20.1 في المائة، والألبان بنسبة 11.7 في المائة، ثم الزيوت بنسبة 10.5 في المائة والسكر بنسبة 9.3 في المائة والبقوليات بنسبة 2.8 في المائة والبيض بنسبة 0.1 في المائة. وسجلت الأسماك والخضروات والفواكه والبطاطس فائضاً بنسبة 9.9 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية، ويتوقع أن تزداد قيمة الفجوة الغذائية إلى إن تبلغ حوالي 96 مليار دولار في عام 2030⁽¹⁾ في حالة بقاء مستويات الإنتاج الزراعي على وضعها الراهن، مع تزايد السكان وتحسن مستوى نصيب الفرد من الناتج.

الناتج الزراعي العربي

بلغت قيمة الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2013 حوالي 136.3 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، وأصبح يمثل حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل الناتج زيادة متوسطة بنسبة قدرها 7.8 في المائة خلال الفترة 2000 – 2013، الجدول (1).

الجدول رقم (1)*
تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية
(بالأسعار الجارية)
2000، 2005، (2010-2013)

(مليون دولار)		2013	2012	2011	2010	2005	2000	البيان
معدل النمو السنوي (%)								
-2012 2013	-2000 2013							
3.8	11.1	2,734,061	2,633,529	2,389,234	2,075,461	1,166,512	715,908	الناتج المحلي الإجمالي
5.3	7.8	136,251	129,334	124,557	126,976	70,751	55,941	الناتج الزراعي
		5.0	4.9	5.2	6.1	6.1	7.8	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

*السنوات من 2011-2013 لا تشمل سورية.

المصدر: الملحق (1/3).

وقد ساهمت الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار وعدم انتظامها خلال الموسم الزراعي وضعف استخدام التقانات الحديثة في تراجع نمو الناتج الزراعي عن معدلاته الطبيعية في بعض الدول العربية. وبما أن معظم الدول العربية تقع في مناطق جافة وشبه جافة فإن إنتاجها الزراعي يبقى دائماً معرضاً للمحددات الجوية ولموجات الجفاف المتتالية. وتؤثر التباينات في الأراضي القابلة للزراعة وفي موارد المياه ما بين الدول العربية على مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاد كل دولة إلى حد كبير.

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استشراف صورة الزراعة العربية، 2010.

وتتفاوت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من دولة لأخرى وفقاً لاعتبارات وعوامل متعددة من أهمها طبيعة الموارد المتوفرة في كل دولة من حيث تنوعها ووفرة عناصرها. ومع أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة تعتبر متواضعة، إلا أنها تبقى نشاطاً اقتصادياً مهماً أخذاً في الاعتبار ما يوفره هذا القطاع من منتجات وفرص عمل.

ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات، ففي المجموعة الأولى، التي تضم مصر والمغرب والسودان وسوريا واليمن وموريتانيا والقمر، فإن مساهمة الزراعة فيها عالية نسبياً إذ تتراوح نسبتها بين 13.9 في المائة في مصر و33.8 في المائة في السودان. أما المجموعة الثانية فتضم 6 دول، حيث الأراضي الزراعية المستغلة محدودة نسبياً، وهي الأردن وجيبوتي ولبنان والعراق وتونس والجزائر، حيث تتراوح مساهمة القطاع بين 3.0 في المائة في الأردن و9.3 في المائة في الجزائر، بينما تضم المجموعة الثالثة سبع دول تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في ناتجها المحلية هامشية وهي السعودية وليبيا وعمان والإمارات والبحرين والكويت وقطر، إذ تتراوح تلك النسبة بين 1.8 في المائة في السعودية و0.1 في المائة في قطر.

ومن الأمثلة على التناقض بين مؤشري المساحة المزروعة والناتج الزراعي ما هو قائم في كل من مصر والسعودية، حيث تمثل المساحة المزروعة فيهما حوالي 7 في المائة و1.8 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية، بينما يمثل الناتج الزراعي فيهما حوالي 27.7 في المائة و10.1 في المائة من الناتج الزراعي للدول العربية على التوالي. في حين تبدو الحالة معكوسة تماماً في السودان حيث تمثل المساحة المزروعة فيها حوالي 35 في المائة من إجمالي المساحة المزروعة في الدول العربية بينما يمثل الناتج الزراعي حوالي 15.4 في المائة من الناتج الزراعي في الدول العربية لعام 2013.

وتشير التغيرات التي طرأت على الناتج الزراعي في الدول العربية خلال عام 2013 مقارنة بعام 2012، إلى أن مجموعة من الدول العربية حققت زيادة في ناتجها الزراعي، مثل ليبيا والمغرب والأردن والجزائر واليمن حيث بلغت 20.1 في المائة و20 في المائة و18.1 في المائة و14.7 في المائة و14.0 في المائة على التوالي. كما كانت متواضعة نوعاً ما في عدد من الدول العربية مثل العراق ومصر والسعودية ولبنان إذ تراوحت بين 3.3 في المائة و5.1 في المائة. وبالمقابل انخفض الناتج الزراعي في كل من السودان والقمر وتونس، التي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 18 في المائة من الناتج الزراعي العربي بنسبة 7.1 في المائة و5.6 في المائة و2.8 في المائة على التوالي بسبب الأحداث الداخلية في بعض هذه الدول، الملحق (1/3).

وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2013 ليصل إلى حوالي 389 دولار. وقد تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال العام، إذ بلغ حوالي 580 دولاراً في السودان وتراوح بين 348 دولاراً و550 دولاراً في تونس ولبنان ومصر والسعودية والمغرب والجزائر. وتراوح بين 214 دولاراً و311 دولاراً في اليمن والقمر وعمان والعراق وسوريا والإمارات. كما تراوح بين 48 دولاراً و162 دولاراً في جيبوتي والبحرين وليبيا وقطر والأردن والكويت وموريتانيا.

وبوجه عام، فإن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية من حيث النمو السنوي بلغ متوسطه حوالي 7.8 في المائة خلال الفترة (2000 – 2013) بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ حوالي 2.7 في المائة، ولا يمكن اعتبار ذلك مؤشراً مقتصرًا على أداء القطاع الزراعي بدون الأخذ بعين الاعتبار تأثير الأنشطة الزراعية على العوامل البيئية كانهجراف التربة وتدهور الأراضي والتصحر وفقدان التنوع الحيوي مما يزيد من الضغوطات على الموارد مقابل تحقيق منافع قصيرة أو متوسطة على حساب الاستدامة الزراعية.

الموارد الطبيعية في الدول العربية

كفاءة استغلال الأراضي الزراعية

قدرت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية عام 2012 بنحو 140 مليون هكتار أي حوالي 11 في المائة من المساحة الإجمالية. وتقدر مساحة الأراضي المزروعة حوالي 79.2 مليون هكتار، أي بزيادة قدرها 5.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتمثل مساحة الأراضي المزروعة نحو 56.6 في المائة من الأراضي القابلة للزراعة، وسجلت مساحة الأراضي التي تعتمد على الزراعة المروية عام 2012 زيادة طفيفة بلغت 0.7 في المائة (15.0 مليون هكتار)، في حين سجلت مساحة الأراضي الزراعية التي تعتمد على الزراعة المطرية (38.5 مليون هكتار) انخفاضاً بنسبة 6.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. الملحق (2/3). ويعود هذا الانخفاض إلى تناقص المساحات المزروعة بسبب الظروف المناخية غير المواتية وقلة الأمطار والجفاف في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس والجزائر وسوريا حيث تراوحت نسب التراجع بين 4 في المائة و 15 في المائة.

وقدرت مساحة الأراضي التي تستغل في الزراعات المستديمة عام 2012 بنحو 9.4 مليون هكتار أي بمعدل زيادة تقدر بنحو 0.7 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية المتروكة دون استغلال (بور) بنحو 16.4 مليون هكتار أي بزيادة قدرها 63.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويرجع سبب ذلك إلى عدم كفاية مياه الري أو الأمطار أو ترك تلك المساحات لاستعادة خصائصها وقدرتها على الإنتاج. ويتركز حوالي 85 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الوطن العربي في أربع دول عربية وهي السودان والمغرب والجزائر وسوريا، في حين ينحصر حوالي 81 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية المروية في ست دول عربية وهي مصر والعراق والسودان والسعودية والمغرب وسوريا. وبالرغم من الأهمية النسبية الضئيلة لمساحة الأراضي الزراعية المروية (24 في المائة من المساحة المحصولية) إلا أنها تساهم بالجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي العربي الذي يقدر بحوالي 60 في المائة من قيمة الإنتاج الزراعي العربي. إذ يستخدم في تلك الزراعة أساليب ومدخلات الإنتاج الزراعي الأكثر تطوراً، كما تحظى هذه الزراعة بمستوى أفضل من المرافق والبنى الأساسية والخدمات الزراعية المساندة بخلاف الزراعة المطرية، التي لا تزال في معظمها زراعات تقليدية فقيرة في مدخلاتها وخدماتها، وضعيفة في تقاناتها، كما أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم في إطار جهود التنمية والإنفاق الاستثماري والنشاط البحثي والإرشادي.

وهناك مجالات لتحسين الإنتاج الزراعي في الدول العربية من خلال رفع كفاءة استغلال وزيادة مساحة الأراضي المزروعة، والتكثيف المحصولي، وزيادة إنتاجية وحدة المساحة وتوفير المياه. وتتيح المساحات الصالحة للزراعة وغير المستغلة حتى الآن في الدول العربية والتي تقدر بحوالي 126 مليون هكتار، زيادة معدلات التوسع الأفقي بنسبة 1.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل التقليدية، و2.5 في المائة سنوياً في الزراعة المروية بالوسائل الحديثة. ويعتمد معظم التوسع الأفقي على الأراضي البعلية وإن كان بعضه يعتمد على الري مثل ري الأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية. وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية زيادة المساحة المزروعة في الدول العربية بحدود مليون هكتار سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار أن للتوسع الأفقي حدوداً تفرضها مجموعة العوامل التي تتحكم باستثمار الأراضي الزراعية.

ويتطلب التوسع الزراعي الأفقي في الأراضي والمشاريع الجديدة استثمارات كبيرة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، وتوفير البنى التحتية الأساسية من طرقات وجسور وشبكات ري وصرف. وتختلف تكاليف الاستصلاح من منطقة إلى أخرى. إذ تتراوح بين 15 ألف دولار و30 ألف دولار لكل هكتار في المناطق المروية وبين 1000 دولار و1500 دولار لكل هكتار في المناطق البعلية. كما أن الاستغلال الكفء للأراضي الجديدة من الأهمية بمكان لضمان عائد اقتصادي مناسب، علماً بأن جدوى التوسع الأفقي لا تقتصر منافعه على العائد الاقتصادي بل تشمل أيضاً العائد الاجتماعي والبيئي.

ويعتبر التوسع الزراعي الرأسي، الذي يعتمد على تطوير وزيادة إنتاجية وحدة المساحة هو الأقرب منلاً وأكثر مرونة وانسجاماً مع إمكانات الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية، فضلاً عن أنه أسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي، وهو يلبي حاجات صغار المزارعين غير القادرين عادة على الاستثمارات الكبيرة وعلى انتظار العائد لسنوات طويلة. إلى جانب أن التوسع الرأسي يتطلب عمالة كثيفة وفرص عمل جديدة يمكن أن تساهم في التخفيف من حجم البطالة المتمركزة في الريف. وما أمكن تحقيقه في إطار إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية يعتبر متواضعاً بالمقارنة مع ما تحقق في الدول الأخرى، إذ أن المحددات المناخية والبيئية على الرغم من أهميتها، لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من ذلك القصور. وهناك إمكانات لزيادة إنتاجية الأرض من خلال تطوير التقانات الزراعية وتحسين المدخلات الزراعية.

المراعي

تبلغ مساحة المراعي في الدول العربية عام 2012 حوالي 425 مليون هكتار أي حوالي 32 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية. وتتوزع معظم أراضي المراعي على المناطق الجافة وشبه الجافة التي تشهد بدورها تساقطاً متبايناً وغير منتظم للأمطار. وتعتبر المراعي العربية فقيرة ومحدودة الإنتاجية إذ تعاني من التدهور الحاد بفعل شح المياه والجفاف وتعرية التربة وملوحتها والرعي الجائر والمبكر. وتمثل مساحة المراعي في السودان والصومال والسعودية حوالي 70 في المائة من مساحة المراعي في الدول العربية. ولا يتجاوز متوسط إنتاجية المراعي في الدول العربية 5 كجم من اللحوم للهكتار مقابل 15 كجم للهكتار في الدول النامية، ويزداد التباين حال مقارنتها بالدول المتقدمة.

ويرجع سبب انخفاض إنتاجية المراعي إلى ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة التي يمارسها مربو المواشي كالرعي الجائر والمبكر مما يؤدي إلى انحسار الغطاء النباتي وتدني كثافة النباتات الرعوية في وحدة المساحة وإزالة النباتات الرعوية وبالتالي انخفاض إنتاجية الأرض الرعوية، هذا إلى جانب غياب السياسات والخطط الهادفة إلى تطوير القطاع وتعزيز دوره، وإهمال تجديد المراعي والمحافظة عليها وتنظيم استغلالها.

وتتمثل مجالات تطوير وتجديد المراعي الطبيعية في تحسين وتطوير النظام الرعوي، والتوسع في زراعة الشجيرات العلفية، والتركيز على التكثيف المحصولي، وتطبيق دورات رعوية تركز على تحديد مناطق ومواسم الرعي، والتوعية والإرشاد المكثف لمربي الماشية حول الاستغلال الأمثل لتلك الموارد من منظور المنفعة المتبادلة، وتنفيذ خطط وبرامج للتطوير والحماية والاستغلال، بالإضافة إلى إصدار التشريعات والقوانين لحماية المراعي من الانتهاكات.

الغابات

تبلغ مساحة الغابات في الدول العربية عام 2012 حوالي 48.8 مليون هكتار أي بانخفاض قدره 28.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2010. ويعود هذا الانخفاض إلى انفصال جنوب السودان حيث يتركز حوالي 86 في المائة من تلك المساحة في السودان، يليها المغرب بنسبة 6.5 في المائة والجزائر بنسبة 1.8 في المائة. وتساهم الغابات في تحسين نوعية المياه عن طريق إبطاء انجراف التربة وتصفية الملوثات المتواجدة في المياه. كما تساهم في تنظيم توقيت ونوعية إعادة الضخ لأحواض المياه الجوفية. وفيما يتعلق بمنظومة الخدمات والفوائد التي تقدمها الغابات للأنظمة البيئية المرتبطة برهاية الإنسان فتتمثل في حماية التنوع الحيوي وخفض انبعاثات الكربون، حيث يحتفظ الغطاء النباتي للغابات بحوالي 40 في المائة من كمية الكربون المخزنة في الأنظمة البيئية. وتواجه الغابات العديد من التحديات والانتهاكات منها التحول نحو الزراعة والاستخدامات الأخرى للأراضي وقطع الأشجار. ويؤدي هذا إلى تراجع مساحات الغابات وقدرتها على الحفاظ على التنوع الحيوي، علماً بأن تعرية الغابات وتدهور أراضيها يشكلان مصدراً رئيسياً لانبعاث الكربون إلى الغلاف الجوي وما يتبع ذلك من تأثيرات على المناخ العالمي.

وتتمثل مجالات تطوير الغابات والحفاظ عليها عن طريق إنشاء حوافز اقتصادية مناسبة، وتعزيز برامج الإرشاد في الأوساط الريفية للحد من التعدي على الغابات، ووضع البرامج والخطط الهادفة إلى تشجيع المزارعين على زراعة الأشجار الغابية التي تتكيف مع الظروف البيئية، واستصلاح المزيد من الأراضي لاستغلالها في زراعة الأشجار الغابية ذات المردود الاقتصادي. هذا إلى جانب وضع وتنفيذ خطط تنمية اقتصادية واجتماعية ريفية متكاملة تعمل على توفير فرص عمل جديدة للمجتمعات الريفية.

التصحّر

يعتبر التصحر وتدهور الأراضي في مقدمة المشاكل البيئية التي تواجه الزراعة في الدول العربية، وترجع أسباب ذلك إلى النتيجة التراكمية للنشاطات الإنسانية مثل نظم الري غير الكفاء والرعي الجائر والزراعة غير المخططة والمنضبطة وقطع الأشجار للحصول على الوقود الخشبي وضعف إدارة الموارد المائية من جهة، والعوامل البيئية الطبيعية من جهة أخرى، مثل تغير المناخ والجفاف وانجراف التربة. وقد أسهمت هذه العوامل في انتشار ظاهرة

التصحّر في الدول العربية حيث أصبحت تغطي مساحات كبيرة تقدر بنحو 60 في المائة من مساحة الدول العربية، كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحّر بنحو 3.5 مليون كم². وقد سعت الدول العربية لمكافحة التصحر من خلال تعزيز التعاون العربي المشترك في عدد من الأنشطة المشتركة للحد من انتشار هذه الظاهرة تمثلت في حماية الغابات والمراعي وإنشاء ودعم المؤسسات التي تعني بالمحافظة على البيئة، كما شملت وضع الخطط والبرامج الهادفة للحد من انتشار التصحر، واستصلاح الأراضي المتصحرة، وصيانة الأراضي الأكثر عرضة للتصحّر، والاهتمام بتحسين طرق وأساليب الري الحديثة لوقف هدر واستنزاف الموارد المائية وإجهاد التربة.

الموارد المائية

يبلغ مجموع الموارد المائية المتاحة حوالي 285 مليار متر مكعب، وتقدر الموارد المتجددة بحوالي 274 مليار متر مكعب. وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم شحاً في الموارد المائية المتجددة بحكم تواجدها في مناطق مناخية جافة وشبه جافة. كما تتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب وتفاوت كمياتها. ولا يتعدى معدل نصيب الفرد من تلك المياه 750 متر مكعب في السنة، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي 7 آلاف متر مكعب على المستوى العالمي وحوالي 4 آلاف متر مكعب في الدول الآسيوية وحوالي 5 آلاف متر مكعب في الدول الأفريقية.

استغلال المياه السطحية

تقدر الموارد المائية السطحية العربية المتاحة عام 2010 بحوالي 232 مليار م³ سنوياً، يأتي أكثر من 60 في المائة من تلك الموارد من خارج الدول العربية. ولا يستغل منها حالياً سوى 204 مليار م³ أي بنسبة 88 في المائة من إجمالي الموارد المائية السطحية. وتستهلك الزراعة حوالي 88 في المائة من الموارد المائية المستغلة، تليها الاستخدامات المنزلية التي تستغل حوالي 7 في المائة ثم الاستعمالات الصناعية التي تستهلك حوالي 5 في المائة. ويلقي شح الموارد المائية السطحية من حيث الكميات المتوفرة، والظروف المناخية والبيئية، عبئاً كبيراً على مصادر المياه الجوفية التي يستخدم جزء منها في تغطية العجز وتأمين الاحتياجات المائية اللازمة لأغراض الإنتاج الزراعي. الملحق (3/3)، الجدول رقم (2).

استغلال المياه الجوفية

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول العربية بحوالي 7734 مليار م³. كما يقدر حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار م³، وتبلغ الكميات المتاحة سنوياً للاستخدام بنحو 83 في المائة في تلك التغذية. ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، كما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية في بعض الدول العربية، مما يسهم في انخفاض مستويات المياه الجوفية، وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، علاوة على الآثار البيئية السلبية، الجدول (2).

الجدول رقم (2)
الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها
خلال عام 2012

مجموع الموارد المائية المتاحة	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية الجوفية			الموارد المائية السطحية
	مياه التحلية	مياه التنقية		المتاح	التغذية السنوية	المخزون	
285.4	6.9	4.5	274	35	42	7734	232

المصدر: الملحق (3/3).

استخدام الموارد المائية في الزراعة العربية

تقدر مساحة الأراضي الزراعية المروية في الدول العربية بحوالي 15 مليون هكتار يُستخدم في ربيها حوالي 160 مليار م³. وتقدر المياه السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير المستغلة بنحو 114 مليار م³، نظراً لضعف كفاءة الري التي لا تتجاوز 50 في المائة. ويغطي الري السطحي التقليدي حوالي 75 في المائة من المساحات المروية في الدول العربية، وقد أثبتت التجارب الحقلية في بعض الدول العربية أنه بالإمكان توفير ما لا يقل عن 50 مليار م³ سنوياً من المياه لأغراض الري أي حوالي ثلث كميات المياه المستخدمة في الزراعة وذلك من خلال رفع كفاءة استخدام مياه الري إلى حوالي 75 في المائة. وتعود أسباب ضعف كفاءة الري السطحي إلى الإفراط في استخدام المياه، نظراً لتوفير المياه للمزارعين بأسعار رخيصة حيث لا تغطي أسعار مياه الري إلا جزءاً يسيراً من كلفة الصيانة والتشغيل، وعدم وجود حوافز لتغيير الأنماط الزراعية للمحاصيل الكثيفة الاستخدام المائي، وكثرة التسرب والتبخر في الأقنية الترابية المكشوفة، إذ تتجاوز نسبة الفاقد من المياه في هذه القنوات 30 في المائة.

لقد أسهمت السياسات المائية المعمول بها في معظم الدول العربية في إيجاد قطاع زراعة مروية مدعوم بشكل كبير، حيث أدت الأسعار المنخفضة للمياه إلى توسعة المناطق المروية وزيادة الطلب على الموارد المائية والتخصيص غير الفاعل للموارد المائية بين المستخدمين والقطاعات المستخدمة لها. وقد ساهم عدم استعادة الكلفة الحقيقية للمياه وضعف الصيانة في تدهور البنية التحتية وضعف كفاءة توزيع المياه وكذلك فعالية الري. ويقدر معدل الإنتاجية المائية في الدول العربية بنحو 700 دولار للمتر المكعب أي حوالي 35 في المائة من المعدل العالمي⁽²⁾. ومن المتوقع أن يستمر تزايد الطلب على المياه في المستقبل في الدول العربية بفعل النمو السكاني والتصنيع وتحسن مستويات المعيشة. وفي هذا السياق فإن المستويات المتراجعة من موارد المياه سوف تؤدي إلى المزيد من تحديد نمو الزراعة ما لم تتخذ خطوات فاعلة لتأهيل وتفعيل أداء الإدارات والهيكل المعنية بقطاع المياه، وتشجيع اقتناء وبناء وسائل الري الحديثة وتوفير الدعم اللازم والتسهيلات الائتمانية للمزارعين لاقتناء التجهيزات على نطاق واسع.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010.

الموارد البشرية

القوى العاملة في الزراعة

يقدر عدد السكان الزراعيين عام 2012 حوالي 83.6 مليون نسمة أي حوالي 56 في المائة من سكان الريف بالمقارنة مع 61.4 في المائة عام 2005. ويعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة. وتقدر القوى العاملة في الزراعة في عام 2012 بحوالي 27.4 مليون عامل أي بنسبة 21.7 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية. هذا ويتضح أن هذه النسبة في تراجع مستمر نظراً لهجرة العمالة من العمل بالنشاط الزراعي بسبب انخفاض مستوى الأجور فيه والتوجه إلى القطاعات الأخرى ذات الأجور المرتفعة، الملحق (4/3).

وتشكل القوى العاملة في الزراعة في الدول العربية حوالي 32.7 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين⁽³⁾، وبمقارنة الدول العربية من حيث القوى البشرية الزراعية مع الدول النامية والصناعية يتضح بأنها الأقل، وثمة قوة بشرية زراعية عاملة ومنتجة اقتصادياً، وأخرى متعطلة أو غير مساهمة في العملية الاقتصادية الزراعية على الرغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ، إذ يستنتج من الجدول رقم (3) أنه من أصل قوة بشرية زراعية عربية إجمالية قدرها حوالي 44.5 مليون نسمة عام 2012 (على أساس 53 في المائة من السكان الزراعيين) كان منهم حوالي 27 مليون نسمة فقط (نحو 61 في المائة) ناشطين اقتصادياً في القطاع الزراعي العربي، وهذه نسبة لافتة بضعفها وتقل كثيراً عن الدول النامية. أما العدد الباقي من القوة البشرية الزراعية البالغة حوالي 17 مليون نسمة في العام المذكور كانوا عاطلين عن العمل، وهذا بدوره يبرز مدى حجم الطاقة البشرية المهمشة والمهدورة، ويجسد خطورة البطالة ومضاعفاتها، وهي بطالة تزداد تفاقماً طالما أن فرص العمل الجديدة تقل أو تعجز عن استيعاب الأفواج الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ويمثل التشغيل المنتج والمفيد لهذه الطاقة البشرية الزراعية المتعطلة أحد مفاتيح التنمية وأحد أهدافها في الوقت نفسه، الجدول (3).

الجدول رقم (3)
القوى العاملة النشطة اقتصادياً في الزراعة لعام 2012
(مليون نسمة)

الدول	السكان الزراعيون (1)	القوى العاملة في كافة القطاعات (2)	القوى العاملة في الزراعة (3)	نسبة 3 إلى 2 (%)	نسبة 3 إلى 1 (%)
الدول العربية	84	126	27	21.4	32.1
الدول الأفريقية	651	433	227	52.4	34.9
الدول الأوروبية	199	369	20	5.4	10.0
آسيا	2303	2091	1030	49.3	44.7
العالم	2619	3389	1325	39.1	50.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة، 2014 و(الملحق 4/3).

⁽³⁾ باعتبار أن القوى البشرية الزراعية التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 64، تشكل وسطياً في البلدان النامية حوالي 53 في المائة من إجمالي السكان الزراعيين وفق بيانات منظمة الأغذية والزراعة.

ويعتبر دخل العامل الزراعي في الدول العربية متدنياً بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ يتراوح بين (3 و6) أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي. ويعود سبب ذلك إلى تذبذب الإنتاج الزراعي، الذي يعتمد على الأمطار ومدى وفرتها. وتختلف الصورة بالنسبة لدخل المزارع من الزراعات المروية حيث يتسم الإنتاج بالاستقرار وتجاوز نظيره في الزراعات المطرية في حدود (3-9) أضعاف. وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في عام 2012 حوالي 5086 دولار أي بزيادة 7.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2011.

وتتفاوت إنتاجية العامل الزراعي فيما بين الدول العربية، إذ تنخفض في معظم الدول العربية الزراعية وهي السودان والمغرب وتونس والجزائر ومصر وسوريا، إذ يتراوح بين 3077 دولاراً و7141 دولاراً. ويعود سبب ذلك إلى هيمنة الزراعة المطرية حيث تذبذبت كميات الإنتاج وانخفاض معدلاته نظراً لتحكم العوامل المناخية في ذلك، فضلاً عن السياسات الزراعية الاستثمارية، ووفرة مدخلات الإنتاج الزراعي الحديث بين أوساط المزارعين. وهناك مجالات واسعة في الدول العربية لتحسين إنتاجية العامل الزراعي من خلال توفير حوافز عمل وإنتاج لصغار المزارعين وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والمزارعين وتوفير الأمن والاستقرار الاجتماعي وديمومة العمل للمزارع المنتج لفترات طويلة تتناسب مع طبيعة الإنتاج الزراعي. كما يشمل ذلك توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين بشروط وأسعار مقبولة تراعي إمكاناتهم المادية وتحفزهم على تكثيف الزراعة وتطويرها، وعلى استمرار العناية بالأرض والحرص عليها، وعلى خصائصها وبشكل يخفف من التكاليف البيئية إلى أدنى حد ممكن. ومن المفيد أن يقترن ذلك كله بتوفير علاقات سعرية معقولة بين أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية، والقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وبشكل يضمن توازناً مقبولاً لشروط التبادل، ويحد من استغلال المزارعين، الملحق (5/3).

الهجرة من الريف وسبل معالجتها

تعتبر ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في الدول العربية متعددة الأبعاد. حيث لم تعد الزراعة، التي هي نشاط ريفي بالأساس قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة، إذ بلغت نسبة النمو السكاني في الدول العربية خلال الفترة (2005 – 2012) حوالي 2.2 في المائة، بينما ازداد نمو القوى العاملة بنسبة 2.7 في المائة سنوياً متراًفاً مع تراجع في حصة القطاع الزراعي من التوظيف بمعدل 2.1 في المائة سنوياً في الفترة ذاتها. وتسبب انعدام التنوع في الاقتصادات الريفية مع ضعف الروابط ما بين الزراعة والنشاطات الصناعية في إعاقة التوسع في فرص التوظيف التي يمكن أن تدعم سبل المعيشة في المناطق الريفية. ومما يزيد من تفاقم ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية في الدول العربية، ضعف مستوى الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وخدمات اجتماعية فضلاً عن عدم كفاية البنى الأساسية للخدمات البيطرية والمخبرية وخدمات النقل والتخزين والتبريد والتعبئة وخدمات الإرشاد الزراعي، إلى جانب تدني مستوى الأجور وانخفاض مستوى المعيشة في الريف. ومن الأسباب الكامنة وراء الهجرة الداخلية في الدول العربية السعي وراء فرص عمل موجودة في أماكن بعيدة عن مواقع التواجد الأصلية، والفقر الريفي. ومما يزيد من تفاقم هذه العوامل الاجتماعية تغير المناخ من حالات جفاف مكثفة وقاسية إلى عدم انتظام في تساقط الأمطار، وبالتالي تعرض الزراعة وسبل المعيشة للمخاطر في كثير من المناطق الريفية. وتمثل برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستديمة

أحد المداخل الهامة للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بالتركيز على تطوير الخدمات الأساسية التي تمس رفاه المجتمع الريفي، وفي توطيد المشاريع ذات العمالة الكثيفة في الأوساط الريفية، وقد أثبتت هذه البرامج فعاليتها في العديد من الدول وأسهمت في تثبيت السكان في الريف وعملت على تحسين مستوى دخلهم.

يعاني حوالي ربع سكان الدول العربية من الفقر، ويعيش حوالي 76 في المائة منهم في المناطق الريفية. وتتخلى الأسر الريفية الفقيرة عن المدخلات الإنتاجية التي تملكها في سبيل الحصول على الغذاء، مما يعرضها للخطر ويحد من قدرتها على تحقيق الدخل. كما تقوم في أغلب الأوقات بتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف توفير الغذاء لأفرادها. وتعتبر الأصول التي تملكها الأسر الريفية مثل الأراضي ورأس المال المادي، والتعليم والصحة عوامل جوهرية تعزز من قدرة المزارعين على تأمين سبل المعيشة الريفية والمشاركة والمنافسة في الأسواق الزراعية. ويعتبر تحسين القدرة على امتلاك هذه الأصول أمراً في غاية الأهمية لتعزيز القدرة الشرائية للمزارعين ويتطلب ذلك استثماراً كبيراً من القطاع العام.

ويعتبر الاستثمار في المزارع الصغيرة أمراً جوهرياً لمكافحة الفقر الريفي وزيادة الأمن الغذائي على المستوى الوطني، إذ أن تمكين أصحاب المزارع الصغيرة من زيادة إنتاجيتهم يسهم في تحسين الأمن الغذائي الأسري والذي بدوره يسهم في الأمن الغذائي الوطني. ويعاني القطاع الزراعي الريفي في معظم الدول العربية من ضعف خدمات الإرشاد الزراعي، وفي ظل غياب البحوث العلمية الأكثر استجابة للتحديات في الريف والقدرة على الاستخدام الكفء للمعرفة الناتجة عنها، هناك تباين كبير في الإنتاج ما بين المزارعين ضمن الموسم الواحد. وتتسبب كميات المحاصيل غير المنتظمة بالإضافة إلى غياب منافذ التسويق الملائمة للمنتجات الزراعية في حرمان المزارعين الصغار من تدفق ثابت للدخل. وبالرغم من أن المرأة تساهم وتشارك بنشاط في كل العمليات الزراعية، إلا أنها لا تستفيد من الخدمات الإرشادية بالشكل المطلوب.

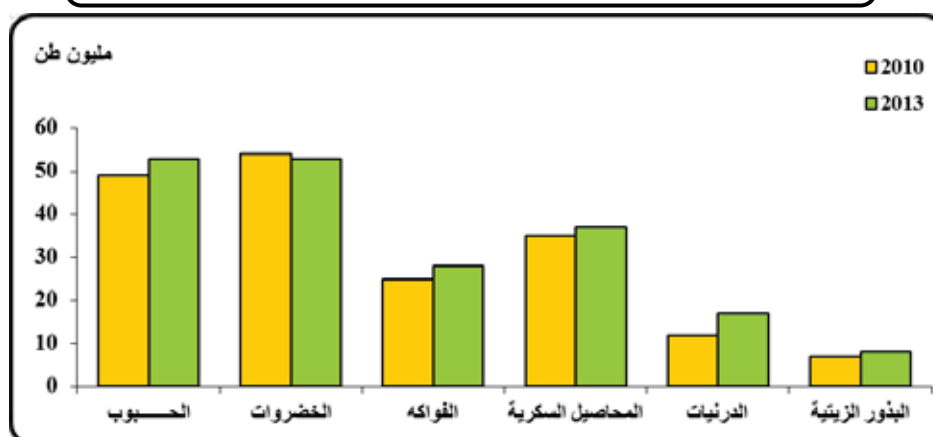
الإنتاج النباتي والحيواني والسكني

الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي عام 2013 زيادة بنسبة 2.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق نتيجة لتحسن مستوى الغلة بنسبة 2.7 في المائة. وحقق إنتاج الحبوب زيادة بنسبة 4.6 في المائة نظراً لتحسن مستوى الغلة بنسبة 6.7 في المائة، إذ اهتمت الدول العربية بزيادة إنتاج الحبوب من خلال التوسع في استخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والتي تتلائم مع الظروف البيئية والمناخية السائدة في الدول العربية ويجري تعميمها وانتشارها بين أوساط المزارعين بدعم من مراكز البحوث الزراعية الوطنية. وتشير تقديرات الإنتاج الزراعي لعام 2013 أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت زيادة بالمقارنة مع العام السابق، باستثناء الشعير والذرة الرفيعة والدخن حيث تراجع إنتاجهما بنسبة 8.4 في المائة و22.4 في المائة على التوالي نظراً لانخفاض الغلة لكليهما بنسبة 3.8 في المائة و14.7

في المائة على التوالي، بسبب زراعتهم في المناطق الهامشية ذات الأمطار المحدودة نسبياً. كما سجل إنتاج الخضروات تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.5 في المائة، بالرغم من تحسن مستوى الغلة بنسبة 1.2 في المائة وذلك لتراجع المساحة المزروعة بنسبة 1.7 في المائة. وسجل إنتاج القمح زيادة بنسبة 5.0 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 4.0 في المائة. وقد تركزت تلك الزيادة في مصر حيث يزرع القمح مروجاً. وسجلت المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام 2013 بالمقارنة مع عام 2012، إذ سجل إنتاج الدرنات زيادة بنسبة 10.8 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 9.0 في المائة، والألياف زيادة في إنتاجها بنسبة 11.2 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 11.4 في المائة، والفاكهة زيادة في إنتاجها بنسبة 3.8 في المائة نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 16.6 في المائة، الملحق (6/3)، والشكل (1) والجدول (4).

الشكل (1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي (2013 و 2010)



المصدر: الملحق (6/3).

الجدول رقم (4)
نسب التغير في الإنتاج الزراعي (2012-2013)

نسب مئوية							
المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	4.6	1.9-	6.7	البذور الزيتية	1.3	0.6-	1.9
القمح	5.0	4.0	0.9	الخضروات	0.5-	1.7-	1.2
الشعير	8.4-	4.8-	3.8-	الفاكهة	3.8	16.6	11.0-
الذرة الرفيعة والدخن	22.4-	9.0-	14.7-	الألياف	11.2	11.4	0.2-
الدرنات	10.8	9.0	1.6	المحاصيل السكرية	1.3	2.4	1.1-
البقوليات	5.0	6.4	1.3-				

المصدر: الملحق (6/3).

وما من شك فإن تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية يتطلب العمل على حماية الموارد الأرضية والمائية وتنميتها وترشيد استخدامها وصيانتها. والتوسع في الري التكميلي الحديث واستخدام التقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، ودعم تطوير البحوث الزراعية، وتعميم ونشر نتائجها بين أوساط المزارعين. كما يتطلب كذلك تنمية وتطوير المعارف الأساسية والزراعية والتقنية للمنتج الزراعي، وتطوير نظم الحيازات الزراعية مع دعم الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة. بالإضافة إلى إعادة هيكلة وتأهيل مؤسسات البحوث الزراعية، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، وتحقيق التوازن في تخصيص الاستثمارات بين القطاعات.

إن تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي في الدول العربية من خلال توسعة الأراضي المروية تبقى محدودة نظراً لشح المياه، إلا أن الخيار الواعد يتركز في استخدام المياه المتاحة بطريقة أكثر كفاءة في الإنتاجية، وذلك من خلال تحسين كفاءة الري بصياغة سياسات تعمل على تحسين وتطوير إدارة الطلب على المياه ووضع إجراءات واضحة لتسعير المياه تتيح توفير الحوافز اللازمة للمزارعين لتغيير أنماط الري المستخدمة والتركيبية المحصولية. وتشير بعض الدراسات حول تأثير محدودية موارد المياه على إنتاج الحبوب، أنه في حالة تحسين كفاءة الري بحدود 75 في المائة، فإن ذلك سيعمل على توفير ما لا يقل عن 50 مليار متر مكعب من المياه. كما أن المياه التي يتم توفيرها لإنتاج الحبوب بمعدل 1500 متر مكعب للطن، من شأنه أن يزيد من إنتاج الحبوب بحوالي 20 مليون طن في عام 2030، و35 مليون طن سنة 2050، وذلك من خلال رفع الإنتاجية من نحو 1.6 طن للهكتار إلى المعدل العالمي البالغ 3.7 طن للهكتار، (الجدول (5)).

الجدول رقم (5)
توقعات كميات المياه المتاحة لإنتاج الحبوب في بعض الدول العربية*

2050	2030	2010	استخدام المياه (مليار م ³)
58.8	48.6	34.2	الاستخدام المنزلي والصناعي
183.8	183.8	183.8	الاستخدام الزراعي بكفاءة ري 40%
242.6	232.4	218.0	مجممل استخدامات المياه
274.0	274.0	274.0	مجموع الموارد المائية الطبيعية*
32	41.6	56	التوازن المائي
			الحبوب (مليون طن)
120	101	65	الطلب على الحبوب
50	50	50	الإنتاج الحالي للحبوب
(70)	(51)	(15)	فائض (عجز) الحبوب
			المياه المتاحة مليار م ³
55.1	55.1	55.1	المياه التي تم توفيرها بكفاءة ري 70%
			استخدام المياه التي تم توفرها لإنتاج الحبوب (1500/متر مكعب/طن)
35	20	35	إنتاج الحبوب (مليون طن)
35	20.1	20.1	فائض (عجز) الحبوب (مليون طن)

المصدر: البيئة العربية – الاقتصاد الأخضر 2013.
* الجزائر، مصر، العراق، المغرب، السودان وسورية.

الأداء الزراعي العربي

لازال الإنتاج الزراعي عاجزاً عن تحقيق الأهداف الأساسية لخطط وبرامج الدول العربية التي تركز على تلبية الاحتياجات الغذائية الرئيسية، بالرغم من وفرة الموارد. وتتمثل مؤشرات قصور التنمية الزراعية العربية في عدد من الجوانب من أهمها:

- 1- ضعف الكثافة المحصولية⁽⁴⁾: إذ تقدر بنحو 70 في المائة موزعة بصورة تقريبية وسطية بين 60 في المائة في الأراضي المطرية و110 في المائة في الأراضي المروية، إلا أنها تتسم بالتباين الشديد من دولة لأخرى. ويرتفع التكتيف المحصولي في الحيازات الزراعية العائلية الصغيرة مقارنة بالحيازات المتوسطة الكبيرة. وهناك إمكانيات لرفع الكثافة المحصولية في الدول العربية إلى متوسط عام يبلغ حوالي 120 في المائة. ويعتبر التكتيف المحصولي في مقدمة الأساليب التقنية المهمة لزيادة الإنتاج الزراعي، من خلال التوسع في الري وترشيده وتطبيق منجزات التقانة الحيوية وهندسة الجينات.
- 2- انخفاض إنتاجية الأرض المزروعة: وعلى وجه الخصوص في مجموعة الحبوب وهي المحاصيل الأكثر أهمية. وتتراوح إنتاجية الأرض الزراعية في الدول العربية بين 25 في المائة و50 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة لها، إذ يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من القمح حوالي 1550 كجم/ هكتار بالمقارنة مع 7900 كجم/ هكتار في الدول النامية، والشعير 940 كجم/ هكتار بالمقارنة مع 3720 كجم/ هكتار في الدول النامية.
- 3- تدهور الأراضي الزراعية العربية: بفعل عوامل التملح والانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني والإفراط في تجزئة وتفتيت الحيازات الزراعية. وتعاني ثلث مساحة الأراضي المروية في الدول العربية من تبعات التملح. وتقدر خسارة التربة من جراء الانجراف الريحي بمعدل (2-3) في المائة في السنة. أما النتائج السلبية للانجراف المائي فتتمثل في إضعاف طاقة الأرض الإنتاجية وإيجاد ترسبات ضارة في البحيرات والخزانات والسدود وفي قنوات الري وشبكات المواصلات. ويتراوح وزن التربة المنجرفة بفعل المياه في الشواطئ العربية بين (10 – 200) طن/ هكتار/ سنة في جنوب وشرق البحر المتوسط، ويرتفع هذا المعدل في بعض السفوح السورية والمغربية إلى أكثر من 250 طن/ هكتار/ سنة.
- 4- التباطؤ النسبي في التوسع في استصلاح واستزراع أراض جديدة وتآكل بعض أجود الأراضي المزروعة وضياعها بفعل عوامل متعددة أهمها التوسع العمراني العشوائي، والانجراف والتملح. إذ بلغ معدل النمو السنوي للأراضي المزروعة خلال الفترة (2011 – 2012) حوالي 0.7 في المائة فقط. الملحق (2/3). وتعاني بعض الأراضي الزراعية في الدول العربية من تقسيم وتجزئة الملكيات والحيازات وتحويلها إلى حيازات صغيرة مما يضعف كفاءة الاستغلال الزراعي. ويشكل عدد الحيازات الزراعية المفرطة في الصغر، التي تقل مساحة الواحدة منها عن هكتار واحد نسباً مرتفعة من إجمالي عدد الحيازات في معظم الدول العربية، إذ يبلغ نحو 17 في المائة في سوريا، و23 في المائة في المغرب، و58 في المائة في اليمن.

(4) الكثافة المحصولية: حاصل قسمة المساحة المحصولية في سنة معينة على مساحة الأرض التي خصصت لزراعة تلك المحاصيل في تلك السنة.

وما من شك فإن هنالك إمكانيات لزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية في الدول العربية بالرغم من المحددات المناخية، إذ يمكن الحد من تأثيرها بواسطة تطوير تطبيقات التقانة الزراعية وتحسين مدخلات الإنتاج الزراعي والتي تعتبر أقل كلفة وأسرع عائداً ومردوداً من التوسع الأفقي. وتسهم زيادة غلة الأرض الزراعية في تحسين دخل المزارع وزيادة القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق الخارجية، كما تعتبر زيادة الغلة في وحدة المساحة هي الأكثر مرونة والأقرب مثلاً في الحيازات الزراعية الصغيرة الواسعة الانتشار في الدول العربية.

كما أن هناك أساليب متنوعة زراعية وبيولوجية وميكانيكية وتنظيمية للحد من الآثار السلبية للانجراف، للحفاظ على التوازن المناسب للرطوبة والمادة العضوية في التربة، ويمثل حماية الغطاء النباتي وتنميته وتكثيفه وتوسيع رقعته ونشر الزراعة المختلطة، ومحاصيل وأعلاف وأشجار والزراعة في شرائط متناوبة وزراعة المصاطب في المناطق المائلة، نماذج فعالة لمجابهة الانجراف. وتطبيق دورات زراعية مناسبة اقتصادياً وبيئياً والاستفادة من زراعة السماد الأخضر وتسميد التربة عضوياً.

إن مواجهة معوقات أداء القطاع الزراعي يتطلب التركيز على حماية وتطوير الموارد المتاحة واستغلال المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها، والاستفادة من منجزات التقانة الحيوية في مجال استنباط الأصناف ذات الإنتاجية العالية والتي تتواءم مع الظروف المناخية والبيئية للدول العربية، والمحافظة على الموارد المائية بشكل خاص وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها.

الإنتاج الحيواني

تتميز أنظمة تربية الثروة الحيوانية في الدول العربية بأنها ملائمة للبيئة، ولاستغلال موارد المراعي الطبيعية في المناطق الهامشية الجافة وشبه الجافة، وهي تنتشر على نطاق واسع في إطار الأسلوب الرعوي التقليدي المتنقل أو بالحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة. بينما تنتشر على نطاق ضيق نظم تربية المواشي الحديثة المكثفة ذات الطابع التجاري الصناعي. ويكتنف النظام التقليدي في تربية المواشي عدد من المعوقات التي تحد من تطورها وتتمثل في ضعف الرعاية الصحية والبيطرية مما يعرضها للإجهاد والمرض وانخفاض معدلات نموها في الظروف المناخية الصعبة. وتنتهج الدول العربية في مجال تطوير الثروة الحيوانية أسلوبين، الأول ويعتمد على التوسع الأفقي (زيادة العدد) أما الثاني فيركز على تطوير إنتاجية المواشي من اللحوم والألبان والصوف (زيادة الكمية).

وتنتشر تربية الدواجن في الدول العربية على نطاق واسع، وقد حقق هذا القطاع في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية أهمها إسهامه بشكل ملحوظ في تغطية الاستهلاك والحد من العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية. وتمتاز نظم تربية الدواجن بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية، وبمرونتها من حيث المكان، وإمكاناتها التقنية المتطورة، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج وعلى تقديم منتجاتها بأسعار منخفضة نسبياً. إلا أن ما يؤخذ عليها اعتمادها الكبير على التقنيات والمدخلات المستوردة من البلدان الأجنبية، فضلاً عن أن تربية الدواجن الكثيفة، يتركز معظمه بالقرب من المدن، مما يشكل مصدراً لتلوث البيئة حولها.

بلغ عدد الوحدات الحيوانية عام 2013 حوالي 345.3 مليون رأس من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل بالمقارنة مع 340.6 مليون رأس عام 2012 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 1.4 في المائة. ويمتلك السودان حوالي 55 في المائة من عدد الأبقار والجاموس وحوالي 25 في المائة من الأغنام والماعز. وتعتبر إنتاجية الأبقار في الدول العربية من اللحوم والألبان منخفضة بالمقارنة مع المستويات المتحققة في الدول الأخرى، إذ تمثل حوالي 35 في المائة من مستوى الإنتاجية في أستراليا، وحوالي 30 و20 في المائة من مستوياتها في كل من أمريكا وأوروبا، الملحق (7/3).

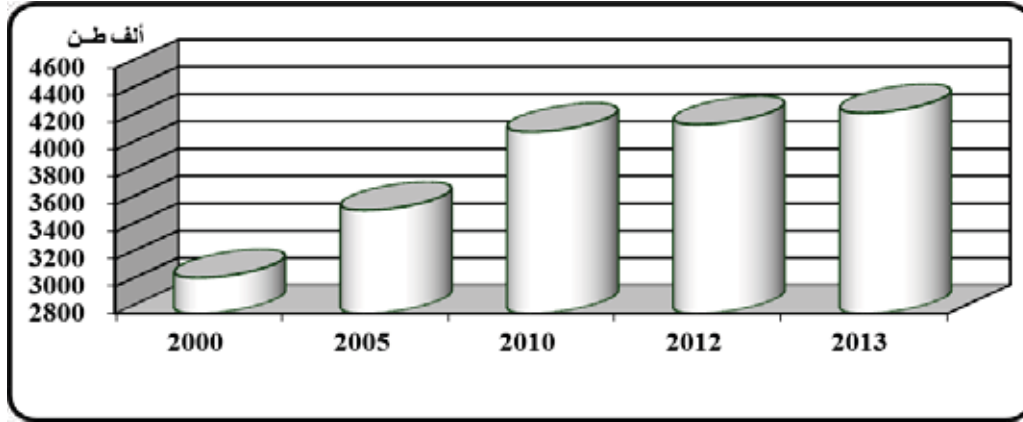
وثمة إمكانات كبيرة في الدول العربية لتطوير نوعية وأعداد المواشي ومواصفاتها وزيادة قدرتها على الإخصاب والتناسل وتحسين كفاءتها الإنتاجية في حال توفر متطلبات وشروط التربية الحديثة الملائمة. ويهدف تحقيق ذلك لابد من توفير التغذية الكافية والمستديمة على مدار السنة والتربية على أسس علمية واقتصادية مدروسة، وتوفير الرعاية الصحية، وتأهيل الكوادر الفنية اللازمة.

الإنتاج السمكي

تمثل الثروة السمكية عنصراً مهماً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وتعتبر تكاليف الحصول على البروتين الحيواني من الأسماك منخفضة بالمقارنة مع المصادر الأخرى في غالبية الدول العربية التي لا تمتلك ثروة حيوانية كبيرة وليس لديها قدرة نسبية على إنتاج اللحوم. وتتنوع مصادر الثروة السمكية في الدول العربية، حيث المصادر البحرية التي تمتد على السواحل العربية والتي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كم، والمساحات المائية الداخلية كالأنهار والبحيرات والمجاري الداخلية والمزارع السمكية.

يقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية عام 2013 بحوالي 4.3 مليون طن أي بزيادة قدرها 2.1 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. ويمثل هذا الإنتاج حوالي 55 في المائة من المخزون السمكي العربي وحوالي 85 في المائة من الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية. ويتفاوت الإنتاج السمكي في الدول العربية، إذ يمثل إنتاج مصر والمغرب وموريتانيا، وهي دول ذات موارد سمكية غنية، حوالي 76.4 في المائة من إجمالي إنتاج الدول العربية. يليها عمان وتونس والجزائر والإمارات، وهي الدول ذات الاكتفاء الذاتي من الأسماك، حوالي 11.5 في المائة. وبلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية المتوسطة والضعيفة حوالي 12.1 في المائة. وبالرغم من الزيادة المتواضعة التي تحققت عام 2013 إلا أن هناك تراجعاً في الإنتاج في خمس دول عربية هي الكويت والجزائر واليمن والبحرين وسورية تراوح بين 0.3 في المائة و 22.7 في المائة، الملحق (8/3) والشكل (2).

الشكل (2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
(2000 و 2005 و 2010 و 2012-2013)



المصدر: الملحق (8/3).

وهناك إمكانيات لدى الدول العربية لزيادة إنتاجها من الأسماك تتمثل في رفع كفاءة المصائد الطبيعية وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال الصيد البحري، وتوفير الدعم للصيادين فنياً ومالياً، وتعزيز التعاون بين الدول العربية للمحافظة على الموارد السمكية وتنظيم استغلالها وتنميتها، وتشجيع استخدام البحوث التطبيقية في مجال اختيار وتوطين التقانات الحديثة الملائمة لإدخال الأصناف من الأسماك ذات الإنتاجية العالية. وحماية المخزون السمكي في الدول العربية من الاستثمار الجائر الذي تم من قبل بعض الشركات العالمية.

الصادرات والواردات الزراعية

الصادرات الزراعية

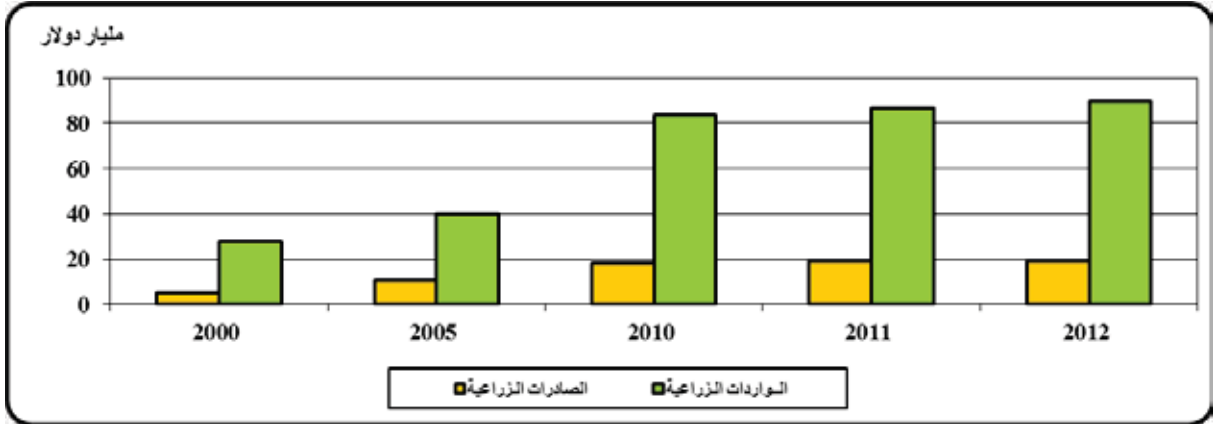
بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 2012 حوالي 19.2 مليار دولار، بارتفاع ضئيل قدره 0.6 في المائة، كما بلغت قيمة الواردات الزراعية حوالي 89.6 مليار دولار بارتفاع قدره 3.6 في المائة. وقد أدى التفاوت الكبير بين الصادرات والواردات الزراعية إلى استمرار تفاقم العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 22.7 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 70.4 مليار دولار في عام 2012، الملحق (9/3) والجدول (6) والشكل (3).

الجدول رقم (6)
الصادرات والواردات الزراعية العربية

معدل النمو السنوي %		الصادرات والواردات الزراعية (2000، 2005، 2009 - 2012 (مليار دولار)						
2012-2011	2012-2000	2012	2011	2010	2009	2005	2000	
0.6	11.4	19155	19050	18320	18314	10493	5243	الصادرات الزراعية
3.6	10.2	89592	86470	83687	70250	39807	27911	الواردات الزراعية
4.5	9.9	70437	67420	65367	51936	29141	22668	عجز الميزان التجاري الزراعي
		21.4	22.0	21.9	26.1	26.4	18.8	نسبة الصادرات إلى الواردات الزراعية

المصدر: الملحق (9/3).

الشكل (3): قيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية
(2000 و2005 و2010 و2012)



المصدر: الملحق (9/3)

وسجلت عائدات الصادرات الزراعية لكل من المغرب والإمارات ومصر والسعودية، التي تمثل صادراتها الزراعية حوالي 60.2 في المائة من عوائد الصادرات الزراعية العربية، زيادة بنسبة 15.2 في المائة و12.5 في المائة و3.7 في المائة على التوالي. وسجلت الصادرات الزراعية لكل من السودان وتونس تراجعاً بلغ 17.0 في المائة و2.9 في المائة على التوالي خلال عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق نظراً للأحداث الداخلية في تلك الدول.

الواردات الزراعية

بلغت قيمة الواردات الزراعية العربية عام 2012 حوالي 89.6 مليار دولار أي بزيادة 3.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2011. وسجلت الواردات الزراعية في بعض الدول العربية المستوردة الرئيسية زيادة، إذ ارتفعت تلك الواردات في الجزائر بنسبة 10.6 في المائة والمغرب بنسبة 8.3 في المائة. والإمارات بنسبة 5.5 في المائة والعراق بنسبة 4.3 في المائة ومصر بنسبة 3.5 في المائة والسعودية بنسبة 8.2 في المائة. وتمثل الواردات الزراعية لهذه الدول حوالي 71 في المائة من قيمة الواردات الزراعية العربية لعام 2012. وبالمقابل سجلت الواردات الزراعية في الكويت والسودان وليبيا تراجعاً تراوح بين 2.1 في المائة و22.5 في المائة، الملحق (9/3).

وسجلت الواردات الزراعية في الدول العربية الأخرى التي يعتبر حجم وارداتها الزراعية متوسطاً أو ضعيفاً نسبياً زيادة تراوحت بين 1 في المائة في القمر و13.9 في المائة في موريتانيا. ويتفاوت العجز التجاري الزراعي للدول العربية، إذ يبلغ في السعودية حوالي 26 في المائة من إجمالي العجز في الدول العربية، يليها الإمارات بنسبة 13 في المائة ثم الجزائر بنسبة 10.5 في المائة والعراق بنسبة 10 في المائة ومصر بنسبة 9.1 في المائة والمغرب بنسبة 5.2 في المائة. وبلغ صافي قيمة الواردات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2012 حوالي 41.7 مليار دولار أي حوالي 59 في المائة من إجمالي العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية مجتمعة، الملحق (9/3).

الواردات والصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

الواردات من السلع الغذائية الرئيسية

ارتفعت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2012 بنسبة 5.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2011 (من حوالي 60 مليار دولار إلى حوالي 63 مليار دولار)، كما ارتفعت كمياتها بنسبة 2.8 في المائة أيضاً. ويعود الارتفاع في قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية بشكل رئيسي إلى استمرار بقاء الأسعار العالمية لهذه السلع عند مستويات مرتفعة خلال عام 2012، إضافة إلى انخفاض مستويات إنتاج الدول العربية من هذه السلع، مقارنة بمستويات الطلب عليها. وتمثل قيمة السلع الغذائية الرئيسية حوالي 71.4 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية عام 2012، وشكلت قيمة واردات الحبوب والزيوت النباتية والسكر واللحوم والألبان والبيض حوالي 78.6 بالمائة من قيمة واردات السلع الرئيسية. ويتبين أن معظم السلع الغذائية الرئيسية المستوردة قد شهدت زيادة في كمياتها أو قيمتها أو كليهما خلال عام 2012. وهو ما يؤثر إلى زيادة الاختلال في بنية هيكل الصادرات والواردات الزراعية بشكل كبير، وازدياد العجز في الميزان التجاري من هذه السلع، الملحق (10/3) والجدول (7).

الجدول رقم (7)
نسب التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
2011، 2012

نسب مئوية	السلعة	الكمية	القيمة	السلعة	الكمية	القيمة
2.6	الحبوب والدقيق	6.4	بذور زيتية	3.3	5.4-	القيمة
4.7	سكر خام	3.9	زيوت نباتية	1.4	1.9	
7.9	بقوليات	6.3	أبقار وجاموس	22.2-	20.9-	
6.9-	الخضراوات	6.5-	لحوم	11.3	10.9	
6.5-	الفاكهة	6.8	الألبان ومنتجاتها	7.1	5.9	

المصدر: الملحق (10/3).

الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

تراجعت الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية عام 2012 بنسبة تقدر بحوالي 2.4 في المائة من حيث الكمية وزادت قيمتها بنسبة 1.6 في المائة، وهو مختلف عن متوسط الفترة (2000-2012) الذي حقق زيادة في نسبة الصادرات تقدر بحوالي 9.0 في المائة من حيث الكمية، و13.5 في المائة من حيث القيمة. ويعود سبب ذلك إلى تراجع كميات الصادرات من السلع الغذائية، كالبطاطس والسكر الخام والفاكهة، والتي تراوحت بين 2.1 في المائة و18.8 في المائة، وذلك نظراً لزيادة الطلب على السلع الغذائية بسبب الزيادة السكانية وتحسن مستوى المعيشة لشرائح واسعة من السكان، وعدم توفير متطلبات الجودة في الأسواق التي تواجه فيها السلع المصدرة منافسة كبيرة، وضعف البنى والخدمات اللازمة للتصدير. وتمثل قيمة الصادرات العربية من الخضار والفواكه والأسماك حوالي 50 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الغذائية الرئيسية لعام 2012، الملحق (10/3).

الفجوة الغذائية

يعتبر توفير الغذاء القاعدة الأساسية لبنية الأمن الغذائي، ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي في السياق الأوسع على الثروة الغذائية للدولة وقدرتها على إدارة تلك الثروة بطريقة كفوءة ومستدامة. ويتحقق الأمن الغذائي في حال حصول جميع الأفراد في جميع الأوقات على القدرة الاقتصادية والمادية للوصول إلى الغذاء الكافي الذي يحقق احتياجاتهم الغذائية. ويستند تعريف الأمن الغذائي على ثلاث قواعد وهي توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه والقدرة على شرائه واستخدامه. وهناك مجموعة من العوامل التي تثير القلق حول مستقبل الأمن الغذائي في الدول العربية منها التزايد الكبير في النمو السكاني وتعاظم الضغوط على الموارد المحدودة من المياه والأراضي والتأثيرات البيئية الناجمة عن توسع وتكثيف النشاط الزراعي. وتشير التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى أنه على المستوى العالمي يمكن تطوير القدرة الإنتاجية الكامنة إلى مستوى كاف لمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب خلال العقود الخمسة القادمة، وهو ما تفقده الدول العربية. وأنه في حال لم يتم تطوير أداء القطاع المحلي وفتح فرص أخرى أمام كسب الدخل فإن وضع الأمن الغذائي العربي الناجم عن الإنتاج المحلي المحدود سوف يستمر في التفاقم حتى في ظل وجود فائض غذائي على المستوى العالمي.

لقد أدى القصور في التنمية الزراعية العربية وعدم إحداث طفرات إنتاجية إلى استمرار تفاقم العجز الغذائي ووصوله إلى مستويات مرتفعة ومقلقة في بعض السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب وبشكل خاص القمح والزيوت النباتية والسكر، إذ بلغت نسبة الفجوة الغذائية في هذه السلع حوالي 57 في المائة و54 في المائة و58 في المائة و73 في المائة على التوالي. وقد أسهم ذلك كله في زيادة قيمة الفجوة الغذائية حيث بلغت عام 2012 حوالي 34.8 مليار دولار أي بزيادة بلغت 1.2 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتعود هذه الزيادة إلى استمرار أسعار بعض السلع الغذائية على ما هي عليه في عام 2011 دون تغيير يذكر. ويتضح زيادة استهلاك الحبوب من 84 مليون طن إلى حوالي 118 مليون طن، والقمح من 35 مليون طن إلى حوالي 56 مليون طن وذلك خلال الفترة (2000 – 2012)، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك من هذه السلعة عام 2012 حوالي 152 كيلوجرام، الجدول (8).

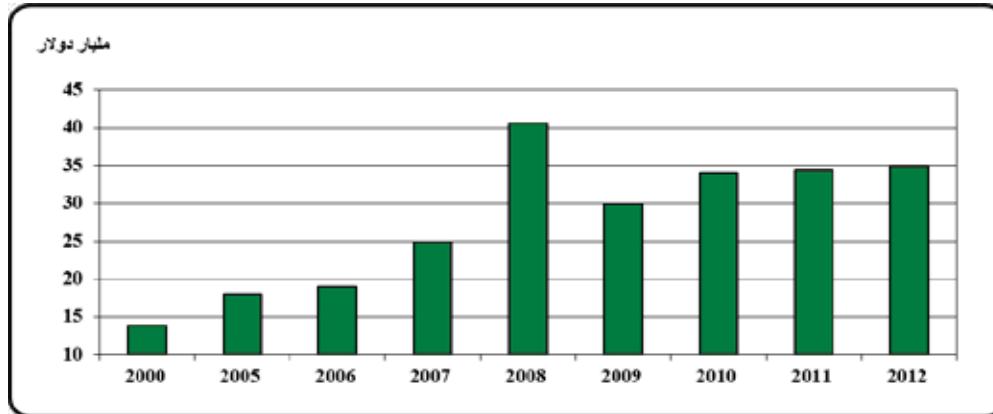
الجدول رقم (8)
ازدياد كميات الفجوة الغذائية في الدول العربية (مليون طن)

السلعة	2000					2012				
	الإنتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	نسبة الفجوة %	نسبة الاكتفاء %	الإنتاج	صافي الواردات	الاستهلاك	نسبة الفجوة %	نسبة الاكتفاء %
الحبوب	37.6	46.5	84.1	55.3	44.7	51.0	66.9	117.9	56.7	43.3
(القمح)	16.9	18.5	35.4	52.3	47.7	26.1	30.1	56.2	53.6	46.4
الزيوت النباتية	1.7	2.1	3.8	55.7	44.3	2.1	2.9	5.0	58.4	41.6
السكر الخام	2.4	4.6	7.0	65.7	34.3	3.2	8.7	11.9	73.0	27.0
اللحوم	6.4	1.1	7.5	14.6	85.4	8.6	3.3	11.9	28.0	72.0
الألبان	18.7	7.5	26.2	28.6	71.4	28.0	11.2	39.2	28.6	71.4

المصدر: الملحق (11/3).

وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب حوالي 55.2 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية عام 2012، ويمثل القمح من حيث الأهمية النسبية المركز الأول في قائمة سلعة الحبوب ذات الفجوة المرتفعة، إذ تمثل قيمته حوالي 46.3 في المائة من قيمة مجموعة الحبوب وحوالي 25.5 في المائة من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية. وتتفاوت قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة السلع الأخرى، إذ تمثل مجموعة اللحوم حوالي 20.1 في المائة يليها الألبان بنسبة 11.7 في المائة ثم الزيوت بنسبة 10.5 في المائة والسكر بنسبة 9.3 في المائة والبقوليات بنسبة 2.8 في المائة والبيض بنسبة 0.1 في المائة. في حين سجلت الأسماك والخضروات والفواكه والبطاطا فائضاً بلغت نسبته حوالي 9.9 في المائة من قيمة الفجوة الغذائية. وتراوحت نسبة الزيادة في قيمة الفجوة للسلع الغذائية عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق بين 1.4 في المائة في السكر و79.8 في المائة للذرة الشامية. وبالمقابل انخفضت قيمة الفجوة في البيض والشعير والزيوت وتراوحت نسبة الانخفاض بين 2 في المائة في البيض و 6.3 في الزيوت، الملحق (11/3) والشكل (4).

الشكل (4): ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية (2000 و2005-2012)



المصدر: الملحق (11/3).

ويتوقع أن يزداد الوضع تفاقمًا في ضوء استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي على حالها، واستمرار تزايد الحاجة إلى الغذاء، في ظل تزايد السكان وتحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج، ليؤدي ذلك إلى ازدياد قيمة الفجوة لتبلغ حوالي 47 مليار دولار بافتراض معدل نمو إجمالي الواردات يساوي المعدل المتوقع للنمو السكاني للدول العربية بواقع 1.6 في المائة للفترة 2012 – 2030.

الاكتفاء الذاتي

أسهم استمرار التفاوت بين معدل ازدياد الطلب على السلع الغذائية والإنتاج الزراعي إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية في مقدمتها الحبوب، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي فيها في عام 2012 بالمقارنة مع العام السابق من حوالي 45.7 في المائة إلى حوالي 43.3 في المائة، واللحوم من 75.6 في المائة إلى 72.0 في المائة والألبان من 72.7 في المائة إلى 71.4 في المائة والبطاطس من 105.4 في المائة إلى 99.4 في المائة. وبالمقابل

سجلت بعض السلع تحسناً طفيفاً في نسب الاكتفاء الذاتي مثل القمح، إذ ارتفعت نسبة الاكتفاء من 43.4 في المائة إلى 46.4 في المائة، والأرز من حوالي 59.8 في المائة إلى حوالي 68.8 في المائة والزيوت والشحوم من حوالي 41.2 في المائة إلى حوالي 41.6 في المائة. كما حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة من نسب الاكتفاء مثل الفواكه والبيض وحقت الخضراوات والأسماك فائضاً بنسبة 2.5 و 2.8 في المائة على التوالي، الملحق (11/3).

لقد تكرر التأكيد على أن وضع الأمن الغذائي العربي وفي ظل معدلات ازدياد الفجوة بشكل كبير يتطلب القيام بمجموعة من السياسات والإجراءات الفاعلة لبناء منظومة اقتصادية اجتماعية تعالج قصور تنمية الإنتاج الزراعي وبالتالي مواجهة العجز الغذائي وتتمثل في:

- 1- اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي وآلياتها لزيادة القدرة التنافسية في استخدام الموارد في إنتاج الغذاء، ولاسيما النادرة منها من خلال توسيع الأسواق في ظل أوضاع اقتصادية عربية تكاملية.
- 2- تطوير استخدام الموارد التكنولوجية، سواء الميكانيكية أو البيولوجية أو الكيميائية، والتوسع في التكنولوجيات الوراثة، من أجل الارتقاء بإنتاجية الوحدات الأرضية إلى مستويات قريبة من نظيراتها الإقليمية أو العالمية.
- 3- تنمية مورد العمل الزراعي وتطويره من خلال تنمية القدرات البشرية الزراعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، والعمل على مكافحة التصحر وانجراف التربة والحد من الزحف العمراني في العديد من المناطق الزراعية العربية.
- 4- الاهتمام بالبنية المؤسسية الزراعية وتطويرها، وزيادة فاعليتها على الصعيد القطري، وتناسقها الإقليمي، ولاسيما في ذلك الجانب المرتبط بالتمويل والتسويق الزراعي.
- 5- وضع تشريعات زراعية ترتبط بتنظيم استخدام المياه محلياً، وينمط الملكية الزراعية، واستخدامات الأراضي.
- 6- تقليص ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال خلق بيئة الاستقرار في المجتمعات الريفية، وتوفير حوافز العمل الزراعي والاهتمام باتجاهات تطوير البنى المرتبطة بمستويات المعيشة في الريف الساعية إلى خفض حوافز الهجرة خارج النشاط الزراعي.
- 7- تفعيل إستراتيجيات خفض الفقر في الريف من خلال الآليات الاقتصادية المؤدية إلى خفض الأهمية النسبية للفقر الريفي وشدته، ومعالجة الحالات المحتملة لظاهرة الجوع سواء من خلال شبكة الأمان الاجتماعي أو الاستفادة من المخزون الإستراتيجي لمساعدة الفقراء.

التقانة الزراعية

يعتبر تطوير وتحسين الإنتاجية الزراعية في الدول العربية أحد المحاور الهامة للحد من الاختلال المتزايد بين النمو المرتفع للسكان واحتياجاتهم المتنامية للغذاء. ويتمثل السبيل لتحقيق ذلك في الاعتماد على التقانة الحديثة التي تفتح آفاقاً واسعة لتطوير أساليب الزراعة لتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوفرة، وتحسين استخدام التقاوي والبذور المحسنة، وتبني أساليب الري الحديث، بالإضافة إلى تطوير الأصول الوراثة باستخدام التقانة الكيميائية.

يرتبط تطوير الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بالقدرة على تحقيق التطور التقني الذي يعتمد على نتائج البحوث العلمية الزراعية التطبيقية بمختلف أنواعها. وتزداد أهمية البحوث الزراعية نظراً للتغيرات السريعة في المعلومات والممارسات والاكتشافات التقنية الحديثة. وتعتبر التقنية الزراعية أحد أهم عوامل التطور والإنماء الزراعي، وتنشأ التقانة الحيوية تلك التقانات، والتي تشمل هندسة المورثات أو الجينات واستخدام البكتيريا والإنزيمات، وتقنيات زراعة الأنسجة وإكثار وزراعة الأجنة، بالإضافة إلى معالجة ونقل الشفرات الوراثية من خلية إلى بويضة لإنتاج نسخ عن الحيوان صاحب النواة المنقولة، وهي ما تعتبر بالفعل إحدى الوسائل الفاعلة لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتحسين حفظ وصناعة واستخدام الموارد الوراثية.

وتلعب تقانة الاستشعار عن بعد دوراً فاعلاً في رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ومسح الموارد الأرضية والمائية السطحية والجوفية، وكذلك رصد المساحات التي تعاني من الجفاف والتصحر، إذ تسهم في التكيف مع تغير المناخ وتوفر التنبؤات المبكرة للجفاف وبالتالي تجنب الكثير من التكاليف الاقتصادية المرتبطة بعوامل المناخ وعدم الكفاءة في تخصيص الموارد. وتركز عمليات الإكثار النباتي في الدول العربية على إنتاج الأصناف المعدلة وراثياً والمقاومة للضغوطات الحية وغير الحية في البيئة الداخلية، واعتماد مكافحة الحيوية للقضاء على الأمراض دون استخدام الكيماويات الزراعية والمبيدات لتجنب أثارها السلبية على البيئة، وتحسين النوعية الغذائية للمحاصيل الزراعية المنتجة.

تستثمر الدول العربية سنوياً حوالي 1.4 مليار دولار في البحث والتنمية الزراعية أي بنسبة 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، بالمقارنة مع 3 في المائة في الدول المتقدمة. ويواجه تطبيق التقانة الزراعية على نطاق واسع في الدول العربية عدداً من المحددات والعوائق تتمثل في قلة الموارد المالية المخصصة لتنفيذ التجارب الحقلية والمخبرية، وقلة عدد الباحثين العلماء المتخصصين نظراً لضعف البنى التحتية من الأجهزة والحوافز والتسهيلات، وضعف التنسيق بين برامج البحوث الزراعية الوطنية ومراكز البحوث الزراعية الإقليمية والدولية، وضعف تطبيق حقوق الملكية لحماية الموارد الوراثية والأصناف المنتجة، وغياب خطة عربية شاملة للإكثار النباتي تحدد الأولويات والنشاطات المقترحة للمحاصيل المستهدفة. وما من شك فإن البحث العلمي التقني في مجال الأصناف المعدلة والتقليدية المقاومة للجفاف والملوحة يعتبر من الأمور الحيوية لضمان استمرارية الزراعة البعلية على أسس اقتصادية، وهي الأكثر انتشاراً في الدول العربية. ويتطلب هذا مزيداً من الاستثمار في برامج البحث والتطوير لإيجاد أصناف مقاومة للجفاف وذات إنتاجية مرتفعة وتتواءم مع الظروف البيئية المحلية. وهناك بعض النجاحات التي تحققت في عدد من الدول العربية في هذا المجال من خلال المشاريع المشتركة التي تم تنفيذها بالتعاون مع مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (Consultative Group on International Agricultural Research (CGIAR)، مما يستوجب العمل على دعمها والتوسع في نشاطاتها لضمان تبني تلك التقانات في الدول العربية والعمل على نشرها بين أوساط المزارعين لتعميم الفائدة. كما حقق استخدام التقانة الحيوية في الأصناف والبذور الحديثة ذات الغلة المرتفعة للقمح في الزراعة المروية بعض التطور، وحقق عدد من الدول العربية مثل مصر وسوريا والمغرب والسعودية مستويات إنتاجية متقاربة مع المستويات الإنتاجية في بعض الدول المتقدمة.

إن تحقيق زيادة الإنتاجية في الزراعة تمثل أولوية متقدمة في خطط وبرامج الدول لتحسين الأمن الغذائي، ويتطلب ذلك تعزيز القدرة العربية وتمكينها من مواكبة التطورات في التقانة العلمية الزراعية وتوظيفها وتطويعها مع الظروف البيئية المحلية، ووضع الأطر المؤسسية اللازمة، وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة، وتعزيز وتشجيع التعاون والتنسيق القائم بين مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية والإقليمية والدولية.

الزراعة العضوية

تعتبر الزراعة العضوية فرعاً من الزراعة التي تعتمد على إدارة الأنظمة البيئية، وهي تركز على الإقلال من استخدام المدخلات الزراعية الخارجية وخاصة المصنعة منها، وبالتالي يمكن تعريفها على أنها نظام إدارة إنتاج شامل يدعم صحة الأنظمة البيئية الزراعية، بما في ذلك التنوع الحيوي والدورات والنشاطات البيولوجية في التربة. وتعتبر الزراعة العضوية عاملاً مهماً في زيادة الإنتاج الزراعي بشكل كبير وفي تحسين الأمن الغذائي وفي استدامة وتحسين الموارد البيئية والحفاظ على الصحة العامة، وزيادة الدخل. ويعتبر صغار المزارعين، الذين يعانون من ضعف الموارد، هم الفئة الأكثر استفادة من تعميم هذه الزراعة.

وعلى نطاق الدول العربية فإن الزراعة العضوية لا تحظى بالاهتمام والرعاية، بالرغم من دورها الحيوي والواعد، ولا زالت مساحة الأراضي الزراعية التي تنتشر فيها هذه الزراعة محدودة إذ لا تتجاوز 97 ألف هكتار، وتعتبر مصر الدولة العربية الأكثر تقدماً في مجال تنمية الزراعة العضوية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لذلك حوالي 40 في المائة من المساحة الإجمالية في الدول العربية، يليها تونس بنسبة 30 في المائة، والسعودية ولبنان بنسبة 10 في المائة. وتسعى بعض الدول العربية وفي مقدمتها السعودية لتطوير الأسواق المحلية بهدف استيعاب المنتجات من تلك الزراعة وتشجيع استهلاكها لزيادة الإنتاج منها. ويتطلب هذا من الدول العربية تطبيق المعايير لاعتماد المنتجات في إطار هذا النشاط، وتوفير كافة التسهيلات والدعم والحوافز للمزارعين لمساعدتهم على التحول من الزراعة التقليدية إلى زراعة المحاصيل العضوية، ووضع القوانين والتسهيلات المبسرة لتشجيع القطاع الخاص لكي يلعب دوراً مهماً في إنتاج وصناعة المخصبات العضوية والمبيدات الحيوية لتوفيرها بأسعار تنافسية لصغار المزارعين، وأن يرافق ذلك تطبيق سياسات تعطي الأولوية لتطوير ودعم المخصبات والمبيدات الحيوية كبديل عن الاستخدام المكثف للكيمويات الزراعية التقليدية للمحافظة على الصحة العامة.

التعاون العربي والأمن الغذائي

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في دعم التعاون الاقتصادي بشكل عام وتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات زراعية أكثر فعالية، إلا أن هذه الجهود لم تتمكن من تحقيق معدلات نمو مقبولة في مجال استثمار الموارد الزراعية وإنتاج الغذاء لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء لسد الفجوة الغذائية نظراً لمعدل نمو السكان المرتفع.

وتتمثل حصيلة الجهد العربي في مجال الأمن الغذائي، في إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي عام 1980، وتشكيل فريق عمل الأمن الغذائي عام 1983 الذي قام بإعداد 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية في 13 دولة عربية، و تم تحديد 27

مشروعاً ذات أولوية أولى، إلا أن تنفيذ تلك المشروعات اعترضها مجموعة من العقبات حالت دون تنفيذها. كما شمل هذا الجهد إنشاء العديد من المشروعات العربية المشتركة التي تعزز التكامل الزراعي العربي مثل الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976، وقد ساهمت الهيئة في عدد من المشروعات الزراعية في مجال تطوير الموارد وصناعة السكر واستخراج الزيوت النباتية وإنتاج الأعلاف وبلغت قيمة مجمل استثماراتها إلى نهاية عام 2013 حوالي مليار دولار، وكذلك إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وبعض الاتحادات العربية المتخصصة كالاتحاد العربي للأسماء، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية. وقد أسهمت هذه المنظمات في إجراء بعض الدراسات والبحوث لتطوير الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، وتطوير كفاءة الري واستخدام الأراضي.

وشهد العمل العربي المشترك تطوراً هاماً في الاتجاه التمويلي لمشاريع التنمية في الدول العربية، حيث تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية، ساهمت في تمويل مشروعات رائدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات للتنمية الزراعية، وبناء السدود الكبرى وتحسين وتطوير وسائل الري. بلغت قيمتها في نهاية عام 2013 حوالي 8.1 مليار دولار أي بنسبة 11 في المائة من مجمل تمويلاتها لكافة القطاعات الاقتصادية في الدول العربية. وقد ساهمت هذه المشروعات في تعزيز الأمن الغذائي والمائي العربي والحد من تفاقم العجز الغذائي أكثر. كما ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشروعات البنية الأساسية لتوفير البيئة المناسبة للمشاريع الزراعية وبلغت قيمة القروض المقدمة لهذا القطاع حتى نهاية عام 2013 حوالي 15.3 مليار دولار أي بنسبة 20 في المائة من إجمالي العمليات التمويلية للدول العربية.

وأقرت القمة العربية التي عُقدت في الرياض عام 2006 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وقد تضمنت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتصلح هذه الاستراتيجية لأن تكون إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي. كما أقرت القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عُقدت في الكويت عام 2009 إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي العربي، ويغطي هذا المشروع مجالات إنتاج القمح والأرز والمحاصيل السكرية والزيوتية في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية كالسودان ومصر والمغرب وتونس والجزائر والسعودية وسوريا والعراق. وينفذ هذا المشروع، الذي تبلغ تكاليفه حوالي 65 مليار دولار، على ثلاث مراحل وبمشاركة بين القطاعين العام والخاص، إذ تتولى الحكومات تأمين المرافق والبنى التحتية ويتولى القطاع الخاص الاستثمار في مجال الإنتاج والتسويق والخدمات الزراعية. وقد بادر الصندوق العربي للإنماء والاجتماعي بتمويل مشروع إنتاج القمح في الدول العربية وقد حقق نتائج فعليه. كما أقرت القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في الرياض عام 2013 زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن 56 في المائة لأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به تلك المؤسسات لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة وبما يمكنها من الفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة دعم الجهود العربية في مجال الأمن الغذائي.

وفي إطار متابعة هذا الاهتمام والدعم العربي بقضية الأمن الغذائي قامت بعض الدول العربية بالتعاون مع السودان مثل مصر والسعودية وسوريا والأردن بتوجيه اهتماماتها نحو إقامة المشاريع الزراعية المشتركة لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية ذات العجز الغذائي كالقمح والمحاصيل الزيتية. ويقوم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حالياً بالتنسيق مع الحكومة السودانية إعداد دراسة مشروع السودان بهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي وتحديد المشروعات المؤهلة للاستثمار حتى يمكن طرحها على المستثمرين لتنفيذها للمساهمة في تقليص الفجوة الغذائية في الدول العربية.

القطاع الصناعي

نظرة عامة

سجل الناتج الصناعي المحلي الإجمالي للدول العربية تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 1.3 في المائة عام 2013 مقارنة بعام 2012، وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بنحو 2.6 في المائة نتيجة تراجع كميات الانتاج النفطي ببعض الدول العربية وتراجع الأسعار العالمية للنفط. بالمقابل نمت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في عام 2013 مقارنة بعام 2012 بنسبة حوالي 4.4 في المائة، وهي نسبة تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل البالغ حوالي 3.8 في المائة. وتحققت نسبة النمو تلك بفضل نمو الاستثمارات في الصناعات التحويلية في القطاعات المختلفة، وبفضل تحسن تنافسية بعض الصناعات التحويلية العربية.

أظهرت مؤشرات الأداء للصناعات الاستخراجية للعام 2013، انخفاض إنتاج النفط العربي بنسبة حوالي 3.7 في المائة مقارنة بعام 2012 وشمل ذلك الانخفاض إنتاج معظم الدول العربية المنتجة للنفط وإن تفاوت ذلك من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول العربية المنتجة للنفط وإلى أسباب فنية بالنسبة لبعض الدول العربية الأخرى المتضمنة في تلك المجموعة. بالمقابل ارتفع إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق في عام 2012، بنسبة 4.3 في المائة مقارنة بعام 2011.

وفي مجال التعدين، لم يشهد هذا القطاع أي تغير خلال العام 2013 بالمقارنة مع عام 2012 في الاحتياطيات أو الكميات المنتجة من خامات النحاس والزنك والرصاص والحديد والصلب والفحم الحجري عدا إنتاج خام الفوسفات والذي شهد إنتاجه نمواً كبيراً بنسبة حوالي 30.9 في المائة.

وشهدت الصناعات التحويلية في الدول العربية خلال عام 2013، نمواً إيجابياً بالمقارنة مع العام السابق، بلغ نحو 4.4 في المائة، وتحققت أعلى معدلات النمو في قطاع التشييد، بمعدل نمو بلغ حوالي 12.5 في المائة وسجلت كذلك صناعات مواد البناء والصناعات الهيدروكربونية والكيميائية والصناعات الغذائية نمواً إيجابياً.

وأظهرت المؤشرات ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل لحوالي 16.8 في المائة من إجمالي القوى العاملة. وبلغ متوسط نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في عام 2013، ليصل إلى حوالي 66.4 ألف دولار. وبلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 9.2 في المائة، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذه الصناعة خلال الفترة (2009 – 2013) حوالي 9.8 في المائة.

الناتج الصناعي العربي

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية حوالي 1270.7 مليار دولار في عام 2013 مقابل حوالي 1287.6 مليار دولار في عام 2012. وجاء التراجع في الناتج الصناعي محصلة لتراجع الإنتاج النفطي في معظم الدول العربية وبخاصة ليبيا وسورية. وشكلت المساهمة الكلية للقطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2013 ما نسبته حوالي 46.5 في المائة مقابل حوالي 48.9 في المائة عام 2012. وعلى مستوى الدول تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بين حوالي 2.3 في المائة في جيبوتي و69.7 في المائة في الكويت، الملحق (3/4). فيما بلغت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 حوالي 37.2 في المائة بينما كانت نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لذات العام حوالي 9.2 في المائة، الجدول (1)، والملحق (4/3).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2013-2009)

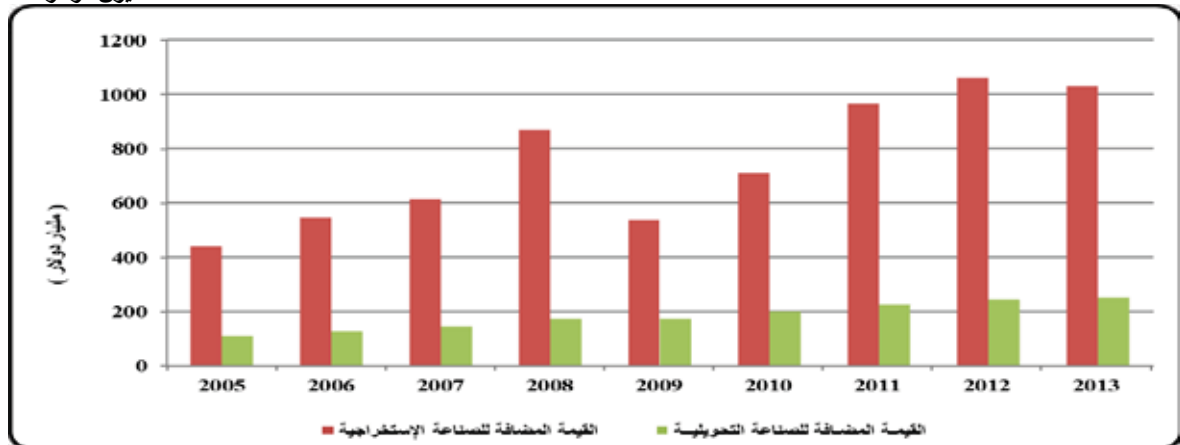
(مليار دولار)

السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2009	537.6	38.0-	30.2	174.3	0.2-	9.8	711.9	31.7-	40.0
2010	708.4	31.8	34.1	200.2	14.9	9.6	908.6	27.6	43.7
2011	950.0	34.1	39.8	222.5	11.1	9.3	1172.5	29.0	49.1
2012	1045.3	10.0	39.7	242.3	8.9	9.2	1287.6	9.8	48.9
2013	1017.8	2.6-	37.2	252.9	4.4	9.2	1270.7	1.3-	46.5

المصدر: الملحق (2/2) و(4/1) و(4/2) و(4/3).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2013-2005)

مليون دولار



المصدر: الملحق رقم (1/4) و(2/4).

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في عام 2013 حوالي 3769 دولاراً، وتفاوت متوسط نصيب الفرد من دولة عربية لأخرى في عام 2013 تفاوتاً كبيراً، حيث تراوح بين حوالي 71 ألف دولاراً للفرد في قطر و34 دولار للفرد في جيبوتي.

الصناعات الاستخراجية

تشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد، والنحاس، والزنك، والذهب، والخامات غير المعدنية كالفسفات والبوتاس والمحاجر. وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية مجتمعة في عام 2013 حوالي 1017.8 مليار دولار، وتراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 39.7 في المائة عام 2012 إلى حوالي 37.2 في المائة عام 2013، وذلك نتيجة لانخفاض إنتاج النفط في بعض الدول العربية، الملحق (1/4).

أظهرت مؤشرات الأداء تراجع إنتاج النفط في الدول العربية في عام 2013 بنسبة 3.7 في المائة مقارنةً بعام 2012 وشمل التراجع معظم الدول العربية المصدرة الصافية للنفط، مثل ليبيا واليمن وقطر والكويت والسعودية. وتراوحت نسب التراجع بين 0.7 في المائة في السعودية و81.8 في المائة في سورية. واختلفت أسباب انخفاض إنتاج النفط من بلد لآخر، فبعضها مرده لأسباب فنية وبعضها الآخر تأثراً بالظروف والمتغيرات التي تعيشها بعض تلك الدول. وعلى العكس من ذلك، شهدت دول عربية أخرى زيادات في إنتاجها النفطي خلال عام 2013 بالمقارنة مع العام السابق، حيث بلغت الزيادة نحو 3.8 في المائة في عُمان، و3.7 في المائة في السودان، و3.3 في المائة في الإمارات، و2.8 في المائة في العراق، و1.6 في المائة في البحرين، و0.2 في المائة و0.1 في المائة في كل من الجزائر ومصر.

وبالمقابل ارتفع إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق في عام 2013 بنسبة 4.3 في المائة مقارنةً بعام 2012 وشملت الزيادة إنتاج كل من ليبيا بنسبة 130.4 في المائة، والكويت بنسبة 14.8 في المائة، والبحرين بنسبة 7.9 في المائة، والسعودية بنسبة 7.6 في المائة، وعُمان بنسبة 6.3 في المائة، وكل من الجزائر والإمارات بنسبة 3.8 في المائة لكل منهما، فيما تراجع إنتاج سورية بنسبة 13.9 في المائة، والعراق بنسبة 5.3 في المائة، ومصر بنسبة 4.1 في المائة وتونس بنسبة 3.6 في المائة. وهناك عدد آخر من الدول العربية كاليمن والأردن التي تنتج الغاز الطبيعي بكميات قليلة نسبياً للاستخدامات المحلية وللتصدير لم يتوفر لها احصاءات في هذا الصدد.

تمتلك الدول العربية كميات كبيرة من المعادن والخامات الصناعية الواعدة، إلا أنها غير مستكشفة أو غير مدروسة بالقدر الكافي إما لقلة الاهتمام أو لمحدودية الاستثمار بهذا القطاع. وتبين المؤشرات الإنتاجية الراهنة لقطاع التعدين محدودية الطاقات الإنتاجية والإنتاج من المعادن، وضعف عمليات التوسع والتطوير لمعظم القوائم منها حيث ظلت مؤشرات إنتاج خامات مثل النحاس والزنك والرصاص والحديد والفحم الحجري في عام 2013 عند مستويات العام السابق، إذ بلغ إنتاج الدول العربية من خام الحديد 23.3 مليون طن. وتصدرت موريتانيا الدول العربية الأكثر إنتاجاً حيث بلغ إنتاجها نحو 13.8 مليون طن، كما بلغ إنتاج الدول العربية من خام الزنك 146.2 ألف طن، ومن خام النحاس 61.5 ألف طن ومن الفحم الحجري حوالي 1.3 مليون طن. وأظهرت مؤشرات إنتاج خام الفوسفات زيادة كبيرة بنسبة

حوالي 30.9 في المائة، حيث بلغت حوالي 63.9 مليون طن. وتوزعت هذه الزيادة بين مصر والسعودية وسورية والمغرب والعراق والجزائر وتونس والأردن. وتتصدر المغرب ومصر وتونس والأردن والسعودية قائمة الدول العربية المنتجة الرئيسية للفوسفات. ولم تشهد احتياطات النفط والغاز وخام الحديد أي إضافات جديدة في عام 2013 على المستوى العربي الكلي، وبقيت عند نفس مستويات عام 2012، الملحق (5/4).

وتشكل الصناعات الاستخراجية أهمية استثنائية في اقتصاديات العديد من الدول العربية حيث تمثل نسبة عالية من ناتجها المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبتها في ليبيا نحو 62.0 في المائة، وفي الكويت حوالي 62.9 في المائة، وفي العراق 55.6 في المائة، وفي قطر 54.4 في المائة، وفي عُمان 50.0 في المائة، وفي السعودية 44.8 في المائة، وفي الإمارات 39.1 في المائة. وتراوحت نسبة مساهمتها في الناتج بين 23.3 في المائة و28.9 في المائة في كل من اليمن والبحرين وموريتانيا والجزائر، وبلغت أقل من 10 في المائة في مصر وتونس والسودان والمغرب والأردن ولبنان وجيبوتي.

وتبعاً لتلك المؤشرات فإن الصناعات الاستخراجية تمثل مركز الثقل في اقتصادات دول عربية كثيرة، إذ تشير دراسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة حول أهمية الصناعة الاستخراجية إلى أن خمس دول عربية احتلت المراكز الخمسة الأولى في قائمة الدول العشرين الأكثر اعتماداً على إنتاج وتصدير النفط والغاز عالمياً، وكذلك ضمت قائمة أكبر عشرين دولة مصدرة للمعادن في العالم دولة عربية وحيدة وهي المغرب⁽¹⁾.

خلال عام 2013، واصلت الدول العربية المنتجة للنفط جهودها في تطوير الحقول العاملة، كذلك تواصلت جهود الدول العربية في عمليات الاستكشاف والتطوير لإنتاج الغاز الطبيعي لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية لتنافسية أسعار الغاز الطبيعي والتي تقل عن أسعار المشتقات النفطية من جهة، ولكونه مصدر للطاقة صديق للبيئة من جهة أخرى.

وفيما يتصل بالصناعات الاستخراجية غير النفطية، فاستقر إنتاجها عام 2013 عند مستوياته للعام المنصرم 2012، باستثناء إنتاج معدن خام الفوسفات الذي ارتفع بأكثر من الربع. وحافظت المغرب على موقعها كأحد أهم الدول على مستوى العالم في إنتاج وتصدير هذه السلعة إذ بلغ إنتاجها في العام 2013 حوالي 28 مليون طن. في حين تصدر موريتانيا قائمة الدول العربية من حيث إنتاج خام الحديد حيث بلغ إنتاجها حوالي 13.8 مليون طن، تليها الجزائر بحوالي 4.5 مليون طن، ومصر بحوالي 2.9 مليون طن، الملحق (5/4).

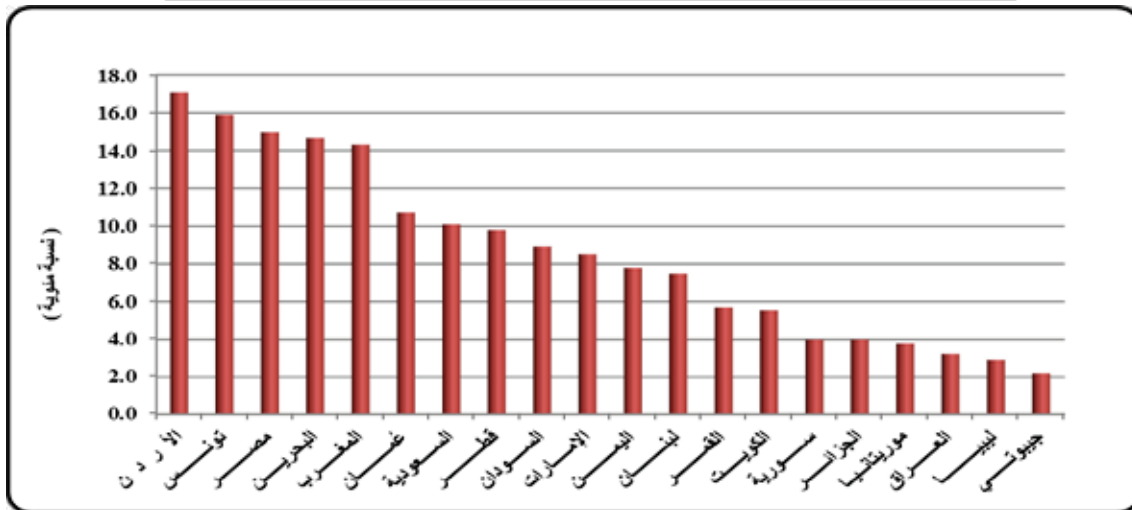
الصناعات التحويلية

بمرور الزمن تتعزز باضطراد أهمية قطاع الصناعات التحويلية في الوطن العربي انطلاقاً من الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل وتلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات وتنمية وتأمين مزيد من الصادرات وفرص العمل. وبلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية عام 2013 حوالي 252.9 مليار دولار مقارنة بحوالي 242.3 مليار دولار في العام 2012، وبمعدل نمو بلغ حوالي 4.4 في المائة. وتفاوتت معدلات النمو

(1) UNCTAD, "Extracting Industries: Optimizing Value Retention in Host Countries", 2012.

التي حققتها الصناعات التحويلية في الدول العربية تفاوفاً كبيراً، حيث يمكن تقسيم الدول العربية في هذا الإطار إلى أربع مجموعات. تتمثل المجموعة الأولى في الدول التي حققت نسب نمو أعلى من 10 في المائة، وهي الجزائر والكويت والأردن وموريتانيا، فيما تتمثل المجموعة الثانية في الدول التي حققت معدلات نمو تراوحت بين 5 في المائة و10 في المائة وهي الإمارات والبحرين ولبنان والمغرب والعراق وجيبوتي. فيما سجلت دول المجموعة الثالثة معدلات نمو في ناتج قطاع الصناعة التحويلية دون 5 في المائة مثل السعودية والقمر وتونس واليمن ومصر وقطر والكويت. في المقابل سجلت دول المجموعة الرابعة انكماشاً في ناتج قطاع الصناعات التحويلية والذي تراجع بنسبة 38.3 في المائة في ليبيا، وانخفض في السودان بنسبة 9.5 في المائة. ويعود سبب التراجع الحاد في ناتج قطاع الصناعات التحويلية إلى التطورات السياسية غير المواتية في تلك البلدان. واحتلت السعودية المركز الأول في قائمة الدول العربية من حيث القيمة المضافة للصناعات التحويلية تليها مصر ثم الإمارات وقطر والمغرب فيما تصدرت الأردن وتونس ومصر الدول العربية من حيث نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013، بنسب للمساهمة تراوحت في هذه الدول بين 14.3-17 في المائة من الناتج في هذه البلدان، الملحق (2/4) والشكل رقم (2).

الشكل (2): مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2013



المصدر: الملحق (2/4).

ورغم نمو القيمة المضافة بالصناعات التحويلية في البلدان العربية بنحو 9.8 في المائة في المتوسط خلال الفترة (2009-2013) إلا أن هذا المعدل لا يزال متواضعاً إذا ما قورن بنظيرها في البلدان النامية حديثة التصنيع، والذي بلغ حوالي 19 في المائة في كل من تركيا وفيتنام، و18 في المائة في سيرا لانكا، و21 في المائة في سنغافورة، و24 في المائة في كل من ماليزيا واندونيسيا، و31 في المائة في كوريا الجنوبية، و24 في المائة في دول شرق أوروبا⁽²⁾. ومما لا شك فيه أن التباطؤ في نمو الصناعات التحويلية العربية على استمرار تنامي معدلات البطالة في الدول العربية وتدني إنتاجية العاملين في الصناعات التحويلية، وحصلتهم من القيمة المضافة الصناعية. ورغم اختلاف نسبة النمو والإنتاجية في

(2) المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنمية العربية، الكويت 2013، الجزء الأول، ص 83.

قطاعات الصناعات التحويلية المختلفة من دولة لأخرى وصناعة لأخرى بين الدول العربية، فإن التوجه العام لنمو الصناعات التحويلية لا يزال متواضعاً رغم القناعات الراسخة بأنه من أكثر القطاعات الواعدة المساهمة في التنمية والتشغيل.

صناعات مواد البناء وحركة التشييد

تعد صناعات مواد البناء من الصناعات التحويلية النشطة في البلدان العربية، وقد أسهمت بفعالية في حركة البناء والإعمار والتشغيل في الوطن العربي، وكانت من الصناعات الإحالية الهامة. وتتمثل هذه الصناعة بشكل رئيسي في صناعات الأسمنت والحديد والألمنيوم والزجاج والأخشاب والأحجار وكابلات الكهرباء. وقد بلغ ناتج قطاع التشييد في الدول العربية، حوالي 161.4 مليار دولار في عام 2013 بمعدل نمو بلغ حوالي 12.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، وسُجلت أعلى مستويات حركة التشييد، في الإمارات حيث بلغ الناتج حوالي 36.2 مليار دولار تليها السعودية 35.9 مليار دولار، فالجزائر 22.7 مليار دولار، ثم العراق 19.5 مليار دولار، ومصر 11.9 مليار دولار، ثم قطر 9.9 مليار دولار. وتراوح ناتج قطاع التشييد بين مليار وستة مليارات دولار في كل من ليبيا والأردن واليمن ولبنان والبحرين والسودان والكويت وعمان والمغرب، في حين انخفض في باقي الدول العربية دون مليار دولار، الملحق (6/4).

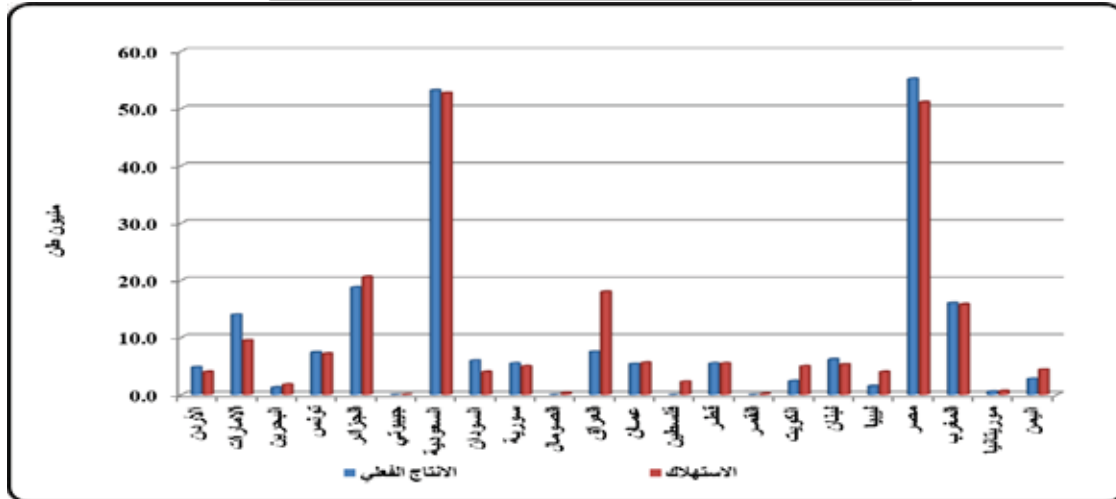
وفي هذا السياق تشير الخطط المستقبلية لمشروعات الإنشاء والتعمير في الدول العربية إلى أن الاستثمار فيها سيصل إلى حوالي 750 مليار دولار، خلال السنوات الخمس القادمة وبمتوسط إنفاق سنوي يصل إلى نحو 150 مليار دولار، وسيقود ذلك إلى زيادة الاستثمار في إنتاج مواد البناء كالأسمنت وحديد التسليح الذي يشكل حوالي 70 في المائة من إنتاج شركات الصلب في الدول العربية، كما سيرتفع الطلب على مواد البناء من الأسمنت والحديد مع تنفيذ مشروعات إنشائية ضخمة بجانب المشروعات العمرانية، كمشروعات السكك الحديدية، مترو الأنفاق، الموانئ والمطارات، والمشروعات الإنشائية المرتبطة بمشروعات النفط والغاز، والمنشآت الرياضية في عدد من الدول العربية.

الأسمنت

تتمتع المنطقة العربية بوفرة الخامات والمدخلات اللازمة لإنتاج الأسمنت. ولقد أسهم تنامي الطلب على سلعة الأسمنت في نمو الاستثمارات العامة والخاصة في صناعة الأسمنت حيث بلغ عدد الشركات العاملة في صناعة الأسمنت في الدول العربية عام 2012 حوالي 168 شركة وبطاقة تصميمية 316.3 مليون طن. وبلغ حجم الإنتاج السنوي من الأسمنت عام 2012 نحو 214 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 7.9 في المائة. وبلغ الاستهلاك بذات العام حوالي 223 مليون طن وبعجز بلغ حوالي 9.0 ملايين طن تم تغطيتها بالاستيراد من الخارج. ومثل الإنتاج الفعلي من الأسمنت في دول الخليج العربي حوالي 81.8 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 7.1 في المائة. وارتفع الطلب العربي على الأسمنت بنسبة 4.4 بالمائة بين عامي 2011 و2012، بما يعادل حوالي 9 مليون طن. وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي العربي من الأسمنت حوالي 96.0 في المائة. وتحقق هذا النمو رغم التحولات التي شهدتها المنطقة وأثر بعضها سلباً

على الإنتاج الصناعي وعلى قطاع التشييد والبناء الأمر الذي أثر بدوره على صناعة الأسمنت، حيث تراجع إنتاج الأسمنت ما بين عام 2010 و 2012 في ليبيا بنحو 80 في المائة بسبب الأوضاع السياسية غير المواتية، وتراجع في اليمن بنسبة 24.6 في المائة بسبب ارتفاع أسعار الوقود، الملحق (7/4)، والشكل (3).

الشكل (3): إنتاج واستهلاك الاسمنت في الدول العربية
2012



المصدر: الملحق (7/4).

وتعتبر القدرات الإنتاجية العربية من الأسمنت أكبر بكثير من مؤشرات الإنتاج، إذ بلغت نسبة استغلال الطاقات التصميمية حوالي 67.7 في المائة، بالرغم من أن فرص التوسع القائمة والمتاحة كبيرة سواء نتيجة وفرة المواد الأولية لصناعة الأسمنت من جهة أو بسبب وجود القدرات الاستثمارية والطلب وقوة العمل المعززة لتلك الصناعة من جهة أخرى، لسد احتياجات السوق المحلية المتنامية من الأسمنت وللتصدير أيضاً. ويمثل ارتفاع تكاليف الطاقة وعدم انتظام توفرها عائقاً أمام بعض المنتجين في الدول العربية لزيادة إنتاجها من الأسمنت وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

صناعة الحديد والصلب

تصل التقديرات لاحتياجات خام الحديد في الوطن العربي إلى حوالي 12.4 مليار طن موزعة بين ليبيا 3.1 مليار طن والسعودية 2.6 مليار طن وموريتانيا والسودان 2.3 مليار طن لكل منهما والجزائر 1.1 مليار طن، وأقل من 1.0 مليار طن في كل من سورية ومصر والمغرب وتونس والأردن. وفي دول عربية أخرى، أظهرت المسوحات الجيولوجية مؤشرات على وجود خامات لمعادن كثيرة ولكن لأسباب فنية لم تستكمل خطوات تحديد واحتساب الكميات الاحتياطية منها.

وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد في الدول العربية في عام 2013 حوالي 23.3 مليون طن بما يشكل حوالي 1.5 في المائة من الإنتاج العالمي، وجميع الدول العربية المنتجة لخام الحديد توجهه لإنتاج الصلب محلياً عدا موريتانيا التي تصدر معظم إنتاجها من خام الحديد البالغ قرابة 14 مليون طن. وبلغ إنتاج الدول العربية عام 2013 من الصلب حوالي 19.2 مليون طن توزعت بين مصر 6.8 مليون طن والسعودية 5.4 مليون طن والإمارات 2.9 مليون طن وقطر 2.2 مليون طن، الملحق (8/4).

ويشار في هذا السياق إلى أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا قد أصبحت أهم دول منطقة الشرق الأوسط في إنتاج الحديد والصلب. ومن المنتظر أن تصبح المنطقة خلال الخمس سنوات القادمة من أهم المناطق العالمية في إنتاج الحديد والصلب حيث تشهد تطورات كبيرة في طاقاتها الإنتاجية من الصلب الخام معززة بالاستثمارات الضخمة التي تضخها الدول العربية في تلك الصناعة. فمن المتوقع في هذا المجال أن يصل الإنتاج العربي من الحديد والصلب عام 2015 إلى 43 مليون طن ما يعادل نسبة 1.6 في المائة من الإنتاج العالمي. وتشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حركة استثمارية نشطة في هذه الصناعة، فقد بلغت طاقتها الإنتاجية في عام 2013 حوالي 16.9 مليون طن، وسترفع إلى 23.8 مليون طن عام 2015، كما بلغت الطاقة الإنتاجية للصلب الخام بالدول العربية في دول شمال أفريقيا عام 2013 حوالي 16.4 مليون طن ومن المتوقع ارتفاعها إلى 19.9 مليون طن عام 2015⁽³⁾.

ورغم أهمية صناعة الحديد والصلب فإن تطورها لم يترافق بعمليات تطوير للأنشطة الصناعية المكملية كمشروعات تجميع الخردة وإنتاج السبائك غير الحديدية، والأقطاب الجرافيتية للأفران الكهربائية، وإنتاج كلورات خام الحديد وإنتاج قطع غيار مصانع الحديد والصلب، وبخاصة في شمال أفريقيا حيث تتوفر خامات الحديد بكميات كبيرة في موريتانيا والجزائر وتونس، وتوجد فرص واسعة لإقامة مشاريع تكميل الحديد فيها. وبذلت بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل عُمان والبحرين جهوداً في تكميل خامات الحديد إلا أنها تغطي نسبة محدودة من حاجة تلك الدول وبالتالي لا تزال أمام الدول العربية فرص كبيرة للاستثمار في صناعة الحديد والصلب بالتعدين وعمليات إعادة تصنيع الخردة لزيادة إنتاج الدول العربية من كل من الحديد والصلب ورفع حصة الفرد العربي من هذا المنتج، والتي لا تزال بعيدة عن مثيلاتها في الدول الصناعية والبالغة 350 كجم للفرد في السنة، فيما تبلغ حصة نصيب الفرد العربي من الصلب حوالي 113 كجم.

الألمنيوم

شهدت الفترة الأخيرة تزايد نمو الطلب العربي والعالمي على سلعة الألمنيوم، ومن المتوقع أن يصل إلى 70 مليون طن عام 2020، لذلك فقد ارتفع الانتاج منه بنحو 4.0 في المائة في عام 2012 عما كان عليه عام 2011. وتقود الصين والهند وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا حركة الطلب المتزايد. وبفضل نمو الطلب دخلت المنطقة العربية وبخاصة دول الخليج قائمة كبار منتجي الألمنيوم. واستفادت صناعة الألمنيوم العربية من النمو السريع للطلب على الألمنيوم ومن وفرة الطاقة وحداثة مصانعها والتي تنتج بكلفة تنافسية وبجودة أعلى. وقد بلغ إنتاج دول مجلس

(3) مجلة الصلب العربي، تقرير الأمين العام للاتحاد العربي للحديد والصلب، مجلة الصلب العربي، العدد 448-449 - ديسمبر 2014.

التعاون لدول الخليج العربية من الألمنيوم في عام 2013، حوالي 3.5 مليون طن. ويتوقع أن يرتفع هذا الإنتاج ليصل إلى حوالي 5 ملايين طن عام 2014، مع إنجاز بعض المشاريع الجاري تنفيذها في عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية حيث أنشأت شركة معادن السعودية المصنع الوحيد المتكامل في الشرق الأوسط لصهر القيم من البوكسيت وتحويله إلى سبائك بطاقة إنتاجية 380 ألف طن سنوياً. كما تتواجد أيضاً مصانع الألمنيوم في كل من البحرين ومصر وعمان وقطر والإمارات. وتشهد صناعة الألمنيوم العربية تطوراً سريعاً، إذ يتوقع أن يصل حجم الإنتاج من الألمنيوم في دول مجلس التعاون إلى ما نسبته 25 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي في وقت ترتفع فيه نسبة الطلب العالمي على الألمنيوم لأغراض تجارية وصناعية متعددة. وقد دخلت شركات خليجية لإنتاج الألمنيوم كشركتي (الإمارات للألمنيوم) في الإمارات العربية المتحدة، و(ألبا) في مملكة البحرين ضمن قائمة أضخم عشرة مصدرين للألمنيوم في العالم، حيث تزودان السوق العالمية بأجود المعادن التي يتم استخدامها في مجالات عدة أهمها النقل والتعبئة والتغليف والمواد الكهربائية والمستحضرات الصيدلانية والبناء⁽⁴⁾.

صناعة الأسمدة

شهدت صناعة الأسمدة في الدول العربية تطوراً كبيراً في مجال الاستخراج والتصنيع، وأصبحت تعتمد بشكل أساسي على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث بلغت الطاقات الإنتاجية العربية للأسمدة في العام 2012 حوالي 67.2 مليون طن تشكل ما نسبته 12.3 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية من الأسمدة وبلغ الإنتاج الفعلي من الأسمدة في الدول العربية بذات العام نحو 51.4 مليون طن وجه منه حوالي 22.5 مليون طن للاستهلاك وحوالي 28.1 مليون طن للتصدير.

وقد توزعت الطاقات الإنتاجية العربية على أنواع الأسمدة الرئيسية بين حوالي 4.0 في المائة من الطاقات الإنتاجية العالمية في البوتاس إلى نحو 20 في المائة في فوسفات الأمونيوم. وبلغ الإنتاج العربي من أنواع الأسمدة في عام 2012 حوالي 14.4 مليون طن من الأمونيا وحوالي 16.5 مليون طن من اليوريا ونحو 1.1 مليون طن من نترات الأمونيوم و6.3 مليون طن من حامض الفوسفوريك، وحوالي 2.3 مليون طن فوسفات الأحادي الرقيق و1.7 مليون طن فوسفات الثلاثي الرقيق و1.8 مليون طن بوتاس و6.6 مليون طن فوسفات الأمونيوم ثم 644 ألف طن أسمدة مركبة، الملحق (9/4).

إضافة إلى أهمية صناعات الأسمدة في رفع الانتاجية الزراعية لتوفير الغذاء، فإنها تعتبر من الصناعات التحويلية التصديرية التي تحقق عوائد مجزية مع تضاعف أسعار منتجاتها خلال الخمسة أعوام الأخيرة تقريباً، حيث ارتفع سعر الأمونيا من 272.3 دولار للطن عام 2009 إلى 593 دولار للطن عام 2012، وارتفع سعر الكبريت من 43.3 دولار للطن عام 2009 إلى 181 دولار للطن عام 2012 وبالمثل بقية مكونات الأسمدة كاليوريا وحامض الفوسفوريك وثنائي فوسفات الألمنيوم، لذلك تشهد عدة دول عربية تنفيذ مشروعات استثمارية جديدة في تصنيع الأسمدة، الملحق (10/4).

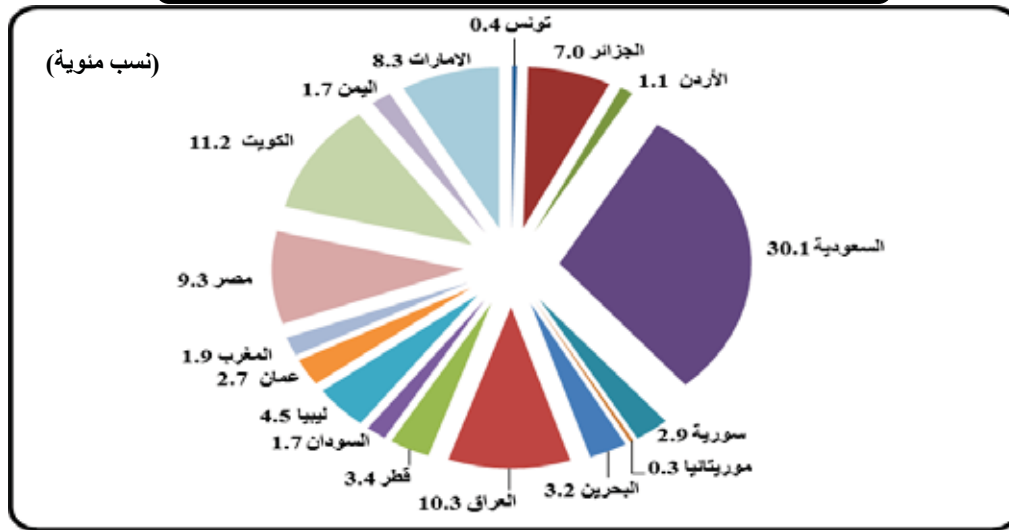
(4) MEED March – 2013.

الصناعات الهيدروكربونية

المصافي والتكرير

نمت الطاقة التكريرية للدول العربية من حوالي 7.9 مليون برميل يومياً عام 2012 إلى حوالي 8.3 مليون برميل يومياً عام 2013، ومعها ارتفعت نسبة الطاقة التكريرية العربية إلى العالمية من حوالي 8.9 في المائة عام 2012 إلى حوالي 9.5 في المائة عام 2013، من مجمل الطاقات التكريرية العالمية والبالغة 88 مليون برميل في عام 2013 فيما حافظت الدول العربية في نفس الوقت على عدد المصافي العاملة في العامين السابقين والبالغة 62 مصفاة. وتوجد المصافي في معظم الدول العربية وفي مقدمتها العراق، السعودية، مصر، ليبيا، الجزائر، الإمارات والكويت. وشكلت كمية النفط المكرر في الدول العربية يومياً في عام 2013 حوالي 36.3 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي في الوطن العربي الذي يشهد نمواً متسارعاً في الاستهلاك المحلي من النفط حيث بلغ متوسط حصة المواطن العربي 6.4 برميل في السنة، الملحق (11/4)، والشكل (4).

الشكل (4): توزيع طاقة عمليات التكرير الابتدائي للنفط في الدول العربية 2013



المصدر: الملحق (11/4).

ونظراً لنمو الطلب المحلي والدولي على المشتقات النفطية، فإن الجهود الاستثمارية العربية في مجال تكرير النفط لم تتوقف، فالمملكة العربية السعودية تعمل على إنشاء أربع مصافي جديدة طاقة كل منها 400 ألف برميل/ يومياً لترفع طاقة التكرير الكلية في المملكة إلى حوالي 3700 ألف برميل/ يومياً بنهاية هذا المشروع. وجاري العمل في الإمارات العربية المتحدة لإنشاء مصفاة الفجيرة بطاقة إنتاجية قدرها 200 ألف برميل/ يومياً وباستثمارات تصل إلى 3 مليارات دولار، كما أن هناك مخطط لإنشاء مصفاة الرويس لتكرير النفط بطاقة 517 ألف برميل/ يومياً توجه للتصدير. كذلك أعادت دولة الكويت إحياء مشروع المصفاة الرابعة في منطقة الزور بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 615 ألف برميل/ يومياً. وتنفذ الجزائر أربع مصافي جديدة بطاقة إنتاجية إجمالية 400 ألف برميل/ يومياً. كما تخطط العراق لإنشاء أربع

مصافي حتى عام 2018 بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 740 ألف برميل في اليوم. وتعمل كل من قطر ومصر وعمان والسودان والمغرب واليمن على إنشاء مصفاة جديدة في كل بلد حتى 2018. ولم يقتصر الاستثمار العربي في تكرير النفط داخل البلدان العربية بل امتد ليشمل إنشاء مصافي تكرير للنفط في أوروبا وأمريكا ودول شرق آسيا.

الصناعات البتروكيماوية

منذ بضعة عقود انطلقت صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي واستطاعت خلال تلك الفترة أن تنمو باضطراد وتحل مكانة مهمة في الأسواق العالمية برغم حداثة عهدها والمنافسة القوية مع الدول المنتجة الأخرى والتغيرات المستمرة في الأسواق والأسعار. وتقود السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى هذه الصناعة في الدول العربية، فقد بلغ إنتاج السعودية منها في عام 2011 حوالي 78.7 مليون طن، وتسعى لتحقيق نمو قدره 32 في المائة بحلول عام 2015.

هذا وتتمتع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوفرة الغاز الطبيعي الذي يُعد الخام الأساسي للمنتجات البتروكيماوية ووقودها الأنسب، وهذه الدول هي الأكثر قدرة على تمويل استثمارات صناعية كبيرة كهذه الصناعة ومواجهة الطلب المتنامي على المنتجات البتروكيماوية في السوقين العربي والعالمي. هذا وتشهد صادرات دول الخليج من البتروكيماويات نمواً متزايداً، حيث بلغت عام 2013 حوالي 63.4 مليون طن بقيمة بلغت حوالي 55.5 مليار دولار، بما يمثل نحو 79.0 في المائة من الإنتاج وتم تصديرها إلى 177 بلداً حول العالم. ويتوقع أن يحقق قطاع البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المدى المتوسط نمواً إيجابياً لتصل قدرته الإنتاجية إلى 134.5 مليون طن بحلول عام 2016. وبالمقابل توجد محاذير من تباطؤ محتمل في نمو هذه الصناعة نتيجة توافر مواد خام أرخص ثمناً في الولايات المتحدة، بفضل انتعاش قطاع الغاز الصخري، الذي تملك الولايات المتحدة الأمريكية منه حسب تقديراتها نحو 665 تريليون قدم مكعب، كما تقدر الاحتياطيات منه في الصين بحوالي 1115 تريليون قدم مكعب ولكنها لم تبدأ الاستثمار فيه بعد لأسباب تقنية⁽⁵⁾.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن السعودية ستصبح بحلول عام 2015 ثالث أكبر مصدر للمنتجات البتروكيماوية على مستوى العالم حيث ستصل حصتها السوقية إلى 10 في المائة، ويعد مستقبل منتجات البلاستيك والبتروكيماويات على المستويين المحلي والخارجي بازدهار كبير في ظل التوجه نحو التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي والتكرير والصناعات البتروكيماوية.

ويحتاج تطوير صناعة البتروكيماويات إلى تعزيز الشراكة بين الدول العربية المنتجة وكذلك إلى بنية تحتية متطورة تؤمن النقل البري والبحري بفعالية إلى بناء سلاسل إمداد أكثر مرونة.

(5) الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، نتائج المؤتمر السنوي السادس لسلاسل الإمداد، دبي، 2013.

وعلى صعيد الاستثمار في مجال سوائل الغاز، فقد أعلنت قطر للبترول أنها وصلت مع شركة شل بنهاية العام 2012 إلى إنتاج 140 ألف برميل في اليوم من مشروع اللؤلؤة المشترك وبلغت بذلك القدرة القصوى في تحويل الغاز إلى منتجات هيدروكربونية سائلة. وفي الجزائر، تم الإعلان عن إضافة وحدتين لتشغيل الغاز بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 4.5 مليون طن/ سنة للوحدة الأولى و 4.7 مليون طن/ سنة من الغاز المسال في الوحدة الثانية.

الصناعات التحويلية الأخرى

تضم قائمة الصناعات التحويلية العربية الأخرى عدداً من الصناعات الأخرى التي لا تقل أهمية عن الصناعات التحويلية السابق تناولها سواء من حيث قيمها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أو في خلق فرص العمل وتغطية جزء كبير من الطلب المحلي على هذه السلع وكذلك في التصدير ومن أهمها الصناعات الغذائية، الدوائية، الكيماوية والنسيجية، الكهربائية والميكانيكية.

وتظهر إحصاءات النشاط الصناعي العربي الصادرة عن الاسكوا للفترة (2004 – 2010) أن الغلبة في الصناعات التحويلية في 17 دولة عربية هي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتتعدى نسبتها الـ 90 في المائة، واستحوذت صناعة منتجات المعادن اللافلزية والصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الملابس، وصناعة الخشب والمنتجات الخشبية على المراكز الأولى في عدد المنشآت الصناعية. ففي الأردن، بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة في مجال منتجات المعادن المشكلة عام 2009 حوالي 4.4 ألف منشأة، فيما كان قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات الأعلى توفيراً لفرص العمل، إذ وفر نحو 35.6 ألف فرصة عمل. وفي الإمارات شكلت المنشآت الصناعية للمنتجات المعدنية والماكينات والمعادن حوالي 29 في المائة من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التحويلية ووفرت نحو 122 ألف فرصة عمل. وفي السعودية، أمنت صناعة الأغذية والمشروبات فرص العمل لحوالي 154 ألف عامل عام 2009. وبلغ بذات العام عدد المنشآت الصناعية في مجال منتجات المعادن في سورية 21.3 منشأة تشكل نسبة 21.4 في المائة من إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية السورية. وفي الكويت شكلت منشآت الصناعات الغذائية والمشروبات حوالي 20.3 في المائة من إجمالي المنشآت الصناعية التحويلية، في حين بلغت نسبتها في مصر حوالي 50 في المائة وفي المغرب حوالي 25.7 في المائة من إجمالي المنشآت التحويلية.

يتضح أن الغلبة في الصناعات التحويلية هي للصناعات التقليدية والاستهلاكية الموجهة للسوق المحلية في الأساس وجزء يسير منها ينتج بهدف التصدير إلى الخارج في معظم الدول العربية، وأن الحاجة ماسة إلى تطوير الصناعات التحويلية العربية برفع إنتاجيتها وتحسين جودة المنتجات لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية بما يحول دون انهيار بعض الصناعات التحويلية العربية بتأثير المنافسة الخارجية كما هو الحال مع صناعات الغزل والنسيج. فمصر التي ازدهرت فيها صادرات القطن حتى أضحت ثاني دولة مصدرة للقطن في العالم في القرن الماضي تراجع مركزها إلى المركز الحادي عشر على مستوى العالم مؤخراً. ومنذ أن أنشأ أول مصنع حديث للغزل والنسيج عام 1927 في المحلة تطورت هذه الصناعة وأصبحت تضم أكثر من مليون عامل يعملون في حوالي 4 آلاف منشأة

صناعية يواجهون منافسة خارجية حادة في ظل الأسواق المفتوحة (6). ولا يتوقف الأمر على مصر وحدها بل ويمس جميع الدول العربية تقريباً، لذلك لا بد من وضع إستراتيجية لدعم وتطوير صناعة الغزل والنسيج العربية، تأخذ في عين الاعتبار المعوقات التي تعترض تطوير وتحديث هذه الصناعة وفي مقدمتها المنافسة الخارجية وإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الأجنبية.

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد وفي توفير فرص العمل، فقد ساهم القطاع وفق أحدث البيانات المتاحة في توفير ما نسبته 16.8 في المائة من العمالة العربية الكلية. واختلفت نسب قوة العمل في قطاع الصناعة إلى إجمالي قوة العمل في الدول العربية، حيث تراوحت بين نحو 5.4 في المائة في موريتانيا وحوالي 53.5 في المائة في قطر. وتعد إنتاجية العامل الصناعي العربي متدنية إذا ما قورنت بمتوسط إنتاجية العامل الصناعي في الدول المتقدمة أو حتى بالمتوسط العالمي لإنتاجية العامل الصناعي، إذ بلغت عام 2013 حوالي 40 في المائة من إنتاجية العامل الصناعي في الدول الصناعية و60 في المائة من متوسط إنتاجية العامل الصناعي في العالم، ويعود ذلك إلى كثافة العمالة وتدني كفاءتها وقدم التقنيات المستخدمة وضعف برامج التدريب وسوء ظروف العمل، تشابه المنتجات وضعف قدرتها التنافسية.

وتظهر الإحصاءات بلوغ نصيب العامل الصناعي العربي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي في عام 2013 ما يعادل حوالي 66.4 ألف دولار، ويتأثر هذا المؤشر بعدد من العوامل مثل كمية الانتاج الصناعي، أسعار المنتجات الصناعية وبعدد العاملين في الصناعة، وليس بفعل ارتفاع إنتاجية العمل وإن حصل فبنسب متواضعة. وتعاني الكثير من المؤسسات العامة الصناعية من كثافة قوة العمل وتدني مستويات تأهيلها المهني ونظم إدارة العمل الذي يؤثر في متوسط إنتاجية العامل، الملحق (4/4).

التعاون الصناعي العربي وآفاق تطويره

تتمتع المنطقة العربية بمنظومة كبيرة من العوامل والمقومات غير المتاحة لغيرها من البلدان تؤهلها في ظروف العولمة لتكوين كيان عربي تكاملي. وقد احتل هذا الاهتمام منذ زمن مركز الصدارة في المبادرات والاتفاقات العربية الرسمية والمجتمعية. وقد انطلقت المساعي العربية المشتركة نحو التكامل الاقتصادي منذ منتصف القرن الماضي حتى الآن وخلال تلك الفترة وأبرمت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية العربية وأنشئت بموجبها هيئات ومؤسسات اقتصادية عربية مشتركة عديدة ونفذت بمنهجية خطوات وإجراءات كثيرة في التعاون الصناعي والخدمي والاستثماري العربي.

(6) الاتحاد العربي للصناعات النسيجية: تقرير عن مشكلات الغزل والنسيج.

وكان التعاون الصناعي العربي منذ البداية جزءاً من كل تلك الطموحات والجهود سواء من خلال تشجيع سياسات التبادل التجاري للمنتجات الصناعية العربية المنشأ أو عبر تشجيع الاستثمار البيني الخاص والعام. وتظهر المؤشرات أن النسبة الأكبر من الاستثمارات الصناعية العربية تتركز في قطاع النفط والغاز والخدمات. ويشمل ذلك إقامة المشاريع المشتركة التي تخدم النشاط الصناعي.

وتجسدت المسارات الأخرى للتعاون الصناعي العربي في عدة أشكال، تضمنت من بينها إعداد إستراتيجية التنمية الصناعية العربية وعقد مؤتمرات دعم التنمية الصناعية الوزارية، وإنشاء الهيئات الوزارية، والمؤسسات التمويلية والتنظيمية والاستثمارية العربية، والتي لعبت دوراً إيجابياً في مجالات التنمية والاستثمار الرسمي والخاص. وشكلت التجمعات العربية الإقليمية وخاصة مجلس التعاون لدول الخليج العربي إضافة نوعية كبيرة في إطار جهود التكامل العربي. كما شمل التعاون الصناعي العربي تبادل الخبرات المعرفية والتقنية والكفاءات العلمية وقوة العمل الماهرة، وأيضاً التكامل والتداخل في الأنشطة والشركات والمؤسسات الخاصة والعامّة، كشركات التنقيب والإنتاج في مجال النفط والغاز والمعادن، وإنتاج السكر والزيوت. ومن خلال الأطر العربية الرسمية المعنية بتنسيق التعاون الصناعي كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وهيئة المواصفات الخليجية ولجنة التنمية الصناعية الخليجية، تم تفعيل الجهود لدعم التعاون الصناعي العربي. كذلك أنشئت الاتحادات الصناعية العربية في مجالات صناعات الغزل والنسيج والحديد والصلب والمنتجات الغذائية وصناعة البتروكيماوية وغيرها.

إن التعاون الصناعي العربي مجال واسع للدفع بالتكامل الاقتصادي العربي ولتخفيف الجهود المشتركة نحو التغلب على الصعوبات التي تعيق انطلاق حركة تصنيع عربية قوية. فبالرغم من تحقيق القطاع الصناعي لمعدلات نمو تعتبر الأفضل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، إلا أنه لا يزال دون المستويات المأمولة بالمقارنة مع دول نامية أخرى في شرق آسيا. والمحصلة أن جهود التعاون العربي في المجال الاقتصادي بوجه عام والصناعي بوجه خاص على مستوى الدول أو بين القطاع الخاص أو عبر المؤسسات العربية المشتركة، قد تحركت وجاءت بنتائج اقتصادية واجتماعية طيبة وإن لم ترقى بعد إلى مستوى الطموح في التعاون والتكامل الذي يدمج القدرات والإمكانيات الهائلة للوطن العربي في عملية نهوض حضاري شامل. وفي هذا الاتجاه من المهم تعزيز التعاون الصناعي العربي كجزء من عملية تعاون عربي واسع عبر تبني سياسة تنموية عربية مشتركة تسرع في تنمية الاقتصاد البديل المتسم بالاستدامة.

سبل تطوير القطاع الصناعي العربي

يشكل القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي قوة الدفع الرئيسية للاقتصاد العربي المعاصر في الموارد وفرص العمل والتجارة الخارجية والتنمية المحلية والتعاون التنموي والاستثماري البيني واستمرار هذا الدور ضرورة لمستقبل اقتصاديات الدول العربية. فالصناعة تظل حامل لواء التحديث وتنويع الموارد وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق ذلك يقتضي تضافر الجهود الوطنية والعربية المشتركة لتطوير القطاع الصناعي العربي عبر بلورة رؤية مستقبلية عربية تهدف إلى:

1. تنفيذ الاتفاقات العربية الهادفة إلى تسريع التنمية الصناعية بين البلدان العربية وتنفيذ اتفاقية حرية حركة السلع عربية المنشأ. إذ تُمكن من توسيع أسواق المنتجات الصناعية العربية، وترفع من مستوى التجارة البينية التي لا تزال متدنية قياساً بحجم التجارة الخارجية العربية.
2. اعتماد سياسات للتنمية الصناعية تقوم على المزايا النسبية الممكنة والمتاحة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتحديد سبل وطرق تطبيقها بما يؤمن لها القدرة التنافسية في ظل الأسواق المفتوحة.
3. تطوير بنية أساسية مناسبة لخدمة التنمية الصناعية تساهم في توسيع العملية الصناعية وتكاملها وبما يخفض الكلف ويسهم في رفع قدرة المنتجات الصناعية التنافسية.
4. تنسيق وتكامل العلاقات بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية، وبما يساهم في زيادة القيم المضافة والتشابكية القطاعية والاقتصادية والجغرافية.
5. التوسع في الاستثمار في العنصر البشري والتنمية البشرية ورفع كفاءة قوة العمل من خلال التوسع في التعليم التقني والتعليم العالي الهندسي والفني المتصل بالأنشطة الصناعية وتنمية الثقافة الحرفية والصناعية لاسيما المتصل منها بالأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل.
6. الاستمرار في تشجيع إنشاء المشروعات العربية المشتركة كأساس للاستفادة من مجال تنوع الموارد المالية والتقنية والمواد الخام الأولية واستغلال فوائد السوق الواسع. وتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات إنتاج السلع الوسيطة والنهائية في مجال صناعة البتروكيماويات والأسمدة وتسييل الغاز وتصفية البترول، والمشاركة في المشروعات المنتجة للمواد الأولية.
7. دعم الترويج للصناعات التي تبرز أهميتها على المستوى العربي كصناعات المعادن غير الحديدية والصناعات الالكترونية، والألمنيوم والأسمدة وصناعات مواد البناء والبتروكيماويات.
8. تقويم وتدعيم مناخ الاستثمار الصناعي لكي يصبح أكثر ملائمة وقدرة على جذب المدخرات وحفز القطاع الخاص نحو المشاركة بفعالية في برامج التصنيع. ودعم النشاطات الصناعية القطرية التي تدعم التكامل الصناعي العربي.
9. تطبيق السياسات الصناعية التي تعطي الأولوية والتشجيع لبعض الصناعات التي تعرض مزايا تقنية واضحة وفرص كبيرة للنمو مثل السلع الرأسمالية والبتروكيماوية وبعض الصناعات المعدنية والغذائية، كما تشمل هذه السياسات تطوير برامج البحوث الصناعية وحماية وتطوير المواد الأولية.

10. زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي – التكنولوجي ونقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة وتنافسية المنتجات الصناعية العربية في الأسواق الداخلية والخارجية.

11. تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة العامة والخاصة في مجالات الصناعات العربية الاستخراجية والتحويلية والعمل لتحسين كفاءة وجودة المنتجات الصناعية ورفع قدرتها التنافسية التصديرية البينية ومع الخارج وتوسيع الأنشطة الترويجية للمنتجات الصناعية العربية، وتعزيز دور القطاع الخاص التنموي.

12. تنسيق الضوابط القانونية والإدارية والضريبية والاستثمارية والمواصفات والمقاييس الصناعية، بما يسهل حركة انسياب السلع والخدمات بين الدول العربية.

إن دعم مسارات التعاون الصناعي العربي، وتنفيذها على أرض الواقع العربي، يتطلب جهوداً كبيرة ولهذا فإن وضع برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار المعوقات والحواجز أمام التكامل والتجارة الصناعية، ومعالجة المناخ المؤسسي، وتهيئة البيئة المواتية لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة يمثل الخطوة الرئيسية لبدء التغلب على معوقات التعاون الصناعي وجني ثمار التعاون والتنسيق العربي المنشود.

توطين التقنية في الوطن العربي

يمثل توطين الصناعات عالية التقنية كثيفة المعرفة واسعة الطلب وعالية العائد مدخلاً لبناء اقتصاد عربي جديد مبني على المعرفة والمعلوماتية ويستوعب مخرجات ونتائج الثورة العلمية التكنولوجية في ميادين المعلوماتية والهندسة الوراثية وتخليق المواد ومنظومة الخدمات المعتمدة على التكنولوجيا ومنتجات العلوم الحديثة، وهناك اهتمامات عربية قائمة على المستويات القطرية والعربية وإن تفاوتت من بلد لآخر، وحيث أن مخرجات ومنتجات التقدم العلمي التكنولوجي متسارعة وعالية الكثافة المعرفية والاستثمارية فإن الإفادة منها أولاً والمساهمة الإيجابية فيها لاحقاً تقتضي أن تكون محل تعاون عربي مكثف.

وتعمل معظم الدول العربية بدرجات متفاوتة على نقل التكنولوجيا الحديثة واستخدامها، إلا أن ما وطن منها لا يزال متواضعاً فقد تم إدخال أحدث التقنيات في الصناعات البتروكيميائية وفي سلسلة من الصناعات الغذائية والدوائية وغيرها، لكن التقنيات الأعلى تطوراً وإنتاجية لا تزال شبه معدومة في معظم الصناعات الأخرى والتقنيات المنقولة هي لصناعات بسيطة غالباً وأقل تعقيداً. ومع أن عملية توطين التكنولوجيا عملية طويلة ومعقدة إلا أنها ليست مستحيلة إذا ما تم التركيز على الاستثمارات الصناعية في مجال البحث العلمي والتعليم التقني المتطور على المستويين القطري والتكاملي.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسياتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادراتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم: يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت قليلاً خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 67.1 في المائة عام 2009 إلى حوالي 64.5 في المائة عام 2013. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 21.5 في المائة عام 2009 إلى حوالي 20.6 في المائة عام 2013. كما انخفضت نسبة مساهمة دول أوروبا من حوالي 26.8 في المائة إلى حوالي 24.5 في المائة، بينما ارتفعت نسبة مساهمة دول شرق آسيا من حوالي 16.5 في المائة إلى حوالي 17.7 في المائة، خلال تلك الفترة. وكذلك، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 32.9 في المائة عام 2009 إلى حوالي 35.5 في المائة عام 2013. وقد شهدت تلك النسبة ارتفاعاً لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأهمها الصين، من حوالي 21.9 في المائة عام 2009 إلى حوالي 24.7 في المائة عام 2013، مع استقرار نسبي لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال الفترة ذاتها، الجدول (2).

الجدول رقم (2)
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
(2009 – 2013)

السنة	الدول الصناعية				الدول النامية			
	أمريكا الشمالية	أوروبا	شرق آسيا	دول أخرى	المجموع	أسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية	أفريقيا
2009	21.5	26.8	16.5	2.3	67.1	21.9	6.0	1.6
2010	21.0	26.4	17.9	2.1	67.4	21.8	5.9	1.5
*2011	20.7	26.5	17.2	2.1	66.5	22.6	5.9	1.5
**2012	20.9	25.4	17.3	2.1	65.7	23.6	5.8	1.5
**2013	20.6	24.5	17.7	1.7	64.5	24.7	5.8	1.5
المجموع	32.9	3.4	3.4	3.4	32.9	3.4	3.4	3.4

* بيانات أولية. ** تقديرات.
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2014.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال عام 2011، حوالي 13.9 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 15.7 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الناشئة، وحوالي 30.4 في المائة بالنسبة للصين،

وحوالي 11.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية الأخرى بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تحسناً خلال الفترة (2009-2011) بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية في عام 2010 مقارنة بعام 2009، قبل أن تتراجع قليلاً في عام 2011، بينما تراجعت خلال عامي 2010 و2011 عن مستواها في عام 2009 بالنسبة لكل من الدول الصناعية الناشئة والصين. وقد استقرت تلك النسبة بين عامي 2009 و2010 بالنسبة للدول النامية الأخرى قبل أن تتراجع قليلاً في عام 2011، بينما تراجعت بشكل طفيف بين عامي 2009 و2010 بالنسبة للدول العربية فيما واصلت التراجع في عام 2011، الجدول (3).

الجدول رقم (3)
مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول
(2011 – 2009)

السنة	الدول الصناعية				الدول النامية الأخرى	الصين	الدول الصناعية الناشئة	الدول العربية
	أمريكا الشمالية	الاتحاد الأوروبي	شرق آسيا	مجموعة الدول الصناعية				
2009	11.4	13.3	18.6	13.4	16.0	32.3	11.5	9.8
2010	11.6	13.8	20.5	14.0	15.8	29.5	11.5	9.6
2011*	11.8	14.0	19.5	13.9	15.7	30.4	11.4	9.3

* بيانات أولية.
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2014.

صادرات الصناعة التحويلية: بلغت صادرات الصناعة التحويلية لثلاث عشرة دولة عربية حوالي 106.9 مليار دولار وشكلت حوالي 8.0 في المائة من إجمالي صادرات تلك الدول في عام 2012. وتأتي السعودية في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات إذ بلغت صادراتها حوالي 38.6 مليار دولار، أي ما يعادل حوالي 36.1 في المائة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها المغرب بحوالي 14.0 مليار دولار ثم مصر بحوالي 13.2 مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة، فتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 73.0 في المائة من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 70.0 في المائة ثم المغرب بحوالي 66.0 في المائة، الملحق (12/4).

وشكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم حوالي 64.1 في المائة من إجمالي صادرات العالم في عام 2012، حيث بلغت نسبتها حوالي 78.3 في المائة بالنسبة لمنطقة آسيا و74.1 في المائة لأوروبا و66.7 في المائة لأمريكا الشمالية، بينما لم تبلغ إلا حوالي 19.7 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط و16.4 في المائة لأفريقيا، خلال ذلك العام. ويلاحظ أن معدل نمو صادرات الصناعة التحويلية قد تراجع بشكل كبير في مختلف مناطق العالم في عام 2012، وذلك بعد الارتفاع الذي شهده في عام 2011، نتيجة التحسن الملحوظ في الأوضاع الاقتصادية العالمية. وقد تراوح معدل تغير نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات بين انكماش بنسبة 5 في المائة في أوروبا ونمو بنسبة 6 في المائة في أمريكا الشمالية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول

(نسب مئوية)	الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	العالم
النسبة من إجمالي الصادرات (2012)	19.7	78.3	16.4	74.1	66.7	64.1
معدل التغير (2012-2005)	14	10	7	4	5	7
معدل التغير (2011)	28	15	13	16	11	15
معدل التغير (2012)	2	3	2-	5-	6	0

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية 2013.

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية: استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة (2011 – 2012)، يمكن استقصاء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجب، وهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن ثلاثة عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الكيماويات، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والمنتجات الجلدية والملابس، والمنتجات من الحديد والمنتجات الإسمنتية، ومنتجات الألمنيوم، والأجهزة الإلكترونية، الملحق (13/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، يمكن استخدام مؤشر الميزة النسبية، المعروف بمؤشر Blassa Index، للوقوف على مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم. وعندما يكون المؤشر أعلى من 1، فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. وتشير بيانات عام 2012، أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية، وهي الأسمدة في الأردن والمغرب ومصر وتونس، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والأردن والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في الأردن وسورية والمغرب، وصناعة الأسماك في موريتانيا والمغرب واليمن، والألمنيوم في البحرين وسورية، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا والبحرين، والجلود في جيبوتي وسورية، الجدول (5).

الجدول رقم (5)
مؤشر التخصيص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية (2012)

الدولة وقيمة المؤشر	المنتج
الأردن: 46.5، المغرب: 28.2، مصر: 10.9، تونس: 7.0	الأسمدة
تونس: 14.2، الأردن: 12.6، المغرب: 10.3	المنسوجات والملابس الجاهزة
المغرب: 12.0، الأردن: 9.2، تونس: 4.9	الكيماويات غير العضوية
الأردن: 76.9، سورية: 50.8، المغرب: 28.0	الملح والكبريت
موريتانيا: 40.4، المغرب: 12.6، اليمن: 2.3	صناعة الأسماك
البحرين: 19.9، سورية: 3.7	الألمنيوم
موريتانيا: 56.0، البحرين: 4.5	منتجات الحديد الخام
جيبوتي: 28.6، سورية: 8.1	الجلود

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO.

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر بلاسا شهدت تغيرات ملحوظة بين عامي 2011 و2012، بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالاطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور سابقاً، يلاحظ الانخفاض الكبير لقيمة المؤشر بالنسبة لمنتجات الحديد الخام في البحرين من 26.4 في عام 2011 إلى 4.5 في عام 2012. وبالنسبة لصناعة الأسماك في اليمن من 6.3 إلى 2.3 خلال الفترة ذاتها. ويشير ذلك إلى تراجع درجة التنافسية في منتجات الحديد الخام في البحرين وفي صناعة الأسماك في اليمن. ومن جهة أخرى، حدث تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال تلك الفترة. فاستناداً إلى المصدر ذاته، ارتفعت قيمة المؤشر بالنسبة لمنتجات الحديد الخام في موريتانيا من 5.2 في عام 2011 إلى 56.0 في عام 2012، وبالنسبة للملح والكبريت في الأردن من 35.2 إلى 76.9 خلال الفترة ذاتها.

التطورات في مجال النفط والطاقة

نظرة عامة

شهدت سوق النفط في عام 2013 حالة من الاستقرار والتوازن النسبي، رغم التعافي البطيء للاقتصاد العالمي. وقد ارتفعت خلال العام كل من مستويات الطلب على النفط إلى نحو 89.9 مليون برميل يومياً والإمدادات النفطية إلى نحو 90 مليون برميل يومياً. ولأول مرة منذ عام 2009، شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضاً متواضعاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 105.9 دولار/ برميل، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وبخاصة من أمريكا الشمالية، وبحدود 1.2 مليون ب/ي. وفي المقابل، شهدت إمدادات دول أوبك، ولأول مرة منذ عام 2009، انخفاضاً لتصل إلى 36 مليون ب/ي خلال العام. كما تأثرت الأسعار وبتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها الأوضاع الجيوسياسية، وحالات عدم الاستقرار في بعض المناطق العربية. هذا وقد تحققت في عام 2013 زيادة بسيطة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط بنسبة 0.9 في المائة، كما شهدت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة 1.9 في المائة.

وقد حققت الدول العربية خلال العام ستة وثلاثين اكتشافاً نفطياً واثنين عشر اكتشافاً للغاز، وانخفضت حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط إلى 55.8 في المائة. كما تراجعت حصتها قليلاً إلى 27.3 في المائة من إجمالي الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام. وانخفض أيضاً إنتاج النفط الخام للدول العربية ليشكل 30.3 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي خلال عام 2013. هذا بينما، ارتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.2 في المائة من الإجمالي العالمي خلال عام 2012.

ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2013 بمعدل 4.9 في المائة ليصل إلى 14.1 مليون برميل مكافئ نفط/يوم (مليون ب م ن ي). وظل النفط والغاز المصدران الأساسيان اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما مجتمعة 98.5 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة. وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2013 انخفاضاً في مستوياتها ولأول مرة منذ عام 2009، وقد انعكس ذلك بمجمله على إجمالي قيمة الصادرات النفطية للدول العربية والتي انخفضت بنسبة 6 في المائة خلال العام.

الاستكشافات والاحتياطيات البترولية

احتل التنقيب عن النفط والغاز في المناطق المغمورة العميقة مكاناً بارزاً خلال عام 2013، ويبدو أن الجهود باتت تتركز على عمليات الاستكشاف للتجمعات البترولية المدفونة على أعماق تزيد في بعض الأحيان عن 4500 م. وباستثناء الولايات المتحدة، فإن عدد الأحواض الترسيبية الحاملة للنفط والغاز يناهز سبعة وثمانين حوضاً معروفة في العالم، بينما تحتوي أمريكا الشمالية على عدد كبير من الاكتشافات البترولية العميقة. وتعتبر أحواض خليج المكسيك، والجزيرة العربية، وشرق فنزويلا أكثر هذه الأحواض غنى، حيث تحتوي مجتمعة على قرابة نصف الاحتياطي العالمي المؤكد والمحتمل.

تحقق خلال العام العديد من الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز في العالم وصلت الى 81 اكتشافاً نفطياً و 38 اكتشافاً للغاز، لكنه بالمقابل عانت بعض دول العالم من انخفاض في احتياطياتها بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها البترولية. وبالنتيجة، تم تسجيل زيادة بسيطة في مستويات الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، كما ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز خلال العام.

النشاط الاستكشافي والتطويري

شهد عام 2013 استمراراً لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما نتج عنه تذبذب الإنتاج أو تراجع في بعض تلك الدول. وعلى الرغم من ذلك، فقد شهد عام 2013 نشاطاً واضحاً لأعمال التنقيب والتطوير في المغمورة وعلى اليابسة، ومنها على سبيل المثال:

في الإمارات العربية المتحدة، حصلت شركة Petrofac Emirates (شركة مشتركة بين Petrofac البريطانية، ومبادلة الإماراتية) على عقد بقيمة 3.7 مليار دولار لتطوير حقل زاكوم العلوي في أبو ظبي، ومن المقرر أن تنشئ الشركة ائتلاًفاً مع شركة (دايو للهندسة البحرية وبناء السفن) للتعاون في تطوير الحقل. وفي تونس، سجلت الشركة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP) تطوراً ملحوظاً في النشاطات الاستكشافية في عام 2013، حيث حفرت خمسة عشر بئراً مقارنة بأحد عشر بئراً في عام 2012. وفي الجزائر، حصلت شركة Petrofac في مطلع عام 2013 على عقد مدته 3 سنوات لتطوير إنتاج الهيدروكربونات من عين صالح وعين أميناس. كما وقعت مجموعة توات غاز عقداً بقيمة 1 مليار دولار مع شركة Tecnicas Reunidas لتطوير حقل توات الغازي في ولاية إدرار جنوب غرب الجزائر. وفي السعودية، منحت شركة أرامكو السعودية عقداً لشركة Larsen and Toubro للهندسة والإنشاءات، لبناء تسهيلات مختلفة تتضمن محطة معالجة للغاز ضمن عمليات تطوير حقل مدين الغازي في تبوك، حيث تعتزم أرامكو توسيع طاقتها الإنتاجية من الغاز لتلبية الطلب المحلي المتنامي، وسوف يتم استخدام الغاز من الحقل في تشغيل محطات توليد الكهرباء. وفي قطر، وقعت شركة قطر للبترول على عقدين مع شركة الخليج العالمية للحفر لتمديد استخدام منصتي الحفر الدوحة والزبارة. ويتضمن كل عقد فترة تمديد لخمس سنوات تنتهي في عام 2018. وقد بلغت

قيمة العقدين 1.7 مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي 467 مليون دولار. وفي الكويت، حصلت شركة Terra Energy & Resource Technologies على عقد خدمة من شركة نفط الكويت، تقوم بموجبه بتوظيف تقنياتها في التنقيب ضمن مساحة 200 كم مربع جنوب وشمال حقل الرتقة، خلال أربعة أشهر من تاريخ العقد. وفي الأردن، أعلنت سلطة المصادر الطبيعية الأردنية عن إطلاق طرح عروض للوصول إلى اتفاقية مشاركة بالإنتاج في قاطع (جنوب الأردن) الذي تبلغ مساحته 10416 كم². وفي لبنان، باشرت شركة Spectrum في النصف الأول من عام 2013 بإجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد قبالة السواحل اللبنانية في حوض شرقي المتوسط. يغطي المسح الجديد مساحة 2200 كم². وفي المغرب، وقع المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن في المغرب على اتفاقية استكشافية جديدة مع شركة Chevron Morocco Exploration وذلك لثلاث مناطق استكشافية في المغامرة.

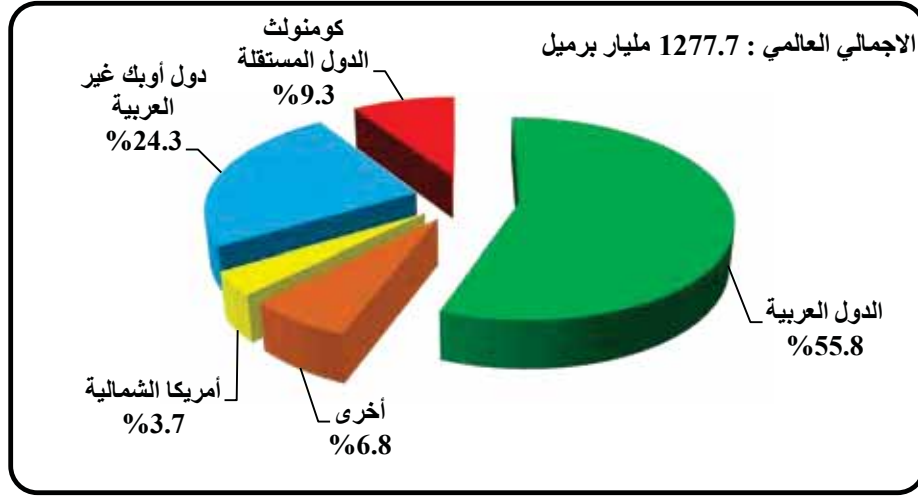
وفي الجزائر، حققت شركة Repsol الإسبانية اكتشافاً كبيراً للغاز جنوب شرق حوض إليزي، و حققت شركة سوناطراك اكتشافاً عملاقاً للنفط في حوض أمقيد مسعود بولاية ورقلة. وفي العراق، حققت شركة DNO International النرويجية اكتشافاً جديداً للنفط، وحققت قطر، اكتشافاً جديداً للغاز يعتبر الأول من نوعه منذ عام 1971، قريباً من حقل الشمال العملاق، ضمن مياه عمقها 70 متراً. وفي الكويت، تم تحقيق اكتشاف جديد للنفط في منطقة كبد غربي البلاد، شمال حقل مناقيش. وفي ليبيا، تم تحقيق اكتشافاً جديداً للنفط والغاز في حوض غدامس، وفي مصر، تحقق 14 اكتشافاً منها 10 اكتشافات للنفط و4 اكتشافات للغاز الطبيعي، وذلك في مناطق الصحراء الغربية وخليج السويس والبحر المتوسط وصعيد مصر. وفي اليمن، تحقق اكتشاف جديد للنفط في القاطع 32 بمحافظة حضرموت. وقد ساهمت عمليات الحفر الاستكشافي في رفع عدد اكتشافات النفط في الدول العربية مجتمعة إلى 36 اكتشافاً، وعدد اكتشافات الغاز إلى 12 اكتشافاً.

الاحتياطيات

تقدر الاحتياطيات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي في عام 2013 بحوالي 1277.7 مليار برميل، بارتفاع بسيط بلغ 0.9 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2012 التي بلغت حوالي 1266.5 مليار برميل، وذلك بدون احتياطيات النفوط غير التقليدية. وبالنسبة للدول العربية فقد استقرت احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام عند مستويات عام 2012 أي 713 مليار برميل.

الجدير بالذكر أن نسبة ما يقارب من 92 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في عام 2013 تركزت في خمس دول، وهي السعودية التي استحوذت على حصة حوالي 37.2 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.0 في المائة، والكويت بنسبة 14.2 في المائة، والإمارات بنسبة 13.7 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 55.8 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، الملحق (1/5) والشكل (1).

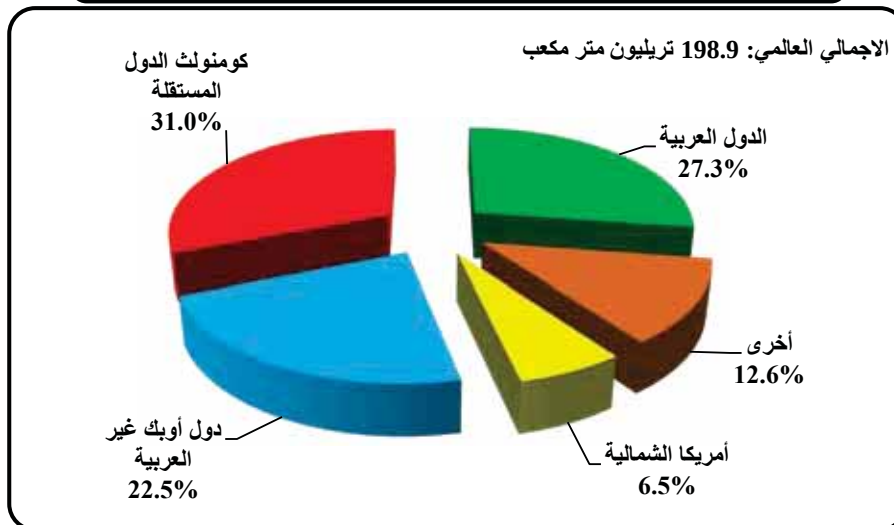
الشكل (1): احتياطات النفط الخام العالمية المؤكدة وفق المجموعات الدولية (2013)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

أما احتياطات الغاز الطبيعي عالمياً، فقد ارتفعت بواقع 3757 مليار متر مكعب لتصل إلى حوالي 198.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2013، أي بارتفاع بلغ 1.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما فيما يتعلق باحتياطات الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد استقرت عند مستويات عام 2012 والبالغة حوالي 54.4 تريليون متر مكعب لتتخفض مساهمتها قليلاً من إجمالي الاحتياطي العالمي إلى 27.3 في المائة في نهاية عام 2013 مقارنة بنسبة 27.9 في المائة خلال العام السابق. ومن الواضح أن سبب انخفاض مساهمتها يعود لارتفاع تقديرات احتياطي الغاز في بعض دول العالم الأخرى وبخاصة الولايات المتحدة والصين، الملحق (2/5) والشكل (2).

الشكل (2): الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الدولية في (2013)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

كما ارتفعت الاحتياطيات المؤكدة من الفحم الحجري في العالم بواقع 30.6 مليار طن لتبلغ 891.5 مليار طن في عام 2013، أي بزيادة 3.5 في المائة مقارنة بالعام السابق. وتتركز أكبر احتياطيات الفحم في العالم في الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت حصتها 26.6 في المائة، تليها مجموعة دول الاتحاد السوفيتي السابق بحصة 25.6 في المائة، ثم الصين بحصة 12.8 في المائة. ولم تحدث في الدول العربية أية تطورات تذكر في مجال استخراج الفحم الذي ينحصر في مصر.

الإنتاج

وصل معدل الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي⁽¹⁾ والنفوط غير التقليدية إلى 90.1 مليون ب/ي خلال عام 2013، بزيادة قدرها 500 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6 في المائة مقارنة مع عام 2012. وبلغ إنتاج دول أوبك 36 مليون ب/ي، ليحقق نسبة انخفاض قدرها 1.9 في المائة مقارنة بالعام السابق. أما إنتاج مجموعة دول خارج أوبك فقد بلغ 54.1 مليون ب/ي، بزيادة 2.3 في المائة عن عام 2012. وتزايدت كمية الغاز الطبيعي المسوق عالمياً بنحو 2.2 في المائة لتصل إلى حوالي 3.4 تريليون متر مكعب في عام 2012. وفيما يتعلق بمصادر الطاقة الأخرى، فقد ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم بنسبة 0.8 في المائة ليصل إلى 3881.4 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013. كما ارتفع إنتاج العالم من الطاقة النووية بنسبة 0.9 في المائة ليصل إلى 563.2 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013. أما إنتاج الطاقة الكهرومائية فقد ازداد بنسبة 2.9 في المائة ليبلغ 855.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013. وارتفع الإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى⁽²⁾ بنسبة 16.3 في المائة ليصل إلى 279.3 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013.

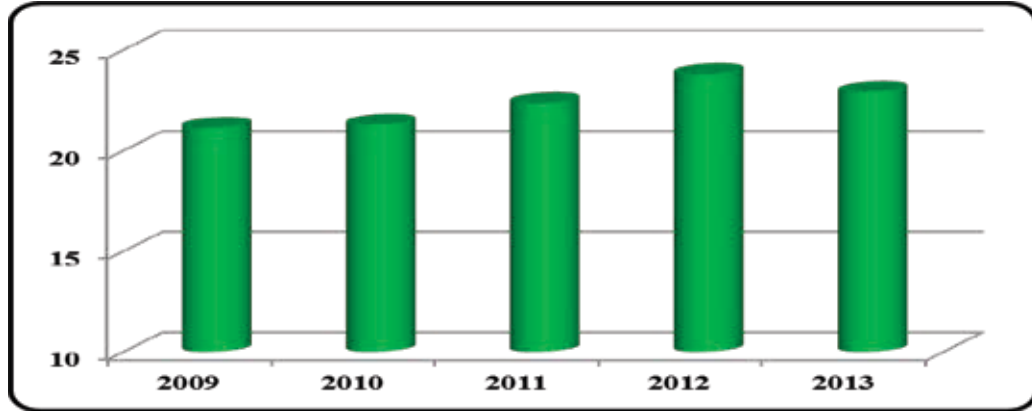
النفط الخام

بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام حوالي 75.5 مليون برميل/يوم في عام 2013، كما وصل إنتاج الدول العربية مجتمعة إلى حوالي 23 مليون برميل/يوم خلال العام، بانخفاض 3.7 في المائة عن عام 2012. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 30.3 في المائة من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2013 مقابل 32.3 في المائة في عام 2012، الملحق (3 / 5) والشكل (3).

(1) سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

(2) تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفائات.

الشكل (3): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية، (2009-2013)
(مليون ب/ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

وقد كان للتطورات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية أثراً متفاوتة على إنتاج الدول العربية المختلفة. فقد تأثر الإنتاج في كل من سوريا وليبيا واليمن وتونس، حيث انخفض إنتاج سورية إلى 31 ألف ب/ي فقط في عام 2013، أي بنسبة انخفاض 81.8 في المائة، وانخفض إنتاج ليبيا إلى 661 ألف ب/ي، أي بتراجع نسبته 54.5 في المائة، كما انخفض إنتاج اليمن إلى 158.8 ألف ب/ي بانخفاض نسبته 11.8 في المائة، وتونس إلى 62.7 ألف ب/ي أي بمعدل انخفاض 6.1 في المائة بالمقارنة بمستويات العام الماضي. كما شهدت بعض الدول العربية الأخرى انخفاضاً في الإنتاج خلال العام، حيث انخفض إنتاج قطر من 736 ألف ب/ي في عام 2012 إلى 722 ألف ب/ي في عام 2013 أي بنسبة انخفاض 1.9 في المائة، وانخفض إنتاج السعودية قليلاً ليصل إلى 9696 ألف ب/ي أي بمعدل تراجع 0.7 في المائة. وانخفض أيضاً الإنتاج في الكويت إلى 2,924 ألف ب/ي أي بنسبة 1.8 في المائة.

وحققت بقية الدول العربية تزايداً في الإنتاج لأسباب مختلفة، من أهمها ارتفاع أسعار النفط العالمية ونمو الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية التي تنفذها بعض الدول. فعلى سبيل المثال لا الحصر ارتفع إنتاج الإمارات العربية بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 2741 ألف ب/ي في عام 2013، وفي العراق ازداد الإنتاج بنسبة 2.8 في المائة ليبلغ 3024 ألف ب/ي، وفي عمان ازداد الإنتاج بنسبة 3.8 في المائة ليصل إلى 844 ألف ب/ي، (الملحق 3/5).

وفي عام 2012 ارتفع الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي بنسبة 3.2 في المائة ليصل إلى 9.56 مليون ب/ي. كما ارتفع معدل إنتاج سوائل الغاز الطبيعي على مستوى الدول العربية من 3.05 مليون ب/ي عام 2011 إلى 3.22 مليون ب/ي عام 2012.

الغاز الطبيعي المسوق⁽³⁾

شهدت سوق الغاز الطبيعي تطورات كبيرة خلال العامين الماضيين، لعل من أهمها تنامي إنتاج الولايات المتحدة من "الغاز الصخري" أو ما يعرف بـ Shale Gas بما كان له عدد من التداعيات على السوق العالمية للطاقة، فيما لا تزال التداعيات الكاملة لهذا الأمر محل جدل ونقاش حول التأثيرات المتوقعة للزيادة في مستويات إنتاج الغاز الصخري على سوق الطاقة العالمية، الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1)

تداعيات إنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة على سوق الطاقة العالمي

أدت ما سميت بـ "ثورة" غاز السجيل أو الغاز الصخري، وإلى درجة أقل نفط السجيل أو النفط الصخري إلى تغييرات جذرية في واقع وآفاق سوق الطاقة الأمريكية وامتدت آثارها لتشمل دول العالم الأخرى بصورة أو بأخرى. وكما هو معروف كان إنتاج الغاز والنفط في الولايات المتحدة يعاني من انخفاض تدريجي بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لمكامنها حيث وصل إنتاج الغاز إلى حده الأدنى (511 مليار متر مكعب) عام 2005. أما إنتاجها من النفط فقد بلغ حده الأدنى (6.8 مليون ب/ي) عام 2008.

وبعد النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في تطوير مصادرها من الغاز الصخري، استطاعت إيقاف الاتجاه الانخفاض في إنتاج الغاز ليتخذ منحى تصاعدي منذ عام 2006 ويصل إلى حوالي 681 مليار متر مكعب عام 2012، أي بزيادة حوالي 33 في المائة بالمقارنة مع عام 2005. ونتيجة لتطبيق تقنيات الغاز الصخري على النفط الصخري تمكنت الولايات المتحدة أيضاً، من إيقاف التدهور في إنتاجها النفطي ليبدأ بالارتفاع منذ عام 2009 ويصل إلى 8.9 مليون ب/ي في عام 2012، أي بزيادة 31 في المائة مقارنة بعام 2008.

استطاعت صناعة النفط والغاز غير التقليدية الأمريكية، وبخاصة غاز السجيل ونفط السجيل خلال سنوات قليلة، أن تخطو خطوات كبيرة لتصبح الولايات المتحدة، ومنذ عام 2009، الدولة المنتجة الأكبر للغاز في العالم. لكن الناحية الأكثر أهمية هي أنه وعلى نطاق العالم، تقدر الاحتياطيات الواعدة الممكن استخلاصها من مكامن الغاز والنفط العالمية بكميات كبيرة جداً.

وفي ظل طبيعة أسواق الغاز العالمية التي لا تزال ذات طابع إقليمي، فقد أدت الزيادة في إنتاج الغاز الصخري الأمريكي، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى انخفاض هائل في أسعار الغاز الأمريكية ليصل سعر الغاز في مركز هنري إلى 2.76 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عام 2012، والذي يمثل أدنى مستوى للأسعار منذ تسعينات القرن الماضي وانخفاضاً بواقع حوالي 70 في المائة بالمقارنة مع عام 2008. من جهة أخرى، لا تزال مستويات أسعار الغاز في أوروبا عام 2012 تقل قليلاً عن مستويات عام 2008 بينما ارتفعت في اليابان بأكثر من 33 في المائة خلال تلك الفترة.

لقد كان لتقليص واردات الغاز إلى السوق الأمريكية بدرجة كبيرة، بعض التأثير في تجارة الغاز العالمية، بالإضافة إلى إمكانية اعتباره أحد الأسباب وراء الانخفاض الحاصل في تجارة الغاز الطبيعي المسال خلال عام 2012، واضطرار بعض الدول العربية المصدرة للغاز لتوجيه بعض شحناتها من الغاز المسال التي كانت تستهدف السوق الأمريكية إلى أسواق أخرى.

كما تحتم على بعض الدول العربية وبخاصة المنتجة للنفوط الخفيفة في شمال إفريقيا البحث عن أسواق جديدة للتعويض عن انخفاض صادراتها إلى السوق الأمريكية. أما الآثار على المدى البعيد فإنها تعتمد بالدرجة الأساس على توقيت دخول الولايات المتحدة مجال تصدير الغاز والكميات التي سيتم تصديرها، من جهة، وعلى مدى إمكانية استنساخ التجربة الأمريكية من قبل دول العالم الأخرى في استغلال مصادرها غير التقليدية من النفط والغاز، من جهة أخرى، وبخاصة تلك التي لديها احتياطيات كبيرة من تلك المصادر والتي تواجه تحديات وصعوبات كبيرة.

(3) الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

ولكن هناك عدد من الجوانب الاقتصادية بصناعة النفط والغاز غير التقليدية غالباً ما يتم التغاضي عنها أو لم تلق الاهتمام المطلوب مثل مدى امكانية استمرار استخراج كميات كبيرة من مكامن غاز و نفط السجيل ومدى ديمومة المكامن الجديدة. وفي ظل الأسعار السائدة للغاز والنفط، يعد الجزء الأكبر من آبار غاز السجيل الأمريكية غير مربحة بينما تتركز الأرباح في آبار نفط السجيل التي تعتبر جاذبة ومجدية اقتصادياً.

وفيما يتعلق بالمستقبل، تشير التوقعات الى أن تلك الصناعة ستواجه تحديات متزايدة على المديين القريب والمتوسط ومنها الحاجة لاستمرار حيازة مساحات جديدة وحفر مزيد من الآبار، خصوصاً وأن آبار غاز و نفط السجيل تعاني من معدلات انخفاض عالية خلال السنة الأولى من عمرها تتراوح ما بين 65 إلى 90 في المائة بالإضافة إلى كفاءة استخلاص متدنية بحدود 7 في المائة لغاز السجيل و 1 - 2 في المائة فقط لنفط السجيل. هذا بالإضافة إلى تحديات عديدة أخرى منها ما له علاقة بمتطلبات البنية التحتية وتكاليف النقل وتساعد التكاليف لإدارة الاعتبارات البيئية مع تنامي العمليات.

ختاماً تجدر الإشارة إلى أنه هناك تفاوت في الآراء وبشكل كبير حول واقع وآفاق صناعة غاز و نفط السجيل بشكل عام، والتي لاتزال حديثة وغير مستقرة، فهناك بعض التقييمات التي لا تخلو من تضخيم، و بالمقابل، يعتقد البعض بأن تلك الظاهرة ما هي إلا "فقاعة" ستفجر في القريب العاجل.

ارتفعت الكميات المسوقة من الغاز الطبيعي في عام 2012 على المستوى العالمي بحوالي 2.2 في المائة لتصل إلى أكثر من 3.4 تريليون متر مكعب. وشكلت حصة الدول العربية مجتمعة حوالي 17.2 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة بحوالي 16.9 في المائة في عام 2011. وقد ارتفع إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية من 570.4 مليار متر مكعب في عام 2011 إلى حوالي 594.9 مليار متر مكعب في عام 2012 أي بزيادة بلغت نسبتها 4.3 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في الإمارات بنسبة 3.8 في المائة لتصل إلى 54.3 مليار متر مكعب، والبحرين بنسبة 7.9 في المائة لتصل إلى 13.7 مليار متر مكعب، وفي السعودية بنسبة 7.6 في المائة لتصل إلى 99.3 مليار متر مكعب في عام 2012. وارتفعت في الجزائر بنسبة 3.8 في المائة لتصل إلى 85.7 مليار متر مكعب، وقطر بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى حوالي 204 مليار متر مكعب في عام 2012، والكويت بنسبة 14.8 في المائة لتصل إلى 15.5 مليار متر مكعب، وعمان بنسبة 6.3 في المائة لتصل إلى حوالي 28.7 مليار متر مكعب. وكذلك ارتفعت في ليبيا بنسبة 130.4 في المائة لتصل إلى 18.2 مليار متر مكعب في عام 2012. وفي المقابل انخفضت كميات الغاز المسوقة في مصر بنسبة 4.1 في المائة لتصل إلى 58.8 مليار متر مكعب، وفي تونس بنسبة 3.6 في المائة لتصل إلى 1.9 مليار متر مكعب وفي العراق بنسبة 5.3 في المائة لتصل إلى 8.0 مليار متر مكعب وفي سورية بنسبة 13.9 في المائة لتصل إلى 6.8 مليار متر مكعب، (الملحق 4/5).

مصادر الطاقة الأخرى

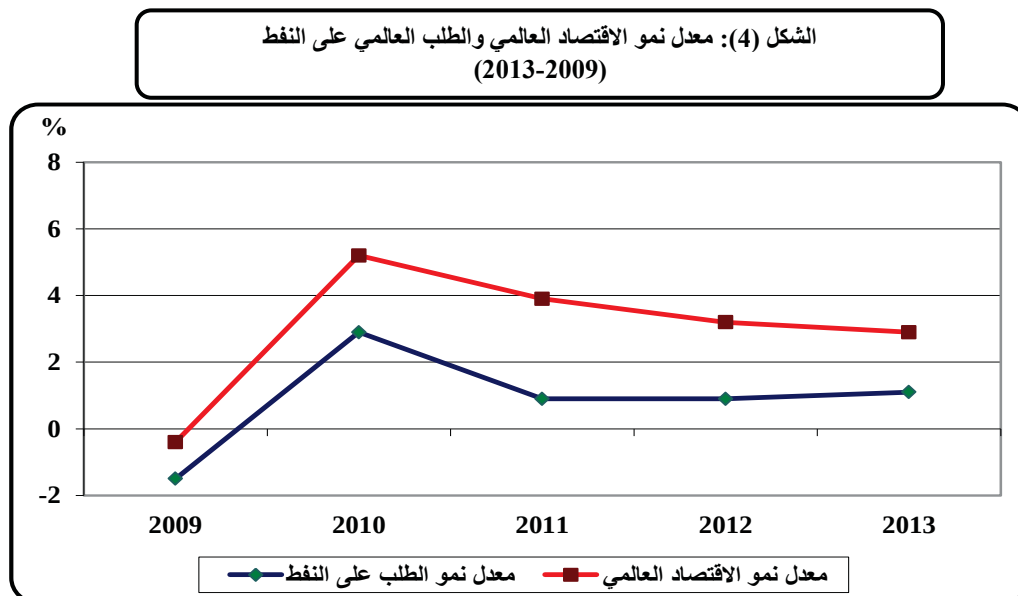
ارتفع إنتاج العالم من الفحم من حوالي 3862 مليون طن مكافئ نفط عام 2012 إلى حوالي 3881 مليون طن مكافئ نفط عام 2013. وجاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2013 إلى حوالي 1840 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 47.4 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية فلم تحدث تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه الذي ينحصر في منجم المغارة في شبه جزيرة سيناء في جمهورية مصر العربية، فيما تعمل المغرب على إعادة إنتاج الفحم من بعض مناجمها التي كانت قد أغلقتها منذ فترة.

أما فيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 563.2 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013 مسجلة ارتفاعاً بنسبة حوالي 0.9 في المائة مقارنة بعام 2012. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج ما يعادل 855.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2013، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2.9 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. هذا، وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصة مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب والسودان.

الطلب على الطاقة

الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2013 نحو 12730.4 مليون طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 255.6 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة زيادة حوالي 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. استأثرت الدول الصناعية بحصة 43.5 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو 8.1 في المائة للدول المتحولة و 48.4 في المائة لبقية دول العالم. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 32.9 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2013، وبلغت حصة الفحم 30.0 في المائة والغاز الطبيعي 23.7 في المائة، والطاقة الكهرومائية 6.7 في المائة، والطاقة النووية 4.4 في المائة، والطاقة المتجددة 2.2 في المائة خلال العام المذكور. ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق خلال عام 2013، بواقع مليون ب/ي وبمعدلات نمو تفوق قليلاً العام السابق، بما يعكس استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. إذ أن انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 5.2 في المائة خلال عام 2010 إلى 2.9 في المائة خلال عام 2013 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط، من 2.9 في المائة في عام 2010 إلى 1.1 في المائة في عام 2013، الشكل (4).



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

وقد تباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى، فبينما انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2013 بنحو 200 ألف ب/ي ليصل إلى 45.8 مليون برميل/يوم، ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 1.2 مليون برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2012. وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2013، إذ انخفضت حصة البلدان الصناعية من 51.7 في المائة في عام 2012 إلى 50.9 في المائة في عام 2013 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 48.3 في المائة إلى 49.1 في المائة، الجدول (1).

الجدول (1)
الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2013-2009)

2013 ⁽¹⁾	2012	2011	2010	2009	
45.8 0.4-	46.0 1.1-	46.5 1.1-	47.0 1.3	46.4 4.1-	الدول الصناعية مليون ب/ي الزيادة السنوية (في المائة)
44.1 2.8	42.9 3.1	41.6 3.2	40.3 4.9	38.4 1.9	دول العالم الأخرى ⁽²⁾ مليون ب/ي الزيادة السنوية (في المائة)
89.9 1.1	88.9 0.9	88.1 0.9	87.3 2.9	84.8 1.5-	إجمالي العالم مليون ب/ي الزيادة السنوية (في المائة)

(1) بيانات تقديرية.

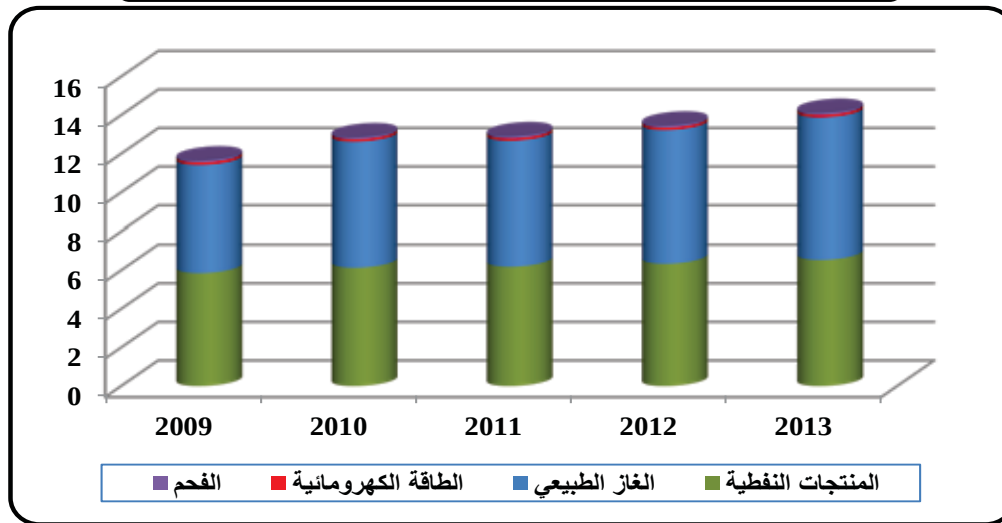
(2) تضم كلا من الدول النامية والدول المتحولة.

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

الطلب على الطاقة في الدول العربية

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز والنفط كمصدرين رئيسيين لتغطية احتياجات الطاقة فيها حيث يلبى معاً 98.5 في المائة من إجمالي استهلاكها من الطاقة في عام 2013. ويأتي الغاز الطبيعي في المركز الأول حيث بلغت حصته 52.2 في المائة من إجمالي الاستهلاك يليه النفط بحصة 46.3 في المائة. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى وأهمها الطاقة الكهرومائية والفحم بدور ثانوي ومتناقص بصورة مستمرة، حيث بلغت حصتهما معاً حوالي 1.5 في المائة في عام 2013. وقد ارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2013 بنسبة 4.9 في المائة ليصل إلى حوالي 14.1 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) بالمقارنة مع 13.4 مليون ب م ن ي في عام 2012، الملحق (5/5) والشكل (5).

الشكل (5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية
(2009-2013) (مليون ب م ن ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

وجاءت الزيادة في الطلب على الطاقة بصورة رئيسية من ثمان دول عربية هي: السعودية (226 ألف ب م ن ي)، والإمارات العربية المتحدة (111 ألف ب م ن ي)، والجزائر (74 ألف ب م ن ي)، وليبيا (70 ألف ب م ن ي) نظراً للتعافي النسبي بعد الأزمة التي مرت بها البلاد، وقطر (65 ألف ب م ن ي)، ومصر (33 ألف ب م ن ي)، والكويت (22 ألف ب م ن ي)، والعراق (18 ألف ب م ن ي). ويمثل حجم استهلاك السعودية حوالي 29.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2013. وتأتي مصر في المركز الثاني بنسبة 12.8 في المائة، والإمارات في المركز الثالث بنسبة 10.8 في المائة، وقطر بنسبة 10.3 في المائة، والجزائر بنسبة 7.5 في المائة، والعراق بنسبة 5.6 في المائة. ويعزى التباين في استهلاك الطاقة بين الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ومستويات الدخل المتباعدة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع والموارد المتاحة للدولة من الاحتياطي الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. وتلعب كل هذه العوامل دوراً في تطور مستوى استهلاك الطاقة في الدول العربية.

وفي جانب متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد تزايد بمعدل 4.5 في المائة خلال الفترة (2010-2013) ليرتفع إلى 13.9 برميل مكافئ نفط (ب م ن) في عام 2013 بالمقارنة مع 13.3 ب م ن في عام 2010. ويخفى هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح ما بين أقل من 6 ب م ن في تونس وحوالي 271 ب م ن في قطر.

المنتجات البترولية

ارتفع استهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية بنسبة بلغت حوالي 3.1 في المائة ليصل إلى حوالي 6.5 مليون برميل مكافئ نفط يومياً (ب م ن ي) في عام 2013 مقارنة مع 6.3 مليون ب م ن ي في عام 2012. وبلغت حصة الدول العربية من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية في العالم حوالي 8.4 في المائة في عام 2013، بينما بلغت حصة الدول الصناعية 51.2 في المائة، و34.7 في المائة لبقية الاقتصادات الناشئة و5.6 في المائة للدول المتحولة.

وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في حجم الاستهلاك في عام 2013 بشكل أساسي من السعودية التي بلغ حجم الزيادة فيها 103 ألف ب م ن ي، والتي شكلت ما يقارب من 62.8 في المائة من إجمالي الزيادة في الدول العربية في عام 2013، والعراق بزيادة 21 ألف ب م ن ي. هذا بالإضافة إلى زيادات أقل في دول أخرى والتي بلغت 16 ألف ب م ن ي في الجزائر و14 ألف ب م ن ي في الإمارات العربية المتحدة، و11 ألف ب م ن ي في كل من الكويت وليبيا و8 آلاف ب م ن ي في كل من قطر ومصر.

ولانتزال المنتجات البترولية تلعب دوراً هاماً في تلبية متطلبات استهلاك الطاقة في العديد من الدول العربية، ويقدر أن تكون حصة هذه المنتجات البترولية في إجمالي استهلاك الطاقة قد وصلت في عام 2013 إلى النسب التالية: العراق (83 في المائة)، سوريا (63.5 في المائة)، تونس (59 في المائة)، السعودية (55.9 في المائة)، الكويت (51.8 في المائة)، وليبيا (50 في المائة).

ويحتل زيت الغاز/ الديزل المرتبة الأولى من إجمالي استهلاك الدول العربية من المنتجات البترولية، بحصة بلغت حوالي 37 في المائة عام 2013، يليه الغازولين بحصة بلغت حوالي 25.2 في المائة وزيت الوقود بحصة وصلت إلى حوالي 18 في المائة، ما يجعل من المنتجات الرئيسية الثلاث تحتل مجتمعة حوالي 80 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات النفطية في الدول العربية.

الغاز الطبيعي

أدى إنباع العديد من الدول العربية ذات الاستهلاك الملموس من الطاقة سياسة زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي لسد احتياجاتها المتنامية من الطاقة إلى زيادة الأهمية النسبية لهذا المصدر في ميزان الطاقة في الدول العربية خلال الفترة 2010-2013. فقد وصل حجم استهلاك الغاز الطبيعي إلى 7.4 مليون ب م ن ي في عام 2013 مقابل 6.9 مليون ب م ن ي في عام 2012. وأدى ذلك بدوره إلى زيادة حصته في موازين الطاقة لتصل إلى 52.2 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2013. وضمن الدول المنتجة الرئيسية للغاز استحوذت السعودية، الإمارات، مصر وقطر بصورة مجتمعة على 71.5 في المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2013.

الطاقة الكهربائية

تتمتع الدول العربية بإمكانات محدودة لتوليد الطاقة الكهربائية نظراً لضعف المصادر المائية المتاحة واللازمة لإنشاء محطات الطاقة الكهربائية. لذلك تساهم هذه الطاقة مساهمة محدودة في موازين الطاقة في الدول العربية. حيث توجد بعض الإمكانيات البسيطة لتوليد الطاقة الكهربائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر والعراق والمغرب والسودان وسورية ولبنان والجزائر وتونس. ويقدر حجم استهلاك الطاقة الكهربائية في تلك الدول بحوالي 103 ألف ب م ن ي في عام 2013. وبلغت حصة الطاقة الكهربائية من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية حوالي 0.7 المائة في عام 2013.

الفحم

تعتبر مساهمة الفحم محدودة جداً في ميزان الطاقة ولعدد قليل من الدول العربية، وهذه الدول هي: مصر، الجزائر، والمغرب، ولبنان. ويقدر إجمالي استهلاك هذه الدول الأربع بحوالي 102 ألف ب م ن ي في عام 2013. وبحصة حوالي 0.7 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية.

المخزون

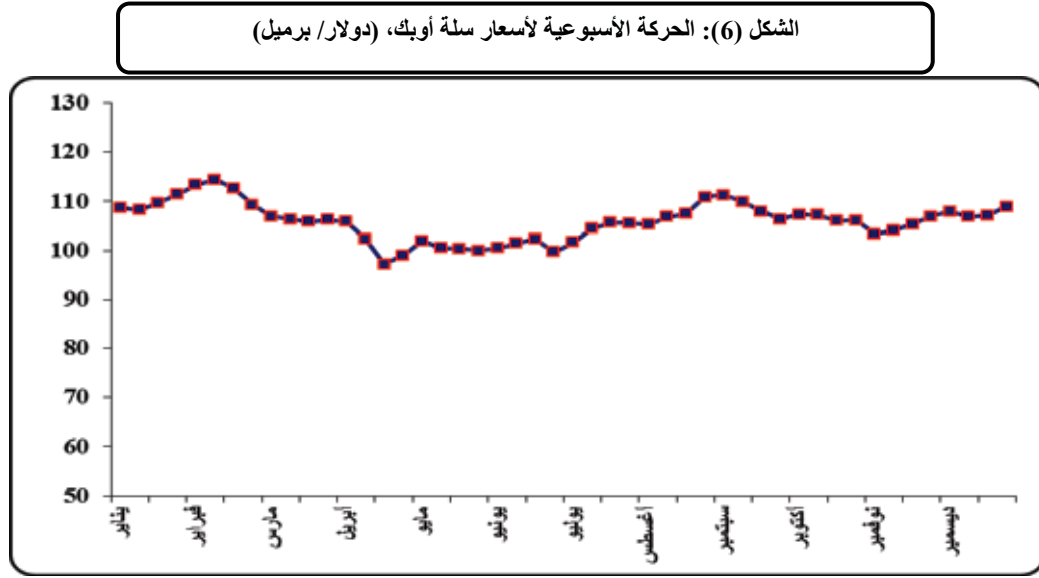
تعتبر حركة المخزون النفطي وبخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في سوق النفط وأسعاره، خصوصاً خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وعملية السحب من المخزون تعني امدادات نفط إضافية في السوق. فقد شهد عام 2013 ارتفاعاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 7822 مليون برميل في نهاية عام 2013، مرتفعة بنحو 796 مليون برميل، أي بنسبة 11.3 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. ويعتبر ذلك نتيجة لزيادة إمدادات النفط العالمية بدرجة أكبر مما تحقق من زيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام. الجدير بالاهتمام، أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2013 قد بلغت حوالي 55.4 يوم من الاستهلاك وهو مستوى أقل قليلاً من المسجل في العام السابق لكنه لا يزال يعد مرتفعاً عن المتوسط الاعتيادي، الملحق (6/5).

الأسعار

أسعار النفط الخام

تميزت سوق النفط العالمية خلال عام 2013 بحالة من التوازن النسبي واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحة ما بين 100.7 إلى 112.8 دولار/ برميل خلال أشهر السنة وبلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى 105.9 دولار/برميل، بالمقارنة مع 109.5 دولار/برميل في عام 2012، أي بانخفاض 3.6 دولار/برميل، ما يعادل حوالي 3.3 في المائة.

وشهد النصف الأول من العام درجة أعلى نسبياً من التقلبات السعرية لتتراوح خلاله المعدلات الشهرية لسلة أوبك ما بين 100.7 و 112.8 دولار/برميل بالمقارنة مع النصف الثاني، الذي تراوحت خلاله الأسعار ما بين حوالي 104.5 و 108.7 دولار / برميل. الملحق (7/5) والشكل (6).



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، 2013.

تتحدد مستويات أسعار النفط العالمية عادة، على ضوء جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، فمنها ما يدفع بالأسعار نحو الصعود وأخرى نحو الانخفاض. وقد اكتسبت عوامل أساسيات السوق بما يعكس مستويات العرض والطلب دوراً أكثر أهمية خلال عام 2013 بالمقارنة مع السنوات القليلة السابقة. ومن العوامل الرئيسية التي أثرت في حركة أسعار النفط خلال العام ما يلي:

- وفرة امدادات النفط العالمية وتوسيع الطاقة الإنتاجية العالمية الناجمة عن النجاح الذي تحقق في استغلال مصادر النفط (والغاز) غير التقليدية في الولايات المتحدة مما أدى الى حدوث زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تفوق مليون برميل/يوم خلال عام 2013، وهذا العامل حد من ارتفاع مستويات الأسعار خلال العام.
- جهود منظمة أوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغيير والتي كان لها دور هام في توازن سوق النفط واستقرارها. كما عملت بعض دول المنظمة فرادى جاهدة للتعويض عن التخفيض الذي حصل في إنتاج بعض الدول المنتجة الأخرى لتفادي نقص الإمدادات في السوق. ويعد ذلك عاملاً حاسماً وراء حالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها السوق خلال العام.

- التطورات الجيوسياسية، وبخاصة في سوريا وليبيا بالإضافة إلى دول منتجة أخرى مثل نيجيريا واندغولا وجنوب السودان نتجت عن تخفيض كبير في الإنتاج، إلا أن وفرة الإمدادات النفطية العالمية حدثت من تأثير تلك التطورات في دفع الأسعار نحو الأعلى.
 - المحادثات التي حصلت حول برنامج إيران النووي والحظر النفطي المفروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي والعقوبات المالية من قبل الولايات المتحدة وتخفيف حدة التوترات الجيوسياسية والتي أدت إلى اتجاه الأسعار نحو الانخفاض، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام. وهذا ما أدى بمجمله إلى انخفاض ما يعرف بـ "علاوة الخوف" (Fear Premium) في أسعار النفط خلال العام.
 - التعافي الاقتصادي العالمي، وإن كان بمعدلات لاتزال متواضعة خلال العام، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في الطلب العالمي على النفط ويعتبر عاملاً داعماً للأسعار.
 - حركة أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث اعتبر الضعف النسبي لسعر صرف الدولار مقابل اليورو أحد العوامل وراء ارتفاع أسعار النفط أوائل العام.
 - كان للمضاربات دور محدود نسبياً، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة وكفاية الإمدادات النفطية العالمية خلال العام.
 - عوامل موسمية لها علاقة بالطقس، خاصة وأن العام قد بدأ بطقس بارد نسبياً في معظم الدول في نصف الكرة الشمالي والذي كان له تأثير على الأسعار. وهناك إجماع بأن النصف الثاني من العام قد شهد تعافياً في الطلب على النفط على أسس موسمية أيضاً.
- كما شهد عام 2013 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت بتوسع الفروقات، وبدرجة متواضعة نسبياً، بين أسعار النفوط الخفيفة منخفضة المحتوى الكبريتي والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي خلال العام بالمقارنة مع العام السابق. ويمكن أن تعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض المعروض من النفوط الخفيفة في السوق العالمية وبخاصة من ليبيا خلال العام وتأثير ذلك بشكل مباشر على أسعار نفط برنت.
- وانعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة. فقد انخفض الخام الجزائري بواقع 2.1 دولار/برميل ليصل إلى 109.4 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة انخفاض 1.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وانخفض خام التصدير الكويتي بواقع 3.9 دولار/برميل ليصل إلى 105.1 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 3.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، ما أدى إلى توسع الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي ليصبح 4.3 دولار/برميل خلال العام بالمقارنة مع 2.5 دولار/برميل خلال العام السابق.
- وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (3.4 في المائة) ليلبلغ 106.5 دولار/برميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة (3.1 في المائة) ليصل 108.3 دولار/برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة

(2.9 في المائة) ليصل إلى 108.6 دولار/ برميل، و الخام البحري القطري و البصرة العراقي بنسبة (3.6 في المائة) (4.0 في المائة) ليصلا إلى 105.4 و 103.7 دولار/برميل تباعا خلال العام، الجدول (2).

الجدول (2)
أسعار بعض النفوط العربية (2012-2013)
(دولار / برميل)

الانخفاض في عام 2013 (في المائة)	متوسط 2013	2013				متوسط 2012	أنواع الخامات
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
3.4-	106.5	106.7	107.5	101.3	110.7	110.3	العربي الخفيف السعودي
3.1-	108.3	110.2	108.6	103.3	110.9	111.8	خام مريان الإماراتي
1.9-	109.4	111.0	110.8	102.6	113.4	111.5	خليط الصحراء الجزائري
3.6-	105.1	106.1	105.9	100.0	108.4	109.0	خام التصدير الكويتي
2.9-	108.6	108.9	110.2	102.6	112.6	111.9	السدر الليبي
4.0-	103.7	103.5	105.3	98.4	107.4	108.0	البصرة العراقي
3.6-	105.4	106.7	106.1	100.7	108.1	109.3	البحري القطري
2.0-	105.3	106.1	107.3	99.7	108.2	107.5	خليط السويس المصري
3.6-	105.5	106.9	106.2	100.8	108.2	109.4	عُمان

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2013، OPEC Bulletin, Various Issues

ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 3.6 دولار للبرميل يزيد قليلاً عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، حيث انخفض سعر برميل النفط بالأسعار الحقيقية بنحو 3.5 دولار/برميل خلال عام 2013 أي بنسبة أقل من 4 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 86.3 دولار/برميل في عام 2013 ، الملحق (8/5).

الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

طراً انخفاض على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. وفيما يخص تطور أسعار المنتجات النفطية في الدول العربية، فقد حافظت على المستويات التي كانت سائدة لأسعار المنتجات البترولية في أسواقها المحلية في عام 2012 في معظم الدول العربية باستثناء المملكة الأردنية الهاشمية التي تعمل على مراجعة قائمة أسعار المنتجات البترولية في السوق المحلية بصورة منتظمة.

وقد بلغ معدل سعر الغازولين في خليج المكسيك 129.7 دولار/ برميل في عام 2013، أي بانخفاض 3.9 دولار/ برميل، بانخفاض نسبته 2.9 في المائة مقارنة بمعدلات السعر لعام 2012. وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال العام 122.8 دولار/برميل، بانخفاض 3.8 دولار/برميل، يمثل 3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر خلال العام إلى 122.7 دولار/برميل، بانخفاض 4.6 دولار/ برميل، تمثل تراجع

بنسبة 3.6 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 119.3 دولار/برميل خلال عام 2013، بانخفاض 4.2 دولار/برميل، والذي يمثل حوالي 3.4 في المائة مقارنة بأسعار عام 2012. وبالتالي، فقد حققت السوق الأمريكية أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال عام 2013، تلتها سوق البحر المتوسط ثم سوق روتردام وأخيراً سوق سنغافورة التي حققت أدنى الأسعار.

ويتضح بأن الأسعار النهائية للغازولين في السوق الأمريكية هي الأقل من بين الدول الصناعية بسبب الضرائب المنخفضة في تلك السوق، إذ بلغت هذه الضرائب في شهر أكتوبر 2013 حوالي 12.5 في المائة من السعر النهائي للغازولين مقارنة بنسبة 31.8 في المائة في كندا، 39.7 في المائة في اليابان، و50.3 في المائة في أسبانيا، وأكثر من 57 في المائة في بعض الدول الأوروبية الأخرى (ألمانيا 57.8 في المائة، وبريطانيا 60.7 في المائة، وفرنسا 57.6 في المائة، و60.2 في المائة في إيطاليا) خلال الفترة نفسها.

وفاقت مستويات أسعار زيت الغاز خلال عام 2013 في كل من سوق روتردام وسنغافورة أسعار كل من الغازولين وزيت الوقود، ويعود ذلك إلى الطلب المستمر على المنتج صيفاً وشتاءً، وخصوصاً في قطاع المواصلات وقطاع التدفئة والتبريد وتوليد الكهرباء في بعض الدول كالصين. وقد استأثرت سوق سنغافورة بأعلى الأسعار لتصل إلى 124.8 دولار/برميل خلال عام 2013 بنسبة انخفاض 3.2 في المائة مقارنة بمعدل عام 2012، و سوق روتردام بمعدل سعر 124 دولار/برميل بنسبة انخفاض 5.1 في المائة، ثم السوق الأمريكية بمعدل سعر 121.8 دولار/برميل بنسبة انخفاض 3.3 في المائة. وأخيراً سوق البحر المتوسط بأدنى الأسعار بواقع 113.1 دولار/برميل خلال عام 2013 وبنسبة انخفاض 0.1 في المائة مقارنة بالعام السابق.

انخفضت أسعار زيت الوقود خلال عام 2013 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 97.6 دولار/برميل، بانخفاض 7.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2012، وفي السوق الأمريكية إلى 99.7 دولار/برميل، بانخفاض 5.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 95.9 دولار/برميل في سوق روتردام، بانخفاض 8.7 في المائة بالمقارنة مع عام 2012. أما في سوق البحر المتوسط، فقد وصل السعر إلى 97.2 دولار/برميل خلال العام، بانخفاض 6.4 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

أسعار الشحن

استمرت أسعار شحن النفط الخام لكافة الاتجاهات في الانخفاض مقارنة بالمستويات التي وصلت لها خلال عام 2012 لأسباب أهمها استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى ما شهدته بعض دول خارج أوبك بخاصة الولايات المتحدة من زيادة في انتاجها المحلي من النفط وما يعني ذلك من انخفاض لوارداتها النفطية وبالتالي انخفاض في الطلب على الناقلات بالتزامن مع زيادة في طاقة أسطول الناقلات في العالم بحدود 25 في المائة ما بين عامي 2008 و2012 ما نتج عن اختلال الموازنة ما بين العرض والطلب على الناقلات.

بلغ معدل سعر الشحن خلال عام 2013 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الخليج العربي إلى الشرق (لنناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 230-280 ألف طن ساكن) 41 نقطة على المقياس العالمي (World Scale-WS)⁽⁴⁾، بانخفاض 7 نقاط مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2012. أما بالنسبة لمعدل أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الخليج العربي إلى الغرب (لنناقلات بحمولة 270-285 ألف طن ساكن) فقد وصل خلال عام 2013 إلى 26 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض مقداره 7 نقاط، مقارنة بمعدل عام 2012. كما طرأ تراجع أيضاً بالنسبة لأسعار الشحن ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط والنناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (80-85 ألف طن ساكن) حيث وصل معدلها خلال عام 2013 إلى 80 نقطة على المقياس العالمي، وبانخفاض 8 نقاط، مقارنة بمعدل عام 2012.

يذكر أن أسعار الشحن من الشرق الأوسط ولكافة الاتجاهات استهلت عام 2013 بالانخفاض بالمقارنة مع نهاية عام 2012 لأسباب من أهمها الزيادة التي طرأت على معدلات المقياس العالمي المرجعية لأسعار الشحن والنافذة لعام 2013. هذا بالإضافة إلى وفرة المعروض من الناقلات وتحسن ظروف الطقس وضعف الطلب على النقل.

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2013 تفاوتاً في حركة أسعار الغاز الطبيعي، سواء المنقول بوساطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال، في الأسواق الرئيسية العالمية. فقد ارتفع معدل سعر الغاز في مركز أو سوق هنري (Henry Hub) في الولايات المتحدة بحدود 32 في المائة ليصل إلى 3.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. كما ارتفع سعر الغاز المنقول عبر الأنابيب في كندا بنسبة 26 في المائة ليصل إلى 2.9 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي المملكة المتحدة ارتفع السعر في سوق (NBP) بنسبة 11 في المائة ليصل إلى 10.6 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وارتفع سعر الغاز الطبيعي المسال الواصل إلى كوريا بنسبة 1.4 في المائة ليصل إلى 14.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. بالمقابل انخفض سعر الغاز في ألمانيا بنسبة حوالي 2.7 في المائة ليصل إلى 10.7 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي اليابان انخفض سعر الغاز الطبيعي المسال واصل اليابان بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 16.2 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (3).

الجدول (3)

أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة، 2009-2013

(دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الغاز الطبيعي المسال		الغاز الطبيعي المنقول بوساطة الأنابيب				
كوريا	اليابان	كندا	الولايات المتحدة	بريطانيا	ألمانيا	
9.6	9.0	3.4	3.9	4.9	8.5	2009
10.1	10.9	3.7	4.4	6.6	8.0	2010
12.5	14.7	3.5	4.0	9.0	10.6	2011
14.5	16.7	2.3	2.8	9.5	11.0	2012
14.7	16.2	2.9	3.7	10.6	10.7	2013

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2014.

⁽⁴⁾ المقياس العالمي (World Scale) هو طريقة مستخدمة لاحتساب أسعار الشحن، حيث أن نقطة واحدة على المقياس العالمي تعني 1 في المائة من سعر النقل القياسي لذلك الاتجاه (المكان) في كتاب (World Scale) الذي ينشر سنوياً من قبل (World Scale Association) ويتضمن قائمة من الأسعار بصيغة دولار/طن تمثل (World Scale 100) لكل الاتجاهات الرئيسية في العالم.

صادرات النفط والغاز الطبيعي

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 56.5 مليون ب/ي في عام 2013، مرتفعة بحوالي 1.2 مليون ب/ي أي بنسبة حوالي 2.2 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط بحصة 26.3 مليون ب/ي من إجمالي تلك الصادرات تلتها بلدان الاتحاد السوفيتي السابق بحصة حوالي 9 مليون ب/ي، ثم منطقة أمريكا الشمالية بحصة 7.9 مليون ب/ي. وعلى مستوى الدول العربية، شكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 35.4 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 20 مليون ب/ي في عام 2013، بانخفاض في كمية الصادرات بلغ حوالي 2.4 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2012، الجدول (4).

الجدول (4)
الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق (2012-2013)
(مليون برميل في اليوم)

2013 (*)	2012	
7.9	7.1	أمريكا الشمالية
3.7	3.8	أمريكا اللاتينية
2.4	2.2	الدول الأوروبية
9.0	8.6	الاتحاد السوفيتي السابق
26.3	26.9	الشرق الأوسط وأفريقيا
6.7	6.4	دول آسيا والمحيط الهادي
0.5	0.3	بقية دول العالم
56.5	55.3	الإجمالي العالمي
20.0	20.5	الدول العربية
35.4	37	حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2013 و 2014.
(*) أرقام تقديرية.

والجدير بالذكر أن خمس دول عربية وهي الإمارات و الجزائر والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على أكثر من 85 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2013. أما فيما يتعلق بوجهة الصادرات النفطية من الدول العربية، متمثلة في مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى بقية بلدان العالم خلال عام 2013 فقد استأثرت السوق الآسيوية على حوالي 70 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العربية، وعلى رأسها الصين والهند واليابان بنسبة 15.6 في المائة و11.9 في المائة و15.1 في المائة على التوالي، ودول آسيوية أخرى بنسبة 22.0 في المائة وقد استحوذت السوق الأوروبية على حوالي 16.5 في المائة وأمريكا الشمالية بحصة حوالي 11.0 في المائة، الجدول (5).

الجدول (5)
وجهة الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحسب المناطق
(2013)

الكمية (مليون ب/ي)	الحصة (في المائة)	
2.4	11	أمريكا الشمالية
0.2	0.9	أمريكا اللاتينية
3.6	16.5	الدول الأوروبية
15.3	70.2	آسيا ومنها:
3.4	15.6	- الصين
2.6	11.9	- الهند
3.3	15.1	- اليابان
1.1	5.0	- سنغافورة
4.8	22.0	- بلدان آسيوية أخرى
0.3	1.4	أفريقيا
21.8	100.0	الإجمالي

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بترولיום، 2014.

حافظ إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2013 على مستويات مقاربة لتلك المسجلة في العام السابق، مرتفعاً بحدود 0.2 في المائة ليبلغ 1035.9 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1033.4 مليار متر مكعب في عام 2012. فقد ارتفعت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 0.7 في المائة لتصل إلى 710.6 مليار متر مكعب في عام 2012، مشكلة حصة 68.6 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2013 مقارنة بحصة 68.3 في المائة في عام 2012. بالمقابل انخفضت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 0.8 في المائة لتبلغ 325.3 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 31.4 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2013 مقارنة بحصة 31.7 في المائة خلال العام السابق.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً طفيفاً في مستوياتها خلال عام 2013 لتصل إلى حوالي 206.0 مليار متر مكعب مقابل 214.4 مليار متر مكعب في عام 2012، أي بنسبة انخفاض 0.4 في المائة مستحوذة على نسبة 19.9 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت صادراتها حوالي 125.5 مليار متر مكعب أي ما نسبته 60.9 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية في عام 2013، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها حوالي 43 مليار متر مكعب بحصة بلغت 20.8 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية، ثم عمان بحصة 5.6 في المائة، واليمن بحصة 4.7 في المائة، والإمارات بحصة 3.6 في المائة وليبيا بحصة 2.5 في المائة، وأخيراً مصر بحصة حوالي 1.9 في المائة.

وقد انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 61.1 مليار متر مكعب عام 2012 إلى 53.3 مليار متر مكعب عام 2013، مشكلة ما نسبته حوالي 25.9 في المائة من إجمالي الصادرات العربية ونسبة 7.5 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي

المسيل على ظهر الناقلات من 153.3 مليار متر مكعب في عام 2012 إلى 152.7 مليار متر مكعب عام 2013 مشكلة بذلك ما نسبته 74.1 من إجمالي صادرات الغاز للدول العربية ونحو 46.7 في المائة صادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2013، الجدول (6).

الجدول (6)
صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، (2012 – 2013)
(مليار متر مكعب)

2013			2012			
الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	الإجمالي	على ظهر الناقلات	عبر الأنابيب	
42.9	14.9	28.0	50.1	15.3	34.8	الجزائر
11.5	11.5	0.0	11.2	11.2	0.0	عمان
5.2	0.0	5.2	6.5	-	6.5	ليبيا
3.9	3.7	0.2	7.3	6.7	0.6	مصر
125.5	105.6	19.9	124.6	105.4	19.2	قطر
7.4	7.4	0.0	7.6	7.6	0.0	الإمارات العربية
9.6	9.6	0.0	7.1	7.1	0.0	اليمن
206.0	152.7	53.3	214.4	153.3	61.1	إجمالي الدول العربية
1035.9	325.3	710.6	1033.4	327.9	705.5	الإجمالي العالمي
19.9	46.9	7.5	20.7	46.7	8.7	حصة الدول العربية من الإجمالي (في المائة)

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بترولיום 2013، 2014.

وقد استأثرت الجزائر على الجزء الأكبر ونحو 52.5 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. من جهة أخرى، تشكل صادرات قطر الجزء الأكبر ونسبة حوالي 69 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات.

وفيما يتعلق بوجهة صادرات الغاز الطبيعي، تعتبر أوروبا الوجهة لكامل صادرات شمال أفريقيا من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. وتقتصر صادرات قطر عبر الأنابيب على دول المنطقة القريبة المشمولة بمشروع دولفين⁽⁵⁾. كما تقتصر الصادرات المصرية عبر الأنابيب على خط الغاز العربي بشكل رئيسي والتي انخفضت بشكل كبير بسبب الظروف التي تمر بها دول المنطقة. وفيما يخص وجهة صادرات الغاز الطبيعي المسيل، غطت صادرات قطر معظم أسواق العالم لتشمل أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط. واتجهت صادرات الجزائر إلى أوروبا بالإضافة إلى كميات متواضعة إلى آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. كما شملت وجهة صادرات مصر بالإضافة إلى الدول الآسيوية أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. أما بالنسبة لصادرات كل من عمان والإمارات واليمن من الغاز الطبيعي المسيل فقد تركزت، بشكل رئيسي، في منطقة آسيا والمحيط الهادي بالإضافة إلى كميات قليلة نسبياً اتجهت إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، الجدول (7).

(5) مشروع دولفين للغاز هو مبادرة استراتيجية في مجال الطاقة تتضمن إنتاج ومعالجة الغاز الطبيعي من حقل غاز الشمال البحري في قطر ومن ثم تصديره عبر الأنابيب الممتدة تحت سطح البحر إلى كل من الإمارات وعمان.

الجدول (7)

اتجاه صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه، عام 2013
(مليار متر مكعب)

من / إلى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا الجنوبية	آسيا والمحيط الهادي	الشرق الأوسط	أفريقيا	الإجمالي
الجزائر	38.2	0	0.1	1.3	0.1	3.2	42.9
عمان	0.2	0	0	11.4	0	0	11.5
ليبيا	5.2	0	0	0	0	0	5.2
مصر	0.4	0	0.2	2.9	0.4	0	3.9
قطر	23.4	2.6	1.3	75.0	23.2	0	125.5
الإمارات العربية	0	0	0	7.4	0	0	7.4
اليمن	0.2	0.8	0.4	8.2	0	0	9.6
الدول العربية	67.6	3.4	2.0	106.2	23.7	3.2	206.0

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، شركة بريتش بتروليوم، 2014.

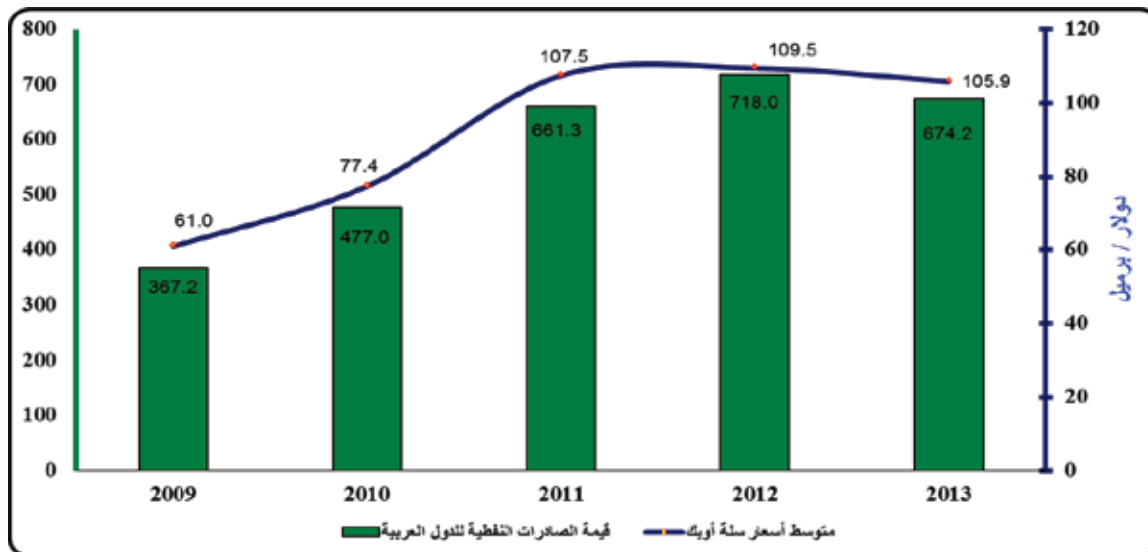
قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية⁽⁶⁾

بشكل عام، تلعب منتجات النفط والغاز دوراً أساسياً في تطوير اقتصادات الدول العربية النفطية وغير النفطية، وذلك كونها منتجات تستخدم كمصدر للطاقة للاستهلاك ولتمهيد السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في قطاع الصناعات اللاحقة، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً للعائدات التي يتم إنفاقها على التنمية.

وقد انعكست معدلات أسعار النفط خلال عام 2013 على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المنتجة للنفط، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية للفترة (2009-2013) تعطي صورة أوضح للأثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال السنوات الأخيرة. ومن خلال تتبع انعكاس التطورات الأخيرة في أسعار النفط على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية، تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 674 مليار دولار في عام 2013 بالمقارنة مع 718 مليار دولار في عام 2012، أي بانخفاض 44 مليار دولار، ما يعادل 6 في المائة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 105.9 دولار/برميل في عام 2013 بعد أن كانت 109.5 دولار/برميل في العام السابق، الشكل (7).

(6) تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي :
تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة ، وبضرب المعدل السنوي للسعر في حجم الصادرات النفطية السنوية تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

الشكل (7): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية (2009-2013)



وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفضت قيمة الصادرات في جميع الدول العربية خلال العام باستثناء الإمارات العربية التي شهدت ارتفاعاً طفيفاً في قيمة صادراتها بنسبة 0.9 في المائة نتيجة لارتفاع إنتاجها من النفط خلال العام بمعدل 3.3 في المائة مقارنة بالعام السابق 2012، وقد تباينت نسبة الانخفاض من بلد لآخر. وتتصدر ليبيا الدول التي شهدت انخفاضاً في قيمة صادرات النفط بنسبة انخفاض بلغت 33.7 في المائة نتيجة لغلق موانئ التصدير بسبب الظروف التي تمر بها، تليها عُمان بنسبة 32.8 في المائة، واليمن بنسبة 23.8 في المائة، والجزائر بنسبة انخفاض بلغت 14 في المائة، ويعود ذلك إلى ما شهدته تلك الدول من انخفاض في أسعار نفوطها ذات النوعية الخفيفة. وانخفضت قيمة صادرات قطر بنسبة 13.6 في المائة نتيجة للانخفاض في الإنتاج، وتراوحت نسبة الانخفاض في بقية الدول الأخرى ما بين 0.7 في المائة البحرين إلى 3.7 في المائة في السعودية.

يذكر أن قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2000 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 589 مليار دولار في عام 2012 إلى 553 مليار دولار في عام 2013، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6.1 في المائة، الملحق (9/5).

التطورات المالية

نظرة عامة

تضافرت عدة عوامل، خارجية وداخلية، في التأثير على المالية العامة في الدول العربية خلال عام 2013. فقد تأثر الوضع المالي بتطورات أسواق النفط ومسيرة النمو المتباطئة في الاقتصاد العالمي وما ترتب عنها من تداعيات على عوائد السياحة والصادرات والتحويلات الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، كان للظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال ذلك العام انعكاسات كبيرة على وضع الموازنات العامة، هذا إلى جانب الضغوطات التي نشأت جراء المطالب الفئوية والشعبية ومتطلبات التنمية الاقتصادية المختلفة التي توجب على الحكومات في عدد من الدول العربية تلبية في إطار جهودها لتعزيز العدالة الاجتماعية ودعم النمو وتخفيض معدلات الفقر والبطالة.

فقد أدى تراجع الأسعار العالمية للنفط، ولو أنها بقيت على مستويات مرتفعة، وانخفاض معدلات انتاجه إلى تراجع الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية النفطية⁽¹⁾. كما أن وضع الاقتصاد العالمي المتقلب ساهم بقدر كبير في خلق ظروف غير مناسبة لتحقيق معدلات نمو بوتيرة مرتفعة في عدد من الدول العربية، مما انعكس سلباً على قطاع الأعمال وحركة النشاط الاقتصادي وبالتالي قلص من فرص هذه الدول في تحقيق تحصيل ضريبي بنسب مرتفعة خلال عام 2013، وهو أمر ضروري لدعم جهود التعزيز المالي في هذه الدول. إلا أنه يجب التنويه أن دولاً عربية عدة قد قامت ببذل جهود حثيثة لزيادة الإيرادات الضريبية من خلال تنفيذ إصلاحات مالية مختلفة كان لها مردودها الإيجابي على الموازنة العامة.

ومن جانب آخر، تأثرت المالية العامة بالأوضاع الأمنية والسياسية غير المواتية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام 2013، حيث ساهمت هذه الأوضاع بشكل مباشر في تعطيل الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها الإنتاج النفطي، مما أثر سلباً على حصيللة الإيرادات المالية، كما أن عملية تعزيز مقومات الأمن تضمنت نفقات كبيرة، الأمر الذي ألقى بضغوطات إضافية على الموازنة العامة، هذا إلى جانب تأثير الوضع الأمني على المناخ الاستثماري بشكل عام، مما انعكس سلباً على الاستثمار المحلي وكذلك الأجنبي. وقد تزامن ذلك مع ضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية من خلال زيادة النفقات الاجتماعية وفي نفس الوقت تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز النفقات الرأسمالية، مما شكّل تحديات كبيرة كان لزاماً على الحكومات في عدد من الدول العربية مواجهتها والتصدي لها، خصوصاً في الدول العربية التي لها حيز مالي محدود.

(1) تتضمن الدول العربية النفطية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

وعلى ضوء هذه التطورات، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 4.1 في المائة في عام 2013 ليصل إلى حوالي 1,013.6 مليار دولار، على ضوء انخفاض حصة الإيرادات البترولية بحوالي 8.5 في المائة لتصل لنحو 724.4 مليار دولار مقابل نمو الإيرادات الضريبية بحوالي 5 في المائة لتصل لحوالي 173.3 مليار دولار. ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي الإنفاق العام بحوالي 2.5 في المائة ليصل لنحو 914.3 مليار دولار خلال العام المذكور، وذلك بسبب ارتفاع الإنفاق الجاري بحوالي 1.5 في المائة ليصل لحوالي 703.6 مليار دولار، وكذلك زيادة الإنفاق الرأسمالي بحوالي 5.0 في المائة ليصل إلى حوالي 208.6 مليار دولار. وكمحصلة لذلك، تراجع فائض الموازنة العامة المُجمَّعة للدول العربية بحوالي 66 مليار دولار ليبلغ حوالي 99.3 مليار دولار في عام 2013 (حوالي 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى انخفاض فائض الموازنات العامة لمجموعة الدول العربية النفطية، وارتفاع العجز في الموازنة المُجمَّعة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة.

بالنسبة لتطورات الدين العام، فقد ارتفع إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفرة بيانات بشأنها بحوالي 14.2 في المائة ليصل إلى حوالي 590.6 مليار دولار في عام 2013. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 52.5 في المائة عام 2013 مقابل نحو 48 في المائة عام 2012.

الإيرادات العامة والمنح

ساهم انخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2013 وتراجع معدلات إنتاج النفط للدول العربية كمجموعة خلال العام المذكور في تراجع الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة. وعلى الرغم من زيادة حصة الإيرادات الضريبية بفضل الإصلاحات المنفذة في المجال الضريبي والجمركي إلا أنها لم تكن كافية لتعويض النقصان في الإيرادات البترولية، مما أدى إلى تراجع الإيرادات العامة. ومن جانب آخر، ساهم تراجع المنح الخارجية خلال عام 2013 في تخفيض حصة الموارد المالية، مما قلص من الحيز المالي المتاح لتبني سياسات تدعم النمو الاقتصادي في عدد من الدول العربية. فقد سجل إجمالي الإيرادات العامة والمنح انخفاضاً بنسبة بلغت 4.1 في المائة في عام 2013، ليصل إلى حوالي 1,013.6 مليار دولار مقارنة بحوالي 1,057.3 مليار دولار في عام 2012. وكذلك تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 40 في المائة إلى حوالي 37.1 في المائة بين العامين المذكورين، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2012 و 2013

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
				نسبة التغير	القيمة (مليار دولار)		
					(%)	*2013	
*2013	*2012	*2013	*2012	(%)	*2013	*2012	
26.5	29.9	71.5	74.8	-8.5	724.4	791.4	الإيرادات البترولية
6.3	6.2	17.1	15.6	5.0	173.3	165.1	الإيرادات الضريبية
2.1	1.9	5.6	4.8	10.1	56.3	51.1	الإيرادات غير الضريبية
2.1	1.7	5.6	4.1	28.8	56.4	43.8	الدخل من الاستثمار **
36.9	39.8	99.7	99.4	-3.9	1010.4	1051.3	جمالي الإيرادات العامة
0.1	0.2	0.3	0.6	-45.9	3.2	5.9	المنح
37.1	40.0	100.0	100.0	-4.1	1013.6	1057.3	جمالي الإيرادات العامة والمنح

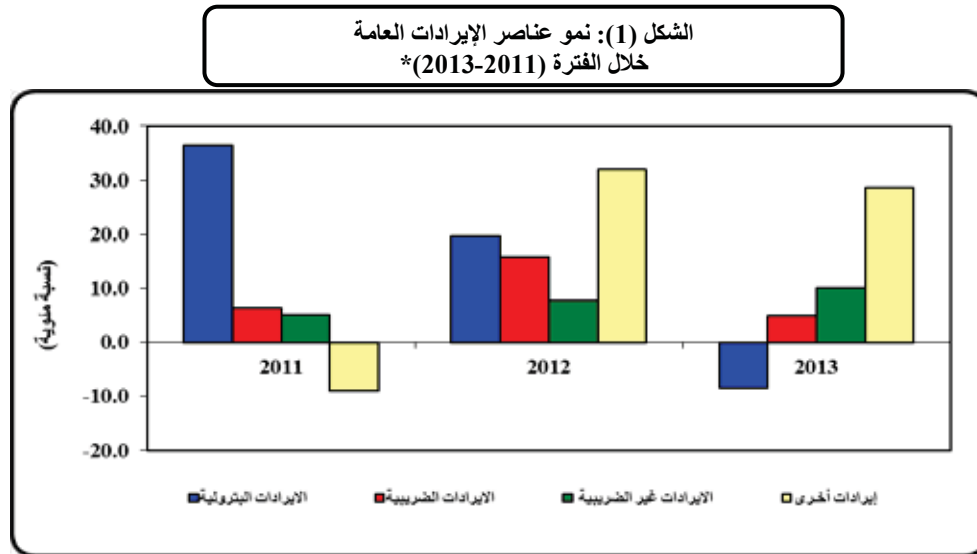
* بيانات أولية وتقديرات.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

المصدر: الملاحق (1/6-4/6 و 2/2)

بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة الرئيسية، وفيما يتعلق بالإيرادات البترولية، فقد تراجعت هذه الإيرادات بحوالي 8.5 في المائة لتصل لنحو 724.4 مليار دولار في عام 2013⁽²⁾. في المقابل، حققت الإيرادات الضريبية نمواً بمعدل 5 في المائة لتصل لحوالي 173.3 مليار دولار خلال العام المذكور، وإن كان هذا النمو يعتبر محدوداً أخذاً في الاعتبار معدل التضخم في الدول العربية والذي بلغ حوالي 5.2 في المائة في المتوسط خلال عام 2013. من جهة أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية نمواً بحوالي 10.1 في المائة لتصل لحوالي 56.3 مليار دولار، كذلك سجل الدخل من الاستثمار نمواً بما يقرب من 29 في المائة ليصل لحوالي 56.4 مليار دولار خلال عام 2013.

وقد انعكست هذه التطورات على هيكل الإيرادات المالية للدول العربية مجتمعة، حيث انخفضت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتبلغ حوالي 71.5 في المائة في عام 2013 مقارنة بحوالي 74.8 في المائة في عام 2012. في المقابل، ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية لحوالي 17.1 في المائة مقارنة بحوالي 15.6 في المائة، ومساهمة الإيرادات غير الضريبية لحوالي 5.6 في المائة مقارنة بحوالي 4.8 في المائة، والدخل من الاستثمار لحوالي 5.6 في المائة مقارنة بحوالي 4.1 في المائة، بين عامي 2012 و 2013. وعلى الرغم من انخفاض مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات الحكومية إلا أنها تبقى المصدر الرئيسي للموارد المالية بالنسبة للدول العربية مجتمعة، كما يتضح من التطورات التي تم استعراضها أعلاه، الملاحق (2/6) و (3/6) و (4/6) والشكل (1).



* إيرادات أخرى: تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.
المصدر: الملاحق (1/6)-(4/6).

وكنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة حوالي 26.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، بانخفاض عن النسبة المسجلة لعام 2012 والتي بلغت 29.9 في المائة، بينما في المقابل ارتفعت عناصر الإيرادات الأخرى حيث بلغت الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والدخل من الاستثمار 6.3 في المائة و 2.1 في المائة و 2.1 في المائة في عام 2013 مقارنة بحوالي 6.2 في المائة و 1.9 في المائة و 1.7 في المائة في عام 2012، على التوالي.

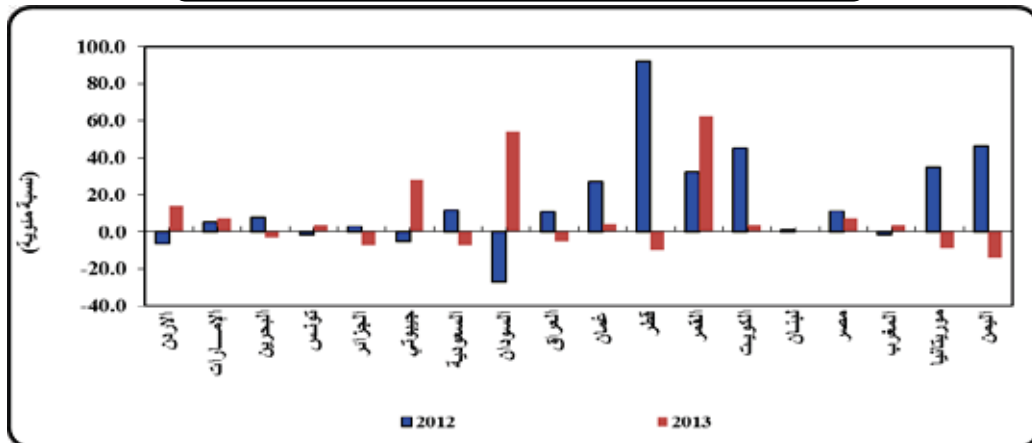
(2) تشمل الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

فيما يتعلق بالمنح الخارجية، فقد بلغ اجماليها حوالي 3.2 مليار دولار في عام 2013 مقابل حوالي 5.9 مليار دولار في عام 2012⁽³⁾. وتمثل المنح نسبة ضئيلة من اجمالي الموارد المالية للدول العربية كمجموعة، حيث لم تتجاوز 0.3 في المائة من إجمالي الإيرادات و 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013.

بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى خلال عام 2013⁽⁴⁾، فقد تأثرت بشكل ملحوظ بوتيرة النشاط الاقتصادي وتطورات أسواق النفط ومعدلات إنتاجه، وكذلك بالظروف الأمنية والسياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية. فقد ارتفعت الإيرادات العامة والمنح في السودان وجيبوتي والأردن (بحوالي 54.1 في المائة و 28 في المائة و 14.1 في المائة على التوالي) وذلك على ضوء نمو الإيرادات الضريبية، بينما حققت زيادة كبيرة في القمر (بحوالي 62 في المائة) نسبة لزيادة المنح الخارجية (بحوالي 200 في المائة) والتي تمثل مصدراً رئيسياً للموارد المالية في هذه الدولة. من جهة أخرى، سجل إجمالي الإيرادات العامة والمنح نسب نمو ضئيلة نسبياً لم تتجاوز 10 في المائة في كلٍ من تونس والمغرب ومصر ولبنان والكويت والإمارات وعمان بين عامي 2012 و 2013.

في المقابل، انخفضت الإيرادات المالية والمنح في الجزائر والسعودية والعراق بنسب تراوحت بين 5-7.6 في المائة خلال عام 2013. ويعود ذلك بدرجة رئيسية لتراجع الإيرادات البترولية بسبب انخفاض الإنتاج النفطي أو نموه بمعدلات ضئيلة. كذلك ساهم الوضع الأمني المتراجع في انخفاض الإيرادات العامة في ليبيا واليمن بنسب بلغت حوالي 31 في المائة و 14 في المائة على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي في ليبيا - وهو المصدر الرئيس للإيرادات المالية - تراجع مرة أخرى إلى مستوى متدنٍ بلغ حوالي 661 ألف برميل/يوم في عام 2013 بعد تعافيه النسبي في عام 2012 وتحقيق حوالي 1.5 مليون برميل/يوم، وهو معدل انتاج يقارب مستويات الانتاج النفطي قبل الثورة الليبية. أيضاً تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة أقل بلغت حوالي 8.8 في المائة في موريتانيا في ظل انخفاض المنح الخارجية بنسبة كبيرة (حوالي 500 في المائة).

الشكل (2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية في عامي (2012-2013)



المصدر: الملحق (1/6).

(3) تشمل الدول التي حصلت على منح في عام 2013 كل من الأردن (حوالي 28.4 في المائة من إجمالي المنح)، ومصر (25.4 في المائة)، والسودان (13.3 في المائة)، واليمن (12.0 في المائة)، ولبنان والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتي والقمر (أقل من 10 في المائة).

(4) السنة المالية في قطر والكويت تبدأ من مطلع أبريل/نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/تموز.

الإيرادات البترولية⁽⁵⁾

تراجعت الإيرادات البترولية بحوالي 8.5 في المائة للدول العربية كمجموعة، لتصل لحوالي 724 مليار دولار في عام 2013 مقارنة بحوالي 791.4 مليار دولار في عام 2012، كما تراجعت أيضاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتسجل نسبة 26.5 في المائة عام 2013 مقابل 29.9 في المائة عام 2012، كما تم ذكره سالفاً.

ويعود ذلك من جهة إلى انخفاض انتاج النفط الخام لمجموعة الدول العربية بحوالي 3.7 في المائة ليصل إلى حوالي 22.9 مليون برميل يومياً مقارنة بحوالي 23.8 مليون برميل في اليوم في عام 2012. كما يُعزى من جهةٍ أخرى إلى تراجع أسعار النفط العالمية، حيث انخفض متوسط السعر السنوي لسلة خامات أوبك بنسبة 3.3 في المائة ليسجل 105.9 دولار للبرميل في عام 2013 مقابل 109.5 دولار للبرميل في عام 2012. وترتب عن ذلك تراجع في قيمة الصادرات النفطية لمجموعة الدول العربية بحوالي 6 في المائة لتبلغ نحو 674 مليار دولار في عام 2013 مقارنة بنحو 718 مليار دولار في عام 2012، مع ملاحظة تراجع حصيلة الصادرات النفطية في عام 2013 لأول مرة بعد اتجاه تصاعدي استمر منذ عام 2009، مما تضمن ضغوطات على الموازنات العامة في جانب الإيرادات النفطية خصوصاً في الدول العربية التي تعتمد موازنتها بصورة كبيرة على هذه الإيرادات.

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد تراجعت الإيرادات البترولية في عام 2013 في كلٍ من تونس والجزائر والسعودية والعراق وقطر وليبيا بنسب تراوحت بين 5.7-32 في المائة. وتنبأين الأسباب في ذلك من أسباب فنية أو دواعي فرضتها متطلبات السوق لخفض الانتاج النفطي وما تبعه من ذلك من تراجع في الإيرادات البترولية (السعودية وقطر والجزائر والعراق وتونس)، أو بسبب تداعيات الأوضاع السياسية والأمنية والتي أثرت بشكل مباشر على الانتاج النفطي (لبييا). وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج النفطي تراجع بنسب كبيرة في عام 2013 بلغت حوالي 54.5 في المائة في ليبيا. في المقابل، ارتفعت حصيلة الإيرادات البترولية بنسب تراوحت بين 0.7-52 في المائة في البحرين والسودان ومصر واليمن والكويت وعمان والإمارات.

وشكلت الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في معظم الدول العربية خلال عام 2013، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 71.5 في المائة في ذلك العام، رغم تراجع هذه النسبة مقارنة بعام 2012 والتي بلغت فيها نحو 75 في المائة. وقد تجاوزت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة 60 في المائة في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافةً إلى العراق وليبيا والجزائر، بينما بلغت حوالي 56 في المائة و18.7 في المائة في اليمن والسودان على التوالي، هذا في وقت لم تتجاوز فيه 5.4 في المائة في كلٍ من مصر وتونس.

(5) يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

الإيرادات الضريبية

نمت الإيرادات الضريبية بحوالي 5 في المائة في الدول العربية كمجموعة، لتصل إلى حوالي 173.3 مليار دولار في عام 2013، مقارنة بحوالي 156.1 مليار دولار في عام 2012، مع ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف لتصل إلى حوالي 6.3 في المائة مقارنة بحوالي 6.2 في المائة بين العامين المذكورين. ويعزى ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى نمو حصيلة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بحوالي 13.5 في المائة، وبدرجة أقل لنمو عائدات الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية والتي نمت بحوالي 5.6 في المائة، في حين تراجعت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 4.1 في المائة، الملحقان (3/6) و(4/6) والجدول (2).

الجدول رقم (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
2013-2009

(مليار دولار)	نسبة التغير (%) 2013	*2013	*2012	2011	2010	2009	
5.0	173.3	165.1	142.6	134.0	130.8		الإيرادات الضريبية وهي :
-4.1	59.7	62.2	41.8	44.9	47.1		الضرائب على الدخل والأرباح
13.5	61.0	53.7	50.0	46.9	45.7		الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
5.6	26.2	24.8	21.0	21.3	19.6		الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
8.6	26.4	24.3	29.7	20.8	18.4		ضرائب ورسوم أخرى

* بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: الملحقان (3/6) و(4/6) و(5/6).

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسب تراوحت بين 11.8-54.5 في المائة في كل من السودان وجيبوتي ومصر واليمن، إضافة إلى السعودية والعراق وهي دول نفطية يقل اعتماد موازنتها العامة على الإيرادات الضريبية حيث لا تتجاوز مساهمتها 7.0 في المائة من إجمالي الإيرادات. كذلك نمت الإيرادات الضريبية بنسب أقل لم تتجاوز 10 في المائة في الأردن وموريتانيا وتونس والقمر والمغرب، إلى جانب عدد من الدول النفطية متضمنة الجزائر والكويت والإمارات وعمان. في المقابل، تراجعت الإيرادات الضريبية بنسب كبيرة بلغت 34 في المائة في قطر ونحو 20.2 في المائة في ليبيا، إلى جانب تراجعها في لبنان والبحرين بأقل من 4.2 في المائة خلال عام 2013.

وتشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 60 في المائة في الأردن ولبنان ومصر والسودان وموريتانيا وجيبوتي، مع تجاوزها نسبة 85 في المائة في تونس والمغرب خلال عام 2013. أما في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي فتقل أهمية الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات المالية، في ضوء اعتماد هذه الدول على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل النفقات الحكومية المختلفة. وتقتصر الضرائب في معظم هذه الدول، متضمنة

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا، إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تفرض حالياً ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في هذه الدول. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية منخفضاً في هذه الدول.

ويظهر هيكل الإيرادات الضريبية للدول العربية فرادى تباين واضح بين هذه الدول، ففي الأردن والسودان وموريتانيا تمثل الضرائب على السلع والخدمات المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، حيث بلغت نسبة الضرائب على السلع والخدمات من إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 69.3 في المائة، و64.3 في المائة، و50.7 في المائة، في هذه الدول على التوالي، خلال عام 2013. بينما تمثل الضرائب على الدخل والأرباح المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في كل من تونس واليمن والجزائر والعراق وليبيا وعمان وقطر، حيث تراوحت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات الضريبية ما بين 33-96 في المائة في هذه الدول، خلال العام المذكور. أما الرسوم الجمركية، فهي أهم مصدر للإيرادات الضريبية في البحرين والكويت وجيبوتي، حيث بلغت نسبة مساهمتها في حصيللة الإيرادات الضريبية في عام 2013، حوالي 88 في المائة، و74 في المائة، و50 في المائة في الدول المذكورة، على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض التوازن في هيكل الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية، من حيث توزيع حصيللة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركيزها في مصدر واحد. ففي لبنان، على سبيل المثال، ساهمت ضرائب الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية بحوالي 25 في المائة، و37 في المائة، و21 في المائة على التوالي، من حصيللة الإيرادات الضريبية في عام 2013. وكذلك في الإمارات بلغت النسب المناظرة حوالي 36 في المائة، و31 في المائة، و32 في المائة، بينما بلغت في السعودية حوالي 16 في المائة، و39 في المائة، و28 في المائة، خلال العام المنوه عنه، الملحق (5/6).

الإنفاق العام

واجهت الدول العربية بشكل عام تحديات كبيرة خلال عام 2013 فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام. فمن ناحية، برزت ضرورات ملحة للاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستويات الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي. ومن ناحية أخرى، ظهرت كلفات مالية إضافية تطلبت توفير موارد مالية لها في ظل الأوضاع الأمنية والسياسية غير المواتية التي شهدها عدد من الدول العربية خلال العام المنوه عنه. وقد كان لزماً على عدد من الدول العربية موازنة هذه المطالب، والنفقات المترتبة عنها، مقابل الموارد المالية المحدودة بسبب تراجع الإيرادات البترولية والنمو المحدود في الإيرادات الضريبية في ظل تناقص المنح والمساعدات الخارجية خلال عام 2013، كما تمت الإشارة إليه آنفاً.

وفي هذا الإطار، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 2.5 في المائة ليصل لنحو 914.3 مليار دولار في عام 2013، مقارنة بحوالي 891.7 مليار دولار عام 2012. وارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 1.5 في المائة ليصل لحوالي 703.6 مليار دولار، ما يمثل حوالي 77 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. كذلك ارتفع

الإئفاق الرأسمالي بنسبة أكبر بلغت نحو 5.0 في المائة ليصل إلى حوالي 208.6 مليار دولار، ما نسبته 23 في المائة من إجمالي الإئفاق العام. وبلغ صافي الإقراض الحكومي حوالي 2 مليار دولار في عام 2013، ما نسبته 0.2 في المائة من إجمالي النفقات العامة في عام 2013، الملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6) والجدول (3).

الجدول رقم (3)
الإئفاق العام في الدول العربية
عامي 2012 و 2013

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		الانفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2013	*2012	
*2013	*2012	*2013	*2012				
25.7	26.2	77.0	77.7	1.5	703.6	692.9	الإنفاق الجاري
7.6	7.5	22.8	22.3	4.8	208.6	198.9	الإنفاق الراسمالي
0.1	0.01-	0.2	0.0	...	2.1	0.2-	صافي الإقراض الحكومي **
33.4	33.7	100.0	100.0	2.5	914.3	891.7	إجمالي الإنفاق العام

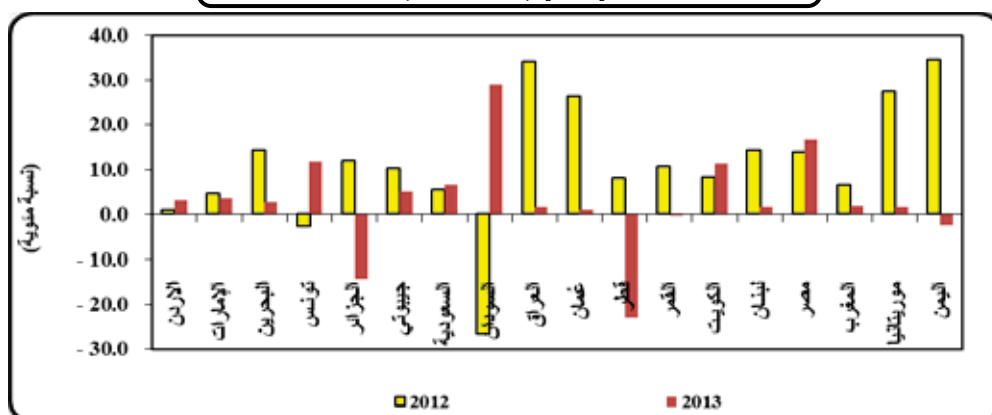
* بيانات أولية وتقديرات.

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6) و (2/2).

بالنسبة للإئفاق العام في الدول العربية فرادى، فقد ارتفع إجمالي الإئفاق العام في معظم الدول العربية، إلا أن نموه كان بمعدلات كبيرة تجاوزت 10 في المائة في كل من تونس والسودان والكويت ومصر، في حين انخفضت معدلات نمو النفقات العامة المسجلة في باقي الدول العربية دون مستوى العشرة في المائة. في المقابل انخفض معدل نمو النفقات العامة بشكل كبير في كل من الجزائر وقطر، في حين سجلت النفقات العامة تراجعاً طفيفاً في كل من القمر واليمن بنسبة لم تتعد 3 في المائة، الملحق (6/6) والشكل (3).

الشكل (3): نمو الإئفاق العام في الدول العربية
في عامي (2012-2013)



المصدر/ الملحق (5/6).

الإتفاق الجاري

ارتفع الإنفاق الجاري في معظم الدول العربية خلال عام 2013. وسجل أعلى معدلات زيادة في مصر، الكويت، البحرين، السودان، وتونس بنسب تراوحت بين 9.9-24.6 في المائة، حيث سجلت السودان أعلى معدل نمو للنفقات الجارية بين الدول العربية خلال عام 2013، مما أدى إلى زيادة النفقات الإجمالية في هذه الدول، والتي سجلت كذلك أعلى معدلات نمو في إجمالي الإنفاق العام، كما ذكر أعلاه. ويعزى ارتفاع النفقات الجارية بصورة جوهرية إلى ارتفاع نفقات الأجور والمرتبات والدعم والتحويلات، إضافة إلى مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الرواتب والأجور بحوالي 16 في المائة في مصر في عام 2013، في وقت زادت فيه الإعانات بحوالي 27 في المائة وفوائد الدين العام بحوالي 41 في المائة، وذلك على ضوء فتح اعتمادات إضافية في الموازنة العامة لزيادة نفقات الأجور وتعويضات العاملين والدعم الحكومي خلال العام المذكور. وفي تونس، زادت نفقات الأجور بحوالي 15 في المائة بسبب صرف القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور وذلك ابتداءً من يناير 2013، كما ارتفعت نفقات الدعم بحوالي 31 في المائة نتيجة لزيادة تخصيصات دعم المواد الأساسية والمحروقات والكهرباء والنقل (المدرسي والجامعي وفئات معينة). وفي الكويت كذلك ارتفعت نفقات الرواتب والأجور ومخصصات الإعانات بحوالي 17 في المائة و28 في المائة على التوالي خلال العام 2013.

ومن ناحية أخرى، أبدت بعض الدول العربية اتجاهات لتطبيق سياسات تدعم ضبط الإنفاق واستعادة التوازن المالي، حيث أنه تم استيعاب كثير من المطالب الشعبية والفئوية في موازنات الأعوام السابقة، مما ألقى بأعباء مالية كبيرة فاقمت من الاختلالات المالية، خصوصاً وأن هذه الدول واجهت وتيرة نمو متباطئة في الإيرادات المالية بسبب ضعف النمو الاقتصادي وتداعيات الأوضاع الأمنية. وكمحصلة لذلك، تم احتواء معدلات نمو النفقات الجارية في حدود ضيقة نسبياً تراوحت بين 0.1-5 في المائة في كلٍ من جيبوتي ولبنان وليبيا واليمن. كذلك انخفضت النفقات الجارية بنسب مختلفة في كلٍ من الأردن والجزائر والعراق والقمر والمغرب وموريتانيا وعمان.

وجدير بالذكر أن موازنات عدد من الدول العربية تتضمن نفقات كبيرة في بنود الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة، مما يلقي بتبعات كبيرة على الحكومات في هذه الدول لتلبية التزاماتها نحو توفير موارد مالية لتمويل نفقات الدعم، خصوصاً في ظل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والمحروقات والتي تمثل أهم السلع المدعومة في معظم الدول التي تتبنى مثل هذه السياسات⁽⁶⁾. كما أن ضعف أنظمة الدعم، من حيث عدم كفاءتها وفعاليتها في توجيه الدعم نحو الشرائح المجتمعية المستحقة، يقلص من فعالية السياسة المالية كأداة لتعزيز العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر. فعلى سبيل المثال، تمثل نفقات الدعم نسبة مرتفعة في مصر، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 31 في المائة من النفقات الجارية في عام 2013، بارتفاع محدود عن نسبتها في عام 2012 والتي بلغت حوالي 30 في المائة. كذلك سجلت نفقات الدعم نسبة مرتفعة بحوالي 27 في المائة من النفقات الجارية في السودان، وبحوالي 25.5 في المائة من هذه النفقات في اليمن خلال عام 2013. وبلغت نفقات الدعم كنسبة من النفقات الجارية حوالي 18 في المائة، و8.9 في المائة في المائة، و8.8 في المائة في كلٍ من المغرب والأردن والبحرين، على التوالي، خلال العام المذكور.

(6) يتناول الفصل العاشر (المحور) بالتفصيل اصلاح دعم الطاقة في الدول العربية.

الإنفاق الرأسمالي

ارتفع الإنفاق الرأسمالي في معظم الدول العربية خلال عام 2013. وقد ساهمت الفوائض التي حققتها الدول العربية النفطية على مدى السنوات الماضية وما ترتب عنها من حيز مالي مناسب، في نمو الاستثمار الحكومي بنسب مرتفعة في عدد من هذه الدول. فعلى سبيل المثال، ارتفع الاستثمار الحكومي بنسب تراوحت بين 8-19 في المائة في كلٍ من السعودية، العراق وعمان خلال العام المذكور. ومن جهةٍ أخرى ساهمت الزيادة في المنح في توفير موارد مالية دعمت نمو الاستثمارات الحكومية في عدد من الدول العربية متضمنة الأردن، والسودان، وموريتانيا، ومصر، وجيبوتي، والقمر، والمغرب، والتي سجل فيها الاستثمار الحكومي نمواً بنسب تراوحت بين 2.3-79.2 في عام 2013.

ففي السودان والأردن، على سبيل المثال، نما الاستثمار الحكومي بنسب هي الأعلى بين مجموعة الدول العربية (79.2 في المائة و53.4 في المائة على التوالي)، حيث توسعت موارد المنح بنسب كبيرة في عام 2013 بلغت حوالي 95 في المائة و67 في المائة في هاتين الدولتين على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن موازنة النفقات الرأسمالية في الدول العربية التي لها حيز مالي محدود، وبالتالي تشهد تقلبات في الإيرادات المالية، ترتبط بصورة وثيقة بتطورات المنح الخارجية والظروف التي تحكم تدفقاتها.

في المقابل، تراجع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 34.7 في المائة في اليمن، و33.9 في المائة في البحرين، كما تراجع بنسب أقل تراوحت بين 1.2-19.7 في المائة في تونس، الجزائر، لبنان، والكويت. ويبدو تأثير الظروف الأمنية على الأوضاع المالية واضحاً في حالة اليمن والتي شهدت أعلى معدل تراجع في الاستثمار الحكومي، وكذلك نمواً محدوداً في النفقات الجارية. أما في البحرين، فقد انخفضت الاعتمادات الموضوعة لمصروفات المشاريع الاستثمارية، وذلك بحوالي 35 في المائة في قطاع البنية الأساسية وعلى وجه الخصوص قطاعي الأشغال والإسكان، وبحوالي 24 في المائة في قطاع الخدمات الاجتماعية، بين عامي 2012-2013، في ظل توفير موارد لمقابلة الارتفاع الكبير في النفقات الجارية والذي جاء خصماً على التوسع في الاستثمار الحكومي.

التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري

بلغت نسبة الإنفاق الجاري المخصصة للخدمات الاجتماعية للدول العربية كمجموعة حوالي 36 بالمائة في عام 2013، تليها نفقات الخدمات العامة بحوالي 22.4 في المائة، ثم نفقات الأمن والدفاع بحوالي 23 في المائة، وأخيراً نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 10.5 في المائة. ولقد شهدت نفقات الخدمات الاجتماعية كنسبة إلى إجمالي النفقات الجارية ارتفاعاً بين عامي 2012 و2013، بينما انخفضت نسب نفقات الخدمات العامة وكذلك نفقات الأمن والدفاع، في وقت بقيت نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية كما هي عليه، بين العامين المذكورين، الملحق (9/6).

على مستوى الدول العربية فرادى، تركزت النفقات الجارية في قطاع الخدمات العامة في قطر بنسبة بلغت حوالي 59 في المائة في عام 2013، وبدرجة أقل في مصر والعراق والسعودية بنسب تراوحت بين 20.7 و32.2 في المائة.

وتركزت النفقات الجارية حول الأمن والدفاع بنسبة تجاوزت 30 في المائة في كلٍ من البحرين والسعودية والمغرب، بينما تركزت في قطاع الخدمات الاجتماعية بنسب تجاوزت 50 في المائة في مصر وتونس، وبنسب تراوحت بين 30-50 في المائة في كلٍ من الأردن والبحرين والسعودية والمغرب وموريتانيا.

الوضع الكلي للموازنات العامة

كمحصلة للتطورات في جانبي الإيرادات والإنفاق، تراجع فائض الموازنة العامة المُجمَّعة للدول العربية بحوالي 66 مليار دولار ليبلغ حوالي 99.3 مليار دولار في عام 2013 مقابل 165.5 مليار دولار في عام 2012. وبذلك، تراجع فائض الموازنة العامة المُجمَّعة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6.3 في المائة في عام 2012 إلى حوالي 3.6 في المائة في عام 2013. وبعد تراجع الفائض في عام 2013 انحرافاً عن الاتجاه العام الإيجابي الذي سجلته الموازنة المُجمَّعة منذ عام 2009، بتراجع العجز في عام 2010، ثم تحوله إلى فائض في عام 2011، ومن ثمَّ تعزيز الفائض في عام 2012، كرقم مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يشير إلى مدى تأثير المالية العامة خلال عام 2013 بجملة العوامل الخارجية والداخلية المشار إليها سابقاً، الملحق (10/6) والجدول (4).

الجدول رقم (4)
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2013-2008)

(مليون دولار أمريكي)

	2013*	2012*	2011	2010	2009	2008	
الدول العربية	99,299	165,524	75,802	8,085	46,896-	259,215	
% من الناتج المحلي الإجمالي	3.6	6.3	3.2	0.4	2.6-	12.6	
الدول العربية النفطية	151,496	207,906	108,996	37,367	22,029-	275,759	
% من الناتج المحلي الإجمالي	6.8	9.6	5.6	2.3	1.6-	16.8	
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	52,197-	42,382-	33,192-	29,283-	24,867-	16,544-	
% من الناتج المحلي الإجمالي	10.3-	8.8-	7.3-	6.1-	5.7-	4.1-	

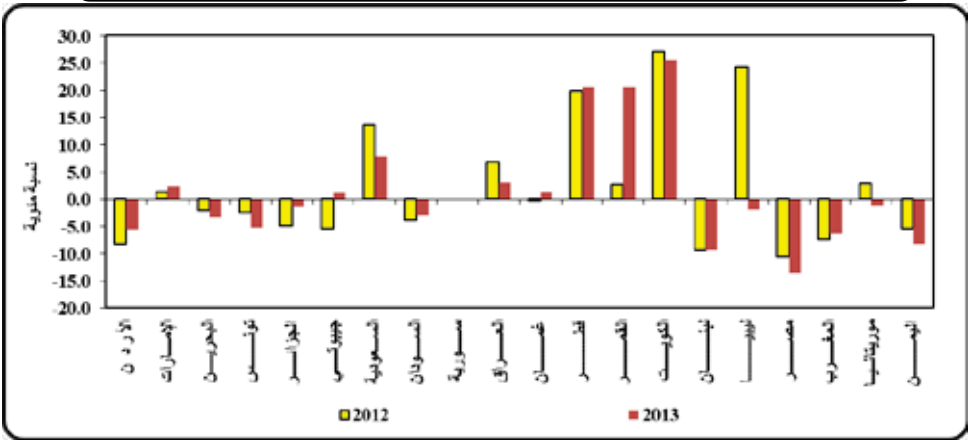
* بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).

ويُعزى تراجع فائض الموازنة العامة المُجمَّعة بصورة رئيسية إلى انخفاض فائض الموازنات العامة لمجموعة الدول العربية النفطية بحوالي 56 مليار دولار ليسجل حوالي 151.5 مليار دولار (حوالي 6.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2013 مقارنة بحوالي 207.9 مليار دولار في عام 2012 (حوالي 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). في المقابل، شهدت الموازنة المُجمَّعة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة ارتفاع مستويات العجز بنحو 10 مليار دولار ليصل إلى حوالي 52.2 مليار دولار (10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2013 مقارنة بحوالي 42.4 مليار دولار (8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2012.

أما في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فقد انخفض العجز في الأردن والمغرب والسودان ليتراوح بين 3-6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك شهدت جيبوتي والقمر تحسناً نسبياً في الأداء المالي الكلي، حيث تحول العجز إلى فائض في جيبوتي بحوالي 1.2 في المائة وارتفع الفائض في القمر ليصل إلى حوالي 20.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، ارتفع عجز الموازنة في تونس ولبنان ومصر واليمن، حيث سجل نسب تراوحت بين 5-14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013، في وقت تحول فيه الفائض إلى عجز في موريتانيا بحوالي 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (4): نسبة الفائض/العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عامي (2012-2013)



المصدر: (1/6) و(5/6).

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها بحوالي 14.2 في المائة ليصل إلى حوالي 590.6 مليار دولار في عام 2013، مقارنة بحوالي 516.8 مليار دولار في عام 2012⁽⁷⁾. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 52.5 في المائة عام 2013 مقابل نحو 48 في المائة

(7) يتناول الفصل التاسع بالتفصيل المديونية العامة الخارجية للدول العربية.

عام 2012. فيما يتعلق بالرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد نما بحوالي 15.3 في المائة ليصل إلى حوالي 387 مليار دولار، بينما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بحوالي 12.4 في المائة ليصل إلى حوالي 203.5 مليار دولار عام 2013، الملحق (11/6) والجدول (5).

الجدول رقم (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
عامي 2012 و 2013

(مليون دولار أمريكي)

	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		الدين العام الإجمالي		الناتج المحلي الإجمالي (%)
	2013	2012	2013	2012	2013	2012	
الأردن	18,956	17,882	6,947	10,189	24,829	29,146	80.1
البحرين	8,483	6,097	...	...	6,097	8,483	19.9
تونس	9,232	8,183	24,470	24,865	32,653	34,097	72.2
الجزائر	...	...	3,694	3,396	3,694	3,396	1.8
جيبوتي	...	...	729	705	729	705	53.9
السودان	...	...	42,047	43,800	42,047	43,800	61.7
سورية	...	...	...	...	...	...	...
عمان	...	...	3,538	3,865	3,538	3,865	4.6
القمر	...	...	251	100	251	100	44.0
الكويت	5,384	6,271	...	...	6,271	5,384	3.4
لبنان	37,354	33,299	24,118	30,528	57,417	67,882	134.3
مصر	239,428	206,602	38,824	45,752	245,426	285,180	93.6
المغرب	54,752	46,822	25,222	28,801	72,044	83,553	74.9
موريتانيا	813	827	4,047	4,270	4,860	5,097	124.2
اليمن	9,726	12,625	7,240	7,246	16,966	19,871	52.9
المجموع	335,693	387,041	181,128	203,519	516,821	590,560	47.9

* بيانات أولية وتقديرات.

المصدر: الملحقان (11/6) و (6/9).

وبالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (كرقم مطلق) خلال عام 2013 في جميع الدول المشار إليها أعلاه باستثناء الجزائر والكويت وجيبوتي والقمر، وذلك على ضوء ارتفاع مستويات الدين العام الداخلي وكذلك الخارجي بين عامي 2012 و 2013.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع إجمالي الدين العام بنقاط من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 6 نقاط إلى 16.2 نقطة في الأردن والبحرين والسودان ولبنان ومصر، مع ملاحظة أن نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين تعتبر ضئيلة نسبياً حيث لم تتجاوز 26 في المائة، رغم ارتفاعها الكبير بين عامي 2012 و 2013. كذلك ارتفع إجمالي الدين العام بدرجة أقل في تونس والمغرب واليمن، بزيادة لم تتجاوز 4.4 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بأقل من ثلاث نقاط في كل من الكويت والجزائر وموريتانيا. وعلى الرغم من انخفاض نسبة المديونية العامة في موريتانيا إلا أنها ظلت مرتفعة عند 122.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي ثاني أكبر نسبة (بعد لبنان) بين مجموعة الدول العربية المتوفرة بيانات بخصوص مديونيتها العامة.

الفصل السابع

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال في الدول العربية

نظرة عامة

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2013. وظهر واضحاً خلال العام تزايد اعتماد صانعي السياسات على أدوات السياسة النقدية لحفز وتشجيع النمو الاقتصادي وبخاصة في أعقاب اتجاه عدد من دول المنطقة إلى البدء في سحب جرعات التنشيط المالي التي تبنتها في أعقاب الأزمة المالية العالمية بهدف تحقيق مستويات أفضل من الانضباط المالي. كذلك واصلت السياسات النقدية في بعض الدول العربية استهدافها تحقيق الاستقرار المالي واستقرار نظم الصرف وتشجيع وزيادة معدلات نمو الائتمان الممنوح لبعض القطاعات، ولاسيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل العقاري.

وفيما يتعلق باتجاهات السيولة المحلية فقد واصلت البنوك المركزية بالدول العربية المُصدرة للنفط استخدامها لعدد من الأدوات النقدية لامتصاص فائض السيولة الناتج عن ارتفاع المتحصلات النفطية بهدف ضبط معدلات التوسع النقدي والحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف مع حرص بعضها على تطوير أدوات لإدارة السيولة بما ينسجم مع التطورات في الأسواق المالية، وخاصة فيما يتعلق بتطوير أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية وذلك بما يعكس تنامي أنشطة الصيرفة الإسلامية في تلك الدول. في المقابل، تباين موقف السيولة في الدول العربية المستوردة للنفط، ففي حين تحسن موقف السيولة في عدد من هذه الدول بفعل الدعم الخارجي المُقدم من بعض الدول العربية والمؤسسات الدولية، استمرت معاناة دول عربية أخرى مستوردة للنفط من نقص السيولة بما استلزم استمرار تدخل البنوك المركزية بهذه الدول بشكل دوري لتعزيز السيولة.

أما من حيث العوامل المؤثرة على السيولة المحلية، فلا يزال صافي الموجودات الأجنبية يتصدر تلك العوامل من حيث مساهمته في إحداث تغيير في مستويات السيولة المحلية في عدد من الدول العربية وبخاصة في الدول العربية المُصدرة للنفط، وإن تراجعت مساهمته بشكل واضح خلال عام 2013 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012 نتيجة لانخفاض المسجل في أسعار النفط خلال العام. في حين لا زالت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية في بعض الدول العربية الأخرى مدفوعةً بالتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الحكومي لتوفير الموارد المالية اللازمة لسداد العجز في الموازنات الحكومية وتنفيذ عدد من المشروعات العامة.

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد استمر الإداء الإجمالي لهذا القطاع إيجابياً. فقد شهدت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، وكذلك الودائع الإجمالية نمواً بنسب تفوق النسب المحققة في العام الماضي. كذلك تحسنت

مؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية لهذا العام. وفيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية والتنظيمية، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2013، جهودها ومتابعتها لتطوير القواعد التشريعية والتنظيمية الرقابية، واتخاذ إجراءات لتطبيق معايير بازل الجديدة بما يعزز من سلامة وكفاءة القطاعات المصرفية العربية.

أما على صعيد أسواق المال العربية، شهد عام 2013 تحسناً كبيراً في القيمة السوقية الإجمالية لمجموع البورصات العربية. فقد ارتفعت هذه القيمة بنحو 24.2 في المائة خلال هذا العام لتبلغ نحو 1138 مليار دولار في نهاية 2013، ولتكتسب هذه البورصات ما مقداره نحو 222 مليار دولار من قيمتها السوقية. وقد رافق هذا التحسن، تحسناً في نشاط سوق الإصدارات الأولية، من حيث عدد وقيمة هذه الإصدارات. كما حقق الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية تدفقاً موجياً للمرة الأولى منذ ست سنوات. هذا وقد عملت السلطات الرقابية والإشرافية العربية خلال عام 2013 على مواكبة كافة المستجدات والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وسعت من خلال تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات على الارتقاء بأداء الأسواق المالية العربية وتعزيز البيئة الاستثمارية العربية. كما امتاز عام 2013 بترقية بعض الأسواق المالية العربية إلى مرتبة الأسواق الناشئة، في خطوة تعكس تطور هذه الأسواق، بما يتماشى مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية.

التطورات النقدية

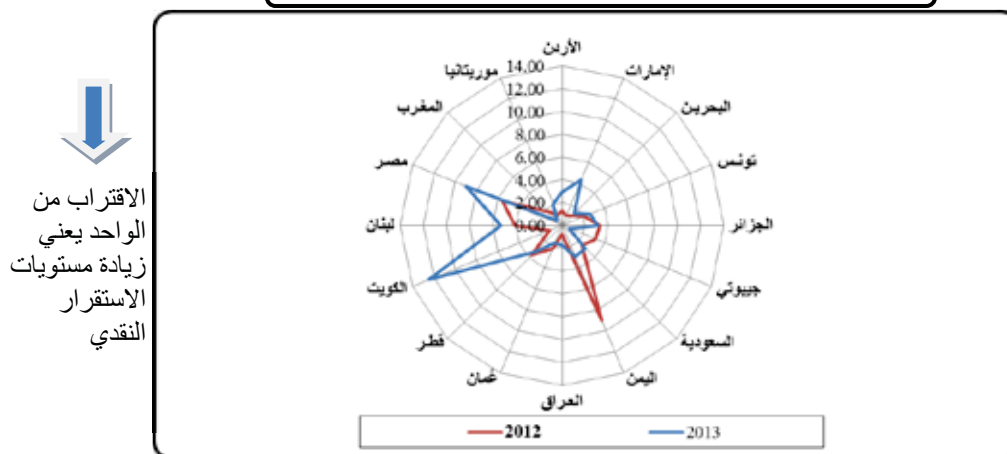
السياسة النقدية

اتجهت العديد من الدول العربية إلى تبني سياسة نقدية توسعية خلال عام 2013. فمن جهة استمرت أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة في الدول العربية التي تتبنى نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف مقابل الدولار بما ينسجم مع توجهات السياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي من المتوقع بقائها بدون تغيير حتى عام 2015. ومن جهة أخرى، تمكنت بعض الدول العربية المستوردة للنفط والتي تلقت دعماً مالياً خارجياً مثل مصر والأردن من التحول من السياسات النقدية الانكماشية التي تبنتها لدعم العملات المحلية وتوفير التمويل اللازم لسداد العجزات في الموازنات العامة في أعقاب تداعيات التحول السياسي الذي مرت به تلك البلدان، إلى تبني سياسات نقدية تيسيرية لزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ودعم معدلات النمو الاقتصادي، والتي بقيت عند مستويات منخفضة خلال السنوات السابقة بفعل عدد من العوامل الداخلية والخارجية.

ويستدل على موقف السياسة النقدية Monetary Policy Stance في الدول العربية بعدد من المؤشرات السعيرية والكمية التي تهتم برصد وضعية السياسة النقدية خلال العام. فبالرجوع إلى مؤشر التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية للسياسة النقدية يتضح اتجاه معظم البنوك المركزية العربية إلى الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة التي تم تبنيها مسبقاً أو خفض أسعار الفائدة بما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي. وفقاً للبيانات المتوفرة لنحو سبع عشرة دولة عربية يتضح أن كافة هذه الدول تبنت موقفاً تيسيرياً للسياسة النقدية، حيث أبقت خمس عشرة دول عربية على أسعار الفائدة المنخفضة بدون تغيير (تتمثل معظمها في الدول العربية المصدرة للنفط والتي تتبنى نظاماً ثابتاً للصرف)، في حين اتجهت دولتان عربيتان (مصر والأردن) إلى خفض أسعار الفائدة لدعم النمو الاقتصادي.

كذلك تشير بعض المؤشرات الكمية الخاصة برصد وضعية السياسة النقدية، ومن أبرزها مؤشر معامل الاستقرار النقدي⁽¹⁾، والذي يهتم بقياس نسبة معدل نمو السيولة المحلية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى تبني معظم البنوك المركزية العربية لسياسة نقدية توسعية خلال عام 2013. حيث يتضح من خلال بيانات المؤشر تبني أربع عشرة دولة عربية من أصل ست عشرة دولة عربية توافرت عنها بيانات في هذا المؤشر، سياسات نقدية توسعية خلال عام 2013. وتتمثل هذه الدول في: الكويت ومصر ولبنان والإمارات وقطر والجزائر والأردن واليمن والسعودية وتونس وموريتانيا وعمان والبحرين والعراق، حيث فاقت معدلات نمو السيولة المحلية في هذه الدول معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام. في المقابل كان موقف السياسة النقدية تقييداً في دولتين عربيتين فقط وهما المغرب وجيبوتي حيث نمت السيولة المحلية في تلك الدولتين بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة. الشكل (1) والملحق (1/7).

الشكل (1): معامل الاستقرار النقدي لبعض الدول العربية (2013)



المصدر: محسوب استناداً إلى بيانات الملحق (1/7) والجدول رقم (1) من الفصل الثاني من هذا التقرير.

أدوات السياسة النقدية

استخدمت البنوك المركزية العربية عدداً من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لإدارة السيولة خلال عام 2013. وقد استمر خلال العام اعتماد الكثير من الدول العربية المصدرة للنقد والتي تتبنى نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف على أداة شهادات وتسهيلات الإيداع لدى البنوك المركزية وإصدارات أذون الخزانة وعمليات إعادة الشراء المعاكس Reverse Repo لامتناس فائض السيولة المصرفية للحفاظ على الاستقرار السعري واستقرار أسعار الصرف. كذلك لجأت بعض المصارف المركزية العربية إلى تطوير أدواتها النقدية بما يسمح بإدارة السيولة في المصارف الإسلامية من خلال استحداث أدوات نقدية جديدة متلائمة مع الشريعة الإسلامية.

(1) يستند هذا المعامل إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي أرفنج فيشر، ويستخدم في العديد من الدراسات للوقوف على وضعية السياسة النقدية Monetary Policy Stance. ويتم حساب هذا المعامل بقسمة معدل نمو السيولة المحلية على معدل نمو الناتج الحقيقي. وتشير قيم المعامل القريبة من الواحد إلى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية، فيما تشير القيمة التي تفوق الواحد بهامش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي. وتشير القيم الأقل من الواحد إلى سياسات نقدية تقييدية تسهم في خفض الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي.

ففي **السعودية** واصلت مؤسسة النقد السعودي استخدام عمليات إعادة الشراء المعاكس لامتناس فائض السيولة في القطاع المصرفي. فيما عكس انخفاض قيمة عمليات إعادة الشراء المنفذة من قبل مؤسسة النقد خلال العام ارتفاع مستويات السيولة المتوافرة في الجهاز المصرفي. فعلى سبيل المثال تراجع المتوسط اليومي لعمليات إعادة الشراء التي تم تنفيذها خلال الربع الرابع من عام 2013 إلى نحو 74 مليون ريال مقارنة بنحو 324 مليون ريال لمتوسط العمليات المماثلة المنفذة خلال الربع السابق عليه. وفي **الإمارات** ومع ظهور فائض كبير في مستويات السيولة المحلية خلال عام 2013 لجأ البنك المركزي إلى امتناس جزء من فائض السيولة من خلال إصدارات شهادات الإيداع والتي ارتفعت قيمتها بنسبة 13.4 في المائة خلال العام؛ لتصل إلى نحو 108 مليار درهم، فيما قفزت من بينها قيمة شهادات الإيداع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لدى مصرف الإمارات المركزي بنسبة 126 في المائة لترتفع من 15 مليار درهم عام 2012 إلى 34.1 مليار درهم. ويشير هذا الارتفاع إلى إقبال المصارف على التعامل بالأدوات النقدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بما يبرز ضرورة اتجاه المصارف المركزية العربية إلى تطوير أدواتها النقدية بما يتلاءم مع تنامي أنشطة الصيرفة الإسلامية وبخاصة عند ارتفاع الأهمية النسبية لأنشطة المصارف الإسلامية. وفي **عمان** جاء تحدي التعامل مع الحجم الكبير للسيولة على رأس أولويات المصرف المركزي حيث ارتفع سعر فائدة المتوسط المرجح لشهادات الإيداع والذي يتم تحديده من خلال المزادات الأسبوعية من 0.09 في المائة عام 2012 إلى 0.13 في المائة عام 2013، وهو ما ساهم في ارتفاع حجم شهادات إيداع المصارف لدى البنك المركزي بنسبة 37 في المائة عام 2013.

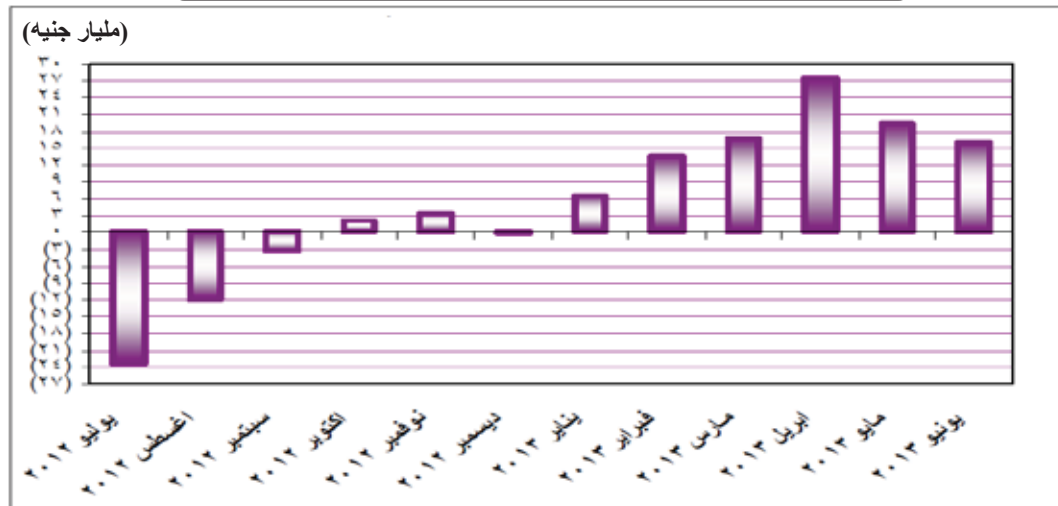
في السياق ذاته، عكس ارتفاع قيمة سندات البنك المركزي **الكويتي** بنسبة 12 في المائة خلال عام 2013 تحسن مستويات السيولة المحلية، حيث ارتفع رصيد السندات القائم لدى البنك من 1.7 مليار دينار كويتي عام 2012 إلى 1.9 مليار دينار كويتي عام 2013. وفي **قطر** تم اتخاذ خطوات لتحسين إدارة السياسة النقدية من خلال وضع سقف لإيداعات المصارف المستحقة لفائدة وزيادة مستويات الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة من خلال إصدارات سندات وأذون الخزانة لإدارة السيولة المحلية. وظهر خلال العام تأثير مستويات السيولة المحلية بالمتغيرات في البيئة الدولية وبخاصة خلال النصف الثاني من العام بما أثر على توجهات أسعار الفائدة وأدى في مجمله لانخفاض ودائع المصارف لدى البنك المركزي بنسبة 54 في المائة. وفي **البحرين** تواصل اعتماد المصرف المركزي على آليات تسهيلات الإقراض والإيداع القائمة لإدارة السياسة النقدية، والتي تتضمن أداة بيع وشراء الصكوك الإسلامية Islamic Sukuk Liquidity Instrument (ISLI) مقابل صكوك الإجارة بالدينار البحريني قصيرة وطويلة الأجل، والتي تم تبنيها لإدارة مستويات السيولة في المصارف الإسلامية.

وفي **العراق** انعكست أوضاع السيولة على الرصيد القائم لتسهيلات الإيداع المتمثلة في نافذة الاستثمار بالدينار العراقي لدى البنك المركزي، والتي ارتفعت قيمتها بنسبة 39 في المائة خلال الربع الثالث من العام مقارنة بالربع السابق عليه فيما لم يتقدم أي من المصارف للحصول على تسهيلات الإقراض القائمة نتيجة ارتفاع مستويات السيولة في الجهاز المصرفي. وفي **الجزائر** لجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لمواجهة فائض السيولة في الجهاز المصرفي. ويعد هذا الرفع الثاني من نوعه منذ عام 2012 بما يعكس الزيادة المسجلة في مستويات السيولة المحلية نتيجة نمو حجم الودائع وبخاصة الودائع الحكومية بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين نظراً لارتفاع المتحصلات النفطية. واستمر خلال عام 2013 تأثير الأوضاع النقدية في **السودان** بتداعيات انفصال جنوب السودان وواصل البنك المركزي تدخله خلال العام لإدارة السيولة المحلية بهدف السيطرة على معدلات التضخم من خلال استخدام الأوراق

المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية متمثلةً في شهادات مشاركة الحكومة (شهادة) وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح) بالإضافة إلى صكوك إجارة البنك المركزي (شهاب) لامتناس فائض السيولة. من جانب آخر، استمر اعتماد الدول العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة على تسهيلات مقايضة العملات Currency Swaps للحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف. وظهر خلال العام تزايد مستويات اعتماد البنوك المركزية بدول مجلس التعاون بشكل كبير على السياسات الاحترازية الكلية (Macro-prudential policies) مثل نسب رأس المال للموجودات المرجحة بالمخاطر، ونسبة السيولة ونسبة القروض إلى الموارد المالية المستقرة، والحد الأقصى للقروض الشخصية والتركيزات الائتمانية القطاعية ونسبة مدفوعات الدين للدخل بهدف إدارة الطلب الكلي والحد من المخاطر النظامية على ضوء الاستقلالية المحدودة للسياسة النقدية، واتجاه تلك الدول إلى التقييد النسبي للسياسات المالية لتحقيق مستويات أكبر من الانضباط المالي.

في المقابل تباينت الأدوات المستخدمة لإدارة السيولة النقدية في الدول العربية المستوردة للنفط وفقاً للتطورات في أوضاع السيولة خلال العام. فمن جهة تحسنت أوضاع السيولة المحلية نسبياً في بعض الدول مثل مصر والأردن على ضوء الدعم الخارجي لهذه الدول سواءً المُقدم في صورة ودائع من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو تسهيلات تعزيز السيولة المقدمة من المؤسسات الدولية. وقد ساهم هذا الدعم إضافة إلى الإجراءات الدورية التي تبنتها المصارف المركزية لتلك الدول منذ عام 2011 في تعزيز سيولة المصارف خلال العام. فعلى سبيل المثال ساعدت الإجراءات التي تبناها البنك المركزي المصري بزيادة تدخلاته الدورية من خلال إجراء عمليات إعادة شراء أطول أجلاً على انخفاض مستويات عجز السيولة في الجهاز المصرفي، الشكل (2).

الشكل (2): متوسط فائض/ عجز السيولة في الجهاز المصرفي المصري للعام المالي 2013/2012



المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الرابع.

ومع استمرار التحسن في مستويات السيولة خلال عام 2013، اتجه البنك المركزي المصري إلى استخدام تسهيلات الإيداع لامتناس جزء من فائض السيولة المتاح. في المقابل، استمرت معاناة المصارف في كل من المغرب وتونس خلال عام 2013 من أوضاع نقص السيولة للعام الثاني على التوالي، سواءً نتيجة ظروف عدم التيقن التي تمر بها

المنطقة أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو الشريك التجاري الأبرز لتلك الدولتين بما أدى إلى انخفاض المتحصلات من النقد الأجنبي وتراجع صافي الأصول الأجنبية. وقد ساهمت عوامل أخرى محلية مثل تباطؤ معدلات نمو الودائع المحلية مقارنة بمعدلات نمو الطلب على الائتمان، وتزايد متطلبات تمويل عجز الموازنات العامة في ظهور أزمات نقص السيولة بشكل واضح خلال العام. واضطرت المصارف المركزية في تلك الدولتين على ضوء هذه التطورات إلى اتخاذ تدابير لدعم السيولة وتوفير التمويل اللازم للوفاء بمتطلبات النشاط الاقتصادي.

وفي المغرب، تفاقم عجز السيولة بشكل واضح خلال الفصلين الثالث والرابع من عام 2013، حيث بلغ نحو 74 مليار درهم و80 مليار درهم على التوالي. ومن ثم لجأ البنك المركزي إلى التدخل من خلال تنفيذ عمليات لتوفير السيولة للمصارف بأجل سبعة أيام بمتوسط قدره 8.57 مليار درهم وعمليات أخرى لتوفير السيولة لليلة واحدة بنحو 5 مليارات درهم، إضافة إلى عمليات لإعادة التمويل لأجل ثلاثة أشهر بقيمة 20 مليار درهم من بينها 6 مليارات درهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخلال العام أبقى البنك المركزي على سعر فائدة السياسة النقدية عند مستوى 3 في المائة للحيلولة دون ارتفاع مستويات التضخم وخاصة على ضوء احتمالات ظهور بعض الضغوط التضخمية نتيجة تحرير أسعار بعض منتجات الطاقة خلال العام.

وفي تونس، تواصلت أزمة السيولة المصرفية والتي شهدتها البلاد منذ النصف الثاني من عام 2011، وذلك رغم حصول البنك المركزي على موارد بالعملة الأجنبية من بعض السحوبات والقروض الخارجية. وقد ظهرت مشكلة نقص السيولة خلال العام بشكل واضح خلال النصف الأول من العام وانعكست على سوق تعاملات ما بين البنوك والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً في مستويات الطلب على السيولة في مقابل شح كبير في مستويات السيولة المعروضة.

وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة متوسط تدخلات البنك المركزي لضخ السيولة في الجهاز المصرفي خلال العام، والتي بلغت على سبيل المثال نحو 4831 مليون دينار تونسي خلال الربع الثالث من عام 2013 بزيادة تصل إلى نحو 777 مليون دينار مقارنة بالمستويات المسجلة في الربع السابق عليه. وكان البنك المركزي التونسي قد لجأ في عام 2012 إلى رفع أسعار الفائدة لحشد المدخرات المحلية لتعزيز أوضاع السيولة المحلية وتوفير الموارد اللازمة لتمويل عجز الموازنة. في المقابل، اتجه البنك خلال عام 2013 إلى الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها المسجلة مسبقاً لدعم النمو الاقتصادي الذي لا يزال متأثراً بتداعيات التحولات التي شهدتها البلاد عام 2011 واستمرار ضعف مستويات النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو.

أسعار الفائدة الرسمية

اتجه عدد من البنوك المركزية بالدول العربية المصدرة للنفط والتي يتبنى معظمها نظاماً ثابتة لأسعار الصرف إلى الإبقاء على أسعار فائدة السياسة النقدية المنخفضة التي تم تبنيها في أعقاب الأزمة المالية العالمية تماشياً مع موقف السياسة النقدية الأمريكية وبخاصة على ضوء كون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف حفز النشاط الاقتصادي في عدد من تلك البلدان. وقد بلغ عدد الدول العربية التي أبقت على أسعار الفائدة الرسمية بدون تغيير نحو خمس عشرة دولة عربية، بينما اتجهت دولتان إلى خفض أسعار الفائدة خلال العام، ولم تقم أي دولة عربية برفع سعر فائدة السياسة النقدية خلال العام.

ففي **السعودية** أبقت مؤسسة النقد السعودي على معدلات الفائدة الخاصة بعمليات إعادة الشراء عند مستوى 2 في المائة فيما أبقت على سعر فائدة عمليات إعادة الشراء المعاكس عند مستوى 0.25 في المائة بما ينسجم مع سياسة ربط سعر صرف العملة المحلية بالدولار ولتوفير التمويل اللازم لدعم المشروعات الضخمة التي ينفذها القطاعين العام والخاص. وفي **الكويت** أبقي المصرف المركزي على سعر الخصم عند مستوى 2 في المائة خلال عام 2013 بعد أن قام في عام 2012 بخفضه لدعم النمو الاقتصادي. وفي **الإمارات** استمر سعر فائدة السياسة النقدية مثلاً في سعر فائدة عمليات إعادة الشراء عند مستوى 1 في المائة خلال العام. وفي **العراق** أبقي البنك المركزي على سعر فائدة السياسة النقدية البالغ 6 في المائة خلال العام تنفيذاً للسياسة النقدية التي يعتمد عليها ولتوفير الائتمان للقطاع الخاص لدعم التنمية.

وفي الدول العربية المستوردة للنفط، لجأ البنك المركزي **المصري** إلى إجراء ثلاث تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة بلغت قيمتها 150 نقطة أساس وذلك بدعم من التدفقات المالية الخارجية التي تلقاها الاقتصاد المصري من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وجاء هذا الخفض على ضوء استمرار ظروف عدم الاستقرار السياسي، والتي أثرت سلباً على قرارات الاستثمار والاستهلاك وانعكست سلباً على القطاعات الاقتصادية وذلك إضافة إلى استمرار تباطؤ النمو في منطقة اليورو أحد أهم الشركاء التجاريين. وقد استهدفت هذه التخفيضات خفض مستويات النشاط الاقتصادي وتنشيط مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ولا سيما بعد أن خفت نسبياً ضغوط تمويل عجز الموازنة والتي استلزمت الإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لتمويل الدين الحكومي خلال السنوات السابقة. وقد جاء ذلك التحرك مسانداً لخطة الحكومة لتحفيز الاقتصاد المصري من خلال حزمتين تنشيطيتين متواليتين بقيمة تقرب من 50 مليار جنيه. وعلى ضوء ما سبق تراجع عائد عمليات الإيداع والإقراض لليلة واحدة إلى 8.25 في المائة و9.25 في المائة وانخفض عائد عمليات إعادة الشراء وسعر الخصم إلى 8.75 في المائة.

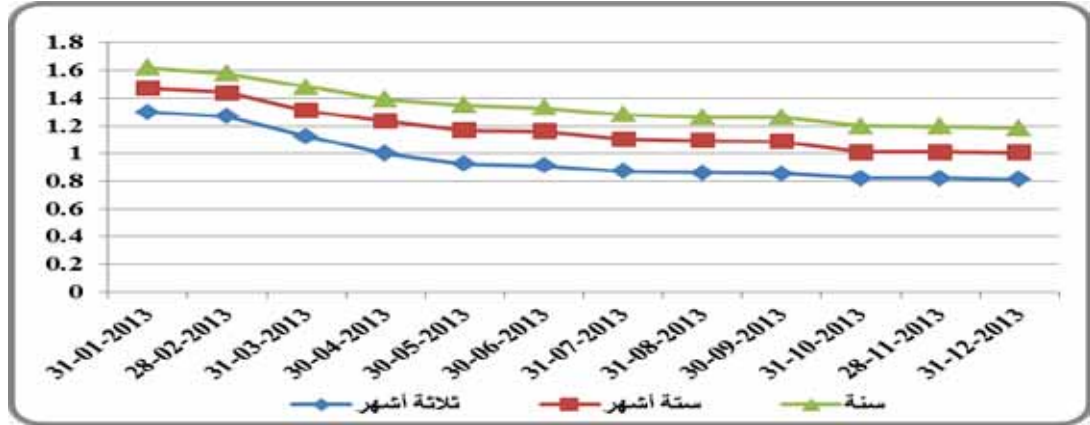
كذلك لجأ البنك المركزي **الأردني** إلى خفض أسعار الفائدة مرتين متتاليتين في عام 2013 بنحو 50 نقطة أساس بهدف تعزيز التحسن في مستويات النشاط الاقتصادي وخفض كلفة الدين الحكومي. أما في **المغرب** و**تونس** فقد تم الإبقاء على أسعار فائدة السياسة النقدية عند مستوياتها المسجلة خلال عام 2012 بدون تغيير رغم استمرار أزمة السيولة مع لجوء المصارف المركزية لآليات أخرى للتغلب على نقص السيولة المصرفية. وفي **لبنان**، تم الإبقاء على أسعار فائدة السياسة النقدية بهدف توفير دفعة تنشيطية للنشاط الاقتصادي تسهم إلى جانب حزم التحفيز المالي التي تم إقرارها خلال العام في دفع معدلات النمو الاقتصادي وساعد على ذلك تباطؤ وتيرة ارتفاع معدلات الدولة.

أسعار الفائدة المصرفية

ساهم فائض السيولة المصرفية في عدد من البلدان العربية المصدرة للنفط واتجاه البنوك المركزية للإبقاء على الموقف التيسيري للسياسة النقدية في خفض أسعار الفائدة المصرفية بتلك الدول، حيث شهدت أسعار فائدة الإيداع والإقراض بين البنوك تراجعاً في بعض هذه البلدان. وسجلت أسعار الفائدة ما بين البنوك **الإماراتية** الإيبور EIBOR انخفاضاً ملحوظاً خلال العام لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ بدء العمل بآلية الإيبور بدعم من الارتفاع الكبير المسجل في مستويات السيولة في القطاع المصرفي خلال عام 2013. وتراوحت نسب التراجع في أسعار الفائدة المسجلة بين البنوك الإماراتية لآجال ثلاثة وستة أشهر وسنة بين 44 - 49 نقطة أساس خلال العام، الشكل (3). وقد مكن النمو

الكبير المسجل في قيمة الودائع بالبنوك الإماراتية والتي نمت بما يفوق 100 مليار درهم خلال العام البنوك من خفض أسعار فائدة الإيداع والإقراض المصرفي.

الشكل (3): أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك الإماراتية لأجل ثلاثة وستة أشهر وسنة (2013)



المصدر: مصرف الإمارات المركزي.

وفي السعودية انخفضت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر SIBOR إلى نحو 0.92 في المائة في نهاية الربع الرابع من عام 2013. وبذلك بلغ الفارق بين أسعار الفائدة بين الريال السعودي والدولار نحو 86 نقطة أساس لصالح الريال بنهاية عام 2013. في المقابل ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بين البنوك المحلية في الكويت KIBOR لمعظم الأجل وذلك بسبب نمو وتيرة القروض الممنوحة وبخاصة القروض الشخصية بما يفوق وتيرة نمو الودائع المصرفية. وفي عُمان انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال العُماني لدى البنوك التجارية من 1.316 في المائة في ديسمبر 2012 إلى 1.171 في المائة في ديسمبر 2013، وارتفع متوسط سعر فائدة الإقراض بين البنوك لليلة واحدة من 0.138 في المائة في عام 2012 إلى 0.142 في عام 2013. وشهد المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العُماني لدى البنوك التجارية انخفاضاً من 5.749 في المائة في عام 2012 إلى 5.409 في المائة في عام 2013.

من جانب آخر اتجهت مصارف الدول العربية التي قامت بنوكها المركزية بخفض أسعار الفائدة الرسمية خلال العام إلى إجراء تخفيضات موازية على أسعار فائدة الإيداع والإقراض المصرفي، الأمر الذي من شأنه تشجيع مستويات الطلب على الائتمان والمساهمة في تحسن مستويات النشاط الاقتصادي. ففي مصر قامت البنوك خلال عام 2013 بخفض أسعار الفائدة على الودائع في أعقاب التخفيضات الثلاث المتوالية التي أجراها البنك المركزي على سعر فائدة السياسة النقدية خلال العام. وتراوح قيمة الانخفاض المسجل في أسعار الفائدة على الودائع بما يتراوح بين 1-3 نقطة مئوية، الأمر الذي ساهم في انخفاض أسعار الفائدة على الإيداع دون المستويات التي سجلتها مسبقاً خلال عامي 2011 و2012 والتي تراوحت بين 7-9 في المائة. وفي الأردن وتزامناً مع خفض الذي أجراه البنك المركزي

الأردني على سعر فائدة السياسة النقدية، انخفضت أسعار الفائدة المرجحة على القروض بين البنوك من 4.309 في المائة نهاية عام 2012 إلى 3.728 في المائة نهاية عام 2013. أما في المغرب وتونس وعلى ضوء مشكلات نقص السيولة، ارتفع متوسط سعر الفائدة المرجح في المغرب بنحو 21 نقطة أساس ليصل إلى نحو 6.3 في المائة خلال عام 2013. وكذلك شهدت أسعار الفائدة بين البنوك ارتفاعاً في تونس إلى ما يصل إلى 4.72 في المائة خلال شهر سبتمبر 2013 مقارنة بنحو 3.90 لشهر سبتمبر 2012.

السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

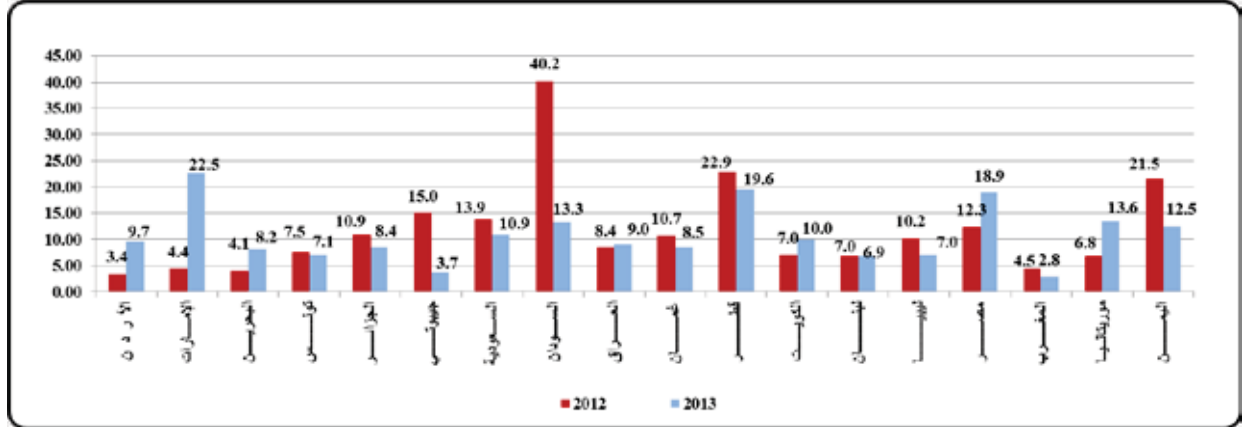
السيولة المحلية

اتسمت السياسة النقدية المطبقة خلال عام 2013 بالاتجاه نحو التوسع، وهو ما عكسه اتجاه معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة نحو الارتفاع ليسجل أعلى مستوى له منذ عام 2009، حيث نمت السيولة المحلية بمعدل 12.90 في المائة خلال عام 2013 مقارنة بنحو 11.50 في المائة في عام 2012 مدفوعةً بشكل رئيسي بارتفاع صافي الأصول الأجنبية في الدول العربية المصدرة للنفط والتي استفادت من بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال العام. كذلك ساهم ارتفاع صافي الانتماء المحلي في عدد من الدول العربية المستوردة للنفط لتمويل عجز الموازنات، وتنفيذ عدد من المشروعات العامة في دعم الاتجاهات التوسعية للسيولة المحلية في بعض الدول العربية المستوردة للنفط.

وقد نمت السيولة المحلية بمعدلات أعلى من تلك المسجلة في عام 2012 في سبع دول عربية. وسجلت الإمارات أعلى معدل نمو للسيولة بين الدول العربية حيث ارتفع معدل نمو السيولة المحلية بها من 4.4 في المائة عام 2012 إلى 22.5 في المائة عام 2013. ويأتي هذا الارتفاع الكبير في مستويات السيولة المحلية في الإمارات كنتيجة للزيادة الملحوظة في كتلة النقود بنسبة 26 في المائة وأشباه النقود بنسبة 20 في المائة، ولا سيما فيما يتعلق بالودائع بالعملة الأجنبية والتي نمت بنسبة 41 في المائة خلال العام.

وكذلك ارتفعت السيولة المحلية في مصر بنسبة بلغت نحو 19 في المائة خلال العام بما يعكس الزيادة الكبيرة المسجلة في كميات النقد المصدر والذي ارتفع بنسبة 27 في المائة خلال العام المالي 2013/2012 مقارنة بنحو 15 في المائة للزيادة في كميات النقد المصدر للعام المالي السابق عليه، وبما يعكس كذلك تأثير النمو المسجل في الودائع المصرفية بنحو 16 في المائة خلال الفترة. في حين ارتفعت مستويات السيولة المحلية في خمس دول عربية وهي البحرين والعراق والأردن والكويت وموريتانيا بنسب تراوحت بين 8.20 في المائة و13.60 في المائة، الشكل (4).

الشكل (4): تطور معدلات نمو السيولة المحلية (M2) في بعض الدول العربية (2013-2012)



*بيانات السعودية تمثل M3.
المصدر: الملحق (1/7).

في المقابل تراجع معدلات نمو السيولة المحلية في إحدى عشرة دولة عربية أخرى، وسجلت السودان أعلى معدل تراجع في معدل نمو السيولة المحلية والذي تراجع من 40.17 في المائة عام 2012 إلى 13.27 في المائة عام 2013، على ضوء السياسة النقدية والمالية الانكماشية التي يتبناها السودان بهدف خفض مستويات الطلب المحلي لاحتواء الضغوط التضخمية ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن تداعيات انفصال جنوب السودان.

من جانب آخر سجلت جيبوتي ثاني أعلى معدل انخفاض في معدلات نمو السيولة المحلية مع انخفاض المستوى المسجل في عام 2013 إلى 3.65 مقارنة بنحو 15.04 في المائة لمعدل نمو السيولة المحلية المسجل عام 2012، وهو ما يعزى إلى جهود البنك المركزي الرامية إلى تقييد السياسة النقدية للحفاظ على معدلات منخفضة من التضخم، حيث تم خلال العام تحسين إدارة السياسة النقدية وفرض نسبة للاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية يتعين على البنوك الالتزام بها.

مكونات السيولة المحلية

تشير البيانات المتعلقة بمكونات السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية كمجموعة خلال عام 2013 إلى ارتفاع الأهمية النسبية لكتلة النقود (العملة المتداولة ووسائل الدفع الجارية) بما يقرب من 0.9 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 49.19 في المائة من إجمالي السيولة المحلية مقابل تراجع الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود (الودائع غير الجارية، والودائع الآجلة والودائع بالعملات الأجنبية) إلى 49.55 في المائة. وقد ظهر تزايد الأهمية النسبية لكتلة النقود كاتجاه واضح منذ عام 2009 مع ارتفاع الأهمية النسبية لهذا المكون بنحو خمس نقاط مئوية خلال الفترة (2009-2013)، وهو ما يعزى في بعض السنوات المتضمنة في الفترة إلى ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي مرت بها بعض الدول العربية، ومن ثم ميل الأفراد للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة، فيما يعكس كذلك هذا الاتجاه محدودية مستويات تطور القطاع المالي في دول عربية أخرى، وبالتالي انخفاض الأهمية النسبية لأشباه النقود.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى يلاحظ استمرار ارتفاع الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود في بعض الدول العربية التي تتسم بتطور القطاع المالي وتطور وسائل الدفع بشكل ملحوظ مثل لبنان والكويت ومصر وقطر والأردن وعمان والإمارات والبحرين، حيث تساهم أشباه النقود بنسبة تتراوح بين 60 و 95 في المائة من مكونات السيولة المحلية في تلك الدول. في المقابل تراجعت الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود في عشرة دول عربية بما يتراوح بين 0.8 نقطة مئوية في السودان و 5.6 نقطة مئوية في جيبوتي، بينما ارتفعت الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود في سبع دول بنسب تراوحت بين 0.3 نقطة مئوية في البحرين و 4.1 نقطة مئوية في اليمن، الملحق (2/7).

العوامل المؤثرة في السيولة المحلية

صافي الموجودات الأجنبية، لايزال صافي الموجودات الأجنبية يمثل أبرز العوامل المؤثرة على السيولة المحلية في الدول العربية إلا أن مساهمته قد سجلت انخفاضاً خلال عام 2013 في أحد عشرة دولة عربية مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2012، فيما سجلت ارتفاعاً في سبع دول عربية أخرى. وكمحصلة لهذه التطورات، تراجعت مساهمة صافي الموجودات الأجنبية كمصدر للتوسع في السيولة المحلية في الدول العربية كمجموعة من 13.6 نقطة مئوية عام 2012 إلى 9.8 نقطة مئوية عام 2013.

وقد كان لمساهمة صافي الأصول الأجنبية في التغير في السيولة المحلية أثراً إيجابياً على نمو السيولة المحلية في أحد عشرة دولة عربية. وقد سجلت قطر أعلى مساهمة لصافي الأصول الأجنبية في التغير في السيولة المحلية على مستوى الدول العربية حيث ساهم صافي الأصول الأجنبية بها بنحو 21.9 نقطة مئوية من مجمل معدل نمو السيولة المحلية البالغ نحو 19.59 في المائة، وذلك على ضوء الارتفاع الكبير المسجل في صافي الموجودات الأجنبية لكل من مصرف قطر المركزي والبنوك التجارية خلال العام. وقد ساهم الأثر التوسعي القوي لصافي الأصول الأجنبية المسجل في قطر في التخفيف من أثر تراجع مساهمة باقي العوامل المؤثرة على السيولة المحلية ومن أهمها صافي الائتمان المحلي والذي انخفضت مساهمته في التوسع في السيولة بشكل ملحوظ لتصل إلى 2.3 في المائة خلال العام. من جانب آخر استمرت المساهمة القوية لصافي الأصول الأجنبية في معدل نمو السيولة المحلية في كل من العراق والسعودية وجيبوتي والإمارات للعام الثاني على التوالي حيث ساهم بنحو 19.6 نقطة مئوية من مجمل معدل نمو السيولة المحلية البالغ 9.04 في المائة في العراق وبنحو 18.8 نقطة مئوية من مجمل معدل نمو السيولة المحلية البالغ 10.86 في المائة في السعودية. وساهم صافي الأصول الأجنبية بنحو 16.2 نقطة مئوية من معدل نمو السيولة المحلية في جيبوتي والبالغ 3.65 في المائة وبلغت مساهمته نحو 9.8 نقطة مئوية من معدل نمو السيولة في الامارات والبالغ 22.54 في المائة.

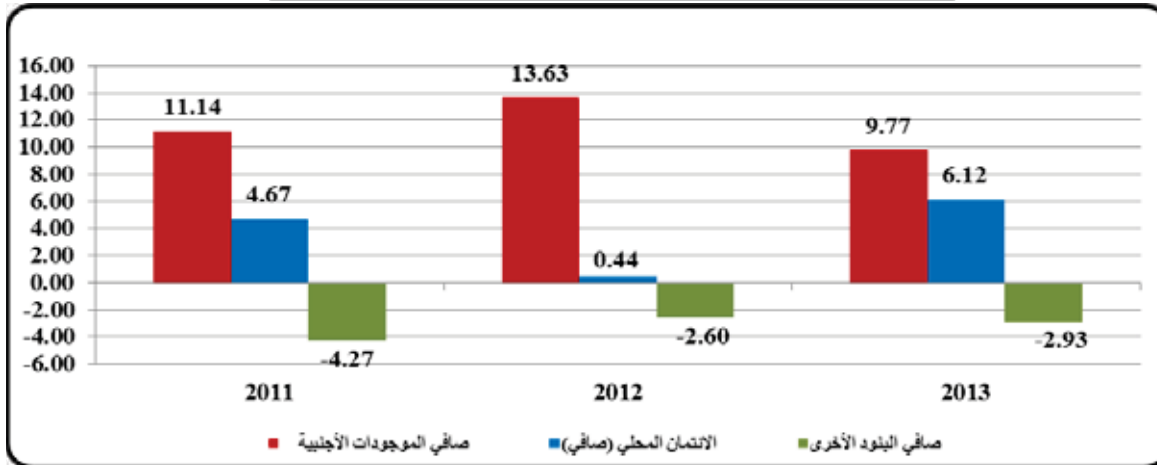
في المقابل سجلت مساهمة صافي الأصول الأجنبية في التغير في السيولة المحلية مستويات سالبة في ست دول عربية تتمثل في الدول العربية التي شهدت استمرار ظروف عدم الاستقرار الناتجة عن التحولات السياسية التي مرت بها منذ عام 2011، وكذلك في الدول التي تأثرت إقليمياً بهذه التطورات أو ببعض التطورات الداخلية غير المواتية، وهو ما أدى إلى زيادة الأثر الانكماشى الناتج عن التراجع في صافي الأصول الأجنبية. ومن بين هذه الدول السودان والتي زاد فيها الأثر الانكماشى لصافي الأصول الأجنبية بشكل كبير خلال عام 2013، وسجلت مساهمته في معدلات نمو السيولة معدلات سالبة بلغت -9.1 نقطة مئوية لتسجل بذلك أعلى أثر انكماش مسجل لصافي الأصول الأجنبية على مستوى الدول العربية ككل. فيما بلغت مساهمة صافي الأصول الأجنبية في معدل نمو السيولة مستويات سالبة أيضاً في كل من البحرين ومصر ولبنان واليمن وتونس بمعدلات تراوحت بين -1.4 و-7.1 نقطة مئوية.

صافي الائتمان المحلي، ارتفعت مساهمة صافي الائتمان المحلي كمصدر للتوسع في السيولة بشكل كبير في الدول العربية حيث زادت من نحو 0.4 نقطة مئوية عام 2012 إلى 6.1 نقطة مئوية عام 2013 وذلك في ظل ارتفاع مساهمة مستويات الائتمان الممنوح للحكومات في التغير في معدلات نمو السيولة في سبع دول عربية. وجاء على رأس هذه الدول مصر والسودان والبحرين والتي ارتفعت مساهمة الائتمان الموجه للحكومة في التغير في معدلات تغير السيولة المحلية بها إلى نحو 20.9 و18 و8.7 نقطة مئوية على التوالي. في المقابل، خفف اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات لاستعادة التوازن المالي وضبط الانفاق الحكومي من الأثر التوسعي لصافي الائتمان الموجه للحكومة على مستوى الدول العربية ككل.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد زاد الأثر التوسعي لصافي للائتمان المحلي في ست دول عربية (البحرين والجزائر والسودان ولبنان ومصر واليمن). وقد تصدرت السودان الدول العربية من حيث الزيادة الكبيرة المسجلة في صافي الائتمان المحلي للعام الثاني على التوالي والذي زادت مساهمته في التغير في السيولة لتصل إلى 30.3 نقطة مئوية. في المقابل انخفض الأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي في خمس دول (الأردن وتونس وعمان وقطر والمغرب). وتحول الأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي إلى أثر انكماشى في دولة عربية واحدة وهي جيبوتي. في المقابل تحول الأثر الانكماشى المسجل في خمس دول عربية العام السابق إلى أثر توسعي. وتمثلت هذه الدول في كل من الإمارات والعراق والكويت وليبيا وموريتانيا. وانخفض الاثر الانكماشى لصافي الائتمان المحلي في دولة عربية واحدة وهي السعودية مقارنة بالأثر المسجل العام السابق.

صافي البنود الأخرى، استمرت الآثار الانكماشية لهذا البند في غالبية الدول العربية خلال عام 2013 باستثناء دولتين فقط وهما تونس ولبنان، والتي كان لصافي تحركات هذا البند أثراً توسعياً على السيولة المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البند يتضمن جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية. ويشمل ذلك رأس المال والاحتياطيات، بما في ذلك المقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم الأخرى غير المصنفة والحسابات المعقدة والحسابات تحت التسوية وكذلك تعديلات التقييم، الملحق (4/7) والشكل (5).

الشكل (5): مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية
(نقطة مئوية) 2011-2013



المصدر: الملحق (4/7).

التطورات المصرفية

استمر الطابع الإيجابي لأداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2013، حيث أظهرت البيانات المجمعة للمصارف العربية تواصل التحسن في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي خلال هذا العام بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام السابق.

ويلاحظ أن هذا التحسن في المؤشرات المجمعة للمصارف العربية خلال عام 2013، قد شمل معظم مصارف الدول العربية. فقد استفادت مصارف الدول العربية المصدرة للنفط من استقرار أسعار النفط العالمية عند مستوياتها المرتفعة بشكل نسبي الأمر الذي مكّن من تحقيق فوائض مالية كبيرة. وقد ساهم ذلك في تحسن أحجام الودائع الحكومية، وزيادة الإنفاق الحكومي، والتوسع في المشروعات الاستثمارية والإنمائية، وتحسن مستويات الدخل المتاح للإنفاق. أما مصارف الدول العربية الأخرى، فقد استفادت من تدفق جزء من هذه الفوائض المالية على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة وما رافق ذلك من تحسن نسبي في الأداء الاقتصادي لبعض هذه الدول.

ومن جانب آخر، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2013، جهودها ومتابعتها لتطبيق معايير بازل الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم وقواعد الحوكمة. كما اهتمت هذه السلطات بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وتعزيز الشفافية في العمل المصرفي وتطوير منظومة القرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، ويساهم في تعزيز سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي.

تطور الودائع المصرفية

شهدت الودائع المصرفية للدول العربية كمجموعة، نمواً ملموساً خلال عام 2013، وبنسبة تزيد عن تلك المحققة في العام السابق. حيث تظهر البيانات من واقع الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية، ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية مقومة بالدولار بنسبة 10.8 في المائة لتصل إلى حوالي 1737.1 مليار دولار في نهاية عام 2013، مقارنة مع نسبة نمو بلغت نحو 7.4 في المائة خلال العام الماضي. وقد جاء هذا الارتفاع تماشياً مع الاستقرار النسبي في أسعار النفط، والتحسين النسبي للأوضاع السياسية في بعض الدول العربية، ومواكبةً للتوسعات الاستثمارية والزيادات في الأجور والمعاشات والإعانات المقدمة للأفراد. ويلاحظ في هذا الصدد، أن ارتفاع نسب نمو الودائع مقومة بالدولار قد شمل جميع الدول العربية باستثناء تونس والسودان وذلك بسبب تراجع سعر صرف عملاتها الوطنية مقابل الدولار.

هذا وقد ارتفعت الودائع المصرفية (بالعملات الوطنية) لدى المصارف في جميع مصارف الدول العربية بلا استثناء. فقد سجل حجم الودائع المصرفية بالعملات المحلية أعلى ارتفاع في مصارف كل من اليمن وقطر ومصر، بنسب 23.7 و 23.4 و 20.7 في المائة على التوالي. كما سجلت تلك الودائع نمواً في مصارف كل من موريتانيا والإمارات والعراق والسودان والسعودية بنسب تراوحت بين 10.0 و 13.0 في المائة. وسجلت المصارف في كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي وعمان والكويت ولبنان وليبيا والمغرب، معدلات نمو في الودائع المصرفية مقومة بالعملات المحلية بنسب تقل عن 10 في المائة في العام 2013، الملحق (6/7).

وبخصوص الأهمية النسبية للودائع المصرفية، فقد استأثرت الودائع مقومة بالدولار لدى المصارف التجارية في السعودية بأعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في نهاية عام 2013، حيث بلغت قيمتها نحو 373.9 مليار دولار شكلت ما نسبته 21.5 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تلتها مصارف الإمارات بنحو 18.3 في المائة من إجمالي الودائع، ثم مصارف مصر بنحو 10.8 في المائة.

وعلى صعيد أهمية إجمالي الودائع المصرفية كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، (فإنه وبالنظر لكون معدل النمو المحقق في الودائع جاء أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية بالأسعار الجارية خلال عام 2013)، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 64 في المائة بنهاية 2013 مقارنة مع 60 في المائة للعام 2012. وعلى صعيد الدول العربية فرادى، تظهر البيانات أن نسبة الودائع المصرفية مقومة بالعملة المحلية ومنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية، لا تزال أعلاها في لبنان والأردن عند نحو 245 و 104 في المائة على التوالي. كما تراوحت هذه الأهمية بين (50 و 100) في المائة لدى الإمارات والبحرين وتونس وجيبوتي وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب. وفي المقابل، بلغت هذه النسبة أدناها لدى كل من السودان وموريتانيا واليمن، حيث تراوحت النسبة بين 15 في المائة و 29 في المائة.

هذا، وقد كانت نسبة نمو الودائع للقطاع الخاص في الدول العربية كمجموعة، أكبر من نسبة نمو الودائع الإجمالية، حيث أظهرت البيانات ارتفاعها بنسبة 12.0 في المائة ليصل إجمالي هذه الودائع إلى نحو 1564 مليار دولار في نهاية عام 2013 مقارنة مع 1396.8 مليار دولار في نهاية العام السابق. وقد ارتفعت قيمة الودائع الادخارية والأجلة بنحو 10.5 في المائة خلال عام 2013 لتصل إلى ما قيمته 969.6 مليار دولار. فيما ارتفعت الودائع الجارية بنحو 14.4 في المائة خلال هذا العام، ولتبلغ نحو 594.4 مليار دولار، الجدول (1).

الجدول رقم (1)
تطور الودائع لدى المصارف العربية
(2013-2012)
(مليون دولار)

السنة	الودائع الادخارية والأجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2012	877,212	519,576	1,396,788	1,568,354	60
2013	969,641	594,357	1,563,998	1,737,116	64
نسبة التغير (%)	10.5	14.4	12.0	10.8	

المصدر: الملحق (6/7).

النشاط الإقراضي

استمر تحسن النشاط الإقراضي للمصارف العربية خلال عام 2013. فقد بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة بنهاية العام 2013 نحو 1601.6 مليار دولار، محققاً بذلك نمواً بلغت نسبته نحو 9.7 في المائة مقابل نسبة نمو بلغت نحو 4.2 في المائة عن العام الماضي. ويعزى ذلك إلى استمرار وتيرة نمو الطلب من قبل القطاعين العام والخاص على الائتمان خلال العام، الملحق (7/7).

حيث تشير البيانات إلى أن رصيد إجمالي القروض والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف العربية، قد ارتفع بنسبة 8.6 في المائة خلال عام 2013، ليصل إلى نحو 1156.5 مليار دولار في نهايته، وقد شكل ما نسبته 72 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة من قبل المصارف العربية، في حين ارتفع رصيد إجمالي القروض والتسليفات للقطاع العام بنسبة 12.8 في المائة ليصل إلى نحو 445.1 مليار دولار في نهاية العام نفسه، أي ما نسبته 28.0 في المائة من إجمالي رصيد القروض والتسهيلات المقدمة للاقتصادات العربية، الملحق (8/7) والجدول (2).

الجدول رقم (2)
القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العربية
(2013-2012)

السنة	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع (%)	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2012	1,459,979	394,654	1,065,325	73	68	40
2013	1,601,615	445,071	1,156,544	72	67	42
نسبة التغير (%)	9.7	12.8	8.6			

المصدر: الملحقان (7/7) و(8/7).

وفي نفس السياق، يظهر الجدول أعلاه أن نسبة النمو في الائتمان المقدم للقطاع الخاص خلال عام 2013، كانت أقل من نسبة النمو في إجمالي الودائع، هو ما يعكسه تراجع نسبة الائتمان المقدم لهذا القطاع إلى إجمالي الودائع خلال عام 2013 لتصل إلى نحو 67 في المائة، مقارنة بنحو 68 في المائة في عام 2012. في المقابل، وحيث أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجموع الدول العربية جاء أقل من معدل النمو المحقق للائتمان المقدم للقطاع الخاص لعام 2013، فقد ارتفعت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2013 لتبلغ نحو 42.0 في المائة، مقارنة مع نسبة 40.0 في المائة المحققة في نهاية العام الماضي.

هذا، وقد شهد رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف (بالعملات المحلية) نمواً في جميع الدول العربية خلال عام 2013، بلا استثناء. وسجلت اليمن والسودان أعلى نسبة ارتفاع في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 36.5 و22.4 في المائة على التوالي. وارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 20.8 و20.3 في المائة في عُمان والجزائر على التوالي. كما ارتفع هذا الرصيد في كل من جيبوتي والسعودية والعراق وقطر وليبيا وموريتانيا بنسب تراوحت بين 10.0 و20.0 في المائة. وفي المقابل، شهد هذا الرصيد ارتفاعاً بنسبة تقل عن 10.0 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والكويت ولبنان ومصر والمغرب. وبمقارنة مستويات النمو في هذه التسهيلات الائتمانية مع مثيلاتها المسجلة العام الماضي، يتضح ارتفاع هذه المعدلات في تسع دول عربية مقارنة بعام 2012. في حين سجلت معدلات نمو التسهيلات الائتمانية تراجعاً مقارنة بالمستويات المسجلة العام الماضي في تسع دول عربية أيضاً.

ومن الملاحظ وللعام الخامس على التوالي، أن نسبة النمو في الائتمان المقدم من قبل المصارف العربية للقطاع الخاص كانت بالمحصلة أقل من نسبة نمو الائتمان المصرفي للقطاع العام. وهو ما يعكس بشكل واضح استمرار توجه البنوك للإقراض منخفض المخاطر من خلال إقراض الحكومة ومؤسسات القطاع العام وتمويل عجز الموازنة، وخاصة على ضوء تزايد احتياجات هذا القطاع للتمويل، وعلى وجه الخصوص الدول التي شهدت تحولات سياسية، ويعكس كذلك استمرار تباطؤ الأنشطة الاقتصادية وأجواء عدم اليقين فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاستثمار والاستهلاك في بعض الدول العربية.

القواعد الرأسمالية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية خلال عام 2013، وإن كان بوتيرة أقل بالمقارنة مع الأعوام الأربعة السابقة. وقد يرجع ذلك إلى الحرص الكبير الذي كانت قد أولته السلطات النقدية العربية والمصارف ذاتها خلال فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية وحتى العام 2012 على تدعيم القواعد الرأسمالية لهذه المصارف، والوصول بها إلى مستويات آمنة مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي لتلك الدول، وحماية المؤسسات المصرفية نفسها من أية تقلبات أو أزمات مالية مستقبلاً. حيث تظهر البيانات أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية مقومة بالدولار بنهاية عام 2013 قد شهدت تحسناً بنحو 3.9 في المائة ليصل هذا الإجمالي إلى حوالي 303.7 مليار دولار في نهاية عام 2013، مقارنة مع نسبة ارتفاع بلغت 9.8 في المائة خلال عام 2012 و6.9 في المائة للعام 2011، و9.7 في المائة للعام 2010، ونسبة 22.8 في المائة المتحققة في عام 2009.

وخلال عام 2013 ارتفعت القاعدة الرأسمالية لكافة المصارف التجارية العربية بالعملة المحلية في عام 2013 باستثناء المصارف في كل من الإمارات وعمان. وقد سجلت المصارف في اليمن أعلى معدل زيادة وبنسبة 52.0 في المائة، تلتها العراق والسودان بنسبة 21.4 في المائة لكل منهما، ثم جيبوتي بنسبة 20.0 في المائة. كما حققت المصارف في كل من لبنان وليبيا ومصر وموريتانيا زيادة بنسبة تراوحت بين 10.0 و15.0 في المائة. وانخفضت هذه النسبة عن 10.0 في المائة في كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وقطر والكويت والمغرب، الملحق (9/7).

وبخصوص الأهمية النسبية، لا تزال حصة القاعدة الرأسمالية مقومة بالدولار لدى المصارف في الإمارات هي الأكبر في إجمالي القواعد الرأسمالية لدى المصارف العربية بنهاية عام 2013. فقد بلغ حجمها نحو 75.8 مليار دولار وشكلت ما نسبته 25.0 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية، تلتها مصارف السعودية بنحو 19.9 في المائة، ثم مصارف قطر ومصر بحوالي 10.0 و8.9 في المائة على التوالي. وتشكل القواعد الرأسمالية لمصارف الإمارات والسعودية ومصر وقطر والكويت كمجموعة نحو 72.1 في المائة من إجمالي رساميل المصارف العربية.

مؤشرات السلامة المصرفية

حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في العام 2013، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل. فقد تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توافرت لها بيانات عن عام 2013 ما بين 9.2 في المائة في تونس و137.5 في المائة في العراق. ويرجع ارتفاع هذه النسبة في العراق إلى الزيادة الكبيرة في رساميل المصارف العراقية خلال عام 2013 والمقدرة بنحو 21.4 في المائة.

وفيما يتعلق بنسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض، شهدت هذه النسبة أيضاً استقراراً بصورة عامة في العام 2013 مع الميل إلى التحسن، باستثناء عدد من الدول أبرزها العراق، والتي ارتفعت فيها هذه النسبة بصورة واضحة. وبلغت هذه النسبة أدنى مستوى لدى المصارف القطرية والفلسطينية بنسب 1.9 و 2.9 في المائة على التوالي، بينما سجلت أعلى نسبة لدى المصارف في ليبيا والعراق وتونس بنسب 20.2 و 17.0 و 14.9 في المائة على التوالي، وذلك وفقاً للبيانات المتوفرة عن هذا العام. وقد يعزى ذلك إلى حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تخيم على هذه الدول.

وفي نفس السياق، استمر اهتمام المصارف العربية بتدعيم مخصصاتها المتعلقة بالقروض غير المنتظمة خلال عام 2013 بشكل عام. ويعكس ذلك تحسناً في جودة الأصول من جهة، ورغبة البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في تدعيم القواعد الرأسمالية لمصارفها لمقابلة المتطلبات الدولية المتزايدة في هذا المجال. فقد شهدت نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، ارتفاعاً في مصارف كل من الأردن، والإمارات، وتونس، وليبيا، والسودان، والعراق، ومصر، والكويت. وتصل هذه النسبة أقصاها في الكويت بنحو 134.6 في المائة، يليها كل من العراق وقطر ومصر والإمارات بنسب تتراوح بين 92.0 و 100.0 في المائة. بينما تنخفض هذه النسبة في السودان ولبنان وفلسطين إلى نحو 53.6 و 55.4 و 59.1 في المائة على التوالي، الجدول (3).

الجدول رقم (3)
بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي لبعض الدول العربية لعامي (2012-2013)

الدولة	معدل كفاية رأس المال		القروض المتعثرة إلى الإجمالي		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013
الأردن	19.0	18.4	7.7	6.8	69.4	78.2
الإمارات	21.0	19.3	8.7	7.8	82.5	92.5
تونس	11.8	9.2	14.9	14.9	54.4	66.7
السعودية	18.7		1.9		145.1	
السودان	12.0	16.6	11.9	8.4	34.0	53.6
العراق	107.0	137.5	6.0	17.0	54.0	99.0
الكويت	18	18.9	5.2	3.6	95.1	134.6
فلسطين	20.3	20.0	3.1	2.9	60.1	59.1
قطر	18.9	16.0	1.7	1.9	97.5	96.8
لبنان	13.0	12.2	3.8	4.0	61.9	55.4
ليبيا	15.7	10.7	21.0	20.2	70.9	82.2
مصر	14.9	13.0	9.8	9.1	97.1	99.7
المغرب	12.3	13.1	4.9	6.0	68.0	63.0
موريتانيا	10.0		25.0		92.0	

المصدر: المصارف المركزية العربية.

مؤشرات الربحية

تظهر البيانات المتوفرة عن المصارف العربية استمرار نمو صافي أرباح هذه المصارف في جميع الدول العربية خلال عام 2013، وللعام الرابع على التوالي، باستثناء المصارف الكويتية والليبية، والتي سجلت أرباحها الصافية تراجعاً بنحو 11.2 و 8.7 في المائة على التوالي، وقد ساهم في هذا التراجع الزيادة الملموسة في مخصصات

القروض المتعثرة، كما هو موضح في الجدول رقم (3). في المقابل سجلت المصارف في كل من الأردن وتونس والإمارات والسودان أعلى معدلات النمو في صافي أرباحها ونسب 21.7 و 20.9 و 18.8 و 17.3 في المائة على التوالي. فيما سجلت مصارف كل من المغرب وقطر ولبنان معدلات نمو في صافي الأرباح بنسب تقل عن 5.0 في المائة. وقد ساهم في ارتفاع ربحية المصارف في مصر استمرار توسع المصارف في تمويل الدين الحكومي، فيما ارتفعت ربحية المصارف في العراق بسبب التحسن الملموس في منح التسهيلات الائتمانية، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي لبعض الدول العربية عن عامي (2012-2013)

الدولة	صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي)		نسبة النمو في الأرباح (%)	معدل العائد على الأصول (%) لعام 2013	معدل العائد على المساهمين (%) لعام 2013
	2012	2013			
الأردن	584	711	21.7	1.2	9.9
الإمارات	7272	8640	18.8	...	...
تونس	235	284	20.9	0.7	8.9
السعودية	9414	...	...	...	...
السودان	490	575	17.3	3.7	29.6
العراق	1356	1487	9.7	4.0	21.0
فلسطين	124.3	142.9	15.0	1.9	18.7
قطر	4764	4936	3.6	2.1	16.5
الكويت*	2232	1983	11.2-	1.0	7.4
لبنان	1570	1640	4.5	1.0	11.4
ليبيا	436	398	8.7-	0.6	11.6
مصر	2136	2447	14.6	1.0	13.9
المغرب	1186	1217	2.6	0.9	10.6
موريتانيا	21	...	...	...	...

المصدر: المصارف المركزية العربية.

وفيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق المساهمين، فقد بقيت هذه المعدلات قريبة من مستوياتها المسجلة عن العام السابق، مع الميل إلى الارتفاع. هذا، ووصل هذا المعدل أعلاه لدى مصارف السودان والعراق بنحو 29.6 و 21.0 في المائة على التوالي، تلتها مصارف كل من قطر ولبنان ومصر والمغرب وفلسطين بنسب تراوحت بين 10.0 و 19.0 في المائة. بينما تراجع هذا المعدل لدى المصارف الكويتية ليلعب نحو 7.4 في المائة. كذلك كانت معدلات العائد على الأصول مماثلة تقريباً لمثيلاتها عن العام السابق. وقد وصلت أعلاها لدى مصارف العراق والسودان هذا العام.

مؤشرات الانتشار المصرفي

شهد عام 2013 تواصل التحسن في مؤشرات الانتشار المصرفي، واستخدام البطاقات المصرفية الإلكترونية، وعمليات الصيرفة والدفع عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والوسائل الإلكترونية الحديثة. ويلاحظ هذا العام، توجه العديد من المصارف المركزية العربية، لمتابعة تطوير نظم مدفوعات التجزئة كأولوية رئيسية لتطوير البنية

التحتية للقطاع المصرفي. كما باشرت عدد من السلطات العربية بمشروعات لتطوير وتوسيع خدمات الدفع عبر أجهزة الهاتف النقال، مثل المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية. فقد بلغ عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف نسخة من السكان 18,165 فرعاً لمجموع الدول العربية المتوفر عنها بيانات، ويصل عدد الفروع كنسبة لعدد السكان أعلاه في كل من تونس ولبنان بنحو 24.0 فرعاً لكل مائة ألف نسمة، ثم في المغرب بنحو 16.7 فرعاً لكل مائة ألف نسمة. وتصل هذه النسبة أدناها في اليمن والسودان بنحو 1.4 و 1.9 فرعاً على التوالي لكل مائة ألف نسمة.

وفيما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي، فقد بلغ عدد هذه الأجهزة نحو 45,222 صرافاً آلياً. ويصل هذا العدد أعلاه في السعودية بواقع 17816 جهازاً. ويتجاوز هذا العدد 4,000 جهازاً في كل من مصر والمغرب والإمارات، فيما ينخفض هذا العدد عن ألف جهاز في كل من السودان وليبيا وفلسطين واليمن. وبالمقارنة مع عدد السكان، فإن نسبة عدد أجهزة الصراف الآلي لكل من 100 ألف نسمة تصل أعلاها لدى قطر والسعودية والإمارات بنحو 63.1 و 59.4 و 54.2 جهازاً على التوالي لكل مائة ألف نسمة. وتقل النسبة عن 10 أجهزة لكل مائة ألف نسمة لدى كل من السودان وليبيا ومصر واليمن.

أما فيما يخص نقاط البيع (POS)، فقد وصل إجمالي عددها إلى نحو 399 ألف نقطة بيع. ويصل هذا العدد أعلاه لدى كل من السعودية والإمارات بنحو 107.8 و 81.5 ألف نقطة بيع على التوالي، تليها مصر والمغرب والكويت بنحو 48.4 و 32.4 و 31.7 ألف نقطة بيع على التوالي. ويقل عدد هذه النقاط عن ألف وخمسمائة نقطة في كل من اليمن والسودان، الجدول (5).

الجدول رقم (5)
بعض مؤشرات الانتشار المصرفي لعام 2013

(لكل 100 ألف نسمة)

الدولة	عدد فروع المصارف التجارية	عدد حسابات الإيداع (ألف)	عدد بطاقات السحب والدفع (ألف)	عدد ماكينات السحب (ATM)	عدد نقاط البيع (POS)
الأردن	5.8	44.8	101.2	19.9	275.7
الإمارات*	10.7	89.0	125.6	54.2	965.0
تونس*	24.1	109.8	21.0	17.2	137.9
السعودية	5.9	--	46.3	59.4	359.3
السودان	1.9	7.8	4.9	2.5	1.0
سلطنة عمان	13.2	82.3	108.6	28.2	293.7
الكويت	9.4	--	90.9	36.6	787.0
فلسطين	5.4	62.2	13.6	11.0	105.1
قطر	14.8	68.8	--	63.1	823.1
لبنان	24.0	75.4	53.3	37.0	755.5
ليبيا	6.1	40.9	5.4	3.8	--
مصر	4.3	--	18.0	7.7	57.2
المغرب*	16.7	54.5	28.2	16.8	99.3
اليمن	1.4	5.2	3.9	2.8	5.4

المصدر: المصارف المركزية العربية.
*بيانات 2012.

التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية

واصلت السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2013، جهودها ومتابعتها لتطبيق معايير بازل الجديدة، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة ونظم وقواعد الحوكمة. كما اهتمت هذه السلطات بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وتعزيز الشفافية في العمل المصرفي بهدف حماية العملاء وتعزيز المنافسة. ودأب عدد من السلطات الرقابية على تحديث وتطوير منظومة القرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، ويساهم في تحقيق المنفعة القصوى للاقتصاد. كذلك، استمرت جهود البنوك المركزية العربية لدعم الاستقرار المالي خلال عام 2013. فقد قامت بعض البنوك بإنشاء دائرة للاستقرار المالي وتطوير عملها، كما عملت على تعزيز آليات الرقابة الداخلية في قطاع المصارف بما يساعد على تقليل مستويات المخاطر وتعزيز مناعة الجهاز المصرفي. في المقابل اتجهت بنوك مركزية أخرى إلى تفعيل دور مجالس الإدارات في إدارة مخاطر السيولة وتقليل مستويات المخاطر والانكشافات. كما قامت بعض البنوك المركزية باتخاذ الخطوات اللازمة بهدف استيعاب وتطوير العمل المصرفي الإسلامي. أخيراً، اهتم عدد من السلطات الرقابية بموضوع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما قامت بعض البنوك المركزية بمراقبة ووضع متطلبات للتعيين في المناصب القيادية في المصارف.

وفي الأردن، قام البنك المركزي بإصدار تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، وذلك حرصاً منه على تعزيز الشفافية في تعامل المصارف مع عملائها، ولتعزيز التنافس بين مؤسسات الجهاز المصرفي، من جانب آخر، قام البنك المركزي باستحداث دائرتي الاستقرار المالي وإدارة المخاطر، كما قام البنك المركزي بمراجعة الكثير من التعليمات الصادرة وخصوصاً في مجال ترخيص المصارف، والضبط والرقابة الداخلية، وغسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

وفي الإمارات، قام البنك المركزي بتطبيق نظام الإمارات للخصم المباشر. والذي من شأنه أن يمكن عملاء البنوك من سداد الدفعات المنتظمة بالخصم من حساباتهم لدى المصارف تلقائياً للوفاء بأقساط الرهن العقاري، أو دفعات بطاقات الائتمان، أو أقساط القروض الشخصية. قام البنك المركزي بإصدار نظام قروض الرهن العقاري. كما قام البنك المركزي بتطوير نظام إلكتروني يهدف إلى حماية القطاع المصرفي من تعيين الأشخاص ممن تم إنهاء خدماتهم من قبل المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لأسباب تتعلق بالأمانة المهنية ولأسباب أخرى يتم توضيحها في النظام.

وفي البحرين، قام البنك المركزي بإصدار توجيهات عالية المستوى تتضمن الإطار الزمني لتنفيذ اتفاقية بازل 3. من جانب آخر، قام البنك المركزي بإصدار ورقة استشارية للقطاع المصرفي تتضمن مسودة لائحة لتحديد شروط وإجراءات الحصول على موافقة كتابية من قبل البنك المركزي بشأن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، أو لشغل أي من الوظائف التنفيذية.

وفي الجزائر، قام البنك المركزي بإصدار قانون لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما صدر نظام لتقييم المصارف التجارية. ومن جانب آخر، وبهدف حماية المستهلك، قام البنك المركزي بإعادة النظر في العمولات المفروضة على العميل في العمليات المصرفية.

وفي السعودية، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار عدد من التعاميم خلال عام 2013 شملت على مواضيع متعددة أهمها: معالجة الملاحظات المتعلقة بتطبيق نظام مكافحة غسل الأموال، مبادئ حماية عملاء المصارف، إصدار مشروع قواعد تصنيف القروض واحتياطياتها، متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي نفس السياق، قامت المؤسسة بإصدار مجموعة من التعاميم المتعلقة بشرح وتنفيذ مقررات بازل 3. من جهة أخرى، تم إصدار اللائحة التنفيذية لكل من نظام التمويل العقاري ونظام التأجير التمويلي.

وفي السودان، قام البنك المركزي بتطوير آلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتعامل البنوك الإسلامية في النظام الآني للتسوية الإجمالية (RTGS). كما تم إنشاء وكالة الاستعلام الائتماني وربطها مع نظام الرقابة المصرفية وتسجيل الرهون (Credit Registry). كما قام البنك المركزي بإجراء مراجعة دورية للمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل ولجنة العمل الإسلامي. من جانب آخر، تم تطوير عمليات التمويل الأصغر من خلال إنشاء مؤسسات تمويلية خاصة بها وبضمانات بسيطة.

وفي سورية، قام البنك المركزي بإصدار قرار يحدد فيه سعر الفائدة السنوية التي تستوفيها المصارف العامة على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها لمؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي.

وفي العراق، قام البنك المركزي بتعديل مشروع قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم إنشاء نظام لتبادل المعلومات الائتمانية. كذلك قام البنك المركزي، باتخاذ اجراءات لإنشاء مقسم وطني لمدفوعات التجزئة.

وفي عمان، قام البنك المركزي بتعديل العديد من الضوابط والتعليمات وذلك انسجماً مع ما يصدر من قرارات للجان الدولية، وخاصة قرارات لجنة بازل. من جانب آخر، ودعماً منه لقطاع المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs)، طلب البنك المركزي من المصارف توظيف ما نسبته 5.0 في المائة من إجمالي عمليات الاقراض الممنوح لهذا القطاع، مع مراعاة خفض سعر الفائدة لهذا القطاع. كما تم استحداث وحدة الاستقرار المالي. كذلك قام البنك المركزي، بإعداد قانون لنظم المدفوعات الوطنية.

وفي فلسطين، قامت سلطة النقد الفلسطينية بإصدار مجموعة من التعليمات خلال عام 2013، من أهمها، تنظيم عمل المصارف الإسلامية والرقابة الشرعية، وتعديل آلية ونسب الاحتساب الخاصة باحتياطي المخاطر، كذلك تم إصدار دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين. من جانب آخر، تم إصدار قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

وفي قطر، اصدر البنك المركزي قراراً بخفض الحد الأقصى لإجمالي استثمارات المصارف في الأسهم والسندات إلى 25.0 في المائة من رأسمال المصرف واحتياطياته، وكذلك خفض نسبة الاستثمارات العقارية من قبل المصارف الإسلامية من 30.0 في المائة إلى 10.0 في المائة من مجمل رأسمال المصرف واحتياطياته. من جانب آخر، اصدر البنك المركزي عدد من التعليمات بخصوص بازل 3، ولا سيما فيما يتعلق بالدعامة الثالثة، واختبارات الضغط.

وفي الكويت، وفي إطار الجهود الحثيثة للبنك المركزي لحفظ حقوق العملاء ونشر الوعي لديهم، فقد تم توسيع مهام وحدة الشكاوى وتعديل تسميتها إلى وحدة حماية العملاء، كما تم تكليف هذه الوحدة بمهام إضافية أهمها الرد على استفسارات عملاء المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، من جانب آخر، قام البنك المركزي بإصدار تعليمات إلى جميع البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل المحلية تتضمن مجموعة من الضوابط بشأن التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص أو السكن النموذجي.

وفي لبنان، وفي إطار إستراتيجيته لتطوير أنظمة الدفع بشكل يتوافق مع المعايير الدولية، اصدر مصرف لبنان قراراً يقوم المصرف بموجبه بإدارة وتشغيل والإشراف على نظام الدفع بالتجزئة. من جانب آخر، أصدرت لجنة الرقابة على المصارف مجموعة من المذكرات تطلب فيها من المؤسسات المالية الإفصاح عن التسهيلات الممنوحة لقاء رهن أسهم مصارف ومؤسسات مالية لبنانية. كما أصدرت مذكرة إلى المصارف الإسلامية تطلب فيه احتساب نسبة الاستثمارات في الممتلكات الثابتة إلى المحفظة الاستثمارية. كذلك أطلق مصرف لبنان خلال عام 2013، نظام الدفع بالتجزئة، الذي يتضمن المقاصة الالكترونية للشيكات وعمليات الصراف الآلي والسحب المباشر.

وفي ليبيا، أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليمات بشأن تنظيم التعامل في النقد الأجنبي وتحديد صلاحيات تنفيذ الحوالات الخارجية لمختلف الأغراض، وتعميم النماذج المعدة من المركز الليبي للمعلومات الائتمانية، والضوابط المنظمة لصكوك المقاصة. وفيما يتعلق بتنظيم التعامل بالخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، قامت لجنة النظم والمعايير المصرفية والمنبثقة عن اللجنة الاستشارية للصيرفة الإسلامية بمصرف ليبيا المركزي، بإعداد جملة من المعايير الرقابية خلال عام 2013.

وفي مصر، وفي إطار توجه البنك المركزي المصري لتطبيق أفضل الممارسات الدولية بما يتماشى مع مستجدات السوق المصرفية ومقررات لجنة بازل، فقد تم تطبيق التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، بحيث تلتزم البنوك المصرية بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى 10 في المائة. كما قام البنك المركزي بإصدار عدد من الكتب/التعليمات الدورية بخصوص عدة مواضيع أهمها: ضوابط مزاولة المصارف لنشاط التأمين المصرفي، وتعديل ضوابط صناديق أسواق النقد التابعة للمصارف، وتعليمات بشأن بازل 2.

التطورات في أسواق المال العربية

لقد كان عام 2013، عاماً مميزاً للأسواق المالية العربية. فإلى جانب ترقية بعض الأسواق إلى مرتبة الأسواق الناشئة، كان أداء الأسواق المالية العربية بصورة مجتمعة أفضل من أداء جميع الأسواق المالية الناشئة. فقد سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة تحسناً بلغت نسبته 18.6 في المائة خلال العام. واستعادت هذه الأسواق ما قيمته حوالي 222 مليار دولار من قيمتها السوقية الإجمالية، لتصل هذه القيمة إلى نحو 1138 مليار دولار في نهاية عام 2013، أي ما يعادل حوالي 41.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية. كما صاحب هذا الارتفاع في القيمة السوقية، تحسن في تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث سجل هذا الاستثمار لمجموع الأسواق المالية العربية صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك لأول مرة منذ ست سنوات.

كذلك ومن اللافت هذا العام، أن الاستثمار المؤسسي في الأسواق المالية العربية، سجل صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك أيضاً لأول مرة منذ ست سنوات، وإن كانت لا تزال البورصات العربية في معظمها، يغلب التعامل فيها من خلال الأفراد.

كما برز في هذا العام، تواصل النمو الكبير في إصدارات الشركات العربية من السندات والصكوك، لتزداد الأهمية النسبية لهذه الأدوات في تمويل الشركات العربية. فقد بلغ إجمالي التمويل المقدم للشركات العربية مجتمعة عبر السندات والصكوك نحو 31.6 مليار دولار خلال عام 2013، مقابل نحو 6.9 مليار دولار تمويل عبر أسواق الأسهم (الإصدارات الأولية وزيادات رأس المال).

أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار

كما سبقت الإشارة، ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لمجموع البورصات العربية بنحو 21.0 في المائة خلال هذا العام لتبلغ نحو 1138.2 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013، ولتكسب هذه البورصات ما مقداره 221.8 مليار دولار من قيمتها السوقية. وقد كانت أسواق كل من أبوظبي ودبي والسعودية أكثر البورصات العربية ارتفاعاً من حيث القيمة السوقية خلال 2013، حيث ارتفعت القيمة السوقية لتلك الأسواق بنحو 50.5 و 42.7 و 25.2 في المائة على التوالي، وقد ساهم إدراج خمس شركات جديدة في السوق المالية السعودية - بلغت قيمتها السوقية نحو 3.42 مليار دولار بنهاية 2013 - في ارتفاع القيمة السوقية للسوق المالية السعودية. وتراوحت مكاسب أسواق كل من مسقط وقطر والبحرين وفلسطين بين 14.0 و 21.5 في المائة من القيمة السوقية خلال عام 2013. وعرفت أسواق كل من الكويت ومصر والمغرب وبيروت تحسناً في القيمة السوقية ولكن بنسب أقل من 6.0 في المائة. وقد جاء معظم هذا التحسن خلال النصف الثاني من عام 2013.

أما بورصات كل من دمشق وتونس وعمان، فقد سجلت القيمة السوقية لها انخفاضاً خلال هذا العام. فقد انخفضت القيمة السوقية لسوق دمشق بنحو 18.6 في المائة، وقد ساهم انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار في تعميق هذه الخسائر، وذلك نتيجة للأوضاع السائدة في سورية. كما تراجع القيمة السوقية للبورصة الأردنية بنحو 4.6 في المائة، وأخيراً، سجلت البورصة التونسية تراجعاً بنحو 3.2 في المائة.

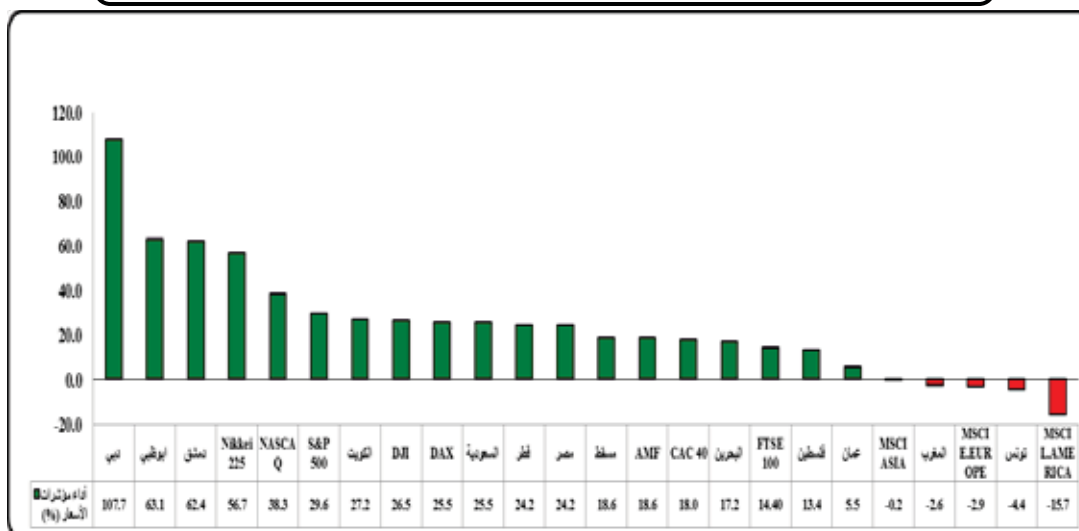
وعكس أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية هذه التطورات. حيث ارتفعت مؤشرات أسعار أحد عشرة بورصة عربية، بينما عرف مؤشري أسعار بورصتين فقط بعض التراجع. ففي هذا السياق شهد مؤشري الأسعار الخاص بسوقي دبي وأبوظبي الماليين، ارتفاعات كبيرة هي الأقوى منذ خمس سنوات، حيث تجاوزت نسبة الارتفاع 107 في المائة في دبي ونحو 63.0 في أبوظبي. وقد ساهم في هذا التحسن حدثين مهمين هما ترقية سوقي أبوظبي ودبي إلى الأسواق الناشئة، وفوز دبي باستضافة معرض "اكسبو 2020"، مما ساهم في تحسن غالبية القطاعات المدرجة ومن أهمها قطاع الاستثمار والخدمات المالية، وقطاع البنوك، وقطاع العقارات والإنشاءات. وارتفع المؤشر السعري لسوق دمشق المالي بنسبة 62.4 في المائة، وذلك بعد أن كان هذا المؤشر قد تراجع إلى مستويات متدنية خلال

عامي 2011 و2012. كما ارتفعت مؤشرات أسعار بورصات كل من الكويت والسعودية وقطر ومصر بنسب تراوحت بين 24.0 و27.5 في المائة. وارتفعت مؤشرات أسعار بورصات كل من مسقط والبحرين وفلسطين وعمان بنسب 18.6 و17.2 و13.4 و5.5 في المائة على التوالي. فيما عرفت مؤشري أسعار بورصتي تونس والدار البيضاء تراجعاً بنسبة 4.4 و2.6 في المائة على التوالي. وقد ساهم اضطراب المشهد السياسي والتخفيضات المتكررة من قبل وكالات التصنيف الدولية لتونس بشكل كبير في تراجع مؤشر أسعار البورصة التونسية.

وقد عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات في مؤشرات الأسعار وسجل ارتفاعاً كبيراً، بنهاية العام 2013 بلغت نسبته 18.6 في المائة. ومع ذلك، فإنه وعند مقارنة أداء البورصات العربية مجتمعة مع أداء البورصات العالمية والناشئة، كما يعكسها المؤشر المركب للصندوق، كان أداء البورصات العربية متمشياً مع أداء الأسواق المالية العالمية، إلا أنه كان أفضل بشكل واضح من أداء الأسواق المالية الناشئة. ف فيما يتعلق بمؤشرات أسعار البورصات الأمريكية، ارتفع مؤشر NASDAQ بنحو 38.3 في المائة، كما أغلق مؤشر (S&P-500) مرتفعاً بنسبة 29.6 في المائة، وارتفع مؤشر Dow Jones بنسبة 26.5 في المائة. وسجل مؤشر "NIKKEI 225" الياباني ارتفاعاً هو الأكبر بين البورصات العالمية لهذا العام بلغت نسبته 56.7 في المائة.

كما حققت البورصات الأوروبية ارتفاعات ملموسة، حيث ارتفع مؤشر "DAX" الألماني بنسبة 25.5 في المائة، وارتفع مؤشري "CAC 40" الفرنسي و"FTSE-100" البريطاني بنسبة 18.0 و14.4 في المائة على التوالي. أما البورصات الناشئة، فقد سيطر الأداء السلبي عليها خلال هذا العام. فقد تراجع مؤشر "MSCI" لأسواق آسيا بنحو 0.22 في المائة، كما تراجعت مؤشرات "MSCI" لأسواق أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بنحو 4.6 و15.7 في المائة على التوالي، الشكل (6).

الشكل (6): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق العالمية والناشئة (2013)



المصدر: تقارير أداء أسواق المال العربية – صندوق النقد العربي.

نشاط التداول ومؤشرات السيولة

سجلت مستويات السيولة في الأسواق المالية العربية مجتمعة، تراجعاً خلال عام 2013. ويعزى ذلك إلى التراجع الكبير في مستويات السيولة في السوق المالية السعودية، والتي تراجعت فيها قيم الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 149 مليار دولار، وذلك على الرغم من إدراج أسهم خمس شركات في السوق المالية السعودية. وقد يعزى ذلك إلى عدة عوامل منها تغير في سلوك المتعاملين من المضاربة إلى الاستثمار متوسط وطويل الأمد وبالتالي الاحتفاظ بالأسهم لمدة أطول، وتوجه جزء من السيولة نحو الاستثمار العقاري. إضافة إلى توجه بعض المحافظ والصناديق الاستثمارية إلى الأسواق المالية في الدول المجاورة.

فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة لمجموع البورصات العربية خلال عام 2013 حوالي 534.9 مليار دولار، أي أقل بنحو 90 مليار دولار بالمقارنة مع القيمة المسجلة بنهاية العام 2012. حيث أظهرت البيانات انخفاضاً في أحجام التداول في خمسة أسواق هي السعودية، ومصر، وتونس، وبيروت، ودمشق. وقد كانت أكبر هذه الانخفاضات في السوق المالية السعودية، كما هو مذكور سابقاً. في المقابل، شهدت البورصات التسعة الأخرى تحسناً في أحجام التداول خلال عام 2013 مقارنة مع العام السابق. وسجلت سوقي ابوظبي ودبي أعلى نسبة ارتفاع في أحجام التداول بنحو 282.0 و229.0 في المائة على التوالي. وارتفعت أحجام التداول في سوق مسقط وبورصة البحرين بأكثر من 100 في المائة. كما ارتفعت هذه الأحجام في بورصات كل من الكويت وعمان وفلسطين بنسبة 56.0 و42.0 و26.0 في المائة على التوالي، وفي بورصتي المغرب وقطر بنسبة تقل عن 7.0 في المائة. وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية وحدها ما نسبته 68.2 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية مجتمعة.

أما معدل دوران الأسهم، فقد سجل تراجعاً ملموساً عن العام 2013 لمجموع البورصات العربية بالمقارنة مع العام السابق، ليصل هذا المعدل إلى نحو 47.0 في المائة مقابل نحو 66.0 في المائة عن العام الذي سبق، إلا أنه لا يزال أعلى من المعدل المسجل خلال عامي 2010 و 2011. ويرجع السبب في ذلك إلى التراجع الكبير لهذا المعدل في السوق المالية السعودية، حيث تراجع معدل دوران الأسهم إلى نحو 78.0 في المائة خلال عام 2013 مقابل نحو 138 في المائة عن العام السابق. وباستبعاد السوق المالية السعودية، فإن معدل دوران بقية الأسواق العربية مجتمعة عن عام 2013 يكون قد بلغ نحو 25.4 في المائة، وهو أعلى من المعدل المسجل عن العام الماضي والبالغ 19.3 في المائة.

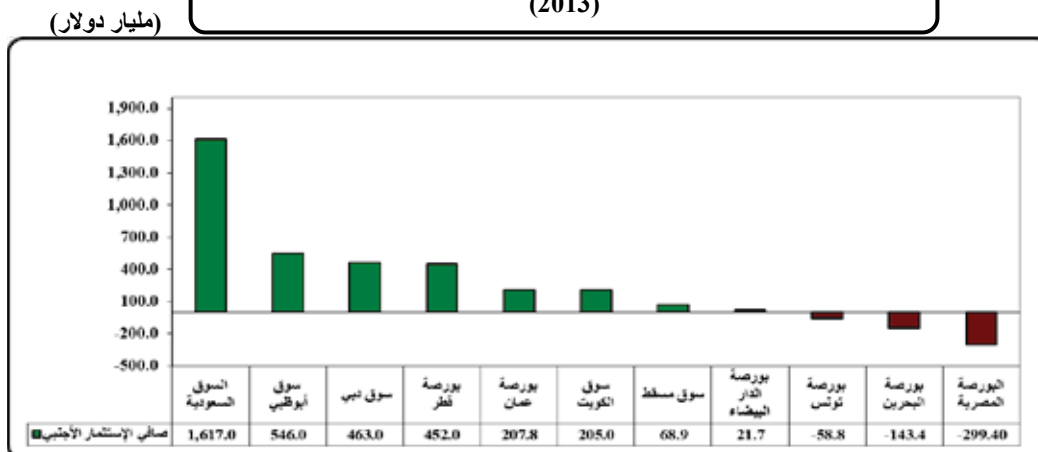
أما من حيث نشاط الأسواق بشكل فردي، فقد استمرت السوق المالية السعودية في أن تكون السوق الأنشط عربياً بمعدل دوران للأسهم بلغ 78.0 في المائة، تلتها سوق دبي بنحو 61.6 في المائة، ثم البورصة المصرية والكويتية بنحو 37.5 و35.8 في المائة على التوالي، فيما كانت سوقي البحرين وبيروت الأقل نشاطاً هذا العام بمعدل دوران 3.2 و3.3 في المائة على التوالي.

تطور الاستثمار الأجنبي

سجل الاستثمار الأجنبي لمجموع البورصات العربية خلال عام 2013، صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك لأول مرة منذ ست سنوات. فقد تجاوزت أحجام مشتريات الأجانب (بما فيهم العرب) في البورصات العربية خلال 2013، أحجام مبيعاتهم في هذه البورصات. فقد بلغ إجمالي مشتريات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة عن عام 2013، حوالي 61365 مليون دولار، أي ما نسبته 11.5 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال نفس العام. ويشكل ذلك زيادة ملحوظة في مشتريات الأجانب بلغت حوالي 24524 مليون دولار عن مشترياتهم في هذه البورصات خلال عام 2012، والبالغة نحو 36841 مليون دولار. وفي المقابل بلغت مبيعات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة خلال عام 2013، حوالي 58286 مليون دولار، أي ما نسبته 10.9 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال نفس العام. ويشكل ذلك زيادة في مبيعات الأجانب بنحو 21373 مليون دولار عن إجمالي مبيعاتهم في البورصات من الأسهم العربية خلال عام 2012، والبالغة نحو 36913 مليون دولار. وفي المتوسط وصلت حصة تعاملات الأجانب في هذه البورصات العربية نحو 11.2 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2013، مقابل حصة بلغت 8.1 في المائة من قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2012.

هذا وقد اشتمل التدفق الموجب (صافي الشراء) للاستثمار الأجنبي خلال عام 2013 جميع البورصات العربية التي يسمح للأجانب بالتداول فيها، باستثناء سوق البحرين وبورصة تونس والبورصة المصرية والتي سجلت صافي شراء سالب لتعاملات الأجانب. وفي المقابل، كان هناك تحسناً لافتاً لتعاملات الأجانب خلال 2013 لدى سوقي الإمارات، أبوظبي ودبي، ولدى السوق المالية السعودية وبورصة قطر وبورصة الدار البيضاء، وذلك بالمقارنة بتعاملات الأجانب في هذه الأسواق خلال عام 2012. وقد وصل صافي الشراء للأجانب أعلاه بين البورصات العربية، لدى السوق المالية السعودية بنحو 1617 مليون دولار عن عام 2013 (على الرغم من المحدودية النسبية لتعاملات الأجانب بالمقارنة مع حجم التداول)، تليها سوق أبوظبي بنحو 546 مليون دولار، ثم كل من سوق دبي المالي وبورصة قطر حيث سجلت تعاملات الأجانب لدى هذه البورصات صافي شراء بلغ نحو 463 و452 مليون دولار على التوالي. ومن جانب آخر، فقد تواصل انسحاب المستثمرين الأجانب من البورصة المصرية خلال عام 2013، حيث سجل صافي تعاملاتهم عن هذا العام، صافي بيع بلغ نحو 299 مليون دولار، بالمقارنة مع صافي بيع بلغ حوالي 671 مليون دولار عن عام 2011 وحوالي 328 مليون دولار عن عام 2012. وقد شهدت هذه البورصة تقلباً خلال العام، الشكل (7).

الشكل (7): صافي الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية (2013)



المصدر: تقارير أداء أسواق المال العربية – صندوق النقد العربي.

وفيما يتعلق بحجم تعاملات الاستثمار الأجنبي في هذه البورصات، فتأتي سوق دبي أولاً، حيث استحوذت قيمة تعاملات الأجانب فيها (بما يشمل مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومواطني الدول العربية الأخرى) خلال عام 2013، على نحو 42.6 في المائة من إجمالي تعاملات السوق، يليها سوق ابوظبي بنسبة 37.0 في المائة، ثم بورصتي البحرين وقطر بنحو 32.8 و 31.3 في المائة على التوالي، فبورصات كل من عمان ومصر ومسقط بنحو 28.7 و 20.5 و 20.4 في المائة على التوالي، ثم البورصة الكويتية بنحو 17.5 في المائة، ثم تأتي بقية الأسواق الأخرى التي تقل حصة تعاملات الأجانب فيها عن 15.0 في المائة من إجمالي قيمة التداولات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة، قد شهدت تحسناً خلال هذا العام لدى أسواق كل من عمان وتونس والسعودية وقطر والكويت والمغرب، بينما شهدت تراجعاً لدى بورصات ابوظبي ودبي والبحرين ومصر.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفي معظم الأسواق، نتج التغير في صافي تعاملات الأجانب بصورة رئيسية عن التغير في صافي تعاملات الأجانب من المستثمرين المؤسسين. ففي معظم البورصات التي شهدت تدفق موجب (صافي شراء) لتعاملات الأجانب) كان هناك زيادة في شراء المستثمر المؤسسي الأجنبي (باستثناء الكويت)، والعكس صحيح، أي أنه في البورصات التي شهدت تدفق سالب (صافي بيع) لتعاملات الأجانب كان هناك زيادة في عمليات بيع المستثمر المؤسسي الأجنبي.

أسواق الإصدارات الأولية

استمر تحسن نشاط الإصدارات الأولية من الأسهم خلال عام 2013، هذا التحسن الذي بدأ في العام الماضي وذلك بعد التراجع الملموس الذي سجله في العام 2011. فقد تزايد عدد الإصدارات الجديدة خلال عام 2013، ليصل إلى 22 إصداراً بقيمة إجمالية وصلت إلى حوالي 2622 مليون دولار مقابل 12 إصداراً بقيمة قاربت 1693 مليون دولار عن العام 2012. هذا، وترتفع القيمة الإجمالية للإصدارات من الأسهم عبر الاكتتابات العامة عن عام 2013، إلى حوالي 3596 مليون دولار، إذا ما تمت إضافة إصداري الاكتتاب العام لكل من "شركة المسيعيد للبتروكيماويات القابضة" في قطر والبالغ حوالي 905 مليون دولار و"بنك الائتمان العراقي" البالغ حوالي 69 مليون دولار، وهما الاكتتابان اللذان تم طرحهما خلال شهر ديسمبر 2013 وامتد الاكتتاب بهما إلى شهر يناير 2014. هذا وعلى الرغم من هذا التحسن في العدد والقيمة، إلا أن نشاط الإصدارات الأولية عبر الاكتتابات العامة، لم يصل بعد إلى المستويات القياسية التي تم تسجيلها قبل الأزمة المالية العالمية، حين وصلت قيمتها إلى حوالي 14.4 و 13.2 مليار دولار عن عامي 2007 و 2008 على التوالي.

هذا وقد توزعت هذه الإصدارات الجديدة خلال عام 2013، بين عشرة إصدارات لشركات تونسية وخمسة إصدارات لشركات سعودية وأربعة إصدارات لشركات عُمانية، بالإضافة إلى إصدار واحد لشركة عراقية وشركة مغربية. كما اشتملت هذه الإصدارات على إصدار دولي لشركة إماراتية "مجموعة مستشفيات النور" أدرج في بورصة لندن. وقد أدرجت جميع هذه الإصدارات في البورصات والأسواق المالية، باستثناء إصدار واحد.

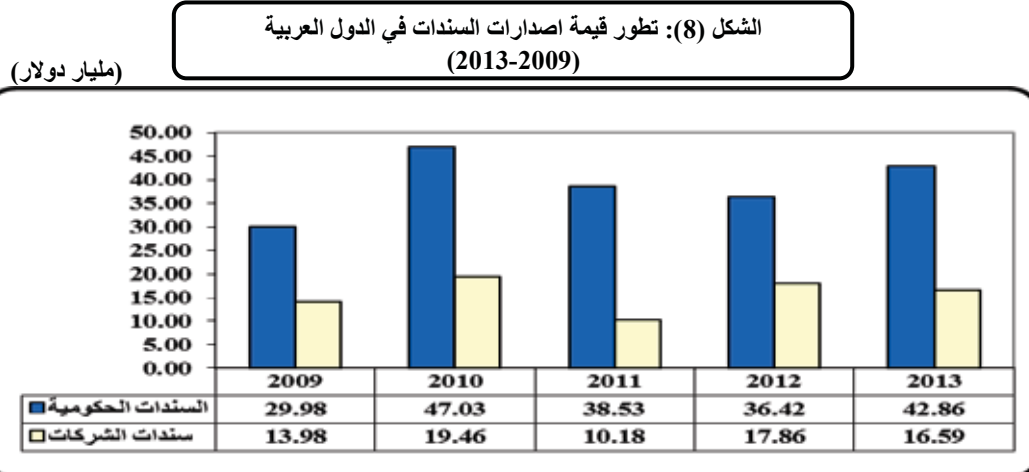
وكان أكبر هذه الإصدارات لهذا العام، الإصدار الأولي للشركة العراقية "آسياسيل للاتصالات"، التي طرحت نحو 25.0 في المائة من رأس مالها لاكتتاب العام بقيمة إجمالية بلغت نحو 1,275 مليون دولار، تلاه الإصدار الأولي للشركة السعودية "اسمنت المنطقة الشمالية" التي طرحت 50 في المائة من رأس مالها لاكتتاب العام بقيمة إجمالية

بلغت نحو 240 مليون دولار، ثم إصدارات الاكتتابات العامة لشركة "باوان القابضة" في السعودية وشركة سيمكوب للمياه والطاقة" في عُمان وشركة "الجرف الأصغر للطاقة" في المغرب، بقيمة 144 و138 و122 مليون دولار، لكل منهم على التوالي. أما الإصدار المدرج في بورصة لندن "المجموعة مستشفيات النور" من الإمارات، فقد تمثل بنحو 32.9 في المائة من رأس مال هذه الشركة، ما قيمته حوالي 341 مليون دولار.

أما من حيث القطاعات الاقتصادية، فقد عاود قطاع الخدمات المالية تصدره للقطاعات الاقتصادية الأنشط، من حيث عدد الإصدارات الأولية خلال عام 2013، وذلك بعد أن تصدر قطاع الصناعة عدد هذه الإصدارات في العامين السابقين 2012 و2011، وهو الأمر الذي كان قد حدث لأول مرة خلال السنوات والعقود الماضية. إذ يهيمن قطاع الخدمات المالية باستمرار على نشاط الإصدارات الأولية، وذلك بالنظر للحجم النسبي الكبير لهذا القطاع في الاقتصادات والأسواق العربية. فقد كان هناك ستة إصدارات لشركات خدمات مالية خلال عام 2013، مقابل ثلاث إصدارات لشركات من قطاع الصناعة وثلاث إصدارات لشركات من قطاع الطاقة.

نشاط أسواق السندات

شهدت إصدارات السندات للشركات العربية تراجعاً محدوداً خلال عام 2013. وقد يبرر ذلك، بالتوسع الذي أقدمت عليه هذه الشركات خلال العام في اللجوء إلى إصدارات الصكوك لتمويل أنشطتها، كما سيأتي هذا الفصل على ذكره. فقد بلغ إجمالي عدد إصدارات سندات الشركات العربية خلال عام 2013، ما مجموعه 87 إصداراً (منها خمسة إصدارات من السندات القابلة للتحويل إلى أسهم) بقيمة إجمالية بلغت 16,576 مليون دولار، بالمقارنة مع 99 إصداراً بقيمة إجمالية وصلت إلى 17,861 مليون دولار خلال عام 2012. ومع ذلك، لا تزال القيمة الإجمالية للإصدارات من السندات للشركات العربية تتجاوز القيمة الإجمالية من إصداراتها من الصكوك. وكانت إصدارات سندات الشركات العربية، قد سجلت مستوى قياسي لها خلال العام 2010، حين بلغت ما قيمته نحو 19.5 مليار دولار. ويلاحظ أنه وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي لإصدارات سندات الشركات العربية خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أنها وللعام السادس على التوالي تقل فيه عن الإصدارات من السندات السيادية العربية، وذلك من حيث القيمة الإجمالية. ويعكس ذلك، تزايد لجوء بعض الحكومات العربية إلى أسواق السندات لتمويل العجوزات في موازنتها العامة من جهة وارتفاع مستوى العجوزات المالية لهذه الدول من جهة أخرى. الشكل (8).



المصدر: تقارير أداء أسواق المال العربية – صندوق النقد العربي.

كما تجدر الإشارة من جانب آخر، إلى أنه ومنذ عام 2009 وللعام الخامس على التوالي، تتجاوز إصدارات السندات كمصدر للتمويل للشركات العربية، التمويل الذي تحصل عليه هذه الشركات عبر إصدارات الأسهم سواء عبر الاكتتابات العامة الأولية أو عبر زيادات رأس المال (حقوق الإصدار). وتتسع الفجوة، إذا ما تمت إضافة الإصدارات من الصكوك إلى إصدارات السندات. ويمثل ذلك، تطوراً يعكس النمو النسبي المتزايد لأسواق أدوات الدين في بعض الدول العربية، وعلى وجه الخصوص لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتونس والمغرب. إلا أنه ومع ذلك، ينبغي التنكير، إن الإقراض المصرفي لا يزال هو المصدر الرئيسي للتمويل للشركات العربية.

هذا وقد واصلت الشركات الإماراتية خلال عام 2013 تصدرها للشركات العربية من حيث قيمة الإصدارات من السندات. فقد بلغ إجمالي قيمة إصدارات سندات الشركات الإماراتية نحو 8,116 مليون دولار (24 إصداراً). وجاءت الشركات القطرية في المرتبة الثانية خلال عام 2013، بإجمالي قيمة إصدارات من السندات بلغ نحو 3,771 مليون دولار (سبعة إصدارات)، ثم الشركات السعودية بإصدارات بقيمة 2,021 مليون دولار (إصداران)، ثم الشركات في كل من البحرين (إصدار واحد) وعمان (خمس إصدارات) ومصر (ثلاثة إصدارات) بقيمة إجمالية بلغت حوالي 650 و642 و559 مليون دولار على التوالي. أما من حيث عدد الإصدارات فقد واصلت الشركات التونسية إصداراتها من السندات، وإن كانت بمبالغ صغيرة نسبياً، حيث كان هناك نحو 36 إصداراً جديداً خلال عام 2013 بقيمة إجمالية بلغت حوالي 323 مليون دولار. ووصلت قيمة إصدارات الشركات المغربية إلى حوالي 273 مليون دولار (خمس إصدارات). كما كان هناك إصدارين اثنين للشركات في كل من الكويت ولبنان بنحو 212 و17 مليون دولار على التوالي.

وكما سبقت الإشارة، وفي مقابل الانخفاض النسبي في إصدارات الشركات في الدول العربية خلال عام 2013، واصلت الإصدارات من السندات السيادية (الحكومية وشبه الحكومية) ارتفاعها خلال عام 2013. فقد بلغ إجمالي قيمة الإصدارات من السندات السيادية نحو 42,863 مليون دولار بما مجموعه 171 إصداراً خلال العام، مقابل إجمالي إصدارات بلغ 36,418 مليون دولار بما مجموعه 118 إصداراً خلال عام 2012.

وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى بين الدول العربية، من حيث قيمة الإصدارات من السندات السيادية بنحو 16,905 مليون دولار (19 إصداراً)، تلاها الأردن بقيمة إصدارات بلغت 8,354 مليون دولار، ثم كل من الكويت وقطر والبحرين بقيمة إصدارات بلغت 4,309 و4,296 و4,020 مليون دولار على التوالي. تلتها كل من لبنان والامارات والجزائر وعمان وتونس بإصدارات بنحو 1,700 و1,250 و1,063 و728 و238 مليون دولار على الترتيب.

نشاط أسواق الصكوك العربية

واصلت الشركات العربية خلال عام 2013 اتجاهها نحو التوسع في الحصول على التمويل عبر إصدار الصكوك وبشكل ملحوظ. فقد ارتفع عدد الإصدارات من الصكوك لمجموع الشركات العربية خلال عام 2013، إلى 27 إصداراً

بقيمة إجمالية بلغت نحو 15,101 مليون دولار، مقابل 23 إصداراً بقيمة إجمالية بلغت 10,951 مليون دولار عن عام 2012. ويعكس ذلك اتجاه تصاعدي مستمر للإصدارات من الصكوك للشركات العربية وللعام الرابع على التوالي. ويقترب حجم الإصدارات من الصكوك للشركات العربية خلال عام 2013، من المستوى القياسي المسجل لهذه الإصدارات قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حين وصلت هذه الإصدارات إلى حوالي 15.1 مليار دولار.

ويذكر في هذا الصدد، أن جميع إصدارات الشركات العربية من الصكوك خلال عام 2013، كانت لشركات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وكما سبقت الإشارة، فقد كانت الشركات السعودية هي الأنشط، إذ كان هناك خمسة عشر إصداراً لشركات سعودية (أربعة منها بالأسواق الدولية)، تليها الشركات الإماراتية بسبعة إصدارات (جميعها في الأسواق الدولية)، ثم إصدارين اثنين للشركات الكويتية، بالإضافة إلى إصدار واحد لشركتين في كل من البحرين وقطر (كلاهما في الأسواق الدولية)، بالإضافة إلى إصدار لشركة عُمانية بالسوق المحلي.

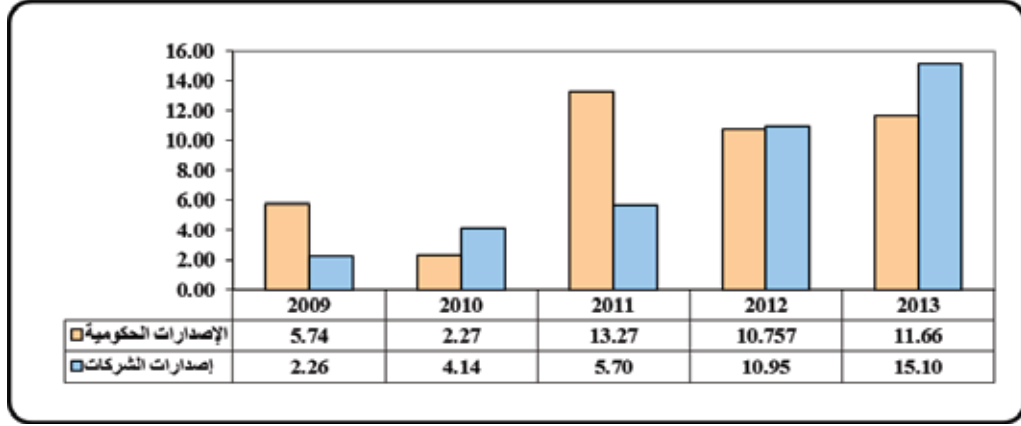
هذا وكان إصدار صكوك المشاركة لشركة الصدارة الكيماوية التابعة لشركة "ارامكو" السعودية، هو الأكبر بين إصدارات صكوك الشركات العربية خلال عام 2013، من حيث الحجم. فقد وصل هذا الإصدار إلى حوالي ملياري دولار، تلاه إصدار صكوك المرابحة لشركات "أوريدو" القطرية الذي بلغ نحو 1250 مليون دولار، ثم إصدار صكوك الاستثمار "البنك الرياض" في السعودية الذي بلغ نحو 1067 مليون دولار، ثم إصدار صكوك المرابحة "البنك دبي الإسلامي" وصكوك "الوكالة لطيران الإمارات" اللذين بلغا نحو مليار دولار لكل منهما. كما كان هناك إصداران لصكوك الإجارة "للشركة السعودية للكهرباء"، عبر شريحتين كل واحدة منهما بمليار دولار. ويذكر أن هذا الإصدار الأخير من صكوك الإجارة "للشركة السعودية للكهرباء" كان الأطول من حيث الاستحقاق بين الإصدارات العربية خلال عام 2013. فقد امتدت فترة استحقاقه لثلاثين سنة، تلاه إصدار صكوك المشاركة "الشركة الصدارة الكيماوية" الذي يمتد لستة عشر سنة.

من جانب آخر، شهدت إصدارات الصكوك الحكومية وشبه الحكومية للدول العربية (الإصدارات السيادية) ارتفاعاً خلال العام نفسه. فقد بلغ إجمالي قيمة الإصدارات من هذه الصكوك خلال عام 2013 حوالي 11,661 مليون دولار بما مجموعه 41 إصداراً، مقابل 11 إصداراً من هذه الصكوك السيادية خلال عام 2012 بقيمة إجمالية بلغت 10,757 مليون دولار.

وكما هو الحال على صعيد صكوك الشركات، فقد اقتصر كذلك إصدارات الصكوك الحكومية خلال عام 2013، على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وقد جاءت البحرين في المرتبة الأولى من حيث عدد الإصدارات من الصكوك الحكومية خلال عام 2013 بثلاث وعشرين إصداراً، تليها قطر بثمانية إصدارات. ويذكر في هذا الصدد، إلى أن جميع الإصدارات البحرينية والقطرية السيادية، تعود لمصرف البحرين المركزي ومصرف قطر المركزي، وهي بالعملات الوطنية. وفي المقابل، كان هناك ستة إصدارات في الإمارات، أربعة منها بالدولار الأمريكي واثنان بالدرهم الإماراتي. كذلك كان هناك أربعة إصدارات في السعودية (بالعملة المحلية). وجميع الإصدارات الإماراتية والسعودية، تعود لهيئات ومؤسسات شبه حكومية. الشكل (9).

الشكل (9): تطور حجم إصدارات الصكوك في الدول العربية (2009-2013)

(مليار دولار)



المصدر: تقارير أسواق المال العربية – صندوق النقد العربي

هذا وكان إصدار الهيئة العامة للطيران المدني في السعودية لصكوك المرابحة بالريال السعودي هو الأكبر من بين الإصدارات من الصكوك الحكومية وشبه الحكومية العربية خلال عام 2013، وذلك بقيمة بلغت نحو 4,056 مليون دولار، تلاه إصدار صكوك الإجارة لسلطة المياه والكهرباء في دبي وإصدار صكوك الإجارة لحكومة دبي، بقيمة مليار دولار لكل منهما.

وإلى جانب هذه الإصدارات الحكومية وشبه الحكومية من الصكوك العربية، كان هناك على المستوى الإقليمي خلال عام 2013، إصداران جديان لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لصكوك الوكالة بالاستثمار بقيمة مليار دولار للأول و700 مليون دولار للثاني وكلاهما لأجل خمسة سنوات.

التطورات التنظيمية والتشريعية

عملت السلطات الرقابية والتشريعية الخاصة بأسواق المال العربية خلال عام 2013 على مواكبة كافة المستجدات والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وسعت من خلال تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات إلى الارتقاء بأداء الأسواق المالية العربية وتعزيز البيئة الاستثمارية العربية للوصول إلى أسواق مالية تعمل بكفاءة وشفافية عالية وتأمين بيئة آمنة لإصدار وتداول الأوراق المالية. كما امتاز عام 2013 بصدر بعض القواعد الاسترشادية الموحدة لبعض الأسواق المالية العربية، حيث صدرت قواعد استرشادية موحدة لطرح الأسهم وللإفصاح عن الأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وقد لعبت ترقية بعض الأسواق المالية العربية إلى أسواق ناشئة، المحرك الأساسي للسلطات الإشرافية والتنفيذية في هذه الأسواق لتطوير أنظمتها وإجراءاتها التشريعية والتنظيمية. وقد شملت هذه التعديلات بشكل واضح الحوكمة والإفصاح وإصدار وإدراج وتداول أدوات مالية جديدة، وفق معايير عالمية معتمدة. أما من الناحية التشغيلية، واصلت بعض أسواق المال العربية تطويرها وتحديثها

لبنيتها التحتية ولأنظمتها التشغيلية الالكترونية مواكبة بذلك أحدث التقنيات المطبقة بالأسواق المالية العالمية وخاصة تلك المتعلقة بعمليات التداول والرقابة الآنية واللاحقة وعمليات التفاوض والتسوية والإفصاح الالكتروني.

فعلى صعيد التطورات في الأردن، أصدرت هيئة الأوراق المالية قواعد حوكمة جديدة وطورت نظام جديد للإفصاح الإلكتروني للشركات المساهمة العامة، كما أصدرت الهيئة تعليمات تداول أعضاء مجالس الإدارة وهيئة مديري شركات الوساطة وذوي العلاقة بهم بالإضافة إلى تعليمات خاصة لتداول الأوراق المالية من قبل موظفي الهيئة. كما أصدرت الهيئة وبالتعاون مع بورصة عمان تعليمات متعلقة بالتمويل على الهامش، بالإضافة إلى تنظيم التعامل النقدي وفصل حسابات المستثمرين وشركات الوساطة.

أما على صعيد التطورات في الإمارات، فقد شهد عام 2013 ترقية أسواق الإمارات العربية المتحدة إلى مرتبة الأسواق الناشئة، كما واصلت هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع سوقي أبوظبي ودبي المالية جهودها لتحسين كفاءة هذه الأسواق وتطوير التشريعات والأنظمة المرتبطة بها، أهمها تعديل نسبة التداول بالهامش. كما أصدرت الهيئة نظام إدارة الاستثمار والذي يحدد شروط الترخيص، ومتطلبات التنظيم الداخلي لمدير الاستثمار. من جانب آخر، تم إلزام الشركات المدرجة وشركات الوساطة بنظام الإفصاح الإلكتروني.

وعلى صعيد بورصة البحرين، كان من أبرز تطورات عام 2013 وضع خطة متكاملة بعد توقيع اتفاقية لاستبدال برنامج التداول الإلكتروني الحالي ببرنامج التداول الجديد (أكستريم)، وعلا على إتاحة أطول وقت للمستثمرين للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوفرة في الشركات المزدوجة الإدراج في الأسواق الخليجية. كما قامت البورصة بزيادة مدة جلسة التداول في بورصة البحرين بمقدار ثلاثون دقيقة، كما قامت بتعديل عمولات التداول في البورصة.

وفيما يتعلق ببورصة تونس، وانعكاساً للتطورات التي تشهدها البلاد، قامت بورصة تونس للأوراق المالية بإطلاق عدة برامج توعية لتطوير الثقافة المالية الاستثمارية، كما عملت على توقيع العديد من الاتفاقيات مع البورصات والأسواق المالية العالمية وبعض المؤسسات الدولية لغايات رفع مستوى كفاءة العمل وفق المعايير الدولية ولتبادل الخبرات والمعلومات مع الأطراف والجهات المختلفة.

وعلى صعيد السوق المالية السعودية، وضعت السوق المالية السعودية (تداول) خطة متكاملة للانتقال إلى نظام التداول الإلكتروني، كما قامت بإصدار تعليمات جديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية، كما صدرت تعليمات خاصة بالشركات المدرجة والتي تجاوزت خسائرها المتراكمة 50 في المائة أو أكثر وآلية إفصاحها عن معلوماتها المالية وغير المالية لجمهور المستثمرين.

وفي سورية، قامت الهيئة والسوق بتعديل آلية احتساب السعر المرجعي لإدراج الشركات لأول مرة في السوق، كما تم تعديل النظام الداخلي لسوق دمشق للأوراق المالية وتعديل نظام العضوية في السوق ومركز المقاصة والحفظ المركزي. وفي إطار تطوير التشريعات، تعمل الهيئة والسوق على عدة مشاريع من الأنظمة واللوائح الجديدة أهمها نظام إدراج وتداول وحدات صناديق الاستثمار في السوق.

وفي عُمان، قامت الهيئة العامة لسوق المال بإصدار وتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وخاصة تلك المتعلقة بتنظيم عملية التداول من قبل موظفي الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وأيضاً تنظيم تعاملات الأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية غير المفصح عنها. كما قامت الهيئة بتعديل أحكام لائحة تنظيم المقاصة والتسوية في السوق المالي.

وفي فلسطين، تم تعديل الحدود السعرية لتصبح 7.5 في المائة صعوداً وهبوطاً، وزيادة ساعات فترة التداول المستمر لتصبح ثلاث ساعات. كما قامت هيئة رأس المال الفلسطينية بإجراء تعديلات على نظام الإفصاح لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وعملت على إطلاق موقع جديد للحوكمة الالكترونية. كما أصدرت تعليمات جديدة للتدقيق في شركات الأوراق المالية وتعليمات التمويل على الهامش في السوق المالي.

وفيما يتعلق ببورصة قطر، كان للتعديلات التي أدخلتها هيئة قطر للأوراق المالية وبالتعاون مع سوق الدوحة للأوراق المالية وخاصة في مجال آلية التسليم مقابل الدفع، نشاط مزود السيولة، بالإضافة إلى إقراض واقتراض الأوراق المالية خلال الفترة السابقة، دوراً كبيراً في ترقية سوق الأوراق المالية القطري إلى سوق ناشئة، كما حصلت هيئة قطر على عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

وفي الكويت، واصلت الهيئة إصدار العديد من القرارات والتعاميم، وكان من أهمها: تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقواعد جديدة لحوكمة الشركات الخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال، وتعليمات خاصة بشأن إجراء عمليات الاستحواذ الإلزامي، بالإضافة إلى تعليمات جديدة بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها وكيفية استخدامها والتصرف فيها.

وفي مصر، عملت الهيئة على إلغاء بعض الضوابط التي تم وضعها خلال الفترة الماضية والعمل على تفعيل بعض الإجراءات للمساعدة في تفعيل السوق. ومن أهم هذه الإجراءات والتعديلات، تعديل معايير الملاءة المالية لشركات الوساطة. من جانب آخر، تم تعديل قواعد قيد الشركات بالبورصة لتحديد النسبة المسموح بها لإصدار شهادات إيداع أجنبية، وتم تعديل قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وتعديل عمليات قيد وتداول أسهم الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وأصدرت الهيئة قراراً بتنظيم البيئة الالكترونية الخاصة بشركات الوساطة المالية.

وفي المغرب، شهد العام 2013 ارتفاع تصنيف بورصة الدار البيضاء ضمن الأسواق الناشئة الثانوية. أما عن أهم التطورات التنظيمية، فقد تم تعديل أوقات وفترات التداول، وتعديل الحدود السعرية للأوامر المدرجة في نظام التسعير الالكتروني لتصبح 35.0 في المائة هبوطاً وصعوداً، وتعديل آلية إدخال بعض الأوامر مثل أوامر السوق، والأوامر المخفية والظاهرة خلال فترات التداول. ومن جهة أخرى قام مجلس القيم المنقولة بإصدار دورية خاصة تحتوي تعديلات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

شهد عام 2013 انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة بلغت حوالي 0.2 في المائة لتصل إلى 1319.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,322 مليار دولار في عام 2012. وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع النسبي في الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات انتاجه في بعض الدول العربية. وذلك بالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية، والذي أدى إلى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول. كما انخفض معدل نمو الواردات العربية الإجمالية خلال عام 2013 إلى نحو 5.8 في المائة، حيث ارتفعت الواردات العربية إلى حوالي 874.1 مليار دولار خلال عام 2013. وقد جاء التراجع في معدل نمو الواردات العربية الإجمالية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية والبدء في تشديد السياسة المالية في بعض تلك الدول، وذلك بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في اسعار النفط العالمية خلال عام 2013.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2013، فقد اظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بينما ارتفعت صادرات الدول العربية المتجهة إلى آسيا. في المقابل ارتفعت قيمة الواردات العربية من معظم الشركاء التجاريين. وفيما يخص الهيكل السلعي للصادرات العربية فقد تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن بينما ارتفعت حصة كل من مجموعتي المصنوعات، والسلع الزراعية. أما الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد شهد تراجع نصيب المصنوعات، المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من إجمالي الواردات العربية بقدر طفيف. وذلك نتيجة لتراجع حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية. كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013.

وفيما يخص التجارة العربية البينية فقد استمر تأثير أداء التجارة العربية البينية للعام الثالث على التوالي بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أدت إلى استمرار تأثير الأنشطة الانتاجية في هذه الدول، ومن ثم أثرت سلباً على مستويات التجارة البينية. كذلك تأثرت مستويات التجارة البينية النفطية بانخفاض كميات الانتاج في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وبانخفاض مستويات الاسعار العالمية للنفط. وعلى ضوء ما سبق، تراجع معدل نمو قيمة التجارة البينية⁽¹⁾ العربية في عام 2013 ليقصر على 4.2 في المائة لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو تم تسجيله خلال عام 2012 بلغ حوالي 8.1 في المائة، وحوالي 10.7 في المائة خلال عام 2011. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل

(1) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

نمو كل من الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و6.3 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و9.1 في المائة مسجلة خلال عام 2012 في كل منهما على الترتيب.

أما فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، فقد بلغت قيمة التجارة البينية للنفط الخام حوالي 9.5 مليار دولار خلال عام 2013، مشكلة حصة بلغت حوالي 8.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة العربية البينية. وفي جانب مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، يلي ذلك مجموعة السلع الزراعية.

وفيما يتعلق بتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي اتجاه إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة تم في قمة الرياض التتموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت عام 2013 تحقيق خطوة تقدمية من قبل الإرادة السياسية العربية وذلك بالتأكيد على أهمية الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العالقة وذلك قبل نهاية عام 2013 والمتمثلة أساسا في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية، لما لها من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء.

التجارة الخارجية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية

تأثر أداء الصادرات العربية الإجمالية خلال عام 2013 بانخفاض الاسعار العالمية للنفط وتراجع مستويات انتاجه في بعض الدول العربية. وذلك بالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي، على معدلات الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فقد انخفضت الصادرات العربية الإجمالية خلال عام 2013 بنسبة بلغت حوالي 0.2 في المائة لتبلغ حوالي 1319.2 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,321.9 مليار دولار في عام 2012. كما انخفض نصيب الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية ليصل إلى حوالي 7 في المائة خلال عام 2013 وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع قيمة الصادرات العالمية في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الصادرات العربية الإجمالية.

وفيما يتعلق بالواردات الإجمالية للدول العربية، فقد انخفض معدل نمو الواردات العربية من نحو 11.5 في المائة عام 2012 لتصل إلى 5.8 في المائة خلال عام 2013، ونتيجة لذلك فقد نمت الواردات إلى حوالي 874.1 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة بنحو 826.5 مليار دولار عام 2012. وقد جاء التراجع في معدل نمو الواردات العربية الإجمالية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية والبدء في تشديد السياسة المالية في بعض تلك الدول، وذلك بالإضافة إلى تأثير التراجع النسبي في اسعار النفط العالمية والذي حدّ من قيمة واردات النفط بالدول العربية المستوردة له خلال العام، الجدول (1).

الجدول رقم (1)
التجارة الخارجية العربية الاجمالية
(2013-2009)

معدل التغير السنوي 2012-2009 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2013	2012	2011	2010	2009	*2013	2012	2011	2010	2009	
3.6	-0.2	10.4	31.4	23.9	-31.7	1,319.2	1,321.9	1,197.7	911.8	735.7	الصادرات العربية
10.8	5.8	11.5	12.0	9.0	-9.3	874.1	826.5	741.5	662.1	607.3	الواردات العربية
4.3	2.1	0.6	19.9	21.7	-22.3	18,784.0	18,404.0	18,291.0	15,254.0	12,531.0	الصادرات العالمية
3.8	1.4	0.7	19.6	21.4	-23.0	18,874.0	18,608.0	18,487.0	15,457.0	12,733.0	الواردات العالمية
						7.0	7.2	6.5	6.0	5.9	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						4.6	4.4	4.0	4.3	4.8	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

* بيانات أولية.

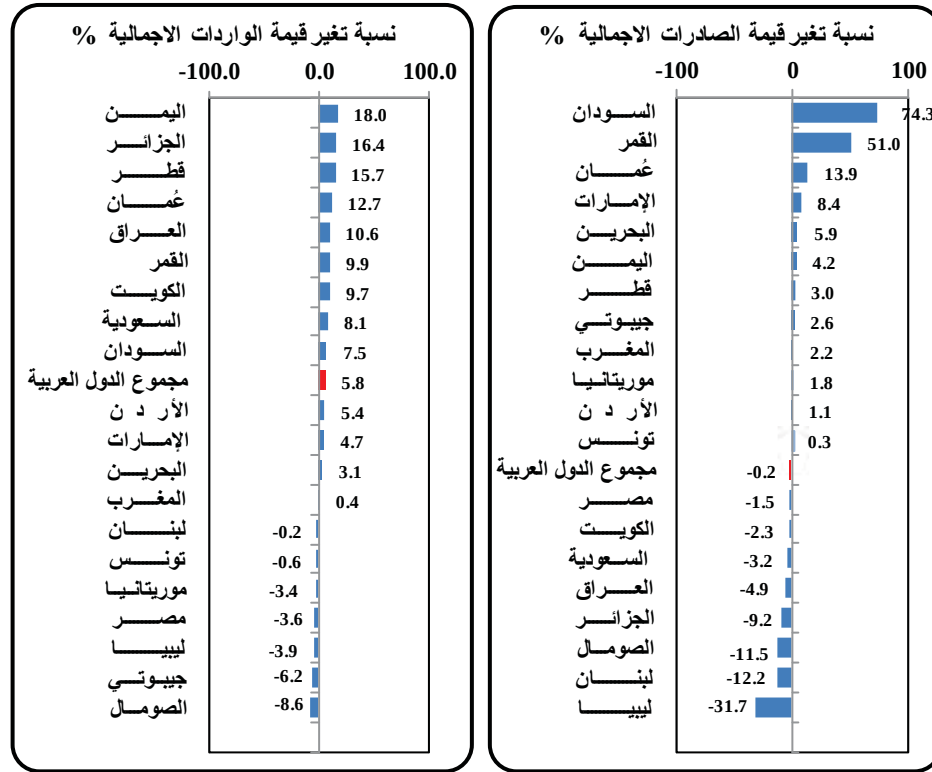
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2013-2009).

وفيما يخص أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى خلال عام 2013، فقد سجلت معظم الدول النفطية تراجعاً في الصادرات، حيث تراجعت الصادرات في كل من السعودية والكويت والعراق والجزائر وليبيا بنسب تراوحت بين 2.3 في المائة و31.7 في المائة في عام 2013 مقارنة بالعام السابق. هذا، في حين حققت كل من عمان والإمارات والبحرين نسب زيادة بلغت حوالي 13.9 في المائة و8.4 في المائة و5.9 في المائة على الترتيب.

وعلى صعيد الدول العربية ذات التنوع في صادراتها، فقد انخفضت الصادرات في كل من لبنان ومصر بنسب بلغت 12.2 في المائة و1.5 في المائة على التوالي. بينما تحسنت الصادرات في كل من المغرب وموريتانيا والأردن وتونس بنسب 2.2 في المائة و1.8 في المائة و1.1 في المائة و0.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2013. وعلى مستوى باقي الدول العربية والتي تندرج تحت تصنيف الدول الأقل نمواً فقد حققت السودان أعلى نسبة نمو في صادراتها وبلغت 74.3 في المائة نتيجة تحسن صادراتها من النفط والمواد الخام، تلتها القمر التي حققت نسبة نمو في صادراتها وبلغت 51 في المائة نتيجة تحسن صادراتها من البن والتبغ والزهور والاسماك، ثم اليمن والتي ارتفعت صادراتها بنسبة 4.2 في المائة خلال عام 2013. وحققت جيبوتي نسبة زيادة في صادراتها بلغت نحو 2.6 في المائة بسبب زيادة صادراتها من البن والحيوانات وجلودها والأسماك والملح، وفي المقابل، سجلت الصومال انخفاضاً في الصادرات بلغت نسبته 11.5 في المائة، الملحق (1/8).

وبالنسبة لواردات الدول العربية خلال عام 2013، فقد سجلت معظم الدول العربية ارتفاعاً في قيمة الواردات حيث تراوحت بين 0.4 في المائة بالمغرب و18 في المائة باليمن. هذا، في حين انخفضت قيمة الواردات في كل من تونس وجيبوتي والصومال ولبنان وليبيا وموريتانيا بنسب تراوحت بين 0.2 في المائة و8.6 في المائة خلال عام 2013، الشكل (1).

الشكل (1): التجارة الإجمالية للدول العربية
(2013)



المصدر: الملحق (1/8).

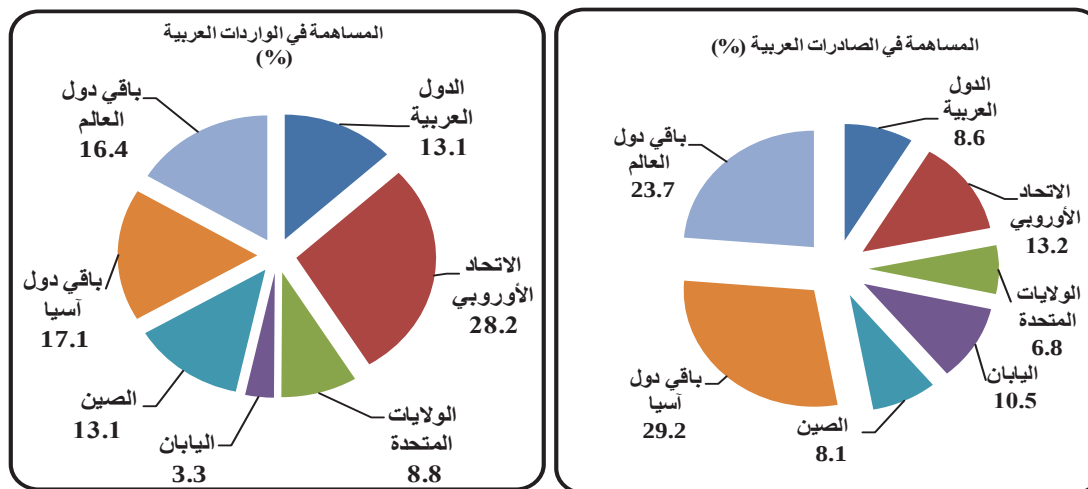
اتجاه التجارة الإجمالية العربية

انعكس التراجع النسبي في الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية بالإضافة إلى تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على اتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية إلى شركائها التجاريين الرئيسيين خلال عام 2013. فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بنسب بلغت حوالي 16.5 في المائة و 2.1 في المائة على الترتيب. هذا، بينما ارتفعت قيمة الصادرات العربية المتجهة إلى آسيا، الوجهة الرئيسية للصادرات العربية، بنسبه بلغت نحو 12 في المائة خلال عام 2013. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات العربية إلى اليابان قد ارتفعت بقدر طفيف بلغ حوالي 0.4 في المائة، في حين تراجعت تلك الصادرات المتجهة إلى الصين بنسبة 5.5 في المائة. كما سجلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2013 نسبة زيادة بلغت نحو 2.3 في المائة.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات البينية العربية واليابان لتصل إلى مستويات 8.6 في المائة و 10.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2013، مقارنة مع مستويات بلغت 8.4 في المائة و 10.4 في المائة خلال عام 2012. وفي المقابل، فقد تراجعت حصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين لتصل إلى 6.8 في المائة و 13.2 في المائة و 8.1 في المائة على التوالي خلال عام 2013، الملحق (2/8)، والشكل (2).

وعلى صعيد الواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2013، فقد ارتفعت قيمة الواردات من معظم المصادر الرئيسية للواردات العربية. وكانت اكبر نسبة زيادة مسجلة في الواردات العربية من الاتحاد الاوروبي حيث بلغت نحو 12.2 في المائة، وتبعها الصين بنسبة زيادة بلغت 9.3 في المائة. وارتفعت ايضاً الواردات من الولايات المتحدة الامريكية والواردات العربية البينية بنسب 8.1 في المائة و5.9 في المائة على التوالي خلال عام 2013. بينما تراجعت الواردات من اليابان بنسبة بلغت 10.8 في المائة، الملحق (2/8)، والشكل (2).

الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2013)



المصدر: الملحق (2/8).

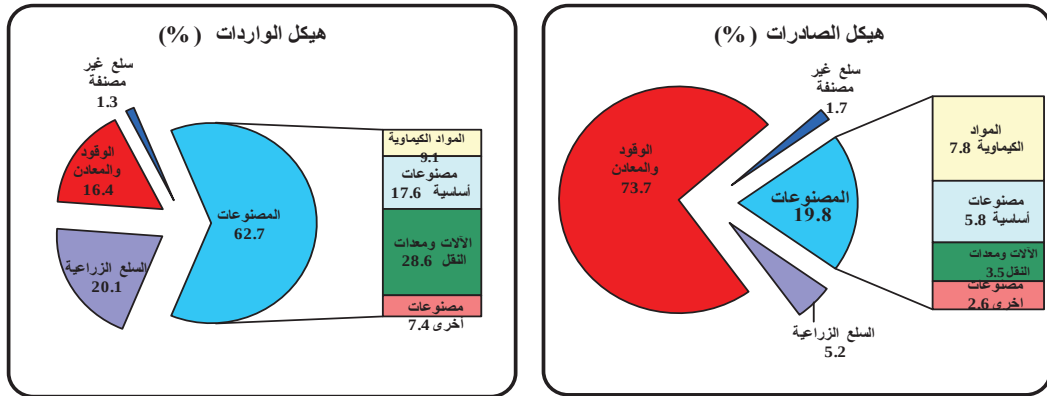
وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية خلال عام 2013 ، فقد تواصل تحقيق اسيا لأكبر حصة من الواردات العربية، على الرغم من تراجعها بشكل طفيف، حيث استأثرت بنسبة 33.5 في المائة من اجمالي الواردات العربية. وشكلت الواردات من الصين الجزء الأكبر من الواردات العربية من آسيا بنسب بلغت 13.1 في المائة من إجمالي الواردات. في المقابل ارتفعت الواردات العربية من كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتشكّل نحو 28.2 في المائة و 8.8 في المائة على التوالي.

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن في الصادرات الإجمالية العربية من 76.5 في المائة خلال عام 2012 لتصل إلى 73.7 بالمائة في عام 2013، وذلك على الرغم من استحوادها على النصيب الأكبر من إجمالي تلك الصادرات. هذا، بينما ارتفعت حصة المصنوعات لتصل إلى نحو 19.8 في المائة من اجمالي الصادرات العربية مقارنة مع حصة قدرها 15.9 في المائة مسجلة في العام السابق، وذلك كمحصلة لزيادة حصص معظم السلع المكونة لتلك المجموعة السلعية. فقد ارتفعت الأهمية النسبية لكل من المواد الكيماوية والمصنوعات الاساسية والآلات ومعدات النقل في الصادرات

العربية خلال عام 2013. اما مجموعة السلع الزراعية فقد ارتفعت أهميتها النسبية لتبلغ نسبة 5.2 في المائة مقارنة بنسبة 4.9 في المائة خلال عام 2012. وفيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد انخفض نصيب المصنوعات، المكون الأكبر في الواردات السلعية العربية، من اجمالي الواردات العربية بقدر طفيف لتسجل مستوى 62.7 في المائة خلال عام 2013. وقد تراجعت حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل بينما ارتفعت حصة المصنوعات الأساسية من اجمالي الواردات العربية. كذلك ارتفعت حصة كل من مجموعتي السلع الزراعية والوقود والمعادن خلال عام 2013 لتصل إلى 20.1 في المائة و 16.4 في المائة مقابل حصص بلغت 19.9 في المائة و 16.1 في المائة محققة خلال العام السابق، الملحق (8/3) والشكل (3).

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2013)



المصدر: الملحق: (3/8)

تنافسية الصادرات العربية

مؤشر التنوع والتركز السلعي⁽²⁾

تم احتساب ثلاثة مؤشرات مختارة استناداً إلى البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية، وذلك على النحو التالي:

مؤشر التنوع Diversification Index: والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

⁽²⁾ تم احتساب مؤشر التنوع والتركز السلعي بالاعتماد على البيانات المتوفرة للمجموعات السلعية على أساس رقمين من التصنيف العالمي المنسق (HS-2digit).

مؤشر التركيز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index: وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات والحصة السوقية وتنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لأربعة عشرة مجموعة سلعية رئيسية.

وقد أظهرت الإحصائيات الخاصة بتنافسية الصادرات العربية لعام 2012 أن صادرات الدول العربية لا زالت لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة وتتصف بتدني درجة التنوع. ومما يؤكد ذلك مؤشر التنوع للصادرات في معظم الدول العربية، حيث لا يزال بعيداً عن المتوسط (50 في المائة) وذلك باستثناء عدد من الدول العربية والتي سجل مؤشر التنوع لصادراتها تحركاً إيجابياً وهي الإمارات حيث بلغ المؤشر (0.553) وتونس (0.530) ومصر (0.539). كذلك فقد سجل مؤشر التنوع تحسناً بدرجات متباينة في البحرين و الجزائر وجيبوتي والسعودية وعمان واليمن، حيث أنخفض فيهم المؤشر مما يعني تحسن مستوى تنوع صادرات تلك الدول مقارنة بالمستوى المسجل عام 2005. بالمقابل انخفضت مستويات تنوع الصادرات في كل من الأردن والعراق وفلسطين والقمر، مما يعني زيادة قيمة المؤشر خلال عام 2012 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2005، الجدول رقم (2).

أما فيما يتعلق بمؤشر التركيز السلعي، فقد أظهرت البيانات المتوفرة أن مؤشر التركيز قد تزايد في عدد من الدول العربية وبنسب متفاوتة مما يعني وجود تركيز سلعي في صادراتها وكان من أهم تلك الدول الأردن والسعودية والعراق وفلسطين والكويت ولبنان والمغرب، حيث سجلت مستوى تركيز تراوح بين (0.981) و(0.159). بينما انخفض المؤشر في عدد من الدول وهي الامارات والبحرين وتونس والجزائر وعمان و قطر وليبيا واليمن، وسجل أدنى مستوى له في تونس وأعلى مستوى في ليبيا، الجدول (2).

الجدول رقم (2)
تنافسية الصادرات العربية
مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2012			2005		
	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة
الأردن	0.623	0.164	234	0.594	0.135	220
الإمارات	0.553	0.429	259	0.594	0.458	256
البحرين	0.698	0.353	234	0.754	0.422	214
تونس	0.530	0.157	226	0.599	0.180	200
الجزائر	0.724	0.540	98	0.810	0.588	108
جيبوتي	0.616	0.239	85	0.650	0.152	54
السعودية	0.747	0.756	254	0.809	0.745	248
السودان	0.793	0.534	84	-	-	-
سورية	-	-	-	-	-	-
الصومال	0.748	0.659	51	0.777	0.567	41
العراق	0.880	0.981	133	0.825	0.952	86
عمان	0.665	0.541	223	0.768	0.717	197
فلسطين	0.630	0.182	136	0.591	0.167	127
قطر	0.768	0.523	233	0.790	0.571	175
القمر	0.768	0.542	6	0.679	0.543	12
الكويت	0.777	0.743	233	0.813	0.632	224
لبنان	0.643	0.159	227	0.625	0.102	215
ليبيا	0.784	0.821	140	0.816	0.833	119
مصر	0.539	0.178	242	0.606	0.237	239
المغرب	0.653	0.160	229	0.670	0.157	220
موريتانيا	0.835	0.506	88	0.857	0.542	36
اليمن	0.737	0.590	192	0.815	0.817	135
ماليزيا	0.455	0.164	254	0.467	0.186	252
سنغافورة	0.496	0.246	249	0.489	0.246	246
كوريا	0.462	0.147	248	0.441	0.161	242
العالم	0.000	0.089	260	0.000	0.077	260

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

ومن جانب آخر يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية لعام 2012، وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة⁽³⁾، الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية. ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مُصدرة على مستوى العالم حسب ترتيب الأصناف السلعية في الصادرات العالمية، وهي المنتجات الزراعية والأغذية المصنعة والمنتجات الخشبية والمنسوجات والغزل والمنتجات الكيماوية والمنتجات الجلدية والصناعات الاساسية والمعدات غير الالكترونية وصناعات تكنولوجيا المعلومات والمعدات الإلكترونية ومعدات النقل و الملابس الجاهزة والمنتجات المعدنية والصناعات المتنوعة.

⁽³⁾ يقوم مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الاونكتاد بحساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية (Trade Performance Index – TPI)

وبالنسبة للمنتجات الزراعية، تأتي مصر كأول دولة عربية من حيث كفاءة أداء الصادرات الزراعية وتحتل المرتبة 48 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تأتي المغرب كثاني دولة عربية وبالمرتبة 53 عالمياً في هذا المؤشر، أما السودان فقد أتت في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 82 عالمياً.

وبالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، تحتل مصر المرتبة الأولى عربياً و44 عالمياً، ثم تأتي الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و53 عالمياً، أما المغرب فتأتي في المرتبة الثالثة عربياً و54 عالمياً، وعمان في المرتبة الرابعة عربياً و70 عالمياً. أما بالنسبة للمنتجات الخشبية فقد حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و56 عالمياً، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية عربياً و58 عالمياً. كما أتت الإمارات في المرتبة الثالثة عربياً و60 عالمياً. أما ما يتعلق بالغزل والنسيج فقد تصدرت مصر المرتبة الأولى عربياً والمرتبة 27 عالمياً، تلتها الإمارات وتونس والسعودية حيث جاءت في المرتبة 44 و50 و52 على التوالي.

وعلى مستوى المنتجات الكيماوية، حققت السعودية المرتبة الأولى عربياً و18 على المستوى العالمي تلتها الإمارات عربياً و40 عالمياً. أما قطر فقد حققت المرتبة الثالثة عربياً و42 عالمياً. وعموماً فقد تميزت عدد من الدول العربية واحتلت مراكز مختلفة في كفاءة التجارة للمنتجات الكيماوية مقارنة بباقي المنتجات الأخرى حيث تابعت الدول العربية تحقيق تطور في كفاءة التجارة وعلى التوالي أتت الكويت في المرتبة 47 عالمياً ومصر والمغرب في المرتبتين 48 و49 على مستوى العالم. أما المنتجات الجلدية فتصدر تونس الدول العربية وتحتل المرتبة الأولى عربياً و33 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها المغرب في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الثالثة. وفيما يتعلق بالصناعات الأساسية تصدر الإمارات قائمة الدول العربية المصدرة لها، وتحتل المرتبة 36 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر بالمرتبة 47 عالمياً ثم عمان بالمرتبة 55 عالمياً والبحرين بالمرتبة 57 عالمياً.

أما مؤشر كفاءة التجارة للمعدات غير الالكترونية، تصدر الإمارات قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 43 عالمياً، ثم تليها تونس التي تأتي في المرتبة 55 عالمياً ثم عمان في المرتبة 60 عالمياً والسعودية في المرتبة 61 عالمياً. وبالنسبة لصناعة تكنولوجيا المعلومات تصدر الإمارات الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 35 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 44 عالمياً، ثم السعودية في المرتبة 61 عالمياً، والمغرب بالمرتبة 62 عالمياً.

أما بالنسبة للمعدات الالكترونية فتصدر المغرب الدول العربية وتحتل المرتبة 37 عالمياً في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة ثم تأتي تونس بالمرتبة 41 عالمياً، ثم الإمارات بالمرتبة 51 عالمياً تتبعها عمان بالمرتبة 63 عالمياً. وفيما يتعلق بمعدات النقل تصدر المغرب الدول المصدرة لها وتحتل المرتبة 45 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة تليها كل من الإمارات وتونس والبحرين وحققا على المستوي العالمي المراتب 51 و60 و63 على التوالي. أما الملابس الجاهزة فتصدر المغرب قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 24 عالمياً ضمن مؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 26 في الترتيب العالمي، وتأتي مصر في المرتبة الثالثة عربياً و38 عالمياً، والأردن في المرتبة الرابعة عربياً و41 عالمياً.

وفيما يتعلق بالصناعات المتنوعة، فتنصدر الامارات قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 29 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها مصر بالمرتبة الثانية عربياً و56 عالمياً، وتأتي تونس في المرتبة الثالثة عربياً و62 عالمياً. أما المنتجات المعدنية فتحتل السعودية المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً، تليها الامارات في المرتبة الثانية عربياً والخامسة عالمياً وقطر في المرتبة الثالثة عربياً والثامنة عالمياً والكويت في المرتبة الرابعة عربياً والتاسعة عالمياً. وعموما تشكل المنتجات المعدنية أهم الصادرات العربية وبالتالي تحقق عدد من الدول العربية الأخرى أيضا مراكز عالمية متقدمة في مثل هذا النوع من المنتجات كما هو في العراق والجزائر وعمان، الملحق (4/8).

ويشار إلى أن الصادرات العربية تواجه جملة من القيود تؤثر على تنافسيتها مثل ضعف استخدام التكنولوجيا وتركز الصادرات بالموارد الطبيعية وما يتعلق بالقيود اللوجستية والمؤسسية والهيكلية الكثيرة وتواضع بيئة الأعمال وزيادة كلفة الأعمال وارتفاع تكاليف النقل وتدني نوعية شبكتها في مجالات النقل الجوي والبحري والبري. وكذلك قيود أخرى في مجالات الطاقة والمياه وميادين الطاقة الابتكارية والتقنية والبنى التحتية ورأس المال البشري، التي تحتاج إلى استثمارات وقدرات كبيرة ووقت طويل لإحداث تغييرات نوعية في الهياكل والمؤسسات والسياسات المؤثرة في التنافسية الكامنة.

التجارة البينية العربية

أداء التجارة البينية

تأثرت التجارة العربية البينية بعدد من العوامل خلال عام 2013، سواء فيما يتعلق بالتجارة البينية النفطية أو التجارة البينية غير النفطية. فعلى صعيد التجارة البينية النفطية، فقد تأثرت بانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية المصدرة للنفط سواء لأسباب فنية أو تأثراً بتداعيات التحولات السياسية التي تمر بها بعض تلك الدول منذ عام 2011، ذلك بالإضافة إلى تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط. من جانب آخر تأثرت التجارة البينية في السلع غير النفطية بتأثر الأنشطة الانتاجية في بعض الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية. تلك التطورات التي أثرت بشكل كبير على حركة التجارة البينية العربية. فقد استمر التراجع في معدل نمو قيمة التجارة البينية⁽⁴⁾ العربية في عام 2013 ليقتصر على 4.2 في المائة لتبلغ نحو 113.6 مليار دولار، مقابل معدل نمو بلغ 8.1 في المائة عام 2012، وحوالي 10.7 في المائة خلال عام 2011. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو في كل من الصادرات البينية والواردات البينية ليصل إلى حوالي 2.3 بالمائة و6.3 بالمائة في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالي 7.1 في المائة و9.1 في المائة مسجلة خلال العام السابق لكل منهما على الترتيب، الملحق (5/8) والجدول (3).

(4) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

الجدول رقم (3)
أداء التجارة البينية العربية
(2013-2009)

معدل التغير السني في الفترة (2009-2012) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	2013*	2012	2011	2010	2009	2013*	2012	2011	2010	2009	
10.7	4.2	8.1	10.7	13.3	-15.8	113.6	109.0	100.8	91.1	80.4	متوسط التجارة البينية العربية ⁽¹⁾
8.2	2.3	7.1	4.7	12.9	-13.0	112.9	110.4	103.1	98.5	87.2	الصادرات البينية العربية
13.5	6.3	9.1	17.7	13.9	-18.9	114.3	107.6	98.6	83.8	73.6	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.

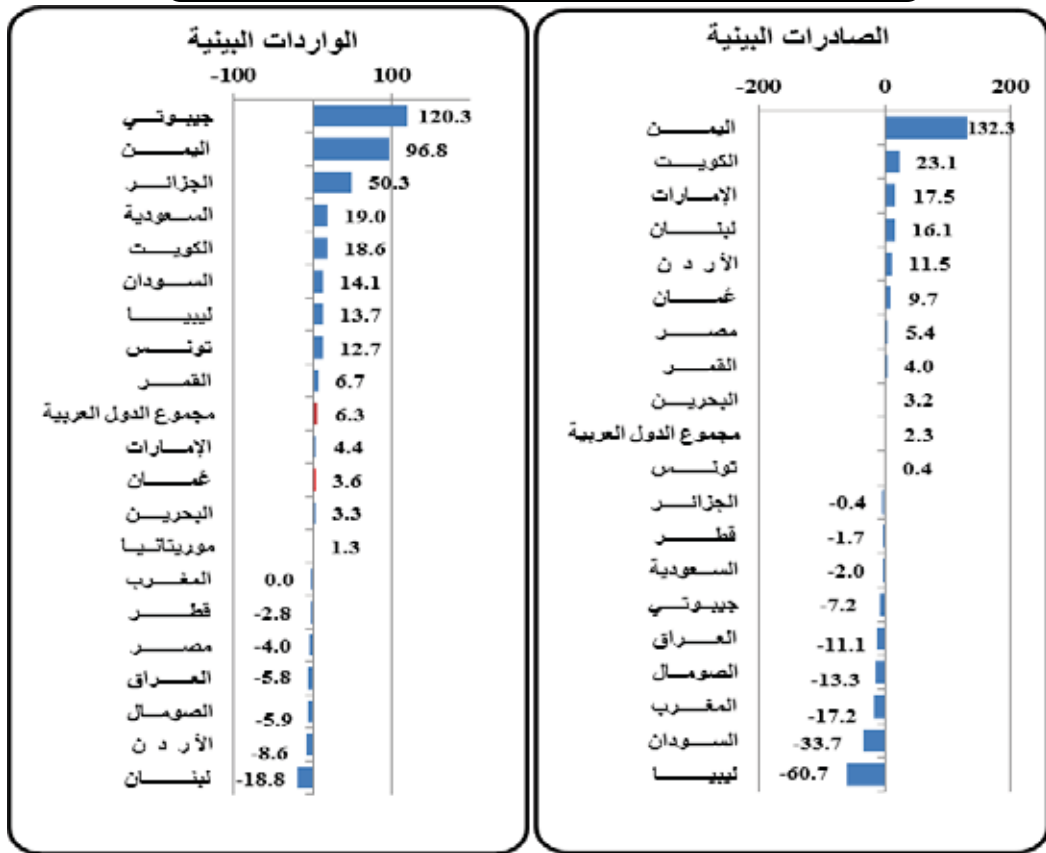
*بيانات أولية.

المصدر: الملحق (5/8).

وعلى صعيد الصادرات البينية للدول العربية، فقد حققت عشر دول زيادة في قيمة الصادرات البينية خلال عام 2013 بنسب تراوحت بين 0.4 في المائة في تونس، وحوالي 132.3 في المائة في اليمن. وقد سجلت كل من الكويت والامارات معدلات نمو في صادراتها البينية فاقت مستوى 17 في المائة، وارتفعت الصادرات البينية بمعدلات أقل في كل من عمان والبحرين. في حين تراجعت الصادرات البينية لكل من العراق والسعودية وقطر والجزائر بمعدلات بلغت 11.1 في المائة و2 في المائة و1.7 في المائة و0.4 في المائة على الترتيب خلال عام 2013. ويشار في هذا الصدد إلى تأثير الصادرات البينية لبعض الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمحصلة لانخفاض وتيرة النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية المستوردة للنفط، وانخفاض الانتاج النفطي نتيجة اعمال الصيانة في بعض الحقول النفطية وذلك بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية. وقد مثلت صادرات السعودية بمفردها إلى الدول العربية حوالي 36.5 في المائة من إجمالي الصادرات البينية العربية وذلك على الرغم من تراجعها خلال العام. كما تراجعت الصادرات البينية بليليا بمعدل بلغ حوالي 61 في المائة نتيجة توقف الانتاج النفطي في عدد من الحقول النفطية بسبب استمرار الاضطرابات السياسية والامنية بالبلاد. وتراجعت أيضاً صادرات كل من السودان والمغرب والصومال وجيبوتي إلى الدول العربية بمعدلات تراوحت بين 7.2 في المائة و33.7 في المائة.

وفيما يتعلق بالواردات البينية، فقد سجلت ثلاث عشرة دولة عربية خلال عام 2013، ارتفاعاً في قيمة وارداتها البينية بمعدلات متفاوتة تراوحت بين 1.3 في المائة بموريتانيا و120.3 في المائة في جيبوتي. هذا، بينما تراجعت الواردات البينية في كل من لبنان والأردن والصومال والعراق ومصر وقطر حيث تفاوتت معدلات التراجع بين اعلى مستوى انخفاض وقدره 18.8 في المائة سجلته لبنان وأدنى مستوى تراجع بلغ حوالي 2.8 في المائة وحققته قطر، واستقرت بالمغرب عند نفس المستوى المحقق في العام السابق تقريباً، الملحق (5/8)، الشكل (4).

الشكل (4): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (2013)



المصدر: الملحق (5/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

شهدت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2013 تحسناً طفيفاً لتحقيق 8.6 في المائة مقابل نسبة بلغت حوالي 8.4 في المائة خلال عام 2012. كما تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ حوالي 13.1 في المائة مقارنة مع 13 في المائة مسجلة خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية.

وفيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية فرادى، فقد حققت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لعشر دول عربية خلال عام 2013 نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي سجلت حوالي 8.6 في المائة. وجاءت الصومال في المقدمة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة بلغت حوالي 90.1 في المائة، بينما سجلت تونس أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 10.7 في المائة. هذا، وقد ارتفعت حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها لتبلغ حوالي 11 في المائة خلال عام 2013. وحافظت صادرات كل من الأردن ولبنان ومصر على مستواها وذلك باعتبارها من أكثر

الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية حيث ارتفعت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها لتسجل 53.5 في المائة و51.4 في المائة و32.6 في المائة على التوالي. هذا في حين استمرت الصادرات البينية لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن في تحقيق حصة ضئيلة من إجمالي صادراتها، ولذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (6/8) والجدول (4).

الجدول رقم (4)
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية
(2013-2009)

(نسبة مئوية)

2013 *	2012	2011	2010	2009	
8.6	8.4	8.6	10.8	11.9	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية
13.1	13.0	13.3	12.7	12.1	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية

* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (6/8).

وعلى صعيد حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى، فقد شكلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2012 أهمية ملحوظة في واردات أربعة عشر دولة عربية. حيث فاقت نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات لتلك الدول مستوى 13.1 في المائة والذي يمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية. فقد تفاوتت الأهمية النسبية لتلك الحصص بين مستوى 13.2 في المائة في مصر ومستوى 81.9 في المائة في جيبوتي. أما الدول التي سجلت نسباً أقل من متوسط نسبة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد بلغ عددها ستة دول، هي الإمارات وتونس والجزائر والسعودية والقمر ولبنان. ومن الجدير بالذكر أن النفط الخام يشكل الجزء الأكبر من إجمالي الواردات البينية للدول التي تستوفي نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. وتتمثل هذه الدول في الأردن واليمن والمغرب ولبنان ومصر، حيث تستحوذ الواردات البينية من النفط الخام على نحو 44.4 في المائة و40.7 في المائة و32.6 في المائة و30.3 في المائة و21.7 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها البينية خلال عام 2013، الجدول (5).

جدول رقم (5)
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية
عام 2013

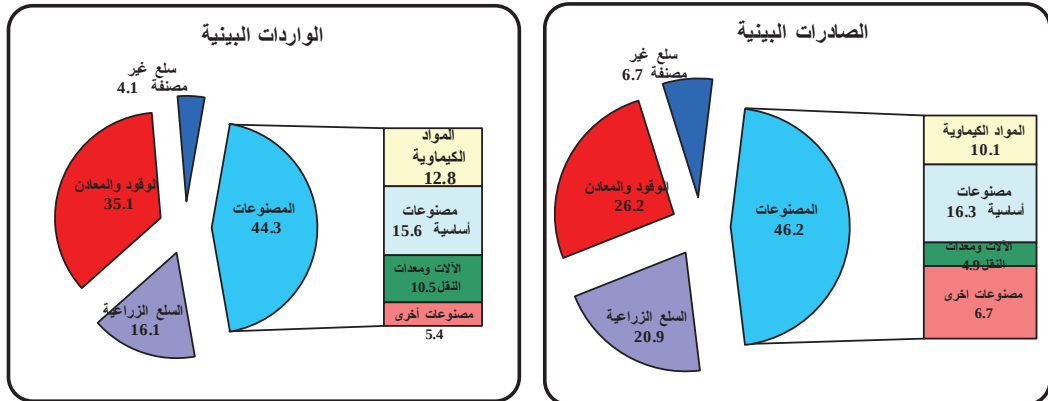
الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار امريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار امريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	3,003	6,783	44.3
لبنان	769	2,535	30.3
مصر	2,028	9,353	21.7
المغرب	2,193	6,732	32.6
اليمن	1,500	3,684	40.7

المصدر: الجدول (5/8)، (10/8).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

أشارت البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية لعام 2013 إلى زيادة حصة السلع الزراعية، بينما تراجعت حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى، والمصنوعات في إجمالي الصادرات البينية. فقد ارتفعت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 20.9 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 18.9 في المائة مسجلة في عام 2012. وجاء الارتفاع في حصة السلع الزراعية نتيجة لتراجع الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الأخرى، حيث انخفضت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل إلى حوالي 26.2 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 27.1 في المائة خلال عام 2012. ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى تراجع أسعار المحروقات خلال العام وانخفاض كميات الانتاج النفطي في بعض الدول العربية المنتجة للنفط. أما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد تراجعت لتحقيق مستوى 46.2 في المائة في عام 2013 مقارنة مع حصة قدرها 47.3 في المائة مسجلة في العام السابق وذلك نتيجة لاستمرار تراجع أداء الأنشطة الانتاجية مع بقاء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها بعض الدول التي تمر بمرحلة التحول السياسي خلال السنوات الأخيرة، الملحق (9/8) والشكل (5).

الشكل (5): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%)
(2013)



المصدر: الملحق (9/8).

وفيما يتعلق بالمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد انخفضت حصة كل من الآلات ومعدات النقل، والمواد الكيماوية، والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2013. بينما سجلت مجموعة المصنوعات المتنوعة الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في أهميتها النسبية في الصادرات البينية خلال عام 2013 وذلك بالمقارنة مع العام السابق.

وعلى صعيد هيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية

في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2013 أن الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية.

التجارة البينية للتجمعات العربية

سجلت التجمعات العربية خلال عام 2013 زيادة في صادراتها البينية بنسب متباينة، فقد ارتفعت الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنسبة 6.4 في المائة. هذا في حين ارتفعت في باقي التكتلات ولكن بنسب أقل، حيث سجلت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير نسبة ارتفاع بلغت حوالي 6.1 في المائة، و مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالي 4.2 في المائة، ومنطقة التجارة الحرة العربية بنسبة 0.9 في المائة. وبالنسبة لحصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات لهذه التجمعات، فقد ارتفعت الأهمية النسبية للصادرات البينية لكافة التجمعات وان كان بقدر ضئيل خلال عام 2013، الجدول (6).

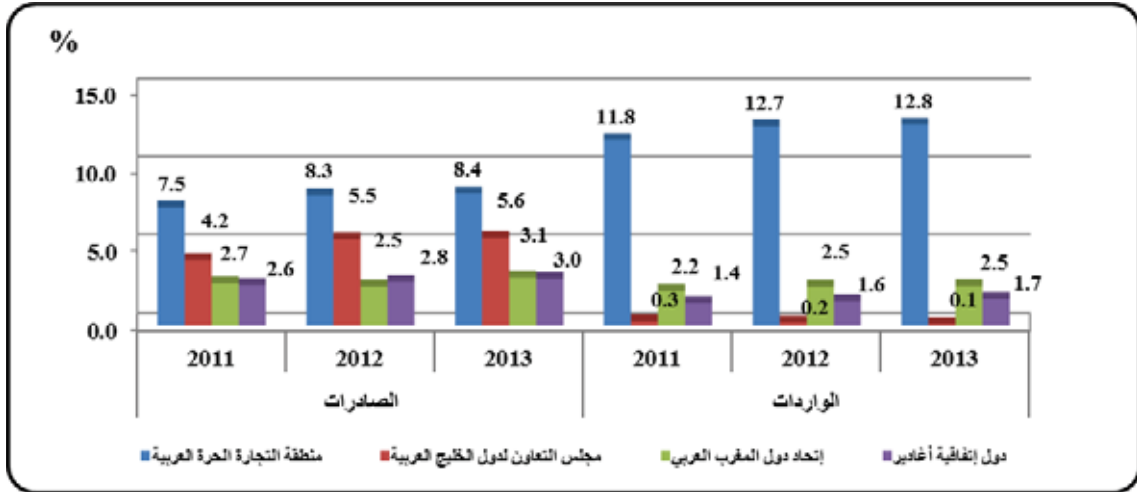
الجدول رقم (6)
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية
(2013-2009)

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2013 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير (%) 2013	قيمة الصادرات البينية					
	2013	2012	2011	2010	2009		2013	2012	2011	2010	2009	
6.6	111,318	104,425	87,116	74,958	71,857	0.9	110,511	109,568	89,788	76,487	75,904	منطقة التجارة الحرة العربية
6.5	45,674	42,881	33,461	25,009	23,554	4.2	57,506	55,163	38,539	28,140	33,944	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
6.8	3,785	3,543	2,782	2,672	2,539	6.4	4,345	4,082	3,485	2,895	2,693	إتحاد دول المغرب العربي
6.7	2,750	2,577	2,124	1,937	1,951	6.1	2,274	2,144	2,013	1,942	2,225	دول إتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)					
	12.8	12.7	11.8	11.4	11.9		8.4	8.3	7.5	8.4	10.3	منطقة التجارة الحرة العربية
	0.1	0.2	0.3	0.6	0.5		5.6	5.5	4.2	4.3	6.4	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
	2.5	2.5	2.2	2.2	2.2		3.1	2.5	2.7	2.0	2.5	إتحاد دول المغرب العربي
	1.7	1.6	1.4	1.5	1.7		3.0	2.8	2.6	2.8	3.9	دول إتفاقية أغادير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال واليمن وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول إتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

وعلى صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فإن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر ثم يتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتها دولاً تتصف باقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والاردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى والاسيان والميركسور، الشكل (6).

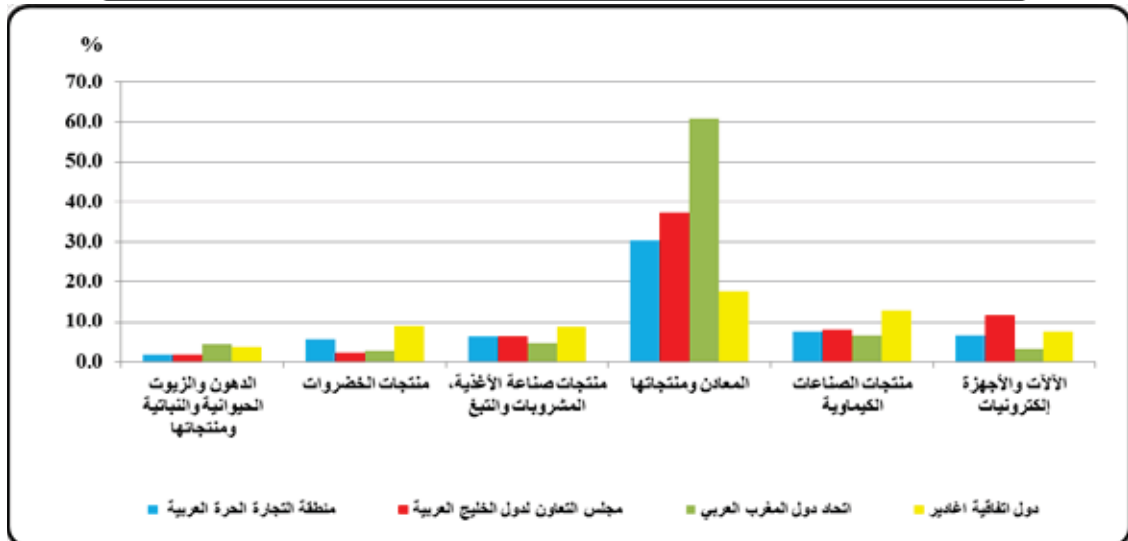
الشكل (6): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية
(2011-2013)



المصدر: الجدول (6).

وفيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتل تجارى، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية. وتمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، والسيارات ووسائل النقل، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، الشكل (7).

الشكل (7): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية
متوسط الفترة (2010-2013)



المصدر: Trade Map.

وبالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وعلى نطاق اتفاقية أغادير فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، الجدول (7).

جدول رقم (7)
أهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية للتجمعات العربية
متوسط الفترة (2010-2013)

نسبة مئوية				
الايواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	4.8	3.6	1.5	2.9
منتجات الخضراوات	5.6	2.1	2.8	9.0
لدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.7	1.8	4.5	3.8
منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	6.4	6.5	4.8	8.7
لمعادن ومنتجاتها	30.4	37.3	60.8	17.6
منتجات الصناعات الكيماوية	7.6	8.0	6.5	12.7
لبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	7.3	4.7	2.1	4.4
لجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.1	0.1	0.2
للخشب والقلين ومصنوعاتها	0.3	0.5	0.1	0.4
لورق ومنتجاته	3.6	1.5	1.8	6.4
لمنسوجات ومصنوعاتها	2.1	1.4	0.8	3.3
لاسمنت ومصنوعاتها	2.9	3.0	1.3	3.7
لاحجار الكريمة	3.6	3.1	0.0	1.2
لالآت والأجهزة الإلكترونية	6.7	11.7	3.3	7.4
لسيارات ووسائل النقل	3.4	8.1	1.4	2.3
جهازه البصريات	0.2	0.4	0.6	0.2
لمصنوعات الاخرى	1.3	1.1	0.4	1.4

* السلع المتبادلة = (الصادرات+الواردات)/2.
المصدر: www.Trademapp.org.

اتجاهات التجارة البينية

تشير البيانات الخاصة بهيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية العربية إلى تركيز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول الجوار. فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2013، فقد تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 34.3 في المائة والسعودية بنسبة 25.3 في المائة. واستحوذت كل من السعودية وعمان وقطر على حوالي 60 في المائة من صادرات الإمارات. واتجه حوالي 70 في المائة من صادرات البحرين البينية إلى كل من الإمارات والسعودية وقطر. وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين مجاورتين هما ليبيا بنسبة بلغت 47.6 في المائة والجزائر بنسبة 26.6 في المائة. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة بلغ اجماليها حوالي 93 في المائة تقريباً. واتجه معظم صادرات السودان، حوالي 90 في المائة، إلى كل من الإمارات والسعودية. كما تركّز حوالي 72 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية في كل من الإمارات واليمن. واتجهت معظم صادرات العراق البينية إلى كل من سورية والمغرب ومصر بنسبة بلغت 92

في المائة تقريباً. وقد استحوذت الإمارات على حوالي 67.4 في المائة و61.8 في المائة من صادرات كل من عمان وقطر البينية. كما استحوذت مصر على نسبة 45 في المائة تقريباً من الصادرات البينية للكويت. وذهب حوالي 80 في المائة من صادرات ليبيا إلى كل من تونس والجزائر وسورية ومصر. وأخيراً، تركزت صادرات اليمن البينية في كل من الإمارات والسعودية والكويت. هذا، بينما تتوزع الاسواق التصديرية للدول العربية التي تتصف بانها اقتصادات أكثر تنوعاً مثل السعودية ومصر والمغرب على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفيما يتعلق بالواردات البينية، فقد جاءت معظم واردات الأردن حوالي 80 في المائة، من كل من السعودية والإمارات ومصر. وشكلت واردات الإمارات من كل من عمان والسعودية نسبة بلغت حوالي 55 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية. ويأتي حوالي 81 في المائة من واردات البحرين البينية من السعودية، وحوالي 76 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر وليبيا والسعودية. وتركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات والبحرين ومصر بنسبة بلغت حوالي 60 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي بنسبة 63 في المائة، وواردات العراق البينية في سورية بنسبة 74 في المائة. وجاء حوالي 70 في المائة من الواردات البينية لقطر من الإمارات والسعودية، ونسبة 77 في المائة من الواردات البينية لعمان من الإمارات، ونسبة 76 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من السعودية والإمارات وسوريا. أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من تونس ومصر بنسبة بلغ إجماليها حوالي 75 في المائة. كما تركز حوالي 65 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من الكويت والسعودية، وحوالي 80 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والجزائر والعراق، وجاء حوالي 84 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الإمارات. وأخيراً جاءت نسبة 78 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية والكويت. وتعتبر الواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (6/8) و(7/8) و(8/8).

التجارة البينية للبتروال الخام

تراجعت قيمة التجارة البينية للبتروال الخام خلال عام 2013 بنسبه بلغت حوالي 8.6 في المائة لتصل إلى حوالي 9.5 مليار دولار مقارنة مع حوالي 10.4 مليار دولار محققة في العام السابق. كما انخفضت الالهية النسبية للتجارة البينية في البتروال الخام لتصل إلى 8.4 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2013. هذا، ويوجد خمسة دول مصدرة رئيسية للبتروال الخام إلى بقية الدول العربية، هي السعودية والكويت والإمارات والعراق وعمان، حيث يمثل مجموع صادراتها حوالي 98.9 في المائة من الصادرات البينية العربية الاجمالية للبتروال الخام خلال عام 2013. بينما تستحوذ كل من الأردن والمغرب ومصر واليمن على حوالي 91.5 في المائة من إجمالي الواردات البينية العربية للبتروال الخام، الملحق (10/8) والجدول (8).

الجدول رقم (8)
التجارة البينية للبتروال الخام
(2012-2009)

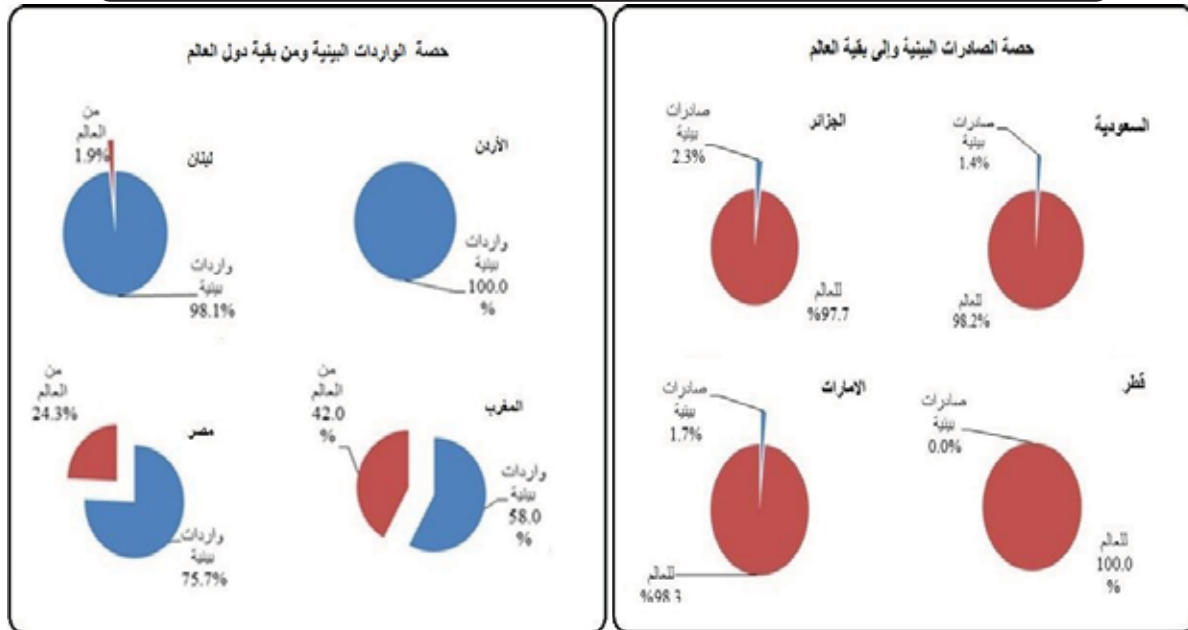
2013	2012	2011	2010	2009	
9,539	10,437	10,163	10,876	9,743	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
8.4	9.6	10.1	11.9	12.1	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية ⁽¹⁾ (%)

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2.

المصدر: الملحقان (6/8) و (10/8).

وعلى صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البتروال الخام خلال عام 2013، فإن حصة الصادرات البينية للبتروال الخام تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات العربية للبتروال الخام. فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للبتروال الخام، بلغت هذه الحصة حوالي 1.4 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتروال الخام، و1.7 في المائة بالنسبة للإمارات، و2.3 في المائة بالنسبة للجزائر. وفيما يخص الأسواق العربية لاستيراد البتروال الخام، فقد اشارت البيانات إلى أن الأردن يستوفى من الدول العربية تقريباً جميع احتياجاته من البتروال الخام، وتمثل واردات مصر للبتروال الخام من الدول العربية نحو 75.7 في المائة من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و58 في المائة و98.1 في المائة بالنسبة للمغرب ولبنان على التوالي، الشكل (8).

الشكل (8): حصة الصادرات والواردات البينية من البتروال الخام لبعض الدول العربية (2013)



المصدر: الملحق (10/8).

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

سعت الدول العربية إلى ترسيخ مفهوم التجارة الحرة وكانت بداية العمل العربي المشترك في هذا المجال، عام 1996 عندما تم وضع مجموعة من الأسس جرى تضمينها في إعلان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الذي منح كل دولة عربية عضو فرصاً متكافئة للمساهمة في التجارة البينية من خلال إلغاء الحواجز غير الجمركية وإجراء التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية التي جرى تنفيذ أول شرائحها عام 1998. بالإضافة إلى مجموعة من الاتفاقيات التي حددت حقوق والتزامات الأطراف المساهمة في التجارة البينية. وعلى ذلك أصبحت كل دولة عربية عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرهونة بقدراتها التنافسية في النفاذ إلى أسواق الدول العربية الأخرى بعيداً عن كل ما يشوه أو يحد من هذه القدرات.

ولأجل تحقيق مبدأ الفرص المتكافئة، أخذ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعين الاعتبار كبرنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الفروقات في مستوى التقدم الاقتصادي والقدرات المالية بين الدول الغنية في مواردها المالية وبين الدول محدودة الموارد المالية، والدول الأقل نمواً بحيث أعطيت الدول الأقل نمواً فترات سماح تقوم خلالها بإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية وتضع في سلم أولوياتها تطبيق كافة السياسات التي تزيد من قدراتها التنافسية وتؤهلها بشكل فعال للمساهمة في التجارة البينية.

ومنذ عام 2005 أنهت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التخفيض الجمركي على الشرائح الجمركية ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التطبيق الكامل، إلا أن ذلك لم يعني الانتهاء من كافة الموضوعات الخاصة بالتفاوض لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تبين أنه إذا كان تحرير أسواق الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد أعطى الفرصة لكل دولة للمساهمة في التجارة البينية بشكل متكافئ فإنه ليس هناك ما يضمن تحقيق الفائدة لكل دولة، وإنما يقع على عاتق الدول الأعضاء نفسها مسؤولية إيجاد الظروف والمقومات التي تجعلها قادرة على استغلال هذه الفرص.

وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة ثماني عشرة دولة هي: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وسلطنة عمان ودولة فلسطين ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية وليبيا وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية.

وفي اتجاه إتمام متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية العالقة تم في قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت عام 2013 تحقيق خطوة تقدمية من قبل الإرادة السياسية العربية وذلك بالتوجيه على الانتهاء من كافة متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العالقة وذلك قبل نهاية عام 2013 والمتمثلة أساساً في استكمال باقي قواعد المنشأ العربية التفصيلية ومعاملة منتجات المناطق الحرة على نحو نهائي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لما

لهذين الأمرين من أهمية في جذب الاستثمارات وتعزيز التراكم في الصناعات للدول الأعضاء. بالإضافة إلى وضع جداول الالتزامات الخاصة باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في صيغتها النهائية وتوفير الدعم المالي والفني اللازم للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما ركزت القمة في توجهاتها على وضع البرامج اللازمة لتعزيز بنية الخدمات المساندة للتجارة بما فيها النقل والمواصلات ووضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة بالنسبة للصادرات والواردات العربية البينية مع ضرورة توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية بين الدول العربية المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.

وقد تابعت الدول العربية جهودها في عام 2013 لمتابعة تطبيقات المنطقة كأساس للدخول في المرحلة التكاملية الثانية حيث تم العمل ضمن عدة مسارات وتم وضع خارطة طريق توافقية من أجل الانتهاء من قواعد المنشأ التفصيلية. أما القيود غير الجمركية فقد تم تحديد كافة المعوقات التي تواجه بيئة العمل التجاري العربي البيني وتحد من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع أي من الدول أعضاء المنطقة. أعقب ذلك وضع آلية واضحة للتعامل مع الإجراءات المقيدة للتجارة بما في ذلك وضع نظام متدرج للعقوبات التي يمكن أن تطبق على الدول التي تتخذ إجراءات متعارضة مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويكون للدول الأعضاء الحق في تطبيقها عند اللزوم. كذلك تم الاتفاق على ضرورة أن تكون التشريعات التجارية والإجراءات المتعلقة بانسياب المبادلات التجارية شفافة وواضحة ولا تتضمن أي إجراءات من شأنها الحد من التجارة بين الدول الأعضاء مع دعوة القطاع الخاص إلى مشاركة فاعلة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء مع عدم جواز أن تقوم أي دولة عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإصدار تشريعاً أو قراراً من شأنه تطبيق قيود غير جمركية.

كما استمرت الدول العربية عام 2013 بمتابعة اعتماد المواصفة الدولية في حال عدم وجود مواصفة عربية موحدة وتنفيذ برامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستكمال البرامج الخاصة بذلك.

وفي جانب تحرير الخدمات، وعلى الرغم من مرور أحد عشر عاماً على توقيع الاتفاقية العربية الاطارية لتحرير تجارة الخدمات في عام 2003، إلا أن تطور المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية كانت متواضعة للغاية إذ أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ أي خطوات ملموسة بشأن التحرير الفعلي لتجارة الخدمات العربية. وذلك بالرغم من وجود عدد من المبادرات والتي هدفت إلى تسريع الوصول إلى انجازات ملموسة (مثل المبادرة القطاعية المصرية الأردنية والمبادرة اللبنانية) واللذان لم تحظيا بالرعاية الكافية. ومما لا شك فيه أن ذلك يعود إلى جملة من التحديات تتمثل بالأوضاع السياسية والاطالة في إنهاء المفاوضات وأوضاع الاتفاقيات الاقليمية وشبه الاقليمية الأخرى.

كذلك استمرت خلال عام 2013 المفاوضات الهادفة إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية والتي تطلبت أن يتم وضع جدول زمني لاستكمال المفاوضات الخاصة بالقطاعات الخدمية التي ترغب الدول في التفاوض عليها بهدف التقدم في تحريرها في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على أن يتم الانتهاء من إعداد الجدول الزمني قبل نهاية عام 2013 لتنفيذاً لقرارات قمة الرياض التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار المنطقة، تم المضي قدماً في التعاون بين الإدارات الجمركية لدعم الإدارات الجمركية في الدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوحيد نظم الترجمة للنظام المنسق وما يتعلق بالإجراءات الجمركية والمعلومات واتمام اتفاقية التعاون الجمركي العربي والمبادرة العربية الموحدة حول أمن وتسهيل سلسلة تزويد التجارة وغيرها من الموضوعات مثل الإجراءات الجمركية والمعلومات واستيراد البضائع أو تصديرها عن طريق البريد، بالإضافة إلى إطلاق تطوير بنية النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية. كما تم دراسة كفاءة المنافذ الجمركية المؤهلة والاحتياجات المطلوبة لتطويرها بما فيها برامج بناء القدرات وما يتعلق بمكافحة الغش التجاري والتقليد وحماية حقوق الملكية الفكرية وبنية مراكز المعلومات الجمركية ودراسة سبل الاستفادة منها في التحضير لمركز معلومات جمركي في إطار الاتحاد الجمركي العربي. كما تم وضع حقول نموذج البيان الجمركي العربي الموحد.

وفيما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي فقد استمر متابعة مرحلته وفقاً للبرنامج المحدد وما تضمنه من المتطلبات والأسس واللجان الفنية التي تركز عملها وفق مسارات محددة لتحقيق الأسس الخاصة بمتطلبات الاتحاد الجمركي العربي حيث اختصت لجنة القانون الجمركي العربي الموحد بكافة الموضوعات المتعلقة بالقانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، وتتابع تطبيقه في الدول الأعضاء.

أما لجنة التعريف الجمركية الموحدة فقد اختصت بكافة الموضوعات المتعلقة بتصنيف وتبويب السلع للدول العربية وفق النظام المنسق بما في ذلك البنود الفرعية الموحدة للدول العربية فضلاً عن التعريف الجمركية الموحدة والضرائب غير الجمركية وتقتصر قائمة السلع المعفاة من الضرائب الجمركية وفئات الرسوم الجمركية على ما تبقي من السلع. أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية فقد كُلفت بتوحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء وتضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية. بما فيها أنظمة تسهيل التجارة وتطبيقاتها. وإزالة معوقات التجارة وتيسير انتقال السلع وتوحيد الإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء (البيان الجمركي الموحد في أغراض التصدير والاستيراد- مناطق حرة- ترانزيت) ووضع الآليات اللازمة لتسهيل تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية وتقييم المنافذ الجمركية المؤهلة ومتابعتها.

وعلى مستوى تلك اللجان فقد تم العمل عام 2013 نحو انجاز القانون الجمركي العربي الموحد، وسيوجه العمل في المرحلة المقبلة إلى صياغة المذكرات الإيضاحية والتفسيرية لمجموعة من الموضوعات التي تبناها القانون وهي المذكرة الإيضاحية لقانون الجمارك الموحد للاتحاد الجمركي العربي ولائحة تنفيذية خاصة بتحديد القيمة للأغراض الجمركية ولائحة تنفيذية خاصة بالإدخال المؤقت ولائحة تنفيذية خاصة بإعادة التصدير ولائحة تنفيذية خاصة برد الضريبة الجمركية ولائحة تنفيذية خاصة بالإعفاءات/مستلزمات الجمعيات الخيرية، حقوق موظفي الإدارة وواجباتهم.

كما عملت لجنة التعريف الجمركية الموحدة على انجاز التفريعات الوطنية وإيجاد قائمة موحدة للنظام التعريف المنسق الذي سيتم على ضوءه تجميع بيانات التعريف والدخول في مرحلة التفاوض. أما لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية فقد تم إعداد معايير المنافذ الجمركية المؤهلة ويتم حالياً وضع مسارات عمل إعداد دليل جمركي عربي موحد، ونموذج موحد للإجراءات الجمركية وبحث كافة موضوعات الربط الآلي وتسهيل التجارة وإزالة المعوقات بما فيها تطوير المنافذ الجمركية المؤهلة لإقامة الاتحاد.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2013 بتراجع الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الطلب الخارجي الناجم عن استمرار ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الابرز لعدد من دول المنطقة. كما تأثرت تلك الموازين سلباً بتراجع مستويات الانتاج من النفط في عدد من الدول العربية المصدرة الرئيسية له. وكان لتواصل تأثر دول التحولات السياسية بالظروف غير المواتية التي تمر بها وتأثيرها على الدول العربية المحيطة، الاثر الاكبر في استمرار تراجع المصادر الرئيسية للإيرادات في موازين تلك الدول وخاصة السياحة والاستثمار الاجنبي المباشر، الامر الذي ادى الى تعرض الاحتياطيات الخارجية لتلك الدول الى ضغوط شديدة خلال العام. وقد خفف من حدة هذه الضغوط حصول عدد من هذه الدول على تسهيلات لتعزيز السيولة من بعض المؤسسات الدولية لدعم مستويات السيولة والائتمان بها، وحصول بعض الدول العربية على مساعدات من دول عربية أخرى تم إيداع بعضها كودائع لدى البنوك المركزية بما خفف من حدة الضغوط على مستوى الاحتياطيات الخارجية لتلك البلدان. هذا، وقد نتج عن هذه التطورات المذكورة ان أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن تراجع الفائض الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية ليصل الى مستوى 108.1 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 179 مليار دولار خلال عام 2012.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة بنسبة 12.4 في المائة في عام 2013 ليبلغ حوالي 203.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى وصله هذه المديونية. ويُعزى ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع. أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، فقد ارتفعت بنسبة 5 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 15.2 مليار دولار.

وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 20.9 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2013 جراء الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية. ومن جانب آخر، فقد ازدادت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 3.8 في المائة في عام 2012 إلى 5.9 في المائة عام 2013.

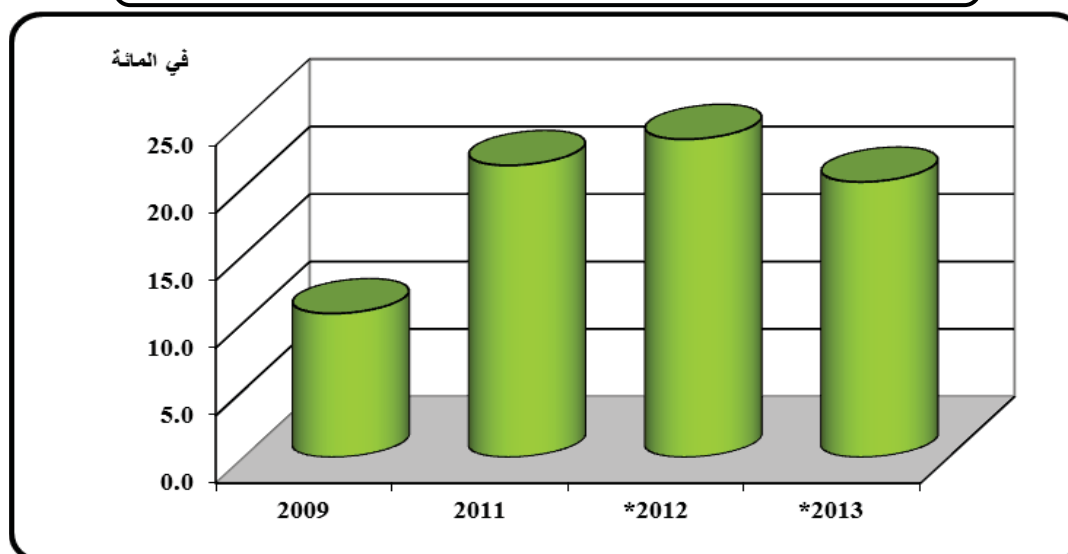
أما فيما يتعلق بتطورات أسعار صرف العملات العربية، فقد انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية خلال العام وبخاصة على ضوء المكاسب التي حققها اليورو مقابل الدولار نتيجة عدد من العوامل التي عززت من قيمة العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار عام 2013 رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. فبالنسبة للعملات العربية المثبتت أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2013 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. في المقابل تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو بما يعكس الدعم الذي شهده اليورو في أسواق الصرف العالمية. أما فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف فقد شهدت تراجعاً مقابل كل من الدولار واليورو لعوامل ترتبط بأداء الاقتصادات الكلية وتطورات أسواق الصرف في هذه البلدان.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

شهدت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2013 تراجعاً في مستوى الفائض بالميزان التجاري وذلك لأول مرة منذ أربعة أعوام، ظلت فيها هذه الدول تحقق مستويات قياسية في ذلك الفائض. فقد انخفض فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 10.1 في المائة ليستقر عند مستوى 557.4 مليار دولار مقارنة مع مستوى بلغ حوالي 620.1 مليار دولار خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة للانخفاض المسجل في الفائض التجاري لمجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، وتراجع العجز المسجل في كل من مجموعتي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، والدول العربية الأخرى. هذا، وقد انخفضت حصيلة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بصورة ضئيلة بلغت نسبتها حوالي 0.9 في المائة لتصل إلى مستوى 1,368.9 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى بلغ 1,380.8 مليار دولار خلال العام المقابل، نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الإنتاج من النفط في بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط. كما ارتفعت الواردات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 6.7 في المائة لتصل إلى حوالي 811.6 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى بلغ حوالي 760.7 مليار دولار خلال عام 2012. وفيما يتعلق بنسبة الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت لتبلغ 20.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع 23.5 في المائة في عام 2012، الملحقان (1/9- أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2009-2013)

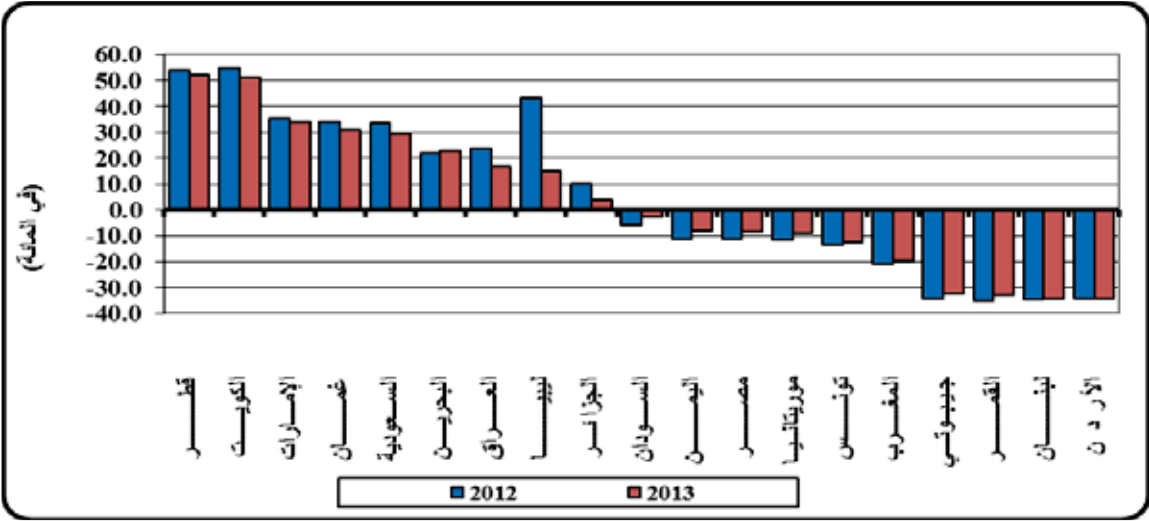


*بيانات أولية
المصدر: الملحق (1/9) "أ" و(2/9).

وبالنسبة لتطور أرصدة الميزان التجاري على مستوى الدول العربية، فقد تراجع الفائض المسجل في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾ بمعدل 9.9 في المائة ليصل الى 639.5 مليار دولار في عام 2013 مقارنة مع 709.7 مليار دولار في عام 2012. وقد جاء ذلك نتيجة لتراجع قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنسبة 1.3 في المائة لتصل إلى نحو 1,274.1 مليار دولار لانخفاض الاسعار العالمية للنفط، وتراجع مستويات الإنتاج من النفط في بعض هذه الدول بسبب اعمال الصيانة في بعض الحقول أو توقف الإنتاج الناجم عن استمرار الاضطرابات السياسية والامنية. بينما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط بنسبة 9.2 في المائة لتبلغ حوالي 634.7 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع 581.3 مليار دولار خلال العام السابق، وذلك بسبب تعزيز مستويات الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وزيادة مستويات الدخل في تلك الدول. هذا، وقد سجلت ثمان دول بالمجموعة وهي الامارات والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا انخفاضاً في فائض الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 مقارنة بالعام السابق بنسب تراوحت بين 4.1 في المائة و52.1 في المائة. بينما سجلت تلك النسبة ارتفاعاً في البحرين لتصل الى 23.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013 ، الشكل (2).

(1) تتضمن كل من الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا.

الشكل (2): نسب رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
للدول العربية (2012-2013)



المصدر: الملحق (2/9).

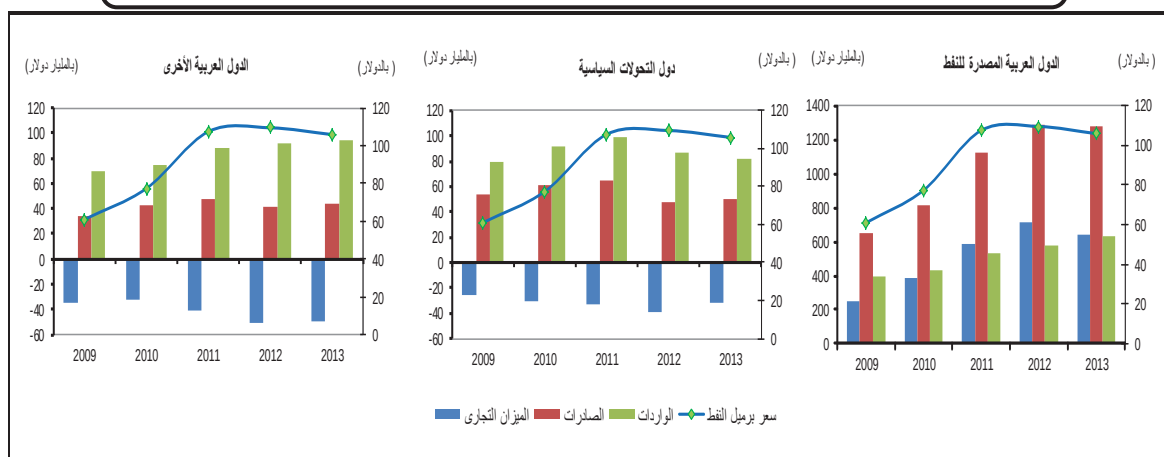
وعلى صعيد مجموعة الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية⁽²⁾، فقد تراجع عجز الميزان التجاري بصورة ملحوظة خلال عام 2013 في تلك المجموعة من الدول بنسبة 17.4 في المائة ليبلغ نحو 32.2 مليار دولار مقابل عجز بلغ 39 مليار دولار خلال عام 2012. وذلك كمحصلة للارتفاع في الصادرات السلعية الذي بلغ معدله 4.8 في المائة لتصل الى 50.3 مليار دولار في عام 2013 مقارنة مع 48 مليار دولار مسجل خلال عام 2012. وفي جانب الواردات فقد انخفضت قيمتها بنسبة بلغت حوالى 5.2 في المائة لتصل الى حوالى 82.5 مليار دولار مقابل نحو 87 مليار دولار محققة خلال عام 2012. الامر الذي يدل على تواصل تأثير الاداء الاقتصادي في هذه المجموعة من الدول بسبب الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها منذ ثلاث سنوات مما ادى الى عدم عودة قيمة كل من الصادرات والواردات الى مستوياتهما قبل تداعي الاحداث في تلك الدول.

ففي تونس، فقد ظلت قيمة الصادرات عند نفس المستوى المحقق خلال عام 2012 تقريباً لتسجل حوالي 17 مليار دولار خلال عام 2013، في حين تراجعت الواردات بصورة ضئيلة لتسجل 23 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع مستوى 23.1 مليار دولار خلال العام المقابل. وتعكس هذه التطورات مدى تأثر أداء الميزان السلعي في تونس بالتطورات الداخلية التي تشهدها البلاد بالإضافة إلى استمرار ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو وانخفاض مستويات الطلب الخارجي حيث مثل العجز التجاري حوالي 12.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013. وفي مصر، فقد أدى ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات إلى تراجع العجز في الميزان التجاري ليصل إلى نحو 8.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما سجلت اليمن تراجعاً في مستوى العجز المسجل خلال عام 2012 ليتمثل حوالي 8.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013.

(2) تتضمن كل من تونس وسورية (لا تتوفر لها بيانات) ومصر واليمن.

وفيما يتعلق بالدول العربية الاخرى⁽³⁾، فقد انكمش العجز في الميزان التجاري لهذه الدول مجتمعة بصورة طفيفة بلغت حوالي 1.2 في المائة ليصل إلى حوالي 49.9 مليار دولار وذلك مع تواصل تأثير كل من الظروف السياسية التي تعاني منها المنطقة وضعف الاداء الاقتصادي في منطقة اليورو الشريك التجاري الابرز لبعض دول المجموعة، فقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع محدود في كل من الصادرات والواردات الخاصة بهذه الدول. ويعزى جانب كبير من هذا التراجع إلى الانخفاض المسجل في عجز الميزان التجاري بالسودان والذي انخفض بنحو 59.5 في المائة ليصل إلى 1.6 مليار دولار خلال عام 2013 مقابل عجز بلغ 4.1 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. وجاء ذلك محصلة للارتفاع الملحوظ في الصادرات السودانية وخاصة النفطية منها لتبلغ حوالي 7.1 مليار دولار مقارنة مع 4.1 خلال عام 2012، وارتفاع الواردات بنسبة 7.5 في المائة لتسجل حوالي 8.7 مليار دولار خلال عام 2013. في حين سجلت بقية دول المجموعة مستويات من العجز التجاري متقاربة مع تلك المحققة خلال عام 2012، الشكل (3).

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2013-2009)



المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9) "أ".

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

شهد ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2013 ارتفاعاً في العجز بلغت نسبته حوالي 12.6 في المائة ليبلغ نحو 179.9 مليار دولار مقابل 159.7 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. وذلك مع تواصل التأثير السلبي للأحداث التي تشهدها بعض دول المنطقة على المصادر الرئيسية للإيرادات الخدمية وبشكل خاص متحصلات السياحة في تلك الدول التي تشهد هذه التوترات. هذا بالإضافة إلى أثر ارتفاع قيمة الواردات السلعية على بعض بنود المدفوعات الخدمية مثل تكاليف الشحن والنقل والتأمين، الملحق (1/9) "أ".

(3) تتضمن كل من الاردن وجيبوتي والسودان واليمن ولبنان والمغرب وموريتانيا.

وفيما يتعلق بتطورات ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول فرادى، فقد ارتفع عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خلال عام 2013 بمعدل 9.7 في المائة ليصل إلى 182.4 مليار دولار مقابل 166.2 مليار دولار خلال عام 2012. وجاء ذلك بشكل اساسي نتيجة لارتفاع المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد لتلك الدول وكذا تكاليف الشحن والنقل والتأمين. ونتيجة للظروف التي تمر بها بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة فقد ارتفعت المتحصلات من السياحة في بعض دول المجموعة نتيجة للتطور والاهتمام الذي شهده قطاع السياحة فيها خلال الآونة الاخيرة. هذا وقد سجلت دول المجموعة خلال عام 2013 ارتفاعاً في عجز ميزان الخدمات والدخل باستثناء كل من ليبيا حيث تراجع فيها العجز، والكويت التي تحول فيها الفائض الى عجز. حيث تراوح الارتفاع في عجز ميزان الخدمات والدخل في كل من الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر بين نسبة 0.6 في المائة في الجزائر و 20.5 في المائة في العراق. في حين سجلت ليبيا خلال عام 2013 تراجعاً في العجز بنسبة 5.4 في المائة ليصل إلى 7.9 مليار دولار. بينما تحول الفائض المسجل في الكويت خلال عام 2012 والبالغ حوالى 0.4 مليار دولار الى عجز بلغ حوالى 3.6 مليار دولار خلال عام 2013.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي شهدت تحولات سياسية ، فقد استمر تأثر أداء ميزان الخدمات والدخل بالآثار الناجمة عن التحولات السياسية التي شهدتها هذه الدول وتداعياتها المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والأمني وذلك للعام الثالث على التوالي. هذا على الرغم من تحسن بعض البنود في مصادر الإيرادات مثل السياحة في تونس إلا انها في مصر مازالت تعاني وبعبدة بما يقرب من 52 في المائة عن تلك المستويات المسجلة خلال عام 2010 قبل تداعى الاحداث. وكمحصلة لتلك التطورات فقد تضاعف العجز في ميزان الخدمات والدخل لتلك المجموعة ليبلغ حوالى 6.4 مليار دولار خلال عام 2013. هذا وقد شهدت جميع دول تلك المجموعة ارتفاعاً في العجز فيما عدا تونس التي تحول فيها الفائض المحقق في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2012 الى عجز بلغ حوالى 0.2 مليار دولار خلال عام 2013 وذلك نتيجة لارتفاع المدفوعات في كل من بنود النقل والسفر ودخل الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفيما يخص الدول العربية الأخرى، فقد حققت تلك المجموعة من الدول خلال عام 2013 تراجعاً في فائض ميزان الخدمات والدخل بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ حوالى 8.9 مليار دولار مقارنة مع مستوى 9.6 مليار دولار تم تحقيقه خلال العام المقابل. ويعزى ذلك بصفة اساسية لارتفاع العجز في ميزان الخدمات والدخل في السودان بنسبة 48.9 في المائة ليصل الى 4.6 مليار دولار بسبب ارتفاع المدفوعات من دخل الاستثمار المباشر بأكثر من ثلاث اضعاف ليبلغ حوالى 2.7 مليار دولار خلال عام 2013. في حين ارتفع الفائض في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي بنسب بلغت حوالى 21.3 في المائة و 3 في المائة و 2 في المائة خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق. كما تراجع العجز في موريتانيا بمعدل 3.5 في المائة ليبلغ حوالى مليار دولار. بينما سجل الاردن تراجعاً في الفائض بلغ حوالى 2.9 في المائة ليصل الى نحو 1.4 مليار دولار خلال عام 2013.

وبخصوص التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد ارتفع العجز المسجل في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2013 بنسبة 32.3 في المائة ليصل الى 64.5 مليار دولار. وقد جاء

ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي حققته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بمقدار 21.5 مليار دولار أي بنسبة 23.4 في المائة ليصل الى 113.2 مليار دولار، والذي قابله ارتفاع إجمالي الفائض في بقية الدول العربية بقيمة بلغت 5.7 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 13.3 في المائة ليصل إلى 48.7 مليار دولار، الملحق (1/9) "ب").

وعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد سجلت جميع دول المجموعة خلال عام 2013 ارتفاعاً في عجز صافي التحويلات الجارية باستثناء الجزائر التي دائماً ما تحقق فائض والعراق والكويت التي انخفض فيها العجز. ويعزى ارتفاع العجز في معظم تلك الدول الى ارتفاع تحويلات العاملين الى الخارج نتيجة لاستمرار هذه الدول في تعزيز مستويات الانفاق الحكومي على عدد من مشروعات البنية الأساسية لحفز النمو الاقتصادي وما صاحبه من جلب للمزيد من العمالة، الأمر الذي أدى الى ارتفاع مستوى التحويلات. فقد استمر تضاعف العجز في ليبيا خلال عام 2013 وللعام الثاني على التوالي ليبلغ حوالي 15.7 مليار دولار وذلك بما يزيد على أربعة أمثال العجز المسجل في صافي التحويلات خلال العام السابق. وارتفع أيضاً العجز في كل من البحرين وعمان وقطر والسعودية والإمارات بنسب تراوحت بين 4.4 في المائة و23.9 في المائة. وسجلت كل العراق والكويت تراجعاً في مستوى العجز خلال عام 2013 بنسبة بلغت 60.9 في المائة و3 في المائة على الترتيب. في حين تراجع الفائض في الجزائر بنسبة 23.6 في المائة ليبلغ حوالي 2.4 مليار دولار خلال عام 2013.

وفي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد سجلت جميع دول المجموعة ارتفاعاً في فائض صافي التحويلات، فيما عدا اليمن التي تراجع فيها الفائض. فقد حققت كل من مصر وتونس زيادة في فائض صافي التحويلات بنسب بلغت 21.1 في المائة و4.3 في المائة على الترتيب، كمحصلة لارتفاع كل من صافي التحويلات الحكومية والخاصة (التي تتمثل أساساً في تحويلات العاملين بالخارج). هذا في حين تراجع الفائض المسجل في اليمن بنسبة 32.2 في المائة ليقتصر على 3.7 مليار دولار خلال عام 2013.

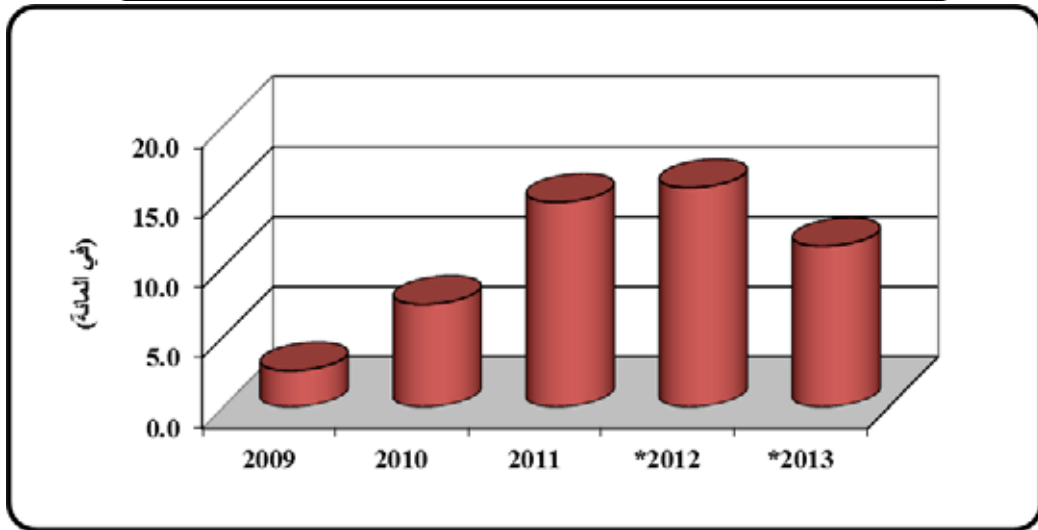
وفي جانب الدول العربية الأخرى، فقد ارتفع الفائض من صافي التحويلات في كل من السودان والاردن والمغرب بنسب بلغت حوالي 96.5 في المائة و53.4 في المائة و17.6 في المائة. وقد جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع كل من التحويلات الواردة للحكومة العامة والتحويلات الخاصة التي تتمثل بشكل كبير في تحويلات العاملين بالخارج. هذا، وقد حققت كل من موريتانيا وجيبوتي انخفاضاً في الفائض بنسب بلغت 54.3 في المائة و14.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2012. بينما ارتفع الفائض في القمر بنحو 13.7 في المائة خلال عام 2013 ليبلغ حوالي 192.9 مليون دولار.

موازن الحسابات الخارجية الجارية

شهد عام 2013 تراجعاً ملحوظاً في فائض الميزان الحساب الجاري للدول العربية وذلك لأول مرة منذ أربع سنوات، إذ انخفض بما نسبته 24 في المائة ليصل الى 313 مليار دولار مقارنة مع مستوى 411.7 مليار دولار محققه خلال العام

المقابل. وذلك نتيجة لتراجع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 10.1 في المائة ليبلغ حوالى 557.4 مليار دولار خلال عام 2013 كمحصلة للأسباب التي سبق ذكرها. كما ارتفع العجز في كل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات الجارية خلال عام 2013. وساهمت هذه التطورات في انخفاض نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 11.4 في المائة خلال عام 2013 مقارنة مع 15.6 في المائة خلال العام السابق، الملحقان (1/9) "ج" و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2009-2013)



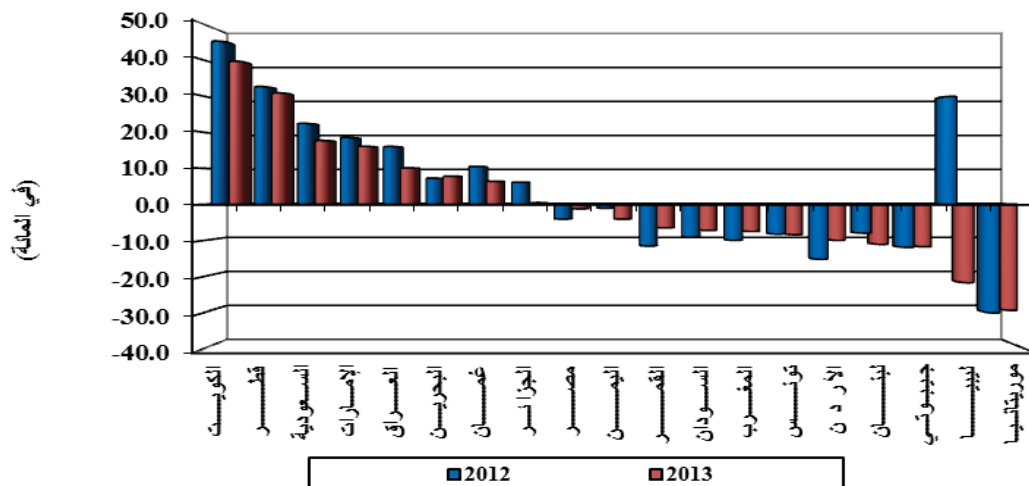
*بيانات أولية
المصدر: الملحق (3/9).

فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد تراجع الفائض المحقق في الميزان الجاري لهذه المجموعة بنسبة 23.9 في المائة ليصل إلى حوالى 343.9 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع فائض بلغ نحو 451.7 مليار دولار خلال عام 2012. فقد تراجع الفائض الجاري المحقق في السعودية بنسبة 19.5 في المائة ليبلغ حوالى 132.6 مليار دولار، مقارنة مع مستوى 164.8 مليار دولار خلال عام 2012، ليمثل بذلك حوالى 17.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013. كما انخفض الفائض في كل من الامارات والجزائر والعراق وعمان والكويت خلال عام 2013 ليسجل نسب تتراوح بين 0.3 في المائة و39.7 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وتحول الفائض المسجل في ليبيا خلال عام 2012 الى عجز بلغ حوالى 21.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013. في حين ارتفع الفائض المسجل في كل من البحرين وقطر ليمثل نحو 7.8 في المائة و30.9 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لكل منهما على التوالي خلال عام 2013.

وعلى مستوى الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد انخفض العجز المسجل لها كمجموعة خلال عام 2013 بنسبة 40.7 في المائة ليبلغ حوالى 8.7 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 14.7 مليار دولار محقق خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع الفائض في صافي التحويلات الجارية وتراجع العجز المحقق في ميزان السلع والخدمات

والدخل. فقد انخفض العجز في مصر ليمثل 1.2 في المائة خلال عام 2013. بينما ارتفع العجز في كل من اليمن وتونس ليمثل حوالى 4.1 في المائة و8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، الشكل (5).

الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
للدول العربية (2012-2013)



المصدر: الملحق (3/9).

وعلى صعيد مجموعة الدول العربية الأخرى، فقد تراجع العجز في الميزان الجاري خلال عام 2013 بنسبة 12.5 في المائة ليبلغ نحو 22.2 مليار دولار مقارنة مع عجز بلغ نحو 25.3 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل. ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى الفائض المحقق في ميزان صافى التحويلات الجارية، والارتفاع المحدود في عجز ميزان السلع والخدمات والدخل. وقد شهدت كل من موريتانيا وجيبوتي ولبنان خلال عام 2013 ارتفاعاً في عجز الميزان الجاري بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي مستويات 29.4 في المائة و11.8 في المائة و11.1 في المائة على الترتيب. في حين تراجع العجز المسجل في كل من الأردن والسودان والقمر والمغرب ليتراوح بين حوالى 6.5 في المائة و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013.

موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية

حققت المعاملات المالية والرأسمالية تراجعاً في صافي التدفق للخارج المحقق خلال عام 2012 بنسبة بلغت 6.3 في المائة ليستقر عند مستوى بلغ حوالى 259.2 مليار دولار خلال عام 2013. وقد جاء ذلك بفضل الفائض المسجل في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية خلال عام 2013، الأمر الذي عزز من صافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. وقد شكل صافي التدفقات المالية والرأسمالية باتجاه الخارج في السعودية الجزء الأكبر، حيث

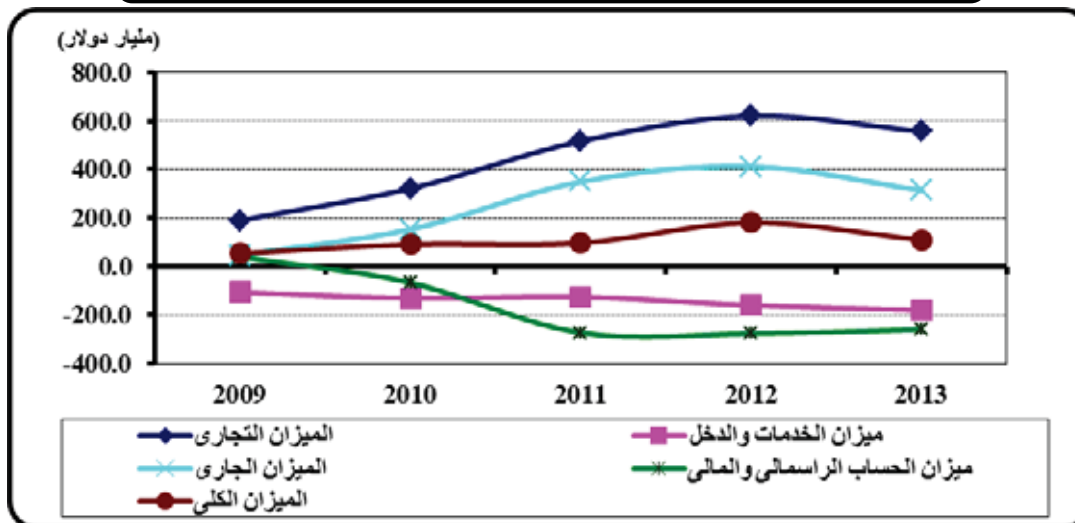
مثلت ما نسبته 49.3 في المائة من إجمالي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية باتجاه الخارج خلال عام 2013. هذا، وقد حققت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط تراجعاً في إجمالي صافي التدفقات للخارج في المعاملات المالية والرأسمالية بنسبة بلغت 8 في المائة لتصل الى نحو 291.4 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة بالعام السابق. ويرجع ذلك لزيادة صافي قيمة التدفقات الى الخارج في الجزائر بنسبة 77 في المائة لتبلغ نحو 623 مليون دولار، وفي كل من الامارات والبحرين والسعودية وقطر بنسب تراوحت بين 4.3 في المائة و35.8 في المائة مقارنة بعام 2012. في حين انخفضت تلك التدفقات في الكويت والعراق بنسب بلغت 15.7 في المائة و23.7 في المائة على الترتيب. وفي عمان وليبيا، فقد تحول صافي التدفق للخارج المحقق خلال عام 2012 وقدره 6.1 مليار دولار و9.4 مليار دولار إلى صافي تدفق للداخل بلغ حوالي 7.7 مليار دولار و7.4 مليار دولار في كل منهما على التوالي خلال عام 2013 ، الملحق (1/9) "ج".

وعلى صعيد الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد انخفض صافي التدفقات المالية والرأسمالية للداخل خلال عام 2013 بنسبة 22.1 في المائة ليبلغ نحو 11.7 مليار دولار مقارنة مع حوالي 15 مليار دولار خلال عام 2012. وجاء ذلك كمحصلة لتراجع صافي التدفقات للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي لكل من تونس ومصر مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجة لانخفاض التدفقات الواردة من الاستثمار الاجنبي المباشر وصافي الاستثمارات الاخرى في كل منهما خلال عام 2013. أما اليمن، فقد تحول فيها صافي التدفق للداخل والمحقق خلال عام 2012 الى صافي تدفق للخارج في الحساب الرأسمالي والمالي بلغ نحو 14 مليون دولار خلال عام 2013 والذي جاء كمحصلة لتراجع صافي التدفقات الواردة للاستثمارات الاخرى وارتفاع صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الاجنبي المباشر.

وبالنسبة للدول العربية الاخرى، فقد انخفض صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الى الداخل خلال عام 2013 ليبلغ نحو 20.5 مليار دولار مقارنة مع 25.2 مليار دولار محققة خلال العام المقابل. وذلك كمحصلة لتراجع صافي التدفقات الداخلة للحساب الرأسمالي والمالي في كل من الاردن والمغرب وموريتانيا والقمر بمعدلات تراوحت بين 17.2 في المائة و48.2 في المائة خلال عام 2013. أما السودان، فقد ارتفعت بها تلك التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة 6.9 في المائة لتبلغ نحو 4 مليار دولار خلال عام 2013 كنتيجة أساسية لزيادة التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ارتفعت تلك التدفقات الواردة في جيبوتي لتسجل حوالي 341.7 مليون دولار، بينما استقرت في لبنان عند نفس المستوى المسجل خلال العام السابق والبالغ 4.3 مليار دولار كتدفقات واردة خلال عام 2013.

وفي ضوء التطورات المذكورة في الموازين الجارية وموازن الحساب الرأسمالي والمالي، فقد انخفض الفائض المحقق في الميزان الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 179 مليار دولار مسجل خلال عام 2012 ليقصر على 108.1 مليار دولار خلال عام 2013، الشكل (6).

الشكل (6): التطور في الموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2009-2013)



المصدر: الملحق (1/9).

الاحتياطات الخارجية الرسمية

سجلت الاحتياطات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية في عام 2013 ارتفاعاً بلغت نسبته نحو 9 في المائة لتبلغ حوالي 1,375.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 1,261.5 مليار دولار محققة خلال العام المقابل. ونتيجة لارتفاع الاحتياطات بنسبة أكبر من نسبة الزيادة المحققة في الواردات، فقد زادت نسبة تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية، للدول العربية كمجموعة، لتحقيق مستوى 20.3 شهر خلال عام 2013 مقابل 19.9 شهر مسجلة خلال العام السابق، الملحق (4/9).

وعلى صعيد تطور الاحتياطات الخارجية الرسمية على مستوى الدول العربية، فقد سجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط زيادة في الاحتياطات الخارجية الرسمية لديها بنسبة 9.1 في المائة لتصل إلى نحو 1,277.6 مليار دولار خلال عام 2013 مقارنة مع 1,171.2 مليار دولار محققة خلال عام 2012، وذلك بشكل إجمالي على مستوى تلك المجموعة. وقد جاء ذلك الارتفاع في إجمالي الاحتياطات الخارجية للدول المصدرة للنفط كمحصلة لارتفاع الاحتياطات في قطر والإمارات بنسب بلغت 28.3 في المائة و20.1 في المائة لتصل إلى مستويات 41.1 مليار دولار و68.6 مليار دولار خلال عام 2013. كما ارتفعت تلك الاحتياطات في كل من السعودية والعراق وعمان والكويت بمستويات تراوحت حول 10.5 في المائة و11.3 في المائة. وحقت كل من ليبيا والجزائر والبحرين مستويات زيادة أقل في الاحتياطات الخارجية الرسمية تراوحت بين 0.7 في المائة في ليبيا و5.3 في المائة في البحرين.

وبالنسبة للدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد ارتفعت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2013 بنسبة طفيفة بلغت 0.9 في المائة لتبلغ حوالي 26.7 مليار دولار مقارنة مع نحو 26.4 مليار دولار محققة خلال العام السابق. فقد سجلت مصر ارتفاعاً في تلك الاحتياطيات خلال عام 2013 بنسبة بلغت حوالي 16 في المائة وذلك بفضل المساعدات والودائع التي تلقتها من بعض دول الجوار لدعم مستويات السيولة وسعر الصرف. بينما تراجعت الاحتياطيات الخارجية خلال عام 2013 في كل من تونس واليمن، بنسب بلغت حوالي 12.5 في المائة و9.3 في المائة في كل منهما على الترتيب.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى، فقد ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 11 في المائة لتصل إلى مستوى 70.9 مليار دولار خلال عام 2013. ويعزى ذلك لارتفاع الاحتياطيات في كل من الأردن والمغرب بنسب بلغت 78.3 في المائة و12.5 في المائة وذلك بفضل الحصول على تسهيلات احترازية من بعض المؤسسات الدولية لدعم مستويات السيولة والائتمان، وكذا المساعدات والودائع التي تلقتها تلك الدول من بعض دول المنطقة. كما ارتفعت تلك الاحتياطيات في كل من جيبوتي وموريتانيا لتصل إلى مستويات 419.1 مليون دولار و981.8 مليون دولار في كل منهما على الترتيب. بينما تراجعت في كل من القمر والسودان ولبنان بنسب بلغت 15.2 في المائة و7.8 في المائة و1.2 في المائة على التوالي.

وعلى صعيد نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽⁴⁾ فقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات خلال عام 2013 في السعودية لتسجل 56.8 شهراً، وفي ليبيا لتبلغ 56.2 شهراً، وفي قطر لتبلغ 15.7 شهراً وفي الكويت لتبلغ 14.9 شهراً، وفي الأردن لتبلغ 7.6 شهراً، وفي جيبوتي لتبلغ 8.5 شهراً. وزادت أيضاً ولكن بمستوى أقل في كل من الإمارات والبحرين ومصر والمغرب وموريتانيا لتحقيق مستويات تراوحت بين 3.4 شهراً و5.2 شهراً. هذا وقد تراجعت نسبة التغطية في كل من تونس والجزائر والسودان والعراق وعمان والقمر ولبنان واليمن لتسجل مستويات تراوحت بين 2.7 شهراً لأدنى مستوى تم تسجيله في السودان و42.4 شهراً لنسبة التغطية في الجزائر، الملحق (5/9).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم⁽⁵⁾ في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة⁽⁶⁾ بنسبة 12.4 في المائة في عام 2013، بعد أن سجل ارتفاعاً كذلك في عام 2012 بلغت نسبته 7.5 في المائة. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 181.1 مليار دولار في نهاية عام 2012 إلى نحو 203.5 مليار دولار في نهاية عام 2013. وتعود الزيادة الكبيرة في هذه المديونية بالدرجة الأولى إلى لجوء العديد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتزايد، وإلى تغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول (1).

(4) محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

(5) تكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(6) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

الجدول رقم (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام
الخارجي في الدول العربية المقترضة
عامي 2012 و 2013

(مليون دولار)

خدمة الدين العام الخارجي		الدين العام الخارجي القائم		
2013*	2012	2013*	2012	
844	786	10,189	6,947	الأردن
2,013	2,617	24,865	24,470	تونس
520	844	3,396	3,694	الجزائر
44	43	705	729	جيبوتي
186	268	43,800	42,047	السودان
...	...	...	...	سورية
567	419	3,865	3,538	عمان
5	12	100	251	القمر
4,799	3,791	30,528	24,118	لبنان
3,076	2,994	45,752	38,824	مصر
2,590	2,307	28,801	25,222	المغرب
157	140	4,270	4,047	موريتانيا
388	245	7,246	7,240	اليمن
15,188	14,465	203,519	181,128	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

وقد أثرت مجموعة من التطورات على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2013. فقد استمرت تداعيات التحولات السياسية في بعض الدول العربية تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية المقترضة، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المالية العامة فيها. وبقيت معظم الدول المقترضة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة مما اضطرها للجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل هذا العجز. وتأثرت الدول العربية المقترضة المستوردة للنفط من بقاء أسعاره العالمية ضمن مستويات مرتفعة وتحمل هذه الدول كلفة كبيرة لدعم أسعار المشتقات النفطية في أسواقها المحلية. وقد تطلب ذلك قيام هذه الدول بالاقتراض الخارجي لتغطية كلفة المستوردات النفطية.

كما تأثرت المديونية الخارجية العربية سلباً بانخفاض حجم المنح الخارجية التي تُغطي جزءاً من العجز في مالية الحكومة في عدة دول عربية مقترضة. وقد شكل استمرار السياسة المالية المتحفظة للدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً دول منطقة اليورو جراء أزمة الديون السيادية، السبب الرئيسي وراء تراجع قدرتها على توفير المساعدات للدول العربية المقترضة.

ومن جهة أخرى فقد تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول المقترضة بالتغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني في نهاية عام 2013 مقارنة بنهاية عام 2012، الأمر الذي أدى انخفاض قيمة المديونية بالين الياباني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وفي المقابل، فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني خلال نفس الفترة مما

يعني ارتفاع قيمة المديونية باليورو والجنيه الاسترليني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وبالتالي، فإن هذه التغيرات أثرت على قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة المقيّمة بالدولار الأمريكي طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في معظمها في عام 2013 بنسب متفاوتة. فقد قفز إجمالي الدين العام الخارجي للأردن بنسبة 46.7 في المائة في عام 2013 ليصل إلى حوالي 10.2 مليار دولار، وازداد في لبنان بنسبة 26.6 في المائة ليبلغ نحو 30.5 مليار دولار، وارتفع في مصر بنسبة 17.8 في المائة ليصل إلى قرابة 45.8 مليار دولار، وارتفع في المغرب بنسبة 14.2 في المائة ليصل إلى نحو 28.8 مليار دولار. وقد لجأت هذه الدول، إلى الاعتماد كذلك على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز المالي، حيث قام كل من مصر والمغرب بالاعتماد بشكل أكبر على المصادر المحلية لتمويل العجز مقارنة بالاقتراض الخارجي.

كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي لعمان بنسبة 9.2 في المائة ليبلغ حوالي 3,865 مليون دولار في نهاية عام 2013، وازداد في موريتانيا بنسبة 5.5 في المائة إلى 4.3 مليار دولار. وارتفعت مديونية السودان الخارجية، وهي في معظمها غرامات ومتأخرات سداد متراكمة، بنسبة 4.2 في المائة في عام 2013 لتبلغ 43.8 مليار دولار. أما المديونية الخارجية لتونس، فقد نمت بنسبة ضئيلة بلغت 1.6 في المائة لتصل إلى 24.9 مليار دولار حيث اعتمدت تونس على الاقتراض الداخلي الذي ازداد بنسبة 12.8 في المائة في عام 2013. وقد أخذت المديونية الخارجية لليمن نفس المنحى، حيث ارتفعت قليلاً لتبلغ 7.2 مليار دولار في الوقت الذي ازدادت فيه مديونتها الداخلية بنسبة كبيرة بلغت 29.8 في المائة. وفي هذا السياق، تعتبر الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس من الدول التي تتحمل كلفة كبيرة للمستوردات النفطية بما يعمل على زيادة مستويات الدين العام بتلك الدول. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدين العام الخارجي لمصر والسودان والمغرب ولبنان وتونس شكل 80.6 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية مجتمعة في عام 2013.

وفي المقابل، تراجعت المديونية العامة الخارجية في كل من الجزائر وجيبوتي والقمر. فقد واصلت الجزائر اتباع سياسة تخفيض الاعتماد على المديونية العامة الخارجية مستندة إلى الوفرة المالي المتراكم من عوائد صادراتها البترولية، حيث انخفضت هذه المديونية بنسبة 8.1 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 3.4 مليار دولار. كما انخفض الدين العام الخارجي لجيبوتي بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 705 مليون دولار في نهاية عام 2013، وتراجع في القمر بنسبة 60.2 في المائة إلى 100 مليون دولار بعد حصولها على إعفاءات للديون الخارجية من خلال مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبيك).

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 5 في المائة في عام 2013 لتبلغ حوالي 15.2 مليار دولار. وقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة في عام 2013، حيث ارتفعت في اليمن بنسبة 58.4 في المائة لتصل إلى 388 مليون دولار، وازدادت في لبنان من حوالي 3.8 مليار دولار في عام 2012 إلى نحو 4.8 مليار دولار في عام 2013، أي بارتفاع بلغت نسبته 26.6 في المائة.

كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في موريتانيا بنسبة 12.4 في المائة إلى 157 مليون دولار، وفي المغرب بنسبة 12.3 في المائة إلى 2.6 مليار دولار، وفي عُمان بنسبة 35.3 في المائة إلى 567 مليون دولار، وفي الأردن بنسبة 7.3 في المائة إلى 844 مليون دولار، وفي جيبوتي بنسبة 4.0 في المائة إلى 45 مليون دولار، وفي مصر بنسبة 2.7 في المائة إلى حوالي 3.1 مليار دولار، الملحق (7/9).

ومن جانب آخر، فقد تراجعت خدمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2013، حيث انخفضت في القمر بنسبة 60.5 في المائة إلى 5 ملايين دولار، وفي الجزائر بنسبة 38.4 في المائة إلى 520 مليون دولار، وفي السودان بنسبة 30.4 في المائة إلى 186 مليون دولار، وفي تونس بنسبة 23.1 في المائة إلى حوالي 2 مليار دولار. وقد مثَّلت خدمة الدين العام الخارجي للبنان ومصر والمغرب وتونس مجتمعة حوالي 77.8 في المائة من إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2013.

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

ففيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 20.9 في المائة في عام 2012 إلى 22.3 في المائة في عام 2013. ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الكبير في حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة الذي بلغ 12.4 في المائة في عام 2013 مقارنة بالنمو المسجل في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول الذي اقتصر على 5.5 في المائة في العام ذاته. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وعمان ومصر والقمر واليمن دون المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث بلغت أقل من 22.3 في المائة في عام 2013. أما في كل من موريتانيا والسودان ولبنان وتونس وجيبوتي والأردن والمغرب، فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، إذ تراوحت بين 102.5 في المائة في موريتانيا وحوالي 27.3 في المائة في المغرب، الملحق (8/9) والجدول (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
عامي 2012 و 2013

(نسبة مئوية)		الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات				
2013*	2012	2013*	2012	
5.9	5.5	30.3	22.4	الأردن
8.9	11.7	52.8	54.1	تونس
0.7	0.8	1.5	1.8	الجزائر
8.9	8.8	48.4	53.9	جيبوتي
6.0	7.0	70.7	61.7	السودان
...	...	...	...	سورية
0.5	0.4	4.9	4.6	عمان
4.1	10.9	17.0	44.0	القمر
17.5	14.8	67.7	56.4	لبنان
7.1	6.6	16.9	14.8	مصر
5.1	4.7	27.3	26.2	المغرب
5.6	5.3	102.5	103.4	موريتانيا
3.5	2.7	20.2	22.6	اليمن
5.9	3.8	22.3	20.9	الدول العربية المقترضة

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 1.8 في المائة في عام 2012 إلى 1.5 في المائة في عام 2013، محققة النسبة الأقل بين الدول العربية المقترضة. وتراجعت هذه النسبة في القمر من 44 في المائة إلى 17 في المائة، وفي اليمن من 22.6 في المائة إلى 20.2 في المائة، وفي جيبوتي من 53.9 في المائة إلى 48.4 في المائة، وفي تونس من 54.1 في المائة إلى 52.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. وقد بقيت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا مرتفعة للغاية على الرغم من انخفاضها من 103.4 في المائة في عام 2012 إلى 102.5 في المائة في عام 2013.

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 في بقية الدول العربية المقترضة، والتي جاء في بعضها نتيجة النمو الكبير في حجم المديونية الخارجية أو للظروف السياسية الصعبة التي انعكست سلباً على وتيرة النشاط الاقتصادي. فقد ازدادت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان من 61.7 في المائة في عام 2012 إلى 70.7 في المائة في عام 2013، وفي لبنان من 56.4 في المائة إلى 67.7 في المائة، وفي الأردن من 22.4 في المائة إلى 30.3 في المائة. كما ارتفعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من 26.2 في المائة في عام 2012 إلى 27.3 في المائة في عام 2013، وفي مصر من 14.8 في المائة إلى 16.9 في المائة، وفي عُمان من 4.6 في المائة إلى 4.9 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وعلى صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة من 3.8 في المائة في عام 2012 إلى 5.9 في المائة في عام 2013. فقد ازدادت هذه النسبة في اليمن من 2.7 في المائة في عام 2012 إلى 3.5 في المائة في عام 2013، وارتفعت في المغرب من 4.7 في المائة إلى 5.1 في المائة، وفي موريتانيا من 5.3 في المائة إلى 5.6 في المائة، وفي الأردن من 5.5 في المائة إلى 5.9 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما ارتفعت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر من 6.6 في المائة في عام 2012 إلى 7.1 في المائة في عام 2013، وفي جيبوتي من 8.8 في المائة إلى 8.9 في المائة، وفي عُمان من 0.4 في المائة إلى 0.5 في المائة خلال نفس الفترة. ويحمل لبنان العبء الأكبر بين الدول العربية المقترضة في خدمة الدين العام الخارجي، حيث ارتفعت نسبته إلى صادراته السلعية والخدمية من 14.8 في المائة في عام 2012 إلى 17.5 في المائة في عام 2013. الملحق (9/9).

ومن جانب آخر، فقد تراجعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في بقية الدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2013. فقد تراجع عبء خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من الجزائر والمغرب والقمر والسودان وتونس، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الجزائر من 0.8 في المائة في عام 2012 إلى 0.7 في المائة في عام 2013. وتراجعت هذه النسبة في القمر من 10.9 في المائة في عام 2012 إلى 4.1 في المائة في عام 2013، وفي السودان من 7 في المائة إلى 6 في المائة، وفي تونس من 11.7 في المائة إلى 8.9 في المائة خلال نفس الفترة.

تطورات أسعار الصرف العربية

انعكست التطورات في أسعار الصرف العالمية على حركة أسعار صرف العملات العربية خلال العام وبخاصة على ضوء المكاسب التي حققها اليورو مقابل الدولار نتيجة عدد من العوامل التي عززت من قيمة العملة الأوروبية الموحدة مقابل الدولار خلال عام 2013 رغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في منطقة اليورو. فبالنسبة للعملات العربية المثبتة أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2013 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار وخاصة فيما يتعلق بالبنك المركزي العراقي والذي واصل تدخله بشكل مكثف خلال العام للحفاظ على قيمة الدينار العراقي والذي واصل تراجعته مقابل الدولار في الأسواق غير الرسمية للعام الثاني على التوالي، حيث استهدفت تدخلات البنك تقليل الفارق بين السعر الرسمي والسعر في الأسواق الموازية.

في المقابل تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو بما يعكس الدعم القوي الذي شهدته اليورو في أسواق الصرف العالمية، حيث انخفضت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 2.97 في المائة إلى 3.03 في المائة، فيما تراجعت قيمة الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 4.83 في المائة خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي والليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيبوتي مقابل اليورو بنسبة تراوحت بين 3.02 و 3.33 في المائة على التوالي.

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجلت قيمة العملة الليبية تراجعاً مقابل الدولار واليورو بنسبة 1.35 في المائة و3.58 في المائة على التوالي، حيث دعم التحسن النسبي للأوضاع السياسية في عام 2013 العملة المحلية وخفف من مستويات انخفاضها مقابل العملات الرئيسية مقارنة بالعام السابق. وفيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد ارتفعت قيمة الدينار المغربي بنسبة 2.76 في المائة مقابل الدولار بما يعكس التحسن المسجل في قيمة اليورو مقابل الدولار، في حين تراجع الدينار المغربي بنسبة طفيفة أمام اليورو لا تتعد 1 في المائة.

وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، فقد سجل الريال اليمني أقل مستوى تراجع مقابل الدولار بنسبة 0.25 في المائة مستفيداً خلال العام من التحسن النسبي في الأوضاع السياسية، فيما تراجعت قيمة الدينار الجزائري والتونسي بنحو 1.45 في المائة و4.06 في المائة مقابل الدولار. وانخفض الجنيه المصري مقابل الدولار بنسبة 6.65 في المائة حيث خففت تدخلات البنك المركزي المصري من خلال آلية العطاءات الدورية لبيع وشراء الدولار الأمريكي، والتي تم من خلالها ضخ كميات دورية من النقد الأجنبي في الأسواق من حدة تراجع قيمة المصري مقابل الدولار أنظر الإطار (1). في المقابل سجل الجنيه السوداني أعلى نسبة تراجع مقابل الدولار على ضوء استمرار معاناة أسواق الصرف الأجنبي من ضغوطات كبيرة في أعقاب انفصال جنوب السودان بما أدى إلى فقدان نحو 75 في المائة من مصادر النقد الأجنبي.

إطار رقم (1)

البنك المركزي المصري يستحدث آلية العطاءات الدورية لبيع وشراء الدولار الأمريكي للحد من الضغوط في سوق الصرف الأجنبي

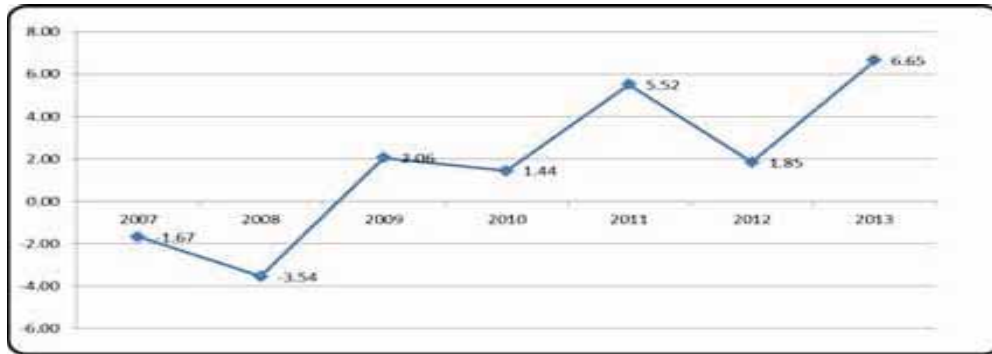
تعرض الجنيه المصري لضغوط حادة بداية من عام 2011 على ضوء ظروف عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها البلاد والتي أدت إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض المتحصلات من النقد الأجنبي وظهور ضغوط واضحة في أسواق الصرف الأجنبي تمثلت في ارتفاع مستويات الفارق بين السعر الرسمي لتداول الدولار مقابل الجنيه في المصارف ومستويات الأسعار المماثلة خارج الجهاز المصرفي. وعلى ضوء ما سبق قام البنك المركزي المصري في مطلع 2013 باستحداث آلية جديدة مكتملة لسوق الائترينك الدولار في قيامه بطرح عطاءات دورية لشراء وبيع الدولار الأمريكي تتقدم إليها البنوك بعروضها بهدف تنظيم سوق الصرف الأجنبي وترشيد استخدامات الاحتياطات من النقد الأجنبي والتي بلغت مستويات حرجة تغطي فقط نحو ثلاثة أشهر من الواردات⁽¹⁾.

من جانب آخر، ساهمت الموارد من النقد الأجنبي المتدفقة للبلاد خلال النصف الثاني من العام في صورة ودائع من بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تمكين البنك المركزي المصري من إصدار قرارات أخرى تستهدف تدعيم الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ومن بينها قرار البنك المركزي بإعادة تفعيل آلية تحويل رؤوس أموال المستثمرين الأجانب وصناديق الاستثمارات الأجنبية مع تطوير هذه الآلية وتوسيع نطاق تغطيتها بحيث تشمل أذون وسندات الخزنة بجانب الأسهم المسجلة بالبورصة المصرية.

(1) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الرابع 2012/2013.

وقد انعكست آلية العطاءات الدورية للنقد الأجنبي على قيمة التعاملات في سوق الائتربنك الدولار، والتي تراجعت بنحو 50 في المائة خلال العام المالي 2013/2012 مع اقبال البنوك على التقدم بعطاءاتها للحصول على النقد الأجنبي من خلال مزادات البنك المركزي لبيع وشراء الدولار الأمريكي، فيما بلغ حجم التعاملات المنفذة من خلال هذه الآلية نحو 3.18 مليار دولار خلال النصف الثاني من العام المالي 2013/2012. ويشار إلى أن الجنيه المصري قد فقد نحو 14.6 من قيمته مقابل الدولار خلال الفترة (2010-2013)، الشكل رقم (7) نظراً للانخفاض الحاد في متحصلات النقد الأجنبي الناتجة عن تراجع متحصلات قطاع السياحة وتوقف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، الأمر الذي استلزم تدخلات مباشرة من البنك المركزي خلال هذه الفترة للحيلولة دون المزيد من التدهور في قيمة العملة المحلية.

الشكل (1): تطور معدل التغير* في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار (2007-2013)



*تشير معدلات التغير السالبة (-) إلى ارتفاع قيمة الجنيه مقابل الدولار، فيما تشير معدلات التغير الموجبة (+) إلى تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار.

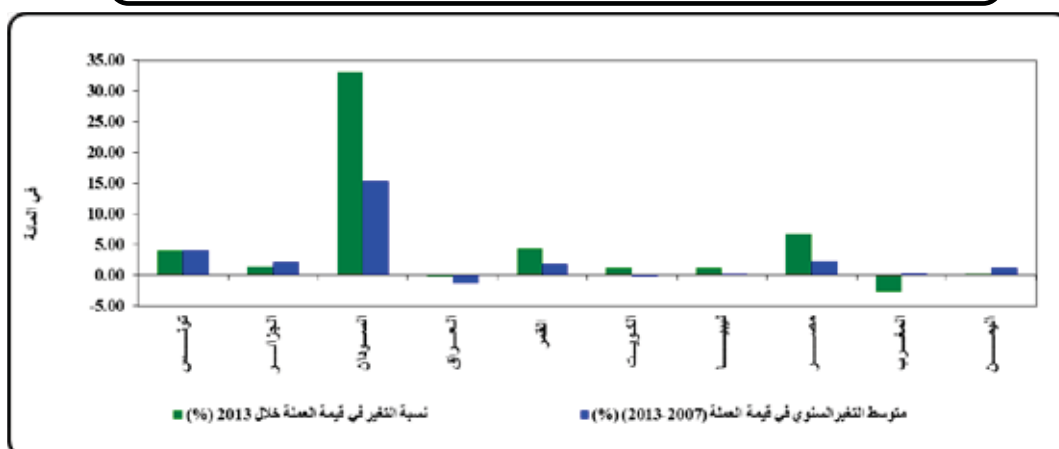
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014

من جانب آخر سجلت أسعار صرف العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف انخفاضاً مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها اليورو خلال العام، حيث انخفضت قيمة الأوقية الموريتانية والريال اليمني والدينار الجزائري والدينار التونسي والجنيه المصري والجنيه السوداني بنسبة 2.34 في المائة و2.92 في المائة و5.44 في المائة و7.57 في المائة و16.68 في المائة و35.6 في المائة مقابل اليورو على التوالي.

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت قيمة عملات اثنتي عشر دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2013، سواءً فيما يتعلق بالعملات المثبتة بالدولار أو العملات التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف. ففيما يتعلق بالعملات التي تتبع نظاماً ثابتاً لأسعار الصرف مقابل الدولار، بلغت نسبة الارتفاع المسجلة في عملات دول مجلس التعاون والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان نحو 0.78 في المائة، في حين سجل الدينار الكويتي والمثبت مقابل سلة من العملات تراجعاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.51 في المائة وارتفعت قيمة الدينار المغربي المثبت مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو بنسبة 3.34 في المائة. أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظاماً مرناً لأسعار الصرف، فقد ارتفعت قيمة الريال اليمني مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.53 في المائة، في حين تراجعت أسعار صرف عملات باقي الدول التي تتبع نظاماً مرناً للصرف مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسب تراوحت بين 1.56 في المائة لأدنى معدل تراجع مسجل في الجزائر و33.63 في المائة لأعلى معدل تراجع مسجل في السودان.

ومن ناحية الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2007-2013) فقد سجل الدينار العراقي أعلى نسبة ارتفاع مقابل الدولار للعام الثاني على التوالي ولكن بنسبة أقل من تلك المسجلة العام الماضي بنسبة 1.21 في المائة خلال الفترة. كذلك ارتفع الدينار الكويتي مقابل الدولار بنسبة طفيفة بلغت 0.05 في المائة. في المقابل سجلت ثمان عملات عربية تراجعاً مقابل الدولار خلال الفترة، وسجل الجنيه السوداني أكبر نسبة تراجع مقابل الدولار خلال الفترة بلغت 15.37 في المائة. بينما استقرت أسعار صرف عملات العملات المثبتة مقابل الدولار خلال الفترة، الشكل (7).

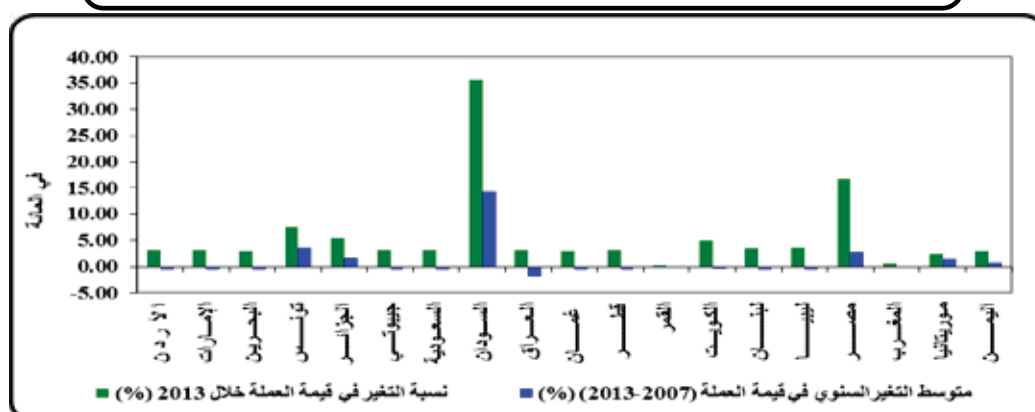
الشكل (7): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2013 ومتوسط الفترة (2007-2013)



المصدر: الملحق (11/9)

وبالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية الرسمية مقابل اليورو خلال الفترة (2007-2013) فقد تحسنت قيمة عملات ثلاثة عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 0.04 في المائة و 1.75 في المائة. في المقابل تراجع قيمة ست عملات عربية مقابل اليورو خلال نفس الفترة. وجاء على رأس هذه العملات الجنيه السوداني بانخفاض نسبته 14.30 في المائة، الشكل (8).

الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2013 ومتوسط الفترة (2007-2013)

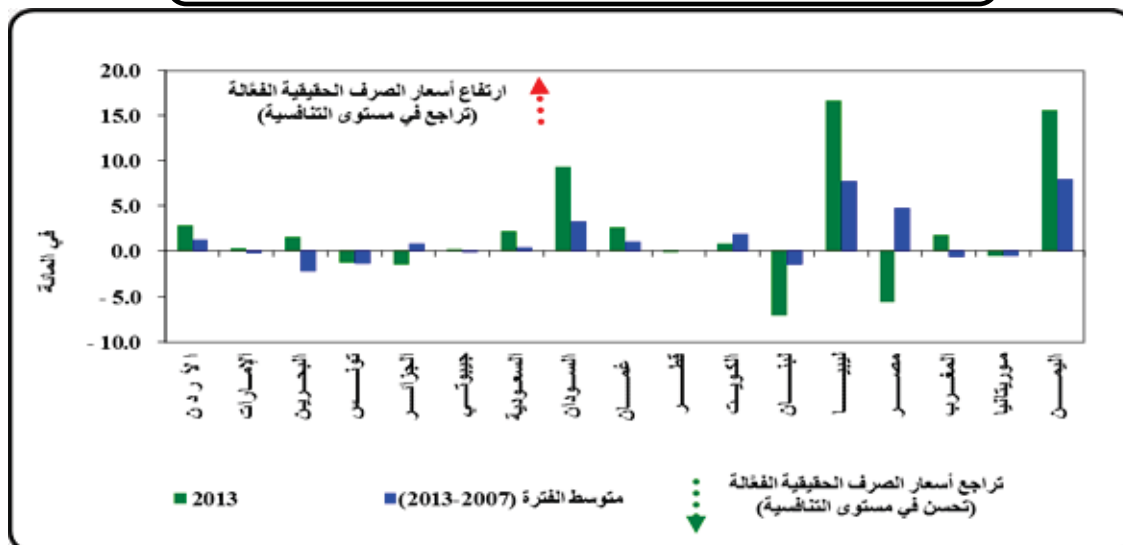


المصدر: الملحق (12/9).

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة Real Effective Exchange Rates، فقد ارتفعت لنحو إحدى عشرة دولة عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2013، وهو ما يعزي أما إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى ارتفاع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول العربية أو الأثرين معاً. وقد سجل كل من الدينار الليبي والريال اليمني أكبر نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة بنسبة 16.7 في المائة و15.6 في المائة على التوالي. في المقابل تراجعت أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (بما يعكس تحسن مستويات التنافسية) لنحو ست عملات عربية وسجل كل من الليرة اللبنانية والجنيه المصري أعلى نسبة انخفاض بلغت نحو 7 في المائة و5.6 في المائة على التوالي.

أما على مستوى التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة للعملات العربية خلال الفترة (2007-2013) فقد سجلت معظم العملات العربية (عشر عملات) ارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة (تراجع مستويات التنافسية). وسجل الريال اليمني أعلى ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة بنسبة بلغت 7.9 في المائة. في حين سجلت عملات ست دول عربية تراجعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة خلال الفترة (تحسن مستويات التنافسية)، وتصدرها الدينار البحريني للعام الثالث على التوالي بتحسّن في مستوى التنافسية بنسبة 2.3 في المائة، الشكل (9).

الشكل (9): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعّالة لعام 2013 ومتوسط الفترة (2007-2013)



المصدر: الملحق (14/9).

الفصل العاشر (المحور)

إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية

نظرة عامة

تبنّت الدول العربية ومنذ أوائل القرن الماضي أشكالاً مختلفة من برامج الدعم السليعي (ومن أبرزها دعم الطاقة ممثلاً في دعم أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية والكهرباء والغاز الطبيعي)، تحقيقاً لعدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد استهدفت هذه البرامج توفير منتجات الطاقة لشرائح واسعة من المستهلكين بأسعار مقبولة وحماية محدودي الدخل وتقليل معدلات الفقر وتخفيف مستويات التفاوت في توزيع الدخل والحد من الضغوط التضخمية، ودعم قطاعات الصناعة المحلية، إضافة إلى دورها كأداة لتوزيع الثروة في الدول العربية المُصدرة للنفط.

ورغم الأهداف المعلنة لبرامج دعم الطاقة في الدول العربية، إلا أن الواقع العملي لتلك التجارب قد أكد تواضع فعاليتها، وبخاصة فيما يتعلق بحماية الفئات غير القادرة نظراً لأن تلك البرامج كانت بالأساس برامج دعم معمة Universal Subsidies تفتقر إلى الاستهداف الدقيق للفئات محدودة الدخل. كذلك، نتج عن هذه البرامج العديد من التشوهات الاقتصادية التي أثرت سلباً على مستويات الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية في الدول العربية، بل وأصبحت تمثل عبئاً كبيراً على الموازنات العامة لتلك الدول في السنوات الأخيرة. وعلى ضوء ما سبق فقد أولت الدول العربية، كغيرها من الدول الأخرى، اهتماماً كبيراً بسياسات إصلاح الدعم بشكل عام ودعم الطاقة بشكل خاص، والذي بات يستحوذ على الجزء الأكبر من مخصصات برامج الدعم في عدة دول عربية.

وتبدو الحاجة ملحة في الوقت الراهن لإصلاح نظم دعم الطاقة في الدول العربية، على ضوء ارتفاع كلفة برامج دعم الطاقة في المنطقة لتشكل نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ونحو 32 في المائة من الإيرادات الحكومية. ورغم أهمية موضوع إصلاح برامج دعم الطاقة وحاجة العديد من الدول العربية للمضي قدماً في تنفيذ هذه الإصلاحات أكثر من أي وقت مضى، إلا أن هذا الأمر لا يزال تكتنفه العديد من التحديات والصعوبات وخاصة في المرحلة الراهنة والتي تتسم بارتفاع مستويات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول العربية. ورغم الإقرار بصعوبة التحديات الراهنة التي تواجه الدول العربية، يبقى إصلاح دعم الطاقة ضرورة اقتصادية مُلحة لاستعادة التوازنات الداخلية والخارجية والقضاء على التشوهات السعرية وتحسين طريقة توزيع الموارد الاقتصادية بما يمهد الطريق ويوفر الموارد اللازمة لتعزيز فرص النمو الشامل وخلق فرص العمل المنتج في الدول العربية.

وعلى ضوء ما سبق، يستهدف فصل المحور لهذا العام إلقاء الضوء على الوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية، ويوضح مبررات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية والمنافع المتوخاة من برامج الإصلاح. ويتطرق الفصل كذلك إلى الدروس المستفادة من التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة، وبخاصة فيما يتعلق بأبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الدول العربية في سعيها لإصلاح نظم دعم الطاقة، والمقومات اللازم توافرها لتعزيز فرص نجاح سياسات الإصلاح والآليات المختلفة المتبناة لتحقيق هذا الهدف. من جانب آخر يتطرق الفصل إلى بعض تجارب إصلاح دعم الطاقة في بعض الدول العربية المتباعدة من حيث الهيكل الاقتصادي، وماهية السياسات والبرامج المتبعة في كل منها لإصلاح دعم الطاقة.

الوضع الراهن لدعم الطاقة في الدول العربية

مفهوم وأنواع دعم الطاقة

يتمثل مفهوم دعم الطاقة وفقاً لمنهج "الفجوة السعرية" الأوسع استخداماً من قبل العديد من المنظمات الدولية في "الفارق بين مستويات الأسعار المحلية للطاقة ومستويات بعض الأسعار المرجعية مثل الأسعار العالمية للطاقة أو سعر استرداد تكلفة الإنتاج"⁽¹⁾. ويتكون دعم الطاقة من نوعين من أنواع الدعم وهما دعم المنتجين ودعم المستهلكين. وينشأ دعم المنتجين عندما يقوم موردو الطاقة ببيع منتجاتهم بأسعار أعلى من مستوى سعر مرجعي معين، فيما ينشأ دعم المستهلكين حين تكون الأسعار المدفوعة من قبل المستهلكين أقل من سعر مرجعي ما. ويتم قياس الدعم في حالة منتجات الطاقة التي تدرج تحت سلع التجارة الدولية مثل النفط والغاز الطبيعي بالفارق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار المرجعية ممثلة في هذه الحالة بمستويات الأسعار العالمية بعد تعديلها بما يعكس تكاليف النقل والتوزيع. أما إذا كانت منتجات الطاقة تتمثل في السلع غير التجارية مثل الكهرباء، فإن الدعم يحسب على أساس الفرق ما بين الأسعار المحلية وسعر مرجعي ما ممثلاً في هذه الحالة بسعر استرداد تكلفة الإنتاج بما يتضمن عائد رأس المال.

وبالنسبة لدعم المستهلكين فهو ينقسم إلى نوعين رئيسيين وهما 1. الدعم قبل الضرائب و2. الدعم الضريبي، وذلك على النحو التالي:

- الدعم قبل الضرائب: ينشأ هذا النوع من الدعم إذا كان سعر بيع الطاقة في الأسواق المحلية للأسر والشركات أدنى من تكاليف إمدادهم بها. ففي حالة البنزين على سبيل المثال يتمثل الدعم قبل الضرائب في الفارق بين السعر العالمي للبنزين، والسعر النهائي الذي يدفعه المستهلكون عند مضخة الوقود.

⁽¹⁾ Koplow, Doug, (2009), "Measuring Energy Subsidies Using the Price-Gap Approach: What Does It Leave Out?", IISD Trade Investment and Climate Change Series (Winnipeg: International Institute for Sustainable Development), <http://www.iisd.org/publications/pub.aspx?pno=1165>.

- الدعم الضريبي: ينشأ هذا النوع من الدعم إذا كانت الضرائب المفروضة على منتجات الطاقة أقل من المستوى الأمثل المحقق للعدالة والكفاءة الضريبية. فمن جهة لا بد وأن تُفرض على منتجات الطاقة ضرائب مبيعات تعادل الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية الأخرى (تحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية). ومن ناحية أخرى فإن النظام الضريبي الكفء لا بد وأن يفرض على منتجات الطاقة ضرائب إضافية تُمثل الانعكاسات السلبية لاستخدام هذه المنتجات على المجتمع بما يتضمن الآثار البيئية والصحية لهذه الاستخدامات (تحقيقاً لمبدأ الكفاءة الضريبية). وبالتالي ففي حالة فرض ضرائب على منتجات الطاقة أقل من الضرائب المفروضة على مثيلاتها من السلع الاستهلاكية الأخرى، وعدم فرض ضرائب إضافية عليها لمعادلة الوفورات السلبية لاستخداماتها فإن ذلك الفاقد في الإيرادات الضريبية يُمثل مقدار الدعم الضريبي لمنتجات الطاقة.

ويتمثل إجمالي دعم الطاقة للمستهلكين في أي دولة من مجموع كل من الدعم قبل الضرائب والدعم الضريبي. ويشار إلى وجود صعوبات كبيرة في الوصول لتقدير دقيق لإجمالي دعم الطاقة بنوعيه سواءً بسبب عدم تضمن بيانات الموازنات العامة في بعض الدول لبيانات الدعم قبل الضرائب، حيث يتم تمويله أحياناً من بنود خارج الموازنة أو بسبب عدم وجود تقديرات دقيقة للدعم الضريبي، والذي يمثل موارد ضريبية مُهدرة بالنسبة للموازنة العامة للدولة.

أما فيما يتعلق بدعم الطاقة للمنتجين فالواقع العملي يشير إلى صعوبة تقديره في العديد من الدول لمحدودية المعلومات المتاحة حول مستويات كفاءة إنتاج الطاقة في الدول المختلفة، وذلك بالإضافة إلى أن سعر استرداد التكلفة في شركات إنتاج الطاقة في عدد من الدول النامية يعد مرتفعاً بالقياس بالأسعار المثيلة في الدول المتقدمة نظراً لانخفاض مستويات كفاءة هذه الشركات وهو ما يحول دون الوصول لتقديرات دقيقة لدعم المنتجين في هذه البلدان.

واستناداً لما سبق تركز معظم الدراسات والإحصاءات على تقدير دعم الطاقة المُقدم للمستهلكين وبالتالي تُمثل الأرقام المتاحة من خلال هذه المصادر الحد الأدنى لدعم الطاقة لعدم تضمنها لتقديرات دعم الطاقة للمنتجين وكذلك تقديرات الدعم الضريبي. ومن المهم في هذا السياق الإشارة أيضاً إلى وجود اختلاف كبير بين بيانات الدعم المحسوبة استناداً إلى المصادر الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالة الطاقة الدولية، وبين بيانات الدعم وفقاً للتقديرات القطرية لكل دولة بما يعكس اختلاف المنهجيات المعتمد عليها لحساب دعم الطاقة والتي تشهد اختلافاً من دولة لأخرى.

دعم الطاقة على المستوى العالمي

قُدِّر إجمالي دعم منتجات الطاقة على المستوى العالمي بنحو 1.9 تريليون دولار في عام 2011 وفقاً للمصادر الدولية⁽²⁾ (تشكل 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو 8 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية). ويمثل الدعم الضريبي الجزء الأكبر من إجمالي الدعم العالمي حيث يقدر بنحو 1.4 تريليون دولار (1.8 في المائة من الناتج العالمي و6 في المائة من الإيرادات الحكومية) بما يشكل نحو ثلاثة أرباع الدعم العالمي للطاقة.

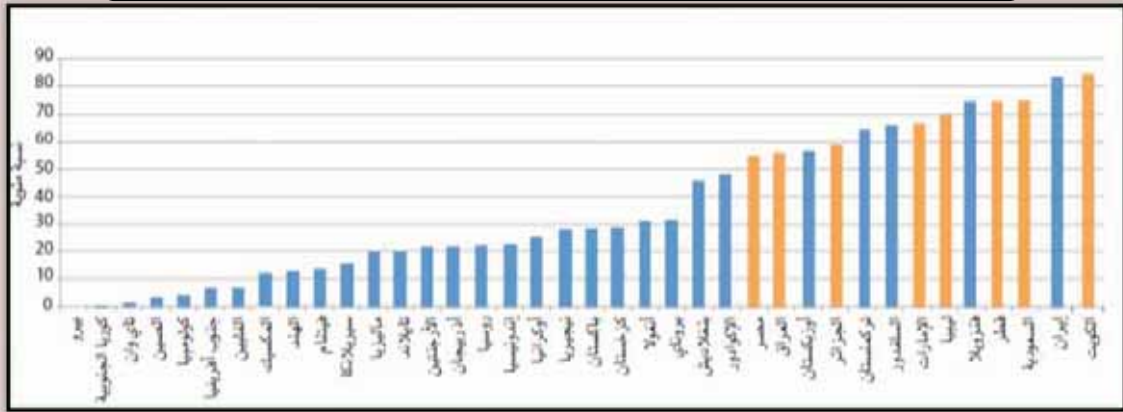
(2) وفقاً لأحدث التقديرات الدولية لكل من صندوق النقد الدولي والوكالة الدولية للطاقة ومنظمات دولية معنية أخرى.

في المقابل، تبلغ قيمة دعم الطاقة قبل الضرائب على المستوى العالمي نحو 480 مليار دولار (0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و2 في المائة من الإيرادات الحكومية)، بما يشمل دعم المنتجات النفطية والكهرباء والغاز والفحم ويشكل دعم الطاقة قبل الضرائب نحو ربع دعم الطاقة العالمي. وتتزايد الأهمية النسبية للدعم الضريبي لمنتجات الطاقة بشكل كبير في الدول المتقدمة، فيما ترتفع الأهمية النسبية لدعم الطاقة قبل الضرائب في الدول النامية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يشكل دعم الطاقة قبل الضرائب بهذه الدول نحو 50 في المائة من إجمالي دعم الطاقة قبل الضرائب على المستوى العالمي.

دعم الطاقة في الدول العربية

فُدر إجمالي دعم الطاقة في الدول العربية بنحو 286.5 مليار دولار في عام 2011 تشكل نحو 15 في المائة من إجمالي دعم الطاقة على المستوى العالمي⁽³⁾. ويمثل دعم الطاقة في الدول العربية نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول ونحو 32 في المائة من الإيرادات الحكومية. وتشير التقديرات الدولية إلى أن الدول العربية تعتبر من أكبر الدول الداعمة للطاقة على المستوى العالمي. فالمنطقة العربية يتواجد بها ستة من أكبر عشرة بلدان داعمة للطاقة على مستوى العالم، حيث يشكل دعم الطاقة في هذه البلدان نسبة تتراوح بين 40-85 في المائة من مستويات الأسعار العالمية للنفط والكهرباء⁽⁴⁾. وتتمثل هذه الدول في الكويت والسعودية وقطر وليبيا والإمارات والجزائر، الشكل (1).

الشكل (1): متوسط معدلات دعم الوقود في بعض الدول العربية مقارنة ببعض الدول الأخرى (نسبة من إجمالي الأسعار العالمية) (2010)



المصدر: الوكالة الدولية للبيئة.

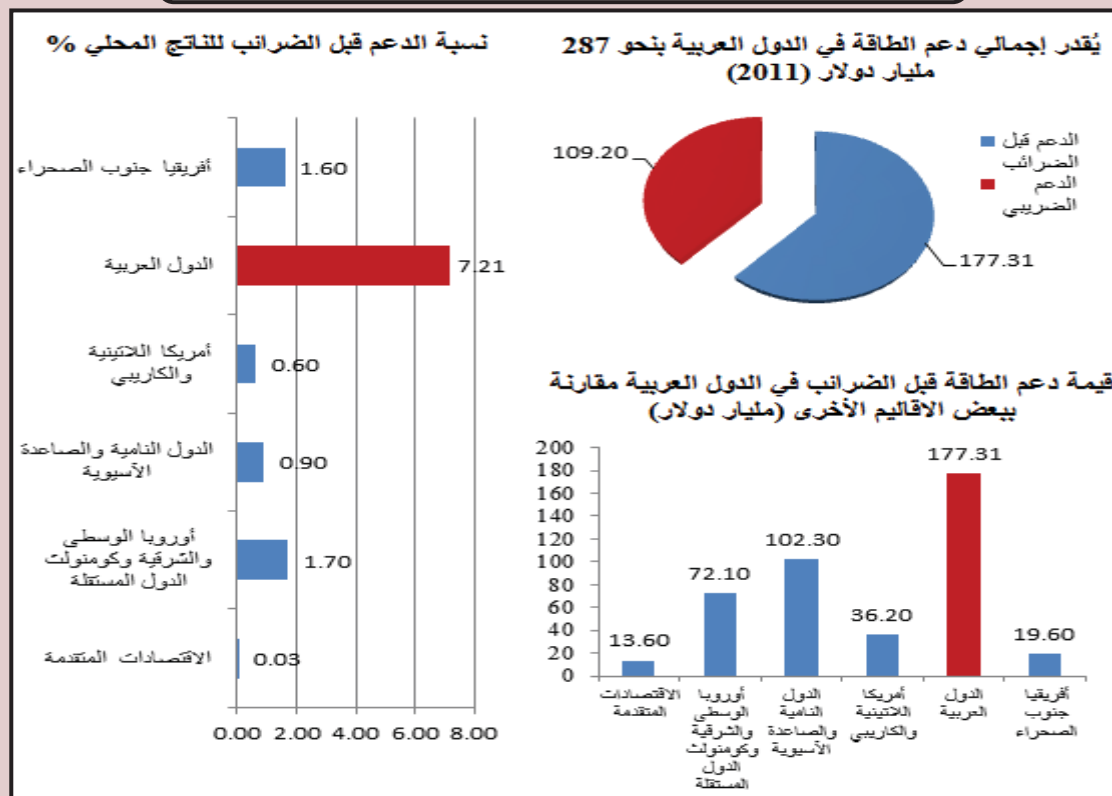
ويبلغ دعم الطاقة قبل الضرائب مستويات مرتفعة في الدول العربية فُدرت بنحو 177 مليار دولار عام 2011 فيما بلغت تقديرات الدعم الضريبي بنحو 109 مليار دولار. ويمثل دعم الطاقة قبل الضرائب النسبة الأهم من مجمل دعم

(3) تقديرات تستند إلى الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ووكالة الطاقة الدولية وعدد من المؤسسات المعنية الأخرى. وتتضمن هذه الأرقام دعم الطاقة بالنسبة للمستهلكين في الدول العربية، ولا تشمل دعم المنتجين، وبالتالي فهي تمثل الحد الأدنى لقيمة برامج الدعم في الدول العربية.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، "دعم الطاقة في العالم العربي"، المكتب الإقليمي للدول العربية.

الطاقة في الدول العربية، حيث يشكل نحو ثلثي دعم الطاقة الإجمالي مقابل الثلث للدعم الضريبي. ويشكل دعم الطاقة قبل الضرائب في الوطن العربي نحو 40 في المائة من إجمالي دعم الطاقة قبل الضرائب على المستوى العالمي، وهو ما يفوق المستويات المسجلة في العديد من الأقاليم الجغرافية الأخرى (102 مليار دولار في الدول النامية والصاعدة الآسيوية و72 مليار دولار في دول أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة، ونحو 20 مليار دولار في أفريقيا جنوب الصحراء، و13.6 مليار دولار في الدول المتقدمة). وتعد نسب دعم الطاقة قبل الضرائب المسجلة في الدول العربية إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية من أعلى المعدلات عالمياً، حيث بلغت نحو 7 في المائة ونحو 20 في المائة على التوالي وهو ما يفوق سبعة أضعاف النسب المسجلة في أقاليم جغرافية أخرى، الشكل (2).

الشكل (2): الوضع المقارن لمستويات دعم الطاقة قبل الضرائب في الدول العربية (2011)



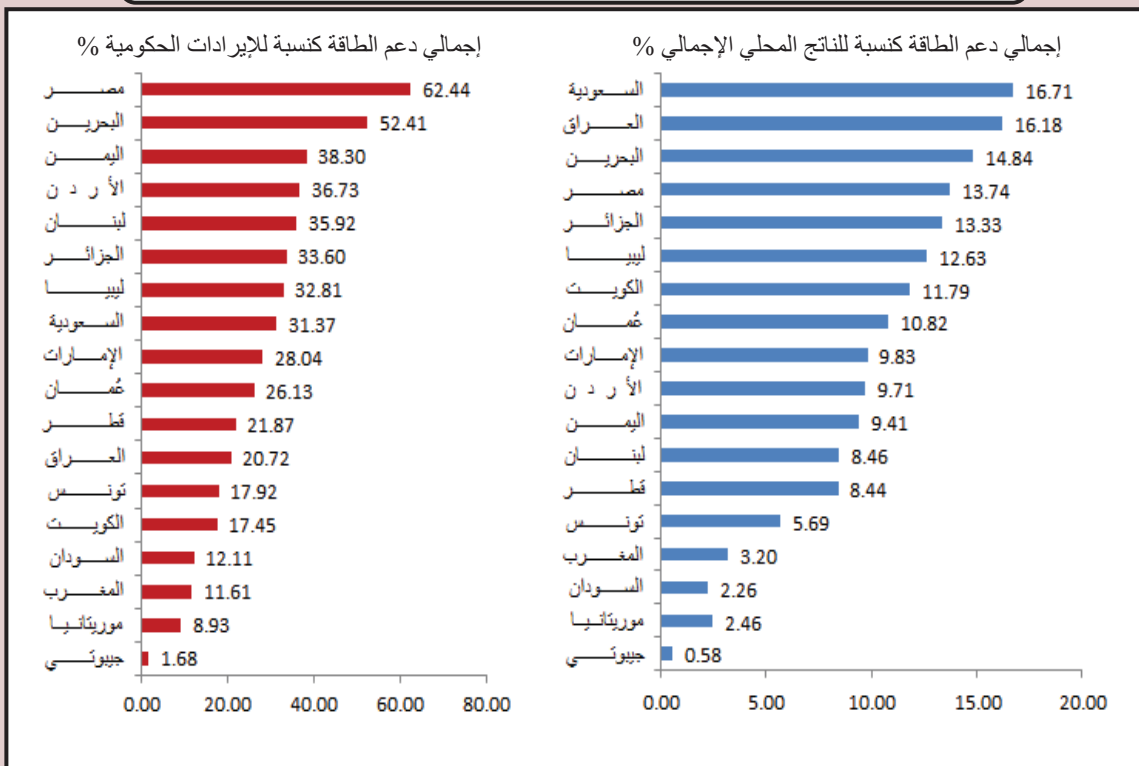
يتضمن إجمالي دعم الطاقة مجموع بنود الدعم المتوافر عنها بيانات. المصدر: محسوبة استناداً إلى تقديرات كل من صندوق النقد الدولي ووكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد العربي ومؤسسات أخرى.

وهناك تباين في مستويات دعم الطاقة على مستوى الدول العربية، حيث ترتفع قيمته بشكل كبير في الدول العربية المصدرة للنفط ليس فقط على المستوى المطلق وإنما أيضاً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكنسبة من الإيرادات الحكومية. كذلك ترتفع قيمة برامج دعم الطاقة في الدول العربية المستوردة للنفط، على الرغم من قيود الموازنات العامة ومحدودية الحيز المالي المتاح لديها. وتبلغ كلفة دعم الطاقة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أعلى مستوياتها في ثمان دول عربية، حيث تفوق مستوى العشرة في المائة وفق التقديرات الدولية. وتُمثل هذه الدول في معظمها باستثناء مصر

دولاً مصدرة صافية للنفط. وتتمثل هذه الدول في السعودية (16.7) في المائة، والعراق (16.2 في المائة)، والبحرين (14.8 في المائة)، ومصر (13.7 في المائة)، والجزائر (13.3 في المائة)، وليبيا (12.6 في المائة)، والكويت (11.8 في المائة)، وعمان (10.8 في المائة)، الشكل رقم (3) والملحق (1/10).

وكنسبة من الإيرادات الحكومية يصل كذلك دعم الطاقة شاملاً الدعم قبل الضرائب وتقديرات الدعم الضريبي إلى مستويات مرتفعة في الدول العربية، حيث تفوق هذه النسبة 20 في المائة في اثنتي عشرة دولة عربية. وتسجل النسبة أعلى مستوياتها في كل من مصر (62 في المائة) والبحرين (52 في المائة)، الشكل (3) والملحق (2/10).

الشكل (3): دعم الطاقة* كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية في الدول العربية (2011)



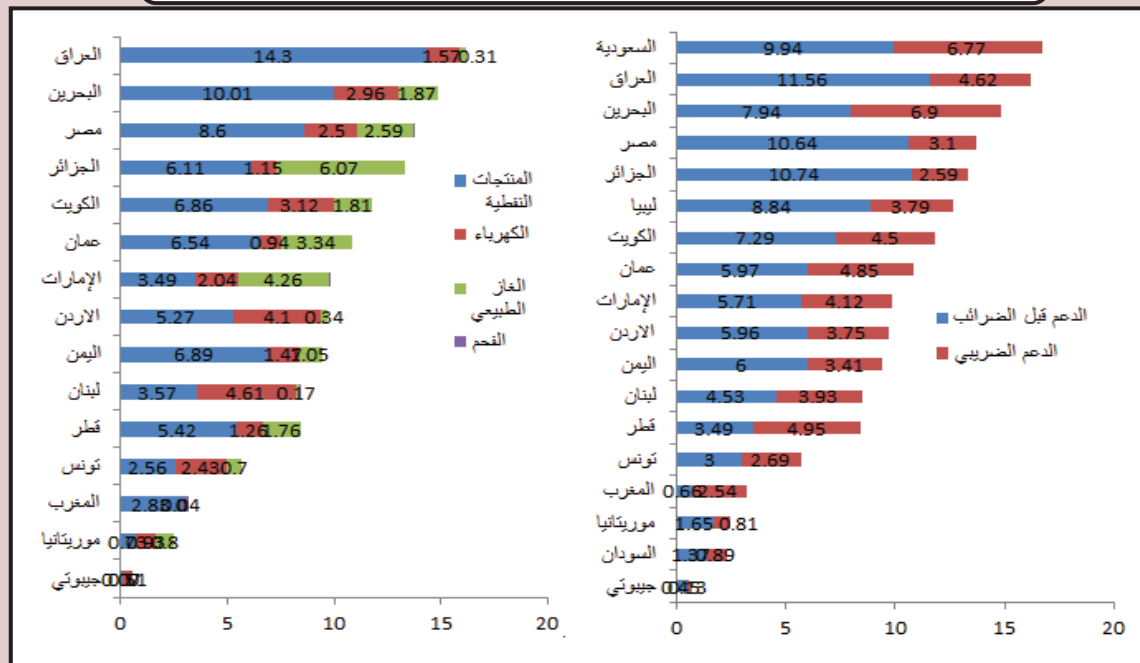
* بما يتضمن الدعم قبل الضرائب والدعم الضريبي.
المصدر: صندوق النقد الدولي وتقديرات دولية.

الهيكل النسبي لدعم الطاقة في الدول العربية

يمثل دعم الطاقة قبل الضرائب النسبة الأكبر من إجمالي الدعم في عدد كبير من الدول العربية، حيث تمثل نسبة الدعم قبل الضرائب نحو ثلثي إجمالي دعم الطاقة في عدة دول عربية فيما تتزايد في المقابل أهمية الدعم الضريبي لما يفوق الدعم قبل الضرائب في دولتين عربيتين فقط وهما قطر والمغرب بواقع 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في قطر و2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب.

أما من حيث مواد الطاقة المدعّمة وعلى مستوى الدول العربية كمجموعة يُشكل دعم المنتجات النفطية نحو نصف تكلفة برامج الدعم في الدول العربية، بينما يمثل الجزء الباقي دعم الكهرباء والغاز ويأتي لاحقاً دعم الفحم بنسبة ضئيلة. وعلى مستوى مجموعات الدول العربية، يستحوذ دعم المنتجات النفطية والكهرباء على الجزء الأكبر من فاتورة دعم الطاقة في الدول العربية المستوردة للنفط بنسب تزيد عن 80 في المائة من إجمالي الدعم الإجمالي للطاقة باستثناء موريتانيا. في المقابل يتوجه الجزء الأكبر من دعم الطاقة في الدول العربية المصدرة للنفط إلى دعم المنتجات النفطية بما يزيد عن 60 في المائة من إجمالي دعم الطاقة في هذه الدول باستثناء كل من الإمارات والجزائر حيث يتوجه جانب مهم من الدعم بتلك الدولتين للغاز الطبيعي بنسب تقدر بنحو 43 في المائة و46 في المائة على التوالي، في حين يشكل دعم المنتجات النفطية نحو 36 في المائة و46 في المائة على التوالي، الشكل (4).

الشكل (4): الهيكل النسبي لدعم الطاقة في الدول العربية (2011)



المصدر: صندوق النقد الدولي وتقديرات دولية.

مبررات إصلاح نظم دعم الطاقة في الدول العربية

قامت الدول العربية خلال الفترة (2008-2013) بزيادة مخصصات موازنات برامج دعم الطاقة بشكل متصاعد لتلبية المطالب الاجتماعية المتنامية في ضوء التحولات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول، ولمواجهة الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والتي قفزت بمعدلات تقارب 40 في المائة خلال بعض السنوات المتضمنة في تلك الفترة. وقد فاقم هذا الأمر من كلفة هذه البرامج سواءً بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط والتي يتوفر لديها الحيز المالي الذي يسمح بزيادة الانفاق على هذه البرامج، أو بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط والتي اضطر الكثير منها لتحمل عجوزات مالية ضخمة للاستمرار في تمويل هذه البرامج. وبالتالي أصبحت هذه البرامج بمثابة عبء على اقتصادات هذه الدول يهدد استمرارية أوضاع المالية العامة ويؤدي للمزيد من الاختلالات الداخلية والخارجية. كذلك يقف دعم الطاقة من جهة أخرى عائقاً أمام تعزيز الانفاق الحكومي الاجتماعي والاستثماري اللازم لدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل المنتج وترشيد استخدام الموارد الاقتصادية الناضبة.

ويعد إصلاح دعم الطاقة توجهاً عالمياً لا يقتصر على الدول النامية فقط، وإنما يمتد أيضاً للدول المتقدمة والتي أعلنت من خلال قمة مجموعة العشرين المنعقدة في عام 2009 عن تعهد دول المجموعة إلغاء كافة أشكال الدعم غير الكفء لأسعار الوقود الأحفوري. ويثار في هذا الصدد تساؤل مهم، وهو لماذا هناك حاجة ملحة وأنية لإصلاح نظم دعم الطاقة في الدول العربية؟.

وفي حقيقة الأمر فإن تكاليف نظم دعم الطاقة في الدول العربية أصبحت تفوق بكثير المنافع المتوخاة من هذه البرامج. وبالتالي فإن إصلاح نظم دعم الطاقة - وإن تم تنفيذه بطريقة سليمة ومواتية- فمن شأنه الحد من العديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لهذه البرامج ومساعدة الدول العربية على استعادة توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية ودفع النمو الاقتصادي وتقليل معدلات الفقر. وعلى ضوء ما سبق يهتم الجزء التالي بعرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لبرامج دعم الطاقة، والعائد المتوقع من إصلاح هذه البرامج على المستوى القومي.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لبرامج دعم الطاقة

عزز وجود عدد من المؤشرات التي تشير إلى ارتفاع مستويات كلفة برامج دعم الطاقة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من الاتجاه نحو ضرورة إصلاح نظم دعم الطاقة، حيث أصبحت تكاليف هذه البرامج تفوق بكثير قيمة المنافع المتوخاة من وراء الاستمرار في تبنيها. ويعرض الجزء التالي الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لبرامج دعم الطاقة في الدول العربية.

تعميق التفاوت في توزيع الدخل

تتسم نظم دعم الطاقة في عدد من الدول العربية بكونها نظاماً معممًا للدعم "Universal Subsidies" وهو ما يجعل الاستفادة الأكبر من هذه النظم تتجه للشرائح ذات المستوى المرتفع للدخل وللصناعات كثيفة رأس المال ومحطات توليد الكهرباء والتي بطبيعتها تستهلك كميات أكبر من منتجات الطاقة مقارنة بالفئات محدودة الدخل أو الفئات غير القادرة والتي يتضاءل استخدامها لمنتجات الطاقة مقارنة بالشرائح سائلة الذكر، وهو ما يؤدي لحدوث آثار توزيعية سلبية على مستوى الدخل القومي.

وتشير الدراسات الدولية إلى أن شريحة أغنى 20 في المائة من السكان تستفيد بشكل أكبر من نظم دعم الطاقة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية، حيث فُدرت استفادة هذه الشرائح بما يتراوح بين 40-50 في المائة من إجمالي قيمة هذه البرامج في مقابل تواضع نصيب أفقر 20 في المائة من السكان من كلفة هذه البرامج إلى ما لا يتعد 7 في المائة فقط⁽⁵⁾.

وفي هذا السياق، اهتمت دراسة لصندوق النقد الدولي⁽⁶⁾ بحساب مؤشر كفاءة نظم الدعم مقاساً بمدى استهداف هذه البرامج للفقراء، حيث يقيس المؤشر نسبة ما تحصل عليه شريحة أفقر 40 في المائة من الأسر المعيشية من برامج الدعم. وبحيث تشير قيمة المؤشر الأقل من الواحد إلى انحياز هذه النظم للأغنياء على حساب الفقراء (برامج غير ناجحة)، بينما تشير القيمة الأكبر من واحد في المائة إلى انحياز هذه البرامج للفقراء (برامج ناجحة يمكن الاستمرار فيها).

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية برامج دعم الطاقة في الدول العربية منحازة لذوي الدخل المرتفع. فمن بين سبعة عشر برنامجاً لدعم الطاقة تتوزع ما بين برامج دعم الكهرباء والمنتجات النفطية والديزل ودعم السلع الأساسية في سبعة دول عربية هي سوريا واليمن وموريتانيا والمغرب والأردن ومصر ولبنان لم يثبت سوى فاعلية برنامج واحد فقط لانحيازها للفقراء. ويتمثل هذا البرنامج في نظام دعم الكيروسين في اليمن. في المقابل بينت الدراسة أن الصورة تبدو أفضل فيما يتعلق بدعم الغذاء مع انحياز عدة برامج للفقراء.

تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية

تقوم برامج دعم الطاقة في العديد من الدول العربية على الدعم السعري لمنتجات الطاقة وليس الدعم الكمي بمعنى أنها تركز على دعم أسعار الاستهلاك بشكل عام دون الأخذ في الاعتبار للكميات المستهلكة من منتجات الطاقة. فوفقاً لصندوق النقد الدولي، حدث انخفاض حاد في درجة انتقال الآثار السعرية لارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات الأسعار في الأسواق المحلية في الدول العربية بسبب تبني تلك الدول لآليات من شأنها الحد من انتقال تلك الارتفاعات

⁽⁵⁾ تقديرات صندوق النقد الدولي و

Arze del Grenado, J., D. Coady and R. Gillingham, (2012). "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries", World Development, Vol. 40 (November), pp. 2234-48.

⁽⁶⁾ International Monetary Fund, (2013). "Morocco: Selected Issues", IMF Country Report No. 13/110, May.

للأسواق المحلية، بل أن مستويات الفجوة بينهما آخذة في التزايد. ويؤدي انخفاض أسعار منتجات الطاقة في بعض البلدان العربية إلى العديد من الآثار السلبية وعلى رأسها تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية عبر عدد من القنوات من أهمها:

أ. الإفراط في مستويات استهلاك الطاقة

يشجع انخفاض أسعار منتجات الطاقة في الكثير من الدول العربية على الإفراط في استهلاك الطاقة بما يصاحبه ذلك من آثار سلبية على عدد من الأصعدة سواء على صعيد الموازنة العامة للدولة أو إهدار الموارد الاقتصادية أو الآثار البيئية والصحية. وقد لوحظ مؤخراً اتجاه معدلات استهلاك الطاقة في الدول العربية إلى التزايد بشكل مستمر، الأمر الذي وإن كان يُعزى في جانب منه إلى ارتفاع معدلات النشاط الاقتصادي في المنطقة (مقارنة بمعدلات نمو النشاط الاقتصادي العالمي)، والزيادة في عدد سكان المنطقة إلا أنه يعزى من جانب آخر إلى أثر زيادة مستويات الطلب على الطاقة نتيجة أسعار النفط المدعّمة في العديد من هذه البلدان مقارنة بباقي دول العالم الأخرى.

وتشير دراسات المنظمات الدولية إلى أن معدل استهلاك الطاقة في الدول العربية يعد من أعلى المستويات عالمياً، فخلال الفترة (1980-2008) نما استهلاك الطاقة في الدول العربية بنسبة تفوق 5 في المائة سنوياً، وهو ما يفوق معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان. وخلال هذه الفترة تضاعف استهلاك الدول العربية لمنتجات الطاقة بشكل عام بنحو ثلاثة مرات وتضاعف بالنسبة للكهرباء بشكل خاص بنحو ستة أضعاف المستويات المسجلة في بداية الثمانينيات⁽⁷⁾.

وقد استمر النمو القوي في الكميات المستهلكة من الطاقة خلال الفترة (2008-2013)، فعلى سبيل المثال ارتفع متوسط معدل النمو السنوي لكميات النفط المستهلكة في الدول العربية بنسبة 4.6 في المائة سنوياً خلال الفترة مقارنة بنحو 1.4 في المائة فقط للنمو المسجل في كميات استهلاك النفط على مستوى الاقتصاد العالمي خلال نفس الفترة⁽⁸⁾. ويوضح الجدول التالي أن الكميات المستهلكة من النفط في الدول العربية قد بلغت أعلى مستوياتها (6.6 مليون برميل في اليوم) عام 2012، رغم ارتفاع أسعار النفط في هذا العام لأعلى مستوياتها خلال الفترة (2008-2013)، عندما بلغت 109.5 دولار للبرميل، وهو ما يؤكد أن دعم الطاقة في الدول العربية لا يساعد على ترشيد استهلاك هذا المورد الناضب الجدول (1).

⁽⁷⁾ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، "دعم الطاقة في العالم العربي"، المكتب الإقليمي للدول العربية.

⁽⁸⁾ صندوق النقد العربي (2013)، التقرير العربي الموحد.

الجدول رقم (1)
معدلات الزيادة السنوية في استهلاك النفط على مستوى الدول العربية
وعلى مستوى بعض مجموعات الدول الأخرى

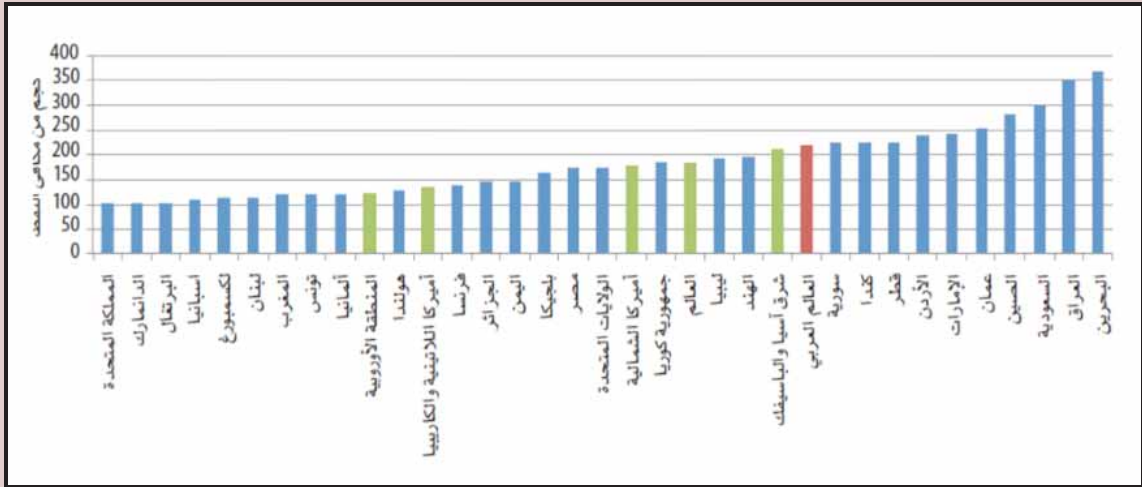
متوسط الزيادة السنوية (2008- 2013) %	2013 ⁽¹⁾	2012	2011	2010	2009	2008	
							الدول الصناعية
	45.80	45.50	45.90	46.30	45.70	47.60	مليون ب/ي
-1.62	0.4-	0.90-	0.90-	1.30	4.00-	3.60-	الزيادة السنوية (في المائة)
							دول العالم الأخرى⁽²⁾
	44.10	43.30	42.10	40.90	39.10	38.40	مليون ب/ي
3.12	2.80	2.80	2.90	4.60	1.80	3.80	الزيادة السنوية (في المائة)
							إجمالي العالم
	89.90	88.80	88.00	87.20	84.80	86.00	مليون ب/ي
1.43	1.10	0.90	0.90	2.80	-1.4	-0.5	معدل الزيادة السنوية في استهلاك الطاقة (العالم) %
							الدول العربية
	6.53	6.58	6.21	6.09	5.85	5.38	مليون ب/ي
4.56	-0.76	5.98	1.89	4.22	8.78	7.28	الزيادة السنوية (في المائة)

(1) بيانات تقديرية.
المصدر: صندوق النقد العربي (2013)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

وتظهر البيانات الدولية ارتفاع مؤشر كثافة الطاقة (إجمالي استهلاك الطاقة لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية نتيجة الاستخدام المفرط لمنتجات الطاقة وعدم الكفاءة في استغلال هذه المنتجات، حيث ارتفعت معدلات كثافة استخدام الطاقة في عدة دول عربية مصدرة ومستورد للنفط على حد سواء، الأمر الذي جعل ثمان دول عربية تصنف من بين أكثر الدول استهلاكاً للطاقة على مستوى العالم، الشكل (6). وقد نتج عن ارتفاع استهلاك الطاقة في الدول العربية تحول عدد من بلدان المنطقة من بلدان مصدرة صافية إلى دول مستوردة صافية للطاقة سواء فيما يتعلق بالنفط الخام أو المنتجات النفطية و الغاز الطبيعي⁽⁹⁾.

⁽⁹⁾ البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية.

الشكل (5): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة (كجم مكافئ نفطي لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي) في بعض الدول العربية وبعض الدول الأخرى



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية في العالم.

وتسهم الأسعار المنخفضة للطاقة في اتساع نطاق عمليات تهريب منتجات الطاقة وبيعها في الأسواق الموازية بغية الاستفادة من تحقيق أرباح جراء القيام بهذه العمليات، وهو ما يؤدي إلى إهدار كميات كبيرة من دعم الطاقة وتوجيهها إلى غير المستحقين بنسب قُدرت في بعض بلدان المنطقة بما يتراوح بين 20 و30 في المائة من إجمالي دعم الطاقة⁽¹⁰⁾.

من جانب آخر تعمل أسعار الطاقة المدعومة والدعم الموجه للمنتجين على إثناء منتجي الطاقة عن تطوير استراتيجيات لتقليل تكاليف إنتاج الطاقة، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستويات كفاءة بعض هذه الشركات. فرغم النجاح المحقق على صعيد العقدين الماضيين فيما يتعلق بتحسين مستويات كفاءة منتجي الطاقة في الدول العربية، إلا أن انخفاض مستويات كفاءة منتجي الطاقة في بعض الدول العربية لا يزال من أهم المشكلات التي تواجه القطاع ويؤدي لارتفاع مستويات الخسائر بل ويؤثر سلباً كذلك على قطاعات أخرى مثل قطاعات إنتاج الكهرباء وتحلية المياه. هذا ويلقي الفصل الثاني عشر من هذا التقرير والذي يتناول موضوع التعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة الضوء على جهود الدول العربية لترشيد استخدام الطاقة وزيادة كفاءة مصادر الانتاج المختلفة.

هذا فضلاً عن الآثار السلبية للإفراط في استهلاك الطاقة، وما له من العديد من الآثار البيئية جراء زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وارتفاع مستويات الاحتباس الحراري، وهو ما يجعل بعض الدول العربية تسجل أعلى معدلات لنصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون، حيث يصل معدل نصيب الفرد من الكربون في بعض الدول العربية مثل قطر إلى أكثر من عشر مرات من المعدل العالمي البالغ 5.6 طن متري⁽¹¹⁾.

(10) مصادر قطرية.

(11) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية.

ب. توجيه الاستثمارات للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة على حساب الأنشطة كثيفة استخدام العمالة

تسهم نظم دعم الطاقة الحالية في توجيه قدر متزايد من الاستثمارات إلى الأنشطة كثيفة استخدام الطاقة للاستفادة من انخفاض أسعار مدخلات الانتاج، وهو ما يساعد هذه المشروعات على زيادة مستويات التصدير والمنافسة الدولية مستفيدة من رخص منتجات الطاقة. وهذه الأنشطة بطبيعتها أنشطة انتاجية غير كثيفة استخدام العمالة وهو ما لا يساعد على خفض معدلات البطالة، والتي تعد من أهم المشكلات التي تواجه الدول العربية.

ج. عدم توفير الحافز للتوسع في الانتاج وتطوير بدائل غير تقليدية لمنتجات الطاقة

تحد أسعار الطاقة المنخفضة من إقبال شركات القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة على الاستثمار في قطاع الطاقة سواء لزيادة مستويات الطاقة الانتاجية المتاحة، أو لتوفير بدائل للطاقة منخفضة التكلفة إذ أن انخفاض مستويات أسعار الطاقة قد يؤدي إلى تحمل بعض المنتجين لخسائر مباشرة يتم تمويلها من واقع الموازنة العامة للدولة كما في حالة الشركات العامة المملوكة للدولة. وينتج عن ذلك انخفاض في مستويات المعروض من مصادر الطاقة التقليدية واستمرار حرمان مناطق متعددة في الوطن العربي وبخاصة المناطق الريفية والنائية من خدمات الطاقة ومن ثم تردي مستويات الخدمة المقدمة وانقطاعها بشكل متكرر. كذلك يتسبب دعم الطاقة في عدم توفير الحافز الملائم للاستثمار في تطوير منتجات بديلة للطاقة والتي هي بطبيعتها لا تزال أعلى كلفة من منتجات الطاقة المدعومة.

الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية

ينتج عن الكلفة المتزايدة لبرامج دعم الطاقة سواء بفعل الزيادات المستمرة في مستويات استهلاك الطاقة أو بسبب الارتفاعات المسجلة في الأسعار العالمية للنفط العديد من الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تؤثر على اقتصادات كل من الدول العربية المستوردة للنفط والدول العربية المصدرة له. فاستمرار تحمل تلك الدول بتكاليف هذه البرامج رغم عدم كفاءتها، أصبح يثقل كاهل الموازنات العامة بالمزيد من الأعباء المالية ويعرضها للتقلبات المستمرة نتيجة التغيرات في الأسعار العالمية للنفط وأصبح يهدد مستويات الانضباط المالي والاستدامة المالية في الدول العربية. من جانب آخر، تؤدي برامج دعم الطاقة إلى زيادة اختلالات موازين المدفوعات وتلقي بالمزيد من الضغوط على أسواق الصرف الأجنبي، وبالتالي تؤثر سلباً على مستويات الاحتياطيات الدولية وعلى قيمة العملات المحلية.

فعلى صعيد أوضاع الموازنة العامة، واجهت عدة دول عربية عجوزات مالية كبيرة تفاقت في الآونة الأخيرة بفعل توجيه المزيد من المخصصات المالية للاستمرار في تمويل برامج دعم الطاقة مرتفعة التكلفة على ضوء الأسعار العالمية المرتفعة للطاقة. فعلى سبيل المثال تضاعفت كلفة برامج دعم الطاقة في العديد من الدول العربية لتبلغ مستويات مرتفعة من الناتج تراوحت بين 3-16 في المائة في الآونة الأخيرة، وشكلت نسبة تراوحت بين 30-75 في المائة من العجز الكلي المسجل في الموازنات العامة في بعض الدول العربية واستنزفت نحو ثلثي الإيرادات العامة في دول

عربية أخرى⁽¹²⁾. وقد شهد عام 2011 أعلى مستوى لارتفاع كلفة برامج دعم الطاقة في عدد من الدول العربية على ضوء التحولات التي شهدتها بعض الدول العربية وتأثرت بها بعض الدول الأخرى، حيث قفزت كلفة برنامج دعم الوقود في المغرب لتصل إلى 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011، وشكلت 75 في المائة من إجمالي العجز في الموازنة المسجل خلال ذلك العام والبالغ 6.8 في المائة. وارتفعت في الأردن من 0.4 في المائة من الناتج عام 2010 إلى نحو 3 في المائة من الناتج المحلي في عام 2011، وشكلت نحو ثلث عجز الموازنة الإجمالي للناتج المحلي. وفي مصر ارتفعت كلفة دعم الوقود في العام المالي 2012/2011 إلى 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من مجمل عجز الموازنة البالغ 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتضاعفت في موريتانيا لتصل إلى نحو 5.5 في المائة من الناتج خلال نفس العام.

وفي ليبيا قفز دعم الوقود لنحو 8.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ عجز الموازنة للناتج نحو 15.3 في المائة ليشكل دعم الوقود نحو 56 في المائة من العجز المسجل. وفي اليمن بلغ إجمالي مخصصات برامج الدعم نحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي استنزفت نحو ثلثي الإيرادات النفطية. وتضاعفت نفقات دعم الوقود في تونس من 4 في المائة من الناتج المحلي عام 2010 إلى 8 في المائة من الناتج في الآونة الأخيرة، الجدول (2).

الجدول رقم (2)
مخصصات دعم الوقود وعجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
في بعض الدول العربية (2011)

نسبة دعم الوقود إلى إجمالي عجز الموازنة	عجز الموازنة للناتج المحلي	دعم الوقود للناتج المحلي	(في المائة)
60	11	6	مصر*
30	9.6	3	الأردن
75	6.8	5.1	المغرب
55.6	15.3	8.5	ليبيا

* عام مالي 2012/2011
المصدر: مصادر وطنية وتقديرات دولية.

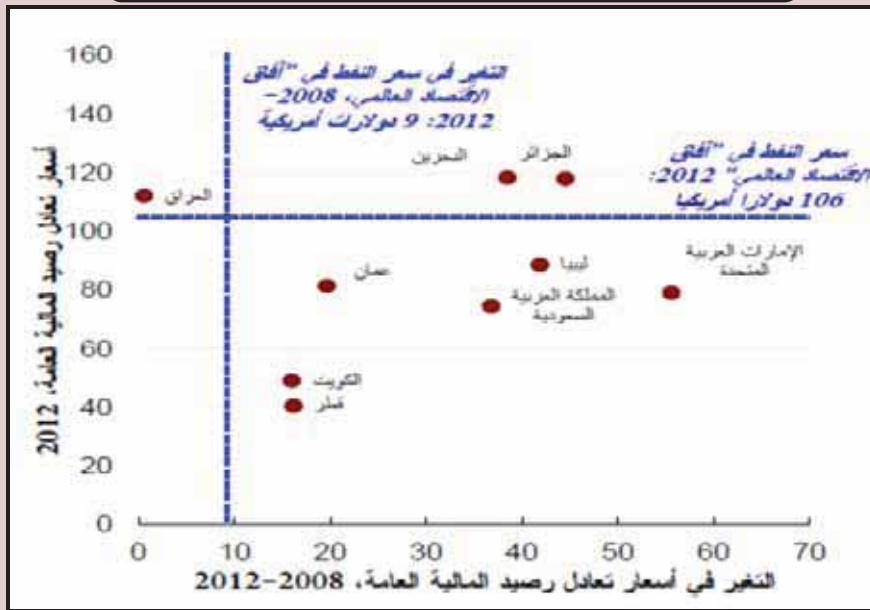
وبالطبع فإن تفاقم عجز الموازنة العامة بالدول العربية المستوردة للنفط كان له العديد من الآثار السلبية على النشاط الاقتصادي، حيث أن عجز الموازنة العامة بشكل غير مستدام وبما يفوق قدرة الموارد المحلية على تمويله قد أدى إلى تصاعد مستويات الدين العام، و التي بلغت مستويات قياسية في بعض الدول العربية المستوردة للنفط متجاوزة نحو 85 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فقد أصبح تصاعد كلفة برامج دعم الطاقة يهدد قدرة حكومات هذه الدول على توفير المزيد من الموارد للإنفاق المحفز للنمو الاقتصادي ويضيف المزيد من الأعباء على الأجيال المقبلة والتي ستتحمل بكلفة سداد هذا الدين.

(12) صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي ومصادر قطرية.

وفي الدول العربية المصدرة للنفط، أدى ارتفاع إجمالي الإنفاق على برامج دعم الطاقة إلى ارتفاع أسعار النفط المرجعية المُحققة لتعادل موازنات هذه الدول وبخاصة خلال السنوات الماضية التي شهدت تصاعد كلفة برامج دعم الطاقة. فعلى سبيل المثال ارتفعت كلفة برامج دعم الطاقة لتصل إلى ما يقرب من 100 مليار دولار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 2011 تشكل نحو 20 في المائة من مجمل الانفاق العام بتلك الدول.

وقد ساهم هذا الارتفاع في كلفة برامج دعم الطاقة إلى جانب تنامي الموازنات المالية المخصصة لبرامج التحويلات الاجتماعية إلى ارتفاع أسعار النفط المرجعية المحققة لتعادل الموازنات العامة في خمس دول عربية مصدرة للنفط بنسب تفوق 30 في المائة خلال الفترة (2008-2011)، فيما ارتفعت في ثلاث دول أخرى بنسب تفوق 10 في المائة وهو ما قد يؤثر على مستويات الانضباط المالي في تلك الدول، الشكل (6).

الشكل (6): أسعار النفط المحققة لتعادل الموازنات العامة
(الدول العربية المصدرة للنفط)



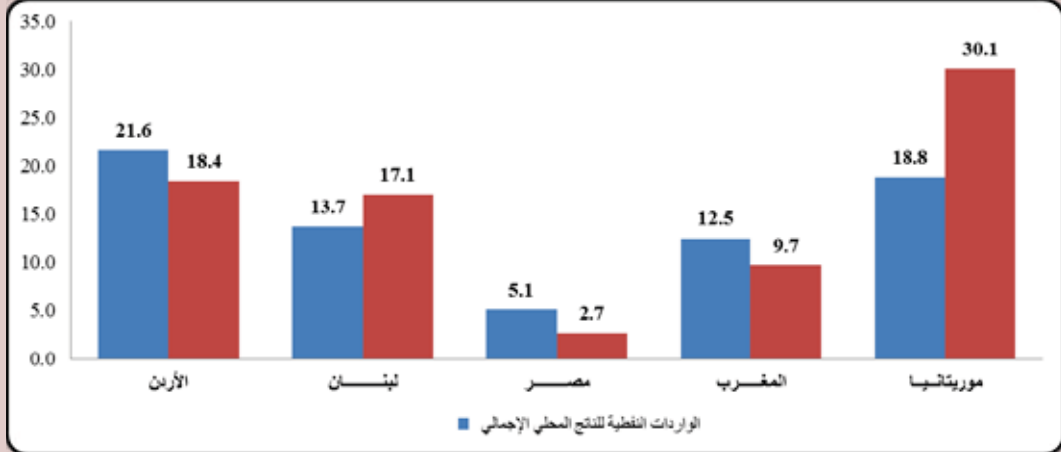
المصدر: صندوق النقد الدولي.

ويثير هذا الأمر المخاوف لدى بعض الدول العربية المصدرة للنفط، على ضوء التقديرات التي تشير إلى احتمالات أن تشهد موازنات بعض هذه الدول عجوزات مالية على المدى المتوسط بما يؤثر سلباً على قدرة تلك الدول على خفض مستويات الإنفاق العام والاستمرار في دفع النمو الاقتصادي ويؤثر على مستويات الاستدامة المالية بتلك الدول حال اتجاه أسعار النفط نحو التراجع وهو الأمر المرجح حدوثه وفق توقعات أسواق النفط الدولية خلال الفترة (2014-2018).

ولا يتوقف أثر برامج دعم الطاقة في الدول العربية ككل على جانب النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة، وإنما يمتد أيضاً لجانب الإيرادات مع فقدان حكومات هذه الدول مجتمعة لنحو 110 مليار دولار خلال عام 2011 تتمثل في قيمة الدعم الضريبي الذي يمثل الفاقد في الإيرادات الضريبية الناتج عن الاستمرار في تقديم الدعم الضريبي لمنتجات الطاقة، وهذا الفاقد الضريبي كان من الممكن توجيهه لبنود الانفاق الأكثر مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز مستويات التنمية المستدامة، ولاسيما فيما يتعلق بزيادة مستويات الإنفاق على التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية.

أما على صعيد التوازنات الخارجية، فمع تحمل الدول العربية المستوردة للنفط بكلفة متزايدة لاستيراد منتجات الطاقة شهدت موازين الحسابات الجارية لهذه الدول ضغوطات كبيرة في ظل بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة في الآونة الأخيرة وهو ما أثر سلباً على التوازنات الاقتصادية الخارجية لهذه الدول. فعلى سبيل المثال، ارتفعت كلفة الواردات النفطية كنسبة من الناتج المحلي لما يفوق العشرة في المائة في أربع دول عربية مستوردة للنفط عام 2012 وسجلت أعلى مستوياتها في موريتانيا (30 في المائة) والأردن (21.6 في المائة). وقد انعكس هذا الأمر على ارتفاع مستويات عجز موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المستوردة للنفط وبخاصة في ظل التداعيات الاقتصادية الناتجة عن التحولات السياسية التي شهدتها دول المنطقة والتي أثرت سلباً على مصادر الإيرادات من النقد الأجنبي، الشكل (7).

الشكل (7): كلفة الواردات النفطية لبعض الدول العربية المستوردة للنفط والعجوزات في الموازين الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (2012)



المصدر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية، الاونكتاد وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي.

من جهة أخرى، نتج عن التزايد في كلفة الواردات ارتفاع مستويات الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف بتلك الدول ومن ثم زيادة الضغوط على العملات المحلية في ظل شح الموارد من النقد الأجنبي. واضطرت هذه الظروف البنوك المركزية للتدخل لدعم العملات المحلية وبالتالي فقد سجل بعض هذه الدول انخفاضاً ملحوظاً في مستوى الاحتياطيات الخارجية، والتي تراجعت في الأردن بنحو 36 في المائة عام 2012 ومصر بنسبة 24 في المائة والمغرب بنسبة 16 في المائة.

ولا يتوقف الأثر فيما يتعلق بالتوازنات الخارجية على الدول العربية المستوردة للنفط، وإنما تؤثر برامج دعم الطاقة على الأوضاع الخارجية للدول العربية المصدرة للنفط حيث تحول الزيادات المستمرة في كميات الطاقة المستهلكة في الأسواق المحلية دون تمكين تلك الدول من زيادة مستوى صادراتها من منتجات الطاقة.

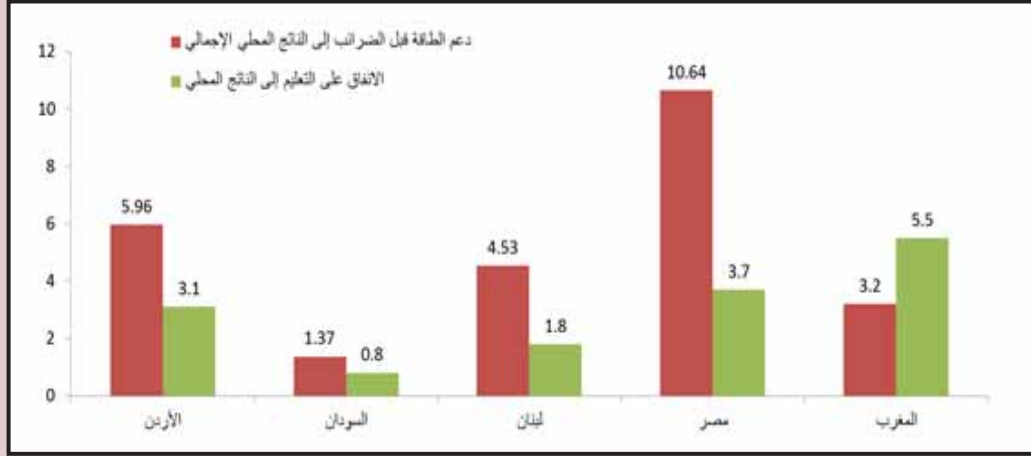
منافع إصلاح برامج دعم الطاقة

من المتوقع أن يساهم إصلاح دعم الطاقة في تحقيق عدد من المنافع الاقتصادية من بينها إزالة التشوهات السعرية، ومن ثم التوزيع الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية وهو ما سوف يحفز عمليات الاستثمار في توفير مصادر الطاقة البديلة وتوجيه الاستثمارات للأنشطة الانتاجية كثيفة العمالة وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل. من جانب آخر يساعد إصلاح برامج دعم الطاقة على التخفيف من حدة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية حيث سيعمل على ضبط أوضاع الموازنات العامة في الدول العربية المستوردة للنفط، وسيتمكن الدول العربية المصدرة له من المضي قدماً باتجاه تعزيز الاستدامة المالية وحفز النمو متوسط وطويل الأجل. فضلاً عن تخفيف العبء على الموارد من النقد الأجنبي وتحقيق المزيد من الاستقرار في قيمة العملات المحلية. وكذلك فإن لإصلاح دعم الطاقة آثار ايجابية مواتية على صعيد تقليل معدلات الفقر وتحسين طريقة توزيع الدخل. ففي هذا السياق، تشير دراسات للبنك الدولي ان توزيع نصف وفورات الموازنة العامة للدولة الناتج عن إلغاء دعم الطاقة في مصر بالتساوي على السكان سيكون تأثيره على الفقر أفضل من تأثير الاستمرار في تحمل كلفة هذه البرامج⁽¹³⁾، الامر ذاته خلصت إليه دراسة أخرى أكدت أن اصلاح دعم الطاقة المرتبط بنظم للتحويلات النقدية الموجهة لصالح الفقراء يؤدي إلى استفادة الفقراء بشكل أكبر وينتج عنه تحسن كبير في مستويات توزيع الدخل⁽¹⁴⁾.

كذلك سيطلق إصلاح دعم الطاقة موارد مالية تمكن الدول العربية من زيادة الانفاق الاجتماعي والرأسمالي المحفز للنمو. فنظراً لارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق على برامج دعم الطاقة من مجمل النفقات العامة، أصبحت برامج دعم الطاقة مصدراً لمزاحمة كل من الانفاق الرأسمالي اللازم لحفز النمو والتشغيل والانفاق الحكومي على الأولويات الاجتماعية وعلى رأسها الانفاق على التعليم والصحة وبخاصة في الدول العربية المستوردة للنفط نظراً لمحدودية الموارد المالية وضيق الحيز المالي، وهو ما يمثل تحدياً أمام هذه الدول لتعزيز النمو الاقتصادي. فعل سبيل المثال بلغ إجمالي دعم الطاقة قبل الضرائب ثلاثة أضعاف مستويات الانفاق على التعليم في بعض الدول العربية وفاقته مخصصات دعم الطاقة مخصصات التنمية في دول عربية أخرى، وشكلت أكثر من ربع الانفاق العام في عدة دول عربية بما يفوق الانفاق علي التعليم و الدفاع و يشكل سبعة أمثال الانفاق على الصحة، الشكل (8).

⁽¹³⁾ World Bank (2005c). Egypt – Towards a More Effective Social Policy: Subsidies and Social Safety Net, Social and Economic Development Group, No. 33550-EG, 16 December 2005.

الشكل (8): الإنفاق على دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالإنفاق على التعليم ببعض الدول العربية المستوردة للنفط (2011)



المصدر: صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي.

ومن ثم فإن إصلاح برامج دعم الطاقة من المتوقع أن يسهم في دفع مستويات الانفاق العام المنتج، وهو ما سينعكس في مجمله في معدلات نمو أعلى للدول العربية وتراجع ملحوظ في معدلات البطالة. حيث تشير التقديرات إلى حاجة الدول العربية بشكل كبير لزيادة مستويات الانفاق على الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الأساسية لشرائح واسعة من المواطنين وزيادة مستويات الانفاق الرأسمالي بالشكل الكفيل بدفع النمو الاقتصادي لما يفوق 6 في المائة وتوفير المزيد من فرص العمل الجديدة لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل والحد من ارتفاع معدلات البطالة في تلك الدول.

تجارب إصلاح نظم دعم الطاقة: الدروس المستفادة عالمياً⁽¹⁴⁾

يتطرق هذا الجزء من التقرير إلى التحديات التي من المتوقع أن تواجه برامج إصلاح دعم الطاقة والمتطلبات الرئيسية اللازم توافرها لتعزيز فرص نجاح جهود الإصلاح، إضافة إلى الآليات المختلفة لإصلاح دعم الطاقة، وذلك من واقع تجارب الدول المختلفة.

التحديات التي تواجه إصلاح نظم دعم الطاقة

رغم إقرار حكومات العديد من الدول على مستوى العالم بضرورة إصلاح نظم الطاقة، إلا أن ذلك الأمر تكتنفه العديد من التحديات والصعوبات التي تحول في كثير من دول العالم دون تبني برامج جادة للإصلاح أو اتجاه بعضها لعدم استكمال الإصلاحات فور البدء في تنفيذها، ويأتي على رأس هذه التحديات ما يلي:

⁽¹⁴⁾ يعتمد هذا الجزء على عدد من الدراسات الدولية والإقليمية التي أجريت في هذا الصدد من بينها:
 - صندوق النقد الدولي، (2013). "إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، يناير.
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2012) "دعم الطاقة في العالم العربي"، سلسلة أوراق بحثية

تزايد الضغوط التضخمية والخوف من الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق

عادة ما يصاحب تنفيذ برامج إصلاح دعم الطاقة حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤثر على شرائح واسعة من المواطنين والوحدات الاقتصادية من خلال الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة. فمن ناحية تعمل برامج إصلاح الدعم على رفع كلفة منتجات الطاقة بالنسبة للأسر والوحدات الإنتاجية (آثار مباشرة). ومن ناحية أخرى تقوم الوحدات الإنتاجية بتمرير تلك الارتفاعات أو جزء منها للمستهلكين وهو ما يعمل على ارتفاع المستوى العام للأسعار وظهور ضغوط تضخمية تدفع باتجاه المطالبات بزيادة الأجور والتعويضات. وفي هذه الحالة تظهر آثار الدورة الثانية للارتفاعات السعرية على المستوى العام للأسعار (آثار غير مباشرة) وتتأثر مستويات القدرة الشرائية ومستويات الدخل المتاح للإنفاق لشرائح السكان من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، حيث تشير الدراسات إلى أن ارتفاع سعر لتر الوقود بنحو 0.25 دولار يؤدي إلى انخفاض مستويات الاستهلاك الحقيقي لأفقر 20 في المائة من الأسر بحوالي 5.5 في المائة⁽¹⁵⁾.

وتمثل الارتفاعات السعرية المتوقعة نتيجة إصلاح نظم دعم الطاقة نوعاً من التكاليف المباشرة والآنية للإصلاح والتي يلزم تحملها لنجاح جهود الإصلاح، وبالتالي ففي كثير من الأحيان تواجه برامج إصلاح دعم الطاقة بموجات عارمة من الاحتجاجات الشعبية نظراً لتخوف المواطنين من الآثار المحتملة لتلك البرامج على مستويات معيشتهم.

ويشار في هذا الصدد إلى أن انخفاض مستويات ثقة المواطنين فيما تقدمه الحكومات من بدائل لنظم الدعم المعمم وانخفاض مستويات كفاءة الحكومة في تبني تدابير تعويضية تخفف العبء عن الفئات الهشة أحد أهم أسباب الاحتجاجات الشعبية واسعة النطاق التي تعقب عملية إصلاح نظم الدعم. وينطبق ذلك بشكل أكبر على الدول التي تنتشر فيها مستويات الفساد والبيروقراطية الحكومية. ويشار في هذا الصدد إلى أن نقص مستويات مصداقية وشفافية الحكومات فيما يتعلق بإجراءات إصلاح نظم الطاقة كان وراء النجاح المحدود الذي حققته بعض تجارب إصلاح دعم الطاقة في عدد من الدول من أبرزها اندونيسيا عام 2003 ونيجيريا عام 2011.

واستناداً لما سبق، تركز التجارب الناجحة لإصلاح دعم الطاقة على تبني سياسات مالية ونقدية من شأنها تثبيت توقعات التضخم على غرار تجربة أرمينيا والتي تبنت عدة تدابير للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي للحد من أثر زيادة أسعار الكهرباء على معدلات التضخم المحلي.

⁽¹⁵⁾ Arze del Granado, Javier, David Coady, and Robert Gillingham, (2012). "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries," World Development, Vol. 40 (November) pp. 2234–48.

المعارضة القوية من أصحاب المصالح

هناك معارضة قوية محتملة من أصحاب المصالح المستفيدين من برامج دعم الطاقة في صورتها الحالية مثل المصانع كثيفة استهلاك الطاقة والتي سوف تتحمل بتكاليف أكبر لمداخلات الإنتاج وهو ما سيؤثر على مبيعاتها في السوق المحلي وعلى مستويات تنافسيتها الدولية في الأسواق الخارجية. ومن المتوقع أن تكون الشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل مصانع الاسمنت والأسمدة والكيماويات هي الأكثر تضرراً جراء التحرير التدريجي لأسعار الطاقة، والأكثر معارضة لسياسات الإصلاح. وتشير التجارب في هذا الصدد إلى أن بولندا لم تنجح في إصلاح قطاع التعدين في البداية لأنها لم تنجح في التغلب على المعارضة القوية من قبل أصحاب المصالح، فيما فشلت المكسيك في إصلاح قطاع الكهرباء نظراً للمعارضة القوية من جانب الاتحادات العمالية.

ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي

تحول ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل كبير دون تمكن حكومات العديد من الدول التي تعاني من ارتفاع كلفة برامج دعم الطاقة من تنفيذ أي برامج تستهدف إصلاح دعم الطاقة حيث أن تنفيذ تلك البرامج يحتاج لقرار معقول من التأييد الشعبي للحكومات والقدرة على تحمل تبعات هذه البرامج في الأجل القصير والمتوسط لحين اتمام برامج الإصلاح بنجاح. ومن ثم تجد الكثير من الحكومات صعوبات بالغة في إصلاح دعم الطاقة في أوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ورغم الاعتراف بصعوبة تطبيق أي برامج للإصلاح في ظل هذه الظروف، إلا أن ذلك يجب ألا يمنع حكومات الدول التي تعاني من ظروف عدم الاستقرار من الاستفادة من الوقت المتاح لديها في تطوير نظم دقيقة للاستهداف وإعداد دراسات دقيقة حول الآثار المتوقعة للإصلاح بحيث يمكن الاستفادة منها لاحقاً عندما تسنح الفرصة للبدء الفوري في إصلاح نظم دعم الطاقة.

وتبين التجارب الدولية أن جهود الإصلاح الناجحة تم تبنيها في أوقات اتسمت باستقرار أداء الاقتصاد الكلي وتحسن معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم. ففي بيرو، اتجهت الحكومة لتنفيذ إصلاحات لدعم الطاقة في فترة شهدت تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي واستقرار مستويات الأسعار مما ساهم في حصول هذه الإصلاحات على المزيد من القبول في الدوائر السياسية. وفي تركيا نُفذت الإصلاحات في وقت اتسمت بتحسّن وتيرة النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة بما أعطى قناعة للمواطنين بأن الإصلاحات تدفع البلاد في المسار الصحيح.

الأثر على مستويات تنافسية السلع الوطنية

من المتوقع جراء التحرير التدريجي لأسعار الطاقة ارتفاع أسعار مدخلات الطاقة المستخدمة من قبل المصانع المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الوسيطة والسلع النهائية، وهو ما سيؤثر على مستويات تنافسية بعض المنتجات المحلية في الأسواق الدولية في الأجل القصير وبخاصة فيما يتعلق بالمنتجات كثيفة استهلاك الطاقة، فيما يتوقع أن تسهم المكاسب المحققة جراء إصلاح نظم دعم الطاقة على المدى المتوسط والطويل وبخاصة فيما يتعلق بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وانضباط أداء الاقتصاد الكلي في تعزيز التنافسية الدولية للقطاعات المحلية.

صعوبة استهداف الفئات غير القادرة

تعاني الدول النامية عادة من صعوبة تطوير برامج استهداف دقيقة للفئات غير القادرة والتي غالباً من تكون أكثر الفئات المتأثرة جراء التحرير التدريجي للأسعار. فلا تتوفر لدى الحكومات بيانات دقيقة عن مستويات الدخل المتاح للإنفاق للعديد من الأسر المعيشية. وبالتالي قد لا تتمكن من بناء قواعد بيانات دقيقة وتطوير نظم استهداف كفؤة لهذه الأسر وفق مؤشرات موضوعية لتحديد مستوى الدخل ومدى حاجة الأسر المستهدفة إلى الدعم. ويعد هذا التحدي من أبرز التحديات التي تحول دون نجاح برامج الإصلاح في العديد من الدول النامية.

عدم توفر تقديرات دقيقة لكلفة دعم الطاقة والآثار المترتبة على الإصلاح

قد لا تتوفر لدى الكثير من الحكومات معلومات دقيقة بشأن كلفة برامج الدعم على المالية العامة بما في ذلك دعم الانتاج والاستهلاك. وبالتالي تبقى كلفة برامج الدعم وآثارها السلبية على جوانب الانفاق ذات الأولوية وعلى تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية، بل وآثارها التوزيعية أيضاً ممثلة في تأثيراتها على زيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية غائبة عن جمهور المواطنين بما يزيد من مقاومتهم للإصلاح. من جهة أخرى قد لا تتوفر تقديرات دقيقة للعائد المتوخى من برامج الإصلاح وآثارها المتوقعة في الأجل القصير على مستوى الشرائح الدخلية المختلفة وهو ما قد يحول دون كفاءة تنفيذ برامج الإصلاح. وتوضح التقارير الدولية أن نقص المعلومات كان عقبة أمام نجاح 17 تجربة للإصلاح من بين 28 تجربة عالمية لإصلاح دعم الطاقة، واتضح كذلك أن التجارب التي نجحت في الإصلاح اتجهت إلى التقدير الدقيق لحجم دعم الطاقة قبل الشروع في تبني برامج للإصلاح.

واستناداً لما سبق يتعرض الجزء التالي للمتطلبات الرئيسية أو العوامل اللازم توافرها لتعزيز فرص نجاح برامج إصلاح دعم الطاقة من واقع التجارب الدولية المختلفة حيث يساعد وجود هذه المتطلبات إلى حد كبير على مواجهة التحديات السابق الإشارة إليها في الجزء السابق.

متطلبات نجاح برامج إصلاح دعم الطاقة

رغم خصوصية دول العالم النامي المختلفة ومن بينها الدول العربية واختلاف تجارب الإصلاح بشكل كبير من دولة إلى أخرى، إلا أن الدلائل ودراسات الحالة القطرية على مستوى العالم⁽¹⁶⁾ تشير إلى وجود بعض الاستنتاجات فيما يتعلق بالمتطلبات أو السياسات التي من شأنها أن تساعد على نجاح برامج إصلاح نظم دعم الطاقة، وذلك على النحو التالي.

تطوير رؤية شاملة لإصلاح قطاع الطاقة

يتطلب نجاح برامج إصلاح دعم الطاقة تطوير رؤية شاملة لإصلاح قطاع الطاقة يتم صياغتها من خلال لجنة عليا أو فريق عمل عالي المستوى بمشاركة كافة الشركاء المعنيين وأصحاب المصالح المختلفة سواء في منظومة الانتاج أو النقل أو استهلاك الطاقة، حيث أن تعاون هذه الأطراف في وضع تصور لسياسات الإصلاح بغرض تحقيق أهداف محددة يزيد من فرص نجاح هذه السياسات.

وتختص اللجنة أو فريق العمل المشار إليهما بتوضيح نوعية التدابير اللازم إجرائها في كل مرحلة والتعديلات اللازمة لإصلاح منظومة دعم الطاقة على المدى المتوسط والطويل لتحقيق الأهداف المعلنة لهذه الرؤية. وتشير التجارب في هذا الصدد إلى أن تشكيل لجنة عالية المستوى تضم ممثلين عن منتجي الطاقة والمستهلكين والشركات العاملة في منظومة التوزيع إضافة إلى الجهات الحكومية المعنية وجمعيات حماية المستهلكين، وممثلي عن نقابات عمال النقل ومجموعة من الخبراء في مجالات الاقتصاد والطاقة يذلل الكثير من الصعوبات التي من الممكن أن تواجه برامج الإصلاح ويضمن لها قدراً كبيراً من التأييد في هذه الأوساط.

ففي كينيا، قام المجلس الوطني للطاقة برئاسة وزير التعدين بإنشاء فرقة العمل الوطنية المعنية بتحرير أسعار الكهرباء عن طريق عملية تشاورية. وقد واجهت اللجنة صعوبات كبيرة لعدم تقبل المواطنين للزيادات في أسعار منتجات الطاقة. وقد تم التغلب على هذه الصعوبات من خلال إجراء مفاوضات مكثفة مع الأطراف المعنية لاسيما كبار المستهلكين.

ووفقاً للتجارب الدولية قامت خطط الإصلاح الفعالة على تبني خطة مُحكمة واستراتيجية واضحة للإصلاح. ففي الفلبين وتركيا تم صياغة خطط متوسطة الأجل للإصلاح مدعومة بتخطيط دقيق بما شكل عاملاً أساسياً وراء نجاح الإصلاحات الهادفة إلى تحرير أسعار الكهرباء. وعلى النقيض لم يتحقق نفس القدر من النجاح في بعض البلدان التي وضعت خططاً غير فعالة للإصلاح مثل اندونيسيا عام 1998 ونيجيريا عام 2011.

(16) صندوق النقد الدولي، (2013). "إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات"، يناير.

تنفيذ استراتيجية قوية للاتصال

يتطلب نجاح برامج الإصلاح تنفيذ استراتيجية قوية للاتصال مع جمهور المواطنين تستند إلى معلومات دقيقة توضح للجمهور حجم دعم الطاقة على مستوى الدولة والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية جراء الاستمرار في هذا الدعم وبيان وتوضيح أهداف الإصلاح لكافة المواطنين بشكل مبسط ومقبول. وكذلك توضيح ماهية المكاسب المتوقعة جراء هذا الإصلاح ونوعية التدابير التعويضية التي ستتناهاها الحكومة للتخفيف من أثر الإصلاح على الفئات المتضررة على أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية بشفافية كاملة وبمشاركة من كافة الاطراف المعنية.

وتشير التجارب الدولية إلى ان احتمالات نجاح برامج إصلاح دعم الطاقة تتضاعف ثلاث مرات تقريباً في ظل وجود تأييد شعبي قوي واستراتيجية تواصل عامة مسبقة، حيث قامت التجارب الناجحة على تنفيذ حملات إعلامية واسعة النطاق قبل الشروع في الإصلاحات للتأكيد على أن الهدف الأساسي من الإصلاح يتمثل في تحسين مستويات الكفاءة الاقتصادية وتمكين الحكومات من انفاق المزيد على البنود الأساسية المحفزة للنمو الاقتصادي والتشغيل مثل الصحة والتعليم عبر إحلال آليات الدعم المعمم بنظم دقيقة لاستهداف الفقراء، الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة المعارضة الشعبية لهذه السياسات.

ففي أوغندا، استخدمت الحكومة خطة للاتصال لاطلاع الجمهور على تكاليف برامج الدعم، ونتيجة لذلك اعتبر جانب كبير من وسائل الاعلام أن رفع الأسعار يمثل أحد التدابير المتبناة للتقليل من معدلات الفقر. وكذلك في الفلبين، بدأت حملة اتصالات واسعة النطاق في مراحل مبكرة لتنفيذ الإصلاحات وتضمنت عروض توعوية على مستوى البلاد لاطلاع الجمهور على المشكلات الناتجة عن الاستمرار في دعم أسعار النفط.

ومن الضروري أن يستند تصميم هذه الحملات الاعلامية واسعة النطاق على نتائج تقارير توضح تحليل العائد والتكاليف لإصلاح منظومة دعم الطاقة بحيث تحدد وبشكل دقيق الفئات المتضررة جراء تنفيذ برامج الإصلاح والمكاسب الاقتصادية الكلية التي من الممكن أن يجنيها الاقتصاد ككل جراء هذا التحرير ومن ثم الموازنة بين الكلفة الخاصة بالإصلاح والعائد المتوخى من تنفيذه على المستوى القومي وبخاصة فيما يتعلق برفع المستوى المعيشي للفئات غير القادرة وتقليل معدلات الفقر وخدمة المناطق المحرومة وتحسين خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الحكومية الأساسية.

ففي غانا، قامت الحكومة في عام 2005 بتقييم مستقل لأثر إصلاحات دعم الطاقة على الفقر وآثاره الاجتماعية لتحديد المستفيدين والخاسرين من إصلاح دعم الوقود أو إلغاؤه بما شكل أساساً للإقناع بضرورة الإصلاح، وساعد على وضع التدابير اللازمة للحد من آثار الإصلاح على الفئات الفقيرة. في المقابل لم يقتنع ممثلو الشعب في نيجيريا عام 2011 بوجود حاجة لإلغاء دعم البنزين لعدم وجود بيانات مؤكدة يمكن الاستناد إليها فيما يتعلق بحجم الدعم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

تطبيق منهج تدريجي انتقائي في الإصلاح

تشير التجارب الناجحة في إصلاح نظم دعم الطاقة إلى ضرورة تبني منهج تدريجي وانتقائي في الإصلاح بما يعني التدرج في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة زمنياً مع البدء بالإصلاحات التي لا تمس الفئات الفقيرة وذلك بما يحقق هدفين رئيسيين وهما: أولاً إتاحة الوقت الكافي للأسر والوحدات الاقتصادية لتعديل نمط استهلاكها من الطاقة، وثانياً إتاحة الفرصة للحكومات لتنفيذ برامج قوية ودقيقة لاستهداف الفقراء قبل البدء في تبني تدابير للإصلاح من شأنها التأثير سلباً على مستويات معيشة هذه الفئات.

ويعتمد هذا التدرج والتسلسل على عدد من العوامل من بينها مقدار الدعم الموجه لمنتجات الطاقة ونسب الاستفادة المختلفة من هذا الدعم على مستوى الأسر المعيشية والوحدات الاقتصادية ومستوى الأعباء التي تتحمل بها الموازنة العامة للدولة، حيث يكون من السهل نسبياً إصلاح دعم الطاقة في الحالات التي تنخفض فيها مستويات استفادة الفئات الفقيرة من هذا الدعم، وفي هذه الحالات يمكن أن يتم الإصلاح في غضون فترات زمنية قصيرة.

في المقابل يحتاج الإصلاح لفترات زمنية طويلة في حالة ارتفاع نسبة استفادة الفئات غير القادرة من هذا الدعم وعدم وجود شبكات أمان اجتماعي كقوة. وتزداد صعوبات الإصلاح مع ارتفاع كلفة برامج الدعم على الموازنة العامة للدولة بما قد يتطلب الإسراع بتنفيذ الإصلاحات للحد من الاختلالات الداخلية والخارجية والحصول على وفورات مالية يمكن استغلالها لكسب التأييد الشعبي لهذه البرامج. وتشير الدراسات القطرية إلى أن برامج الإصلاح الناجحة استغرقت في المتوسط خمس سنوات وانها نفذت بشكل تدريجي وفق خطط متوسطة المدى.

ويندرج وفق هذا التوجه أولوية بدء الحكومات في سياسات الإصلاح بالتحريز التدريجي لأسعار الطاقة للاستخدامات الصناعية وأغراض توليد الكهرباء، يلي ذلك البدء بالتحريز التدريجي لأسعار منتجات الطاقة التي تستخدمها الأسر مع البدء بالمنتجات التي تستهلكها الشرائح الغنية بشكل أكبر مثل البنزين عالي الأوكتان. يلي ذلك وفي مراحل لاحقة من الإصلاح، التحريز التدريجي لأسعار منتجات وقود الديزل والكيروسين التي تمس بشكل مباشر الفئات الفقيرة، وبحيث لا يتم البدء بهذه الإصلاحات إلا بعد بناء شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز فاعليتها واستخدام الوفورات الناتجة عن الإصلاح في المراحل السابقة في صورة تحويلات لدعم الفئات الهشة.

تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي

يعتبر تبني تدابير تعويضية للتخفيف من الآثار السلبية على الفئات غير القادرة عبر شبكات فعّالة للحماية أو الأمان الاجتماعي من أبرز المتطلبات الرئيسية الضرورية لنجاح سياسات الإصلاح، حيث أن قيام الحكومات باستغلال جزء من الموارد المتوفرة نتيجة التحريز التدريجي لأسعار الطاقة لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي يساهم بشكل كبير في تقليل العبء الاقتصادي على الفئات الفقيرة جراء إصلاح دعم الطاقة.

و في هذا الإطار تبدو أهمية تنفيذ عدد من التدابير، يأتي في مقدمتها تبني نظم دقيقة لاستهداف الفئات غير القادرة قبل الشروع في تحرير اسعار المنتجات التي تمس الفقراء بشكل أكبر. وهنا تبدو الحاجة ملحة لاستهداف الفئات الأكثر هشاشة ومن بينها الفقراء في المناطق الريفية والمناطق المهمشة سواء من خلال برامج الدعم النقدي المشروط أو غير المشروط. وقد اعتمد نجاح 18 تجربة لإصلاح دعم الطاقة من بين 28 تجربة دولية للإصلاح على تبني تدابير موجهة للتخفيف من الآثار السلبية لبرامج الدعم على الطبقات الفقيرة بما في ذلك توسيع نطاق برامج الأشغال العامة، والانفاق على التعليم والصحة وبخاصة في المناطق الفقيرة والمحرومة.

وعادة ما يتم استهداف الفقراء من خلال برامج التحويلات النقدية غير المشروطة Unconditional Cash Transfers، أو برامج التحويلات النقدية المشروطة Conditional Cash Transfers. وتتمثل برامج التحويلات النقدية غير المشروطة في الكوبونات أو التحويلات النقدية التي يتم منحها للفئات الفقيرة المستهدفة لشراء السلع والخدمات التي يرغبون في شرائها. وقد تم استخدام هذا الأسلوب في 9 تجارب دولية للإصلاح، حيث ثبتت فاعليته في أندونيسيا حيث كان برنامج الاستهداف النقدي يغطي نحو 35 في المائة من السكان ونجح في الحصول على تأييد واسع من جمهور المواطنين. وفي تركيا تم فتح حسابات مصرفية لمعظم المواطنين قبل تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة وتم إيداع التحويلات النقدية التعويضية بها قبل زيادة أسعار الطاقة. ونجحت أرمينيا في تطبيق برامج تحويلات نقدية موجهة خلال فترة تطبيق إصلاحات قطاع الكهرباء وتمكنت من خفض نطاق تغطية الأسر المستهدفة تدريجياً من 25 في المائة عام 1999 إلى 18 في المائة عام 2010.

ورغم كون التحويلات النقدية غير المشروطة تعتبر من أهم الأساليب المفضلة لدى الحكومات لتعويض الفئات المستحقة للدعم لكونها تتسم بالمزيد من المرونة، إلا أن تلك البرامج عادة ما تكون مكلفة وغير فعالة على المدى الطويل. في المقابل يقترن أسلوب التحويلات النقدية المشروطة بتحقيق مستويات أكبر من الكفاءة على صعيد مساهمته في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي. فمن خلال التحويلات النقدية المشروطة تتمكن الفئات المستهدفة من الحصول على تحويلات مادية شريطة التزام الأسر المستهدفة باستيفاء شروط الحصول على هذه التحويلات مثل إلحاق أبنائها بالمدارس أو الالتحاق ببرامج محو الأمية أو زيادة مستويات المشاركة في سوق العمل.

ففي هذا الصدد، تساهم شبكات الامان الاجتماعي التي تتبنى برامج الدعم النقدي المشروط في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والتي من شأنها تعزيز التنمية البشرية مثل القضاء على الأمية، وتحسين المستويات الصحية وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتقليل معدلات التسرب من التعليم، وزيادة معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث ثبت فاعلية هذه البرامج مقارنة ببرامج الدعم النقدي غير المشروط.

كذلك، فمن شأن قيام الحكومات باستغلال وفورات برامج دعم الطاقة في تعزيز الخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة من خلال تنفيذ عدد من المشروعات العامة توفير المزيد من فرص العمل لقاطني هذه المناطق وبالتالي تحسين

مستوياتهم المعيشية. كذلك فمن الضروري الاتجاه الى زيادة فاعلية بعض البرامج القائمة ذات الأثر الكبير في تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة مثل برامج التغذية المدرسية وبرامج دعم المرأة المعيلة وغيرها من البرامج الأخرى التي قد تكون قائمة ولكن ينقصها المزيد من الموارد المالية وبعض الإجراءات التي من شأنها زيادة مستويات فاعليتها.

وتبرز في هذا السياق أهمية التعاون ما بين أجهزة الحكومة المعنية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة والجمعيات الأهلية بهدف التحديد الدقيق للفئات المستهدفة وتعبئة الموارد، والوقوف على أكثر شبكات الأمان الاجتماعي كفاءة وفاعلية من واقع خبرة الجمعيات الأهلية في التعامل مع هذه الفئات.

تبني تدابير دائمة لتسعير الطاقة وفقاً لآليات السوق

من الضروري في إطار إصلاح منظومة دعم الطاقة تبني تدابير تضمن تسعير منتجات الطاقة استناداً لآليات السوق بما يعكس الجوانب والعوامل المتعلقة بالعرض والطلب على هذه المنتجات، وخاصة في حالة الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية لمنتجات الطاقة. فقد نجحت جنوب أفريقيا في تنفيذ آلية للتسعير التلقائي لمنتجات الطاقة على مدى أكثر من خمسة عقود ونجحت كل من الفلبين وتركيا في تنفيذ مثل هذه الآلية خلال تحولهما للتسعير الحر لمنتجات الطاقة. وكانت هذه البلدان الثلاثة حريصة على نشر معلومات تفصيلية عن تلك الآليات وكيفية عملها للجمهور ونشر ذلك في وسائل الاتصال المختلفة.

وتشير التجارب إلى أن تبني آليات التسعير الحر لمنتجات الطاقة يبقى من أهم الضمانات لمنع ارتفاع مخصصات دعم الطاقة مرة أخرى حال حدوث أي ارتفاعات في المستويات العالمية لأسعار الطاقة. ومن بين 28 تجربة للإصلاح تم التطرق إليها في الدراسات الدولية، سجلت 11 تجربة للإصلاح نجاحاً جزئياً وذلك نظراً لمعاودة أسعار الطاقة للارتفاع مرة أخرى نتيجة لعدم وجود تدابير دائمة للتسعير الحر لهذه المنتجات أو لاتجاه الحكومات لوقف العمل بتلك التدابير بها عند ارتفاع الأسعار العالمية.

ففي غانا تخلت الحكومة عن سياستها لربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية وأوقفت العمل بآلية التعديل التلقائي خلال الارتفاعات التي شهدتها الأسعار العالمية للطاقة خلال عامي 2007 و2008. وفي اندونيسيا ورغم مساهمة الإصلاح في خفض كلفة دعم الطاقة من 3.5 في المائة من الناتج المحلي عام 2005 إلى 2 في المائة في عام 2006، عادت كلفة برامج دعم الطاقة الارتفاع مرة أخرى عام 2008 لتصل إلى ما يقرب من 3 في المائة بسبب غياب آلية التسعير.

ووفقاً لما سبق يُلخص الجدول التالي تحديات إصلاح برامج دعم الطاقة والمتطلبات الرئيسية أو العوامل التي تساعد على مواجهة هذه التحديات استناداً إلى النتائج المُستقاة من التجارب الدولية السابق الإشارة إليها.

الجدول رقم (3)
تحديات إصلاح برامج دعم الطاقة ومتطلبات مواجهة هذه التحديات

متطلبات مواجهة هذه التحديات	تحديات إصلاح برامج دعم الطاقة
• تطبيق حملة اعلامية واسعة النطاق لبيان المكاسب الاقتصادية المتوقعة من الإصلاح والتوجه البديل للحكومات لاستغلال الوفورات الناتجة عن هذه البرامج في الانفاق على البرامج الاجتماعية المختلفة وإصلاح نظم التعليم والصحة ودعم المناطق الفقيرة والمحرومة. على أن يتم تنفيذ الحملة في وقت سابق للإصلاح وعلى أن تتضمن التدابير والآليات التي ستتبعها الحكومة لتعويض الفئات الفقيرة بشفافية كاملة. • التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي لاستهداف الفئات غير القادرة. • تعزيز الانفاق الحكومي الداعم للنمو لزيادة الناتج وخفض مستويات الأسعار. • تبني سياسات مالية ونقدية ملائمة تساعد على تثبيت توقعات التضخم.	تزايد الضغوط التضخمية وما ينتج عنها من احتجاجات شعبية واسعة النطاق
• تبني خطة شاملة للإصلاح بمشاركة كافة الجهات والأطراف المعنية لوضع برنامج تدريجي للإصلاح يحظى بتوافق مجتمعي.	المعارضة القوية من أصحاب المصالح وسعيهم لإفشال برامج إصلاح دعم الطاقة
• استغلال فترة عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي في اعداد دراسات لتقييم الآثار الاقتصادية لبرامج دعم الطاقة على المستوى الكلي والتحديد الدقيق للفئات المتضررة وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي وبناء نظم دقيقة للاستهداف يمكن من خلالها تعويض الأسر الفقيرة لاحقاً.	ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي
• من المتوقع ان تسهم جهود تحرير أسعار الطاقة في التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية وهو ما سيعمل على حفز مستويات الاستثمار في الطاقة وتوفير مصادر بديلة بأسعار ملائمة. • كذلك سيؤدي الإصلاح إلى حدوث آثار مواتية على صعيد الاقتصاد الكلي الأمر الذي سيساعد على تعزيز مستويات التنافسية في الأجل المتوسط والطويل.	الأثر على مستويات تنافسية السلع الوطنية
• تطوير قواعد بيانات بحالة الأسر المعيشية سواء من حيث مستويات الدخل أو مستويات النفاذ للخدمات الأساسية استناداً إلى معايير ومؤشرات مرجعية يمكن من خلالها توصيف الحالة المعيشية للأسر المختلفة على أن يتم تحديث هذه القواعد المرجعية للمستحقين للدعم دورياً. • الاستفادة من بحوث الأسر المعيشية الخاصة بمستويات الدخل والانفاق والتي تعدها أجهزة الإحصاء الوطنية. • الاستفادة من الجمعيات الأهلية في تحديد الفئات المستحقة للدعم.	صعوبة استهداف الفئات غير القادرة
• القيام بدراسات دقيقة لجمع المعلومات الدقيقة والتقديرات الخاصة ببرامج دعم الطاقة بمشاركة الخبراء المعنيين في عدد من المجالات.	عدم توفر بيانات دقيقة عن كلفة هذه البرامج وعدم وجود تقديرات دقيقة للآثار المترتبة على إصلاحها

المصدر: مُستخلص من واقع التجارب الدولية.

آليات إصلاح دعم الطاقة

تتبنى العديد من الدول في إطار سعيها لإصلاح دعم الطاقة عدداً من الآليات على النحو التالي:

آلية صندوق تثبيت الأسعار

تعتمد هذه الآلية على تأسيس صندوق لتثبيت أسعار منتجات الطاقة، بهدف امتصاص تأثير صدمات ارتفاع أسعار النفط العالمية وتحييد تأثيرها على المستهلكين المحليين. وتتبلور فكرة هذه الآلية في قيام الحكومة بتحديد سعر مرجعي لمنتجات الطاقة وفقاً للتوقعات في أسعار الطاقة العالمية، وبحيث تقوم الحكومة بالتدخل من خلال صندوق تثبيت الأسعار في حالة ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة بما يفوق الهوامش المحددة والمسموح بها للتقلبات بين الأسعار العالمية والمحلية. وتختلف هذه الهوامش من دولة لأخرى ولكنها تتراوح عادة بين 5-15 في المائة. ووفق هذه الآلية تقدم الحكومة الدعم الكامل للفرق بين السعر المرجعي والأسعار العالمية في حال تجاوز الفرق نسب الهوامش المحددة. وبالتالي يزيد العبء المالي على هذا الصندوق حال ارتفاع الأسعار العالمية بما يفوق الهوامش السعرية ويحتمل بعجوزات مالية، في حين تؤول الفوائض المالية إلى هذا الصندوق حال انخفاض الأسعار العالمية دون السعر المرجعي، ومن ثم يتم استخدام هذه الفوائض مستقبلاً لتمويل الالتزامات المالية للصندوق في حالات ارتفاع الأسعار.

وقد استحدثت البرازيل في عام 1980 آلية صندوق تثبيت أسعار النفط للتغلب على التقلبات في أسعار النفط الخام. حيث كانت الالتزامات المتراكمة على هذا الصندوق أثناء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط يتم تعويضها عندما تنخفض تلك الأسعار. هذا، وقد تدخلت الحكومة البرازيلية مع ارتفاع التكاليف الناتجة على استيراد النفط بأسعار مرتفعة والتي نتج عنها ارتفاع الخسائر التي يتعرض لها الصندوق، حيث تحملت الحكومة ما قيمته 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من أجل تغطية هذه الخسائر.

كما اعتمدت شيلي آلية تثبيت أسعار النفط وذلك للتغلب على الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي صاحب حرب الخليج الثانية. وقد ظلت البرازيل تستخدم هذه الآلية التي كانت تعمل بكفاءة لمدة عشر سنوات إلا أنه مع بداية العقد الماضي أدى ارتفاع الأسعار العالمية إلى اتخاذ بعض الإصلاحات التي تسهم في جعل هذا الصندوق قابل للاستمرار من الناحية المالية. هذا، بالإضافة إلى زيادة رأس مال الصندوق مع استنزاف ما يقرب من 75 في المائة من موارد الصندوق جراء ارتفاع الأسعار العالمية. كما تم إنشاء صناديق أخرى لكل من الغاز والكيروسين والديزل والبوتاجاز. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات التي تم اتخاذها، إلا أن صندوق تثبيت أسعار النفط في شيلي لم يكتب له النجاح وذلك لمواجهته ظروف صعبة أدت إلى استنزاف موارد الصندوق بالكامل في عام 2003 وذلك بعد حوالي 12 عام من إنشائه. وعلى الرغم من فشل هذه التجربة في المرة الأولى فقد تم إعادة تكوين صندوق تثبيت الأسعار مرة أخرى في شيلي خلال عام 2005 واستمر حتى عام 2010 بهدف مواجهة الارتفاع الكبير في الأسعار عقب إعصار كاترينا. وكانت آلية استخدام صندوق تثبيت الأسعار هي نفس الآلية المستخدمة في السابق مع تعديل هامش تغير الأسعار ليصبح 5 في المائة بدلاً من 12.5 في المائة التي تم استخدامها في الصندوق السابق وذلك حول سعر مرجعي يقوم على التحديث المستمر لأسعار خام

النفط الخاص بغرب تكساس وذلك في الأجل المتوسط، كما تم فرض رسم تكرير بدلاً من سعر كل منتج من المنتجات المشتقة. وقد قدر إجمالي التكلفة المالية لهذا الصندوق خلال الفترة 2006-2009 بحوالي 0.65 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012. ولاستكمال تنفيذ هذه الآلية استخدمت شيلي برامج شبكة الأمان وذلك لحماية المجموعات منخفضة الدخل من التعرض للصدمات الاقتصادية حيث قدمت تعويضات لنحو خمسة مليون أسرة منخفضة الدخل لتخفيف أثر ارتفاع أسعار الوقود. كما قدمت شيلي تعويضات للأسر التي يبلغ استهلاكها من الكهرباء أقل من 150 كيلو وات ساعة في الشهر والتي بلغ عددها نحو 1.6 مليون أسرة.

من جهة أخرى، قامت حكومة بيرو بتكوين صندوق لتثبيت أسعار الوقود في سبتمبر 2004، تمثل الهدف منه في الحد من آثار ارتفاع الأسعار العالمية للوقود على السوق المحلي. وكانت آلية إنشاء هذا الصندوق تقوم على تقديم تعويضات للمصافي خلال الفترات التي ترتفع فيها الأسعار العالمية للوقود عن الحد الأعلى للسعر المرجعي المحدد، وفي حالة انخفاض الأسعار العالمية عن الحد الأدنى للسعر المرجعي فإن المصافي تقوم بسداد الفرق إلى الخزنة العامة. هذا وقد تحملت الموازنة العامة في بيرو تكاليف مالية ضخمة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للوقود عام 2008. وللحد من ارتفاع كلفة صندوق تثبيت الأسعار طبقت الحكومة في بيرو بعض الإصلاحات شملت تحديث نطاق الأسعار كل شهرين كي يعكس التغيرات في الأسعار العالمية. وكذلك قامت الحكومة بإنشاء حساب فرعي لتغذية صندوق تثبيت الأسعار وذلك لمواجهة التقلبات في أسعار الوقود عالمياً. كما قامت الحكومة في بيرو بتوجيه الدعم للفئات محدودة الدخل باستبعاد البنزين عالي الأوكتان الخاص بالسيارات الفارهة من منظومة الدعم. وقامت الحكومة مؤخراً بالإبقاء فقط على دعم الديزل والبوتاجاز الخاص بالاستهلاك المنزلي ضمن منظومة الدعم. هذا، وقد نجحت تلك الإجراءات الإصلاحية في الحد من تكاليف الدعم دون مواجهة معارضة واسعة النطاق حيث أن هذه الإجراءات لم تشمل المنتجات التي تستهلكها شريحة كبيرة من محدودي الدخل.

وفي الفلبين، تم إنشاء صندوق لتثبيت أسعار النفط لتحقيق الاستقرار في أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلي. ويعمل الصندوق بصورة تلقائية بحيث يقوم بدعم الأسعار المحلية في حالة ارتفاع الأسعار العالمية أو تحصيل الفرق في حالة انخفاض الأسعار العالمية عن الأسعار المحلية. وقد واجه الصندوق صعوبات كبيرة في التغلب على ارتفاع التكاليف الأمر الذي قامت معه الحكومة بإعادة تمويل الصندوق بما نسبته 0.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة لعدم قدرتها على رفع الأسعار المحلية لوجود معارضة كبيرة من جانب القوى الشعبية. هذا، وقد أصدرت الحكومة الفلبينية في فبراير 1997 قانون تحرير الأسعار الأمر الذي تم معه إلغاء صندوق تثبيت الأسعار وأصبحت الأسعار المحلية تتبع التغيرات في الأسعار العالمية للوقود بصورة تلقائية. وقامت الحكومة في الفلبين باتخاذ عدد من الإجراءات للتخفيف من أثر الإصلاحات شملت وجود مرحلة انتقالية يتم خلالها تعديل الأسعار بشكل شهري مع تقديم تمويل من الحكومة لاستيعاب الزيادة في الأسعار التي تزيد عن مقدار معين. كما قامت الحكومة بتعديل الرسوم المفروضة على الواردات النفطية، وقدمت مساعدات للفقراء حيث قامت بدعم الكهرباء وتقديم منح دراسية جامعية للفئات المستحقة. هذا بالإضافة إلى منح قروض مدعومة لسيارات النقل العام لتحويلها إلى استخدام الغاز الطبيعي الذي يتميز بانخفاض السعر.

وطبقت جنوب أفريقيا هذه الآلية ولكن تحت مسمى صندوق تسوية الأسعار حيث كان الهدف منه هو تثبيت الأسعار المحلية للوقود وبنفس المفهوم الذي تقوم عليه آلية تثبيت الأسعار. وقد تخلت الحكومة عن تمويل الصندوق وذلك بعد

ارتفاع العجز إلى مبالغ كبيرة الأمر الذي تطلب تحرير الأسعار مما أدى إلى حدوث اضطرابات واحتجاجات شعبية كبيرة. ونتيجة لذلك قامت الحكومات بإنشاء فريق عمل صناعة منتجات الوقود السائل من أجل وضع حلول للتعامل مع الأسعار المرتفعة للمنتجات النفطية.

آلية المنهج التدريجي لإزالة الدعم

تهدف هذه الآلية إلى إلغاء الدعم بشكل تدريجي لتخفيف العبء على كاهل الموازنات العامة. وقد نجح تطبيق هذه الآلية في معظم الدول التي طبقتها مثل البرازيل والنيجر ونيجيريا وتركيا حيث أعطت نتائج جيدة. ويبدو أن تطبيق هذه الآلية قد واجه بعض الصعوبات في البداية مثل القبول المجتمعي لفكرة إلغاء الدعم في حد ذاته، لذا فقد قامت معظم الدول التي لجأت لتطبيق هذه الآلية إلى تنمية الوعي المجتمعي وإلقاء الضوء على مدى أهمية إلغاء الدعم، والتأكيد على أن هذه الخطوة تستهدف تقليل مستويات التفاوت في توزيع الدخل، وترشيد الاستهلاك وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة بالإضافة إلى حرص هذه الدول على تبني تدابير تعويضية مصاحبة لتلك الإصلاحات. وقد اختلف أسلوب تطبيق هذه الآلية من دول إلى أخرى ففي البرازيل تم التطبيق على عدة خطوات بدأت بتمرير أسعار المنتجات النفطية للمصانع ثم تم تحرير أسعار هذه المنتجات بصورة أكبر بما يشمل تحرير أسعار كل من البنزين والبنزين والديزل للمستهلك النهائي على عدة مراحل متعاقبة. ثم أعقب ذلك إلغاء الدعم على كافة المنتجات الأخرى.

أما في النيجر، فقد تم إلغاء دعم الطاقة بها على مرحلتين، حيث بدأت بتمرير جزء أثر التغيرات في الأسعار الدولية للنفط إلى السوق المحلي، ثم تبع هذه المرحلة إلغاء الدعم خلال فترة 12-18 شهر التالية. وفي نيجيريا فقد بدء إلغاء التدريجي للدعم برفع أسعار بعض المنتجات إلى مستوى التكلفة مع الإبقاء على سعر الكيروسين الذي تستخدمه الطبقة الفقيرة بكثافة عالية بدون تعديل. وفي تركيا تم التحرير الكامل لأسعار الوقود على عدة مراحل من خلال إجراءات تنظيمية لسوق المنتجات النفطية وتحويله إلى هيئة مستقلة، وذلك ضمن منظومة التحول إلى اقتصاد السوق والالتزام بتشريعات الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالتدابير المختلفة التي استخدمتها الدول عند تطبيق آلية إلغاء الدعم التدريجي فقد اختلفت من دولة إلى أخرى. فقد أبقت البرازيل على الدعم في بعض المناطق التي تتصف بالحساسية السياسية، واستخدمت ضريبة الواردات في تمويل الدعم لبعض المنتجات الموجهة للأسرة الفقيرة. كما استخدمت البرازيل كوبونات الغاز والتحويلات النقدية المشروطة الموجهة للأسر الفقيرة. وفي إيران، تم تحويل نحو 80 في المائة من الإيرادات الناتجة عن الزيادات السعرية إلى الأسر في صورة تحويلات نقدية، والجزء المتبقي من الإيرادات تم استخدامه في إعادة هيكلة بعض المنشآت بهدف تخفيض الاستهلاك من الطاقة. وكذلك استخدمت إيران تعريفات متعددة الشرائح للكهرباء والغاز الطبيعي بهدف تخفيف الأثر على صغار المستهلكين والفقراء. كما تم استخدام نظام البطاقات الإلكترونية لترشيد وتحديد حصص البنزين.

وفي النيجر فقد تم دعم مباشر لقطاع النقل من أجل تقديم الخدمة بأسعار منخفضة بما يصب في مصالح الفئات الفقيرة. أما نيجيريا فقد لجأت إلى إعادة استثمار الدعم.

آلية التعديل الضريبي

تقوم هذه الآلية على فرض ضرائب على منتجي الطاقة في حالة انخفاض الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية وذلك لتمرير أثر الارتفاع في الأسعار العالمية إلى أسعار منتجات الطاقة والعكس صحيح. وتعتمد آلية التعديل الضريبي على اعتماد هامش محدد للفارق بين الأسعار العالمية والمحلية. وبالتالي يتم فرض ضرائب مرتفعة على منتجات الطاقة في حال تجاوز الفرق بين السعرين مستوى الهامش المحدد وخفض مستويات الضرائب على الطاقة في حالة انخفاض الفارق بين السعرين دون مستوى هذا الهامش.

كما قامت ببيرو بتطبيق آلية التعديل الضريبي في مايو عام 2004 وذلك في ظل الارتفاع الكبير في الاسعار العالمية للوقود وعدم قدرة الحكومة على دعم صندوق تثبيت الأسعار الذي كان مطبق في الفترة السابقة لهذا العام. وكانت آلية التعديل الضريبي تعمل على خفض أو رفع الضرائب عندما تتجاوز الأسعار نطاق معين سواء بالصعود أو الهبوط. هذا وقد تأثرت الإيرادات المتوقعة للخزانة العامة بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية.

آلية التسعير التلقائي

تعتمد آلية التسعير التلقائي للوقود على تمرير التغيرات في الأسعار العالمية إلى السوق المحلي للمنتجات النفطية. وتساعد هذه الآلية في التغلب على التوقعات التضخمية وذلك إذا تم إتباعها من خلال إطار سليم من السياسات الاقتصادية المناسبة وعبر اجراءات تتسم بالشفافية والمرونة والتلقائية وتخضع للمراقبة. وقد اتبعت غانا هذه الآلية وذلك أن بلغ إجمالي تكاليف دعم الطاقة حوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000. وفي إندونيسيا، اتبعت الحكومة آلية التسعير التلقائي للوقود ضمن خطة خفض الدعم كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي المشار إليه من قبل صندوق النقد الدولي وذلك في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية عام 1997. وفي ناميبيا أدت التكاليف المالية المرتفعة التي تتكبدها المالية العامة إلى اتباع آلية التسعير التلقائي من خلال تمرير التقلبات في الأسعار العالمية إلى السوق المحلي للوقود حيث يتم نشر أسعار المنتجات النفطية في الجريدة الرسمية في أعقاب كل تعديل سعري. كذلك استخدمت النيجر آلية التسعير التلقائي لتمرير التغير في الأسعار العالمية للوقود وذلك من خلال آلية تتسم بالشفافية والمرونة والتلقائية حيث كان يتم تغيير أسعار التجزئة بصورة شهرية. وطبقت تركيا آلية التسعير التلقائي في عام 1998 حيث كانت تخضع لمراقبة السلطات والتي قامت بوضع حد أقصى لأسعار المنتجات النفطية وذلك وفقاً للأسعار العالمية للوقود وسعر الصرف.

تجارب إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية

يستهدف هذا الجزء عرض تجارب بعض الدول العربية المختلفة من حيث الهيكل الاقتصادي في إصلاح دعم الطاقة، حيث يتطرق إلى تجارب بعض الدول العربية المستوردة للنفط مثل الأردن ومصر وموريتانيا بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل الإمارات واليمن بهدف إلقاء الضوء على الظروف التي استوجبت تبني سياسات الإصلاح والإجراءات التي تم تبنيها من هذه الدول.

الأردن (17)

تعتبر مشكلة الدعم من المشاكل العويصة التي تواجهها الأردن منذ عدة عقود تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي وبخاصة على ضوء ارتفاع احتياجات الأردن المستوردة من الطاقة إلى ما يصل إلى نحو 80 في المائة من بعض هذه المنتجات، ومع تنامي الضغوط المالية الناتجة عن زيادة كلفة برامج الدعم على الموازنة العامة فقد اتجهت الحكومة الأردنية منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لإصلاح منظومة الدعم، إلا أن جهود الإصلاح باءت جميعها بالفشل وذلك للرفض المجتمعي الذي واجهته برامج الإصلاح. وقد بدأت جهود الإصلاح الجادة في الأردن بقيام السلطات الأردنية في عام 2005 بتشكيل لجنة ملكية تتكون من الجهات المعنية بقطاع الطاقة وذلك بهدف خلق حوار مجتمعي من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لقطاع الطاقة وذلك بما يتزامن مع الطفرة التي حدثت في الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة 2000-2004. بحيث تتضمن هذه الاستراتيجية كيفية تدبير احتياجات الأردن من الطاقة وتحديد البدائل الملائمة وذلك في إطار من المحددات الفنية والمالية والتشريعية اللازمة لمواجهة تلك الاحتياجات. هذا وقد كانت الحكومة تقوم باستيراد النفط الخام من كل من العراق والسعودية ويتم تكريره في مصفاة النفط الأردنية وذلك على أن تقوم الحكومة بسداد الفرق الناتج عن البيع بسعر أقل من التكلفة، الأمر الذي أدى إلى تكبد الخزينة العامة للدولة لمبالغ طائلة وخاصة مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بدءاً من عام 2004.

ويتمثل برنامج الإصلاح الذي قامت الأردن بتطبيقه اعتباراً من عام 2005 في إلغاء الدعم على المنتجات النفطية بصورة تدريجية وذلك على مدار ثلاثة أعوام. حيث قامت الحكومة برفع أسعار المنتجات النفطية خلال عام 2005 بنسب بلغت حدها الأدنى 10 في المائة بالنسبة للبنزين، في حين بلغ الحد الأقصى 59 في المائة بالنسبة للوقود الموجه إلى المصانع. وفي عام 2006 قامت الحكومة بتميرير أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى السوق المحلية حيث قامت برفع الأسعار مرة أخرى بنسب تراوحت بين 3 في المائة و65 في المائة. ومع بداية عام 2008 قامت السلطات الأردنية بالتحرير الكامل لبعض أسعار الطاقة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين بنسبة بلغت 16 في المائة وارتفاع أسعار الغاز بنسبة 6 في المائة. كما قامت بتحديد الأسعار بصورة شهرية بما يعكس الأسعار العالمية للنفط، وذلك من خلال لجنة تم تشكيلها من الوزارات المعنية في هذا الشأن، الأمر الذي أدى لضمان نجاح برنامج الإصلاح. وقد نتج عن هذه الإجراءات تراجع نسبة مخصصات الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 3 في المائة خلال عام 2011 وذلك مقارنة مع 8.5 في المائة خلال عام 2005.

ومن ناحية أخرى، فقد قامت السلطات الأردنية بتبني استراتيجية أخرى لإصلاح دعم الكهرباء. حيث قامت بإنشاء هيئة رقابة مستقلة للإشراف على قطاع الكهرباء، وقامت أيضاً بتكوين الشركة المركزية لتوليد الكهرباء بحيث تشمل كافة محطات توليد الكهرباء في المملكة. وتقوم هذه الشركة ببيع الكهرباء التي يتم توليدها إلى شركة الكهرباء الوطنية والتي تقوم ببيعها إلى المستهلكين بأسعار محددة من قبل السلطات الأردنية. وهذه الأسعار يتم مراجعتها بصورة شهرية من قبل لجنة مشكلة لتنظيم القطاع لضمان تغطية الأسعار لمستويات التكلفة. ونتيجة لتوقف إمدادات الغاز المصري بداية من عام 2011 إلى هذه الشركة فقد تكبدت خسائر كبيرة حيث لجأت إلى تدبير احتياجاتها من النفط بالأسعار العالمية مرتفعة التكلفة.

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، "دعم الطاقة في العالم العربي"، المكتب الإقليمي للدول العربية.

وقد قامت الحكومة في سبيل تطبيق تلك البرامج الإصلاحية باتخاذ عدد من الإجراءات من أجل التخفيف عن كاهل الأسر الفقيرة ومتوسطة الدخل. حيث قامت بزيادة الأجور والمعاشات الخاصة بالتقاعد. هذا كما تم تعويض العاملين في القطاع الخاص أصحاب الدخل المحدودة بصورة منفصلة عن العاملين بالقطاع العام والحكومة. وقد بلغ عدد السكان المستفيدين من هذه الزيادة في الأجور حوالي 60 في المائة من إجمالي عدد السكان. كما قامت الحكومة بتقديم برامج خاصة بالمساعدات الصحية والمدرسية ودعم الأمن الغذائي. وقد شملت برامج الإصلاح أيضاً قيام السلطات بتدشين قانون الضمان الاجتماعي الجديد. وقد تميز تطبيق برامج الإصلاح في الأردن بالمرونة حيث تم إيقاف العمل بآلية التعديل المستمر لأسعار الطاقة في عام 2011 وإقرار مجموعة من التخفيضات في أسعار الغذاء والطاقة، وجاء ذلك كاستجابة للاحتجاجات الشعبية ضد ارتفاع الأسعار ومعدلات البطالة. فيما واصلت الحكومة الأردنية في السنوات الأخيرة برامج إصلاح دعم الطاقة.

وبشكل عام تتميز التجربة الأردنية لإصلاح دعم الطاقة باتباع منهجية متدرجة في التطبيق تعتمد على القبول الشعبي واختيار الوقت المناسب الذي يتسم بالاستقرار على المستوى الداخلي. وذلك بالإضافة إلى انتهازها أساليب تخفف من الآثار السلبية لتخفيض الدعم من خلال تقديم التعويضات للأسر الفقيرة والمتوسطة الدخل.

مصر (18)

يمثل دعم الطاقة أحد أهم بنود الإنفاق في الموازنة العامة المصرية. حيث مثل بند دعم الطاقة حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2012/2011. وتقوم السلطات المصرية بحساب قيمة دعم الطاقة على أساس الفرق بين السعر المحلي والتكلفة التي تم تتحملها الدولة حتى تصل تلك المنتجات إلى المستهلك النهائي. وقد أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى حدوث تشوه في هيكل الصناعات التي أصبحت تتجه نحو الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة بدلاً من الصناعات كثيفة العمالة. كما تأثرت الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة نتيجة انخفاض الأسعار لعزوف الشركات عن الاستثمار فيها وذلك لعدم الجدوى الاقتصادية. الأمر الذي أثر على إمكانية استفادة المناطق الريفية من مصادر الطاقة. ويساهم استمرار دعم الطاقة في مصر بصورته الحالية في زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل. حيث أشارت الدراسات إلى أن المستفيد الأكبر من دعم الطاقة في مصر هي الأسر التي تتميز بارتفاع مستوى الدخل نظراً لارتفاع حجم استهلاكها من الطاقة مقارنة بالأسر الفقيرة ذات الدخل المحدود.

وترجع نشأة نظام الدعم الحالي في مصر إلى الفترة التي تبعت الحرب العالمية الأولى، حيث كان في هذا الوقت يتم دعم السلع الغذائية بشكل أساسي وبصفة خاصة القمح. ومع بداية زوال الاحتلال الإنجليزي عن مصر فقد شمل الدعم بجانب السلع الغذائية منتجات الطاقة والنقل والسكن والرعاية الطبية والمياه. حيث اعتبرت الحكومة المصرية في ذلك الوقت أن دعم هذه السلع يعتبر بمثابة عقد اجتماعي مع الشعب. ونتيجة لالتزام الحكومة بتوفير كافة السلع بأسعار مخفضة فقد وصلت قيمة الدعم بشكل عام إلى مستويات كبيرة وغير قابلة للاستمرار، حيث بدأت السلطات المصرية مع أوائل الثمانينات في تقديم عدد من الإصلاحات نتج عنها تخفيض قيمة الدعم، وحصره في عدد محدود من السلع المدعومة.

(18) Policy Analysis, (2013), "Solving Egypt's Subsidy Problem", CATO Institute.

هذا، وقد بدأت تجارب الإصلاح لنظم الدعم في مصر في محاولة لتخفيض عبء الدعم عن كاهل الموازنة في عام 1977، إلا أنه قد قوبل بالرفض الشعبي العارم الذي أدى في النهاية إلى اضطرار الحكومة المصرية في ذلك الوقت إلى إلغاء هذه الإصلاحات. وفي عام 1980 ومع وصول الدعم إلى مستويات كبيرة غير قابلة للاستمرار، قامت الحكومة بالإعلان عن موجة جديدة من الإصلاحات نتج عنها انخفاض عبء الدعم عن كاهل الموازنة بصورة ملحوظة وذلك خلال الفترة 1980-1994. فيما بدأت السلطات المصرية في اتخاذ مجموعة جديدة من الإصلاحات خلال عام 2000 وخاصة فيما يتعلق بدعم الطاقة، حيث تم رفع أسعار البنزين والديزل مع وضع جدول زمني تدريجي لزيادة أسعار الكهرباء خلال الفترة 2005-2008.

كما تم في عام 2008 زيادة أسعار الغاز الطبيعي مع وضع خطة لإزالة الدعم على الطاقة نهائياً مع حلول عام 2014. وقد أدى حدوث الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت خلال 2009 إلى توقف تنفيذ هذه الإصلاحات، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع قيمة الدعم ليصل إلى المستويات الحالية غير القابلة للاستمرار، وخاصة مع بدء الاضطرابات السياسية مع بداية عام 2011 وأثرها على المفاصل الاقتصادية للدولة. وقد اضطرت الحكومة المصرية في مارس 2013 إلى الإعلان عن زيادة أسعار البوتاجاز بنسبة 60 في المائة للمستهلكين وبنسبة 100 في المائة للمصانع والشركات. ومع تفاقم الاضطرابات السياسية في مصر خلال السنوات الماضية، فقد عانت مصر من قصور في توافر مواد الطاقة بصورة عامة وبصفة خاصة البنزين والديزل والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وخاصة في المناطق الريفية. وفي خطوة تستهدف إحكام الرقابة على نقل وتوزيع المواد النفطية ومنع التهريب وخاصة من مراكز المستودعات إلى محطات التوزيع ومنها المستهلكين، فقد تم البدء خلال النصف الأول من عام 2013 في تنفيذ المرحلة الأولى لتطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع المواد البترولية بهدف ضمان إحكام الرقابة على نقل المواد النفطية من المستودعات إلى محطات التوزيع. وفي أوائل عام 2014 تم تطبيق المرحلة الثانية التي تتمثل في إحكام الرقابة على توزيع المواد النفطية من المحطات إلى المستهلكين من خلال تشجيعهم على استخراج البطاقات الذكية.

هذا، وقد قامت الحكومة المصرية في منتصف عام 2014 باتخاذ خطوات ايجابية نحو اصلاح دعم الطاقة بـ صور تدريجية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ووصول الدعم الى الطبقات الفقيرة من المجتمع المصري. وذلك حيث قامت الحكومة برفع اسعار كل من الغاز الطبيعي والبنزين بكافة انواعه والـ سولار بنسب تراوحت بين 40 في المائة و 175 في المائة. ويعتمد اصلاح منظومة دعم الطاقة في مصر على خطوات استراتيجية تتكون من تخفيض حجم الدعم المقدم للمواد البترولية مع الاخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي والمساندة الحكومية للطبقات الاكثر فقراً، حيث ان الفئة الغنية ذات الدخل المرتفع، والتي تمثل حوالي 20 في المائة من المجتمع المصري، تستحوذ على الجزء الأكبر من دعم الطاقة المقدم من جانب الحكومة المصرية.

موريتانيا⁽¹⁹⁾

بدأت موريتانيا في تطبيق سياسات الدعم مع بدء اكتشاف الآبار النفطية خلال عام 2002 حيث اتبعت سياسة إنفاق توسعي وخاصة في بند الأجور والدعم بالموازنة العامة للدولة وذلك للحد من تأثير الارتفاعات الكبيرة في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة. هذا، ومع بدء التيقن أن تقديرات الاكتشافات النفطية كان مبالغاً فيها، تفاقم الوضع في المالية العامة للدولة، وخاصة مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. وقد أبرزت هذه التطورات أهمية تبني سياسات تستهدف الوصول للاستدامة المالية واللجوء إلى اتباع استراتيجية لضبط أوضاع المالية العامة، وعزز من هذا توجه الجزء الأكبر من دعم الطاقة لصالح الأسر الغنية دون الأسر الفقيرة مما أدى إلى تفاوت كبير في توزيع الثروة.

وقد بدأت السلطات في موريتانيا في اتباع سياسات لإصلاح دعم الطاقة مع عام 2008 نتيجة لتكبد المؤسسات العاملة في توزيع المنتجات النفطية خسائر كبيرة. حيث تم رفع أسعار منتجات الطاقة بنسب بلغ متوسطها حوالي 19 في المائة. وقد أدى عدم وجود سياسات تخفيفية متوازنة إلى فشل هذه التجربة وتفاقم الأمر ومن ثم إلى حدوث انتفاضة شعبية كبيرة انتهت إلى تغييرات سياسية كبيرة.

وفي عام 2012 استخدمت الحكومة الموريتانية السياسات التخفيفية بالتوازي مع سياسات إصلاح نظم الدعم وذلك من أجل تخفيف أثر رفع أسعار بعض المنتجات النفطية على الطبقة الفقيرة ذات الدخل المحدود. فقد اتبعت موريتانيا سياسة التعديل التلقائي للأسعار مع التغيرات في الأسعار العالمية للوقود، إلا أن الزيادات الكبيرة المتبعة في الأسعار لم تساعد في التطبيق الكامل لهذه الآلية المذكورة.

وفيما يتعلق بدعم الكهرباء فقد ارتفعت أيضاً تكاليف دعم الكهرباء في موريتانيا نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الأمر الذي أدى إلى تحمل الشركة الموريتانية للكهرباء إلى خسائر كبيرة. وفي سبيل تخفيف حجم الدعم المقدم في هذا المجال قامت الحكومة الموريتانية باتخاذ بعض الإجراءات من أجل إعادة هيكلة الشركة المسؤولة عن توزيع الكهرباء. هذا بالإضافة إلى رفع أسعار الكهرباء المستخدمة من خلال المشروعات التجارية لتتقارب مع تكلفة توليد الكهرباء.

الإمارات⁽²⁰⁾

اكتسب إصلاح سياسات الدعم في دول مجلس التعاون الخليجي أهمية قصوى في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة في الإمارات. فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الإمارات معدلات قياسية تعتبر من أعلى المعدلات على مستوى العالم. ونتج عن انخفاض أسعار المحروقات في الإمارات تحمل الموازنة العامة مبالغ كبيرة وبشكل خاص مع استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات مرتفعة. ولذلك فإن الشركات المنتجة والموزعة للمنتجات النفطية قد تكبدت

⁽¹⁹⁾ صندوق النقد الدولي، (2013). "إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات"، يناير.

⁽²⁰⁾ Jim Krane, (2013), "Stability versus Sustainability: Energy Policy in the Gulf Monarchies", University of Cambridge

خسائر في سبيل توفير هذه المنتجات للمستهلكين بأسعار رخيصة، الأمر الذي أثر بشكل ملحوظ على حجم الاستثمارات المتجهة إلى مجال التكرير.

وقد أعلنت السلطات خلال عام 2010 عن تحرير تدريجي لأسعار المحروقات، حيث ارتفع سعر اللتر بما قيمته 0.35 درهم بهدف ترشيد الاستهلاك من ناحية وتخفيض العبء عن الموازنة العامة من ناحية أخرى. كما تم الإعلان عن تبني السلطات سياسة رشيدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تتبناها دولة الإمارات. وترتكز سياسات إصلاح دعم الطاقة في الإمارات على ثلاث محاور تتمثل في: 1. التركيز على تنمية الصناعات النفطية و2. ترشيد الاستخدام من خلال حملات التوعية و3. تنويع مصادر الطاقة بهدف تخفيف الضغط على المخزون الاستراتيجي للنفط.

كما ناقشت السلطات مؤخراً أحد الحلول الذي يعتمد على إجراء تخفيض لحجم الدعم في الأجل الطويل وذلك على أن يتم الاستفادة من الوفورات المتحققة في إقامة مشروعات بنية أساسية وخدمية تهدف إلى تقديم خدمات مباشرة للمستهلك مثل مشروع المواصلات العامة وذلك كوسيلة تعويض مباشرة عن تخفيض حجم الدعم الموجه للطاقة. هذا بالإضافة إلى المشروعات الأخرى في مجالات الطاقة المتجددة ودعم استخدام السيارات التي تعتمد على الكهرباء، الأمر الذي يقلل من حجم الانبعاثات الكربونية. كما تشتمل هذه المشروعات على تطبيق معايير إنشاء أبنية موفرة للطاقة (الأبنية الخضراء) وذلك عند تصميم الإنشاءات الحديثة بالإضافة إلى محاولة إعادة تأهيل الأبنية القديمة من أجل تخفيض استهلاك الطاقة. كما أن هناك عدد من المشروعات الخاصة باستخدام الطاقة البديلة في عدد من مناحي الحياة، مثل استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه. ويتميز استخدام الطاقة الشمسية في مجال تحلية المياه بأنه قليل التكلفة ويجنب البيئة الآثار السلبية المرتبطة باستخدام المصادر الأخرى من الطاقة في هذا المجال.⁽²¹⁾

كما تم استخدام الطاقة الشمسية في إنشاء حاويات تقوم بفرز المخلفات. هذا بالإضافة إلى استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء، حيث تم إنشاء أكبر محطة توليد كهرباء في العالم لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية وذلك بهدف توفير حوالي 7 في المائة من احتياجات أبوظبي من الكهرباء. كما تم الاتجاه إلى الطاقة النووية واستخدامها في توليد الكهرباء من خلال تكنولوجيا آمنة وصديقة للبيئة وقادرة على توفير كميات مناسبة من الكهرباء وبتكاليف معقولة اقتصادياً. وذلك بهدف تنويع مصادر الطاقة مستقبلاً ودعم التنمية المستدامة.

اليمن⁽²²⁾

شهد حجم برامج الدعم الممنوح في اليمن ارتفاعات كبيرة خلال العقد الأخير حيث بلغت ذروتها خلال عام 2008 وسجلت مستوى بلغ حوالي 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء ذلك على الرغم من جهود الإصلاح التي بدأتها السلطات اليمنية على مدار العقود الأخيرة لخفض مستويات الدعم وتخفيض العبء من على كاهل الموازنة العامة

(21) الطاقة النظيفة والمتجددة موسوعة الإمارات.

(22) صندوق النقد الدولي، (2013). "إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة و الانعكاسات".

للدولة والتي عانت من ازدياد حدة عدم الاستقرار السياسي في السنوات الأخيرة الماضية. فقد بدأت تجارب الإصلاح في اليمن بعد انتهاء أحداث الحرب الأهلية خلال الفترة (1990-1994) حيث قامت الحكومة بزيادة أسعار منتجات الطاقة للأسر ذات الدخل المرتفع بنسبة 75 في المائة، إلا أن هذا التأثير قد تلاشى مع انخفاض سعر صرف الريال اليمني بحوالي 240 في المائة في عام 1995.

وخلال الفترة (1995-1996) قامت الحكومة اليمنية بإجراء المزيد من الإصلاحات من خلال رفع أسعار كل من البنزين والديزل والكيروسين والبيوتاجاز بنسب تراوحت بين 80 في المائة و189 في المائة. وعلى الرغم من ذلك فإن مستويات الأسعار كانت أقل من مستواها بالدولار في عام 1994، وذلك حتى بعد زيادتها مرتين متتاليتين بنسبة 30 في المائة خلال الفترة (2000-2004). ومع استمرار التراجع في الاحتياطيات النفطية وزيادة الضغوط على أوضاع المالية العامة والذي أصبح معه وضع المالية العامة غير قابل للاستمرار فقد قامت السلطات اليمنية خلال عام 2005 برفع أسعار المنتجات النفطية بنسب بلغت في المتوسط حوالي 130 في المائة. وقد تراجعت الحكومة عن هذه الإجراءات بصورة جزئية مع تنامي ضغوط عدم القبول الشعبي لتلك الزيادات التي أوجبت مظاهرات شديدة العنف. وقد استمرت معاناة اليمن مع استمرار الارتفاعات الكبيرة في الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2010، لذا فقد قامت اليمن بزيادة أسعار بعض المواد النفطية بنسب بلغ متوسطها حوالي 30 في المائة، كما بدأت في تطبيق أسعار أعلى لمواد الطاقة المقدمة للمصانع والشركات. ومع تأزم الأوضاع السياسية واستمرار الضغوط على أوضاع المالية العامة، قامت الحكومة خلال 2011-2012 بزيادة أسعار البنزين بنسبة 66 في المائة والديزل والكيروسين بنسبة 100 في المائة.

هذا، وقد قامت السلطات اليمنية في سبيل الحد من آثار هذه الإصلاحات على الأسر الفقيرة محدودة الدخل باتخاذ عدد من الإجراءات. حيث قامت بإنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية خلال عام 1996 وذلك لتقديم مساعدات مالية مشروطة لتلك الأسر. وذلك بالإضافة إلى البرامج الأخرى مثل برنامج الأشغال العامة، وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير قدر أكبر من الوظائف للحد من مستويات الفقر المزمنة في اليمن. ومن ضمن الأساليب التي انتهجتها الحكومة اليمنية في سبيل تخفيف العبء على المستهلكين استخدام غاز البيوتاجاز في المنازل كبديل للكيروسين وذلك بالإضافة إلى استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء بدلاً من الديزل خلال عام 2010.

الخلاصة والتوصيات

اهتم هذا الفصل من التقرير بدراسة موضوع إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، وقد أشار الفصل إلى أن الاستمرار في تقديم برامج دعم الطاقة بصورتها الحالية والمتمثلة في برامج الدعم المعممة من شأنه تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية والتأثير سلباً على معدلات النمو الاقتصادي والتوازنات الداخلية والخارجية في الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له على حد سواء. وعلى ضوء ما سبق تبرز أهمية سياسات إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية على ضوء الدور المتوقع لهذه السياسات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وقد تطرق الفصل إلى التحديات والدروس المستفادة على صعيد التجارب الدولية لإصلاح دعم الطاقة. وتمت الإشارة إلى أن برامج الإصلاح تواجه بعدد من التحديات والتي يتمثل أهمها في تزايد الضغوط التضخمية واندلاع الاحتجاجات الشعبية التي قد تثني الحكومات عن المضي قدماً في تنفيذ برامج الإصلاح. كذلك تواجه برامج الإصلاح بمعارضة قوية من ذوي المصالح والمستفيدين من برامج الدعم في صورتها الحالية وعلى رأسها القطاعات الانتاجية كثيفة استهلاك الطاقة حيث يؤدي إصلاح دعم الطاقة إلى رفع قيمة مدخلات الانتاج لهذه الصناعات وهو ما يؤثر على تنافسية هذه الصناعات في الأسواق المحلية والدولية. من جهة أخرى تواجه الدول التي تشهد قدراً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي صعوبات كبيرة في تنفيذ برامج إصلاح نظم دعم الطاقة دون غيرها من الدول لصعوبة تقبل المواطنين للتبعات الاقتصادية الناتجة عن خفض مستويات دعم الطاقة على مستوياتهم المعيشية في تلك الأثناء. كذلك وتواجه الدول الساعية إلى إصلاح نظم الدعم مشكلات فنية أخرى تتعلق بصعوبة تحديد واستهداف الفئات غير القادرة بالشكل الذي يحول دون تضرر تلك الفئات من برامج الدعم ومن ثم مخاطر ارتفاع مستويات الفقر جراء تنفيذ هذه البرامج في الأجل القصير.

ولمواجهة التحديات المشار إليها سلفاً، هناك مجموعة من المتطلبات الرئيسية اللازم توافرها لزيادة فرص نجاح برامج إصلاح دعم الطاقة، ومن أهمها ضرورة أن يتم الإصلاح وفق استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الطاقة يتم صياغتها بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة وبحيث تتضمن تحديداً دقيقاً لماهية الاهداف المطلوب تحقيقها في الأجلين المتوسط والطويل. إضافة لذلك يتعين -أيضاً- تبني منهج تدريجي لتحرير أسعار منتجات الطاقة لضمان إتاحة الفرصة للقطاعات الاقتصادية لتعديل نمط استهلاكها من جهة، وتوفير الوقت الكافي للحكومات لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من جهة أخرى، والتي تعد في حد ذاتها ضمانة رئيسية لنجاح هذه البرامج وتقبل قطاعات واسعة لها. فلا بد من أن يصاحب برامج إصلاح دعم الطاقة سعي جاد من الحكومات لتحديد الفئات الأكثر تضرراً من ارتفاع أسعار الطاقة. يعقب ذلك قيام الحكومات بتبني عدد من البرامج الكفيلة بدعم هذه الفئات سواء من خلال الدعم النقدي المشروط أو غير المشروط أو من خلال تعزيز مستويات الانفاق الاجتماعي في المناطق الفقيرة والمهمشة وفق برامج دقيقة للاستهداف. كذلك من المهم ان يتم الشروع في تنفيذ الإصلاحات في وقت يتسم بوجود قدر مقبول من الاستقرار السياسي والاقتصادي للتقليل من مستويات المعارضة الشعبية لهذه الإصلاحات.

أما فيما يتعلق بآليات إصلاح الدعم فقد أشار الفصل إلى أن معظم هذه الآليات تعمل على تمرير التغيرات المسجلة في الأسعار العالمية للطاقة إلى الأسواق المحلية بشكل كلي أو جزئي، يواكب ذلك إنشاء جهة مستقلة من شأنها ضمان تسعير منتجات الطاقة بما يتماشى مع آليات العرض والطلب وذلك لضمان نجاح سياسات إصلاح قطاع الطاقة.

وبدورها فقد تبنت الدول العربية برامج وآليات مختلفة لإصلاح دعم الطاقة تباينت فيما بينها وفقاً للإجراءات المتبعة في هذه الدول ووفقاً لمستويات نجاح هذه السياسات مرحلياً في تحقيق أهدافها. ويلاحظ أن عدد قليل من برامج إصلاح الطاقة في الدول العربية قد تم تنفيذه في إطار خطة شاملة لإصلاح قطاع الطاقة تقوم على زيادة مستويات كفاءة مصادر الطاقة التقليدية وتطوير مصادر للطاقة البديلة. كذلك يلاحظ أن العديد من هذه البرامج قد صوبت بموجات من الاحتجاجات الشعبية التي أرغمت حكومات بعض الدول العربية على التوقف مرحلياً عن تنفيذ هذه الإصلاحات، إلا ان

تلك الجهود قد تسارعت وبشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وذلك بما يعكس الضغوط التي واجهت الموازنات العامة لتلك الدول نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وما نتج عنها من ارتفاع مخصصات دعم الطاقة بشكل ملحوظ وعدم قدرة حكومات هذه الدول على تعزيز الانفاق الداعم للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وعلى الرغم من تبني العديد من الدول العربية التي اتجهت لإصلاح دعم الطاقة تدابير تعويضية للتخفيف من أثر الإصلاحات على الفئات غير القادرة إلا أن تلك الدول لا زالت بحاجة إلى تطوير أساليب دقيقة لاستهداف الفقراء وإلى توجيه المزيد من الوفرة المتحقق نتيجة الإصلاحات لزيادة مستويات كفاءة شبكات الامان الاجتماعي القائمة للحيلولة دون ارتفاع مستويات الفقر. ومما لا شك فيه أن اصلاح دعم الطاقة لابد وأن يستمر على رأس الأولويات على صعيد السياسات الاقتصادية في الدول العربية في المرحلة المقبلة حيث أن استمرار نظم الدعم بصورتها الحالية لا يمكن أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية أو الوصول إلى النمو الشامل والاستدامة المالية. ومن ثم فهناك ضرورة لتبني الدول العربية لمجموعة من السياسات والإجراءات لإصلاح برامج دعم الطاقة وذلك بما يشمل:

- صياغة استراتيجيات لإصلاح قطاع الطاقة لتحسين مستويات كفاءة إمدادات الطاقة وترشيد نظم الدعم الحالية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. على أن يتم تنفيذ تلك الاستراتيجيات من خلال خطط زمنية تتضمن أهدافاً مرحلية واضحة ودقيقة يتم إعدادها بمشاركة كافة الأطراف المعنية في القطاع وبما يراعي التدرج في مراحل التنفيذ والبدء بتحرير أسعار منتجات الطاقة التي لا تمس شرائح واسعة من المواطنين وعلى أن يسبق تنفيذ هذه الخطط حملات للتواصل المجتمعي تستهدف إقناع المواطنين بأهمية تلك الإجراءات لتحسين مستويات الكفاءة الاقتصادية والعدالة في توزيع الدخل. ومن المهم أن تركز الرؤى الشاملة لإصلاح قطاع الطاقة على:

1. تأسيس آلية دائمة لضمان تسعير منتجات الطاقة وفقاً لآليات العرض والطلب بما يحول دون ارتفاع مخصصات دعم الطاقة ويؤدي لفشل سياسات إصلاح الدعم.
2. تحسين مستويات كفاءة شركات القطاع العام المنتجة للطاقة لخفض التكاليف وتطوير القدرات الانتاجية.
3. تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة، من خلال زيادة مستويات الاعتماد على مصادر مكملة كالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).
4. جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة سواء فيما يتعلق بقطاع الطاقة التقليدية أو الطاقة المتجددة الأمر الذي يساعد على التطوير المستمر لمستويات التكنولوجيا المستخدمة وتحسين كفاءة الانتاج ورفع قدرات العمالة الوطنية وزيادة فرص تلبية احتياجات الأسواق المحلية ودعم الطاقات التصديرية.

5. تحسين مستويات كفاءة استخدام الطاقة في الدول العربية عبر عدد من الآليات ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية والمُقر من قبل مجلس وزراء الكهرباء العرب⁽²³⁾، و تعزيز جهود الدول العربية في مجالات الربط الكهربائي ومد أنابيب الغاز الطبيعي.

- تحسين آليات استهداف الأسر الفقيرة الدول العربية بما يسمح بالرصد الدقيق والدوري لأعداد المستحقين للدعم وذلك من خلال مراجعة منظومة المعلومات المتوافرة حالياً بشأن المستحقين للضمان الاجتماعي ودراسة تضمين فئات أخرى قد تتضرر جراء تحرير أسعار منتجات الطاقة مثل عمال النقل. بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج المسوحات الوطنية للفقير والتي تهتم بتحديد المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية الأكثر فقراً بما يسهل عملية استهداف هذه الفئات.

- تعزيز دور شبكات الأمان الاجتماعي في استهداف الفقراء من خلال تقييم البرامج الحالية ومدى جدوى كل منها ومن ثم الإبقاء على البرامج الناجحة ودعمها مالياً مع التركيز على برامج الدعم التي تساعد على تمكين الفقراء وتحسين فرص نفاذهم لخدمات التعليم والصحة والإسكان وسوق العمل وخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة.

⁽²³⁾ للمزيد في هذا الصدد، يمكن الرجوع للفصل الثاني عشر من التقرير والذي يتطرق لموضوع التعاون العربي في مجال كفاءة استخدام الطاقة.

العون الإنمائي العربي

نظرة عامة

واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2013 تقديم المساعدات الإنمائية إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى من خلال التعاون الثنائي المباشر وعبر مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق⁽¹⁾. حيث ارتفعت المساعدات الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة⁽²⁾ خلال عام 2013 بشكل ملحوظ لتصل إلى حوالي 13.7 مليار دولار بزيادة قدرها نحو 10.6 مليار دولار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2012، وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة (1970-2013) حوالي 172.1 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.85 في المائة في عام 2013.

ومن جهة أخرى، سجلت المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق المتمثلة في شكل قروض في عام 2013 حوالي 12.3 مليار دولار مقابل حوالي 8.4 مليار دولار في عام 2012 مسجلة بذلك زيادة بنسبة حوالي 46.4 في المائة.

وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة إلى الدول العربية حوالي 47 في المائة في عام 2013 مقارنة بنحو 51 في المائة عام 2012. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمجموعة التنسيق لعام 2013، الاهتمام المتواصل بدعم مشاريع قطاعي النقل والاتصالات والطاقة، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهما خلال عام 2013 حوالي 6.56 مليار دولار تشكل نحو 53.4 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

الملامح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

تعتبر المساعدات الإنمائية العربية شكلاً مهماً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية والدول النامية. وتقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة أهمها المساعدات الرسمية الثنائية والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر، وبرامج الصحة والتعليم والإغاثة.

⁽¹⁾ أعضاء مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.
⁽²⁾ يشمل هذا المبلغ صافي السحب من المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المانحة الرئيسية.

وتتميز المساعدات الإنمائية العربية بصفة عامة بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وارتفاع عنصر المنحة⁽³⁾، بالإضافة إلى المنح والهبات غير المشروطة، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية تستجيب لأولوياتها واحتياجاتها العاجلة. وتتلخص أهم سمات المساعدات الإنمائية العربية فيما يلي:

أولاً: يُقدم القسم الأكبر من العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي من أربع دول خليجية هي المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر. فقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية لهذه الدول حوالي 13.7 مليار دولار في عام 2013.

ثانياً: بروز الدور المؤسسي للعون العربي من خلال اضطلاع مؤسسات مجموعة التنسيق بتقديم العون الإنمائي للدول النامية منذ 50 عاماً. وقد اكتسبت مؤسسات هذه المجموعة خبرة هامة من خلال تعاطيها غير المنقطع مع قضايا التنمية دولياً وقطرياً. وتغطي عمليات مؤسسات المجموعة كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المساهمة في تخفيف عبء الدين. ومن جانب آخر، تعمل مؤسسات المجموعة على دعم توجهات الدول المستفيدة على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال الاستجابة السريعة لأولويات تلك الدول.

ثالثاً: شمولية التمويل للقطاعين العام والخاص وتنمية القدرات، وبالإضافة إلى تقديم المساعدات العربية، بشكل يتناسب مع الاحتياجات قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل. وساهمت هذه المساعدات في تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تم التشغيل الكامل للعديد من المشاريع التي ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويلها، والتي أصبحت تساهم في التنمية الاقتصادية، وتساعد في توفير خدمات اجتماعية واقتصادية للدول المستفيدة.

رابعاً: إيلاء أهمية خاصة لدعم القطاعات الإنتاجية وبخاصة قطاعي الزراعة والطاقة بالإضافة إلى بعض القطاعات الخدمية ذات الأهمية مثل قطاع النقل والاتصالات، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم تقديم التمويل لها والذي أصبح ضرورة ملحة لخلق المزيد من فرص العمل.

خامساً: احترام استقلالية الدول في تحديد أهدافها، وترتيب أولوياتها الإنمائية، واختيار مشاريعها، كذلك استقلاليتها في مجالات التقييم واتخاذ القرار، والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. وقد حرصت المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية على اعتماد تطبيق قواعد مشتركة في عمليات التعاقد والسداد والمتابعة، وعلى سرعة التجاوب وتلبية احتياجات وأولويات العمل، والتنسيق بين عملياتها، والتشاور الدائم مع الدول من أجل التأكد من تحقيق المشاريع الممولة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

⁽³⁾ أنظر تعريف عنصر المنحة في "المفاهيم والمصطلحات المستخدمة" في هذا التقرير.

سادساً: إعطاء أولوية لمكافحة الفقر، وتوفير مياه الشرب لأعداد كبيرة من السكان، وتحسين ظروف المعيشة للفئات الفقيرة، وتقوية البنى الأساسية في معظم الدول. وقد تجاوز عدد المستفيدين من المشاريع التي مولتها المؤسسات العربية 200 مليون نسمة في قطاع الطاقة والكهرباء، و50 مليون نسمة في قطاع مياه الشرب، و40 مليون نسمة في قطاع الري والتنمية الزراعية، وعشرات الملايين في قطاعات النقل والمواصلات والصحة والتعليم.

سابعاً: استمرارية العون إذ قدمت مؤسسات مجموعة التنسيق في الفترة (2010-2013) ما يعادل حوالي 34.5 مليار دولار ساهمت في تمويل 1779 عملية تمويلية استفاد منها 118 بلداً نامياً، بالإضافة إلى عدة هيئات ومنظمات وجهات أخرى. وبحلول عام 2013، بلغ المجموع التراكمي للتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق حوالي 130.5 مليار دولار، حيث قدمت المجموعة ما يفوق (7000) قرصاً لأكثر من (130) دولة.

العون الإنمائي العربي خلال عام 2013

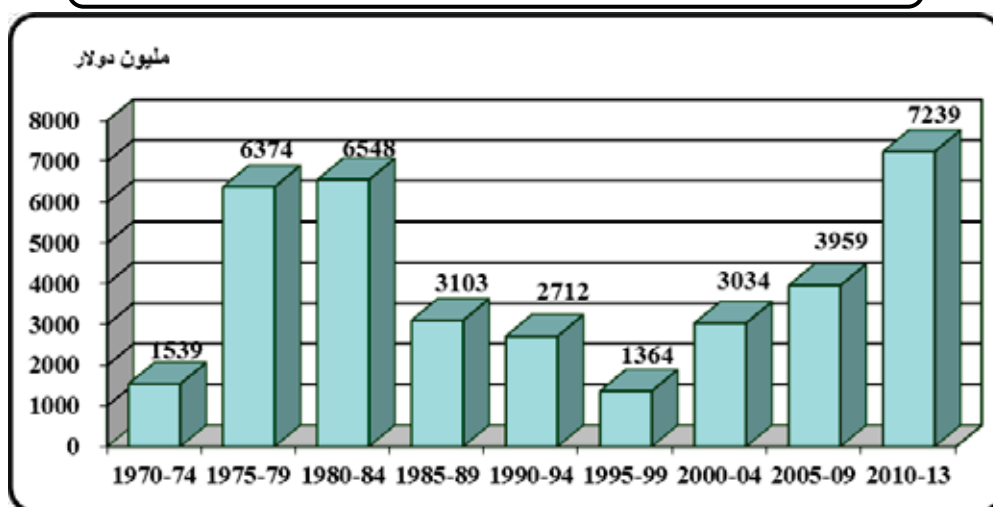
العون المقدم من الدول العربية

تعتبر الدول العربية المانحة من أهم مصادر الدعم للدول النامية، حيث تواصل خلال عام 2013 تقديم العون الإنمائي إلى جانب إغاثة المتضررين من الكوارث في مناطق الصراعات والأزمات في العديد من مناطق العالم، بصرف النظر عن البعد الجغرافي أو الاختلاف الديني أو العرقي أو الثقافي.

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 13.7 مليار دولار عام 2013، بمعدل نمو بلغ حوالي 337.6 في المائة مقارنة بعام 2012. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات، حيث بلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من قطر حوالي 6.3 مليار دولار أي حوالي 46.0 في المائة، وبلغ إجمالي صافي المنصرف من المساعدات المقدمة من السعودية نحو 6.2 مليار دولار، أي حوالي 44.8 في المائة من الإجمالي. كما بلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من الكويت حوالي 759 مليون دولار أي حوالي 5.5 في المائة، ومن الإمارات حوالي 481 مليون دولار أي حوالي 3.5 في المائة، ومن عُمان بحوالي 29 مليون دولار أي حوالي 0.2 في المائة. وتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه التمويلات الإنمائية لمشاريع البنى الأساسية التي تشمل مشاريع النقل والاتصالات، ومشاريع الطاقة والكهرباء، ومشاريع الزراعة، والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاريع الصناعة والتعدين، ومشاريع أخرى.

وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970-2013) حوالي 172.1 مليار دولار، منها حوالي 165.1 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 95.9 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7.0 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 66.2 في المائة من مجموع المساعدات، وتليها الكويت بنسبة حوالي 14.1 في المائة، ثم الإمارات بنسبة حوالي 8.1 في المائة، وقطر بنسبة حوالي 7.0 في المائة، وعُمان بنسبة حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق، وليبيا، والجزائر حوالي 4.1 في المائة من إجمالي تلك المساعدات، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1): المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي
(2013 - 1970)



المصدر: الملحق (1/11).

أما نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية فقد بلغت حوالي 0.85 في المائة عام 2013 مسجلة بذلك نمواً كبيراً مقارنة بالنسبة المسجلة للعام السابق عليه والبالغة 0.20 في المائة، الملحق (2/11).

العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق، في عام 2013 حوالي 12.3 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 46.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 59.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 11.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 9.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 7.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 5.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 5.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 1.5 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 1.1 في المائة، الملحق (3/11).

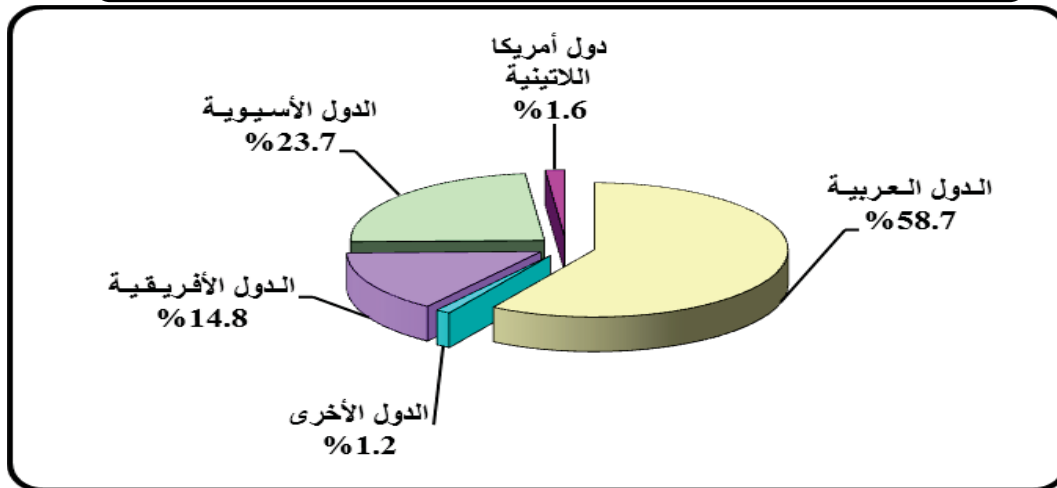
وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2013، فقد بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2013 حوالي 47.4 في المائة مقابل 51.1 في المائة في عام 2012، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 30.9 في المائة مقابل 31.2 في المائة في عام 2012، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 17.1 في المائة مقابل 15.2 في المائة في عام 2012، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 3.4 في المائة مقابل 0.9 في المائة في عام 2012، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.2 في المائة مقابل 1.6 في المائة في عام 2012، الملحق (3/11).

وفيما يختص بالتوزيع القطاعي لهذه الالتزامات خلال عام 2013 فقد بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 35.5 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2013، يليه القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 26.6 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 17.9 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 10.1 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 2.4 في المائة، وذلك كما هو مبين بالملحق (4/11).

وبذلك يرتفع المجموع التراكمي للالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حتى نهاية عام 2013 إلى حوالي 130.5 مليار دولار، ساهمت من خلالها مؤسسات المجموعة في تمويل حوالي 7020 مشروعاً تنموياً موزعة عبر 130 دولة. وتنوعت هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للالتزامات التراكمية فقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 76.6 مليار دولار (58.7 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 30.9 مليار دولار (23.7 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 19.3 مليار دولار (14.8 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.0 مليار دولار (1.6 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.6 مليار دولار (1.2 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (2).

الشكل (2): المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة (2013)

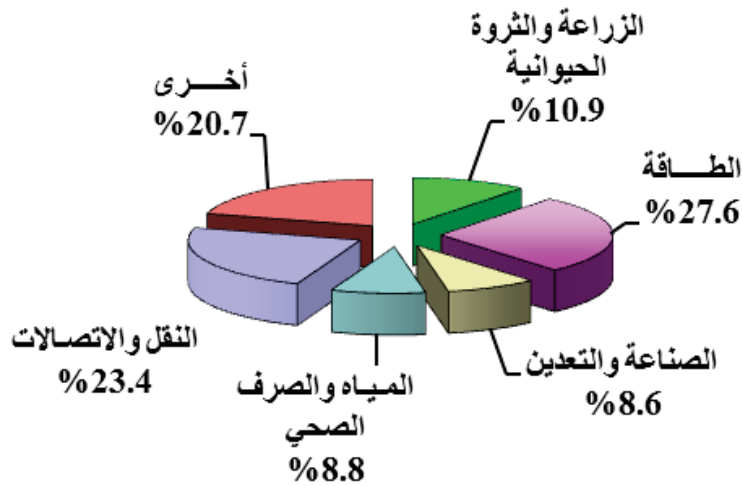


المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 33.7 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2013، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 20.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 14.7 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 9.4 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.8 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 6.1 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 3.5 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 3.0 في المائة.

وقد شملت الأولويات قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي وقطاعات أخرى تشمل الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، بحوالي 80.5 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة تقارب 27.6 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 23.4 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 20.7 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.8 في المائة وذلك كما هو مبين في الملحق (6/11) والشكل (3) أدناه. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 19.5 في المائة منها حوالي 10.9 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 8.6 في المائة للصناعة والتعدين.

الشكل (3): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية والإقليمية (2013)



المصدر: الملحق (6/11).

جهود مؤسسات مجموعة التنسيق في مجالات التنمية

شرعت مؤسسات مجموعة التنسيق بالاشتراك مع المؤسسات العربية لتمويل وضمان التجارة، في إعداد تقرير موحد أولي لتقييم جهود مؤسسات التمويل العربية في مختلف مجالات التنمية. ونوجز فيما يلي أهم نتائج عناصر التقرير⁽⁴⁾:

استراتيجية عمل مؤسسات مجموعة التنسيق

تستند مؤسسات مجموعة التنسيق على مبادئ تتماشى مع احتياجات الدول وتطورات برامجها التنموية. وهي محصلة تجارب أكثر من أربعين عاماً من الحوار المتواصل مع دول ذات رؤى متباينة ومستويات تنموية مختلفة، وتمكنت بذلك من صياغة نموذجاً للشراكات مع الدول تحمل مبادئ تبلورت من خلالها رؤى إقليمية عالمية فظلت بذلك أنشطة مؤسسات المجموعة تبرز تقدماً حثيثاً من حيث الكم والنوع، ويتميز بأسلوب جعل المؤسسات الإقليمية والدولية تسعى لتطبيقه والتعاون مع مؤسسات التنسيق.

الاستجابة لطلبات الدول المستفيدة

سعت مؤسسات المجموعة إلى توسيع نطاق أنشطتها، كما ساهمت بشكل واسع في تجديد الشراكات التي بادرت بها الدول الأعضاء في المجموعة، كمبادرة التعاون العربي - الأفريقي، ومبادرة التعاون العربي - الأمريكي الجنوبي. كما عملت المجموعة على استحداث أدوات تمويل ومنتجات تمويلية جديدة، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية فهناك القروض المتماشية مع الشريعة الإسلامية كالصكوك، فضلاً عن المساهمات في رأس المال والمنح، وتقديم الضمانات. وإلى جانب هذه الأدوات التمويلية، فقد شملت أنشطتها تعزيز البنية التحتية الاقتصادية، وتطوير أسواق رأس المال، ودعم برامج إعادة الهيكلة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية.

وشملت جهود مؤسسات المجموعة في مجال دعم المبادرات الدولية المختلفة المتعلقة بالتنمية دعم مبادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي سمحت بتوفير موارد إضافية ضخمة خصصت لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، حيث كانت من المؤسسات الإنمائية الأولى في العالم التي دعت إلى العمل على التخفيف من حدة الديون على البلدان الفقيرة، والتي أدركت بأن القسم الأكبر من الموارد المالية للدول الفقيرة كان يُخصص لتسديد خدمة الدين على حساب قطاعات تنموية حساسة كالتنمية الاجتماعية. وقد بلغت مساهمات مؤسسات المجموعة في تلك المبادرة حوالي 1.7 مليار دولار.

⁽⁴⁾ حرصاً على ضمان تجانس وتطابق البيانات الخاصة بمختلف أنشطة مؤسسات التمويل العربية، فقد تم اعتماد البيانات المتوفرة والمعتمدة عند إعداد التقرير والتي تتعلق بالفترة 2008 - 2012.

كما عملت الدول العربية على زيادة دعمها المالي لمؤسسات مجموعة التنسيق لضمان استمراريتها في تقديم العون، ونذكر هنا القرار المتعلق بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية، وإنشاء الحساب الخاص لتمويل مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مبادرة الطاقة للفقراء، وخلال القمة الاقتصادية العربية الأفريقية التي عُقدت في الكويت في شهر نوفمبر 2013، تم التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجموعة في دعم التنمية في القارة الأفريقية.

نمو الالتزامات وتنوع الخدمات

أدركت مؤسسات مجموعة التنسيق أن فاعلية العون الإنمائي يتطلب تنويع مساهماتها لتشمل دعم استثمارات القطاع الخاص، وتنمية التجارة وتنمية القدرات ومعالجة عجز الموازنة وخلق ميزان المدفوعات وذلك كما هو مبين تفصيلاً في الجدول (1).

جدول رقم (1)
عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب نوع التمويل
(2012-2008)

(مليون دولار أمريكي)

نوع التمويل	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
دعم الموازنات العامة	327	678	704	763	689	3,161
المساهمة في رأس المال*	252	273	298	203	541	1,567
معونة	164	160	148	142	132	746
القطاع الخاص	481	623	407	555	869	2,935
القطاع العام	6,030	5,972	7,127	6,577	8,549	34,255
التجارة	1,752	1,669	2,396	2,697	2,429	10,943
المجموع	9,006	9,375	11,080	10,937	13,209	53,607

*المساهمة في رأس مال مشاريع القطاع الخاص.
المصدر: أمانة التنسيق- تقرير العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق- أعوام مختلفة.

فعلى صعيد تنمية المبادلات التجارية وتوفير الضمانات لتحفيز تدفقات التنمية، عملت مؤسسات مجموعة التنسيق على تشجيع التجارة من بلدان الجنوب من خلال تمويل عمليات التجارة الخارجية التي تشمل نشاط التصدير والاستيراد للمواد الخام والسلع الوسيطة والآلات. وتشكل المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي والصناعي أهم مكونات نشاط الاستيراد. وتعتبر مساهمات المجموعة في تمويل وإعادة تمويل التجارة، من أهم الضمانات التي تستند عليها البنوك التجارية في تعاملاتها مع الدول المستفيدة خاصة ومع الدول التي تُصنّف في خانة المخاطر القصوى. وقد بلغ إجمالي المبالغ المقدمة من مؤسسات المجموعة لدعم عمليات تمويل التجارة خلال الفترة (2012-2008) حوالي 10.9 مليار دولار.

ومن جانب آخر تعمل بعض مؤسسات مجموعة التنسيق إلى جانب بعض شركات الاستثمار العربية المشتركة على توفير التأمين على المخاطر السياسية والتجارية لزيادة حجم الاستثمارات والتجارة العربية البينية، ولتمكين الدول المستفيدة من اللجوء إلى الأسواق المالية للاقتراض بشروط أفضل. وقد بلغ إجمالي عمليات ضمان الصادرات لمؤسسات التنمية خلال الفترة (2008 – 2012) حوالي 24.2 مليار دولار أمريكي. كما هو مبين في الجدول (2).

جدول رقم (2)
عمليات ضمان الصادرات لمؤسسات مجموعة التنسيق
(2008-2012)
(مليون دولار أمريكي)

المجموع	2012	2011	2010	2009	2008	المؤسسة
6,082	1,723	1,441	1,198	701	1,019	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانماء الصادرات
12,733	2,314	3,364	3,214	2,135	1,706	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واتئمان الصادرات
1,842	597	789	421	22	13	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)
3,534	551	774	666	603	940	برنامج الصادرات السعودية
24,191	5,185	6,368	5,499	3,461	3,678	المجموع

المصدر: أمانة التنسيق.

وفيما يتعلق بدعم القطاع الخاص، فقد أولت معظم مؤسسات المجموعة اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص، حيث أقدمت على إحداث تسهيلات وأساليب جديدة لزيادة حجم التمويلات المخصصة لهذا القطاع وتنويعها، إذ بلغت مساهمات مؤسسات المجموعة خلال الفترة (2008-2012) حوالي 4.5 مليار دولار منها حوالي 1.5 مليار دولار مساهمات في رؤوس أموال المشاريع الممولة.

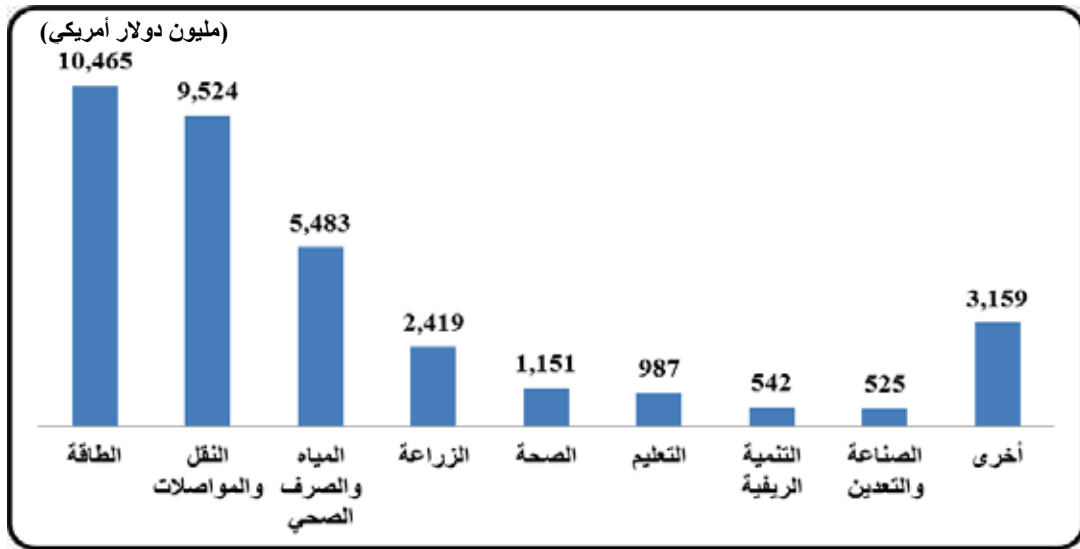
وفيما يختص بالدعم المؤسسي وبناء القدرات ونشر المعرفة، فقد بلغ حجم التزامات أعضاء المجموعة تجاه قطاع التعليم والتكوين المهني خلال الفترة (2008 – 2012) حوالي 987 مليون دولار. كما تعمل مؤسسات المجموعة على تسهيل نقل المعرفة عن طريق المساهمة في إعداد المشاريع، والتدريب، والبحوث، والمساعدة في صياغة أطر السياسات العامة والاستراتيجيات التفاوضية للدول النامية بخصوص القضايا العالمية كذلك المتعلقة بالحفاظ على البيئة، والطاقة، وإدارة البنية الاقتصادية. وبلغت مساهمات أعضاء المجموعة في هذا القطاع خلال الفترة (2008-2012) حوالي 746 مليون دولار.

من جانب آخر تهتم مجموعة التنسيق بدعم جهود الاستقرار الاقتصادي، حيث ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت في تطبيقها الدول العربية التي شهدت اضطرابات اجتماعية واقتصادية. إذ تصدر صندوق النقد العربي، والصندوق السعودي، وصندوق أبوظبي مؤسسات المجموعة في دعم ميزانيات الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. ويشكل الاستثمار الحكومي المركز الأول في سلم الدول ذات الدخل المنخفض ويركز على توفير البنية الأساسية والمرافق العامة الفاعلة. ومن شأن المساعدات الانمائية لمؤسسات المجموعة والتي تقدمها

بشروط ميسرة، وبآجال طويلة المدى أن تسهم في دعم جهود الدول العربية في هذا المجال، كما أنها تناسب مشاريع التنمية الأساسية. فقد حظي هذا القطاع بحوالي 34.3 مليار دولار، تم منح ما يعادل ثلثي هذا المبلغ بشروط ميسرة.

كذلك تواصل مؤسسات مجموعة التنسيق جهودها لدعم البنية التحتية، فعلى الرغم من التنوع الكبير والمتزايد لمداخلات مؤسسات مجموعة التنسيق، إلا أن التركيز كان على المشاريع الاستثمارية التي أدرجتها الحكومات ضمن استراتيجياتها التنموية. فخلال الفترة (2008-2012)، بلغت التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق تجاه القطاع العام حوالي 34 مليار دولار، وحُصص ثلثي هذا المبلغ لتمويل مشاريع البنية التحتية. هذا الدعم الذي توجهه المجموعة لتمويل عمليات البنية الأساسية قد أثبت نجاعته وفعاليته نظراً للتأثير الإيجابي الكبير والمباشر لمشاريع البنية الأساسية في دعم برامج التنمية الاقتصادية وبوجه خاص على القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها المشاريع الزراعية. كما أن تركيز المجموعة من حيث مساهمتها التمويلية على الدول ذات الدخل المنخفض وعلى الدول متوسطة الدخل يعتبر عاملاً إضافياً يعزز من حقيقة إسهام المجموعة في خفض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما هو موضح في الشكل (4).

الشكل (4): التوزيع القطاعي الإجمالي لالتزامات مشاريع القطاع العام (2012-2008)



المصدر: أمانة التنسيق.

وقد شمل إجمالي الالتزامات للفترة (2008-2012)، عدد 922 عملية استفادت منها بشكل رئيسي 94 دولة من الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، جدول (3).

جدول رقم (3)
توزيع القروض حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل	عدد القروض	عدد الدول	المجموع (مليون دولار أمريكي)
مرتفع	55	9	3,259
منخفض ومتوسط	867	94	30,996
المجموع	922	103	34,255

المصدر: أمانة التنسيق.

ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2008-2012) إلى أن قطاع البنى الأساسية حصل على حوالي 74 في المائة من إجمالي الالتزامات. فقد حصل قطاع الطاقة حوالي 30 في المائة، وقطاع النقل والاتصالات حوالي 28 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي على حوالي 16 في المائة. وعملت مؤسسات المجموعة من خلال الاهتمام بمشاريع توفير مياه الشرب الآمنة صحياً للسكان، وكذلك عملت مؤسسات المجموعة على توفير مياه الري لضمان زيادة الإنتاجية الزراعية، فقد استفاد صغار الفلاحين والمزارعين من حوالي 9 في المائة من الإجمالي المخصص لدعم قطاع الزراعة. ويشكل هذا نوعاً من المساهمة المباشرة في تحقيق الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية.

تقييم فعالية العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

تعتمد مؤسسات مجموعة التنسيق إلى توثيق مداخلاتها بإبرام الاتفاقيات وخطابات التفاهم مع الدول المستفيدة لتحديد المسؤوليات والالتزام بالخطط الزمنية عند تنفيذ المشروعات، كما تسعى إلى تأسيس شراكة تكون مسؤولياتها فيها تقديم خدمات بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستفيدة، مع مراعاة توخي المرونة والالتزام بمبدأ العمل من أجل الإنجاز. ورغم أن معظم مؤسسات المجموعة لم تضع حتى الآن معياراً رسمياً لمؤشرات قياس النتائج، إلا أنها تعتمد في تقييم فاعلية تمويلاتها وتصنيف مشروعاتها على مستوى تقدم الأعمال خلال التنفيذ وتحديد مدى الالتزام عند اكتمال المشروع. وقد تبين من خلال مسح وتحليل البيانات المتوفرة عن نشاطات مؤسسات المجموعة للفترة (2008-2012) ما يلي:

- فيما يتعلق بإجراءات القروض فإن مؤسسات المجموعة تحتاج من حوالي 6 أشهر إلى 8 أشهر لنقل القرض من مرحلة الموافقة إلى مرحلة التوقيع على الاتفاقية. كما أن 40 في المائة من القروض قد تم السحب منها في الموعد المحدد وحوالي 10 في المائة قد حصل فيه تغيير. كما تبين أن 30 في المائة من المشروعات التي اكتملت لدى بعض مؤسسات المجموعة خلال عامي 2011 و2012، قد حققت جميع أهدافها، وأن 64 في المائة قد حققت معظم الأهداف، وأن 6 في المائة فقط لم تحقق الأهداف المرجوة. كما بينت نتائج التحليل أن المشروعات الكبرى تكتمل

غالباً في الموعد المحدد وذلك لأن هذا النوع من المشروعات يغلب فيه تنفيذ الأعمال عبر التعاقد مع الشركات الكبرى، التي تستخدم إدارة مؤهلة و عمالة ماهرة. أما المشروعات الصغيرة فيعزى تأخر تنفيذها إلى اعتمادها على شركات المقاولات الصغيرة والتي غالباً ما تفتقر إلى الكفاءة وضعف الإشراف.

- تبرز الأرقام الخاصة بعدد القروض التي اكتمل السحب منها والمشروعات المنتهية خلال عامي 2011 و2012، مدى وفاء مؤسسات المجموعة بالتزاماتها. فقد بلغ عدد القروض التي اكتمل السحب منها 293 قرضاً، وبلغ إجمالي السحوبات حوالي 6.2 مليار دولار، وتترجم هذه الأرقام مشروعات مكتملة تم تنفيذها على أرض الواقع، كما بلغ عدد المشروعات المنتهية خلال نفس الفترة 278 مشروع بتكلفة إجمالية بلغت 20 مليار دولار. وبالمقابل فقد بلغ إجمالي الالتزامات الجديدة لتمويل استثمارات القطاع العام حوالي 15 مليار دولار، خلال نفس الفترة، ليتم بذلك فتح قناة جديدة للسحوبات من أجل تمويل مشروعات جديدة.

أفاق عمل مؤسسات مجموعة التنسيق لتحقيق فعالية مداخلاتها التنموية

اتفق رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق على العمل لوضع استراتيجية ذات ثلاث محاور رئيسية لإبراز فاعلية العون الإنمائي المقدم ويتمثل ذلك في تعزيز أساليب عمل مؤسسات المجموعة، واستخدام مؤشرات الشراكة العالمية. وتستعرض هذه الاستراتيجية قضية السياسات المتبعة في شأن الإفصاح عن المعلومات وإعادة هيكلة وتوحيد قاعدة البيانات المتوفرة حالياً لدى مؤسسات مجموعة التنسيق. هذا إلى جانب تكثيف الحوار مع الدول المستفيدة ومع ممثلي القطاع الخاص.

أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

أظهرت بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في شهر أبريل عام 2014، أن المساعدات التنموية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء لجنة العون التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد ارتفعت إلى مستوى قياسي في عام 2013 لتبلغ حوالي 134.8 مليار دولار، أي بزيادة مقدارها 6 في المائة عن المستوى المسجل عام 2012⁽⁵⁾. وحسب تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع مساهمة بريطانيا، وذلك بفضل القرارات التي اتخذتها الحكومة البريطانية بشأن تعزيز الميزانية الموجهة لدعم مساعداتها الرسمية الخارجية لبلوغ الهدف الذي تعهدت به الدول المانحة خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية عام 2002، الذي عقد في مونتيري، حيث تعهدت الدول المانحة بتخصيص نسبة 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة الدول النامية.

(5) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC)

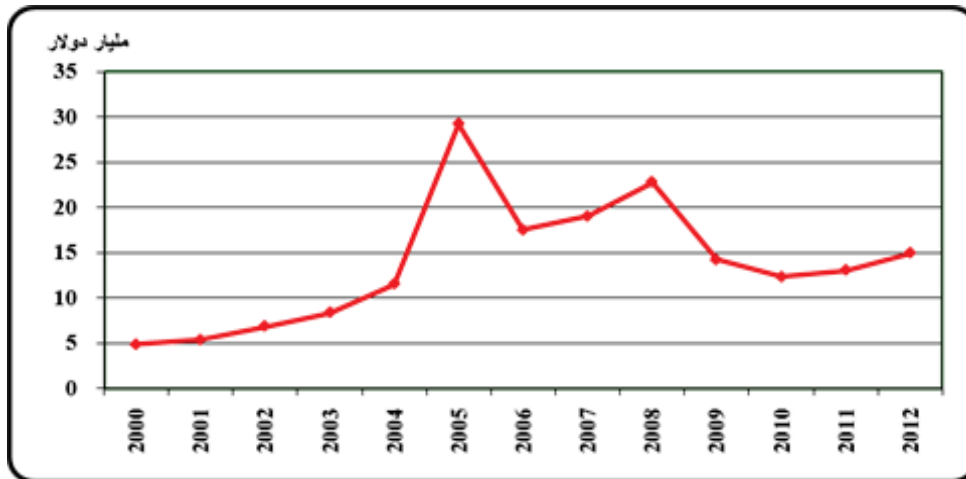
وقد سجلت مساهمات 17 دولة عضواً في لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي ارتفاعات متفاوتة، في حين عمدت باقي الدول الأخرى الأعضاء في اللجنة إلى تقليص مساهماتها (11 دولة)، حيث تراجعت المساعدات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو، التي خرجت من حالة الركود الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2013، بما في ذلك فرنسا، واليونان، والبرتغال. إلى جانب ذلك، فقد سجل صافي المساعدات الرسمية إلى الدخل القومي لهولندا أدنى مستوى له خلال أربعة عقود.

وبخصوص مساهمة الدول المانحة في صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الدولية، فقد حافظت كل من الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، واليابان وفرنسا على مراتبها كأكبر البلدان مساهمة في قيمة المساعدات. وبالمقابل وبمعيار النسبة للدخل القومي، حافظت كل من النرويج، والسويد، ولوكسمبروغ والدنمارك وبريطانيا على مواقعهم الريادية. وخلال عام 2013 تجاوزت نسبة مساعدات بريطانيا إلى دخلها القومي الإجمالي 0.7 في المائة المحددة من قبل الأمم المتحدة.

حصة الدول العربية من المساعدات الدولية خلال الفترة (1990-2012)

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي خلال الفترة (1990-2012) للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية حوالي 253.9 مليار دولار. وحصل العراق على الحصة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة، مقدارها 67.7 مليار دولار، أي بنسبة 26.7 في المائة، يليه مصر بمقدار 43.8 مليار دولار وبنسبة 17.3 في المائة، ثم فلسطين بمقدار 25.2 مليار دولار وبنسبة 9.9 في المائة، فالسودان بمقدار 21.6 مليار دولار وبنسبة 8.5 في المائة. والمغرب 19.6 مليار دولار وبنسبة 7.7 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (5).

الشكل (5): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2000-2012)



المصدر: الملحق (7/11).

الفصل الثاني عشر

التعاون العربي في مجال تحسين كفاءة الطاقة

نظرة عامة

تعد مصادر الطاقة بمختلف أشكالها من الدعائم الأساسية لتحقيق برامج التنمية المستدامة في جميع المجالات، ذلك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إدارة ذات كفاءة لمصادر الطاقة، واستخدام تقنيات حديثة نظيفة بيئياً ومقبولة اقتصادياً واجتماعياً لاستثمار هذه المصادر. من هنا تبرز أهمية العمل على ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها والحد من هدرها من خلال الاستهلاك العقلاني لها في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية .

إن تخفيض كمية الطاقة اللازمة لوحدة النشاط الاقتصادي مع المحافظة على المستوى الفني لخدمات الطاقة، يؤدي إلى زيادة المردود الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتخفيض الآثار البيئية السلبية. ولقد أصبح خيار ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها هو الخيار الأهم في المدى المنظور، إذ ينظر إليه كبديل عن إنتاج كميات إضافية من الطاقة، لأن ترشيد استهلاك الطاقة، في معظم الحالات أقل كلفة من إقامة منشآت جديدة لإنتاج هذه الطاقة.

ولقد شهد قطاع الطاقة في المنطقة العربية خلال الفترة الماضية تحديات كبيرة، وبرز الاهتمام برفع كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها ليصبح ضرورة ملحة في ظل النمو السكاني ومواجهة الطلب المتزايد والنمو المضطرد لاستهلاك الطاقة. ومن ثم فقد أصبح أمن التزود بالطاقة يمثل الهاجس الأساسي للدول وخاصة تلك المستوردة للطاقة. ولتخفيف أثر تلك التحديات تابعت إدارة الطاقة لدى جامعة الدول العربية (أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء) جهودها لتفعيل العمل العربي المشترك في هذا المجال، وتجاوبت معها الدول العربية لدى إصدارها "الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي"⁽¹⁾ حيث تجاوز عدد الدول العربية التي اعتمدت هذا الإطار الاسترشادي كموجه رئيسي في مجال التخطيط لكفاءة الطاقة على المستوى الوطني اثنتي عشرة دولة عربية، قامت ست دول منها بوضع خطط وطنية لكفاءة الطاقة منذ عام 2011 ، فيما تعمل باقي الدول العربية على وضع خطط وطنية لضمان كفاءة الطاقة.

(1) جامعة الدول العربية ، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.

وعلى ضوء ما سبق يهتم هذا الفصل بتناول موضوع التعاون العربي في مجال تحسين كفاءة الطاقة في الدول العربية حيث يتضمن هذا الفصل عرضاً مختصراً لمصادر الطاقة في الدول العربية (تقليدية ومتجددة)، كما يتناول المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكفاءة الطاقة. كذلك يتطرق هذا الفصل لواقع كفاءة الطاقة في المنطقة العربية وذلك بما يشمل الوضع الراهن وسياسات وخطط كفاءة الطاقة ومؤشرات الأداء، ومن ثم التعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة.

مصادر الطاقة في الدول العربية

تتنوع مصادر الطاقة في المنطقة العربية، فمن بعد الاكتشافات في مجالي النفط والغاز وتربع المنطقة العربية على عرش الدول المصدرة للوقود الأحفوري، بدأ الاهتمام بإيجاد مصادر أخرى بديلة للطاقة عوضاً عن المصادر التقليدية التي تؤول إلى النضوب. وأظهرت المسوحات الجغرافية والمناخية غنى المنطقة العربية بمصادر الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية حيث تقع أغلب الدول العربية في مجال الحزام الشمسي ذو مستويات الإشعاع الشمسية الأعلى على مستوى العالم، بالإضافة إلى العديد من المناطق الزاخرة بسرعات رياح مناسبة للاستثمار في عدد من الدول العربية لتوليد الطاقة. ولا بد من الاعتراف أيضاً بوجود مصادر أخرى متجددة ولكنها لم تأخذ حقها من الدراسة والبحث كالوقود الحيوي وطاقة حرارة جوف الأرض وغيرها.

مصادر الطاقة التقليدية

إن قطاع الطاقة في الدول العربية من أهم القطاعات التي تسهم إسهاماً إيجابياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يوفر احتياجات التنمية من مصادر الطاقة (المشتقات النفطية والكهرباء) المقدمة إلى القطاعات الاقتصادية والخدمية المختلفة. كما أن العائدات التي تحققها موارد النفط والغاز تعد من أهم مصادر الدخل القومي في الدول العربية، حيث يساهم القطاع بما يقرب من 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي⁽²⁾.

ولا يزال النفط أهم الموارد الطبيعية في المنطقة العربية وسيستمر على هذا الحال في المدى المنظور، ويتوقع أن يحتفظ العالم العربي باحتلال الصدارة في أسواق النفط العالمية وتجارة النفط الخام الدولية، إذ يملك نحو 55.8 في المائة من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 27.3 في المائة من الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي. فقد قدر احتياطي الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام 2013 بحوالي 713 مليار برميل وقدر احتياطي الغاز الطبيعي 54.4 تريليون متر مكعب⁽³⁾. وبلغ في عام 2013 إجمالي اكتشافات النفط في الدول العربية 36 اكتشافاً وإجمالي اكتشافات الغاز الطبيعي 12 اكتشافاً.

(2) أفيد، البيئة العربية 6، "الطاقة المستدامة: التوقعات، التحديات، الخيارات"، التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2013.

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2014.

مصادر الطاقة المتجددة

لقد تطورت سوق الطاقة المتجددة في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة وتم الكشف عن مشاريع الطاقة المتجددة في عدد من البلدان العربية . وفي مقدمة المصادر المتجددة المستخدمة في الدول العربية الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح إضافة إلى الطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية للأغراض المنزلية . ويوجد في مصر حوالي 2.8 جيجاوات من القدرة الكهرومائية المركبة وفي العراق 2.5 جيجاوات، وفي المغرب 1.77 جيجاوات، وفي السودان 1.59 جيجاوات، وفي سوريا 1.5 جيجاوات. ومع ارتفاع تكاليف الوقود الأحفوري وانخفاض تكاليف بعض التقنيات الحديثة للطاقة المتجددة فقد تعزز استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتلبية احتياجات الطلب المتزايد على الطاقة. وتبدو طاقة الرياح المصدر الأكثر شيوعاً لإنتاج الكهرباء من مصادر متجددة في المنطقة . فلدى مصر مزارع ريحية قدرتها 550 ميجاوات، يليها المغرب 290 ميجاوات وتونس 154 ميجاوات، ولقد شهدت طاقة الرياح نمواً قوياً خلال السنوات الخمس الماضية حيث نمت بنحو 8 أضعاف خلال الفترة (2008-2012)⁽⁴⁾.

ورغم القدرات الهائلة لتوليد الطاقة المتجددة في الدول العربية لا يزال حصتها في مزيج الطاقة العربي محدودة حيث يتراوح بين 1 في المائة لأقل حصة في البحرين وليبيا واليمن والأردن وفلسطين (أقل من 1 في المائة من إجمالي مصادر الطاقة) وأعلى حصة هي في السودان والمغرب حيث ترتفع الأهمية النسبية لمصادر الطاقة المتجددة إلى نحو (58.4 في المائة و33.1 في المائة على التوالي). فالسودان يولد غالبية احتياجاته من الكهرباء من الطاقة المائية مع عدم وجود مصادر أخرى مسجلة للطاقة المتجددة. ويهيمن على التوليد من الطاقة المتجددة في المغرب الطاقة المائية (27.2 في المائة)، تليها طاقة الرياح (5.2 في المائة). وتعد تقنية توليد الطاقة من المساقط المائية تقنية ناضجة وتستغل بالكامل تقريباً في المنطقة العربية، لذلك تبرز الحاجة إلى توليد الطاقة من مصادر متجددة أخرى كطاقة الرياح والطاقة الشمسية الحرارية والكهروضوئية.

من جانب آخر فقد تنامي استخدام تقنيات الطاقة الكهروضوئية بشكل متسارع في الدول العربية رغم تدني حصة هذه الطاقة في تلبية إجمالي الطلب على الكهرباء. وتحتل دولة الإمارات العربية المتحدة الصدارة في استخدام مثل هذا النوع من الطاقة بقدرة مجموعها 22.5 ميجاوات، يليها مصر وموريتانيا والمغرب بقدرة مركبة في كل منها تساوي 15 ميجاوات إضافة إلى 5 ميجاوات مركبة في كل من البحرين والجزائر وليبيا والمملكة العربية السعودية⁽⁵⁾.

(4) جامعة الدول العربية ، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.

(5) المرجع السابق.

واستحوذت المنطقة العربية في عام 2011 على 30 بالمائة من إجمالي القدرة المركزة للأشعة الشمسية المركبة في العالم والتي تمثل محطات كهروشمسية حرارية، وتقع هذه المحطات في الجزائر ومصر والمغرب. وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2013 إلى الدول العربية التي تسعى إلى الاستفادة من الطاقة الشمسية بإقامة أكبر محطة كهروشمسية حرارية تسمى (محطة شمس1)⁽⁶⁾ بقدرة 100 ميجاوات تستخدم مراكز شمسية ذات قطع مكافئ.

وقد بلغت مساحة اللواظ الشمسية المستخدمة في أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية في الدول العربية حوالي 4.8 مليون متر مربع مثلت قدرة مركبة مقدارها 3,3 جيجاوات حراري معظمها في الدول العربية المستوردة للنفط. وأفضل مثال على ذلك برنامج تطوير السخانات الشمسية في القطاع السكني (بروسول) في الجمهورية التونسية ومشروع تطوير السخانات الشمسية (بروموسول) في المملكة المغربية .

ولقد أصبح لدى 20 دولة عربية حالياً سياسات ذات أهداف ملائمة للطاقة المتجددة ولقد بلغ مجموع الاستثمارات الجديدة في مجال الطاقة المتجددة في عام 2012 حوالي 1.9 مليار دولار. وقد طورت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية والجمهورية التونسية آليات للسياسات العامة من أجل تحريك عملية التصنيع والابتكار محلياً في مجال الطاقة المتجددة⁽⁷⁾.

كفاءة الطاقة ومردودها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

لقد تصاعد الوعي العالمي بأهمية الحاجة إلى ترشيد الطاقة ورفع كفاءة إنتاجها ونقلها وتوزيعها واستخدامها. إذ أن تخفيض كمية الطاقة اللازمة لوحدة النشاط الاقتصادي مع المحافظة على المستوى الفني لخدمات الطاقة، يؤدي إلى زيادة في المردود الاقتصادي، والمساهمة في التنمية المستدامة وتخفيض الآثار السلبية البيئية، مما يحقق فوائد اقتصادية تتمثل بتخفيض الطلب الأعظمي والاستهلاك الإجمالي للطاقة، وبالتالي تخفيض واردات الطاقة بالنسبة للدول العربية المستوردة للطاقة وزيادة صادرات الطاقة بالنسبة للدول المصدرة لها.

كما يؤدي تخفيض استهلاك الطاقة إلى فوائد اجتماعية تتمثل في توجيه الوفرة المحقق من توفير استهلاك الطاقة إلى تعزيز الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية وتشغيل الشباب. كما يؤدي إلى فوائد بيئية تتمثل في خفض الانبعاثات الضارة بالبيئة والمناخ وعلى رأسها انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العامل الرئيسي وراء تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري. ولقد أصبح خيار ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها هو الخيار الأهم في المدى المنظور، إذ ينظر إليه كبديل عن الإنتاج الجديد، لأن ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها أقل كلفة على

(6) جامعة الدول العربية ، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي.

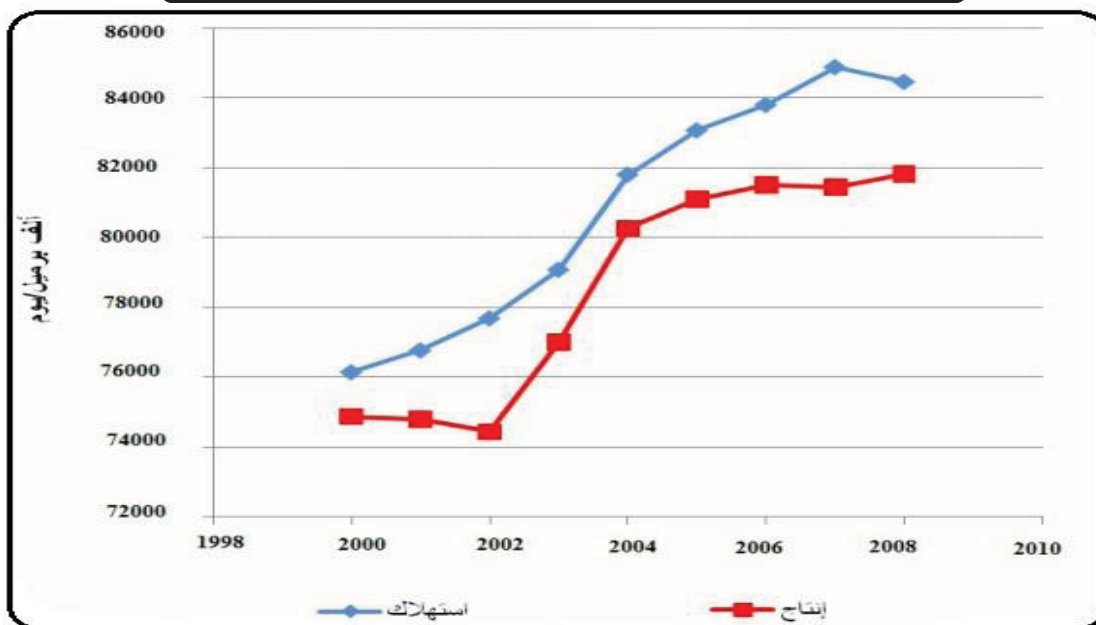
(7) المرجع السابق.

الاقتصادات العربية من إقامة منشآت جديدة لإنتاج هذه الطاقة، إذ أن ذلك يحقق وفراً في استهلاك الطاقة؛ ويقلل من الاستثمارات المطلوبة لتأمين الطاقة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض المردود الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتوقع من كفاءة استخدام الطاقة.

المردود الاقتصادي

إن معدل نمو استهلاك الطاقة السنوي خلال الفترة 2006-2010 في المنطقة العربية يتجاوز نسبة 5 في المائة في الوقت الذي تراجع فيه إنتاج العالم العربي من النفط الخام في الفترة نفسها بنسبة 8 في المائة و ترايد إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة لا تتجاوز 1 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، يتسم نمط استهلاك الطاقة الكهربائية في الدول العربية بمعدلات نمو عالية جداً تتراوح بين 5-10 في المائة سنوياً، مما يحتم على الدول بناء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بشكل مستمر لمواجهة هذا الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية. ويبين الشكل (1) نسبة العجز الذي تعاني منه المنطقة العربية بمقارنة الاستهلاك مع الانتاج اليومي من مصادر الطاقة.

الشكل (1): تطوير مستويات الاستهلاك والطاقة في الدول العربية (2010-1998)



المصدر: British Petroleum, Statistical Review of World Energy, June 2009.

ومن المعلوم أن تكلفة وحدة الطاقة التي يتم توفيرها تساوي ربع تكلفة وحدة الطاقة المنتجة، وانطلاقاً من هذا المبدأ وباعتبار أن كفاءة الطاقة هي أحد مصادر الطاقة غير المباشرة، فإن مواجهة الطلب المتزايد على حوامل الطاقة بكفاءة

أشكالها سيعتمد في المستقبل على وجود الموارد الاقتصادية التي تُمكن من تلبية مستويات الطلب المتزايد ومن ثم فإن اعتماد مبدأ رفع كفاءة وترشيد استخدام الطاقة سينعكس بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي المستقبلي للدول.

وبالنظر إلى أن معدلات الوفرة المحقق جراء كفاءة استخدام الطاقة لا تقل عن 20 في المائة من الاستهلاك الحالي، فإن ذلك يعطي مؤشراً واضحاً على قيمة الوفورات المتوقعة تحقيقها سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستيراد أو الاستثمارات في حال تم ادخال تقنيات وأساليب كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها في خليط الطاقة العام. ومن ناحية أخرى، فإن الأثر الاقتصادي لمجالات كفاءة الطاقة يكمن أيضاً في حجم الأعمال التي من الممكن أن تجتذبها قطاع تطبيقات كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها إلى الأسواق العربية، فعلى سبيل المثال فلقد ازداد عدد الشركات العاملة في مجال كفاءة الطاقة في لبنان من 36 شركة عام 2009 إلى 116 شركة في عام 2013.

المردود الاجتماعي

نظراً لكون تقنيات كفاءة الطاقة ومجالاتها تمتد إلى جميع القطاعات على المستوى المحلي، فإن حجم الأعمال الذي من الممكن إيجاده في مجال كفاءة الطاقة سوف يساهم في إيجاد العديد من فرص العمل وإنشاء العديد من الشركات العاملة في هذا المجال، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل إيجابي على الحياة الاجتماعية.

وحيث أن وحدة الطاقة الموفرة توفر ربع وحدة الطاقة المنتجة، فإنها ومن جانب آخر سوف تولد أربعة أضعاف فرص العمل التي توفرها قطاعات توليد الطاقة، حيث يعتمد تسويق منتجات كفاءة الطاقة على عناصر متعددة لا يحتاجها قطاع توليد الطاقة كالإعلام والتوعية والتسويق بالإضافة إلى خدمات الطاقة الأخرى المرتبطة بالقطاع مثل الدراسات والتدقيق الطاقوي وخدمات التركيب والصيانة. ناهيك عن ما توفره تطبيقات سلوكيات ترشيد استهلاك الطاقة ورفع كفاءتها من تأثير مباشر على سلوكيات الأفراد والمجتمعات وتعاملها مع الطاقة من مفهوم حضاري ينطلق من كونها سلعة ثمينة وضرورة الحفاظ عليها تتبع من واجب توفيرها للأجيال المقبلة.

كما تساهم تقنيات كفاءة الطاقة في رفع مستوى الخدمات، فالمباني المعزولة حرارياً توفر الارتياح الحراري لقاطنيها من خلال تأمين تجانس في توزيع درجة حرارة الوسط المشغول بالإضافة إلى الوفرة المادي في مصاريف التكييف والتدفئة، كما تتمتع التجهيزات عالية الكفاءة بأداء متميز نتيجة التزامها بالمعايير الفنية الصحيحة اللازمة لتحقيق استهلاك أقل بخدمات أفضل.

المردود البيئي

وبالنظر إلى المردود البيئي فإن كل كيلوات/ ساعة يتم توفيره يوفر ما مقداره 3 كيلوغرام من ثاني أكسيد الكربون المكافئ، وبالتالي فإنه كلما ازدادت كميات الوفورات في الطاقة انعكس ذلك مباشرة على جودة البيئة المحيطة وانخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة السبب الرئيسي للاحتباس الحراري ذو الآثار السلبية الكبيرة على البيئة. وبالطبع فإن تحسين جودة البيئة له مردود اجتماعية متعلق بجودة المعيشة وانخفاض نسبة الأمراض المزمنة مما ينعكس أيضاً على الحالة الاقتصادية للبلدان التي تهتم بتطوير الطاقة المتجددة وزيادة مستويات كفاءة الطاقة.

الكفاءة والمفهوم المستدام للطاقة في الحالة العربية

إن معيار الكفاءة هو المؤشر الرئيسي لتحديد فيما إذا كانت العملية الاقتصادية أو الهندسية قادرة على استثمار مدخلاتها لتعظيم مخرجاتها بالشكل الذي يلبي الحاجة التي وجدت من أجلها هذه العملية. أما بالنسبة لكفاءة الطاقة فهي تعبر عن كمية الطاقة المستهلكة واللازمة من أجل إنتاج وحدة نشاط اقتصادي محدد. وبالتالي فإن تحسين كفاءة استخدام الطاقة تعبر عن تخفيض كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة النشاط الاقتصادي مع المحافظة على المستوى الفني للخدمات، ويتم ذلك من خلال تحسين كفاءة التقنيات المستخدمة للطاقة أو استخدام تقنيات حديثة ذات كفاءة عالية لاستخدام الطاقة. أو كما عرفه الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي بأنها "الزيادة في كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة كنتيجة للتغيرات التكنولوجية والسلوكية و/ أو التغيرات الاقتصادية".

أما ترشيد استهلاك الطاقة فيعبر عن الاستهلاك العقلاني للطاقة والحد من هدرها لدى استخدامها بمختلف أشكالها الحرارية والكهربائية. أو كما عرفه الإطار الاسترشادي: "بمجموعة الإجراءات السلوكية والوقائية والتدابير الفنية، التي تقود إلى التخفيض من الهدر في استهلاك الطاقة بمختلف أنواعها". ويعد الترشيح وتحسين كفاءة الطاقة مصدراً غير مباشر من مصادر الطاقة المتاحة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر الحد من استهلاك الطاقة الأولية والحد من التغير المناخي.

ولقد ارتبط مفهوم التنمية المستدامة والذي يتضمن السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات البيئية بمفهوم كفاءة الطاقة، حيث حددت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في بداية الألفية الثالثة خمسة مجالات رئيسية لاستخدام الطاقة من أجل التنمية المستدامة وهي:

- تعزيز امدادات الطاقة ، وخاصة للمناطق الريفية والمحرومة؛
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها؛
- تنمية استخدام مصادر الطاقة المتجددة ونشر تطبيقاتها؛
- العمل على توفير تقنيات متطورة للوقود الأحفوري الأنظف؛
- تخفيف الآثار البيئية السلبية لاستخدام الطاقة التقليدية وخاصة في قطاع النقل.

وبالتالي فإن الارتباط الوثيق بين عنصر الطاقة والتنمية المستدامة هو المكون الرئيسي للتخطيط المستقبلي في الفترة الحالية والتي تعتبر فترة تحول لأغلب الدول المعتمدة على مصادر الطاقة الأحفورية سواءً المنتجة محلياً أو المستوردة من الخارج.

وبالنسبة للمنطقة العربية فتتقسم فيها الدول إلى ثلاثة مجموعات رئيسية فيما يتعلق باعتمادها على الطاقة على النحو التالي:

(1) المجموعة الأولى: وهي الدول المصدرة لمصادر الطاقة كدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والجزائر وليبيا، ويعتمد البناء الاقتصادي لهذه الدول بشكل رئيسي على صادراتها من النفط والغاز فيما يذهب جزء من الانتاج لتأمين الاستهلاك المحلي.

(2) المجموعة الثانية: وهي الدول التي تستورد كامل احتياجاتها من الطاقة كالمغرب والأردن وفلسطين ولبنان، حيث أن فاتورة الطاقة في هذه الدول قد تصل إلى أكثر من 30 في المائة من النفقات العامة مما يشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاداتها الوطنية.

(3) المجموعة الثالثة: وهي الدول في مرحلة الانتقال من كونها مصدرة للطاقة إلى مستوردة كمصر وسورية وتونس واليمن، حيث تعاني هذه الدول من التحول الذي يطرأ على هيكل الاقتصاد الوطني وموارده، ففي حين كانت هذه الدول تعتمد في السابق على انتاجها المحلي من الطاقة لتوليد نسبة لا يستهان بها من الإيرادات العامة، تحول الأمر لتضطر هذه الدول للسعي لإيجاد موارد مالية أخرى لتغطي العجز في مجال انتاج الطاقة من خلال استيراد الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.

وبالتالي فإن التعامل مع الطاقة بطريقة عقلانية من خلال رفع كفاءتها وترشيد استهلاكها يضمن إطالة مدة استنفاد الوقود الأحفوري ويقدم الطاقة كسلعة أساسية ثمينة القيمة ومرتفعة التكلفة ومرتبطة بتطور عمليات التنمية واستدامتها بشكل مباشر، مما يحتم على الدول العربية اعتماد سياسات واستراتيجيات وخطط لنشر مفاهيم وتقنيات كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، ولتتم إدراجها كعنصر أساسي في التخطيط المتكامل لقطاعات الطاقة.

واقع كفاءة الطاقة في المنطقة العربية

نظرة شاملة

وضعت العديد من الدول العربية خططاً وطنية لكفاءة الطاقة وفق الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي. حيث اعتمدت اثنتي عشرة دولة عربية أهدافاً استراتيجية كمية

لكفاءة الطاقة تمثلت في كل من: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان وجمهورية العراق ودولة فلسطين ودولة قطر والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية.

ويعمل عدد من الدول على تشجيع استخدام كفاءة الطاقة سواء بإصدار القوانين المحفزة لذلك كما في المملكة الأردنية الهاشمية، أو بتوزيع أجهزة إنارة موفرة للطاقة كما في مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية، أو إنشاء صناديق للتحكم بالطاقة كما في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، أو تقديم منح أو دعم مالي أو امتيازات ضريبية كما في الجمهورية التونسية وجيبوتي وجمهورية السودان ودولة قطر والجمهورية اللبنانية.

وقد أصدرت هذه الدول إضافة إلى مملكة البحرين وجيبوتي والجمهورية العربية السورية مجموعة من القوانين والتشريعات والقرارات النازمة في مجال ترشيد وكفاءة الطاقة. ويوجد لدى أغلب الدول العربية وزارات معنية بموضوع كفاءة الطاقة، ولدى بعضها هيئات ووكالات ومراكز معنية ومتخصصة بكفاءة الطاقة تعمل على وضع وتنفيذ القوانين والتشريعات الموضوعية في مجال ترشيد وكفاءة الطاقة وعلى تطويرها وإجراء دراسات تحسين الكفاءة. وتقوم بإدارة وتنفيذ مشروعات كفاءة الطاقة في جميع القطاعات منها : إنارة الشوارع كما في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان، وتحسين كفاءة الإنارة في القطاع السكني كما في مملكة البحرين ودولة ليبيا، والتحكم وإدارة الطاقة كما في الجمهورية التونسية والجمهورية اللبنانية وخفض الفاقد في شبكات الكهرباء كما في دولة فلسطين، واستخدام السخانات الشمسية للمياه كما في دولة العراق وجمهورية مصر العربية. كما عملت بعض الدول على اعتماد ملصقات كفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية.

ويتوفر لدى ثمانية عشرة دولة عربية مؤسسات تعليمية لديها مواد تخصصية في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. ولديها عشرات الخبراء الذين يعملون بكفاءة الطاقة وعدد من شركات خدمات الطاقة ومكاتب للدراسات معنية بكفاءة الطاقة. وعلى اعتبار أن تقنيات الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة تتطور بسرعة هائلة، فقد شهدت مشاريع البحث العلمي في هذا المجال تطوراً ملحوظاً في عدد من الدول العربية في الوقت الذي شهد فيه قطاع بحوث ومشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تطوراً متميزاً في المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان ودولة قطر والجمهورية اللبنانية. وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي قامت بإنشاء وكالات وهيئات متخصصة في مجال كفاءة الطاقة قد استطاعت تحقيق نقلات نوعية على مستوى الاستراتيجيات ورسم السياسات والتطبيق والتنفيذ وبناء الكوادر الوطنية المدربة.

السياسات والخطط الحالية لكفاءة الطاقة في المنطقة العربية

تماشياً مع الإطار الاسترشادي لجامعة الدول العربية الذي صدر في نوفمبر عام 2010، أعدت مجموعة من الدول العربية خططاً وطنية لكفاءة الطاقة. وتمثلت هذه الدول في المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، ودولة فلسطين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية. وقد دخلت هذه الخطط الوطنية موضع التنفيذ. ووضعت الجمهورية العربية السورية خطتها الوطنية ولم يتم اعتمادها بسبب الظروف الحالية. وما زالت الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة في كل من دولة الإمارات العربية ومملكة البحرين ودولة ليبيا والجمهورية اليمنية في طور الإعداد.

ولقد أعدت السياسات والاستراتيجيات في مجال كفاءة الطاقة من خلال تحديد الأهداف الاستراتيجية الكمية لكفاءة الطاقة؛ ووضع الحوافز وسن القوانين والتشريعات لتطبيق هذه الأهداف؛ حيث وضعت الدول العربية أهدافها الاستراتيجية لكفاءة الطاقة؛ وأصدرت القوانين والتشريعات المناسبة في مجال كفاءة الطاقة، كما اعتمدت 6 دول عربية منها حوافز مشجعة لتطبيق كفاءة الطاقة، الجدول (1)، الجدول (2).

الجدول رقم (1)

الأهداف الاستراتيجية لكفاءة الطاقة في الدول العربية

الدولة	الهدف
المملكة الأردنية الهاشمية	- تخفيض 20 في المائة من استهلاك الطاقة في كافة القطاعات بحلول عام 2020.
دولة الإمارات العربية المتحدة	- تخفيض استهلاك الطاقة الكلي بحوالي 20 في المائة من خلال برنامج الاستدامة والمباني الخضراء. - استحداث قوانين لحفظ وترشيد الطاقة في المباني، واستخدام نظم التسخين الشمسي للمياه في المباني.
الجمهورية التونسية	- توفير 4.9 مليون طن مكافئ نفطي خلال الفترة (2013-2016). - توفير 11.6 مليون طن مكافئ نفطي خلال الفترة (2017-2020).
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	- تخفيض استهلاك الطاقة اللازمة لتدفئة وتكييف المباني السكنية بنسبة 40 في المائة من خلال العزل الحراري. - استخدام التسخين الشمسي، والمصابيح الاقتصادية، وتقنيات كفاءة الطاقة في قطاع الصناعة، وإدخال تقنيات التكييف الشمسي.
المملكة العربية السعودية	- خفض معدل زيادة الحمل الأقصى بنسبة 50 في المائة ليصل إلى 3.35 في المائة عام 2015. - كفاءة أنظمة التكييف واستخدام الطاقة المتجددة، ورفع كفاءة الطاقة في المباني و في القطاع الصناعي. وتعميم نظام إدارة الطاقة وحملات ترشيد استهلاكها وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بكفاءة الطاقة وترشيد استهلاك الكهرباء. - تعميم نظام ملصقات كفاءة الطاقة ونشر تقنيات المباني الموفرة للطاقة.
جمهورية السودان	- تحقيق وفر حوالي 15 في المائة من إجمالي الطلب على الكهرباء حتى عام 2020.

الجمهورية العربية السورية	- يتم حالياً إعداد مشروع الخطة الشاملة للطاقات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.
جمهورية العراق	- تحقيق وفر في استهلاك الطاقة من 5 في المئة إلى 10 في المائة نهاية عام 2016.
دولة فلسطين	- خفض الاستهلاك الكهربائي بنسبة 5 في المائة حتى العام 2020.
دولة قطر	- خفض معدلات استهلاك الفرد للكهرباء بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2017.
الجمهورية اللبنانية	- توفير 5 في المائة من مجمل الطلب على الكهرباء حتى عام 2015.
دولة ليبيا	- تحقيق وفراً يقدر بحوالي 4 في المائة من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية سنة 2020 في إطار خطة مزمنة لزيادة كفاءة الطاقة.
جمهورية مصر العربية	- اعتماد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة بقطاع الكهرباء التي تهدف إلى توفير نحو 5 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة عام 2015.
الجمهورية اليمنية	- توفير 230 جيجاوات/ساعة سنوياً من خلال إحلال السخان الشمسي. - توفير 460 جيجاوات/ساعة سنوياً بإحلال المصابيح الاقتصادية لإنارة الشوارع والمرافق الحكومية بحلول عام 2025.

المصدر: جامعة الدول العربية ، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي

الجدول رقم (2)

الحوافز المشجعة لكفاءة الطاقة في الدول العربية

الدولة	الهدف
المملكة الأردنية الهاشمية	- تشجيع الاستثمار في مجال ترشيد الطاقة من خلال نظام تنظيم إجراءات ووسائل ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها في جميع القطاعات.
مملكة البحرين	- توزيع 2.2 مليون مصباح فلورسنت في القطاع المنزلي.
الجمهورية التونسية	- تقديم منح ودعم مالي لكافة القطاعات من خلال إحداث نظام التحكم بالطاقة. - إنشاء الصندوق الوطني للتحكم بالطاقة.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	- تمويل حكومي عن طريق تقديم قروض مصرفية، للتحكم في الطاقة في القطاع الصناعي والمنزلي ومشاريع مقاومة التلوث، من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، والمفوضية الأوروبية؛ وتقديم منح ضريبية.
الجمهورية اللبنانية	- إنشاء الصندوق الوطني للتحكم بالطاقة، من خلال مرسوم تنفيذي منظم لذلك.
جمهورية مصر العربية	- منح ودعم مالي لكل القطاعات في مجالات كفاءة الطاقة عن طريق منحة من الاتحاد الأوروبي؛ وبتنفيذ من مصرف لبنان لمشاريع كفاءة الطاقة. - نظام تمويل لتسهيل اقتناء أجهزة التسخين الشمسي من خلال قرار المجلس الأعلى للطاقة.
	- توزيع 12 مليون لمبة موفرة للطاقة في القطاع المنزلي

المصدر: جامعة الدول العربية ، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي

مؤشرات كفاءة الطاقة في المنطقة العربية

تعد كثافة الطاقة أبسط مؤشر إحصائي لكفاءة الطاقة لدولة ما، وتُعرف بأنها نسبة إجمالي إمدادات الطاقة الأولية إلى الناتج الإجمالي المحلي للدولة. وقد يكون هناك بعض الفروق في حساب كل من هذه الأرقام وخاصةً عند قياس الناتج الإجمالي المحلي. وتعتمد كثافة الطاقة لاقتصاد ما بقوة على بنية ذلك الاقتصاد. ومن الواضح أن الاقتصاد الذي يركز على الصناعات الثقيلة بطبيعة الحال يتمتع بكثافة طاقة أعلى من الاقتصاد التي يعتمد بشكل كبير على أنشطة الأعمال ذات القيمة المضافة والخدمات. لذلك فإن مؤشر كثافة الطاقة يستخدم بشكل أساسي لدراسة التوجهات، وليست للحكم على أداء دولة بعينها.

ومن أجل وضع وتحديد وحساب وتحليل المؤشرات المهمة في مجال كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها تعاونت عشر دول عربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي: المملكة المغربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية التونسية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة فلسطين، والجمهورية اليمنية، مع الخطة الزرقاء (Plan Bleu) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE)⁽⁸⁾ لتنفيذ دراسة بعنوان "مؤشرات كفاءة الطاقة في دول جنوب وشرق المتوسط"⁽⁹⁾. ومن بين أهداف الدراسة حساب وتحليل مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة؛ ونشر ثقافة المؤشرات لدى واضعي السياسات؛ ورفع مستوى الوعي حول الحصول على بيانات الطاقة والبيانات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بها وتوافرها ووثوقيتها؛ وتشجيع تبادل الخبرات والمعلومات بين دول المنطقة. وقد جرى التركيز على حسابات الطاقة، وقراءة وتحليل بيانات ميزان الطاقة؛ والمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة، وغيرها من المؤشرات الأخرى)؛ ومصادر البيانات المعتمدة؛ وتحديد وحساب مؤشرات الطاقة؛ وتفسير المؤشرات في ضوء الواقع الاقتصادي والطاقة. وتشكل هذه المؤشرات القطاعية معياراً لتقييم أثر تدابير كفاءة استخدام الطاقة المنفذة وفق الإطار الاستراتيجي لكفاءة استخدام الطاقة المعتمد في جامعة الدول العربية. وجرى تحليل مؤشرات كفاءة الطاقة على المستوى الكلي وفي قطاع توليد الكهرباء وقطاع الصناعة وقطاع الأبنية (السكنية والخدمية). وفيما يلي نتائج أهم المؤشرات المتضمنة في الدراسة.

كثافة الطاقة الأولية

تعرف كثافة الطاقة الأولية بكونها نسبة استهلاك الطاقة الأولية إلى الناتج المحلي الإجمالي. ولقد بلغ متوسط كثافة الطاقة الأولية في عام 2009 في الدول العربية المدروسة بحدود 0,459 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار (بالأسعار الثابتة لدولار عام 2000)، وهو أكثر من 2,6 أضعاف متوسط كثافة الطاقة الأولية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبالغ نحو 0,174 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار (بالأسعار الثابتة لدولار عام 2000)، وبالتالي تتوفر إمكانيات هائلة في الدول العربية لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، ويبين الجدول (3) كثافة الطاقة الأولية في كل دولة من الدول المتضمنة.

(8) يشمل المركز عضوية ثلاثة عشرة دولة عربية هي: الأردن والبحرين وتونس والجزائر وسورية والسودان والعراق وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن.

(9) المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والخطة الزرقاء (RCREEE & Plan Bleu)، مؤشرات كفاءة الطاقة في دول جنوب وشرق المتوسط، 2012.

الجدول (3)

مجموعات الدول وفقا لكثافة الطاقة الأولية في عام 2009

الدول	كثافة الطاقة الأولية	مستوى كثافة الطاقة
الجمهورية اللبنانية. المملكة المغربية. دولة فلسطين. الجمهورية التونسية.	- أقل من 0.3 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار من الأسعار الثابتة لعام 2000	مستوى منخفض
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجمهورية اليمنية. جمهورية مصر العربية. دولة ليبيا. المملكة الأردنية الهاشمية.	- من 0.3 إلى 0.6 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار من الأسعار الثابتة لعام 2000	مستوى متوسط
الجمهورية العربية السورية.	- أكبر من 0.8 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار من الأسعار الثابتة لعام 2000	مستوى عالي

المصدر: RCREEE & Plan Bleu، مؤشرات كفاءة الطاقة في دول جنوب وشرق المتوسط، 2012.

ويتضح من الجدول السابق إن الدول التي لديها مستوى كثافة الطاقة الأولية منخفض هي الدول التي تتسم بانخفاض نسبي في مستويات الاستهلاك الأولي للطاقة وبخاصة على ضوء محدودية دعم الطاقة في هذه البلدان وذلك بما يشمل كل من الجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية ودولة فلسطين والجمهورية التونسية. في المقابل ترتفع مستويات استهلاك الطاقة في عدد من الدول المصدرة للنفط على ضوء ارتفاع مستويات الدعم الموجه للطاقة مثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية اليمنية ودولة ليبيا.

كثافة الطاقة النهائية

تُمثل كثافة الطاقة النهائية بنسبة الاستهلاك النهائي للطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت كثافة استهلاك الطاقة النهائية في عام 2009 في الدول العربية المدروسة 0.268 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار (بالأسعار الثابتة لدولار عام 2000) وتساوي 2.5 أضعاف متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تساوي 0.108 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار (بالأسعار مقومة بالدولار لعام 2000). ويلاحظ أن الاختلافات بين الدول في كثافة الطاقة النهائية هي أقل من الاختلافات المسجلة فيما يتعلق بكثافة الطاقة الأولية. ومع ذلك فإن البلدان ذات الكثافة المنخفضة للطاقة الأولية تحافظ على كثافة أقل للطاقة النهائية. وتشير نتائج الدراسة في هذا الصدد إلى توفر إمكانيات هائلة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة على المستوى القطاعي في الدول العربية المدروسة ومع ذلك، فإن تخفيض كثافة الطاقة النهائية يتطلب سياسة مستدامة تهدف إلى تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، (قطاعات الأبنية، والصناعة، والنقل، والزراعة).

كثافة الكهرباء

وهي كمية الكهرباء اللازمة للإنتاج النهائي لوحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت كثافة الكهرباء في عام 2009 للدول المتضمنة في الدراسة، حوالي 642 كيلوات ساعة لكل 1000 دولار بالأسعار الثابتة لعام 2000 وهو ما يمثل ضعفًا متوسط كثافة الكهرباء لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ 324 كيلوات ساعة لكل 1000 دولار (بالأسعار الثابتة لدولار عام 2000). وبالتالي تتوفر إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الكهرباء على مستوى التحويل وعلى المستوى القطاعي في الدول العربية.

ويتطلب تخفيض كثافة الكهرباء (تحسين كفاءة استخدام الكهرباء) سياسة مستقرة لإدارة الطلب على الكهرباء، واعتماد هيكل تعريفية مناسب بما يعكس الأسعار الحقيقية لتوليدها، وتنفيذ تدابير كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات واعتماد معايير كفاءة الطاقة في الأجهزة المنزلية، واستخدام أجهزة الإنارة الموفرة للطاقة. ويتضح من ذلك ضرورة تنفيذ تدابير تحسين كفاءة الطاقة ضمن إطار خطط العمل الوطنية وفق "الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي".

الكفاءة الظاهرية لقطاع التحويل

وهي النسبة بين الانتاج الإجمالي للطاقة في قطاع التحويل (باستثناء مصادر الطاقة المتجددة) ومجموع مدخلات الطاقة الأولية لهذه العملية. وتتراوح قيمتها بين 60 و70 في المائة.

الاستهلاك النوعي لتوليد الكهرباء

وهو يحدد كفاءة قدرات محطات توليد الكهرباء. وتعتمد قيمته على عدد من المعطيات الرئيسية مثل: مزيج تقنيات توليد الكهرباء؛ وتقادم محطات التوليد الكهربائية وكفاءة تشغيلها وصيانتها؛ وحصة الطاقة المتجددة؛ ومزيج الوقود المستخدم في توليد الكهرباء... الخ. ولقد انخفض هذا المؤشر في المتوسط في المنطقة العربية المدروسة من 224 طن مكافئ نفط/ جيجاوات ساعة في عام 2003 إلى 220 طن مكافئ نفط/ جيجاوات ساعة في عام 2009. وبالمطابق يختلف من دولة إلى أخرى حسب مزيج نظام التوليد. ويمكن تخفيض كثافة الطاقة في قطاع الكهرباء بزيادة كفاءة عمليات توليد الكهرباء وإعادة توجيه مزيج الكهرباء نحو المزيد من استخدام الطاقة المتجددة. ومع ذلك فإن تخفيض كثافة الطاقة النهائية يتطلب سياسة مستدامة لإدارة التزود بالكهرباء تهدف إلى تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة في قطاع التحويل (قطاع توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها) في الدول العربية.

إنفاق الأسرة على الطاقة

وهي حصة نفقات الطاقة من مجموع نفقات الأسرة. وتراوحت حصة نفقات الأسرة على الطاقة في عام 2009، بين 1.2 في المائة من مجموع نفقات الأسرة في الجمهورية اللبنانية إلى 7.7 في المائة في الجمهورية اليمنية.

تقييم ومراقبة كفاءة الطاقة في المنطقة العربية

لقد أصدر المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) دراسة حول تقييم التقدم الذي أحرزته الدول العربية الأعضاء فيه في مجال كفاءة الطاقة من خلال دراسة بعنوان "المؤشر العربي لطاقة المستقبل- كفاءة الطاقة لعام 2013⁽¹⁰⁾" ، حيث تم عرض وتحليل الواقع الحالي لكفاءة الطاقة وفق أربعة محاور رئيسية وهي:

- الهيكل الحالي لتسعير الطاقة.
- إطار السياسات الاجتماعية والسياسية للاستراتيجيات وخطط العمل النوعية المعتمدة.
- القدرات المؤسسية لتصميم وتنفيذ سياسات كفاءة الطاقة.
- كفاءة النظام الكهربائي متضمناً كفاءة توليد الكهرباء وكفاءة شبكات نقلها وتوزيعها.

الهيكل الحالي لتسعير الطاقة

اهتمت الدراسة بتقييم مستوى الطلب على خدمات كفاءة الطاقة من خلال مقدار دعم الطاقة وهيكل أسعار الكهرباء الذي شمل مقدار الدعم في القطاع السكني وفي القطاع الصناعي. إضافة إلى كمية دعم الوقود الأحفوري. ويعد وجود هيكل تسعير متباين للكهرباء -وفقاً للوقت ونوعية التغذية- آلية جيدة لتحفيز المستهلكين على استخدام الطاقة بشكل أكثر عقلانية وتقليل أحمال الذروة من خلال زيادة القدرة على تقليل الموارد اللازمة لتغذية الطاقة في أوقات الذروة، حيث يوفر ذلك قدرة إضافية لتغطية الحمل الأساسي، وتقليل المخاطر المالية بالنسبة لمؤسسة الكهرباء.

وقد تبين أن سبع دول عربية هي الجمهورية اللبنانية، والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مصر العربية، تطبق هيكل التسعير المتباين زمنياً وفق وقت الاستخدام على مستهلكي الجهد المتوسط والجهد العالي والجهد الفائق، وأن جميع الدول العربية لا تطبق هيكل التسعير وفق وقت الاستخدام على المستهلكين المنزليين ومستهلكي الجهد المنخفض. وقد أتضح أن ثلاث دول عربية هي الجمهورية اللبنانية والجمهورية التونسية والجمهورية العربية السورية فقط تطبق أكبر عدد من الشرائح في هياكل أسعارها المنزلية. ولكي يكون لهيكل الأسعار وفق وقت الاستخدام فعالية أكثر في تخفيض

⁽¹⁰⁾ المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، "المؤشر العربي لطاقة المستقبل- كفاءة الطاقة"، 2013.

حمل الذروة، يجب أن تكون أسعار الكهرباء مرتفعة بشكل كاف لكي تعكس الكلفة الحقيقية لتوليدها، وخاصة وقت الذروة. للحد من الحث على إجراء تغييرات في نمط الاستهلاك مع وجوب عدم انقطاع إمدادات الكهرباء. في المقابل، تحقق الدول التي لديها أسعار الكهرباء مرتفعة نسبياً وإمدادات الكهرباء فيها مستمرة دون انقطاع أثراً إيجابياً من تطبيق هيكل الأسعار وفق وقت الاستخدام على تخفيض ذروة الحمل مثل المملكة المغربية. وقد ثبت أن دعم الطاقة هو السبب الرئيسي لانخفاض كفاءتها. ويشكل الدعم في المتوسط أكثر من 20 في المائة من نفقات حكومات عدد من الدول العربية. وتدعم جميع دول المنطقة المشتقات النفطية، ويدعم معظمها الكهرباء. إن دعم الطاقة يشجع على التوزيع غير الكفء للموارد الشحيحة، وعلى الاستهلاك المرفوع وغير العقلاني للطاقة، ولا يشجع الاستثمارات والجهود المبذولة لتطوير نظم طاقة أكثر كفاءة. كذلك ينتج عن تفاوت الأسعار بين البلدان المتجاورة تهريب المنتجات النفطية عبر الحدود وهو ما يزيد العبء المالي على حكومات الدول الداعمة للطاقة.

ولقد تبين أن الكهرباء المستهلكة في القطاع السكني هي الأكثر دعماً، فالدعم يتراوح بين 25 في المائة في المملكة المغربية و95 في المائة في الجمهورية العربية السورية ومملكة البحرين. وأما بالنسبة لمستهلكي القطاع الصناعي، فيفرض بعض الدول سعراً موحداً والبعض الآخر يحدد مستويات سعر متعددة. وتشير النتائج أن الدولة ذات هيكلية التسعير الأفضل فيما يتعلق بالأحمال المختلفة للطاقة هي المملكة المغربية تليها الجمهورية التونسية ثم دولة فلسطين.

تخطيط الطاقة

يعد تخطيط الطاقة خطوة حاسمة على صعيد تطبيق استراتيجية فعالة لكفاءة الطاقة. ويشمل تخطيط الطاقة مختلف الأنشطة بما في ذلك تقدير الآفاق الواعدة لكفاءة الطاقة، وتحديد العوائق التي تحول دون استثمارات عالية الكلفة في هذا المجال، ووضع أهداف إرشادية للوفورات الوطنية طويلة ومتوسطة الأجل. إن تحديد أهداف محددة لكفاءة الطاقة قابلة للقياس، وطموحة، وواقعية مع وضع جداول زمنية محددة يشكل واحدة من سمات الاستراتيجيات الناجحة لكفاءة الطاقة.

لقد تبنت رسمياً عدة دول عربية وهي المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية، ودولة فلسطين استراتيجية للطاقة طويلة المدى مع أهداف محددة لكفاءة الطاقة. واعتمدت مملكة البحرين رؤية اقتصادية حتى العام 2030، نصت على الالتزام بكفاءة الطاقة. واعتمدت ثمان دول خطط عمل وطنية رسمية لكفاءة الطاقة هي الجمهورية اللبنانية والجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية ودولة فلسطين وجمهورية السودان والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر ودولة العراق. وأعطت دولة فلسطين أهدافاً واضحة لكفاءة الطاقة محددة زمنياً مع استهلاك سنة الأساس محسوب على المستوى الإجمالي وعلى المستويات القطاعية. وتتواءم صياغة معظم البلدان وتقديرها للأهداف مع الإطار الإستراتيجي العربي لكفاءة الطاقة.

وتمثل القوانين الإطارية لكفاءة الطاقة التزاماً سياسياً أقوى نحو كفاءة الطاقة بسبب اعتمادها من قبل السلطات التشريعية العليا في البلاد وقد اعتمد عدد من الدول العربية القوانين العامة في الحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها وتحسين كفاءة

استخدامها. وتمثل هذه المبادرات التشريعية الاتجاهات الحديثة نسبياً إلا أن التنفيذ مازال متعثراً إلى الآن باستثناء الجمهورية التونسية. كذلك فإن عدم وجود التمويل الكافي لمشاريع كفاءة الطاقة هو أحد أكبر التحديات التي تواجه كفاءة استخدام الطاقة بشكل عام. وأسباب عدم كفاية التمويل متعددة، منها عدم وجود أصحاب رأس المال الذين يرغبون بتغطية التكاليف العالية المطلوبة للاستثمار في كفاءة الطاقة، وقلة الوعي حول الفوائد المالية للاستثمارات في هذا المجال. كذلك تؤدي أسعار الطاقة المدعومة بشكل كبير إلى زيادة مستويات عدم إقبال المستثمرين على الاستثمار في مجال كفاءة الطاقة في المنطقة العربية. حيث يبدو الاستثمار في مجال كفاءة الطاقة غير جذاب تجارياً بسبب انخفاض أسعار الطاقة، وخصوصاً في القطاع السكني.

القدرات المؤسسية

يتم تقييم وضع وتنفيذ سياسات فعالة لكفاءة الطاقة في الدول بشكل سليم من خلال وجود وكالات وطنية لكفاءة الطاقة مسؤولة عن وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لكفاءة الطاقة، وتتمتع بقدرة بشرية ومالية وتقنية، لديها القدرة على صياغة السياسات ومشاريع كفاءة الطاقة؛ والقدرة على التنفيذ. ويشكل تخصيص وكالة لكفاءة الطاقة أساس أي نظام لحوكمة كفاءة الطاقة. إذ يجب أن تكون وكالة كفاءة الطاقة هيئة متفرغة قادرة على تصميم وصياغة وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج كفاءة الطاقة، وقادرة على تنسيق الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة في القطاعات المختلفة لتحقيق أهداف كفاءة الطاقة. وفي هذا الإطار، خصصت نصف الدول العربية وكالات متفرغة لكفاءة الطاقة، ولكن تختلف هذه المؤسسات اختلافاً كبيراً من حيث القدرات التقنية والبشرية والتنفيذية.

مرفق الكهرباء

تشكل تدابير كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء سواءً في مجال كفاءة توليد الطاقة الكهربائية أو نقلها وتوزيعها عاملاً حاسماً في تحقيق وفر في استهلاك الوقود، مع وفر في المال والحد من الأثر البيئي. ويجب أن تضع شركات الكهرباء خطاً لكفاءة الطاقة لتحقيق مكاسب تعد فرصاً لتطوير الأعمال، ولتحسين القدرة التنافسية، ولإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف الدولة. كما إن مساعدة المستهلكين على خفض فواتير الكهرباء الخاصة بهم هو من المهام التي تحققها شركات الكهرباء في مجال كفاءة الطاقة. ويتوفر لدى جميع الدول العربية إمكانيات واسعة النطاق غير مستغلة لكفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء. وتبقى كفاءة توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها منخفضة بالمقارنة مع متوسط هذه الكفاءة في الاتحاد الأوروبي. ولا تستخدم دول المنطقة المصادر الكبيرة المتوفرة للطاقة المتجددة والتي يمكن باستخدامها على نحو فعال زيادة أمن الطاقة وتحسين الأداء البيئي.

وتشير كفاءة محطات التوليد الحرارية إلى النسبة بين إجمالي الكهرباء المولدة من المحطات الحرارية إلى كمية الوقود الداخلة إلى تلك المحطات. وتشير الكفاءة الأعلى إلى زيادة فعالية استخدام الوقود في توليد الكهرباء. وتعتمد كفاءة توليد الكهرباء على تقنية التوليد المستخدمة، وعمر محطات التوليد، ومزيج الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء، وكفاءة تشغيل وصيانة المحطات. وتتراوح كفاءة التوليد في الدول العربية بين 26 في المائة في جمهورية العراق إلى 39 في المائة في

الجمهورية التونسية، مما يشير إلى مستوى منخفض لكفاءة إنتاج الكهرباء من محطات التوليد الكهربائية في المنطقة مقارنة مع متوسط كفاءة توليد الكهرباء في أوروبا الذي يساوي 51.2 في المائة.⁽¹¹⁾

إن الحد من الفقد الكهربائي خلال نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها له تأثير مباشر على كفاءة الطاقة. ويمكن أن يتكون الهدر من جزء تقني وآخر تجاري. ولا يمكن تجنب الهدر التقني تماماً، ويحدث نتيجة لخسائر الطاقة من خلال خطوط نقل الكهرباء والمعدات المستخدمة في محطات التحويل الرئيسية والفرعية وشبكات التوزيع ومراكز التحويل. ويمكن أن يحدث الهدر التجاري نتيجة للسرقة، أو لخلل في عدادات الكهرباء، أو بسبب أخطاء في قراءة العدادات أو في تقدير الكهرباء المستهلكة غير المقاسة. ويختلف الهدر الكهربائي في شبكات النقل والتوزيع من بلد لآخر فهي تتراوح في الدول العربية بين 7.7 في المائة في المملكة المغربية إلى 32.5 في المائة في الجمهورية اليمنية. وهذا بعيد عن متوسط الهدر في شبكات النقل والتوزيع لدى الاتحاد الأوروبي البالغ 6 في المائة، وبالنظر إلى أن معظم هذا الهدر هو هدر تجاري، فهناك فرص وافرة للتحسين في مجال نقل وتوزيع الكهرباء. وتتصدر الجمهورية التونسية الدول العربية الرائدة في مجال كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء، يليها جمهورية مصر العربية، ثم المملكة الأردنية الهاشمية في المرتبة الثالثة ثم المملكة المغربية ومملكة البحرين والجمهورية اللبنانية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ثم الجمهورية العربية السورية.

وعلى ضوء المؤشرات السابقة، وفيما يتعلق بتقييم التقدم الذي أحرزته ثلاث عشرة دولة من الدول العربية في مجال ترشيد كفاءة استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها وأخذ نتائج محاور التقييم الأربعة لمستوى الأداء بعين الاعتبار يمكن ترتيب الدول العربية حسب مستويات التقدم المُحرز في مجال كفاءة الطاقة حسب الجدول (4) على النحو التالي:

الجدول رقم (4)

التقدم المحرز في مجال كفاءة الطاقة

المجموعات	مستويات كفاءة الطاقة	الدول
المجموعة الأولى	دول ذات كفاءة مرتفعة	- الجمهورية التونسية. - المملكة المغربية. - المملكة الأردنية الهاشمية. - دولة فلسطين.
المجموعة الثانية	دول ذات كفاءة متوسطة	- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. - الجمهورية اللبنانية. - جمهورية مصر العربية. - الجمهورية العربية السورية. - مملكة البحرين. - جمهورية السودان.
المجموعة الثالثة	دول ذات كفاءة منخفضة	- الجمهورية اليمنية. - دولة ليبيا. - جمهورية العراق.

المصدر: المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، "دراسة المؤشر العربي لطاقة المستقبل- كفاءة الطاقة"، 2013.

⁽¹¹⁾ المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة - المؤشر العربي لطاقة المستقبل- كفاءة الطاقة 2013.

فقد جاءت تونس في المقدمة ويرجع ذلك إلى وجود إطار للسياسات لديها لتحسين كفاءة الطاقة بما يعد الأكثر شمولاً على مستوى الدول العربية والأفضل من حيث القدرة على التنفيذ من ثم فليديها أعلى كفاءة في توليد الطاقة. وقد أثبتت الجمهورية التونسية التزاماً واضحاً بالتحسين المستمر لكفاءة الطاقة من خلال المراقبة الدورية مما يضمن المراجعة والتعديل بشكل مستمر وتشديد متطلبات كفاءة الطاقة. ويكمن مفتاح نجاحها بوجود هيئة مؤسساتية قوية ذات قيادة استراتيجية، وتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة .

ويأتي كل من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية في المركز الثاني، إلا أن المملكة المغربية تتميز بالأداء الأفضل في قطاع الكهرباء لما تتسم به من هيكل لأسعار الكهرباء قائم على آليات السوق. وقد سمحت هذه النجاحات للمملكة المغربية بالتركيز على تطبيق سياسات كفاءة الطاقة بشكل تدريجي. بينما حققت المملكة الأردنية الهاشمية تقدماً كبيراً في تحسين الإطار التنظيمي لديها. وتأتي دولة فلسطين في المركز التالي في اعتماد تدابير كفاءة الطاقة. فلدى دولة فلسطين أعلى معدل لنشر استخدام السخان الشمسي، نظراً لارتفاع أسعار الكهرباء لديها لمستويات هي الأعلى في المنطقة، وتفرض الأوضاع فيها إلى اعتماد تدابير كفاءة الطاقة، ولكن في الوقت نفسه توجد لديها تحديات تتمثل في التمويل.

يلي ذلك دول المجموعة الثانية بمستوى متوسط لكفاءة الطاقة وهي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، ومملكة البحرين. فلدى هذه الدول أطر متماثلة لسياسات كفاءة الطاقة، ولكنها تتسم بأسعار كهرباء مدعومة بشكل كبير. ويبدو أن هذه الدول تواجه تحديات أكبر في تنفيذ الخطط والامتثال لها. ولدى الجمهورية اللبنانية مركز فعال مخصص لكفاءة الطاقة، وتم استحداث خطط مالية أثبتت القيام بمهمتها. ومع ذلك يتضمن وضع لبنان الحالي وجود إجراءات غير منسقة بين مختلف أصحاب المصلحة. وهذه العوامل تشكل تحديات لمزيد من التطوير التدريجي في كفاءة الطاقة. كذلك فإن جمهورية السودان من الدول الأوائل التي تبنت خطة عمل وطنية لكفاءة الطاقة، تضمنت عدداً من التدابير المهمة في تحسين كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء.

تضم المجموعة الثالثة الدول ذات مستويات الكفاءة المنخفضة للطاقة وتشمل ثلاثة دول وهي: الجمهورية اليمنية، ودولة ليبيا، وجمهورية العراق، حيث تفتقر هذه الدول لإطار السياسات الداعم لكفاءة الطاقة، وتعاني من ضعف القدرة المؤسساتية، وارتفاع مستويات الهدر في توليد الكهرباء وفي شبكات نقلها وتوزيعها. وتحتاج هذه الدول إلى التركيز على أولويات تخطيط الطاقة وحشد الجهود لإدخال إجراءات كفاءة الطاقة حيز التنفيذ.

التعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة

الإطار السياسي للتعاون العربي في مجال كفاءة الطاقة

لقد صدر عن مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى التي عُقدت في الكويت عام 2009 إعلان الكويت الذي نص في فقرة الطاقة على "تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة لا سيما تحسين كفاءة الطاقة، وترشيد استخدامها، كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة". كما تضمن برنامج عمل تلك القمة العربية فيما يتعلق بالطاقة: "تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج والاستهلاك"، وأن تقوم الدول العربية بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى مؤسسات التمويل العربية، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص. وبناءً على ذلك حدد المجلس الوزاري العربي للكهرباء أهدافاً ترمي إلى التعاون وتنسيق الجهود في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء من خلال مجموعة من الإجراءات منها تشجيع ترشيد استخدامات الطاقة الكهربائية في الدول العربية. وعقدت عدة ندوات وورش عمل تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للكهرباء حول إدارة الطلب على الأحمال، وتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية في قطاعي الصناعة والبناء، والخطط الوطنية لمواجهة التحديات الإقليمية في مجال الطاقة، أوصت جميعها بضرورة العمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيد استهلاكها.

جهود جامعة الدول العربية في مجال كفاءة الطاقة

صدر عن جامعة الدول العربية من خلال المجلس الوزاري العربي للكهرباء: "الإطار الاسترشادي في مجال تحسين كفاءة استهلاك الطاقة الكهربائية لدى المستخدم النهائي"⁽¹²⁾ وذلك استرشاداً بالتوجه الأوروبي الخاص بكفاءة وخدمات الطاقة للمستهلك النهائي بغرض تعزيز وتحسين كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية لدى المستخدم النهائي في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من خلال توفير الآليات والحوافز والأطر المؤسسية والمالية والقانونية اللازمة لإزالة الحواجز القائمة في السوق والتي تعيق تطبيق كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة وتهيئة الظروف الملائمة لتطوير وتعزيز الإجراءات لتحقيق ذلك. ولقد تم اعتماد الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستهلك النهائي من قبل المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للكهرباء 2010، ليكون المظلة الإقليمية التي تؤسس لتخطيط منهج في مجال كفاءة الطاقة على المستوى الإقليمي من خلال مطالبة جميع الدول العربية التي تتبنى الإطار بوضع خطط وطنية لكفاءة الطاقة وفق النموذج المرفق به.

(12) جامعة الدول العربية ، أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء ، الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة الكهربائية وترشيد استهلاكها لدى المستخدم النهائي

وتحدد الهدف العام لهذا الإطار الاسترشادي بما يلي : "تحقيق وفورات شاملة في الطاقة حتى العام 2020 من خلال إجراءات تحسين كفاءة الطاقة"، وبحيث تقوم كل دولة من الدول العربية الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين كفاءة الطاقة بما في ذلك الإجراءات الوطنية القائمة ، ومن ثم تقديم تقرير عن النتائج. وتقوم كل دولة بوضع برنامج وطني لكفاءة الطاقة (NEEAP) لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تبني الإطار الاسترشادي مع وضع هدف استرشادي مرحلي ، يراجع سنوياً للتأكد من تحقيقه ثم يوضع برنامج جديد قبل انتهاء البرنامج المرحلي السابق.

وأكد الإطار الاسترشادي على أن للقطاع الحكومي ولمؤسسات توزيع الطاقة الكهربائية دوراً ريادياً في دعم تطبيق الخطط الوطنية إما من خلال التمويل أو تقديم خدمات تساعد في تطبيق إجراءات كفاءة الاستخدام النهائي للطاقة. وتضمن الإطار الاسترشادي "إعادة نظر الدول الأعضاء في هيكلية تعرفه الطاقة الكهربائية بما يشجع على تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية". كما تضمن: "لكل دولة، ووفقاً لخططها واحتياجاتها، الحق في تحديد الموعد الذي تراه مناسباً لدخول الإطار الاسترشادي حيز التنفيذ وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنص القرار/ التشريع أو الإجراءات التي تم من خلالها اعتماد هذا الإطار الاسترشادي على المستوى الوطني".

ولرصد وتقييم خطط العمل الوطنية لكفاءة الطاقة، والتحقق من وضع الإطار الاسترشادي لكفاءة الطاقة المعتمد موضع التنفيذ لابد من تصميم وتنفيذ ورصد السياسات الوطنية للطاقة من خلال مجموعة مؤشرات مناسبة تعكس مدى كفاءة استخدام الطاقة وأدائها على المستوى الوطني (الكلي) وعلى المستويات القطاعية المختلفة (قطاع تحويل الطاقة وقطاعات الاستهلاك النهائي لها).

وبالإضافة إلى ذلك قامت إدارة الطاقة في جامعة الدول العربية بالعديد من الأنشطة المتعلقة بدعم مجال كفاءة الطاقة في المنطقة العربية حيث حددت الأمانة يوم 21 مايو من كل عام يوماً عربياً لكفاءة الطاقة بالإضافة إلى إصدارها النسختين الأولى والثانية من دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في المنطقة العربية والذي يعتبر الأول من نوعه في هذا السياق. ويعمل على إدارة ملف كفاءة الطاقة فريق عمل متخصص من جميع الدول العربية يقوم برفع توصياته إلى لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة التي بدورها تقوم بعرضها على المجلس الوزاري العربي للكهرباء ومكتبه التنفيذي.

نظرة مستقبلية لكفاءة الطاقة في المنطقة العربية

إن رصد وتقييم برامج وسياسات الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها بالاعتماد على مؤشرات كفاءة الطاقة على المستويين الوطني (الكلي) والقطاعي بات ضروريا في الدول العربية، إذ أن عدم وجودها يحول دون تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال سواء في مؤسسات القطاع العام أو في القطاع الخاص.

وتتوفر إمكانية كبيرة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المنطقة العربية ، ويتضح ذلك من خلال مقارنة متوسط كثافة الطاقة الأولية في المنطقة والذي يساوي 0.459 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار (بأسعار الثابتة لعام 2000) مع متوسط كثافة الطاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي الذي يساوي 0.174 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار (من دولارات عام 2000) أي ما يقرب من 2.6 أضعاف. كما أن كثافة الطاقة الأولية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول العربية فهي تتراوح بين 0.240 في المملكة المغربية حتي 0.8 طن مكافئ نفط لكل 1000 دولار (من دولارات عام 2000) في الجمهورية العربية السورية. كما تشكل المؤشرات القطاعية لكفاءة الطاقة معياراً مهماً لتقييم أثر تدابير كفاءة استخدام الطاقة المنفذة.

إن أداء كفاءة الطاقة في المنطقة العربية لا يزال منخفضاً ولا تزال لدى الدول العربية إمكانات هائلة غير مستغلة في كفاءة الطاقة. وكدليل على ذلك، فإن سوق مزودي خدمات الطاقة (شركات خدمات الطاقة)، غير فاعلة ولا مفعلة في المنطقة العربية، إذ أن شركات خدمات الطاقة لا عبون مهمون في تطوير كفاءة الطاقة، فهي شركات تمتلك المعرفة والخبرة المتخصصة في تنفيذ حلول كفاءة الطاقة بأساليب فنية واقتصادية.

لقد أصبح اعتماد الكفاءة في استخدام الطاقة حاجة ضرورية للدول العربية، بما في ذلك الدول المنتجة للطاقة. ومبررات ذلك هي مبررات اجتماعية واقتصادية واستراتيجية وبيئية. فمن وجهة نظر اجتماعية واقتصادية فإن توقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط سيفرض تحديات كبيرة على الدول العربية المستوردة له، والضغط على الموارد المالية العامة. ومن منظور إستراتيجي فإن التوترات في أسواق الطاقة العالمية تهدد أمن الإمدادات وبالتالي تضعف قدرة البلدان على تلبية احتياجاتها الأساسية من الطاقة. ومن وجهة نظر بيئية لا بد من التزام الدول العربية ببذل الجهود المطلوبة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

لقد أعلنت معظم الدول العربية عن خطط طموحة متوسطة وطويلة الأجل في مجال كفاءة استخدام الطاقة التي ينبغي أن تشكل جزءاً من رسم استراتيجيات مناسبة تقود إلى إجراءات تنظيمية ومؤسسية واقتصادية في إطار متماسك. ويتطلب تنفيذ مثل هذه السياسات إنشاء نظم للمتابعة والرصد والتقييم استناداً إلى مؤشرات كفاءة الطاقة ذات الصلة واتخاذ القرارات المناسبة بناء على ذلك.

من جهة أخرى مازال انتشار استخدام الطاقات المتجددة في مزيج توليد الكهرباء في الدول العربية قليلاً فهو بحدود 6 في المائة، إذا حسبت الطاقة الكهرومائية، وهو أقل من 0.5 في المائة إذا استثنيت الطاقة الكهرومائية من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى مع أن المنطقة العربية تتمتع بمصادر هائلة للطاقة المتجددة لا بد من استثمارها.

وعلى الرغم من أن بعض الدول في المنطقة قد بذلت جهوداً لتعزيز أسواق الطاقة المتجددة، إلا أنه الافتقار لرؤوس الأموال اللازمة والخبرات الفنية والبشرية والدعم الحكومي المقدم لمصادر الطاقة التقليدية، تمثل تحديات رئيسية تواجه نحو هذا السوق بشكل كبير.

نظرة عامة

استمر تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2013، بفعل ممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تعيق التنمية الاقتصادية وتدمر القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني في مختلف القطاعات البنوية والتنموية، حيث واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فرض سياسة الحصار غير القانوني على الأرض الفلسطينية المحتلة، لتكرس واقعاً غير مسبوق من التضييق الاقتصادي والاجتماعي للسكان الفلسطينيين، لتحكم قيودها على حرية حركة وتنقل الأفراد، ولتفرض إجراءات تقوض حرية التجارة، بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان وكذلك الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية، إضافة إلى ذلك عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال العام من مشكلة السيولة وانخفاض الدعم الخارجي وجمود الأفق السياسي بما ساهم في تباطؤ أداء الاقتصاد الفلسطيني.

ففي قطاع غزة شددت السلطات المحتلة إجراءات حصارها البري والبحري لتعزله كلياً عن الضفة الغربية، وعن العالم الخارجي ولنحو سبع سنوات متواصلة. كما استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تعزيز خنق محافظات ومدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية المحتلة عبر تكثيف الحواجز العسكرية حولها أو فيما بينها، مما خلق ما أصبح يعرف "الكانتونات الصغيرة" المعزولة عن بعضها البعض، والتي تعيق حركة التجارة وتنقل السكان الفلسطينيين فيها.

كما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سعيها المحموم لتهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة. حيث استمرت في مصادرة أراضي الفلسطينيين، وهدم منازلهم السكنية، وطردهم منها لصالح توطين المستوطنين فيها، وبناء الوحدات الاستيطانية، وتشجيع المستوطنين على اقتراح جرائمهم المنظمة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وضد المقدسات في المدينة، فضلاً عن استمرار عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وملاحقة الجهات الحكومية المختلفة للفلسطينيين فيما يتعلق بقضايا الضرائب، التأمين الصحي، التعليم، وسحب الهويات منهم.

وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني عام 2013 تحديات صعبة منها ازدياد معدلات الفقر والبطالة ومؤشرات ضعف استدامة المالية العامة خاصة في ظل اعتماد الموازنة الكبير بنسبة تتجاوز 62 في المائة على مساعدة المانحين، إضافة إلى ذلك اتساع الفجوة في الميزان التجاري نظراً لارتفاع قيمة الواردات وفرض قيود على حركة التصدير.

وقد تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) من 5.9 في المائة في عام 2012 إلى 2.2 في المائة في عام 2013، بعد أن وصلت إلى ما نسبته 12 في المائة في عام 2011، ولكن يُحسب للاقتصاد الفلسطيني أنه مازال صامداً أمام العقبات الكثيرة والجوهرية التي مر فيها خلال العام 2013، لكن الخشية من أن يتضاءل ذلك الصمود في عام 2014 نتيجة انعدام عوامل التنمية في الأراضي الفلسطينية، ونظراً لاستمرار سياسة الخنق والحصار التي تطبقها سلطات الاحتلال.

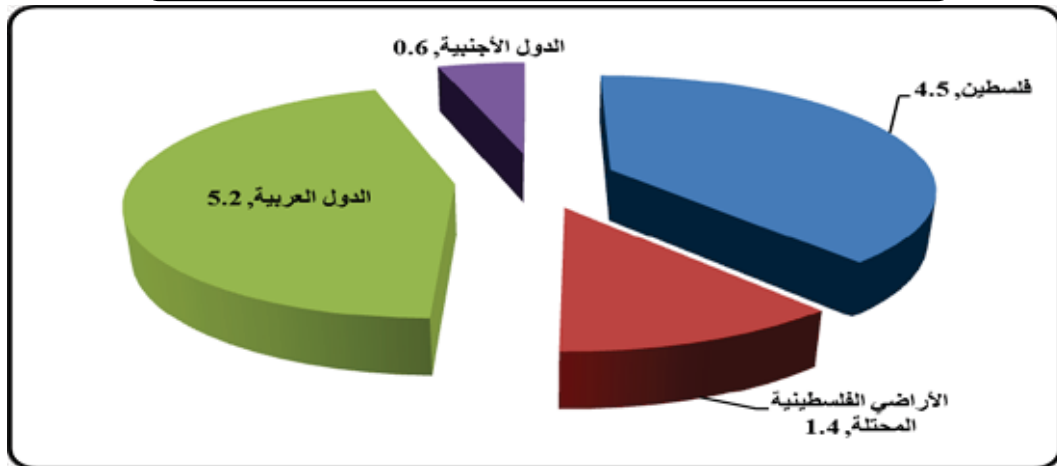
التطورات الاجتماعية والاقتصادية والقطاعية

التطورات الاجتماعية (السكان – القوى العاملة- الفقر ومستويات الأمن الغذائي)

تشير التقديرات الإحصائية الفلسطينية إلى ارتفاع عدد الفلسطينيين في العالم عام 2013 إلى حوالي 11.8 مليون نسمة مقارنة بنحو 11.6 مليون نسمة عام 2012، يعيش منهم حوالي 4.5 مليون نسمة في الأراضي الفلسطينية (حوالي 2.8 مليون نسمة في الضفة الغربية و1.7 مليون نسمة في قطاع غزة)، وحوالي 1.4 مليون نسمة في داخل الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1948، وما يقارب 5.2 مليون نسمة في الدول العربية ونحو 665 ألف نسمة في الدول الأجنبية.

كما بلغت نسبة السكان اللاجئين نحو 44.2 في المائة من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، ونحو 41.2 في المائة من إجمالي سكان الضفة الغربية ونحو 58.8 في المائة من سكان قطاع غزة، ليستمر ارتفاع الكثافة السكانية من 713 فرد لكل كيلو متر مربع في عام 2012 إلى 745 فرداً لكل كيلو متر مربع في عام 2013. وتصنف الأراضي الفلسطينية المحتلة طبقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان أنها من الدول ذات الكثافة السكانية العالية، لا سيما في قطاع غزة والذي يبلغ معدل الكثافة فيه حوالي 4,742 فرداً لكل كيلو متر مربع، مقابل 487 فرداً في الضفة الغربية المحتلة الأمر الذي يفرض العديد من التحديات على الاقتصاد الفلسطيني.

الشكل (1): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة
مليون نسمة، (2013)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني وطبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حافظت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد بعمر 15 سنة فأكثر على نفس النسبة والتي بلغت 43.6 في المائة عام 2012 على الرغم من ارتفاع القوى العاملة في عام 2013 إلى حوالي 1.156 مليون شخص، مقارنة بحوالي 1.114 مليون عام 2012، أي بزيادة قدرها 3.8 في المائة.

واستمرت الفجوة الكبيرة بين الذكور والإناث في المشاركة في القوى العاملة حيث بلغت 70.0 في المائة للذكور مقابل 18.3 في المائة للإناث في فلسطين، حيث تعود هذه الفجوة الكبيرة في المشاركة بين الطرفين وبشكل أساسي إلى قيود الاحتلال المتمثلة بالحصار وإقامة الحواجز بين المدن الفلسطينية التي تحول دون زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني.

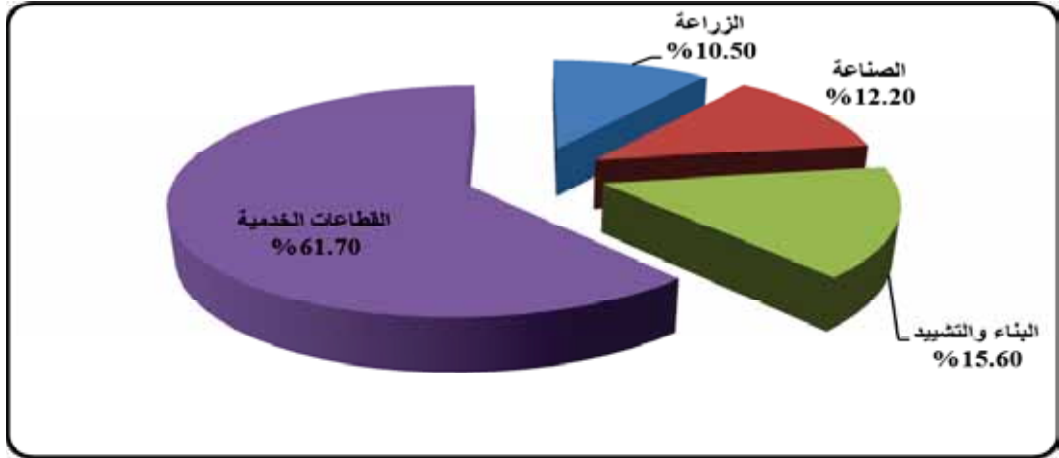
رغم استقرار نسبة المشاركة في القوى العاملة الفلسطينية في عام 2013 عند حوالي 43.6 في المائة، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى حوالي 23.4 في المائة عام 2013 مقارنة بنحو 23 في المائة عام 2012، وذلك نتيجة لارتفاع أعداد العاطلين عن العمل بشكل أكبر مقارنة بالارتفاع في أعداد القوى العاملة. ويعود هذا الارتفاع في معدل البطالة في فلسطين إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل.

وتشير التقارير الإحصائية (الفلسطينية والدولية) أن التفاوت ما يزال كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ المعدل 32.6 في المائة في قطاع غزة، مقابل 18.6 في المائة في الضفة الغربية المحتلة، وهو الأمر الذي يتحدد بنوعية وحجم مستوى القيود والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كذلك فقد شهد العام 2013 ارتفاعاً في نسبة أعداد العاملين الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث ارتفع عددهم من 87 ألف عامل عام 2012 ليصل إلى 99.4 ألف عامل عام 2013، وهو ما يمثل نحو 11.2 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، وقد جاء ذلك بالتوازي مع زيادة طفيفة في عدد العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي والذي ارتفع من 771 ألف عامل عام 2012 إلى 792.4 ألف عامل عام 2013، ويشكلون ما نسبته 88.8 في المائة من إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين، البالغ عام 2013 نحو 891.8 ألف عامل، مقارنة بحوالي 858 ألف عامل في عام 2012. وتعزي هذه الزيادة الضعيفة في عدد العاملين عام 2013 إلى تراجع معدل النمو في هذا العام خصوصاً في قطاع غزة.

كما بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة 23.6 في المائة يعمل 39.5 في المائة منها في قطاع غزة ونحو 16.4 في المائة في الضفة الغربية، وهي النسبة التي تبرز ارتفاع الوزن النسبي للأنشطة الخدمية وللقطاع الحكومي في قطاع غزة على حساب أنشطة القطاع الخاص، التي تأثرت بممارسات وسياسات الحصار والتقييد المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. ورغم التفاوت النسبي في معدلات النمو للعاملين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال العام 2013، إلا أن التوزيع النسبي للعاملين بقي مشابهاً لما كان عليه الوضع عام 2012. وقد بلغت نسبة مساهمة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى والذي يعتبر الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق المحلي حوالي 61.7 في المائة في عام 2013، مقارنة بحوالي 62.3 في المائة في عام 2012، أما عن المساهمة في باقي القطاعات الاقتصادية، فقد توزعت نسبة العاملين في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد بواقع 10.5، 12.2، 15.6 في المائة على التوالي، مقارنة بتوزيعهما بمعدلات 11.4، 11.9، 14.4 في المائة على التوالي خلال عام 2012.

الشكل (2): توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية (2013)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الفقر ومستويات الأمن الغذائي

لقد شهد عام 2013 استمرار تفشي معدلات الفقر والاعتماد على المساعدات بين قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتميز ظاهرة الفقر في فلسطين بخصوصية شديدة تنبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي، لاسيما الاقتلاع والتشريد والحروب والاحتلال والحرمان من حقوقه المشروعة، الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني بسبب هذه العوامل، حيث يعاني حوالي ربع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الفقر عام 2013، حيث حل قطاع غزة في المرتبة الثالثة والـ 44 عالمياً من حيث أعلى معدلات انتشار الفقر وفق تقرير للبنك الدولي، من أصل 144 دولة شملها التقرير، إذ بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة 38.8 في المائة مقارنة مع 17.8 في المائة في الضفة الغربية، كما أن حوالي 12.9 في المائة من الأفراد في فلسطين يعانون من الفقر المدقع بواقع 7.8 في المائة من سكان الضفة الغربية و21.1 في المائة في قطاع غزة وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية.

كما أن ثلث الأسر الفلسطينية 33 في المائة أو ما يعادل 1.6 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً للمسح السنوي للأمن الغذائي لعام 2013، إذ يعتبر مستوى انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة أكثر انتشاراً على نطاق واسع ليصل إلى 57 في المائة، وهو ما يقارب 3 أضعاف المستوى في الضفة الغربية والذي يبلغ 19 في المائة. ولم تتغير مستويات انعدام الأمن الغذائي لعام 2013 مقارنة مع مستويات عام 2012. ويعتبر ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في عامي 2012 و2013 نقبض التحسن الذي حصل في الفترة 2009-2011 والذي انخفض خلالها مستوى انعدام الأمن الغذائي في فلسطين إلى 27 في المائة.

إن أهم ما يؤثر في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين هو معدلات الفقر المرتفعة الناجمة عن البطالة، والذي يرجع إلى القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول والتنقل والحركة، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من توفر المواد الغذائية في الأسواق الفلسطينية بكميات كافية إلا أن أسعارها مرتفعة مما يسبب إلى الافتقار في التنوع الغذائي، وانخفاض القيمة الغذائية للنظام الغذائي للأسر.

ويتزامن استمرار ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مع الانخفاض المستمر في تمويل برامج الأمم المتحدة في مجالات الغذاء، والزراعة، والمال مقابل العمل، والتي ركزت على تقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. لذا فإن التقليل في هذه البرامج الإنسانية الحيوية له تأثيراً كبيراً وخاصة مع استمرار الاحتياجات، ومع ذلك فإن حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين يمكن تحسينها بشكل مستدام بالتصدي للأسباب الجذرية لهذه الأزمة، وعلى رأسها الحصار المستمر على قطاع غزة والقيود المفروضة على التنقل والحركة في الضفة الغربية.

التطورات الاقتصادية الكلية

الناتج المحلي الإجمالي

رغم ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مقوماً بالأسعار الجارية) من نحو 10.3 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 11.9 مليار دولار عام 2013 محققاً نمواً بنسبة 16.5 في المائة، إلا أنه بقي أقل من معدل النمو الذي شهده عام 2011 والبالغ 17.3 في المائة مقارنة مع عام 2010، هذا النمو الاستثنائي والذي جاء كنتيجة ارتفاع النمو في قطاع غزة والذي جاء نتيجة مجموعة من العوامل من بينها طفرة الإنشاء الممولة في معظمها من المعونات والمساعدات الخارجية، ولتخفيف الاحتلال الإسرائيلي آنذاك من القيود على دخول بعض من المواد الخام ومواد البناء إلى قطاع غزة، وزيادة التجارة عبر الأنفاق مع مصر.

ويعزى انخفاض معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية إلى استمرار الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني واستمرار القيود الإسرائيلية على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى محدودية قدرة الحكومة على حفز النمو على ضوء الأزمة المالية التي تعاني منها أوضاع الموازنة العامة والتي تقف عائقاً أمام ارتفاع معدلات النمو بشكل كبير. وقد ساهم قطاع الخدمات بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2013 نحو 3186.1 دولار محققاً نمواً قدره 2.6 في المائة.

كما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي من نحو 10.97 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 12.66 مليار دولار عام 2013، محققاً نمو قدره 15.4 في المائة مقارنة مع عام 2012 الذي شهد معدل نمو بنسبة 4.7 في المائة، وأدى هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه من نحو 2711 دولار عام 2012 إلى نحو 2753 دولار عام 2013، بنسبة نمو قدرها 1.5 في المائة مقارنة بعام 2012 والذي شهد تسجيل نفس معدل النمو المحقق في العام السابق عليه.

على جانب آخر ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 (مقوماً بالأسعار الثابتة بأسعار سنة الأساس 2004) لتبلغ قيمته نحو 6.94 مليار دولار مقابل 6.79 مليار دولار في عام 2012 محققاً نمواً قدره نحو 2.2 في المائة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.8 في المائة ليصل إلى 1709.0 دولار مقارنة بحوالي 1679.5 دولار عام 2012.

ورغم هذا النمو الذي بقي معتمداً على تدفق المساعدات الدولية والتوسع في الإنفاق العام، إلا أنه لم يسهم بشكل فاعل في معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني القسرية للاحتلال الإسرائيلي والذي يتحكم بمنافذ الدخول والخروج من وإلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى ولا يزال إلى تردي المناخ الاستثماري وتعاطم الدين الداخلي لفلسطين.

الاستثمار

ارتفعت قيمة الاستثمار الإجمالي عام 2013 الإجمالي، حيث بلغت قيمته نحو 3.1 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار عام 2012، محققة تزايد في نسبته من إجمالي الناتج المحلي من نحو 17.9 في المائة عام 2012 إلى نحو 25.8 في المائة عام 2013 على التوالي. وقد ارتفع كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص بنسبة 68.2 في المائة مقارنة بعام 2012. وتعود الزيادة في الاستثمار الخاص إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية في فلسطين خلال العام حيث زادت بشكل ملحوظ أعداد الشركات الأجنبية التي تم تسجيلها وفقاً لبيانات وزارة الاقتصاد الوطني، وهو ما يعزى إلى مجموعة الإجراءات التي تنفذها الوزارة لتحسين مناخ الاستثمار. ولكن رغم هذا الارتفاع المسجل في مستويات الاستثمار خلال العام إلا أن مستويات الاستثمار لا تزال ضعيفة وغير كافية ولا تتناسب مع متطلبات واحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، الذي يعاني أساساً من ضعف بنيته الأساسية والإنتاجية جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي العنصرية للأراضي الفلسطينية.

الاستهلاك

شهد العام 2013 ارتفاع قيمة الاستهلاك الإجمالي لتبلغ قيمته 14.9 مليار دولار مقارنة بنحو 13.6 مليار دولار في عام 2012، وهو ما يمثل نمواً قدره 9.1 في المائة، وذلك مقابل نموه بنحو 14.5 في المائة في عام 2010، فقد بلغ إجمالي الاستهلاك العام 3.5 مليار دولار عام 2013 مقارنة مع 3.1 مليار دولار في عام 2012، كما بلغ الاستهلاك الخاص 11.4 مليار دولار عام 2013 مقارنة مع 10.5 مليار دولار عام 2012.

وقد ارتفع معدل نمو الاستهلاك العام بنسبة 11.4 في المائة بعد أن بلغ 16.1 في المائة عام 2010، كما أدى استمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وسياسات الحصار ونقاط التفتيش إلى ازدياد مستويات الإحساس بعدم الأمان، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى 8.4 في المائة بعد أن وصل نحو 14.1 في المائة عام 2010، الأمر الذي يدلل بوضوح على ما تسببت فيه ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من تدمير للقطاع الخاص الفلسطيني، والتعويل على القطاع العام والإنفاق العام، ليبقى الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد استهلاكي جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي شوّهته وقلصت من قدراته الإنتاجية.

التطورات القطاعية

الزراعة

تشكل مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة متدنية مقارنة بالاحتياجات الغذائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك مقارنة بالإنتاج الزراعي والذي كان يوفر الغذاء لنحو ربع أبناء الشعب الفلسطيني فيها، حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في عام 2013 إلى 4 في المائة مقارنة بحوالي 4.9 المائة عام 2012.

ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بممارسات وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على عناصر الإنتاج الزراعي مثل الأرض والمياه، وتعدد القيود المفروضة على الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وغياب البرامج الزراعية الحكومية الداعمة للمزارعين ومحدودية موازنتها، كما يشكل جدار الفصل العنصري الذي تقيمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية المحتلة عقبة أساسية يواجهها المزارع الفلسطيني، تتمثل في عدم قدرته على الوصول إلى أراضيه الزراعية أو على تسويق منتجاته الزراعية إن استطاع الوصول إليها فتتعرض إما للتلف أو بيعها بأسعار زهيدة، مما يؤدي إلى الخسارة الفادحة التي تؤثر بدورها على مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.

لذا فإن القطاع الزراعي يعاني من تدني الإنتاجية وتدني مستوى أجور العاملين فيه، حيث لا يزيد معدل الأجر الذي يتقاضاه المزارع عن 66 في المائة من معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاعات الصناعة والبناء والقطاعات الأخرى. كما يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه العدوان على أشجار الزيتون خاصة خلال موسم حصاده من قلع وتدمير وحرق هذه الشجرة المباركة، لما تمثله من دور مركزي في حياة الفلسطينيين كونها تمثل رمزاً للسلام، وما تتمتع فيه من أهمية اقتصادية واجتماعية وتاريخية وروحية.

أما فيما يتعلق بمحصول الزيتون والزيت المستخرج منه، والذي يمثل بدوره المحصول الاستراتيجي الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني، فقد انخفضت كمية الزيت المستخرج من الزيتون في فلسطين خلال موسم 2013 بنسبة 23.1 في المائة مقارنة مع موسم عام 2012 حيث وصلت كمية الزيت إلى 17,642 طن.

وأيضاً بلغت القيمة المضافة للمؤسسات العاملة في نشاط عصر الزيتون لموسم عام 2013 حوالي 6.5 مليون دولار أمريكي، وبلغت قيمة الاستهلاك الوسيط حوالي 2.1 مليون دولار أمريكي، كما أن عدد المعاصر العاملة بلغ عام 2013 نحو 264 معصرة.

وعلى صعيد آخر لا يزال قطاع الصيد البحري في قطاع غزة يتعرض للعدوان والاستهداف المباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي عن طريق زوارقها الحربية في عرض البحر، والتي تفتح نيران أسلحتها الرشاشة بشكل كثيف تجاه قوارب الصيادين الفلسطينيين لإرغامها على الإبحار في عمق 3 أميال بحرية فقط، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الإنتاج والدخل والناتج لهذا القطاع، انضمام أكثر من 70 في المائة ممن يعملون في هذا القطاع إلى شريحة العاطلين عن العمل والمعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية. من شأن إزالة القيود المفروضة على هذا القطاع وإتاحة حرية

الحركة لتتنقل الأشخاص والبضائع دون عوائق إلى كافة الأراضي والأسواق وسهولة الحصول على المياه، وتوفير القدر الكافي من الاستثمارات في الهياكل الأساسية، أن يؤدي إلى توسع كبير في رقعة الأراضي الزراعية المروية في المنطقة (ج) وغور الأردن وغيرها من المناطق.

الصناعة

حافظت نسبة مساهمة الناتج الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 على نفس مستوياتها التي تحققت منذ ما يزيد عن أربع سنوات، حيث بلغت حوالي 12.6 في المائة عام 2013، ويعود سبب ذلك إلى استمرار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، والقيود المفروضة على الاستيراد، والاستهداف المباشر للبنية الإنتاجية الفلسطينية، والممارسات التي تعوق عملية الإنتاج وترفع من كلفة المنتجات الفلسطينية، وتراجع مستويات تنافسيتها في السوق المحلي والأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الممارسات العدوانية الإسرائيلية قد حالت دون شك في تطور الصناعات الفلسطينية التي يمكن لها أن تنافس الصناعات الإسرائيلية، وأجبرتها على استخدام المواد الخام الإسرائيلية والأجنبية وبنسبة تفوق 85 في المائة مما أدى إلى جعلها عرضة لتقلبات أسعار المنتجات الإسرائيلية والأجنبية.

و تشكل صناعة الحجر والرخام أهم الصناعات الفلسطينية، ويعمل فيها 25 ألف عامل فلسطيني، وتساهم بنحو 25 في المائة من الإيرادات. ويقدر الإنتاج من هذه الصناعة بحوالي 1.8 مليون طن سنوياً، وتقع 60 في المائة من مصانع الحجر والرخام الفلسطينية في المناطق المصنفة (أ) و (ب) في الضفة الغربية المحتلة. وفي المقابل تسيطر المستوطنات الإسرائيلية على حوالي نسبة 85 في المائة من هذه الصناعة، من خلال 11 مصنع للاحتلال الإسرائيلي متواجدة في أراضي الضفة الغربية، وهو ما يتسبب في خسارة الاقتصاد الفلسطيني لما قيمته 574 مليون دولار سنوياً، أي ما يعادل 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على هذه الصناعة الهامة.

وفي سياق العدوان الإسرائيلي على مقدرات الشعب الفلسطيني وموارده الطبيعية، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي حرمان الاقتصاد الفلسطيني من الانتفاع من مورد استراتيجي هام هو البحر الميت وما يحتويه من أملاح ومعادن ذات قيمة عالية تستولي عليها وتقوم باستخراجها وبيعها، وتحظر أي نشاط اقتصادي فلسطيني في تلك المنطقة، وتقدر الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدم استغلاله لموارد البحر الميت بنحو 1.1 مليار دولار أي ما يعادل 9.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشار في هذا الصدد كذلك إلى الإمكانيات الكبيرة التي من الممكن أن يساهم بها قطاع الصناعة الاستخراجية في الاقتصاد الفلسطيني وبخاصة فيما يتعلق بصناعة النفط والغاز. إلا أن تلك المساهمة تواجه عقبات كبيرة بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على آبار النفط والغاز التي تقع في الأراضي الفلسطينية بما يحول دون استفادة الاقتصاد الفلسطيني من موارده الطبيعية، الإطار رقم (1).

إطار رقم (1)

مقومات صناعة الغاز في الأراضي الفلسطينية

تعاني فلسطين من شح في الموارد الطبيعية والثروات المعدنية، ولكن معاناة الفلسطينيين الأشد تكمن في ندرة مصادر الطاقة التقليدية، كالنفط والغاز، ومن ارتفاع أسعارها بما يوازي أعلى مدن العالم، وعلاوة على ذلك، تتحكم السلطات الإسرائيلية بحجم وكمية المحروقات وأسعارها، ومتى يُسمح بدخولها، ومتى تُمنع.

وكان تم اكتشاف حقل للغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة في عام 1998 إلا أنه لم يجري استخراج الغاز منه بعد، ومن المتوقع أن تبدأ فلسطين بإنتاج الغاز من حقل غزة المكتشف منذ العام 1998 في العام 2017. وهناك اتفاقية مبدئية لاستخراج هذا الغاز مع شركة برتش غاز البريطانية. وقد قامت شركة الغاز البريطانية بالشراكة مع بعض المستثمرين العرب، بالحصول على امتياز للتنقيب في المياه الإقليمية لغزة عام 1999. وتم اكتشاف الغاز عام 2000 بعد حفر بئرين، حيث قدرت احتياطات الغاز بأكثر من تريليون قدم مكعب.

وجرى اكتشاف 30 تريليون قدم مكعب من الغاز قبالة سواحل فلسطين على البحر المتوسط في السنوات الأخيرة، ما يجعل الاحتلال الإسرائيلي مصدراً محتملاً للطاقة بعد أن كان يعتمد من قبل على الواردات. ويغطي الإعلان الأخير منطقة امتياز تبعد نحو 50 كيلومتراً عن مستوطنة هرتسليا الساحلية وعلى عمق 1150 متراً. ومن المتوقع وفق التقارير الأولية أن يساهم هذا الاكتشاف في توفير 2.5 تريليون قدم مكعبة من الغاز باحتمال يتراوح بين 23 و27 بالمائة ونحو 255 مليون برميل من النفط باحتمال يتراوح بين 16 و18 بالمائة.

كما تم اكتشاف حقل بترول في رنتيس (غرب رام الله) ولكن إسرائيل تقوم باستغلال هذا الحقل وتضخ منه 800 برميل يوميا، بعيداً عن السلطة الوطنية والحقوق الفلسطينية في ذلك البترول. وقد سهل ذلك وقوع المنطقة قرب خط الهدنة لعام 1948. وقد بدأت إسرائيل البيع من الحقل النفطي الذي أطلق عليه اسم "مجد5" ما بين عامي 2010 و2011. حيث بدأ الحفر الاستكشافي في حوض "مجد" على أراضي رنتيس عام 1994، وذلك من خلال الآبار "مجد2" و"مجد3" و"مجد4"، فدلّت المؤشرات على وجود نفط بكميات تجارية إلى الشرق من تلك المواقع.

ويبلغ حجم الاحتياطي النفطي من بئر البترول المكتشف بمليار ونصف المليار برميل و 182 مليار قدم مكعب من الغاز. وتتواجد معظم الحقول البترولية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 لذلك كثف الجانب الإسرائيلي من نشاطه في البحث عن البترول على طول الخط الأخضر بين قلقيلية ورام الله منذ عام 1992. كما أن مساحة حقل النفط المكتشف في المنطقة يتراوح بين 600 و700 كم²، معظمها يقع في الأراضي المحتلة عام 1967. ويقدر المخزون بأكثر من 1.5 مليار برميل نفطي في هذا الحقل، و182 مليار قدم مكعب من الغاز، تقدر قيمتهما الإجمالية بأكثر من 155 مليار دولار.

وكشفت عمليات التنقيب أن مخزون النفط يشكل طبقة سمكها نحو 600م، ويقع في عمق يتراوح بين 4200 و4800م في الأرض، وشرعت إسرائيل في حفر سادس بئر للتنقيب عن النفط خلف جدار الفصل الإسرائيلي على أراضي بلدة رنتيس. وهناك خطة إسرائيلية لحفر أربعين بئراً، منها 26 بئراً لاستخراج النفط والغاز معاً والبقية لاستخراج النفط فقط، ويوجد مخططات وخرائط تظهر مواقع هذه الآبار وامتداد الحقل الفعلي إلى أراضي الضفة كما تؤكد دراسات دولية.

لذلك يسعى الفلسطينيون للتحرك في كل الاتجاهات لنزع حقهم في الثروة الطبيعية فوفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية من حق فلسطين استغلال مواردها الطبيعية، وأن الاحتلال لا يملك منعها قانونياً، واتخذت دولة فلسطين زمام المبادرة وبدأت بالبحث عن سبل لاستغلال ثرواتها الطبيعية لانتزاع حقوقها من أيدي الاحتلال مهما كانت العقبات والعراقيل التي سيضعها الأخير أمامها وبما أن من سيقوم بالعمل شركات دولية عالمية فإن إسرائيل قد تتورع قليلاً في منعها من التنقيب حفاظاً منها على علاقاتها الاقتصادية والسياسية معها.

البناء والتشييد

لا يزال قطاع البناء والتشييد يشكل أحد أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني، لكن ظل محافظاً على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العامين الأخيرين ليبلغ بنحو 13.7 في المائة عام 2013، بسبب مواصلة الحصار والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على إدخال مواد البناء لصالح إقامة بعض المشاريع المتعلقة بالتنمية وإعادة الاعمار، حيث لا تزال إسرائيل تعيق إدخال تلك المواد وما يتم إدخاله عبارة عن كميات قليلة لصالح وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) لا تكفي واحتياجات الأراضي الفلسطينية التي تتعرض للعُدوان المستمر والمتواصل والذي يطال المباني والمقرات الحكومية وغيرها من المنشآت.

الخدمات

يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مقارنة مع القطاعات الأخرى، وقد استقرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عند حوالي 69.7 في المائة عام 2013. ويشكل القطاع السياحي جزءاً هاماً في قطاع الخدمات، إذ بلغ إجمالي عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية العاملة 600.4 ألف نزيل خلال عام 2013، وقد شكل النزلاء الفلسطينيون نحو 9 في المائة، في حين كان لجنسيات الاتحاد الأوروبي العدد الأكبر من بين الجنسيات التي أقامت في الفنادق بنسبة بلغت حوالي 38 في المائة، والولايات المتحدة وكندا نحو 9 في المائة من مجموع النزلاء. ويتبين من الجدول التالي أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء في الفنادق خلال عام 2013 بنسبة 4 في المائة مقارنة بعام 2012، كما ارتفعت عدد ليالي المبيت بنسبة 10 في المائة، في حين انخفضت نسبة الإشغال للغرف لتصل إلى 24.8 في المائة مقارنة مع نسبة قدرها 29.1 في المائة مسجلة خلال عام 2012، الجدول (1).

جدول رقم (1)
المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الاقتصاد الفلسطيني
(2013-2011)

المؤشر	2011	2012	2013
عدد النزلاء	507,372	575,495	600,362
عدد ليالي المبيت	1,245,509	1,336,860	1,467,709
نسبة الإشغال	28.4	29.1	24.8

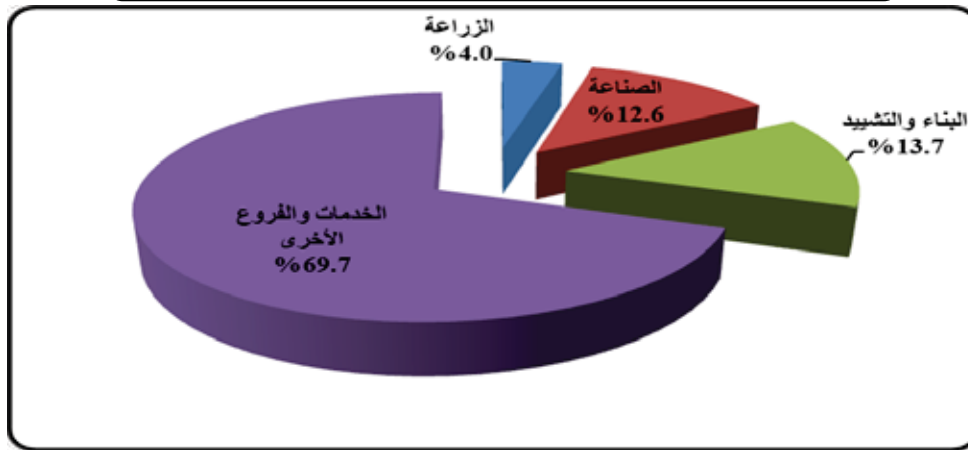
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

كما بلغ إجمالي عدد ليالي المبيت في فنادق الضفة الغربية العاملة نحو 1.5 مليون ليلة خلال عام 2013، حيث أمضى النزلاء الفلسطينيون ما نسبته 10 في المائة من هذه الليالي و40 في المائة منها قضاها نزلاء من دول الاتحاد الأوروبي، في حين أمضى النزلاء الوافدين من الولايات المتحدة وكندا ما نسبته 9 في المائة من هذه الليالي. كما بلغ متوسط عدد العاملين خلال العام 2013 في فنادق الضفة الغربية 2,797 عاملاً، منهم 24 في المائة من الإناث. أما بالنسبة لإشغال الغرف الفندقية في الضفة الغربية فقد بلغت حوالي 25 في المائة.

ويعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً بالإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالاحتكار التام للقطاع واستئثار الشركات والمكاتب السياحية الإسرائيلية بمجموعات الزوار والوافدين، والحجاج المسيحيين إلى كنيسة المهد، مما حرم الاقتصاد الفلسطيني من عوائد تقديم الخدمات السياحية.

وقد ساعد مساهمة نمو قطاع الخدمات في عدم انهيار القطاعات الأخرى والذي عمد الاحتلال الإسرائيلي على تدميرها وخاصة القطاع الزراعي، كما يشير نمو هذا القطاع (قطاع الخدمات) إلى أن الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة يعاني تشوهاً هيكلياً، حيث كان لا بد أن يشكل كل من القطاعين الزراعي والصناعي نسبة أعلى في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من قطاع الخدمات.

الشكل (3): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2013)



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية.

التجارة الخارجية

استمر العجز في صافي الميزان التجاري الفلسطيني حيث بلغت قيمته 4.7 مليار دولار في عام 2013 مقارنة بـ 4.8 مليار دولار في عام 2012، وذلك بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المشددة لتقييد الاقتصاد الفلسطيني، وبالرغم من الزيادة المضطربة في الصادرات والواردات، إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني تفاقمت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2004-2013، نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بنسبة أكبر من الزيادة في الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري خلال تلك الفترة حوالي 9.8 في المائة.

ارتفع إجمالي الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) بنسبة 38.6 في المائة عام 2013 ليصل إلى حوالي 2.31 مليار دولار مقارنة مع 1.67 مليار دولار في عام 2012، لتبلغ نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19.4 عام 2013. لا يزال استمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأرضي التي تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بخروجها بكميات منخفضة وعلى فترات متباعدة) يعرقل من فرص زيادة مستويات الصادرات الفلسطينية، إضافة إلى عرقلة الحركة في الضفة الغربية بتطبيق نظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى رفع كلفة النقل على التاجر الفلسطيني.

كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات إلى ما قيمته 6.98 مليار دولار عام 2013 مقارنة مع 6.47 مليار دولار في عام 2012 بزيادة ما نسبته 7.9 في المائة مقارنة بعام 2012، إذ بلغت نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 58.4 في المائة عام 2013. كما وصلت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 39.1 في المائة خاصة في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، إضافة لضعف القدرة على الرصد الموثق للعديد من عمليات الاستيراد التي قد تكون تمت في القطاع خارج الاقتصاد المنظم.

وقد أشارت التقارير الدولية إلى أن الصادرات الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني ليست جميعها منتجات إسرائيلية، وإنما هي منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وقد أقرت دولة فلسطين عام 2010 قانوناً لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية بأن يعاقب بالحبس والغرامة أي شخص يتعامل مع منتجات المستوطنات، كما قامت العديد من البلدان الأوروبية وغيرها مثل (بريطانيا وسويسرا والدنمارك وهولندا وبالإضافة إلى جنوب أفريقيا وغيرها من الدول)، بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية.

وجراء معوقات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة أمام الاقتصاد الفلسطيني لا يزال السوق الإسرائيلي المستوعب الأساسي للتجارة الفلسطينية بما يشكل نحو 82 في المائة من الصادرات الفلسطينية، وحوالي 71 في المائة من الواردات الفلسطينية، وتحرم هذه التبعية الكبيرة الاقتصاد الفلسطيني فرص الاستفادة من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأخرى، وتزيد من احتمال تعرض الاقتصاد الفلسطيني لهزات دورات الأعمال التجارية بفعل السياسات العدوانية الإسرائيلية.

الموازنة العامة

واصلت دولة فلسطين جهودها من أجل تقليص العجز في الموازنة العامة وتحقيق الاستدامة المالية وخفض الاعتماد على الدعم المقدم من الجهات المانحة. واستمر خلال العام تنفيذ هذه الجهود في بيئة غير مواتية تتسم بتراجع دعم الجهات المانحة وانخفاض الإنفاق في مجال التنمية، كما ظل القطاع الخاص عاجزاً عن تخفيف الإجهاد المالي الواقع على دولة فلسطين بالتوسع في الاستثمار والإنتاج، ومن ثم توسيع القاعدة الضريبية وتوليه فرص العمل لتقليص الضغط على دولة فلسطين. وقد مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها التمييزية المتمثلة بحجز أموال الضرائب التي هي حق للشعب الفلسطيني، ما يمثل انتهاكاً لجميع الاتفاقيات الموقعة مع دولة فلسطين، مما أدى إلى زيادة الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية والتي تؤثر على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، إضافة إلى عدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها.

وقد قدرت الإيرادات العامة في موازنة 2013 بنحو 2.31 مليار دولار مقارنة بنحو 2.24 مليار دولار في عام 2012. وشهدت الإيرادات العامة زيادة مضطردة منذ العام 2009، حيث قفزت من 1.55 مليار في العام 2009، إلى 1.93 مليار لعام 2010 و2.18 مليار لعام 2011 و2.238 مليار للعام 2012. وقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح عام 2013 إلى 3.68 مليار دولار تتضمن من بينها نحو 2.1 مليار دولار إيرادات ضريبية. ويعزى التحسن المضطرد في الإيرادات العامة إلى التحسن الكبير في أساليب التحصيل الضريبي الجبائية ومحاربة تهريب البضائع من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

وقدّرت النفقات العامة في موازنة عام 2013 بنحو 3.42 مليار دولار منها 2 مليار دولار مخصصة للرواتب، إذ يلاحظ من موازنة العام 2013 زيادة في بند الأجور بنحو 190 مليون دولار وزيادة في بند النفقات الجارية التشغيلية لتشكّل نحو 22 في المائة من إجمالي النفقات. ويبلغ العجز الجاري قبل حساب مخصص مشاريع التطوير 1.05 مليار دولار ويرتفع هذا العجز إلى 1.4 مليار دولار بعد إضافة مبلغ 350 مليون دولار مخصصة لمشاريع التطوير وهي مساوية لما خصص لهذا البند في موازنة العام 2012، حيث تقترح الموازنة أن يتم تغطية العجز الإجمالي من الدعم العربي و الدولي.

كما بلغت نسبة الدين العام الحكومي الفلسطيني بما يشمل المتأخرات المتراكمة نحو 39 في المائة من الناتج المحلي الاسمي خلال العام 2013 مقارنة بنحو 38.8 في المائة عام 2012، و32 في المائة عام 2011، حيث بلغت قيمة الدين العام حوالي 2.38 مليار دولار في عام 2013. ويعود هذا الارتفاع وبشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة في المتأخرات، تلك الزيادة التي تدلّ على صعوبة حصول الحكومة الفلسطينية على الموارد التمويلية، التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي تراكم المتأخرات. وتتمثل خطورة هذا الأمر أيضاً في اقتراب هذه النسبة بشكل كبير من الحد الأقصى المسموح فيه وبحسب قانون الدين العام الفلسطيني (البالغة نحو 40 في المائة).

ويتضمن قانون الموازنة والموازنة ذاتها لعام 2013 نصوصاً جديدة تعطي إشارة واضحة باتجاه الإصلاح المالي والإداري، ويمكن في هذا الإطار ملاحظة ما يلي:

1- لا يجوز اللجوء إلى الاقتراض من صندوق التأمين والمعاشات أو من سلطة النقد الفلسطينية لتنفيذ بنود الموازنة. كذلك لا يجوز الاقتراض من البنوك إلا لتغطية الفجوة التمويلية على أن لا يتجاوز رصيد الدين في نهاية عام 2013 ما كان عليه نهاية العام 2012. جدير بالذكر أن الحكومة الفلسطينية قد لجأت في السابق إلى الاقتراض من صندوق المعاشات والتأمين للموظفين لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن تأخر وصول المساعدات الدولية، حيث بلغ حجم مديونية الحكومة لصندوق التأمين والمعاشات أكثر من 1,500 مليون دولار. إضافة لملياري دولار هي ديون القطاع الخاص والبنوك الفلسطينية.

2- تتعاقد الحكومة الفلسطينية مع مستشارين لتنفيذ مهمات تتطلب كفاءات غير متوافرة في الجهاز الحكومي، بلغت حوالي 1200 عقد استشاري حتى العام 2011 ووصلت مكافآت بعض هذه العقود لأكثر من 10000 دولار شهرياً. وقد كانت العقود الاستشارية محط نقد شديد من قبل المجتمع الفلسطيني كونها تتم خارج إطار الجهاز الحكومي، ويصعب مراقبتها والتأكد من جدواها. وأشار بيان الموازنة للعام 2012 أن الحكومة ستعمل على تخفيض عدد العقود الاستشارية بنسبة 30 في المائة، كذلك يؤكد بيان الموازنة للعام الجاري على العمل لتقليل عدد العقود وتحديد سقف أعلى للمكافآت بما لا يتجاوز أربعة آلاف شهرياً مع ضرورة توفر الاحتياج الفعلي لها.

3- يتضمن بيان الموازنة تعليمات واضحة بتنظيم عملية الصرف وتحديد حساب موحد للخزينة تودع به جميع الإيرادات والمنح، كذلك يمنع فتح حسابات فرعية دون موافقة خطية من وزير المالية، ويمنع ترسية أي عطاء أو تنفيذ أي مشتريات دون توافر المخصصات المالية.

هذا وقد حددت وثيقة أجندة السياسات الوطنية لعام 2014-2016 عدد من الأولويات التي يجب التركيز عليها لدعم جهود التنمية في فلسطين، الإطار (2).

إطار رقم (2)

جهود التنمية الفلسطينية (2014-2016)

قامت وزارة التخطيط الفلسطينية بإعداد وثيقة أجندة السياسات الوطنية لتوجيه كافة الجهود في المرحلة القادمة نحو تجسيد سيادة الدولة على كامل الأرض الفلسطينية في حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، لتكون ذات اقتصاد متمكن وتنمية مستدامة وعادلة ومؤسسات فاعلة وحضور دولي والذي يعمل على إنهاء الاحتلال وتعزيز الوصول إلى المناطق (ج) والقدس وإعادة اللحمة بين المناطق الفلسطينية الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وتؤكد الوثيقة على أن الوضع الفلسطيني الاستثنائي والمتمثل بوجود (دولة تحت الاحتلال) وما يواكبه من ضبابية في الوضع السياسي العام، وفيما سنتول إليه العملية التفاوضية من نجاح أو فشل، ليستدعي التركيز على عدة أولويات متزامنة ومتداخلة:

توسيع وترسيخ السيادة الفلسطينية: وخاصة المناطق المسماة (ج) ومناطق القدس الشرقية، فالقدس الشرقية هي عاصمة الدولة المستقلة ومركزها السياسي والجغرافي والاقتصادي والثقافي، ورمز الهوية الفلسطينية، ولمواجهة السياسة الإحلالية الممنهجة المتبعة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي تعمل وبشكل مستمر على تهجير سكانها الأصليين وتهويدها، لا بد من التركيز على تعزيز وترسيخ الوجود الفلسطيني والحفاظ على هويتها العربية الفلسطينية وتعزيزها.

كما أن المناطق المسماة (ج) والتي تبلغ مساحتها حوالي 61 في المائة من الضفة الغربية تشكل المخزون الاقتصادي والتنموي الاستراتيجي للدولة الفلسطينية، فهذه المناطق هي مفتاح التنمية الاقتصادية الفلسطينية مستقبلاً فالإقتصاد الفلسطيني يخسر نحو 3.4 مليار دولار سنوياً جراء منع الفلسطينيين من الوصول إلى هذه المناطق.

تعزيز مقومات الصمود والمقاومة: لا بد من تعزيز مقومات الصمود والمقاومة لدى المواطن الفلسطيني في مجمل الأرض الفلسطينية وبالأخص في القدس الشرقية والمناطق المسماة (ج) وقطاع غزة، والعمل على دعمه للثبات على أرضه وفي وطنه، وعلى تمكينه وتحسينه اقتصادياً واجتماعياً وعلى صيانة حقوقه ومصالحه الخاصة وحمايتها، ويأتي ذلك من خلال تحسين الوضع المعيشي لجميع المواطنين وتمكينهم وتوفير الأمن الاجتماعي والمعيشي اللائق لهم.

إعادة اللحمة الوطنية: لاشك أن عملية إنهاء الانقسام هي قضية سياسية بامتياز، وأن مصير القضية الفلسطينية سيعتمد على قدرة النخب السياسية والشعب الفلسطيني على إنجاز المصالحة في أسرع وقت ممكن، وتمكين النظام السياسي الفلسطيني من استعادة وحدته وشرعيته ودوره في تحقيق الحرية والاستقلال وإقامة الدولة ذات السيادة الكاملة.

إنعاش الاقتصاد الفلسطيني: بغض النظر عما ستقضي إليه المفاوضات، لا بد من العمل على تمكين الاقتصاد الفلسطيني وتكثيف الجهود من أجل تأسيس قواعد أكثر متانة لاقتصاد وطني مستقل يتحدى الوضع الراهن الذي خلقه الاحتلال، والتركيز على تطوير القدرات والموارد المحلية باعتبارها المحرك الأساسي في تعزيز التنمية الوطنية واستدامتها.

الارتقاء بنجاعة مؤسسات الدولة: ينبغي الاستمرار في الارتقاء بنجاعة مؤسسات الدولة العتيدة، وتوسيع خدماتها والارتقاء بنوعيتها، وتوفير الخدمات بنوعيتها، وتوفير الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية، وتحقيق مستوى أفضل من العدالة الاجتماعية لكافة المواطنين في كافة أماكن تواجدهم.

تحقيق الاستقرار المالي: يعتبر التعامل مع الخروج من الأزمة المالية الحالية وتحقيق الانضباط المالي أمراً حيوياً لما له من أثر على ترتيب الوضع الاقتصادي وخلق البيئة المواتية للاستثمار الخاص وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فلا بد في البداية من

توفير دعم مالي دولي لسداد ديون الحكومة والعمل على تقليص العجز في الموازنة وترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات.

إن إعداد خطة التنمية الوطنية ليس هدفاً بحد ذاته بل هو أداة ناجعة لترشيد عملية صنع القرار والإدارة وتدعيم العمل التنموي في فلسطين، فالأهم من محتوى الخطة هو كونها قابلة للتنفيذ وقادرة على الاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية وعلى تحقيق نتائج ملموسة يمكن التحقق منها ضمن إطار مالي معقول وفي ضوء الموارد المتاحة والمتدفقة.

ونخلص مما سبق أن الإصلاحات المالية تمثل عنصراً حيوياً للارتقاء بالنتائج الاقتصادية بغض النظر عن نتائج محادثات السلام، فإذا ما تحقق النجاح لمحادثات السلام، سيتعين على دولة فلسطين زيادة قدراتها التنفيذية من خلال تحسين إصلاحات البنية التحتية والإصلاحات المؤسسية بغية تعظيم الأثر الاقتصادي لعمليات التمويل والاستثمار الجديدة، وسوف تفرض المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين وغيرها من مصادر الدعم تحديات صعبة في مجال الإدارة الاقتصادية، فهي لا تستطيع وحدها أن تتغلب على عجز المالية العامة المستمر والاعتماد المتواصل على المعونة. أما إذا لم يتحقق النجاح لمحادثات السلام، فمن الممكن أن تزداد الآفاق الاقتصادية سوءاً، مما يقتضي التعجيل باعتماد نموذج مالي جديد يهدف إلى تخفيض العجز من خلال تقليص الانفاق الجاري لصالح الانفاق الاستثماري لدعم التنمية، وستكون هناك حاجة إلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي وتخفيض القيود الإسرائيلية على نطاق واسع وشامل لتمكين جهود الإصلاح الفلسطينية.

القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي نمواً نسبياً في عام 2013، حيث ارتفعت قيمة الموجودات إلى نحو 11.2 مليار دولار عام 2013، مقابل 10.0 مليار دولار عام 2012، وهو ما يمثل نمواً قدره 12 في المائة، كما حققت الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نمواً بلغ 11 في المائة عام 2013 لتبلغ قيمتها نحو 8.0 مليار دولار مقابل 7.2 مليار دولار عام 2012.

كما حققت التسهيلات الائتمانية نمواً بلغ 7 في المائة عام 2013 لترتفع قيمتها من نحو 4.2 مليار دولار عام 2012 إلى نحو 4.5 مليار دولار في عام 2013، وتعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة المكون الأهم في جانب الموجودات، والتي لا تزال تحقق معدلات نمو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 2.8 مليار دولار في عام 2012 لتصل إلى نحو 3.1 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 10.7 في المائة في عام 2013.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي

أشارت النتائج الأولية بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن صافي وضع الاستثمار الدولي لفلسطين عام 2013، والذي يمثل الأصول الخارجية مخصوماً منها الخصوم الأجنبية بلغ 1.16 مليار دولار أمريكي. مما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته قد استثمر خارج فلسطين بقيمة تفوق تلك المستثمرة في فلسطين من الخارج، حيث ساهمت الإيداعات النقدية للبنوك المحلية المودعة في البنوك الخارجية إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني بالقيمة الرئيسية في الأصول الخارجية وبما نسبته 59.6 في المائة من إجمالي قيمة الأصول الخارجية.

وبلغ إجمالي أرصدة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج 6,101 مليون دولار أمريكي، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 5.2 في المائة، واستثمارات الحافظة في الخارج 18.8 في المائة، والاستثمارات الأخرى في الخارج 64.8 في المائة والأصول الاحتياطية 11.2 في المائة، وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 73.2 في المائة منها.

كما بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين حوالي 4.94 مليار دولار أمريكي، يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين منها نحو 49.6 في المائة، واستثمارات الحافظة الأجنبية 16.0 في المائة، والاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين 34.4 في المائة. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الخصوم الأجنبية بنسبة 33.3 في المائة منها.

وقد بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1.71 مليار دولار أمريكي، شكل الدين على قطاع الحكومة العامة 64.6 في المائة منها، والدين على قطاع البنوك 31.9 في المائة، والدين على القطاعات الأخرى الشركات غير المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية الفلسطينية 2.5 في المائة، والاقتراض بين الشركات التابعه والمنسوبة 1.0 في المائة، الأمر الذي يضع تحديات صعبة أمام الاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

(1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج.

وبصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتبّعه غالبية البلدان العربية، كالتالي :

الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك

يشتمل هذا القطاع على الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

الصناعات الاستخراجية

يشتمل هذا القطاع على المناجم والمحاجر. ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن وال خام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

التشييد

ويشتمل هذا القطاع بصورة رئيسة على المقاولين العاميين والخاصين المرتبطين بشكل رئيس بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع للبناء والتشييد، مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر والأساسات أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

الصناعات التحويلية

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيمياوية، والبتروكيمياوية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها.

الغاز والماء والكهرباء

يشمل هذا القطاع توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء بصورة رئيسة بغرض البيع وتصنيع الغاز، وتوزيع الغاز الطبيعي والمصنّع، وإنتاج وتوزيع البخار والماء بغرض البيع.

النقل والمواصلات

يشمل هذا القطاع النقل البري والجوي والبحري والخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التخزين، والمواصلات. وهذه القطاعات الفرعية تباع خدماتها بأسعار تقارب أسعار التكلفة. كما أن الحكومة تقوم بأداء بعض من هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار لا تعكس سعر التكلفة، ولكن يتم تصنيف الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات تحت قطاع الخدمات الحكومية الذي سيرد ذكره فيما بعد.

التجارة والمطاعم والفنادق

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي. الخ، ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

المصارف والتأمين

ويشمل هذا القطاع ، قطاعين فرعيين هما :

المؤسسات المالية

وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي :

• المؤسسات النقدية

(المصرف المركزي - المصارف التجارية - مصارف الادخار التي تستلم الودائع الجارية - المصارف الأخرى التي تحفظ الودائع).

• المؤسسات المالية الأخرى

(مصارف الادخار - جمعيات البناء - اتحادات التوفير والقروض - مؤسسات الائتمان الزراعي - مصارف التنمية الصناعية - مؤسسات التمويل وإعادة الخصم - مؤسسات الائتمان الشخصي - شركات الائتمان والاستثمار - سماسرة الأوراق المالية والسلع - المتعاملون في أسواق الأوراق المالية - المكتتبون).

• الخدمات المالية

(المتعاملون في النقد الأجنبي - الوحدات المتعاملة بشكل رئيس في صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع - المقرضون ومحال المراهنات - الأوراق المالية - تبادل السلع والسبائك المعدنية - الاستشارات والأبحاث الاستثمارية - خدمات أسعار أسواق الأوراق المالية - سماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع - والمتعاملون والمكتتبون).

صناديق التأمين والتقاعد

وتشمل الذين يشتغلون في كافة أنواع التأمين على الحياة، والحريق، والتأمين البحري والحوادث، والصحة، والالتزام المالي، والإصابات، وتأمين الأمانة، والكفالة، وعملاء وسماسرة التأمين (البوالص)، والمؤسسات التي تخدم رجال التأمين، والمستشارين لحملة عقود ووثائق التأمين، كما تشمل أيضاً أنظمة التقاعد التي تعمل بصورة مستقلة والتي أنشئت بغرض تأمين دخول الأفراد عند التقاعد، وذلك لمجموعات محددة من الموظفين.

الإسكان

يشمل هذا القطاع إيجار العقارات، وإدارة وتشغيل المباني السكنية وغير السكنية وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات.

الخدمات الحكومية

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة، والدفاع، والأعمال الصحية، والخدمات التربوية، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والبيطرية، وخدمات التكافل الاجتماعي.

الخدمات الأخرى

يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والتثقيفية، وخدمات الإصلاح، والتنظيف والصباغة، وخدمات شخصية متفرقة، وكذلك الخدمات المنزلية التي يقدمها منزل لآخر.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

مجموع المساهمات الصافية للقطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في الإنتاج، بعد خصم رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة من قطاع المصارف والتأمين.

صافي الضرائب غير المباشرة

الفرق بين الضرائب غير المباشرة (المدفوعات الإلزامية التي تدفعها المؤسسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية والتي تعتبرها المؤسسات جزءاً من تكاليف الإنتاج لديها، وتشمل الضرائب على الإنتاج أو البيع أو الشراء أو استخدام السلع والخدمات ورسوم الاستيراد)، والإعانات (المنح التي تستلمها المنشآت الخاصة والشركات العامة من الحكومة والتي تمثل إضافات على إيرادات أولئك المنتجين من مبيعات إنتاجهم).

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

(2)

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

(3)

بالإضافة إلى طريقة القيمة المضافة، يستخلص الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، التي يتم فيها تجميع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية الاستهلاك النهائي بشقيه التي أنفق عليها القطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح والحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات (أي فجوة الموارد).

وفيما يلي نورد تعريفاً مختصراً لكل بند من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك الخاص

الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح، على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، ناقصاً منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

الاستهلاك العام

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

الاستهلاك النهائي

مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

الاستثمار

إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون حيث:

• إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

• التغير في المخزون:

صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام.

الصادرات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل. وتشتمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة، وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تشتمل على تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب).

الواردات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات، ورسوم التأمين وتكلفة

الشحن حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحوَّلة بين الحكومات.

فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً "صافي الصادرات" أي الصادرات من السلع والخدمات، ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، زائداً صافي الهبات العينية، وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

(4) الناتج القومي الإجمالي

يعطي تجميع قيم بنود الإنفاق سلفة الذكر قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هناك جهات عديدة شاركت في إحداث هذا الناتج داخل الدولة المعنية. هذه الجهات خليط من عوامل الإنتاج الوطنية وعوامل الإنتاج الأجنبية. لذلك فإن الحصول على رقم للناتج يرتبط بالمقيمين داخل الوطن خلال فترة زمنية هو أمر هام. وهذا يجعلنا نتطرق إلى ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي وكيفية إيجاده. ويتسنى لنا ذلك عن طريق تحديد:

• صافي عوامل الإنتاج من الخارج

يقصد به الفرق بين الدخل المستحق لعوامل الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي للدول الأخرى والدخل المستحق لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي للبلد المعني. ومن ثم فإن:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

ثانياً: النقود والمالية العامة

(1) النقود

العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

(2) شبه النقود

الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملات المحلية والأجنبية، والودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

(3) السيولة المحلية

النقود مضافاً إليها شبه النقود.

- (4) **النقود الاحتياطية أو القاعدة النقدية**
العملة المصدرة، وهي تتكون من العملة لدى الجمهور مضافاً إليها العملة المحلية لدى المصارف التجارية، والودائع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية.
- (5) **الاحتياطيات المصرفية**
العملة المحلية لدى المصارف التجارية والودائع الجارية لتلك المصارف لدى السلطات النقدية بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي.
- (6) **الودائع المصرفية**
الودائع الجارية، والودائع الآجلة والادخارية، والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.
- (7) **المكرر النقدي**
نسبة السيولة المحلية إلى القاعدة النقدية.
- (8) **الائتمان المحلي**
صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة.
- (9) **صافي موقف الحكومة تجاه الجهاز المصرفي**
القروض المقدمة إلى الحكومة من قبل الجهاز المصرفي، ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.
- (10) **صافي الموجودات الأجنبية**
الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، ناقصاً المطلوبات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.
- (11) **صافي البنود الأخرى**
بنود متفرقة منها حسابات رأس المال والاحتياطيات والأصول والخصوم غير المصنفة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية.
- (12) **الإيرادات الحكومية**
جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد. وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

- (13) **المنح**
المتحصلات الحكومية بدون مقابل غير واجبة السداد، وهي نوعان: الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومة بشكل عام. وتضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملاً يؤدي إلى تخفيض العجز لا إلى تمويله.
- (14) **النفقات الحكومية**
جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.
- (15) **صافي الإقراض الحكومي**
الإقراض الحكومي ناقصاً السداد، ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة، بحيث يغطي الدين وأسهم رأس المال والمدفوعات والمتحصلات.
- (16) **رصيد الحساب الجاري الادخار الحكومي**
الإيرادات الحكومية والمنح ناقصاً الإنفاق الجاري. ويختلف ذلك عن الادخار الحكومي الذاتي الذي يمثل الإيرادات بدون المنح المقبوضة ناقصاً الإنفاق الجاري، ويقاس جهد الحكومة الذاتي للادخار.
- (17) **العجز الكلي**
زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً.
- (18) **الفائض الكلي**
زيادة المتحصلات من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.
- (19) **التمويل**
التغير في التزامات الحكومة الخاصة بالتسديدات اللازمة لتغطية الفرق بين مدفوعات الحكومة عن الإنفاق وصافي الإقراض ومتحصلاتها من الإيرادات والمنح. ويعادل التمويل من حيث تعريف العجز أو الفائض ولكن بعلامة جبرية عكسية.
- والتمويل على نوعين: الأول خارجي، والثاني محلي، يشتمل على التغير في الودائع الحكومية والسلف المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى صافي الاقتراض المحلي الذي يتضمن الائتمان الممنوح للحكومة من المصارف التجارية ومصادر التمويل المحلية الأخرى كحصول إصدار السندات وأذون الخزانة.

وفي حالة عدم مشاركة القطاع الخاص (غير المصرفي) بقدر معين في سوق رأس المال بالشكل الذي يؤهله لإقراض الحكومة، فإن التمويل المحلي للعجز يقتصر على إقراض الحكومة من الجهاز المصرفي وسحبها من الأرصدة النقدية.

(20) صافي الاقتراض المحلي

اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية.

(21) مجمل المتحصلات الخارجية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. وتشتمل على المنح والاقتراض من المصادر الخارجية.

(22) مجمل المتحصلات المحلية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد. وتتضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى الانتماء المحلي الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي ومصادر التمويل المحلية الأخرى.

ثالثاً : التجارة والمدفوعات

(1) ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على:

- أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل.
- ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم.
- ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

(2) الميزان التجاري

يُعرّف بأنه :

(إجمالي الصادرات السلعية) ناقصاً (إجمالي الواردات السلعية) حيث أنه يتم تقييم:

- أ- إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب).
- ب- إجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (فوب).

(3) ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل :

- الميزان التجاري، بالإضافة إلى ميزان الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل، والسفر، وخدمات الاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، وخدمات الحساب الآلي، والخدمات الشخصية والمهنية والترويحية، والخدمات الحكومية كما يتضمن ميزان الدخل ويشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار.
- التحويلات الجارية: هي القيود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو اختيارياً. ولا تتضمن التحويلات الجارية تحويل ملكية الأصول، والإعفاء من الديون بالتوافق بين الطرف الدائن والمدين، وكذلك التحويلات النقدية المرتبطة أو المشروطة بحيازة الأصول أو التخلي عنها.

(4) الميزان الجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات الجارية (بدون مقابل)، التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات الجارية الرسمية (بدون مقابل).

(5) الميزان الكلي

يشمل جميع بنود ميزان المدفوعات، باستثناء الموجودات الاحتياطية، وعلى ذلك فإن رصيد الميزان الكلي يساوي التغير في الاحتياطيات.

(6) الاحتياطيات الدولية (الإجمالية)

تتكون من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات، وتتضمن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأرصدة النقد الأجنبي بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

(7) تغطية الاحتياطيات للواردات

عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطيات الدولية، وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

رابعاً : أسعار الصرف

الربط بعملة مفردة

يربط البلد عملته بعملة رئيسية مثل الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي. ولا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة. ويُلاحظ أن الربط بعملة مفردة ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معومة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

الربط بسلة من العملات

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة وسلات العملات الأخرى، التي تركز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

التعويم المدار

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفق مجموعة من المؤشرات، مثل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

التعويم الحر

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

خامساً: الدين العام الخارجي

مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة

يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

الدين العام طويل الأجل

الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

الدين العام الخارجي

التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

الدين المضمون حكومياً

التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

الدين الخاص غير المضمون

التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

الدين قصير الأجل

الذي يمتد أجله لسنة واحدة أو أقل.

ائتمان الصادرات

يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قبل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

الديون من المصادر الرسمية، وتتضمن :

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.
- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

الديون من المصادر الخاصة، وتتضمن :

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

خدمة الدين

المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد خلال العام.

سادساً: العون الإنمائي

المساعدات الإنمائية الرسمية

القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قِبَل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مواتة للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25 في المائة على الأقل.

عنصر المنحة

الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض الأقساط والفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة.

ويستخدم عنصر المنح لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة.

سابعاً: المؤشرات الاجتماعية

معدلات القيد في مراحل التعليم

معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

الفجوة بين الإناث والذكور

مجموعة من التقديرات الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

الحصول على الخدمات الصحية

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

معدل وفيات الرضع

عدد الوفيات سنوياً من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء، وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط.

معدل الوفيات دون الخامسة

العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط.

معدل وفيات الأمهات

عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل، سنوياً، لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء.

القوة العاملة

السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.

نسبة الإعالة

نسبة السكان تحت سن 15 سنة، وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل.

العمر المتوقع عند الولادة

عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل القراءة والكتابة بين الكبار

النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا وأن يكتبوا بفهم، فقرة بسيطة وموجزة عن الحياة اليومية.

انخفاض الوزن عند الولادة

النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون أقل من 2.500 جرام.

متوسط عدد سنوات الدراسة

متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 25 سنة أو أكثر.

الإنفاق العسكري

ما تنفقه وزارة الدفاع أو الوزارات الأخرى على القوات المسلحة، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية، والإنشاءات، والتجنيد، والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية.

المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي

هي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية والحضرية، والمياه ومرافق الصرف الصحي مجتمعة.

الكثافة السكانية

مجموع عدد السكان مقسوماً على مساحة الأرض.

خط الفقر

مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمله تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي، والمتطلبات غير الغذائية الأساسية.

التعليم الابتدائي

التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، ووظيفته الأساسية هي توفير عناصر التعليم الأساسي، مثل المدارس الأولية والمدارس الابتدائية.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى بالمستوى الابتدائي ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.

الحصول على المياه المأمونة

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة، بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار.

العلميون

هم الأشخاص الذين حصلوا على تدريب علمي أو تقني - ويكون ذلك عادة بالانتهاء من تعليم المرحلة الثالثة في أي مجال علمي - ويشغلون بأعمال مهنية في الأنشطة البحثية والإنمائية.

التعليم الثانوي

التعليم في المستوى الثاني (المستوى الثاني والمستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، بعد ما لا يقل عن أربع سنوات من التعليم السابق في المستوى الأول. والتعليم الثانوي يوفر التعليم العام أو المتخصص أو كليهما - مثل المدارس المتوسطة، والمدارس الثانوية، والمدارس العليا، ومعاهد المعلمين التي هي من هذا المستوى والمدارس ذات الطابع المهني أو الفني.

التعليم الثانوي الفني: التعليم الذي توفره مدارس المستوى الثاني بهدف إعداد التلاميذ مباشرة لمزاولة حرفة أو مهنة أخرى غير التدريس.

الفنيون

الأشخاص المشتغلون بالبحوث العلمية والأنشطة الإنمائية ممن تلقوا تدريباً مهنيّاً أو فنياً لما لا يقل عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأولى من المستوى الثاني للتعليم.

المستوى الثالث من التعليم

التعليم في المستوى الثالث (المستويات 5 و6 و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم)، مثل الجامعات، ومعاهد المعلمين العليا والمدارس الفنية العليا - التي تتطلب حداً أدنى للقبول والانتهاج بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساوٍ له في المعرفة.

البطالة

يشمل المتعطّلون جميع الأشخاص فوق سن معينة، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.

الملاحق الإحصائية

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

(2013-2009)

(نسبة مئوية)

	2013	2012	2011	2010	2009	
العالم	3.0	3.2	4.0	5.2	0.6-	
الدول المتقدمة	1.3	1.4	1.6	3.0	3.5-	
الولايات المتحدة	1.9	2.8	1.8	2.4	3.1-	
منطقة اليورو	0.5-	0.7-	1.4	2.0	0.4-	
المملكة المتحدة	1.8	0.3	0.9	1.8	4.0-	
اليابان	1.5	1.4	0.6-	4.7	5.5-	
كندا	2.0	1.7	2.6	3.2	2.8-	
الدول المتقدمة الأخرى، ومنها:	2.3	1.9	3.3	5.8	1.1-	
الدول الآسيوية 5 (آسيان)*	5.1	6.1	4.5	7.0	1.7	
أستراليا	2.6	2.4	2.4	2.6	1.4	
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	4.7	5.0	6.4	7.6	2.7	
أفريقيا جنوب الصحراء	4.9	4.9	5.3	5.4	2.7	
وسط وشرق أوروبا	2.8	1.4	5.2	4.6	3.6-	
رابطة الدول المستقلة	2.1	3.4	4.8	4.9	6.4-	
الدول النامية الآسيوية	6.5	6.7	8.1	10.0	6.9	
الصين	7.7	7.7	9.3	10.4	9.2	
الهند	4.4	4.7	7.7	11.2	5.0	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.2	4.1	4.0	5.5	3.0	
أمريكا اللاتينية والكاريبي**	2.7	3.1	4.6	6.1	1.5-	
البرازيل	2.3	1.0	2.7	7.5	0.3-	
المكسيك	1.1	3.9	3.9	5.3	6.0-	

* آسيان 5 تشمل الدول التالية : اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند وفيتنام

** هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي. المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2014".

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم

(2013-2009)

(نسبة مئوية)

2013	2012	2011	2010	2009	
1.4	2.0	2.7	1.5	0.1	الدول المتقدمة الولايات المتحدة منطقة اليورو المملكة المتحدة اليابان كندا
1.5	2.1	2.9	1.8	0.3	
1.3	2.5	2.7	1.6	0.3	
2.6	2.8	4.5	3.3	2.1	
0.4	0.0	0.3-	0.7-	1.3-	
1.0	1.5	2.9	1.8	0.3	
1.5	2.0	3.1	2.2	1.3	
4.4	3.8	5.9	4.4	3.0	
2.4	1.8	3.3	2.9	1.8	
5.8	6.0	7.2	6.0	5.1	
6.3	9.0	9.3	7.4	9.4	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى أفريقيا جنوب الصحراء وسط وشرق أوروبا رابطة الدول المستقلة الدول النامية الآسيوية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمريكا اللاتينية والكاريبي
4.1	5.8	5.3	5.3	4.7	
6.4	6.5	10.1	7.2	11.2	
4.5	4.6	6.4	5.6	2.6	
8.3	8.4	9.2	6.5	6.2	
6.8	5.9	6.6	6.0	5.9	

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2013-2009)

(نسبة مئوية)

	2013	2012	2011	2010	2009	
معدل البطالة	7.9	8.0	7.9	8.3	8.0	الدول المتقدمة
الدول المتقدمة	7.4	8.1	8.9	9.6	9.3	الولايات المتحدة
الولايات المتحدة	12.1	11.4	10.2	10.1	9.6	منطقة اليورو ، ومنها:
منطقة اليورو ، ومنها:	5.3	5.5	6.0	7.1	7.7	ألمانيا
ألمانيا	10.8	10.2	9.6	9.7	9.5	فرنسا
فرنسا	12.2	10.7	8.4	8.4	7.8	إيطاليا
إيطاليا	7.6	8.0	8.0	7.9	7.5	المملكة المتحدة
المملكة المتحدة	4.0	4.3	4.6	5.1	5.1	اليابان
اليابان	7.1	7.3	7.5	8.0	8.3	كندا
كندا						
نمو التوظيف						
الدول المتقدمة	0.8	0.5	0.6	0.1-	2.1-	
الولايات المتحدة	1.0	1.8	0.6	0.6-	3.8-	
منطقة اليورو ، ومنها:	0.3	0.7-	0.1	0.5-	1.8-	
ألمانيا	1.5	0.9	2.6	0.7	0.2-	
فرنسا	0.1-	0.0	0.2	0.3	0.9-	
إيطاليا	2.4-	0.3-	0.4	0.6-	1.6-	
المملكة المتحدة	1.3	1.2	0.5	0.2	1.6-	
اليابان	0.7	0.3-	0.1-	0.3-	1.5-	
كندا	1.3	1.2	1.5	1.4	1.6-	

المصدر: الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : أسعار الفائدة في الدول المتقدمة

(2013-2009)

(نسبة مئوية)

2013	2012	2011	2010	2009	
					سعر الفائدة قصير الأجل
0.4	0.7	0.5	0.5	1.1	الولايات المتحدة
0.2	0.3	0.3	0.4	0.7	اليابان
0.2	0.6	1.4	0.8	1.2	منطقة اليورو
0.3	0.8	0.9	0.7	1.2	المملكة المتحدة *
1.2	1.2	1.2	0.8	0.7	كندا *
					سعر الفائدة طويل الأجل ⁽¹⁾
2.3	1.8	2.8	3.2	3.3	الولايات المتحدة
0.7	0.8	1.1	1.1	1.3	اليابان
3.0	3.9	4.4	3.6	3.7	منطقة اليورو
2.4	1.9	3.1	3.6	3.6	المملكة المتحدة *
2.1	1.9	2.8	3.3	3.2	كندا *

* معدلات الفائدة للأشهر التسعة الأولى لعام 2013.

(1) العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل.

المصادر : World Economic Outlook database, April 2014

United Nations, World Economic Situation and Prospects database, April 2014.

Eurostat database, April 2014.

ملحق (5/1) : نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري
(2013-2009)

(نسبة مئوية)

2013	2012	2011	2010	2009	
3.0	2.8	6.3	14.0	11.7-	معدلات نمو حجم التجارة (للسلع والخدمات) إجمالي التجارة العالمية الدول المتقدمة الصادرات الواردات
2.3	2.1	5.9	14.1	13.4-	
1.4	1.1	5.0	13.3	13.1-	
4.4	4.2	6.3	13.9	8.1-	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى الصادرات
5.6	5.8	9.5	15.4	9.5-	الواردات
0.6	1.2-	1.8-	1.1-	3.8	معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلمي) الدول المتقدمة
0.1-	0.3	4.1	2.5	5.9-	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات
(2013-2009)

(مليار دولار أمريكي)

	2013	2012	2011	2010	2009	
	193.3	26.6-	43.5-	19.9-	57.7-	الدول المتقدمة
	379.3-	440.4-	457.7-	449.5-	381.9-	الولايات المتحدة
	366.0	246.0	109.2	72.7	33.1	منطقة اليورو
	34.3	60.4	119.3	204.0	146.6	اليابان
	172.3	107.5	185.8	152.9	144.3	دول متقدمة أخرى *
	210.0	368.4	414.0	325.3	248.8	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة
	47.2-	34.2-	11.9-	11.0-	28.8-	أفريقيا جنوب الصحراء
	75.6-	80.8-	118.8-	84.3-	50.3-	وسط وشرق أوروبا
	20.5	67.7	108.1	69.1	43.0	رابطة الدول المستقلة
	145.2	104.1	97.4	238.7	275.9	الدول النامية الآسيوية
	1.3	8.9	46.6	46.9	66.7	الدول الآسيوية 5 (آسيا 5)
	322.4	422.7	418.0	178.4	48.2	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	153.3-	107.1-	79.4-	62.1-	30.0-	أمريكا اللاتينية والكاريبي

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق الدول المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

**ملحق (7/1) : التدفقات المالية الخارجية الخاصة* إلى الدول النامية
واقصادات السوق الناشئة الأخرى
(2013-2009)**

(مليار دولار أمريكي)

	2013	2012	2011	2010	2009	
	419.9	228.7	479.6	557.8	263.8	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى أفريقيا جنوب الصحراء وسط وشرق أوروبا رابطة الدول المستقلة الدول النامية الآسيوية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمريكا اللاتينية والكاريبي
	14.5	14.6	0.6	18.0-	16.1	
	69.3	63.9	96.5	84.6	37.2	
	43.6-	41.4-	63.3-	25.4-	62.7-	
	314.8	116.3	370.8	389.4	208.2	
	72.3-	48.2-	103.4-	6.9	26.4	
	137.9	123.4	176.3	117.7	34.3	

* تشمل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي استثمارات المحافظ المالية وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى للأجلبين القصير والطويل.
المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : الاحتياجات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى *

(2013-2009)

(مليار دولار أمريكي)

	2013	2012	2011	2010	2009	
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	8,016.1	7,405.7	6,951.8	6,304.7	5,517.8	
أفريقيا جنوب الصحراء	206.1	202.3	179.9	161.2	161.2	
وسط وشرق أوروبا	376.5	356.0	325.9	317.2	295.8	
رابطة الدول المستقلة	539.5	559.8	536.3	521.4	481.8	
الدول النامية الآسيوية، ومنها :	4,683.8	4,191.1	4,040.3	3,641.8	3,087.0	
الصين	4,168.6	3,666.8	3,523.9	3,160.3	2,692.0	
الهند	277.5	271.6	272.2	276.2	266.2	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,395.9	1,280.5	1,108.0	1,009.0	926.9	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	802.6	799.6	741.4	635.5	550.0	

* بدون الذهب.

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2014 IFS CD March.

ملحق (9/1) : الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
(2013-2009)

2013	2012	2011	2010	2009	
6,977.8	6,506.0	5,989.5	5,442.5	4,874.1	إجمالي الديون الخارجية (بليار دولار أمريكي)
327.1	315.7	286.4	259.3	233.1	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
1237.1	1196.2	1126.2	1107.1	1075.9	أفريقيا جنوب الصحراء
977.7	938.8	874.0	789.3	737.1	وسط وشرق أوروبا
2123.9	1869.6	1702.8	1454.0	1185.5	رابطة الدول المستقلة
815.3	776.3	736.5	721.7	701.1	الدول النامية الآسيوية
1435.7	1342.6	1196.0	1048.3	887.8	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
					أمريكا اللاتينية والكاريبي
23.3	23.3	21.7	22.3	27.6	مدفوعات خدمة الدين (%)
13.2	12.1	10.8	11.8	20.4	لحسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات
58.2	58.8	56.5	60.8	69.5	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
32.2	30.9	29.0	36.0	47.5	أفريقيا جنوب الصحراء
24.7	23.4	20.5	18.0	21.1	وسط وشرق أوروبا
16.0	13.0	13.8	17.0	18.7	رابطة الدول المستقلة
32.7	31.1	28.6	29.2	38.7	الدول النامية الآسيوية
					الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
					أمريكا اللاتينية والكاريبي

مصدر: مصدر الملحق (U/1).

ملحق (10/1) : أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية (متوسط الفترة)
(2009-2013)

(دولار مقابل وحدة عملة وطنية)

2013	2012	2011	2010	2009	
1.564	1.585	1.604	1.546	1.564	الجنيه الإسترليني
0.010	0.013	0.013	0.011	0.011	الين الياباني
1.328	1.286	1.391	1.327	1.393	اليورو

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "الإحصائيات المالية الدولية"، 2014.

ملحق (1/2) : النتائج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالعملة المحلية
(1995 و 2000 و 2005 و 2009 - 2013)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2013*	2012	2011	2010	2009	2005	2000	1995	
الأردن	23,852	21,965	20,477	18,762	16,912	8,925	5,999	4,715	
الإمارات	1,477,594	1,367,323	1,276,025	1,050,516	931,153	663,317	383,179	241,345	
البحرين	12,328	11,530	10,921	9,668	8,625	5,061	3,018	2,214	
تونس	76,570	70,658	64,690	63,059	58,609	41,871	29,433	17,052	
الجزائر	17,771,200	15,843,023	14,519,808	11,991,564	9,968,025	7,561,984	4,123,514	2,004,995	
جيبوتي	258,971	240,569	220,439	200,578	186,447	125,939	98,795	88,456	
السعودية	2,806,686	2,752,334	2,510,650	1,975,543	1,609,117	1,230,771	710,681	536,820	
السودان	294,630	243,413	186,556	160,647	139,387	85,707	33,663	4,050	
... ..	...	...	...	2,791,775	2,520,705	1,506,440	904,622	570,975	
العراق	227,815,614	214,767,951	184,337,168	137,051,310	110,678,649	53,386,429	40,470,980	1,570,000	
عُمان	30,628	29,798	26,731	22,548	18,605	11,951	7,501	5,307	
قطر	736,918	691,398	618,089	455,445	355,986	162,091	64,646	29,622	
الكويت	235,183	218,515	207,236	197,056	185,625	153,111	107,811	86,812	
لبنان	49,862	48,721	42,510	33,078	30,496	23,593	11,570	8,114	
ليبيا	68,013,000	64,467,000	60,419,000	57,300,000	52,974,000	32,089,000	26,020,000	18,028,000	
مصر	82,288	104,826	44,760	93,018	77,633	62,402	17,669	10,679	
المغرب	1,753,252	1,575,527	1,371,106	1,206,590	1,042,155	538,511	340,100	204,000	
موريتانيا	886,690	828,169	802,607	764,030	732,449	527,679	393,381	317,550	
اليمن	1,249,783	1,174,230	1,170,334	997,054	794,187	493,308	256,837	183,660	
	7,726,263	6,875,253	6,644,660	6,786,814	5,772,915	3,646,557	1,756,999	551,694	

* بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 وتقديرات أولية متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(1995 و 2000 و 2005 و 2009 - 2013)

(مليون دولار)

	2013*	2012	2011	2010	2009	2005	2000	1995	
مجموع الدول العربية	2,734,061	2,633,529	2,389,234	2,075,461	1,779,781	1,166,512	715,908	508,608	
الأردن	33,641	30,981	28,881	26,463	23,854	12,589	8,461	6,650	
الإمارات	402,340	372,314	347,454	286,049	253,548	180,617	104,337	65,744	
البحرين	32,788	30,666	29,044	25,713	22,938	13,459	8,028	5,889	
تونس	47,111	45,242	45,948	44,017	43,433	32,256	21,459	18,050	
الجزائر	225,933	204,289	199,302	161,159	137,212	103,071	54,772	42,079	
جيبوتي	1,457	1,354	1,240	1,129	1,049	709	556	498	
السعودية	748,450	733,956	669,507	526,812	429,098	328,206	189,515	143,152	
السودان	61,975	68,112	69,691	71,849	59,928	35,186	13,379	7,003	
سورية	...	...	...	60,038	53,965	28,499	18,937	16,617	
العراق	195,382	184,192	157,553	117,138	94,275	36,243	20,969	7,500	
غسلان	79,656	77,497	69,522	58,641	48,388	31,082	19,507	13,803	
قطر	202,450	189,945	169,805	125,122	97,798	44,530	17,760	8,138	
الفر	588	571	584	528	522	387	202	232	
الكويت	175,837	174,062	154,056	115,333	105,993	80,798	37,707	27,181	
لبنان	45,116	42,764	40,079	38,010	35,140	21,286	17,261	11,122	
لبنان	64,439	83,195	36,688	73,824	62,107	47,635	34,574	30,510	
مصر	271,443	262,214	235,464	218,387	188,489	89,528	99,590	60,106	
المغرب	105,333	96,187	99,274	90,714	90,553	59,524	36,958	37,407	
موريتانيا	4,166	3,914	4,064	3,629	3,031	1,857	1,072	1,411	
اليمن	35,955	32,075	31,079	30,907	28,459	19,050	10,864	5,517	

* بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (3/2) : الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية
(2013)

(بليون دولار)

الناتج المحلي الإجمالي	صافي الضرائب غير المباشرة	الناتج بسعر التكلفة	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	إجمالي القطاعات الاقتصادية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	إجمالي القطاعات الانتاجية			إجمالي قطاعات الإنتاج السلمي	إجمالي قطاعات الإنتاج السلمي			مجموع الدول العربية		
				الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الإسكان والمرافق		التوظيف والتأمين والصرف	النقل والمواصلات والتخزين	التجارة والمطاعم والفنادق		الكهرباء والغاز والماء	التشييد	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية	الزراعة والصيد والغابات
2,734,061	- 322	2,734,382	573,233	81,359	334,403	157,471	533,045	86,560	175,839	270,646	1,632,629	64,282	161,360	252,893	1,017,843	136,251	
33,641	4,048	29,593	10,821	1,473	6,815	2,533	8,979	1,688	4,075	3,216	9,794	749	1,496	5,747	795	1,007	
402,340	4,524	397,816	72,858	11,318	20,926	40,615	89,386	8,414	31,779	49,193	240,096	9,765	36,212	34,314	157,152	2,654	
32,788	362	32,425	7,359	1,926	3,808	1,625	9,049	4,982	2,021	2,046	16,018	402	1,936	4,820	8,771	89	
47,111	2,850	44,261	15,514	5,395	8,291	1,829	13,072	1,442	5,954	5,676	15,675	638	604	7,486	3,155	3,792	
225,933	16,003	209,931	44,485	4,712	38,313	1,460	45,390	1,211	16,979	27,200	120,055	1,886	22,746	9,035	65,359	21,029	
1,457	142	1,315	364	22	175	167	802	188	370	244	150	67	0	32	2	49	
748,450	5,655	742,795	148,542	13,253	96,247	39,042	125,867	25,348	36,095	64,423	468,386	8,166	35,852	75,536	335,062	13,770	
61,975	1,195	60,780	5,062	1,178	3,884	0	22,681	4,203	8,241	10,237	33,038	556	2,917	5,490	3,107	20,968	
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
195,382	33,945-	229,327	50,994	4,727	32,359	13,908	31,240	3,152	12,919	15,170	147,093	3,423	19,501	6,250	108,705	9,213	
79,656	3,145-	82,801	16,237	5,985	7,320	2,932	11,915	1,815	3,740	6,360	54,649	1,000	4,279	8,497	39,864	1,009	
202,450	1,305	201,145	34,680	2,506	19,175	12,999	25,333	5,724	7,107	12,502	141,132	1,046	9,869	19,802	110,224	191	
588	0	588	85	3	83	0	246	61	26	159	256	8	27	33	0	187	
175,837	-16,058	191,896	41,200	3,225	26,459	11,506	21,168	4,987	9,215	6,966	129,527	3,298	3,034	11,900	110,677	618	
45,116	3,973	41,143	19,904	9,667	4,118	6,119	13,069	3,302	1,408	8,358	8,170	1,022	1,820	3,391	222	1,717	
64,439	7,317-	71,755	19,329	54	14,258	5,016	7,455	435	3,449	3,571	44,972	837	1,459	1,848	39,942	885	
271,443	11,751	259,692	44,343	13,754	27,050	3,540	76,124	17,700	21,794	36,630	139,224	28,681	11,882	40,642	20,343	37,677	
105,333	7,474	97,859	33,684	1,396	20,070	12,218	20,279	917	6,790	12,572	43,897	2,433	5,991	15,111	4,947	15,414	
4,166	376	3,789	991	467	524	0	639	0	169	469	2,159	40	225	157	1,152	586	
35,955	486	35,469	6,780	288	4,529	1,964	10,352	989	3,708	5,655	18,337	266	1,510	2,802	8,363	5,396	

* بيانات الإمارات بسعر السوق.
المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (4/2) : النتائج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية
(2012)

(مليون دولار)

النتائج المحلي الإجمالي	صافي التهرب الضريبي غير المباشر	النتائج بسعر التكلفة	إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	إجمالي قطاعات الخدمات الاقتصادية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	إجمالي قطاعات الخدمات الاقتصادية			إجمالي قطاعات الإنتاج الصناعي	إجمالي قطاعات الإنتاج الصناعي			الزراعة والصيد والصيد					
				الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الإسكان والمرافق		الخدمات الاجتماعية	التمويل والتأمين والمصارف	النقل والمواصلات والتخزين		التجارة والمطاعم والفنادق	إجمالي الإنتاج المحلي	الكهرباء والغاز والماء			التشيد	المصانع التحويلية	المصانع الإنتاجية	الزراعة والصيد
2,633,530	- 2,180	2,635,709	526,290	75,652	309,875	140,762	491,319	80,279	161,575	249,464	1,622,287	61,987	143,390	242,279	1,045,297	129,334	مجموع الدول العربية	الأردن		
30,981	3,762	27,219	10,041	1,342	6,327	2,372	8,142	1,523	3,720	2,900	9,035	681	1,356	5,125	1,021	853	الإمارات *			
372,314	4,186	368,128	65,098	10,434	18,505	36,158	82,774	7,243	29,169	46,362	224,442	9,173	32,462	32,676	147,549	2,582				
30,666	320	30,346	7,000	1,747	3,693	1,560	8,634	4,777	1,933	1,924	14,712	383	1,843	4,569	7,833	85			البحرين	
45,242	2,791	42,450	14,465	4,969	7,693	1,802	12,220	1,226	5,589	5,405	15,765	615	585	7,215	3,450	3,900			تونس	
204,289	14,594	189,695	37,495	3,928	32,345	1,222	38,236	1,025	14,123	23,088	113,965	1,580	19,077	7,522	67,454	18,332	الجزائر			
1,354	132	1,221	337	21	161	155	746	176	344	226	138	62	0	30	2	45	جيبوتي			
733,956	5,732	728,224	138,669	12,259	93,240	33,171	114,879	23,300	33,141	58,438	474,675	8,020	31,603	72,048	349,719	13,284	المسعودية			
68,112	1,322	66,791	5,531	1,264	4,267	0	25,189	4,698	9,097	11,394	36,071	610	3,225	6,066	3,595	22,575	السودان			
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مسورية			
184,192	31,852-	216,044	48,342	4,581	30,511	13,249	24,387	1,910	10,191	12,286	143,315	3,167	16,281	5,847	109,098	8,922	العراق			
77,497	2,604 -	80,102	14,315	5,227	6,315	2,774	11,218	1,634	3,496	6,089	54,568	919	3,940	8,544	40,234	929	غسلان			
189,945	1,265	188,680	29,064	2,204	16,500	10,360	22,755	5,568	6,447	10,740	136,861	929	8,575	19,291	107,889	176	قطر			
571	0	571	81	3	78	0	223	37	26	160	266	9	28	32	0	198	القطر			
174,062	14,618 -	188,680	38,288	3,031	24,092	11,165	19,544	4,487	8,774	6,283	130,848	3,081	2,975	10,382	113,784	626	الكويت			
42,764	3,859	38,905	18,789	9,195	3,880	5,713	12,382	3,132	1,349	7,902	7,735	948	1,749	3,200	204	1,633	لبنان			
83,195	9,909-	93,104	18,712	78	14,015	4,619	7,247	558	2,820	3,869	67,145	1,139	1,215	2,997	61,057	737	ليبيا			
262,214	11,151	251,063	42,232	13,368	25,627	3,237	74,211	17,209	21,700	35,302	134,620	28,020	11,214	39,657	19,411	36,318	مصر			
96,187	6,942	89,245	30,978	1,307	18,259	11,412	18,378	849	5,965	11,564	39,889	2,328	5,819	14,214	4,686	12,843	المغرب			
3,914	342	3,572	897	418	479	0	580	0	158	422	2,095	34	206	141	1,151	561	موريتانيا			
32,075	408	31,667	5,956	276	3,887	1,793	9,570	927	3,533	5,110	16,141	289	1,236	2,723	7,160	4,733	اليمن			

* بيانات الإمارات بسعر السوق .
المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (5/2) : الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2013)

(مليون دولار)

الناتج القومي الإجمالي	صافي دخل عوامل الإنتاج	الناتج المحلي الإجمالي	فجوة الموارد	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	الاستثمار الإجمالي	الاستهلاك النهائي	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص
2,781,453	47,392	2,734,061	370,944	1,067,423	1,438,368	710,439	1,652,677	476,888	1,175,789
33,302	339 -	33,641	9,701 -	23,990	14,289	8,434	34,908	6,417	28,491
410,518	8,178	402,340	83,389	312,499	395,888	91,033	227,918	27,531	200,387
30,181	2,606 -	32,788	9,516	16,611	26,127	6,098	17,173	4,474	12,699
44,808	2,303 -	47,111	4,327 -	26,038	21,711	10,516	40,923	8,915	32,008
225,717	216 -	225,933	9,873	60,048	69,921	85,775	130,285	52,170	78,115
1,554	97	1,457	545 -	822	278	262	1,740	459	1,281
759,216	10,766	748,450	158,324	229,292	387,616	202,215	387,911	165,701	222,210
60,921	1,054 -	61,975	3,301 -	7,623	4,323	16,826	48,450	4,950	43,500
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
221,634	26,251	195,382	23,766	67,612	91,378	42,311	129,304	50,563	78,742
75,015	4,641 -	79,656	19,068	33,413	52,481	20,463	40,124	16,125	23,999
187,478	14,972 -	202,450	58,421	63,251	121,672	77,842	66,187	31,630	34,557
587	1 -	588	218 -	313	95	63	743	141	602
188,003	12,166	175,837	79,151	46,681	125,832	24,793	71,893	29,362	42,531
44,969	147 -	45,116	13,744 -	22,486	8,742	14,879	43,982	6,765	37,217
65,166	728	64,439	1,028 -	22,124	21,096	26,313	39,154	10,963	28,191
284,125	12,682	271,443	19,074 -	66,914	47,840	38,489	252,029	31,708	220,321
109,868	4,535	105,333	12,845 -	49,146	36,302	36,014	82,164	20,156	62,008
4,267	101	4,166	938 -	3,882	2,944	1,582	3,522	2,814	708
34,122	1,833 -	35,955	4,844 -	14,678	9,833	6,533	34,266	6,044	28,222
مجموع الدول العربية									

(1) تقديرية.
المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (6/2) : الإتفاق على النتائج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية
(2012)

(بليون دولار)

النتائج القومي الإجمالي	صافي دخل عوامل الإنتاج	النتائج المحلي الإجمالي	فجوة الموارد	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	الاستثمار الإجمالي	الاستهلاك النهائي	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك الخاص	
2,680,877	47,347	2,633,529	455,562	1,005,559	1,461,121	662,512	1,515,457	418,678	1,096,778	مجموع الدول العربية
30,592	389 -	30,981	8,680-	23,008	14,328	7,665	31,996	5,791	26,206	الأردن
380,202	7,888	372,314	83,904	280,647	364,551	83,758	204,652	25,680	178,972	الإمارات
28,193	2,473-	30,666	8,945	15,986	24,932	5,670	16,051	4,221	11,830	البحرين
42,975	2,267 -	45,242	4,252-	26,120	21,869	10,987	38,506	8,320	30,186	تونس
204,078	211-	204,289	19,459	56,542	76,001	76,574	108,257	41,056	67,200	الجزائر
1,444	90	1,354	500-	755	255	243	1,611	426	1,185	جيبوتي
744,944	10,988	733,956	184,214	215,206	399,420	193,320	356,422	146,981	209,441	السعودية
67,105	1,007-	68,112	4,334 -	8,309	3,975	17,102	55,345	5,438	49,907	السودان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سورية
209,242	25,050	184,192	36,356	59,832	96,188	33,461	114,375	42,135	72,240	العراق
73,021	4,476-	77,497	20,705	27,844	48,549	19,081	37,712	14,872	22,840	عمان
176,263	13,681-	189,945	69,429	54,668	124,097	65,659	54,856	26,646	28,210	قطر
570	1-	571	215 -	309	94	56	730	144	585	القيصر
186,761	12,699	174,062	84,339	45,744	130,083	22,287	67,437	26,361	41,076	الكويت
42,635	129 -	42,764	13,530-	22,442	8,912	14,501	41,794	6,442	35,352	لبنان
84,149	954	83,195	21,843	34,004	55,848	25,868	35,484	9,936	25,548	ليبيا
273,511	11,297	262,214	22,069-	67,770	45,702	42,955	241,327	29,791	211,536	مصر
100,296	4,109	96,187	13,685-	48,487	34,802	33,958	75,914	18,481	57,433	المغرب
4,003	89	3,914	1,377-	4,147	2,770	1,751	3,540	662	2,878	موريتانيا
30,894	1,181-	32,075	4,990-	13,737	8,747	7,616	29,449	5,298	24,151	اليمن

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (7/2) : تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي *	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)
الأردن	1980			44.20
	1987/1986	3.0	0.00	36.06
	1992	14.4	0.50	43.36
	1997	21.1	0.31	36.42
	2003/2002	14.2	0.16	38.87
	2006	13.0	0.10	37.72
	2008	13.3	0.01	33.82
	2010	14.4	0.03	35.43
الإمارات	2007			38.30
البحرين	2003	11.0	0.00	.
تونس**	1985	7.7	1.92	43.43
	1990	6.7	1.37	40.24
	1995	6.2	1.33	41.66
	2000	32.4	0.46	40.81
	2005	23.3	0.28	41.42
	2010	15.5	0.40	36.06
الجزائر	1988	8.1	1.16	40.19
	1995	14.1	1.36	35.33
	2000	12.1	.	36.90
	2005	5.7	.	.
القمر	1995	54.7	.	.
	2000	60.0	.	.
	2004	44.8	20.82	64.34
جيبوتي	1996	9.6	4.76	36.77
	2000	42.0	.	.
	2002	.	5.29	39.96
	2006	.		40.00
السودان	1992	77.5	.	.
	1996	90.5	.	.
	2002	50.0	.	.
	2009	46.5	5.46	35.29
سورية	1997	14.3	.	33.70
	2004-2003	11.4	0.20	35.78
	2007-2006	12.3	.	33.80
				.
الصومال	2002	43.2	.	.
العراق	1993			37.00
	1998			51.00
	2004			41.50
	2007	22.9	0.42	30.86
عمان	2000			39.90
فلسطين	2003	47.0	.	.
	2007	31.2	0.12	38.65
	2009	21.9	0.01	35.50
				41.10
قطر	2007			
الكويت	1987			34.70
	1999			36.00
لبنان	1996	6.3	.	.
	2005/2004	8.0	.	36.00
مصر	1982/1981	17.2	.	.
	1991/1990	24.3	0.60	32.00
	1996/1995	19.4	0.34	30.13
	2000/1999	16.7	0.32	32.76
	2005/2004	19.6	0.39	32.14
	2008	22.0	0.38	30.77
المغرب	1980			54.00
	1985/1984	21.1	2.11	39.19
	1991/1990	13.1	0.35	39.20
	1999/1998	19.0	1.15	39.46
	2001/2000	18.0	0.94	40.63
	2004/2003	14.2	.	.
	2007	9.0	0.54	40.88
موريتانيا	1987	.	17.99	43.94
	1990	56.6	.	.
	1993	.	14.44	50.05
	1996/1995	50.5	7.06	37.29
	2000	51.0	5.66	39.04
	2004	46.7	6.95	41.26
	2008	42.0	6.79	40.46
اليمن	1992	19.1	1.05	39.45
	1998	40.1	3.00	33.44
	2006/2005	34.8	4.18	37.69
	2012	38.0		

* خط الفقر 1.25 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدول لعام 2005.

** قامت تونس بإعادة تقدير مستويات الفقر بالنسبة للسنتين 2000 و 2005 بعد تغيير منهجية الإحتساب باستبعاد الإنفاق على السلع المعمرة مثل السكن، والمركبات والمعدات الكهربائية المنزلية مثل الثلاجات، وأوجه الإنفاق غير الإعتيادية خلال الأعياد والمناسبات الدينية. وكانت قد قدرت نسبي الفقر في عامي 2000 و2005 وفق المنهجية القديمة، بحوالي 4.2 و 3.8 على التوالي.

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013؛ ومصادر وطنية رسمية ودولية متفرقة.

ملحق (8/2): عدد السكان في الدول العربية
(1990 و1995 و2000 و2005 و2009 و2013)

الدول	معدل النمو (%)										متوسط معدل النمو السنوي (%)	
	1990	1995	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	*	2000-1990	2010-2000
مجموع الدول العربية	219,066	249,279	277,775	309,913	345,791	353,671	362,273	361,448	369,859	2.33	2.40	2.44
الأردن	3,468	4,264	4,857	5,473	5,980	6,113	6,249	6,388	6,530	2.22	3.43	2.33
الإمارات	1,773	2,411	2,995	4,106	8,200	8,264	8,361	8,442	8,533	1.07	5.38	10.68
البحرين	503	587	638	889	1,178	1,229	1,195	1,246	1,255	0.76	2.41	6.77
تونس	8,154	8,958	9,563	10,029	10,434	10,551	10,669	10,778	10,893	1.07	1.61	0.99
الجزائر	25,022	28,060	30,416	32,906	35,268	35,978	36,717	37,464	38,229	2.04	1.97	1.69
جيبوتي	520	580	680	792	895	923	951	981	1,011	3.10	2.72	3.10
السعودية	15,187	18,136	20,476	23,329	26,660	27,563	28,376	29,196	29,994	2.73	3.03	3.02
السودان ⁽¹⁾	23,436	27,175	31,081	35,397	40,160	41,709	43,048	35,056	36,164	3.16	2.86	2.98
سورية	12,116	14,285	16,320	18,269	20,125	20,619	21,124	21,378	21,768	1.83	3.02	2.37
الصومال	8,680	9,130	9,596	10,082	10,490	10,594	10,699	10,806	10,913	0.99	1.01	0.99
العراق	17,890	20,536	24,086	27,963	31,664	32,481	33,330	34,196	35,087	2.61	3.02	3.04
غصان	1,625	2,131	2,402	2,509	3,174	2,773	3,295	3,623	3,855	6.40	3.99	1.45
فلسطين ⁽²⁾	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	418	489	614	906	1,639	1,715	1,733	1,791	1,830	2.20	3.92	10.82
الكويت	435	486	552	617	676	692	708	725	742	2.33	2.41	2.29
لبنان	2,142	1,958	2,217	2,991	3,484	3,582	3,697	3,823	3,965	3.71	0.35	4.91
ليبيا	2,550	3,500	3,765	3,892	3,993	4,018	4,044	4,070	4,096	0.64	3.97	0.65
مصر	4,229	4,812	5,640	6,629	7,530	7,774	8,026	8,286	8,554	3.24	2.92	3.26
المغرب	51,911	57,642	63,305	69,997	76,925	78,685	80,530	82,550	84,629	2.52	2.00	2.20
موريتانيا	24,167	26,435	28,466	30,172	31,543	31,894	32,245	32,597	32,954	1.10	1.65	1.14
اليمن	1,980	2,283	2,645	2,981	3,282	3,362	3,443	3,527	3,612	2.43	2.94	2.43
	12,860	15,421	17,461	19,983	22,492	23,154	23,833	24,527	25,244	2.92	3.11	2.86

* تقديرات أولية.

(1) بيانات السودان لعام 2012 و 2013 تمثل بيانات دولة السودان بعد الانفصال في 2011/7/9.

(2) أنظر الفصل الثالث عشر من هذا التقرير و الملحق (1/13).

المصدر: مصادر وطنية ودولية متنوعة.

ملحق (9/2) : المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة (%)										سكان الحضر والريف (%)						الكثافة السكانية (فرد/كـم ²)				المساحة (كـم ²)					
	2012						2000				1990						2013		2000		1990					
	أكثر من 65		أقل من 15		أكثر من 65		أقل من 15		أكثر من 65		أقل من 15		ريف		حضر		ريف		حضر		ريف				حضر	
	أكثر من 65	أقل من 15	أقل من 15	أكثر من 65	أقل من 15	أكثر من 65	أقل من 15	أقل من 15	أكثر من 65	أقل من 15	أقل من 15	أكثر من 65	أقل من 15	أقل من 15	أكثر من 65	أقل من 15	أقل من 15	أكثر من 65	أقل من 15	أقل من 15	أكثر من 65	أقل من 15			أقل من 15	أكثر من 65
الأردن	3.2	59.5	37.3	3.2	59.5	37.3	2.8	53.5	43.7	17.4	82.6	21.7	78.3	27.8	72.2	73	54	39	89,342							
الإمارات	0.4	85.2	14.4	1.1	75.1	23.8	1.5	67.7	30.8	15.4	84.6	22.2	77.8	20.9	79.1	102	36	21	83,600							
البحرين	2.1	77.7	20.2	2.8	69.1	28.1	2.4	65.8	31.8	11.2	88.8	11.6	88.4	11.9	88.1	1776	902	711	707							
تونس	7.1	69.7	23.2	6.2	63.7	30.1	4.9	57.8	37.3	33.5	66.5	36.6	63.4	42.1	57.9	70	61	52	155,566							
الجزائر	4.7	67.9	27.4	4.6	61.5	33.9	3.6	54.4	42.0	26.3	73.7	40.2	59.8	47.9	52.1	16	13	11	2,381,741							
جيبوتي	3.9	62.4	33.7	2.7	56.1	41.2	2.7	54.3	43.0	22.8	77.2	16.7	83.3	24.3	75.7	44	29	22	23,200							
السعودية	2.8	67.1	30.1	2.7	59.3	38.0	2.5	55.7	41.8	17.5	82.5	20.2	79.8	23.4	76.6	15	9	7	2,000,000							
السودان ⁽¹⁾	3.2	55.3	41.5	3.2	54.6	42.2	2.9	53.5	43.6	66.6	33.4	63.9	36.1	73.4	26.6	19	12	9	1,882,000							
سورية	3.9	60.7	35.4	3.0	56.4	40.6	2.7	49.5	47.8	43.5	56.5	49.9	50.1	51.1	48.9	118	88	65	185,180							
الصومال	2.8	49.8	47.4	2.7	53.1	44.2	2.8	50.2	47.0	61.8	38.2	66.8	33.2	70.3	29.7	17	15	14	637,657							
العراق	3.3	56.2	40.5	3.5	53.6	42.9	2.9	52.9	44.2	33.5	66.5	32.2	67.8	30.3	69.7	81	55	41	435,052							
عمان	2.6	75.3	22.1	2.1	61.1	36.8	2.4	51.2	46.4	26.3	73.7	28.4	71.6	33.9	66.1	12	8	5	309,500							
فلسطين	2.9	56.7	40.4	3.5	49.8	46.7	...	...	...	25.4	74.6	28.5	71.5	32.1	67.9	...	...	...	...							
قطر	1.0	85.7	13.3	1.5	72.0	26.5	0.8	70.5	28.7	1.1	98.9	...	100.0	7.8	92.2	158	54	37	11,607							
القطر	2.8	55.0	42.2	3.0	57.0	40.0	3.0	51.0	46.0	71.8	28.2	72.0	28.0	72.0	28.0	332	247	195	2,236							
الكويت	2.2	72.9	24.9	1.4	72.6	26.0	...	...	...	1.7	98.3	1.8	98.2	2.0	98.0	186	124	120	17,818							
لبنان	8.6	69.8	21.6	6.8	62.7	30.5	5.2	60.0	34.8	12.6	87.4	14.0	86.0	16.9	83.1	392	360	245	10,452							
ليبيا	4.7	65.8	29.5	3.3	64.5	32.2	2.4	51.7	45.9	22.1	77.9	23.6	76.4	24.3	75.7	5	3	2	1,775,500							
مصر	4.4	64.5	31.1	4.3	58.8	36.9	3.9	56.1	40.0	57.2	42.8	57.4	43.6	56.6	43.4	84	64	52	1,009,450							
المغرب	5.0	67.2	27.8	4.7	61.7	33.6	3.7	57.1	39.2	42.6	57.4	45.8	54.2	51.4	48.6	46	40	34	710,850							
موريتانيا	3.2	56.6	40.2	2.7	55.1	42.2	3.2	52.5	44.3	58.2	41.8	60.0	40.0	60.3	39.7	4	3	2	1,030,700							
اليمن	2.8	56.5	40.7	3.3	42.1	54.6	3.3	44.2	52.5	71.2	32.9	73.7	26.3	79.1	20.9	45	31	23	555,000							

⁽¹⁾ مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جيب السودان في 2011/7/9.
المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة معلومات البنك، يناير 2014 .

ملحق (10/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم (أ) معدل القيد الإجمالي

	المرحلة العليا						المرحلة الثانية						المرحلة الأولى					
	2012			1990			2012			1990			2012			1990		
	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور	جملة	اناث	ذكور
الأردن	(4) 39.9	(4) 42.8	(4) 37.2	16.1	...	...	(4) 89.1	(4) 90.6	(4) 87.5	44.6	45.6	43.7	(4) 98.9	(4) 98.1	(4) 99.6	70.9	71.1	70.7
الإسراءات	(3) 25.2	(3) 35.7	(3) 17.4	9.2	15.0	5.0	(3) 92.4	(3) 93.9	(3) 91.0	67.0	71.6	63.0	108.3	106.9	109.7	104.3	102.8	105.8
البحرين	33.5	46.8	23.6	17.7	21.0	15.0	95.5	96.6	94.5	99.7	101.3	98.1	(3) 105.3	(3) 104.4	(3) 106.1	110.0	110.1	110.0
فونس	35.2	43.4	27.3	8.5	7.0	10.0	(3) 91.1	(3) 93.3	(3) 89.0	44.9	39.5	50.0	109.7	108.4	110.9	113.3	106.6	119.6
الجزائر	31.5	37.7	25.4	(1) 12.0	(1) 8.0	(1) 15.0	(4) 97.6	(4) 99.6	(4) 95.7	60.8	54.1	67.3	117.4	114.0	120.7	100.2	91.6	108.4
جيبوتي	(4) 4.9	(4) 4.0	(4) 5.9	(1) 0.1	(1) 0.1	(1) 0.2	43.8	38.1	49.4	11.9	9.4	14.4	69.5	65.9	73.1	38.1	31.6	44.6
السعودية	(3) 112.0	(3) 116.5	(3) 108.2	(1) 14.7	(1) 14.2	(1) 15.2	112.0	116.5	108.2	(1) 74.6	(1) 69.3	(1) 79.9	(3) 106.4	(3) 108.0	(3) 104.9	(1) 108.6	(1) 103.1	(1) 114.1
السودان	(2) 6.2	(2) 5.9	(2) 6.4	3.0	3.0	3.0	(3) 39.0	(3) 36.5	(3) 41.4	24.0	21.1	26.9	(3) 72.6	(3) 68.8	(3) 76.4	52.8	45.2	60.3
مسورية	(4) 25.6	(4) 25.8	(4) 25.5	18.2	14.0	22.0	74.4	74.6	74.3	51.9	43.7	59.8	122.3	120.2	124.2	108.4	102.3	114.2
الصومال	...	...	...	2.9	...	...	(3) 7.7	(3) 4.9	(3) 10.6	6.4	4.4	8.3	(3) 32.6	(3) 23.1	(3) 42.0	10.5	7.2	13.9
العراق	(3) 12.0	(3) 8.4	(3) 15.4	12.6	...	...	(3) 52.9	(3) 45.1	(3) 60.3	47.0	36.4	57.1	(3) 104.5	(3) 95.4	(3) 113.1	111.3	101.8	120.3
غمان	15.8	22.8	11.8	4.0	4.0	4.0	94.2	97.9	90.9	45.7	40.1	51.2	109.0	109.5	108.6	86.1	81.8	90.3
فلسطين	49.1	57.7	40.8	...	...	...	82.8	86.7	79.1	...	...	...	94.4	93.7	95.1	...	...	...
قطر	12.1	36.5	5.4	27.0	43.0	15.0	(4) 111.6	(4) 117.2	(4) 106.7	80.7	84.5	77.1	(4) 99.1	(4) 99.4	(4) 99.4	97.3	94.0	100.5
القطر	11.4	10.4	12.4	0.6	0.2	1.1	73.5	71.9	75.0	(1) 22.3	...	...	117.4	111.7	122.9	85.0	69.9	99.8
الكويت	(3) 17.6	(3) 25.6	(3) 11.0	(1) 12.0	(1) 16.0	(1) 9.0	(3) 101.0	(3) 104.3	(3) 97.9	42.9	42.5	43.3	(3) 105.6	(3) 107.5	(3) 103.6	60.2	58.7	61.7
لبنان	46.3	47.8	44.5	(1) 29.0	(1) 28.0	(1) 30.0	74.0	74.3	73.7	72.9	75.5	70.5	106.6	101.9	111.4	120.3	117.9	122.7
ليبيا	(3) 50.3	(3) 49.9	(3) 50.7	(1) 17.0	(1) 15.0	(1) 18.0	(3) 93.5	(3) 101.1	(3) 86.3	86.0	87.3	84.7	(4) 114.0	(4) 112.0	(4) 117.0	105.2	101.7	108.5
مصر	(4) 28.8	(4) 27.2	(4) 30.2	15.8	11.0	20.0	(3) 75.9	(3) 74.4	(3) 77.2	76.2	68.1	83.8	(4) 108.6	(4) 105.3	(4) 111.8	93.8	85.8	101.4
المغرب	(3) 16.2	(3) 13.5	(3) 15.1	10.6	8.0	13.0	68.9	63.4	74.1	35.3	29.7	40.6	116.1	113.1	118.8	66.9	54.3	79.0
موريتانيا	5.1	3.1	7.2	2.8	0.8	5.0	26.8	24.5	29.0	13.7	8.7	18.6	96.7	99.2	94.2	48.7	41.3	55.9
اليمن	(4) 10.3	(4) 6.3	(4) 14.2	4.1	2.0	7.0	46.9	36.9	56.4	58.0	19.5	94.5	96.9	87.6	105.8	58.3	32.7	82.7

- تعرّف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدر لسي الرسمي في تلك المرحلة .

(5) البيانات لعام 2013.

(4) البيانات لعام 2011.

(3) البيانات لعام 2006-2010

(2) البيانات لعام 2000-2005

(1) البيانات لعام 1991-1992 مصادر وطنية - قاعدة معلومات اليونسكو - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014 .

"تابع" ملحق (10/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم (ب) معدل القيد الصافي

المرحلة الثانوية										المرحلة الأولى									
2012					1990					2012					1990				
جئة	انث	ذكور	جئة	انث	ذكور	جئة	انث	ذكور	جئة	انث	ذكور	جئة	انث	ذكور	جئة	انث	ذكور		
(4) 87.9	(4) 89.4	(4) 86.5	(1) 32.8	(1) 35.5	(1) 30.5	(4) 97.5	(4) 96.8	(4) 98.2	94.1	94.4	93.9							الأ ر د ن	
(3) 82.6	(3) 84.0	(3) 81.4	59.2	63.1	55.7	91.2	90.1	92.3	99.1	98.1	100.0	الإمارات							
85.8	87.4	84.3	84.9	86.1	83.7	(3) 97.9	(3) 97.4	(3) 98.2	99.0	99.0	99.0	البحرين							
(3) 71.3	(3) 75.6	(3) 67.1	(1) 42.5	(1) 39.1	(1) 45.8	98.9	(3) 98.5	(3) 97.9	93.9	89.8	97.7	تونس							
(1) 66.2	(1) 68.0	(31) 64.5	53.7	47.5	59.6	97.3	(4) 95.0	(4) 97.0	93.2	86.9	99.3	الجزائر							
(3) 21.5	(3) 17.9	(3) 25.1	...	...	...	61.2	57.9	64.5	31.3	26.1	36.5	جيبوتي							
(5) 88.3	(5) 96.9	(5) 81.0	(1) 39.1	(1) 38.0	(1) 40.2	(5) 96.5	(5) 97.8	(5) 95.3	(1) 86.7	(1) 83.6	(1) 89.7	السعودية							
...	...	...	...	...	...	(2) 46.0	(2) 42.0	(2) 50.6	43.3	36.9	49.5	السودان							
69.1	69.2	69	45.8	39.0	52.5	(4) 93.5	(4) 92.8	(4) 94.2	92.3	87.7	96.8	سورية							
...	...	...	...	...	...	...	...	...	8.2	5.9	10.6	الصومال							
(3) 32.1	(3) 25.4	(3) 38.5	...	...	...	(3) 88.0	(3) 81.5	(3) 94.0	(1) 75.9	(1) 71.6	(1) 80.0	العراق							
83.6	88.1	79.7	...	...	...	96.3	96.8	95.9	69.3	67.5	71.0	عمان							
80.7	84.3	77.2	...	...	...	90.4	90.0	90.7	...	...	...	فلسطين							
(4) 91.0	(4) 96.0	(4) 87.0	67.1	70.4	64.1	(4) 94.0	(4) 94.0	(4) 94.0	89.4	88.5	90.4	قطر							
...	...	...	...	...	...	(3) 76.4	(3) 70.1	(3) 82.5	...	...	...	القطر							
(3) 99.4	(3) 98.7	(3) 100.0	(1) 45.2	(1) 44.6	(1) 45.8	(3) 93.2	(3) 92.8	(3) 93.6	49.0	47.3	50.6	الكويت							
67.5	67.6	67.4	...	...	...	93.2	89.9	96.7	77.8	76.2	79.3	لبنان							
...	...	...	...	...	...	...	...	...	96.1	93.9	98.2	ليبيا							
(3) 68.0	(3) 67.0	(3) 69.0	...	...	...	(4) 95.6	(4) 90.7	(4) 96.4	83.7	76.2	90.9	مصر							
(3) 30.2	(3) 27.4	(3) 33.0	...	...	...	96.9	96.6	97.2	56.8	46.6	66.5	المغرب							
(3) 16.0	(3) 15.0	(3) 17.0	...	...	...	69.6	72.1	67.1	35.3	29.9	40.6	موريتانيا							
42.3	33.7	50.6	...	...	...	86.3	78.5	93.7	51.7	28.0	74.2	اليمن							

- تعرّف معدلات القيد الصافية بأنها عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة.

⁽⁴⁾ البيانات لعام 2011.

⁽³⁾ البيانات لعام 2006-2010

⁽²⁾ البيانات لعام 2003-2005

⁽¹⁾ البيانات لعام 1991-1993 المصدر: ممثلر الملحق (10/2) - أ.

**"تابع" ملحق (10/2) : معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
(ج) دليل المساواة (*) بين الجنسين في التعليم**

دليل المساواة بين الجنسين في التعليم						
المرحلة العليا			المرحلة الثانوية		المرحلة الأولى	
2012	1990	2012	1990	2012	1990	
(4) 1.15	...	(4) 1.03	1.04	(4) 0.98	1.01	الأردن
(3) 2.05	3.00	(3) 1.03	1.14	0.97	0.97	الإمارات
2.00	1.40	1.02	1.03	(3) 0.98	1.00	البحرين
1.60	0.70	(3) 1.05	0.79	0.98	0.89	تونس
1.50	(1) 0.53	(4) 1.04	0.80	0.94	0.85	الجزائر
(4) 0.68	(1) 0.50	0.80	0.65	0.90	0.71	جيبوتي
(5) 1.0	(1) 0.93	(5) 1.1	(1) 0.87	(5) 1.0	(1) 0.90	السعودية
(2) 0.92	1.00	(3) 0.88	0.78	(3) 0.90	0.75	السودان
(4) 1.01	0.64	1.00	0.73	0.97	0.90	سورية
...	...	(3) 0.46	0.53	(3) 0.55	0.52	الصومال
(3) 0.54	...	(3) 0.75	0.64	(3) 0.84	0.85	العراق
1.93	1.00	1.08	0.78	1.01	0.91	عمان
1.41	...	1.10	...	0.98	...	فلسطين
6.80	2.87	(4) 1.10	1.10	(4) 1.00	0.94	قطر
0.83	0.18	1.00	...	0.91	0.70	الكويت
(3) 2.33	(1) 1.78	(3) 1.06	0.98	(3) 1.03	0.95	لبنان
1.07	(1) 0.93	1.09	1.07	0.91	0.96	ليبيا
(2) 0.98	(1) 0.83	(3) 1.17	1.03	(4) 0.96	0.94	مصر
(4) 0.90	0.55	(3) 0.96	0.81	(4) 0.94	0.85	المغرب
(3) 0.89	0.62	0.86	0.73	0.95	0.69	موريتانيا
0.43	0.16	0.84	0.47	1.05	0.74	اليمن
(4) 0.44	0.29	0.65	0.21	0.83	0.40	

(*) دليل المساواة : معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور .

(1) البيانات لعام 1991-1992

(2) البيانات لعام 2000-2005

(3) البيانات لعام 2006-2010

(4) البيانات لعام 2011

(5) البيانات لعام 2013

المصدر : مصادر الملحق (10/2) - أ

**ملحق (11/2) : عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب
في مرحلة التعليم الأولي**

معدلات التسرب (%)										عدد سنوات الدراسة المتوقعة					
جملة		اناث	ذكور	جملة		اناث	ذكور	جملة		اناث	ذكور	جملة		اناث	ذكور
2011 - 2002				2001				2011				2000			
0.2	...	...	4.2	3.6	4.7	13.3	13.5	13.1	11.1	12.0	11.0	الإسراء د ن			
3.3	...	...	7.5	7.5	7.4	10.8	(2) 13.9	(2) 12.9	9.8	9.9	9.8	الإسراءات			
1.8	2.6	0.0	1.3	-	2.4	(2) 14.6	(2) 13.8	(2) 14.5	12.3	12.6	12.0	البحرين			
5.3	4.5	6.1	6.9	5.8	7.8	14.9	15.3	14.5	12.3	12.2	12.3	تونس			
5.0	2.9	6.8	5.5	4.4	6.5	14.0	14.2	13.0	11.0	10.0	11.0	الجزائر			
35.7	35.5	35.9	...	...	...	6.4	5.9	6.9	3.5	2.5	3.5	جيبوتي			
6.7	10.0	3.3	10.9	12.3	9.5	(3) 15.6	(3) 15.9	(3) 15.4	9.0	8.0	9.0	السعودية			
9.1	2.3	14.4	16.4	12.3	19.6	(2) 6.3	(2) 6.0	(2) 6.7	4.6	4.5	4.7	السودان			
5.4	5.1	5.7	10.4	10.1	10.7	12.0	12.0	12.1	8.7	8.3	9.0	سورية			
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال			
33.3	38.9	21.7	50.6	52.8	48.7	(1) 9.7	(1) 8.3	(1) 11.1	7.9	6.8	9.0	العراق			
2.7	0.0	1.0	2.7	2.6	2.7	13.6	13.9	13.4	10.3	10.1	10.4	عُمان			
0.9	0.9	1.1	2.1	1.8	2.3	(3) 13.2	(3) 14.0	(3) 12.5	10.8	11.0	10.6	فلسطين			
6.4	3.2	9.3	...	...	...	12.9	14.2	12.3	11.2	11.2	11.2	قطر			
25.9	...	35.9	34.5	...	...	(3) 12.8	(3) 12.3	(3) 13.2	7.8	7.4	8.1	الكويت			
4.0	4.0	4.0	2.5	1.2	3.8	(1) 12.5	(1) 13.2	(1) 11.9	11.3	11.5	11.1	لبنان			
8.2	6.6	9.7	11.5	8.4	14.6	(3) 13.2	(3) 13.0	(3) 13.3	10.9	11.1	10.8	ليبيا			
...	...	...	...	...	...	(2) 16.2	(2) 16.4	(2) 16.0	13.3	13.4	13.2	مصر			
3.2	...	...	2.0	-	24.0	(2) 13.0	(2) 12.7	(2) 13.3	10.0	10.0	10.0	المغرب			
9.5	9.6	9.4	24.5	25.1	44.2	(3) 11.6	(2) 10.6	(2) 11.6	9.0	8.0	9.0	موريتانيا			
29.3	29.6	29.1	51.3	52.0	50.6	(3) 8.2	(3) 8.1	(3) 8.3	6.5	6.4	6.7	اليمن			
40.5	43.2	38.8	29.9	35.6	26.0	9.2	7.7	10.6	7.3	5.1	9.5				

ملحق (12/2) : الإتفاق على التعليم

الإتفاق العام على التعليم						
الإتفاق العام الإجمالي			الإتفاق العام الإجمالي			
% من الإتفاق العام الإجمالي			% من الدخل القومي الإجمالي			
2011-2008	2000	1990	2011-2008	2000	1990	
الأردن	12.0	16.2	17.1	3.1	6.4	7.0
الإمارات	23.4	22.2	14.6	1.0	1.9	1.7
البحرين	⁽²⁾ 8.9	...	14.6	⁽²⁾ 2.6	...	5.0
تونس	⁽²⁾ 17.3	17.4	13.5	⁽²⁾ 6.2	6.2	6.2
الجزائر	20.3	...	21.1	4.4	5.1	5.5
جيبوتي	⁽¹⁾ 22.8	...	10.5	⁽¹⁾ 8.4	9.7	...
السعودية	19.3	22.7	11.7	5.5	5.9	6.0
السودان	8.0	...	4.5	0.8	...	8.5
سورية	18.9	6.8	17.3	5.1	2.2	4.3
الصومال	2.0	...	...	...	...	...
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	⁽²⁾ 6.9	8.7	7.2	⁽²⁾ 3.1	3.1	3.5
فلسطين	15.5	13.0	...	4.6	3.4	...
قطر	8.2	9.4	...	2.4	2.5	3.4
الكويت	...	...	...	7.6	...	...
لبنان	⁽¹⁾ 12.9	17.9	3.4	⁽¹⁾ 3.8	3.7	3.2
ليبيا	⁽²⁾ 7.1	9.2	...	⁽²⁾ 2.2	1.9	...
...	...	...	...	...	...	...
مصر	11.9	16.1	...	3.7	4.5	3.8
المغرب	25.7	23.5	26.1	5.4	5.7	5.5
موريتانيا	⁽²⁾ 13.0	...	...	⁽²⁾ 3.7	3.4	...
اليمن	⁽²⁾ 15.5	18.9	...	6.7	5.1	...

(1) البيانات لعام 2006 - 2007 (2) البيانات لعام 2012.

المصدر : مصادر وطنية - اليونسكو ، قاعدة معلومات اليونسكو ، فبراير 2014 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014.

ملحق (13/2) : معدل الأمية في الدول العربية
(أ) : معدل الأمية (%)

معدل الأمية (%)											
الفئة العمرية (15 - 24)						الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)					
جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور	جملة	بين الإناث	بين الذكور
2011						2011					
1990						1990					
0.8	0.7	0.9	3.3	4.7	2.1	4.1	6.1	2.3	18.5	27.9	10.0
⁽¹⁾ 2.6	⁽¹⁾ 3.9	⁽¹⁾ 1.7	15.3	11.4	18.3	⁽¹⁾ 10.2	⁽¹⁾ 11.3	⁽¹⁾ 9.7	29.0	29.4	28.8
⁽²⁾ 1.8	⁽²⁾ 2.4	⁽²⁾ 1.4	4.4	5.0	3.8	⁽²⁾ 5.4	⁽²⁾ 8.4	⁽²⁾ 3.9	17.9	25.4	13.2
⁽²⁾ 2.8	⁽²⁾ 3.9	⁽²⁾ 1.8	15.9	24.8	7.2	⁽²⁾ 20.9	⁽²⁾ 28.9	⁽²⁾ 12.6	40.9	53.5	28.4
⁽¹⁾ 7.5	⁽¹⁾ 9.4	⁽¹⁾ 5.8	22.7	31.9	13.9	⁽¹⁾ 22.3	⁽¹⁾ 29.0	⁽¹⁾ 15.6	47.1	58.7	35.7
⁽¹⁾ 12.1	⁽¹⁾ 15.1	⁽¹⁾ 9.0	26.8	35.8	17.8	⁽¹⁾ 29.7	⁽¹⁾ 38.6	⁽¹⁾ 20.1	47.0	60.3	33.2
⁽³⁾ 0.8	⁽³⁾ 0.9	⁽³⁾ 0.7	13.4	21.2	6.5	⁽³⁾ 5.6	⁽³⁾ 8.6	⁽³⁾ 3.5	25.3	36.3	17.4
12.7	15.5	10.1	35.0	46.0	24.4	28.1	36.8	19.3	54.2	68.5	40.0
4.7	5.9	3.6	20.1	33.1	7.8	15.9	22.3	9.7	35.2	52.5	18.2
"	"	"	"	"	"	"	"	"	"	"	"
17.6	19.5	15.9	59.0	75.1	43.6	21.5	28.8	14.0	64.3	80.3	48.7
⁽²⁾ 2.3	⁽²⁾ 1.8	⁽²⁾ 2.6	14.4	24.6	4.6	⁽²⁾ 13.1	⁽²⁾ 18.2	⁽²⁾ 9.8	45.3	61.7	32.7
0.7	0.6	0.7	"	"	"	4.7	7.4	2.1	"	"	"
2.1	1.3	2.4	9.7	7.0	11.7	3.6	4.4	3.4	23.0	24.0	22.6
14.0	14.1	13.9	"	"	"	24.5	29.4	19.5	"	"	"
⁽¹⁾ 1.4	⁽¹⁾ 1.3	⁽¹⁾ 1.4	12.5	12.8	12.1	⁽¹⁾ 6.1	⁽¹⁾ 8.2	⁽¹⁾ 5.0	23.3	27.4	20.7
⁽¹⁾ 1.3	⁽¹⁾ 0.9	⁽¹⁾ 1.6	7.9	11.4	4.5	⁽¹⁾ 7.9	⁽¹⁾ 10.2	⁽¹⁾ 5.6	19.7	26.9	11.7
0.1	0.2	0.1	9.0	17.3	1.1	10.5	16.7	4.2	31.9	48.9	17.2
10.2	12.2	8.4	38.7	49.0	29.1	29.9	38.5	21.6	52.9	66.4	39.6
18.5	26.0	11.2	44.7	58.0	32.0	32.9	42.4	23.9	61.3	75.1	47.3
31.0	33.8	28.4	54.2	63.9	44.5	41.4	48.0	34.7	65.2	76.1	53.7
13.6	24.0	3.6	50.0	75.0	26.5	34.7	51.5	17.9	67.3	87.1	44.8

⁽³⁾ البيانات لعام 2013.

⁽²⁾ البيانات لعام 2010.

2008 -

⁽¹⁾ البيانات من عام 2005 - 2008. اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، يناير 2014. المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، يناير 2014.

ملحق (13/2) : معدل الامية في الدول العربية
(ب) : دليل المساواة (*) بين الجنسين في معدل الأمية

دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية				
الفئة العمرية (15 - 24)		الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		
2011	1990	2011	1990	
0.7 (1) 2.3 (2) 1.7 (2) 2.2 (1) 1.6 (1) 1.7 1.2 1.5 1.6 ...	2.8 1.0 1.9 1.9 1.6 1.8 2.1 1.7 2.9 ...	2.6 (1) 1.2 (2) 2.2 (2) 2.3 (1) 1.9 (1) 1.9 1.9 2.5 1.9 2.3 ...	2.8 1.0 1.9 1.9 1.6 1.8 2.1 1.7 2.9 ...	

(2) البيانات لعام 2010.

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور.

(1) البيانات من عام 2005 - 2008.

المصدر : مصادر الملحق (13/2) - أ.

ملحق (14/2) : الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

	معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة (كل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الرضع (كل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأمهات (كل 100,000 مولود حي)		معدل الوفيات الخام (كل 1000 من السكان)			معدل الخصوبة الإجمالي			العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات)		معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان				
	2012	2000	2012	2000	1990	2010	2012	2000	1990	2012	2000	1990	2012	2000	1990	2012	2000	1990	
الأردن	19.1	38.0	40.0	16.4	31.0	33.0	41	7.0	5.0	6.3	2.9	3.7	5.4	73.6	70.0	67.5	28.1	28.0	36.2
الإمارات	8.4	10.0	14.0	7.2	7.5	12.0	12	1.4	3.0	2.7	1.7	3.2	4.3	76.5	74.9	73.2	12.4	16.5	25.9
البحرين	9.6	11.0	19.0	8.2	8.4	15.4	20	2.7	3.2	3.8	2.4	2.8	3.6	75.4	73.8	71.4	18.3	21.9	28.3
تونس	16.1	31.0	52.0	13.8	23.8	41.0	56	6.1	5.6	5.6	1.9	2.1	3.5	74.8	72.6	70.3	16.6	17.1	25.2
الجزائر	20.0	39.0	69.0	22.6	36.9	54.0	97	4.5	4.6	6.5	2.1	3.2	4.6	76.4	72.5	67.2	26.1	19.4	31.2
جيبوتي	80.9	178.0	163.0	65.7	115.2	122.0	200	9.8	12.9	14.4	3.6	5.3	6.2	58.4	46.0	50.7	28.3	35.0	42.3
السعودية	⁽¹⁾ 18.3	25.3	44.0	15.9	21.4	47.2	⁽¹⁾ 14	⁽¹⁾ 3.9	4.2	5.8	⁽¹⁾ 2.8	4.0	5.9	⁽¹⁾ 74.1	72.0	67.2	⁽¹⁾ 22	28.0	36.0
السودان	73.1	97.0	120.0	49.3	81.2	74.0	730	8.6	11.0	13.5	4.2	4.6	5.6	62.0	56.0	52.7	31.9	32.0	38.6
سورية	15.1	29.0	44.0	12.3	24.0	35.0	70	3.7	3.8	5.0	2.8	3.7	5.2	76.1	70.0	68.5	21.9	28.3	35.8
الصومال	147.4	225.0	203.0	90.8	133.0	121.0	1000	14.4	19.1	22.0	6.3	6.6	6.8	51.7	45.2	41.6	42.7	46.6	46.0
العراق	34.4	47.6	50.0	28.4	38.2	40.0	63	5.0	5.4	8.5	4.5	5.3	5.9	70.2	70.7	61.8	34.0	37.7	39.2
غسان	11.5	21.7	31.5	9.5	17.5	29.0	18	3.2	3.7	7.6	3.7	4.7	6.5	76.2	73.4	69.9	32.1	32.6	45.0
فلسطين	22.6	26.0	32.0	19.2	22.0	34.0	64	3.9	4.5	7.0	4.3	5.7	6.5	72.7	71.5	68.0	32.7	40.9	46.0
قطر	7.4	10.1	26.0	6.3	11.4	21.0	7	1.5	1.9	3.4	2.2	3.1	4.3	77.7	75.0	70.0	12.2	18.3	23.0
الكويت	77.6	114.0	128.0	57.7	81.0	9.0	280	8.1	8.0	11.0	4.7	4.0	6.0	61.7	62.0	56.0	35.6	33.0	37.0
لبنان	11.0	11.8	16.3	9.5	9.1	13.9	14	3.1	1.9	2.5	2.3	2.5	3.4	75.0	73.9	74.9	17.7	18.8	24.8
ليبيا	9.3	35.0	37.0	8.0	27.0	32.0	25	7.1	6.0	7.4	1.8	2.3	3.1	72.8	70.0	68.8	14.9	20.0	25.6
مصر	15.4	20.0	41.0	13.2	17.0	35.0	58	4.3	5.0	4.9	2.4	3.5	4.7	75.0	71.0	68.5	21.2	27.0	27.7
المغرب	19.7	38.6	56.0	15.2	31.5	37.8	50	5.2	6.3	7.4	3.0	3.5	3.9	73.5	68.9	62.8	31.9	27.4	31.7
موريتانيا	31.1	60.0	89.0	26.8	46.6	69.0	100	5.9	6.0	7.8	2.2	2.9	4.0	72.6	67.0	64.3	18.7	24.0	29.0
	84.0	104.8	133.0	64.8	104.0	85.0	510	9.2	11.5	16.4	4.4	4.5	6.1	59.2	57.5	49.1	32.7	32.0	42.5
	60.0	104.8	142.0	46.3	67.3	98.0	200	6.0	11.3	12.6	4.9	6.5	7.5	66.0	61.1	54.5	37.2	40.0	50.3

(1) البيانات لعام 2013
المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التقرير التنموي البشري"، أعداد مختلفة - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، مارس 2014 -
اليونيسف ، وضع الأطفال في العالم 2014 .

ملحق (15/2) : المؤشرات الصحية في الدول العربية

عدد السكان		عدد الممرضات		عدد الأطباء		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية				الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق		الإنفاق العام على الصحة		اجمالي الإنفاق على الصحة	
مقابل كل سرير		نكل 100,000 نسمة				(%)				(%)		(%)		(%)	
		2012				2012				2012		2012		2012	
2012	1990	2012	1990	2012	1990	الإجمالي	الريف	الحضر	الخاص	العام	من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق المحلي الإجمالي	من الناتج المحلي الإجمالي		
528	556	99	108	66	135	99	95	98	32.3	67.7	17.6	8.4	الأردن		
935	379	260	356	147	83	100	100	100	25.6	74.4	8.8	3.3	الإمارات		
481	299	443	252	244	132	100	...	100	29.0	71.0	9.2	3.8	البحرين		
472	522	325	239	128	53	(3) 95	...	...	44.9	55.1	10.8	6.2	تونس		
(3) 594	400	(3) 253	...	162	94	(1) 98	(1) 95	(1) 100	19.3	80.7	8.1	5.2	الجزائر		
704	394	51	120	21	16	95	85	100	31.9	68.1	14.1	7.9	جيبوتي		
478	401	478	382	245	143	100	(3) 95	(3) 100	31.1	68.9	6.8	3.7	السعودية		
1220	1220	100	72	37	11	(3) 71	...	...	71.6	28.4	10.6	8.4	السودان		
654	920	150	(2) 165	65	84	95	90	100	51.0	49.0	5.6	3.7	مسورية		
(1) 1429	1328	8	36	3	...	(1) 28	(1) 50	(1) 15	(1) 55.0	(1) 45.0	(1) 2.4	(1) 3.0	الصومال		
769	602	163	70	84	60	86	81	89	19.3	80.7	10.2	8.3	العراق		
604	474	441	(2) 311	193	61	84	98	100	19.2	80.8	3.6	2.3	عمان		
782	...	197	...	166	...	100	100	100	61.3	38.7	10.0	13.0	فلسطين		
833	435	619	(2) 350	349	150	100	...	100	21.4	78.6	5.8	1.9	قطر		
(1) 454	333	(1) 70	...	(1) 20	...	...	...	...	42.2	57.8	13.1	4.5	القيصر		
455	335	560	(2) 500	270	18	100	...	100	17.8	82.2	5.9	2.7	الكويت		
290	606	291	112	365	133	(1) 98	(1) 97	(1) 99	74.5	25.5	5.8	6.3	لبنان		
270	240	710	413	200	107	100	100	100	31.2	68.8	7.9	4.4	ليبيا		
2023	483	142	(2) 183	80	76	100	100	100	57.0	43.0	5.1	4.9	مصر		
1176	775	90	90	61	...	(1) 70	(1) 77	(1) 66	65.7	34.3	6.5	6.0	المغرب		
(1) 1892	1504	(1) 67	44	(1) 13	6	(1) 63	...	...	39.4	60.6	7.3	6.4	موريتانيا		
1389	1196	72	54	30	...	68	...	...	79.1	20.9	4.3	5.5	اليمن		

(1) البيانات لعام 2002-2010. (2) البيانات لعام 1991-1996. (3) البيانات لعام 2011. المصدر : مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أبعاد مختلفة، وقاعدة المعلومات، يناير 2014 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، التقرير الإحصائي لمؤشرات الصحة لإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط (EMRO)، يناير 2014.

ملحق (16/2) : السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنه وصرف صحي ملائم *

(نسب مئوية)

صريف صحي ملائم												مياه شرب آمنة																																																																																																																	
2011						1990						2011						1990																																																																																																											
الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر	الإجمالي	الريف	الحضر																																																																																																												
98.1	98.0	98.1	93	82	97	96.2	90.5	97.3	97	91	99	97.5	95.2	98.0	97	95	98																																																																																																												
97.5	95.2	98.0	97	95	98	100.0	100.0	100.0	100	100	100	100.0	100.0	100.0	100	100	100																																																																																																												
99.2	99.2	99.2	...	...	100	100.0	100.0	100.0	...	...	100	100.0	100.0	100.0	...	...	100																																																																																																												
89.8	75.0	97.3	75	47	95	96.4	89.2	100.0	81	62	95	100.0	85.5	100.0	81	62	95																																																																																																												
95.1	88.4	97.6	88	77	99	83.9	79.5	85.5	94	89	99	83.9	79.5	85.5	94	89	99																																																																																																												
61.3	21.6	73.1	79	50	88	92.5	67.3	100.0	72	59	76	92.5	67.3	100.0	72	59	76																																																																																																												
100.0	100.0	100.0	86	30	100	97.0	97.0	97.0	90	63	96	97.0	97.0	97.0	90	63	96																																																																																																												
23.5	13.4	43.9	33	26	53	55.4	50.2	66.0	64	60	86	55.4	50.2	66.0	64	60	86																																																																																																												
95.2	94.0	96.1	73	50	97	89.9	86.5	92.6	80	67	94	89.9	86.5	92.6	80	67	94																																																																																																												
23.6	6.3	52.0	...	...	...	29.5	7.2	66.4	31	28	...	29.5	7.2	66.4	31	28	...																																																																																																												
83.9	79.8	86.0	81	48	95	84.9	66.9	94.0	83	50	97	84.9	66.9	94.0	83	50	97																																																																																																												
96.6	94.7	97.3	83	61	97	92.3	85.2	94.8	80	73	85	92.3	85.2	94.8	80	73	85																																																																																																												
99.3	98.7	99.4	37	...	...	94.2	82.3	96.7	85	...	94	94.2	82.3	96.7	85	...	94																																																																																																												
100.0	100.0	100.0	100	...	100	100.0	100.0	100.0	100	...	100	100.0	100.0	100.0	100	...	100																																																																																																												
35.4	29.7	50.0	17	11	34	95.1	96.7	90.7	87	83	98	95.1	96.7	90.7	87	83	98																																																																																																												
100.0	100.0	100.0	100	100	100	99.0	99.0	99.0	100	...	100	99.0	99.0	99.0	100	...	100																																																																																																												
100.0	100.0	100.0	...	...	100	100.0	100.0	100.0	100	100	100	100.0	100.0	100.0	100	100	100																																																																																																												
96.6	95.7	96.8	97	96	97	98.0	...	...	71	68	72	98.0	...	...	71	68	72																																																																																																												
95.0	93.5	96.9	72	...	91	99.3	98.8	100.0	...	90	96	99.3	98.8	100.0	...	90	96																																																																																																												
69.8	52.0	83.1	56	27	87	82.1	60.8	98.2	75	58	94	82.1	60.8	98.2	75	58	94																																																																																																												
26.6	9.2	51.1	31	22	42	49.6	47.7	52.3	38	43	32	49.6	47.7	52.3	38	43	32																																																																																																												
53.0	34.1	92.5	32	19	82	54.8	46.5	72.0	71	68	84	54.8	46.5	72.0	71	68	84																																																																																																												
الأردن						الإمارات						البحرين						تونس						الجزائر						جيبوتي						السعودية						السودان						سورية						الصومال						العراق						عمان						فلسطين						قطر						الكويت						لبنان						ليبيا						مصر						المغرب						موريتانيا						اليمن					

* معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).

المصدر : مصادر وطنية - تقرير موارد العالم 1999-98 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014 - منظمة الصحة العالمية، وقاعدة معلومات المنظمة، فبراير 2014.

ملحق (17/2) : العماله في الدول العربيه

النسبة المئوية للقوة العاملة			نسبة الأطفال الذين يعملون (%) (بين 14-5 سنة)			حصة النساء من القوة العاملة			القوة العاملة			القوة العاملة				
						(البالغة 15 سنة وأكثر)			(معدل النمو السنوي)			كسبية مئوية				
			الخدمات		الصناعة		الزراعة		جملة	إناث	ذكور	من مجموع القوة العاملة (%)		2012-2000 (%)		2012
2012	2000	2012	2000	2012	2000	2012-2005			2012	2000	2012-2000	2012	2000	2012-2000	2012	2000
61.5	49.5	16.8	18.8	21.7	31.7	1.7	0.4	0.3	23.2	20.0	3.3	36.0	31.9	مجموع الدول العربية		
81.1	80.3	13.1	8.3	5.8	11.4	...	...	...	18.2	14.3	3.9	32.0	26.7	الأردن		
87.5	78.5	9.7	16.6	2.8	4.9	...	...	...	15.5	12.0	10.5	69.1	58.7	الإمارات		
74.5	71.1	24.9	27.9	0.6	1.0	5.0	3.0	6.0	19.4	21.4	6.7	52.4	46.9	البحرين		
49.4	46.9	30.7	28.5	19.9	24.6	2.0	2.0	3.0	26.9	25.1	2.2	38.2	33.2	تونس		
55.6	55.6	23.9	20.1	20.5	24.3	5.0	4.0	6.0	16.9	13.7	3.4	43.9	36.4	الجزائر		
18.7	16.5	8.2	5.6	73.1	77.9	8.0	8.0	8.0	34.9	32.1	2.0	38.6	43.8	جيبوتي		
86.7	84.4	8.4	9.5	5.0	6.1	...	...	...	12.8	13.5	6.8	35.6	31.8	السعودية		
41.7	30.0	8.8	8.9	49.5	61.1	13.0	12.0	14.0	29.2	28.2	3.1	42.2	32.9	السودان		
49.3	44.7	31.6	27.5	19.1	27.8	4.0	3.0	5.0	15.0	19.6	3.7	34.0	28.7	مسورية		
...	...	...	...	...	71.1	49.0	54.0	45.0	33.6	32.6	2.9	37.9	30.4	الصومال		
79.9	67.8	15.2	22.1	4.9	10.1	4.0	4.0	5.0	17.3	15.3	3.2	24.6	24.0	العراق		
63.8	52.8	8.2	11.4	28.0	35.8	...	...	...	16.7	16.9	4.4	37.7	33.9	عمان		
...	...	...	...	...	...	17.0	...	...	18.1	13.9	...	...	...	فلسطين		
45.8	88.9	53.5	9.8	0.7	1.3	...	...	...	11.7	15.3	12.7	74.7	52.1	قطر		
...	...	...	...	68.5	...	27.0	28.0	26.0	30.3	2.8	2.6	43.7	42.2	الكويت		
84.6	81.6	14.4	17.3	1.0	1.1	...	...	...	23.7	25.0	3.7	46.4	44.1	لبنان		
69.9	64.5	28.5	31.8	1.6	3.7	2.0	1.0	3.0	23.3	22.1	2.5	43.2	34.7	ليبيا		
75.4	74.1	21.9	19.9	2.7	6.0	...	...	...	27.8	25.2	1.9	27.2	31.8	مصر		
64.4	44.2	12.2	22.5	23.4	33.3	9.0	4.0	...	24.1	21.5	2.5	32.7	31.6	مغرب		
47.3	43.4	28.6	20.5	24.1	36.1	8.0	8.0	9.0	44.5	43.1	1.5	37.2	35.6	موريتانيا		
44.8	42.0	5.4	5.1	49.8	52.9	15.0	15.0	14.0	26.4	23.1	3.6	46.6	40.9	اليمن		
54.5	39.7	8.7	9.4	36.8	50.9	23.0	24.0	21.0	25.9	23.6	3.6	24.5	22.6			

المصدر : الملحق (3/3)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة - مصادر وطنية - تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2013، البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو 2014 - البرنيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2014.

ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة

الدولة	السنة	معدل البطالة	عدد العاطلين بالآلاف	معدل البطالة بين الذكور	معدل البطالة بين الإناث	نسبة الإناث بين العاطلين	نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة)	نسبة الجامعيين بين العاطلين	نسبة العاطلين طالبين العمل لأول مرة	نسبة العاطلين أكثر من سنة
الأردن	2013	12.6	1573.0	11.1	20.5	28.3	49.3	17.8	40.6	44.6
الإمارات(1)	2012	4.2	232.0	2.4	10.8	49.1	33.8	4.6	76.6	
البحرين *	2012	3.8	6.8	1.1	4.1	67.0	54.0			
تونس	2013	15.3	653.8	13.9	24.2	39.4	40.0	32.9	54.8	71.9
الجزائر	2013	9.8	1175.0	8.3	16.3	31.6	42.7	14.3	62.1	60.8
جيبوتي	2012	54.0	150.0				62.2			
السعودية(2)	2013	5.5	607.5	2.7	21.3	59.1	40.2	49.2	88.8	41.3
السودان	2012	15.9	2700.0				59.4			
سورية	2012	25.0	866.3	10.4	37.1	41.9	73.0	9.4	70.0	
الصومال	2007	34.7	1727.6							
العراق	2013	11.0	653.0	7.0	13.0	24.0	18.0			
عمان *	2012	20.0	153.3	19.0	39.0	64.3	64.0	16.5	90.0	54.1
فلسطين(3)	2013	23.4	270.0	18.8	29.5	29.3	43.0	38.5	52.5	34.6
قطر(4)	2013	0.3	6.5	0.1	2.8	73.0	32.4	39.8	81.5	
البحرين	2012	22.0	47.6				30.0		47.6	
الكويت *	2013	2.7	9.6				35.1	15.1		62.8
لبنان	2012	10.0	108.0	5.0	10.4	80.1	51.2	36.6	46.0	33.0
ليبيا	2012	19.5	298.5	21.0	18.0	40.5			98.0	
مصر	2013	13.2	3600.0	9.8	24.2	43.1	53.9	32.6	73.7	
المغرب	2013	9.5	1100.0	8.3	9.8	29.1	37.8	18.9	51.9	66.8
موريتانيا	2013	30.0	520.0	23.9	44.0	41.8				
اليمن	2013	40.0	1000.0	11.5	40.9	25.3	58.0			

المصدر: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر دولية متفرقة.

* موطنون فقط.

(1) مواطنون وغير مواطنين، حيث يقر معدل البطالة بين المواطنين بحوالي 14.0%، ويقر عدد العاطلين بحوالي 35 ألف عاطل.

(2) يقر معدل البطالة بين السعوديين بحوالي 12.1 في المائة من قوة العمل السعودية، ويحدد 603 ألف عاطل.

(3) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاصلين شهادة البكالوريوس المتوسطة فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)
(4) يقر معدل البطالة بين القطريين بحوالي 3.1% من قوة العمل القطرية، ويبلغ عددهم حوالي 2600 عاطل.

(5) يقر معدل البطالة الإجمالية بين المواطنين حوالي 2.7% والتي تمثل 9588 مواطن منهم 2809 ذكر و 6779 أنثى.

ملحق (19/2) : بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2012	60.0 %
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2012	30.0 %
نسبة الفئة العمرية (15 - 65) سنة لإجمالي السكان	2012	65.0 %
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2012	5.0 %
الأمية بين البالغين	2011 - 2005	22.5 %
الأمية بين الذكور البالغين	2011 - 2005	15.0 %
الأمية بين الإناث البالغين	2011 - 2005	30.0 %
الأمية بين الشباب	2011	8.5 %
الأمية بين الشباب الذكور	2011	6.0 %
الأمية بين الشابات الإناث	2011	11.0 %
فجوة النوع الاجتماعي في الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين	2011 - 2005	0.8
فجوة النوع الاجتماعي في الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب	2011 - 2005	0.9
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2011	89.0 %
القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي	2011	91.0 %
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2011	86.0 %
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2011	0.92
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (جملة)	2011	11.2 سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (ذكور)	2011	11.6 سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (إناث)	2011	10.7 سنة
معدل التسرب في التعليم الأساسي (جملة)	2011	9.0 %
معدل التسرب في التعليم الأساسي (ذكور)	2011	6.0 %
معدل التسرب في التعليم الأساسي (إناث)	2011	12.0 %
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل القومي الإجمالي	2011	4.5 %
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي	2011	16.0 %
العمر المتوقع عند الميلاد	2012	71.0 سنة
معدل الخصوبة للمرأة في سن الإنجاب	2012	2.9 طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2012	24.0 طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2012	30.0 طفل
إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2011	5.8 %
الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق على الصحة	2011	50.7 %
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2011	87.0 %
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2011	93.0 %
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2011	77.0 %
نسبة السكان الذين يتوفر لهم خدمات صرف صحي مناسب	2011	83.0 %
نسبة سكان الحضر الذين يتوفر لهم خدمات صرف صحي مناسب	2011	93.0 %
نسبة سكان الريف الذين يتوفر لهم خدمات صرف صحي مناسب	2011	69.0 %

المصدر:- قاعدة معلومات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، فبراير 2013 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2014 - "تقرير التنمية البشرية" : أعداد مختلفة - قاعدة معلومات اليونسكو، فبراير 2014.

ملحق (1/3) : الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2000 و2005 و2010 و2013)

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)					نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)					نسبة التغير (%)		معدل التغير السنوي (%)		الناتج الزراعي (مليون دولار)					
2013	2012	2010	2005	2000	2013	2012	2010	2005	2000	2013 - 2012	2013 - 2000	2013	2012	2010	2005	2000			
5.0	4.9	6.1	6.1	7.8	389	369	370	236	209	5.3	7.8	136,251	129,334	126,976	70,751	55,941	مجموع الدول العربية		
3.0	2.8	3.0	2.8	2.0	154	133	129	63	35	18.1	14.6	1,007	853	791	347	171	الأردن		
0.7	0.7	0.9	1.4	2.3	311	306	296	614	788	2.8	0.9	2,654	2,582	2,448	2,520	2,361	الإمارات		
0.3	0.3	0.3	0.4	0.8	71	68	62	59	95	5.5	3.0	89	85	77	52	61	البحرين		
8.0	8.6	7.4	9.2	10.0	348	362	309	295	225	2.8 -	4.5	3,792	3,900	3,257	2,958	2,147	تونس		
9.3	9.0	8.5	7.7	8.4	550	489	379	241	151	14.7	12.4	21,029	18,332	13,644	7,927	4,598	الجزائر		
3.4	3.4	3.4	3.2	3.1	48	46	41	29	25	8.0	8.4	49	45	38	23	17	جيبوتي		
1.8	1.8	2.4	3.2	4.9	459	455	455	453	455	3.7	2.9	13,770	13,284	12,550	10,571	9,326	السعودية		
33.8	33.1	33.9	33.2	35.8	580	644	584	330	154	7.1 -	12.0	20,968	22,575	24,359	11,682	4,796	السودان		
...	...	19.6	20.7	24.6	...	...	571	323	286	...	...	...	...	11,778	5,907	4,667	سورية		
4.7	4.8	6.1	9.5	5.8	263	261	220	123	50	3.3	16.9	9,213	8,922	7,151	3,438	1,206	العراق		
1.3	1.2	1.4	1.6	2.2	262	256	292	200	182	8.6	6.6	1,009	929	811	502	437	عمان		
0.1	0.1	0.1	0.1	0.4	104	98	86	65	108	8.4	8.5	191	176	148	59	66	قطر		
31.8	34.7	39.6	51.0	48.6	252	273	302	320	178	5.6 -	5.1	187	198	209	197	98	الكويت		
0.4	0.4	0.2	0.3	0.4	156	164	78	81	60	1.3 -	12.5	618	626	279	243	134	لبنان		
3.8	3.8	3.8	3.5	6.2	419	401	364	194	286	5.1	3.7	1,717	1,633	1,463	754	1,077	ليبيا		
1.4	0.9	2.7	2.3	8.1	103	89	260	167	499	20.1	8.5 -	885	737	2,019	1,105	2,813	مصر		
13.9	13.9	13.3	14.0	15.5	445	440	370	179	244	3.7	7.1	37,677	36,318	29,135	12,517	15,474	المغرب		
14.6	13.4	13.8	13.2	13.3	468	394	393	260	172	20.0	9.2	15,414	12,843	12,530	7,847	4,908	موريتانيا		
14.1	14.3	15.8	15.7	25.8	162	159	171	98	104	4.3	6.0	586	561	575	291	276	اليمن		
15.0	14.8	12.0	9.5	12.0	214	193	116	91	75	14.0	11.5	5,396	4,733	3,715	1,809	1,308			

ملاحظة: أرقام احتساب نصيب الفرد من الناتج الزراعي للدول العربية لا يشمل الصومال لعدم توفر أرقام حول ناتجها الزراعي
المصدر : الملحق (3/2) و (4/2) و (7/2)، وأعداد سابقة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ملحق (2/3) : الاراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية

(2000 و2005 و2010 - 2012)

(ألف هكتار)

معدل التغير (%) 2012-2011	معدل التغير السنوي (%) 2012-2000	2012	2011	2010	2005	2000	
5.2	1.6	79,198	75,268	68,486	71,412	65,429	أولا : المساحة الزراعية الكلية
0.7	2.2	9,390	9,322	8,996	8,251	7,204	1- الأراضي الزراعية المستديمة
5.9	1.5	69,808	65,946	59,490	63,161	58,225	2- الأراضي الزراعية الموسمية
6.3-	1.3	38,460	41,024	35,474	33,104	32,998	أ- الزراعة المطرية
0.7	3.9	14,997	14,894	10,444	10,657	9,500	ب- الزراعة المروية
63.1	0.3	16,351	10,028	13,572	19,400	15,727	(الأراضي المتروكة (بور))
0.4-	5.3-	*48,790	*49,008	94,887	92,687	93,782	ثانيا : مساحة الغابات*
14.0-	0.1	425,295	494,288	494,259	468,647	420,943	ثالثا : مساحة المراعي

(*) بعد انفصال جنوب السودان عن السودان في حالي منتصف عام 2011.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2014.

ملحق (3/3) : الموارد المائية السطحية المتاحة واستخداماتها في الزراعة في الدول العربية عام 2010

الدولة	الكميات المتاحة سنوياً (مليار م ³ /السنة)			الإستخدام السنوي للمياه (مليار م ³)	نسبة الإستخدام لكل قطاع		
	الموارد الطبيعية المتجددة	المياه المعالجة المستخدمة	المياه المحلاة		القطاع المنزلي	الصناعة	الزراعة
مجموع الدول العربية	232.17	4.49	6.91	204.49			
الأردن	0.87	0.00	0.07	1.0	26	7	67
الإمارات	0.20	0.95	0.14	1.6	24	10	66
البحرين	0.11	0.14		0.3	26	3	71
تونس	3.35		0.14	2.5	12	4	84
الجزائر	11.50	0.07		4.6	25	15	60
جيبوتي	0.02	0.00		0.0	88	0	12
السعودية	2.50	2.28	0.15	17.0	9	1	90
السودان	24.00	0.00	0.00	19.0	6	5	89
سورية	18.70	0.00	0.26	14.7	9	4	87
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
العراق	80.00	0.03	...	42.8	3	5	92
عُمان	1.60	0.12	0.02	1.2	9	1	90
فلسطين	0.76	0.00	0.01	0.4	51	21	28
قطر	0.05	0.12	...	0.3	23	3	74
الكويت	0.11	0.65	0.12	0.8	37	2	61
لبنان	3.20	0.00	...	1.3	28	4	68
ليبييا	0.80	0.03	...	3.9	9	4	87
مصر	61.90	0.06	5.90	73.1	6	8	86
المغرب	20.00	0.02	0.07	16.8	5	-	95
موريتانيا	...	...	...	...	...	...	...
اليمن	2.50	0.02	0.03	3.2	5	2	93

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية- قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2013.

ملحق (4/3) : السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية
(2000 و2005 و2010 و2012)

السكان الزراعيون (ألف نسمة)						السكان الريفيون (ألف نسمة)								
محل التغير (%) معدل التغير 2012-2011	محل التغير (%) السنوي 2012-2000	2012	2011	2010	2005	2000	محل التغير (%) معدل التغير 2012-2011	محل التغير (%) السنوي 2012-2000	2012	2011	2010	2005	2000	
-0.4	-0.1	83,584	83,896	84,146	84,620	84,400	1.2	1.2	149,239	147,407	145,513	137,757	128,604	مجموع الدول العربية
-2.3	-1.4	374	383	390	409	441	2.7	1.8	1,194	1,163	1,131	986	963	الأردن
-1.7	3.6	230	234	234	159	151	1.1	7.4	1,412	1,396	1,347	736	598	الإمارات
0.0	1.1	8	8	8	6	7	1.4	5.5	148	146	142	102	78	البحرين
-0.6	-0.5	2,131	2,143	2,154	2,202	2,253	0.5	0.3	3,642	3,623	3,604	3,505	3,493	تونس
-0.4	0.0	7,352	7,383	7,404	7,408	7,376	-1.4	-1.7	10,065	10,212	10,369	12,063	12,438	الجزائر
1.4	1.4	675	666	658	616	573	1.5	1.2	197	194	192	180	170	جيبوتي
-4.8	-3.8	1,270	1,334	1,400	1,743	2,027	0.7	1.7	4,948	4,915	4,884	4,696	4,060	السعودية
0.4	0.7	22,664	22,563	22,443	21,602	20,825	1.9	1.1	26,112	25,614	25,127	24,387	22,766	السودان
-0.3	0.5	4,062	4,074	4,080	4,005	3,810	-0.5	1.6	9,532	9,580	9,545	8,396	7,867	سورية
-2.4	-2.4	1,662	1,702	1,742	1,963	2,213	3.1	3.1	11,008	10,676	10,361	9,023	7,657	العراق
-0.4	-0.1	801	804	804	776	815	8.6	2.8	872	803	751	709	623	عمان
0.0	4.1	13	13	13	8	8	-4.3	0.0	22	23	24	21	22	قطر
1.9	2.1	529	519	510	460	414	2.4	2.6	516	504	492	433	380	البحرين
0.0	2.7	29	29	28	24	21	1.8	3.7	56	55	53	42	36	الكويت
-5.6	-5.6	68	72	77	104	136	2.8	2.2	587	571	558	535	453	لبنان
-4.9	-4.4	175	184	193	240	302	0.1	0.9	1,361	1,360	1,355	1,294	1,225	ليبيا
-0.8	-0.4	22,325	22,501	22,664	23,280	23,446	1.4	1.5	45,492	44,857	44,210	40,894	37,832	مصر
-1.6	-1.6	8,000	8,129	8,260	8,980	9,696	0.6	0.3	13,857	13,775	13,709	13,566	13,398	المغرب
1.9	2.2	1,807	1,774	1,741	1,570	1,393	2.1	2.6	2,212	2,167	2,121	1,877	1,625	موريتانيا
0.3	0.9	9,409	9,381	9,343	9,065	8,493	1.5	1.8	16,006	15,773	15,538	14,312	12,920	اليمن

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات، 2014.

تابع ملحق (4/3) : العمالة الكلية والقوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول العربية
(2000 و2005 و2010 - 2012)

القوى العاملة بالزراعة %					القوى العاملة بالزراعة (ألف نسمة)							العمالة الكلية (ألف نسمة)							
2012	2011	2010	2005	2000	معدل التغير (%) 2012-2011	2012	2011	2010	2005	2000	معدل التغير (%) 2012-2011	2012	2011	2010	2005	2000			
21.8	22.2	22.9	26.8	29.7	0.8	27,395	27,189	27,135	26,202	24,895	2.8	125,844	122,412	118,354	97,719	83,943	مجموع الدول العربية		
5.8	6.1	6.4	7.7	4.1	0.0	119	119	119	113	117	4.3	2,045	1,960	1,873	1,465	1,284	الأردن		
2.8	3.0	3.1	3.9	5.0	-2.4	166	170	168	101	87	2.9	5,833	5,671	5,373	2,584	1,755	الإمارات		
0.6	0.6	0.6	0.9	1.0	0.0	4	4	4	4	3	1.7	653	642	622	426	312	البحرين		
19.9	20.2	20.6	22.2	23.8	0.2	820	818	815	791	764	1.9	4,117	4,041	3,962	3,557	3,206	تونس		
20.5	20.8	21.2	22.9	24.5	0.7	3,368	3,345	3,318	3,096	2,834	2.5	16,456	16,052	15,651	13,540	11,519	الجزائر		
73.1	73.5	74.2	76.2	78.2	1.8	277	272	268	247	230	2.4	379	370	361	324	294	جيبوتي		
5.0	4.3	5.1	7.2	6.1	20.0	515	429	520	638	350	4.6	10,390	9,935	8,834	7,120	5,713	السعودية		
49.5	50.6	51.5	56.2	60.9	1.4	7,336	7,232	7,124	6,566	6,223	3.5	14,806	14,305	13,825	11,675	10,216	السودان		
19.1	19.5	19.9	21.6	23.7	-1.1	1,390	1,406	1,408	1,240	1,143	0.8	7,271	7,212	7,088	5,754	4,818	سورية		
4.9	5.2	5.5	7.1	9.2	-1.4	413	419	426	479	535	4.1	8,422	8,091	7,793	6,722	5,804	العراق		
28.0	28.4	28.9	32.1	35.9	10.4	383	347	320	296	284	11.9	1,367	1,222	1,108	923	790	عمان		
0.7	0.7	0.7	1.0	1.2	0.0	9	9	8	5	4	7.6	1,337	1,243	1,135	492	322	قطر		
68.5	68.7	69.4	71.7	73.5	2.8	217	211	206	182	161	3.3	317	307	297	254	219	الكويت		
1.0	1.0	1.1	1.0	1.1	0.0	16	16	16	12	11	3.5	1,630	1,575	1,515	1,170	959	لبنان		
1.6	1.7	1.8	2.6	3.6	0.0	28	28	29	37	41	4.3	1,758	1,686	1,627	1,449	1,138	لبنان		
2.7	2.9	3.0	4.1	5.7	-6.3	60	64	67	83	102	0.4	2,250	2,241	2,223	2,024	1,782	ليبيا		
23.4	23.9	24.3	29.9	33.2	-0.5	6,316	6,347	6,371	6,361	6,197	1.9	27,021	26,529	26,180	21,241	18,672	مصر		
24.1	24.8	25.5	29.2	33.2	-0.8	2,929	2,953	2,980	3,180	3,364	1.9	12,140	11,911	11,698	10,908	10,122	المغرب		
49.8	50.1	50.3	51.5	52.7	2.6	819	798	777	677	584	3.1	1,643	1,593	1,544	1,315	1,108	موريتانيا		
36.8	37.8	38.8	43.8	47.9	0.4	2,210	2,202	2,191	2,094	1,871	3.1	6,009	5,826	5,645	4,776	3,910	اليمن		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات، 2014.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الأمم المتحدة.

ملحق (5/3): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والقطاع الاقتصادية الزراعية في الدول العربية
(2000 و 2005 و 2010 - 2012)

نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي ⁽¹⁾	القطاع الاقتصادية الزراعية ⁽²⁾ %											
	2012	2011	2010	2005	2000	معدل التغير (%) 2012-2011	2012	2011	2010	2005	2000	
مجموع الدول العربية	0.24	0.25	0.27	0.23	0.26	7.1	5,086	5,011	4,679	2,700	2,219	
الأردن	0.47	0.48	0.47	0.36	0.49	6.7	7165	7,091	6,648	3,073	1,457	
الإمارات	0.24	0.24	0.27	0.36	0.46	2.8	15555	14,983	14,574	24,954	27,136	
البحرين	0.45	0.46	0.46	0.41	0.79	9.3	21197	20,924	19,136	13,092	20,213	
تونس	0.43	0.41	0.36	0.41	0.42	17.5	4756	4,696	3,996	3,739	2,811	
الجزائر	0.44	0.39	0.40	0.34	0.34	18.1	5443	4,855	4,112	2,561	1,628	
جيبوتي	0.05	0.05	0.05	0.04	0.04	8.2	164	154	142	92	74	
السعودية	0.41	0.40	0.46	0.44	0.49	6.9	27791	25,790	24,135	16,569	14,088	
السودان	0.67	0.67	0.66	0.59	0.59	-3.9	3077	3,286	3,419	1,779	771	
سورية	1.02	1.04	0.99	0.96	1.04	3.9	7141	8,692	8,365	4,764	4,083	
العراق	0.99	1.04	1.12	1.33	0.62	20.5	21604	20,232	16,786	7,177	2,254	
عمان	0.04	0.04	0.05	0.05	0.06	-3.0	2426	2,458	2,533	1,698	1,540	
قطر	0.14	0.13	0.17	0.13	0.30	-2.3	19567	18,010	18,441	11,868	16,552	
البحرين	0.51	0.54	0.57	0.71	0.66	1.1	913	1,026	1,015	1,085	609	
الكويت	0.29	0.30	0.22	0.29	0.31	77.9	32466	31,008	17,433	20,291	12,177	
لبنان	2.40	2.28	2.16	1.39	1.73	7.6	58327	54,252	50,438	20,367	26,260	
ليبيا	0.33	0.66	0.91	0.57	1.42	-64.1	12284	10,813	30,130	13,313	27,581	
مصر	0.59	0.58	0.55	0.47	0.47	12.5	5750	5,145	4,573	1,968	2,497	
المغرب	0.55	0.58	0.54	0.45	0.40	14.4	4385	4,811	4,205	2,468	1,459	
موريتانيا	0.29	0.27	0.31	0.30	0.49	-5.3	685	700	740	430	473	
اليمن	0.40	0.37	0.31	0.22	0.25	16.0	2142	1,968	1,696	864	699	

(1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج المحلي الإجمالي لنسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر الملحق (4/3)

ملحق (6/3) : تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية
(2000 و2005 و2010 و2012 و2013)

نسبة التغير % (2012-2013)												
المحصول	2000		2005		2010		2012		*2013		نسبة التغير % (2012-2013)	
	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (قغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (قغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (قغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (قغم/هكتار)	المساحة المحصولية (الف هكتار)	الغلة (قغم/هكتار)	الإنتاج	المساحة المحصولية (الف هكتار)
الجراب	27,184	1,383	32,687	1,583	33,415	1,474	31,630	1,613	31,026	53,374	4,6	1,720
(القمح)	16,865	1,570	25,652	2,021	23,848	2,302	26,086	2,326	11,666	27,382	5,0	2,347
(الارز)	6,151	8,737	6,607	755	4,707	8,548	6,630	8,678	903	7,904	19,2	8,755
(الشعير)	2,830	436	4,552	6,099	6,459	1,015	5,418	940	5,487	4,962	8,4	904
(الذرة الشامية)	6,989	4,751	8,224	1,825	7,207	4,665	8,977	4,962	1,980	10,095	12,5	5,100
(الذرة الرفيعة الدخن)	4,771	613	6,693	11,318	7,025	481	3,905	323	10,990	3,031	22,4	276
الرنينات	404	18,218	11,864	570	12,180	23,423	14,916	616	672	16,532	10,8	24,613
البقوليات	1,255	955	1,406	1,268	1,235	1,006	1,352	973	1,478	1,420	5,0	961
البذور الزيتية	2,927	780	6,156	6,775	7,473	835	7,633	8,842	8,789	7,730	1,3	880
الخضروات	39,164	18,241	46,111	2,331	54,067	22,059	53,401	2,363	2,323	53,135	0,5-	22,877
الفاكهة	27,367	10,826	27,076	4,145	25,445	10,109	27,418	8,022	3,967	28,463	3,8	7,139
الإبريق	1,801	2,610	1,393	770	1,029	2,373	1,166	538	599	1,296	11,2	2,162
قصب السكر	22,897	100,425	24,490	224	23,285	104,969	23,111	223	224	103,637	0,4	102,964
الشمندر	7,325	49,493	7,895	168	11,826	50,348	12,864	254	265	13,417	4,3	50,659

المصدر: المنظمة العربية للتجارة الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2014.
* تقديري

ملحق (7/3) : تطور الانتاج الحيواني في الوطن العربي (2000 و2005 و2010 و2012 و2013)

الكمية: ألف طن							
نسبة التغير % 2013-2012	نسبة التغير السنوي % 2013 - 2000	*2013	2012	2010	2005	2000	
2.0	0.1-	59,638	58,469	69,163	65,830	60,735	الأبقار والجاموس (1)
1.3	0.4	269,475	266,017	280,659	286,721	255,597	الأغنام والماعز (1)
0.6	1.7	16,209	16,112	15,774	15,056	13,091	الأبل (1)
5.7	2.8	9,099	8,605	8,237	7,223	6,361	اللحوم
1.2	1.8	4,959	4,900	4,937	4,184	3,923	(لحوم حمراء)
12.4	4.2	4,164	3,705	3,300	3,039	2,438	(لحوم بيضاء)
2.3	2.8	26,749	26,148	26,506	24,156	18,721	الالبان
17.5	5.0	2,119	1,804	1,616	1,264	1,118	البيض

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2013.
* تقديري
(1) بالآلاف رأس .

ملحق (8/3) : تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية
(2000 و2005 و2010 و2012 و2013)

نسبة التغير السنوي % 2013-2000	* 2013	2012	2010	2005	2000	مجموع الدول العربية
2.1	2.6	4185.2	4132.6	3556.4	3062.0	الأردن
16.3	2.54	1.3	1.0	1.1	1.1	الإمارات
0.0	-2.32	77.7	77.7	90.0	105.5	البحرين
-12.3	-0.74	12.3	16.3	11.9	11.9	تونس
6.9	2.08	116.8	102.4	108.7	95.6	الجزائر
-9.0	-0.63	103.6	130.1	139.8	102.3	جيبوتي
0.0	-1.09	0.3	0.3	0.3	0.3	السعودية
1.9	4.06	90.0	126.9	67.0	54.7	السودان
10.2	3.94	87.0	72.0	60.0	58.0	سورية
-22.7	-6.69	7.0	12.8	17.0	13.4	الصومال
0.0	-7.55	30.0	30.0	30.0	83.3	العراق
13.0	5.71	51.0	42.0	37.0	28.0	غمان
2.0	3.80	191.7	164.1	142.1	120.4	فلسطين
14.7	-0.73	2.1	1.7	1.8	2.6	قطر
1.6	3.75	11.3	13.8	14.0	7.1	البحرين
.....						البحرين
-0.3	-4.00	4.8	4.8	4.8	8.1	الكويت
1.0	2.58	10.2	10.0	8.5	7.4	لبنان
0.0	0.57	47.4	47.4	27.1	44.0	ليبيا
2.6	5.24	1372.0	1304.8	889.3	724.4	مصر
3.0	2.11	1164.9	1136.2	1024.4	914.3	المغرب
2.0	1.45	644.3	644.3	642.9	544.9	موريتانيا
-9.0	0.59	159.7	194.3	238.9	134.7	اليمن

* تقديري

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، عام 2013.

ملحق (9/3) : الصادرات والواردات الزراعية العربية
(2000 و2005 و2010 - 2012)

(مليون دولار)

محل التغير السنوي %		الواردات الزراعية						محل التغير السنوي %		الصادرات الزراعية						مجموع الدول العربية
2012-2011	2012-2000	2012	2011	2010	2005	2000	2012-2011	2012-2000	2012	2011	2010	2005	2000			
3.6	10.2	89,592	86,470	83,687	39,807	27,911	0.6	11.4	19,155	19,050	18,320	10,493	5,243	الأردن		
8.6	10.6	2,829	2,605	2,425	1,403	840	6.7	12.9	1,267	1,187	1,113	652	294	الإمارات		
5.5	13.6	12,456	11,807	11,487	3,657	2,693	12.5	12.7	3,449	3,066	3,048	2,396	822	البحرين		
8.6	10.1	1,334	1,228	1,221	642	422	19.8	22.7	383	320	293	47	33	تونس		
2.8	11.6	2,825	2,748	2,138	1,171	756	2.9-	9.8	1,318	1,357	1,160	963	429	الجزائر		
10.6	9.3	7,529	6,807	6,223	3,922	2,592	14.7	14.6	170	148	125	95	33	جيبوتي		
13.8	12.1	550	483	477	209	140	11.3	32.8	90	81	77	16	3	السعودية		
8.2	12.3	21,657	20,009	16,854	8,792	5,402	2.2	18.5	3,632	3,553	3,114	1,267	476	السودان		
17.8-	9.1	1,254	1,525	1,724	851	442	17.0-	1.8-	328	395	460	514	408	سورية		
31.8-	8.2	2,221	3,257	3,714	1,606	863	35.2-	7.9	1,644	2,537	2,562	848	658	الصومال		
6.7	10.0	428	401	376	264	137	12.2	5.4	208	185	165	112	110	العراق		
4.3	11.4	7,018	6,729	6,081	3,048	1,921	15.8	19.3	50	43	41	30	6	عمان		
2.4	4.2	1,739	1,698	2,348	1,053	1,057	1.2	8.9	932	921	804	418	335	فلسطين		
1.9-	0.2-	519	529	535	537	529	2.0	3.5-	52	51	55	53	80	قطر		
6.6	15.8	2,309	2,166	1,924	696	396	8.4	8.9	25	23	21	31	9	الكويت		
1.0	15.0	86	85	74	41	16	3.3	6.2	12	12	12	13	6	لبنان		
2.1-	5.1	2,267	2,316	2,249	1,476	1,249	5.1	8.8	148	141	127	57	54	ليبيا		
5.4	8.7	2,959	2,807	2,732	1,370	1,088	5.0	12.5	566	539	518	292	138	مصر		
22.5-	3.9	1,900	2,451	2,231	1,268	1,206	20.1	23.0-	2	2	7	7	55	المغرب		
3.5	8.0	8,938	8,636	11,737	4,009	3,532	3.7	14.0	2,495	2,406	2,451	1,169	518	موريتانيا		
8.3	10.8	5,726	5,287	4,180	2,303	1,668	15.2	9.8	2,134	1,852	1,962	1,353	695	اليمن		
13.9	7.6	404	355	342	174	168	8.2	11.0	45	42	43	16	13			
4.1	10.5	2,645	2,541	2,615	1,315	794	8.5	9.6	205	189	162	144	68			

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2014.

تابع ملحق (9/3) : صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية
(2000 و 2005 و 2010 و 2012)

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)					صافي الواردات الزراعية					
2012	2011	2010	2005	2000	2012	2011	2010	2005	2000	
195	186	185	95	82	70,437	67,420	65,367	29,314	22,668	مجموع الدول العربية
245	227	215	137	112	1,563	1,418	1,312	751	546	الأردن
1067	1045	1021	307	625	9,007	8,741	8,439	1,261	1,871	الإمارات
763	760	755	669	610	950	908	928	595	389	البحرين
140	130	93	21	34	1,507	1,391	978	208	327	تونس
196	181	169	116	84	7,359	6,659	6,098	3,827	2,559	الجزائر
468	423	433	244	201	460	402	400	193	137	جيبوتي
617	580	498	323	241	18,025	16,456	13,740	7,525	4,926	السعودية
26	26	30	10	1	926	1,130	1,264	337	34	السودان
27	34	56	41	13	577	720	1,152	758	205	سورية
20	20	20	15	3	220	216	211	152	27	الصومال
204	201	186	108	80	6,969	6,686	6,040	3,018	1,915	العراق
223	236	557	253	301	807	777	1,544	635	722	عُمان
...	...	...	...	...	467	478	480	484	449	فلسطين
1275	1237	1110	734	630	2,284	2,143	1,903	665	387	قطر
101	103	90	45	18	73	73	62	28	10	البحرين الاتحادية
603	710	794	647	546	2,119	2,175	2,122	1,419	1,195	الكويت
588	561	551	277	252	2,393	2,268	2,214	1,078	950	لبنان
229	305	286	190	204	1,897	2,449	2,224	1,261	1,151	ليبيا
78	77	118	40	47	6,443	6,230	9,286	2,840	3,014	مصر
110	107	70	31	34	3,592	3,435	2,218	950	973	المغرب
102	91	89	53	59	359	313	299	158	155	موريتانيا
99	99	106	59	42	2,440	2,352	2,453	1,171	726	اليمن

المصدر: الملحق (9/3)

ملحق (10/3) : الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية
(2000 و 2005 و 2010 - 2012)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	2012		2011		2010		2005		2000		
				معدل التغير السنوي % 2012 - 2011	معدل التغير السنوي % 2012 - 2000	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
5.2	2.8	10.7	4.2	63,056	117,893	59,953	114,641	55,978	111,155	27,663	92,956	18,531	71,673	الاجمالي
6.4	2.6	8.9	3.0	21,821	68,585	20,510	66,846	19,481	65,859	10,150	55,846	7,877	48,028	
0.5-	1.4-	9.2	5.2	441	750	443	761	428	671	245	610	153	406	
3.9	4.7	14.1	6.6	5,727	10,425	5,510	9,958	5,219	9,538	2,223	8,167	1,182	4,815	
6.3	7.9	9.6	5.9	1,311	1,631	1,233	1,512	1,117	1,425	528	1,316	436	824	بقوليات
5.4-	3.3	15.1	9.5	2,491	4,007	2,634	3,880	2,488	4,006	1,010	2,752	460	1,348	البذور الزيتية
1.9	1.4	12.0	5.1	6,161	4,678	6,046	4,613	6,095	4,574	2,484	4,116	1,575	2,573	الزيوت النباتية
6.5-	6.9-	7.1	4.9	1,720	3,100	1,840	3,331	1,883	3,171	802	2,174	756	1,739	الخضراوات
6.8	6.5-	12.3	6.8	4,050	5,000	3,792	5,350	3,515	5,481	1,568	3,208	1,002	2,262	الفواكه
20.9-	22.2-	0.4-	4.7-	349	301	441	387	517	472	256	546	364	539	أبقار وجاموس (حبة)1
17.9	7.2	9.4	2.2	1,411	14,825	1,197	13,827	1,137	12,845	1,042	13,210	482	11,431	أغنام وماعز (حبة)1
10.9	11.3	15.0	9.8	8,680	3,510	7,825	3,155	6,678	2,856	2,797	1,760	1,615	1,142	لحوم
5.9	7.1	10.6	5.5	6,860	15,235	6,479	14,229	5,578	12,607	3,643	12,297	2,047	8,054	الالبان ومنتجاتها
10.1	10.1	9.9	8.1	284	186	258	169	238	156	146	86	91	73	البيض
0.3	6.1-	11.2	5.6	1,750	786	1,745	837	1,604	811	769	623	491	409	الأسماك

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2011 ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات 2014.
(1) بالالف رأس

**تابع ملحق (10/3) : الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسية
(2000 و2005 و 2010 - 2012)**

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	2012		2011		2010		2005		2000		
				معدل التغير السنوي % 2012 - 2011	معدل التغير السنوي % 2012 - 2000	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
1.6	2.4	13.5	9.0	16,871	20,387	16,599	20,889	15,614	20,927	7,439	12,891	3,690	7,230	الإجمالي
29.0	2.8	10.8	0.5	1,100	1,650	853	1,605	1,187	2,093	597	2,765	322	1,559	
10.2-	2.1-	10.4	5.6	256	684	285	699	236	644	124	650	78	354	
15.3-	4.7-	29.6	18.0	1,304	1,700	1,540	1,784	1,331	2,095	402	1,292	58	233	
23.9	16.3	14.7	8.8	270	214	218	184	318	368	106	282	52	78	
8.2-	0.0	0.7-	2.5	156	362	170	362	164	361	222	516	169	270	البنور الزيتية
8.5	7.1	12.5	12.2	1,851	1,735	1,706	1,620	1,404	1,027	1,049	689	448	434	الزيتون النباتية
1.4	1.5	15.2	9.7	2,750	4,422	2,711	4,355	2,670	4,230	866	2,183	503	1,460	الخضراوات
14.4-	18.8-	13.4	8.9	3,209	4,398	3,747	5,419	3,107	4,039	1,147	2,081	709	1,584	الفواكه
10.0	2.6-	4.7	3.4	33	113	30	116	34	120	52	179	19	76	أبقار وجلوس (حبة)1
52.4	14.2	10.8	0.2	1,100	6,229	722	5,455	405	4,016	431	5,832	321	6,071	أغنام وماعز (حبة)1
7.1-	6.0	11.9	10.7	338	177	364	167	378	165	115	58	88	52	لحوم
8.8	8.8	20.3	17.8	1,832	4,050	1,684	3,724	2,011	4,980	406	1,665	200	570	الألبان ومنتجاتها
1.8	1.1	25.2	16.6	222	95	218	94	234	84	39	23	15	15	البيض
4.2	2.7	10.9	3.1	2,450	900	2,351	876	2,135	841	1,884	686	708	621	الأسماك

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية عام 2011 ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات 2014.

ملحق (11/3) : الفجوة الغذائية العربية للمجموعة السلعوية الرئيسية
(2000 و2005 و2010 و 2012)

(مليون دولار)

	نسبة الإكتفاء الذاتي %					معدل التغير السنوي في قيمة الفجوة %							
	2012	2011	2010	2005	2000	2012- 2000	2012- 2011	2012	2011	2010	2005	2000	
الاجمالي	43.3	45.7	44.6	49.7	44.7	8.0	1.2	34,842	34,441	34,345	18,060	13,905	
الحبوب والدقيق	46.4	43.4	42.8	49.9	47.7	9.6	4.4	19,241	18,436	17,878	9,661	6,378	
(القمح والدقيق)	29.9	40.6	40.7	32.4	25.2	10.3	5.8	8,900	8,414	8,054	4,497	2,752	
(الشعير)	68.8	59.8	55.9	70.6	67.8	7.1	2.8-	2,181	2,243	2,305	1,400	956	
(الأرز)	30.3	29.2	30.9	36.2	38.5	10.7	3.6	3,781	3,648	3,415	1,470	1,120	
(الذرة الشامية)	99.4	105.4	101.2	100.6	99.3	15.3	79.8	7,282	4,050	3,650	2,098	1,323	
البطاطس	30.4	30.1	33.4	38.5	37.8	...	...	-302	-102	109	104	92	
سكر (مكرر)	48.8	52.8	55.5	56.2	62.7	8.9	1.4	3,251	3,207	3,436	1,359	1,163	
بقوليات	41.6	41.2	36.8	28.1	44.3	7.4	11.4	975	876	737	414	414	
زيوت وشحوم	102.5	106.6	102.7	100.1	99.3	10.5	6.3-	3,667	3,914	4,210	1,960	1,101	
الخضراوات	97.9	98.5	97.5	95.9	97.6	...	...	-2,393	-1,631	-869	-66	265	
الفواكه	72.0	75.6	75.5	80.9	85.4	...	...	-42	-25	-69	448	285	
لحوم	71.4	72.7	77.7	71.4	71.4	14.1	5.9	7,019	6,630	6,120	2,610	1,439	
الالبان ومنتجاتها	95.8	95.5	95.6	95.9	96.8	6.5	10.3	4,082	3,701	3,321	2,856	1,914	
البيض	102.8	100.9	100.7	103.1	107.4	3.8-	2.0-	40	41	4	57	64	
الاسماك						8.8	14.9	-696	-606	-530	-1,343	252-	

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسكنية في الوطن العربي عام 2012.
(-) تعني الفائض

**ملحق (12/3) : تطور الانتاج والاستهلاك والفجوة من السلع الغذائية الرئيسية
(2000 و 2012)**

(مليون طن)

2012					2000						
نسبة الاكتفاء	نسبة الفجوة	الاستهلاك	صافي الواردات (الفجوة)	الانتاج	نسبة الاكتفاء	نسبة الفجوة	الاستهلاك	صافي الواردات (الفجوة)	الانتاج		
43.3	56.7	117,951	66,935	51,016	44.7	55.3	84,075	46,469	37,606	الحبوب والدقيق	
46.4	53.6	56,207	30,121	26,086	47.7	52.3	35,365	18,500	16,865		
68.8	31.2	9,642	3,012	6,630	68.0	32.0	9,051	2,900	6,151		القمح
29.9	70.1	18,136	12,718	5,418	25.2	74.8	11,230	8,400	2,830		الأرز
99.4	0.6	11,697	66	11,631	99.3	0.7	7,412	52	7,360		الشعير
48.8	51.2	2,769	1,417	1,352	62.7	37.3	2,001	746	1,255	لبطاطس	
41.6	58.4	5,043	2,943	2,100	44.3	55.7	3,839	2,139	1,700	لبقوليات	
102.5	2.5-	52,079	1,322-	53,401	99.3	0.7	39,443	279	39,164	لزيوت النباتية	
97.9	2.1	28,020	602	27,418	97.6	2.4	28,045	678	27,367	لخضروات	
27.0	73.0	11,954	8,725	3,229	34.4	65.6	6,982	4,582	2,400	لفاكهة	
67.7	32.3	11,278	3,645	7,633	73.1	26.9	4,005	1,078	2,927	لسكر خام	
72.0	28.0	11,890	3,333	8,557	85.4	14.6	7,451	1,090	6,361	لبذور الزيتية	
71.4	28.6	39,169	11,185	27,984	71.4	28.6	26,205	7,484	18,721	لحوم	
102.8	2.8-	4,071	114-	4,185	107.4	7.4-	2,850	212-	3,062	لالبان ومنتجاتها	
										لأسماك	

المصدر: الملاحق (5/3) و (9/3)

ملحق (1/4) : القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(1995 و2000 و2005 و2009 و2013)

(مليون دولار)

	2013	2012	2011	2010	2009	2005	2000	1995	
مجموع الدول العربية	1,017,843	1,045,298	950,024	708,430	537,653	440,086	215,862	106,438	
الأردن	795	1021	1133	877	785	395	242	222	
الإمارات	157152	147549	137717	90959	69231	62,139	29,987	16,641	
البحرين	8771	7833	8011	5584	4555	3,419	2,236	900	
تونس	3155	3450	4147	3008	2335	1,597	1,006	651	
الجزائر	65359	67454	72222	56426	42977	45,786	21,536	10,699	
جيبوتي	2	2	2	2	1	1	3	0	
السعودية	335062	349720	324138	218994	162342	152,505	69,973	44,238	
السودان	3107	3595	3613	6683	6783	2,717	956	18	
سورية	...	...	...	14900	11752	7,457	5,204	1,106	
العراق	108705	109098	99145	62880	48180	28,872	21,684	55	
عمان	39864	40234	36379	27256	19418	15,354	9,807	5,288	
قطر	110224	107889	98668	65864	43810	25,958	10,732	3,004	
الكويت	0	0	0	0	0	23	12	14	
لبنان	110677	113784	97793	64448	52342	42,004	18,070	10,510	
ليبيا	222	204	202	172	165	89	0	0	
مصر	39942	61057	18305	48389	37785	33,681	13,646	7,427	
المغرب	20343	19411	33511	29999	26762	10,644	6,384	4,148	
موريتانيا	4947	4686	5115	3512	2092	1,015	797	672	
اليمن	1152	1151	1465	1165	706	266	141	146	
	8363	7160	8458	7311	5631	6,165	3,445	702	

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2014 وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
1995 و 2000 و 2005 و 2009 و 2013

(مليون دولار)

	2013	2012	2011	2010	2009	2005	2000	1995	
مجموع الدول العربية	252,893	242,279	222,470	200,341	174,286	111,094	76,122	56,706	
الأردن	5747	5125	4916	4437	4268	2012	1,139	856	
الإمارات	34314	32676	29897	25744	23315	19160	13,610	6,402	
البحرين	4820	4569	4330	3724	3207	1628	914	1,041	
تونس	7486	7215	6859	7278	7307	4628	3,141	3,423	
الجزائر	9035	7522	7324	6727	6420	4596	3,167	3,576	
جيبوتي	32	30	28	25	22	17	13	13	
السعودية	75536	72048	67201	58179	46560	31324	18,211	13,696	
السودان	5490	6066	6084	5803	5060	3006	904	480	
سورية	...	...	...	2779	2719	2142	781	1,466	
العراق	6250	5847	5242	3144	2906	659	236	582	
عُمان	8497	8544	8153	6203	5603	2619	1,117	643	
قطر	19802	19291	15882	11218	9223	4394	966	684	
القر	33	32	32	28	26	17	9	10	
الكويت	11900	10382	8648	6894	5429	5866	2,610	2,977	
لبنان	3391	3200	3026	2819	2673	1537	1,970	1,010	
لبيبا	1848	2997	802	4611	4358	2385	2,316	2,123	
مصر	40642	39657	37126	35166	29756	14959	18,363	10,127	
المغرب	15111	14214	14385	12829	12992	8872	6,019	6,867	
موريتانيا	157	141	130	123	113	190	76	91	
اليمن	2802	2723	2407	2611	2329	1083	561	639	

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
في الدول العربية (بالأسعار الجارية) (2013)

إجمالي الناتج الصناعي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		مجموع الدول العربية
		القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	
46.5	1,270,736	9.2	252,893	37.2	1,017,843	الأردن
19.4	6,542	17.1	5,747	2.4	795	الإمارات
47.6	191,465	8.5	34,314	39.1	157,152	البحرين
41.5	13,591	14.7	4,820	26.8	8,771	تونس
22.6	10,641	15.9	7,486	6.7	3,155	الجزائر
32.9	74,394	4.0	9,035	28.9	65,359	جيبوتي
2.3	34	2.2	32	0.1	2	السعودية
54.9	410,598	10.1	75,536	44.8	335,062	السودان
13.9	8,597	8.9	5,490	5.0	3,107	سورية
...	...	...	...	...	...	العراق
58.8	114,956	3.2	6,250	55.6	108,705	عمان
60.7	48,361	10.7	8,497	50.0	39,864	قطر
64.2	130,026	9.8	19,802	54.4	110,224	الكويت
5.7	33	5.7	33	0.0	0	...
69.7	122,577	6.8	11,900	62.9	110,677	لبنان
8.0	3,613	7.5	3,391	0.5	222	ليبيا
64.9	41,790	2.9	1,848	62.0	39,942	مصر
22.5	60,985	15.0	40,642	7.5	20,343	المغرب
19.0	20,058	14.3	15,111	4.7	4,947	موريتانيا
31.4	1,309	3.8	157	27.7	1,152	اليمن
31.1	11,165	7.8	2,802	23.3	8,363	

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(2/2).

ملحق (4/4) : نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2013)

الكفاءة الاقتصادية (الصناعية %)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (دولار)	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	الناتج الصناعي (مليون دولار)	مجموع الدول العربية
2.8	66,418	3,769	1,270,736	الأردن
1.5	24,420	1,002	6,542	الإمارات
4.9	338,397	22,439	191,465	البحرين
1.7	83,587	10,826	13,591	تونس
0.7	8,419	977	10,641	الجزائر
1.4	18,915	1,946	74,394	جيبوتي
0.3	1,102	34	34	السعودية
6.7	461,901	13,689	410,598	السودان
1.6	6,598	238	8,597	سورية
...	...	...	...	العراق
3.9	89,799	3,276	114,956	عمان
7.4	431,435	12,545	48,361	قطر
1.2	181,780	71,038	130,026	الكويت
...	...	45	33	ليبيا
4.6	522,227	30,915	122,577	الكويت
0.3	7,210	882	3,613	بنما
3.0	84,810	4,886	41,790	مصر
1.8	18,499	721	60,985	المغرب
0.7	5,777	609	20,058	موريتانيا
5.8	14,751	362	1,309	اليمن
3.6	21,357	442	11,165	

المصدر: الملاحق (1/4) و (2/4) و (17/2).

ملحق (5/4) : الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2013)

الدول	احتياطي النفط (مليار برميل)	إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب) ⁽¹⁾	احتياطيات خام الحديد (مليار طن) ⁽²⁾	الطاقة الانتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة) ⁽²⁾	طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن) ⁽¹⁾	إنتاج خام الزنك (ألف طن) ⁽²⁾	إنتاج خام الرصاص (ألف طن) ⁽²⁾	إنتاج خام النحاس (ألف طن) ⁽²⁾	إنتاج الفحم الحجري (ألف طن) ⁽²⁾
مجموع الدول العربية	713.0	22,904.1	52,196	594.9	12.4	23,270.3	63,855.0	146.2	114.0	61.5	1,265.0
الأردن	...	...	...	...	0.0	...	7,000.0	...	...	...	...
الإمارات	97.8	2,741.0	6,091	54.3	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	0.1	175.8	92	13.7	...	...	...	...	...	...	...
تونس	0.4	62.7	65	1.9	0.0	390.0	8,000.0	29.0	14.0	...	...
الجزائر	12.2	1,206.0	4,505	85.7	1.1	4,549.0	1,600.0	4.4	2.0	1.0	15.0
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	265.9	9,696.0	8,234	99.3	2.6	...	5,280.0	1.8	18.0	0.7	...
السودان	1.5	85.0	85	...	2.3	...	...	...	...	...	...
سورية	2.5	31.0	285	6.8	0.5	37.3	3,575.0	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	145.3	3,024.0	3,694	8.0	...	37.8	1,300.0	...	...	...	...
عُمان	5.5	844.0	950	28.7	...	301.1	...	...	20.0	39.8	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	24.9	722.0	24,400	204.0	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	101.5	2,924.9	1,784	15.5	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيا	48.5	661.0	1,532	18.2	3.1	1,300.0	...	...	...	...	...
مصر	4.2	571.9	...	58.8	0.4	2,850.0	9,100.0	...	...	...	600.0
المغرب	...	...	...	...	0.1	8.1	28,000.0	83.0	46.0	38.0	650.0
موريتانيا	...	...	...	...	2.3	13,797.0	...	...	...	...	...
اليمن	2.7	158.8	479	...	...	...	...	...	...	...	...

(2) أحدث بيانات متوفرة خلال الفترة (2002-2012).

(1) البيانات لعام 2012. المصادر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) تقرير الأمين العام السنوي 2013؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة، يناير 2012؛ الاتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي، 2012.

ملحق (6/4) : ناتج قطاع التشييد (بالأسعار الجارية)
(1995 و2000 و2005 و2009 و2013)

(مليون دولار)

	2013	2012	2011	2010	2009	2005	2000	1995	
161,360	143,390	130,437	130,623	117,382	60,894	38,962	42,510	مجموع الدول العربية	
1,496	1,356	1,252	1,264	1,252	539	287	423	الأردن	
36,212	32,462	32,949	33,316	32,852	15,769	9,548	7,714	الإمارات	
1,936	1,843	1,779	1,914	1,813	617	259	260	البحرين	
604	585	624	605	605	475	326	868	تونس	
22,746	19,077	18,301	16,899	15,071	7,693	4,449	4,473	الجزائر	
...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي	
35,852	31,603	28,539	24,208	21,434	15,568	11,126	9,730	السعودية	
2,917	3,225	3,257	3,283	2,617	1,570	460	9,717	السودان	
...	...	...	2,186	1,589	1,075	586	695	سورية	
19,501	16,281	8,853	8,772	4,799	1,823	118	267	العراق	
4,279	3,940	3,763	3,417	3,219	1,188	414	358	عمان	
9,869	8,575	7,783	7,555	7,012	2,402	640	539	قطر	
27	28	29	27	27	20	11	12	القيصر	
3,034	2,975	2,801	2,546	2,026	1,497	810	816	الكويت	
1,820	1,749	1,784	1,300	1,619	733	1,347	538	لبنان	
1,459	1,215	1,141	6,402	6,062	2,048	1,984	1,365	ليبيا	
11,882	11,214	10,316	9,522	7,963	3,343	4,433	2,799	مصر	
5,991	5,819	5,930	5,590	5,659	3,556	1,675	1,651	المغرب	
225	206	177	154	128	125	66	72	موريتانيا	
1,510	1,236	1,159	1,662	1,635	853	424	212	اليمن	

المصدر: بيانات وطنية وتقديرات أولية متفق عليها من الجهات المعدة للتقرير .

ملحق (7/4) : الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية
(2010 - 2012)

(مليون طن)

الدولة	الطاقة التصميمية القائمة	الإنتاج الفعلي				الاستهلاك	
		2010	2011	*2012	2010	2011	*2012
مجموع الدول العربية	316.3	200.7	198.4	214.0	211.4	213.6	223.0
الأردن	10.4	4.5	4.8	4.8	3.7	3.8	4.0
الإمارات	40.9	17.0	16.0	14.0	12.8	11.7	9.5
البحرين		0.9	1.2	1.3	1.9	1.6	1.8
تونس	12.6	7.9	6.7	7.4	7.2	6.7	7.2
الجزائر	20.1	18.7	18.5	18.8	19.0	19.6	20.6
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1
السعودية	56.1	43.0	48.4	53.2	41.3	47.0	52.7
السودان	10.3	2.1	5.8	6.0	3.0	3.8	4.0
سورية	13.8	7.0	10.0	5.5	8.5	9.8	5.0
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.3
العراق	21.2	7.0	4.5	7.5	11.7	16.0	18.0
ضمان	8.0	4.1	4.4	5.4	5.1	5.3	5.6
فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	2.1	2.2	2.3
قطر	7.3	5.3	4.0	5.5	4.9	5.1	5.5
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	0.2
لبنان	2.6	2.0	2.4	2.4	4.2	4.8	5.0
ليبيا	6.9	6.1	6.3	6.2	5.2	5.6	5.3
مصر	10.3	7.2	0.9	1.5	9.0	1.4	4.0
المغرب	65.0	48.0	45.4	55.2	49.5	48.7	51.1
موريتانيا	23.5	14.7	16.3	16.0	14.6	16.1	15.8
اليمن	0.7	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.7
	6.6	4.9	2.4	2.8	6.7	3.4	4.4

* تقديري

المصدر : تقرير الاسمنت العالمي، الاصدار العاشر 2013.

ملحق (8/4) : إنتاج الصليب الخام في الدول العربية
(2005 و 2009 - 2013)

(الف طن)

2013	2012	2011	2010	2009	2005	
19,238	18,109	17,479	16,508	14,159	13,698	مجموع الدول العربية
150	150	150	150	150	150	الأردن
2,878	2,408	2,000	500	90	90	الإمارات
...	...	...	...	...	...	البحرين
150	150	150	150	155	70	تونس
440	557	551	662	597	1,007	الجزائر
...	...	...	...	...	...	جيبوتي
5,352	5,203	5,275	5,015	4,690	4,186	السعودية
...	...	...	...	...	...	السودان
...	10	70	70	70	70	سورية
...	...	...	...	...	...	العراق
2,236	2,145	2,038	1,970	1,448	1,057	عمان
...	...	...	...	...	...	قطر
...	...	...	...	...	...	البحرين
...	...	...	...	...	...	الكويت
...	...	...	...	...	...	لبنان
715	315	100	825	914	1,255	ليبيا
6,754	6,627	6,486	6,676	5,541	5,603	مصر
558	539	654	485	499	205	المغرب
5	5	5	5	5	5	موريتانيا
...	...	...	...	...	...	اليمن

المصدر: المنظمة الدولية للصليب ، الكتاب السنوي لإحصاءات الصليب، 2013، قاعدة المعلومات ، فبراير 2014 .

ملحق (9/4) : الطاقات القائمة والإنتاج الفعلي للأسمدة في الدول العربية
(2012-2010)

(الف طن / سنة)

2012					2011					2010						
الاستهلاك	المصادر	الإنتاج	النسبة إلى الطاقات العالمية (%)	الطاقات الإنتاجية	الاستهلاك	المصادر	الإنتاج	النسبة إلى الطاقات العالمية (%)	الطاقات الإنتاجية	الاستهلاك	المصادر	الإنتاج	النسبة إلى الطاقات العالمية (%)	الطاقات الإنتاجية	البيان	
22,449	28,077	51,429	12.3	67,189	22,696	27,142	49,618	12.3	65,058	22,089	28,688	48,498	11.5	55,583	الإجمالي العام للدول العربية *	
10,500	3,402	14,427	9	18,037	10,775	3,024	14,431	9	16,684	10,822	3,336	13,646	9	14,818		أوميا (نثرو جنبه)
3,494	13,603	16,488	11	19,199	3,946	13,594	16,653	11	18,104	3,971	13,748	16,443	12	17,073		البوريا (نثرو جنبه)
1,153	88	1,127	9	2,276	1,408	13	1,240	9	2,156	1,517	13	1,296	9	2,181		نترات الأميوم (نثرو جنبه)
3,883	2,343	6,292	16	7,971	3,137	2,474	5,571	16	7,946	2,486	2,934	5,846	16	6,541		حامض الفوسفوريك (خمس الكسد الفوسفور)
1,119	459	2,297	...	3,376	1,200	271	1,818	...	3,760	1,230	305	1,691	...	2,760	فوسفات الأحادي الرقيق (فوسفوريه)	
444	1,620	1,726	31	2,938	426	1,364	1,763	34	2,938	374	1,666	1,906	32	2,890	فوسفات الثلاثي الرقيق (فوسفوريه)	
255	1,479	1,824	4	2,450	215	2,028	2,259	4	2,450	282	1,915	1,943	4	1,943	البوتاس (بوتاسيه)	
847	4,981	6,604	20	8,775	830	4,245	5,308	20	8,535	709	4,606	5,178	12	5,362	فوسفات الأمونيوم (فوسفوريه)	
754	102	644	...	2,167	759	129	575	...	2,485	698	165	549	...	2,015	الاسمدة المركبة	

* يرجع الفرق بين مجموع الاستهلاك والمصادر والإنتاج إلى أن بعض الأنواع من منتجات الأسمدة وحملتها الأولية تستورد من الخارج أو يسبب التغيرات في المخزون.

المصدر: الاتحاد العربي للأسمدة ، التقرير الإحصائي السنوي، 2012 .

ملحق (10/4) : أسعار بعض منتجات الأسمدة (2012-2005)

(دولار / طن)

ملاحظات	2012	2011	2010	2009	2005	البيان
قوب الشرق الأوسط	593.0	512.0	374.3	272.3	266.6	ثنائي فوسفات الأمونيوم
قوب يوزيني	...	523.0	371.7	253.5	239.1	
قوب الخليج الأمريكي	506.0	618.0	515.4	332.8	246.0	
قوب شمال أفريقيا	583.5	661.0	518.2	363.1	254.6	
قوب الشرق الأوسط	428.0	(*) 438	311.9	(*) 281.5	241.8	اليوريا
قوب شرق أوروبا	437.0	(**) 420	312.1	(**) 256.9	226.1	
قوب الخليج الأمريكي	...	...	453.3	...	290.0	حامض الفوسفوريك
قوب الشرق الأوسط	181.0	205.0	161.3	(*) 43.3	66.1	الكبريت
قوب فانوفر	183.0	212.0	111.8	37.8	62.9	

(**) أسعار قوب يوزيني (*) أسعار قوب الخليج العربي.
المصدر: الإتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

**ملحق (11/4) : إجمالي طاقات التكرير في الدول العربية
(2005 و 2009 - 2013)**

(ألف ب/ي)							
عدد المصافي القائمة	2013	2012	2011	2010	2009	2005	الدولة
62	88,020 9.5 8,322	88,960 8.9 7,949	88,050 9.0 7,949	88,230 8.9 7,833	87,220 9.0 7,833	85,120 8.5 7,198	إجمالي الطاقة العالمية نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%) مجموع الدول العربية
1	90	90	90	90	90	90	الأردن
4	690	761	761	761	758	778	الإمارات
1	267	267	267	267	267	255	البحرين
1	34	34	34	34	34	34	تونس
5	583	583	583	583	492	450	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
8	2,507	2,107	2,107	2,109	2,109	2,095	السعودية
3	140	140	140	140	140	122	السودان
2	240	240	240	240	240	240	سورية
...	...	...	...	...	...	10	الصومال
12	860	860	860	858	789	597	العراق
2	222	222	222	222	222	85	عمان
...	...	...	...	...	...	...	فلسطين
2	283	283	283	283	283	137	قطر
...	...	...	...	...	...	...	الكويت
3	936	936	936	936	936	889	لبنان*
...	...	...	...	...	...	...	ليبيا
5	380	380	380	380	380	380	مصر
8	770	726	726	726	726	726	المغرب
2	155	155	155	155	155	155	موريتانيا
1	25	25	25	25	25	25	اليمن
2	140	140	140	140	140	130	

* يوجد مصفان متوقفان عن العمل نتيجة للأضرار التي أصابتهما خلال الحرب الأهلية.
المصدر: منظمة الإقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام السنوي 2014.

ملحق (13/4) : تنافسية المنتجات الصناعية في الدول العربية (2012-2011)

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *														بعض المنتجات الصناعية
السعودية		جيبوتي		الجزائر		تونس		البحرين		الإمارات		الأردن		
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	
78.4-	59.3-	100.0-	100.0-	97.7-	97.6-	23.0-	16.1	31.9-	98.7-	23.3-	38.7-	93.0-	82.8-	زيت وشحوم كيماويات عضوية منتجات صيد لائبة كيماويات غير عضوية
80.3	82.7	99.5-	99.9-	84.1-	78.4-	94.4	95.9-	81.6	29.1	18.8-	31.6-	43.0-	77.6-	
91.9-	91.4-	99.7-	99.8-	99.8-	99.9-	91.5-	88.2-	98.2-	99.7-	80.0-	83.2-	33.4 -	9.2	
37.4	38.8	100.0-	98.9-	28.8	22.9	57.4	30.9	77.5-	96.5-	69.6-	53.6-	78.2	64.9	
71.3	71.0	99.8-	99.4	99.3-	99.5-	51.7-	50.0-	87.6-	39.6-	10.1	8.9	55.6-	47.4	منتجات بلاستيكية أسمدة الورق
93.0	91.6	100.0-	100.0-	89.6-	87.3-	85.1	83.9	99.4	97.0 -	75.6	85.1	93.6	94.0	
49.5-	48.7-	99.6-	100.0-	99.0-	99.0-	57.3-	29.9-	93.4	33.5-	70.9-	73.2-	83.6-	24.2-	
98.7-	97.6-	96.1-	99.4	96.9-	93.9-	36.6-	49.5-	94.6-	73.6-	84.3-	84.9-	94.4-	84.1-	
99.5-	99.5-	100.0-	99.9-	99.6-	99.9-	42.7	48.3	99.3-	97.8-	91.6-	92.2-	99.3-	21.1-	منتجات جلدية ملابس
92.1-	92.7-	99.9-	99.2-	100.0-	99.9-	34.8	33.7	60.5	54.8	82.3-	79.1-	48.7-	31.4	
98.0-	95.6-	100.0-	100.0-	100.0-	100.0-	95.6-	90.3-	100.0-	89.4	62.6-	57.9-	99.3-	51.0-	
72.8-	79.6-	94.7-	99.8-	92.9-	96.8-	36.5-	30.9-	72.4	52.1-	47.6-	71.3-	68.6-	27.8-	
89.1-	82.7-	97.8-	96.5-	98.0-	96.2-	74.1-	72.5-	21.3	10.7-	46.3-	54.2-	99.1-	65.4	منتجات حديثة منتجات المنوم أجهزة إلكترونية
47.2-	64.0-	98.9-	92.0-	100.0-	99.0-	36.0-	37.3-	90.3	86.6	64.1	57.6	44.7-	14.7-	
95.9-	94.9-	97.4-	99.6-	99.9-	99.8-	16.7	17.2	94.5-	88.9-	74.8-	77.3-	93.7-	43.2-	

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2014.

"تابع" ملحق (13/4) : تنافسية المنتجات الصناعية في الدول العربية (2011-2012)

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *											
بعض المنتجات الصناعية		السودان		سورية		الصومال		العراق		عمان	
		2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011
فطر		فلسطين		قطر							
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011
زيت وشحوم	89.4	...	...	73.3	86.7	99.9	99.7	99.5	100.0	22.7	40.9
كيماويات عضوية	94.4	...	...	95.2	97.8	97.7	63.7	98.8	98.0	36.7	99.6
منتجات صيد لائبة	99.6	...	...	77.3	82.5	100.0	100.0	100.0	98.6	69.6	62.3
كيماويات غير عضوية	98.7	...	...	86.6	83.7	33.6	43.3	99.8	3.6	66.5	100.0
منتجات بلاستيكية	98.0	...	...	62.6	60.8	61.3	62.1	97.2	98.7	1.3	95.5
أسمدة	100.0	...	...	11.8	67.5	...	100.0	93.3	96.5	94.1	100.0
الورق	93.4	...	...	88.0	83.5	94.8	99.8	99.9	99.9	75.7	89.8
منتجات مطاط	97.1	...	...	98.8	98.1	99.8	98.7	99.9	99.9	84.6	100.0
منتجات جلدية	99.9	...	...	87.0	88.6	100.0	100.0	99.6	99.9	95.8	84.6
ملابس	99.9	...	...	27.4	19.4	100.0	99.9	99.9	99.8	74.0	74.5
منتجات نسجية	99.7	...	...	86.1	93.5	100.0	98.9	100.0	100.0	99.2	100.0
منتجات أسمنتية	99.5	...	...	33.3	45.6	100.0	99.6	99.0	99.9	15.7	52.8
منتجات حديدية	81.7	...	...	92.9	91.5	99.6	98.7	99.9	99.9	29.5	61.8
منتجات ألومنيوم	87.4	...	...	34.1	2.9	88.4	99.9	99.8	99.9	59.3	96.7
أجهزة إلكترونية	95.3	...	...	92.1	93.0	99.7	99.1	99.7	99.1	59.8	99.6

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

...بيانات غير متوفرة

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2014.

"تابع" ملحق (13/4) : تنافسية المنتجات الصناعية في الدول العربية (2012-2011)

معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة *															بعض المنتجات الصناعية	
اليمن		موريتانيا		المغرب		مصر		ليبيا		لبنان		الكويت		البحرين		
2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012	2011	2012		2011
99.7-	89.8-	89.6-	90.5-	67.6-	58.0-	70.8-	78.9-	100.0-	99.9-	72.7-	78.0-	98.7-	99.4-	100.0-	91.2-	زيت وشحوم كيماويات عضوية
99.2-	98.3-	99.6-	100.0-	94.6-	91.5-	56.9-	67.1-	76.2-	74.7	93.5-	94.9-	93.7	87.3	89.1-	95.5-	
100.0-	97.2-	96.5-	100.0-	70.7-	88.0-	69.4	68.4	100.0-	99.8-	93.7-	92.8-	99.6-	98.9-	100.0-	99.7-	منتجات صيدلانية كيماويات غير عضوية
98.5-	94.9-	99.8-	100.0-	44.7	71.9	14.6	37.7	26.6	37.6-	29.1	47.7	13.9	16.6-	96.3-	100.0-	
68.5-	90.8-	98.6-	100.0-	88.1-	89.1-	42.2-	45.1-	99.9-	58.2-	63.3-	64.5-	54.4	47.4	99.1-	96.5-	منتجات بلاستيكية أسمدة
100.0-	99.5-	88.0-	100.0-	85.3	87.0	77.1	82.0	30.9	91.2	28.3	41.5	98.4	95.7	100.0-	100.0-	
99.9-	95.5-	67.8-	100.0-	80.9-	86.0-	47.8-	42.3-	100.0-	99.2-	47.3-	35.0-	90.6-	88.6-	96.8-	100.0-	الورق منتجات مطاط
99.9-	98.1-	98.8-	100.0-	70.8-	81.7-	83.8-	76.2-	99.8-	96.9-	87.8-	84.3-	96.0-	96.6-	85.4	99.1-	
100.0-	97.4	94.7-	100.0-	6.4	4.1-	92.3-	74.3-	100.0-	99.9-	78.2-	83.1-	99.1-	99.2-	100.0-	99.4	منتجات جلدية ملابس
100.0-	84.4	99.4	100.0-	56.8	27.6	51.2	59.3	99.9	99.3-	64.1-	55.8-	99.1-	97.3-	99.8-	99.5-	
100.0-	99.7-	100.0-	100.0-	93.1-	94.3-	65.8-	70.4	100.0-	100.0-	94.0-	87.3-	97.9-	99.9	100.0-	100.0-	منتجات نسجية منتجات أسمنتية
98.2-	86.5-	99.5-	100.0-	72.2-	66.5-	41.3	31.7	99.9	90.7-	60.6-	64.9-	97.6-	98.5-	23.1-	97.8-	
94.2-	70.7-	82.2-	72.6-	78.0-	75.9-	69.5-	55.1-	66.0-	10.0	71.2-	56.6-	55.1-	67.8-	53.6-	59.3-	منتجات حديدية منتجات ألومنيوم
77.2-	99.5-	55.5-	100.0-	54.8-	63.5-	35.9	42.3	96.1-	97.1-	46.1-	41.8-	26.5-	51.3-	91.0-	85.7-	
99.0-	88.3-	97.0-	100.0-	1.2-	2.7	52.7-	50.1-	99.1-	98.4	54.9-	44.9-	96.0-	95.6-	93.2-	99.3-	أجهزة إلكترونية

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.
المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2014.

ملحق (1/5) : احتياطي النفط عربياً وعالمياً، 2009-2013
(مليار برميل عند نهاية السنة)

نسبة التغير 2012/2013 (%)	*2013	2012	2011	2010	2009	
0.0	97.80	97.80	97.80	97.80	97.80	الإمارات
0.0	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12	البحرين
0.0	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43	تونس
0.0	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	الجزائر
0.0	265.90	265.90	265.40	264.59	264.59	السعودية
0.0	2.50	2.50	2.50	2.50	2.50	سورية
0.0	145.30	145.30	141.40	142.30	143.10	العراق
0.0	24.90	24.90	25.30	25.50	26.70	قطر
0.0	101.50	101.50	101.50	101.50	101.50	الكويت
0.0	48.50	48.50	48.00	47.10	46.42	ليبيا
0.0	4.20	4.20	4.30	4.30	4.50	مصر
0.0	1.50	1.50	5.00	5.00	5.00	السودان
0.0	5.50	5.50	5.50	5.50	5.50	عُمان
0.0	2.67	2.67	2.67	2.67	2.67	اليمن
0.0	713.0	713.0	712.1	711.5	713.0	اجمالي الدول العربية
0.0	9.06	9.06	9.06	9.06	9.50	انغولا
0.0	157.30	157.30	154.58	151.17	137.62	ايران
0.0	99.40	99.40	99.40	99.40	99.40	فنزويلا
0.0	37.14	37.14	37.20	37.20	37.20	نيجيريا
0.0	8.24	8.24	8.24	7.21	6.51	الاكوادور
0.0	311.1	311.1	308.5	304.0	290.2	اجمالي دول أوبك غير العربية
0.0	1007.2	1007.2	1000.1	995.0	982.5	اجمالي دول أوبك
0.5	13.22	13.15	13.99	12.86	12.80	البرازيل
3.9-	2.98	3.10	2.83	2.86	3.08	المملكة المتحدة
8.6	5.83	5.37	5.32	5.67	6.68	النرويج
9.8	31.78	28.95	20.68	19.12	19.12	الولايات المتحدة
1.9-	10.07	10.26	10.16	10.40	10.40	المكسيك
0.0	6.00	6.00	5.60	6.10	6.10	كندا
0.1-	118.89	119.06	98.90	98.90	98.90	كومنولث الدول المستقلة
0.0	7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	منها : اذربيجان
0.0	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59	اوزبكستان
0.0	0.60	0.60	0.60	0.60	0.60	تركمانستان
0.0	80.00	80.00	60.00	60.00	60.00	روسيا الاتحادية
0.0	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	كازاخستان
2.8	24.38	23.72	20.35	20.35	20.35	الصين
23.6	40.41	32.70	43.17	39.19	33.83	باقي دول العالم
0.9	1277.7	1266.5	1241.6	1231.0	1214.5	اجمالي العالم
	55.8	56.3	57.4	57.8	58.7	نسبة الدول العربية للعالم (%)

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

- 1- احتياطيات كل من السعودية والكويت تشمل نصف احتياطي المنطقة المقسومة.
- 2- الاحتياطي العالمي لا يشمل احتياطيات النفوط الثقيلة جدا والبيتومين في فنزويلا.
- 3- احتياطي كندا لا يشمل احتياطيات النفوط غير التقليدية، ومنها الاحتياطي الموجود في رمال القار.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (2/5) : احتياطي الغاز الطبيعي عربيا وعالميا، 2009-2013
(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

نسبة التغير (%) 2012/2013	*2013	2012	2011	2010	2009	
0.0	6091	6091	6091	6091	6091	الإمارات
0.0	92	92	92	92	92	البحرين
0.0	65	65	65	65	65	تونس
0.0	4505	4504	4504	4504	4504	الجزائر
0.0	8234	8234	8150	8016	7920	السعودية
0.0	285	285	285	285	285	سورية
0.0	3694	3694	3158	3170	3170	العراق
0.0	24400	24400	25030	25190	25340	قطر
0.0	1784	1784	1784	1784	1784	الكويت
0.0	1532	1532	1547	1495	1549	ليبيا
0.0	2186	2186	2045	2193	2211	مصر**
0.0	85	85	85	85	85	السودان
0.0	950	950	950	950	950	عمان
0.0	479	479	479	479	479	اليمن
0.0	54382	54381	54265	54399	54525	إجمالي الدول العربية
0.0	275	275	275	275	275	أنغولا
0.0	33780	33780	33090	33090	29610	إيران
0.00	5563	5563	5525	5525	5065	فنزويلا
0.0	5118	5118	5154	5110	5292	نيجيريا
0.0	6	6	8	8	8	الاكوادور
0.0	44742	44742	44052	44008	40250	إجمالي دول أوبك غير العربية
0.0	94982	94981	94316	94258	90608	إجمالي دول أوبك
1.8-	389	396	417	366	364	البرازيل
0.8-	244	246	253	256	292	المملكة المتحدة
1.0	2090	2070	2007	2039	2313	النرويج
6.7	10539	9877	7717	6928	6928	الولايات المتحدة
0.8-	484	488	490	339	360	المكسيك
2.1-	1889	1930	1727	1754	1754	كندا
0.0	61675	61675	61301	61301	61301	كومنولث الدول المستقلة
0.0	991	991	850	850	850	منها : اذربيجان
0.0	1841	1841	1841	1841	1841	اوزبكستان
0.0	7504	7504	7504	7504	7504	تركمانستان
0.0	47806	47805	47573	47573	47573	روسيا الاتحادية
0.0	2407	2407	2407	2407	2407	كازاخستان
10.0	4406	4006	3036	3036	3036	الصين
17.8	18025	15297	15777	17160	17095	باقي دول العالم
1.9	198865	195108	191042	191586	188218	إجمالي العالم
	27.3	27.9	28.4	28.4	29.0	نسبة الدول العربية للعالم (%)

(*) بيانات تقديرية.

(**) بيانات رسمية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (3/5) : إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً، 2009-2013
(ألف برميل/يوم)

نسبة التغير (%) 2012/2013	*2013	2012	2011	2010	2009	
3.3	2741.0	2652.5	2564.0	2324.0	2241.6	الإمارات
1.6	175.8	173.0	190.0	182.0	182.0	البحرين
6.1-	62.7	66.8	70.0	78.8	82.0	تونس
0.2	1206.0	1203.0	1262.0	1189.8	1221.0	الجزائر
0.7-	9696.0	9763.4	9311.0	8165.6	8184.0	السعودية
81.8-	31.0	170.0	330.0	387.0	375.1	سورية
2.8	3024.0	2942.0	2653.0	2359.0	2346.0	العراق
1.9-	722.0	736.0	734.0	733.4	733.0	قطر
1.8-	2924.9	2977.6	2658.7	2312.1	2261.6	الكويت
54.5-	661.0	1454.0	589.5	1495.0	1473.9	ليبيا
0.1	571.9	571.5	566.0	560.7	546.2	مصر
3.7	85.0	82.0	453.0	462.1	475.2	السودان
3.8	844.0	813.2	780.2	758.3	712.0	عمان
11.8-	158.8	180.1	190.0	275.0	284.1	اليمن
3.7-	22904.1	23785.1	22351.4	21282.8	21117.7	إجمالي الدول العربية
2.8-	1656.0	1704.0	1618.0	1757.6	1738.9	أنغولا
9.2-	3396.0	3739.8	3576.0	3544.0	3557.1	إيران
0.3	2813.0	2803.9	2880.9	2853.6	2878.1	فنزويلا
11.4-	1731.0	1954.1	1974.8	2048.3	1842.0	نيجيريا
4.2	525.0	503.6	500.3	476.4	464.7	الاكوادور
5.5-	10121.0	10705.4	10550.0	10679.9	10480.8	إجمالي دول أوبك غير العربية
4.1-	31095.9	32433.9	30322.2	29258.8	28941.9	إجمالي دول أوبك
3.7	2092.2	2017.5	2094.0	2049.7	1957.0	البرازيل
10.5-	777.4	869.0	993.6	1196.2	1292.7	المملكة المتحدة
6.5-	1500.0	1604.5	1739.4	1875.0	2017.0	النرويج
12.9	7343.7	6504.2	5642.5	5486.0	5309.0	الولايات المتحدة
0.9-	2531.5	2553.9	2561.3	2594.3	2620.7	المكسيك
4.7	2450.6	2339.5	2082.8	2016.8	2034.0	كندا
3.8	13271.9	12792.0	13264.5	13220.5	12661.0	كومنولث الدول المستقلة
0.5	865.2	861.3	931.0	1027.4	1014.0	منها : ازبيجان
15.7-	59.0	70.0	86.0	87.0	85.0	اوزبكستان
6.6	229.7	215.4	220.0	220.0	220.0	تركمانستان
4.7	10403.9	9935.0	10325.0	10147.6	9919.3	روسيا الاتحادية
3.8	1618.9	1559.5	1600.0	1600.0	1285.8	كازاخستان
0.4-	4211.5	4228.1	4090.2	4049.0	3802.0	الصين
35.0	8312.7	6156.8	7136.9	7501.6	7442.1	باقي دول العالم
2.7	75516.6	73556.0	72506.6	71951.8	70734.0	اجمالي العالم
	30.3	32.3	30.8	29.6	29.9	نسبة الدول العربية للعالم (%)

(*) بيانات تقديرية.

ملاحظات:

أ- إنتاج كل من السعودية والكويت يشمل نصف إنتاج المنطقة المقسومة.

ب- إنتاج أوبك لا يشمل إنتاج إندونيسيا التي علقت عضويتها في المنظمة.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (4/5) : الغاز الطبيعي المسوق عربياً وعالمياً، 2012-2009
(مليون متر مكعب / السنة)

نسبة التغير (%) 2011/2012	*2012	2011	2010	2009	
3.8	54300	52300	51282	48840	الإمارات
7.9	13700	12700	13200	12700	البحرين
3.6-	1860	1930	2000	1800	تونس
3.8	85700	82600	83800	82600	الجزائر
7.6	99300	92300	87700	78500	السعودية
13.9-	6800	7900	8900	6500	سورية
5.3-	8024	8470	8641	9412	العراق
0.7	204000	202500	182400	119400	قطر
14.8	15500	13500	11700	11500	الكويت
130.4	18200	7900	23400	22500	ليبيا
4.1-	58800	61300	61600	62070	مصر
6.3	28700	27000	25800	24500	عمان
4.3	594884	570400	560423	480322	إجمالي الدول العربية
1.1	760	752	733	690	أنغولا
7.2	202431	188753	187357	175742	إيران
9.4	22726	20769	19728	18430	فنزويلا
3.0	42571	41323	28099	23206	نيجيريا
114.5	517	241	330	296	الاكوادور
6.8	269005	251838	236247	218364	إجمالي دول أوبك غير العربية
6.0	754029	711408	685170	591116	إجمالي دول أوبك
13.9-	41000	47600	59700	62400	المملكة المتحدة
13.0	114900	101700	107700	104800	النرويج
5.1	681400	648500	603600	584000	الولايات المتحدة
0.3	58500	58300	57600	59400	المكسيك
2.0-	156500	159700	159900	164000	كندا
1.1-	767700	776500	741900	676000	كومنولث الدول المستقلة
5.4	15600	14800	15100	14800	منها : ازربيجان
0.2-	56900	57000	59600	60000	اوزبكستان
8.2	64400	59500	42400	36400	تركمانستان
2.4-	592300	607000	588900	527500	روسيا الاتحادية
2.1	19700	19300	17600	17800	كازاخستان
4.4	107200	102700	94800	85300	الصين
0.0	664935	664932	673871	614740	باقي دول العالم
2.2	3456024	3382170	3295741	3049326	إجمالي العالم
	17.2	16.9	17.0	15.8	نسبة الدول العربية للعالم (%)

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (5/5) : الطلب على الطاقة في الدول العربية، 2009-2013 (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

⁽¹⁾ 2013		2012		2011		2010		2009		
%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	
										وفق المصدر
46.3	6,530	47.1	6,334	48.0	6,182	47.8	6,131	50.3	5,847	(2) المنتجات البترولية
52.2	7,360	51.3	6,897	50.4	6,498	50.7	6,501	48.0	5,577	
0.7	103	0.8	103	0.8	102	0.8	102	0.9	108	
0.7	102	0.8	102	0.8	102	0.7	94	0.8	97	الطاقة الكهرومائية
										الفحم
100	14,095	100	13,436	100	12,884	100	12,828	100	11,629	إجمالي المصادر
	659		552		56		1,199		1,486	التغير السنوي (ألف م ن/ي)
	4.9		4.3		0.4		10.3		14.7	نسبة التغير (%)

(1) بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.

(2) المنتجات البترولية تشتمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.

المصدر: ملحق (1/5).

ملحق (6/5) : مستويات المخزون النفطي العالمي في نهاية الربع الرابع للاعوام 2009 - 2013 (مليون برميل)

(*) 2013	2012	2011	2010	2009	
5888	5174	5219	5387	5191	المخزون التجاري ومنه: -
2603	2610	2583	2670	2664	الدول الصناعية
2295	1602	1673	1687	1449	بقية دول العالم
990	962	964	1031	1078	مخزونات أخرى(**)
1934	1852	1775	1780	1756	المخزون الاستراتيجي
7822	7026	6994	7167	6947	إجمالي المخزون العالمي (تجاري + استراتيجي)
55.4	56.6	57.9	60.2	58	كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)
53.7	53.6	68.6	71.9	71.1	كفاية المخزون التجاري العالمي (يوم)

(*) بيانات تقديرية.

(**) المخزونات على متن الناقلات والمخزونات المستقلة.

المصادر: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الإدارة الاقتصادية.

أعداد مختلفة من النشرة الشهرية الشورية Oil Market Intelligence.

ملحق (7/5) : السعر الفوري لسلة خامات أوبك*، 2013-2009 (دولار / برميل)

2013	2012	2011	2010	2009	
109.3	111.8	92.8	76.0	41.5	كانون الثاني/يناير
112.8	117.5	100.3	73.0	41.4	شباط/فبراير
106.4	123.0	109.8	77.2	45.8	آذار/مارس
101.1	118.2	118.1	82.3	50.2	نيسان/أبريل
100.7	108.1	109.9	74.5	57.0	أيار/مايو
101.0	94.0	109.0	73.0	68.4	حزيران/يونيو
104.5	99.6	111.6	72.5	64.6	تموز/يوليو
107.5	109.5	106.3	74.2	71.4	آب/أغسطس
108.7	110.7	107.6	74.6	67.2	أيلول/سبتمبر
106.7	108.4	106.3	79.9	72.7	تشرين الأول/أكتوبر
105.0	106.9	110.1	82.8	76.3	تشرين الثاني/نوفمبر
107.7	106.6	107.4	88.6	74.0	كانون الأول/ديسمبر
109.5	117.4	101.0	75.4	42.9	الربيع الأول
100.9	106.8	112.3	76.6	58.5	الربيع الثاني
106.9	106.6	108.5	73.8	67.7	الربيع الثالث
106.5	107.3	107.9	83.8	74.3	الربيع الرابع
105.9	109.5	107.4	77.4	61.0	المتوسط السنوي

* تضم سلة أوبك، اعتباراً من 16 يونيو 2005، إحدى عشر نوعاً من النفط الخام بدلاً من السبعة خامات السابقة، وتمثل السلة الجديدة خامات الدول الأعضاء مقومة وفقاً لوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء. واعتباراً من بداية يناير 2007 أضيف خام غير اسول الأنغولي إلى سلة أوبك الجديدة، وفي منتصف شهر أكتوبر 2007 أضيف خام أورينت الإكوادوري، وفي يناير 2009 تم استثناء الخام الأندونيسي من السلة لتصبح مؤلفة من 12 نوع من النفط الخام. المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (8/5) : أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية، 2000 - 2013 (دولار/ برميل)

السنة	السعر الإسمي	الرقم القياسي* 100 = 2000	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100.0	27.6
2001	23.1	101.8	22.7
2002	24.3	103.4	23.5
2003	28.2	105.1	26.8
2004	36.0	107.3	33.6
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.3	60.5
2008	94.4	116.5	81.0
2009	61.0	117.4	52.0
2010	77.4	118.6	65.3
2011	107.5	120.3	89.4
2012	109.5	121.9	89.8
**2013	105.9	122.7	86.3

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
** بيانات تقديرية.

المصدر:

مصدر الملحق (1/5)

ملحق (9/5) : قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية
(2013-2009)
(مليون دولار)

⁽¹⁾ 2013	2012	2011	2010	2009	
94,495	93,613	85,900	57,900	44,785	الإمارات
7,216	7,269	6,305	4,664	3,275	البحرين
⁽²⁾	⁽²⁾	2,285	2,070	1,551	تونس
29,807	34,662	37,289	28,089	21,497	الجزائر
293,994	305,237	284,976	189,433	142,181	السعودية ⁽³⁾
⁽²⁾	⁽²⁾	2,994	6,689	5,414	سورية
90,411	92,685	83,768	54,248	43,895	العراق
18,162	21,014	27,328	20,553	16,172	قطر
79,632	80,814	67,688	39,822	30,895	الكويت
27,659	41,705	7,391	38,764	29,446	لبنان
4,590	4,770	4,689	2,593	2,166	مصر
4,059	672	12,291	7,955	6,903	السودان (شمال+جنوب)
21,545	32,052	34,534	21,545	17,060	عمان
2,663	3,496	3,902	2,652	1,959	اليمن ⁽³⁾
674,233	717,989	661,340	476,977	367,199	إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)
552,932	588,816	545,210	400,821	311,714	إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية) ⁽⁴⁾

(1) بيانات أولية.

(2) تشير البيانات الأولية إلى أن حجم الاستهلاك يفوق حجم الإنتاج من النفط الخام.

(3) مصادر وطنية.

(4) الأسعار الحقيقية تشير إلى المعادلات بموجب مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة والمنح (2009-2013)

	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)					نسبة التغير 2012-2013 (%)		الايروادات العامة والمنح (مليون دولار امريكي)					
	(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009	(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009			
مجموع الدول العربية	37.1	40.0	36.0	34.1	34.1	-4.1	1,013,582	1,057,266	863,493	709,240	606,743		
الأردن	24.0	22.9	26.2	24.6	26.5	14.1	8,090	7,088	7,574	6,518	6,313		
الإمارات	27.6	27.7	28.2	27.1	23.3	7.4	110,954	103,263	97,889	77,461	59,066		
البحرين	23.9	26.3	25.8	22.5	19.8	-3.0	7,823	8,063	7,498	5,786	4,534		
تونس	31.5	31.7	31.7	29.1	29.1	3.6	14,834	14,324	14,554	12,823	12,652		
الجزائر	33.4	40.0	39.9	36.6	36.9	-7.6	75,529	81,743	79,476	59,042	50,601		
جيبوتي	36.2	30.5	35.1	35.9	45.2	27.9	528	413	435	405	475		
المسعودية	41.2	45.3	44.5	37.5	31.6	-7.5	307,342	332,395	298,004	197,537	135,527		
السودان	15.4	9.1	12.2	12.9	14.4	54.1	9,572	6,212	8,503	9,286	8,620		
سورية	...	...	...	21.4	20.9	...	...	...	...	12,848	11,296		
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...		
العراق	49.9	55.8	59.0	51.2	49.9	-5.0	97,571	102,759	92,996	59,981	47,027		
عمان	46.0	45.2	39.7	35.1	36.3	4.5	36,624	35,044	27,633	20,589	17,551		
قطر *	42.0	49.6	28.9	38.3	54.4	-9.8	84,971	94,155	49,003	47,915	53,229		
القطر	46.5	29.6	21.9	29.4	24.1	61.9	274	169	128	155	126		
الكويت *	64.2	62.1	50.6	53.5	68.9	3.9	113,902	109,632	75,584	61,518	76,968		
لبنان	20.9	22.0	23.3	21.0	22.7	0.3	9,420	9,396	9,337	7,972	7,984		
ليبيا	67.7	75.8	37.6	66.1	53.8	-30.8	43,625	63,062	13,781	48,812	33,428		
مصر **	20.0	19.3	19.3	22.2	27.1	7.3	54,238	50,532	45,558	48,527	51,095		
المغرب	25.8	27.3	26.9	25.2	25.5	3.7	27,216	26,256	26,741	22,865	23,052		
موريتانيا	33.8	39.4	28.2	26.5	25.1	-8.8	1,408	1,544	1,146	960	760		
اليمن	26.9	35.0	24.6	26.7	22.6	-13.9	9,661	11,215	7,653	8,239	6,439		

(1) بيانات فعلية أو لبية.

* للسنوات المالية المنتهية في آذار/مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التغير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

**ملحق (2/6) : الإيرادات البترولية للدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي
(2010-2013)**

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الحصة في إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)						نسبة التغير 2013-2012 (%)	الإيرادات البترولية (مليون دولار أمريكي)					
	(1)2013	(1)2012	2011	2010	(1)2013	(1)2012		2011	2010				
(1)2013	(1)2012	2011	2010	(1)2013	(1)2012	2011	2010	(%)	(1)2013	(1)2012	2011	2010	
26.5	29.9	27.6	23.3	71.5	74.8	76.6	68.3	-8.5	724,418	791,355	661,160	484,107	مجموع الدول العربية
18.8	19.7	20.6	15.5	68.3	70.9	73.0	57.2	3.6	75,824	73,180	71,460	44,323	الإمارات
21.0	22.3	22.0	18.4	87.9	84.7	85.3	81.8	0.7	6,873	6,825	6,393	4,732	البحرين
0.4	0.5	0.5	0.7	1.3	1.6	1.7	2.3	-14.6	197	231	249	290	تونس
20.7	26.4	27.4	24.2	61.9	66.0	68.7	66.1	-13.3	46,761	53,955	54,626	39,044	الجزائر
37.0	41.6	41.2	33.9	89.8	91.8	92.6	90.5	-9.6	276,012	305,285	275,829	178,729	السعودية
2.9	1.7	3.5	5.4	18.7	18.9	28.6	41.5	52.4	1,791	1,175	2,430	3,855	السودان
...	...	...	1.7	...	...	...	8.0	...	...	...	...	1,021	سورية
48.6	54.6	58.2	48.9	97.2	97.9	98.6	95.4	-5.7	94,886	100,604	91,678	57,250	العراق
39.9	38.3	33.6	28.4	86.8	84.7	84.4	80.8	7.1	31,804	29,688	23,332	16,645	عمان
16.9	25.7	25.1	21.3	40.3	51.8	87.1	55.6	-29.7	34,285	48,778	42,658	26,618	قطر
60.1	58.6	46.9	50.1	93.6	94.5	92.8	93.8	3.0	106,647	103,589	70,119	57,682	الكويت
63.6	72.5	35.4	59.9	94.0	95.6	94.2	90.6	-32.0	41,008	60,317	12,975	44,217	ليبيا
1.1	1.0	1.5	2.1	5.4	4.9	7.9	9.5	16.3	2,908	2,501	3,608	4,624	مصر
14.4	15.6	18.2	16.1	55.9	55.8	75.4	61.4	3.9	5,189	4,992	5,645	4,964	اليمن

بيانات فعلية أولية (1)

ملاحظة: مصطلح الإيرادات النفطية هنا يمثل الإيرادات البترولية التي تشمل إيرادات النفط والغاز الطبيعي.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

**ملحق (3/6) : الايسرادات الضريبية للدول العربية
(2013-2010)**

	النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)				الحصة في اجمالي الارادات العامة والمنتج (%)				نسبة التغير 2013-2012 (%)				
	(¹)2013	(¹)2012	2011	2010	(¹)2013	(¹)2012	2011	2010	(¹)2013	(¹)2012	2011	2010	
مجموع الدول العربية	6.3	6.2	6.0	6.4	17.1	15.6	16.5	18.9	5.0	173,280	165,069	142,580	134,012
الأردن	15.3	15.3	15.0	15.9	63.7	66.7	57.0	64.6	9.0	5,152	4,727	4,319	4,212
الإمارات	2.4	2.5	1.5	2.0	8.5	8.8	5.5	7.3	3.5	9,457	9,133	5,370	5,621
البحرين	1.1	1.2	1.1	1.2	4.5	4.5	4.3	5.2	-4.2	348	363	321	302
تونس	29.1	27.7	27.8	26.3	92.5	87.6	87.7	90.3	9.3	13,719	12,553	12,758	11,573
الجزائر	11.4	12.0	10.5	10.8	34.0	30.1	26.4	29.5	4.3	25,662	24,611	20,961	17,446
جيبوتي	24.3	20.8	20.6	21.4	66.9	68.3	58.7	59.5	25.3	353	282	255	241
السعودية	2.7	2.3	2.2	2.4	6.6	5.2	4.9	6.3	19.1	20,399	17,125	14,651	12,491
السودان	10.9	6.4	6.0	6.2	70.5	70.3	49.0	48.2	54.5	6,745	4,365	4,166	4,474
سورية	...	...	...	7.9	...	...	...	37.1	...	...	...	...	4,767
الاصو مال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	1.3	1.1	0.8	1.1	2.5	1.9	1.3	2.1	24.5	2,467	1,982	1,203	1,285
عمان	3.1	3.1	2.7	3.1	6.7	6.8	6.9	8.9	3.7	2,454	2,366	1,895	1,840
قطر	5.3	8.5	5.8	4.1	12.6	17.1	20.1	10.6	-33.8	10,687	16,143	9,833	5,094
القيصر	12.3	12.3	12.7	11.4	26.5	41.6	58.1	38.8	3.2	72	70	74	60
الكويت	0.7	0.7	0.8	0.9	1.1	1.1	1.5	1.7	5.5	1,248	1,182	1,125	1,031
لبنان	14.9	15.8	16.4	17.4	71.2	71.9	70.2	83.0	-0.7	6,710	6,758	6,557	6,617
ليبيا	3.0	3.0	2.2	3.9	4.5	3.9	5.8	5.9	-20.2	1,963	2,459	806	2,890
مصر	14.3	13.2	14.0	14.1	71.6	68.3	72.4	63.6	12.5	38,843	34,519	32,985	30,859
المغرب	22.1	24.0	23.0	22.7	85.4	87.8	85.6	90.1	0.9	23,255	23,055	22,880	20,607
موريتانيا	21.5	21.1	15.7	14.6	63.7	53.6	55.6	55.2	8.4	896	827	638	530
اليمن	7.9	7.9	5.7	6.7	29.5	22.7	23.3	25.1	11.8	2,848	2,547	1,782	2,071

(1) بيانات فعلية أولية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (4/6) : هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (2013-2009)

(نسبة مئوية)

(1) 2013	(1) 2012	2011	2010	2009	
71.5	74.8	74.5	68.3	62.3	الإيرادات البترولية
17.1	15.6	16.1	18.9	21.6	الإيرادات الضريبية
5.9	5.9	4.7	6.3	7.8	- الضرائب على الدخل والأرباح
6.0	5.1	5.6	6.6	7.5	- الضرائب على السلع والخدمات
2.6	2.3	2.4	3.0	3.2	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
2.6	2.3	3.3	2.9	3.0	- ضرائب ورسوم أخرى
5.6	4.8	5.3	6.4	6.9	الإيرادات غير الضريبية
5.6	4.1	3.7	5.1	8.1	إيرادات أخرى*
0.3	0.6	0.4	1.3	1.2	المنح
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

(1) بيانات فعلية أو لبية.
* تمثل الدخل من الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

**ملحق (5/6) : هيكل الإيرادات الضريبية للدول العربية
(2013-2012)**

(نسبة مئوية)

*2013					*2012					الدول
الإيرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)	ضرائب أخرى	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	السلع والخدمات	الدخل والأرباح	الإيرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)	ضرائب أخرى	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	السلع والخدمات	الدخل والأرباح	
5,152	5.1	8.9	69.3	16.7	4,727	5.1	8.5	67.9	18.5	الأردن
9,457	0.2	32.3	31.1	36.4	9,133	0.3	32.3	31.1	36.4	الإمارات
348	0.0	87.9	12.1	0.0	363	...	83.5	16.5	...	البحرين
13,719	28.5	6.0	32.4	33.1	12,553	28.5	6.0	32.4	33.1	تونس
25,662	3.1	19.9	36.5	40.5	24,611	2.9	17.7	34.2	45.2	الجزائر
353	16.4	50.0	0.6	33.0	282	16.4	50.0	0.6	33.0	جيبوتي
20,399	17.0	27.7	39.3	16.0	17,124	18.9	33.5	28.1	19.5	السعودية
6,745	0.4	28.2	64.3	7.1	4,365	0.6	30.1	60.3	9.0	السودان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
2,467	3.2	43.1	8.6	45.1	1,982	4.3	41.0	7.1	47.7	العراق
2,454	31.2	27.6	...	41.2	2,367	33.7	27.5	...	38.8	عمان
10,687	...	3.8	...	96.2	16,143	...	5.6	...	94.4	قطر
72	79.7	20.3	...	...	70	57.8	42.2	...	...	البحرين
1,248	4.4	73.9	0.6	21.1	1,182	4.4	68.3	0.8	26.5	الكويت
6,710	16.6	21.3	37.4	24.7	6,758	16.4	22.1	36.8	24.7	لبنان
1,963	13.6	7.2	39.5	39.7	2,459	13.6	7.2	39.5	39.7	ليبيا
38,843	17.3	6.7	37.0	39.1	34,519	15.9	7.1	40.7	36.3	مصر
23,255	36.9	3.9	38.4	20.8	23,055	36.0	4.5	37.7	21.8	المغرب
896	18.0	11.9	50.7	19.4	827	14.5	11.7	53.8	20.0	موريتانيا
2,848	2.3	17.0	35.6	45.1	2,547	2.6	15.9	35.7	45.8	اليمن

* بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية وتقديرات دولية أخرى.

ملحق (6/6) : الإتفاق العام وصاهي الافراض الحكومي (2013-2009)

النسبة الى النتائج المحلي الاجمالي (%)		نسبة التغير 2013-2012 (%)					الإلتاق العام (مليون دولار أمريكي)				
(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009	نسبة التغير 2013-2012 (%)	(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009	
33.4	33.7	32.9	33.7	36.7	2.5	914,283	891,742	787,690	701,155	653,639	مجموع الدول العربية
29.6	31.1	33.1	30.2	35.4	3.2	9,958	9,648	9,548	8,003	8,442	الأردن
25.3	26.3	26.9	31.7	30.2	3.7	101,663	98,036	93,570	90,682	76,486	الإمارات
27.2	28.2	26.1	27.2	24.9	2.8	8,908	8,661	7,574	6,984	5,702	البحرين
36.7	34.1	34.5	30.2	31.8	11.9	17,284	15,449	15,864	13,285	13,823	تونس
34.8	45.0	41.2	38.4	44.0	14.4 -	78,685	91,871	82,121	61,904	60,358	الجزائر
35.0	35.9	35.5	37.7	38.5	5.1	510	485	440	426	404	جيبوتي
33.4	31.7	32.9	33.1	37.1	6.7	248,560	232,881	220,453	174,369	159,049	السعودية
18.4	13.0	17.3	16.7	18.4	29.0	11,391	8,831	12,026	12,024	11,026	السودان
...	...	...	25.8	25.4	...	...	...	...	15,490	13,702	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
46.9	49.0	42.7	51.2	47.5	1.6	91,658	90,176	67,314	59,944	44,776	العراق
44.7	45.5	40.2	35.3	40.3	0.9	35,582	35,254	27,927	20,716	19,485	عمان
21.4	29.7	30.8	31.6	34.4	23.0 -	43,422	56,385	52,240	39,504	33,688	قطر *
26.1	26.9	23.8	24.5	23.3	0.3 -	153	154	139	130	122	القمر
38.7	34.9	38.2	34.0	59.9	11.4	68,706	61,667	57,022	39,130	66,915	الكويت *
30.2	31.3	29.2	29.7	32.9	1.7	13,627	13,393	11,716	11,295	11,570	لبنان
69.6	51.6	52.2	58.6	46.0	4.5	44,849	42,929	19,152	43,253	28,542	ليبيا
33.7	29.9	29.2	30.3	34.0	16.7	91,352	78,277	68,649	66,272	64,086	مصر **
32.2	34.6	31.4	29.1	28.3	1.8	33,865	33,265	31,184	26,427	25,603	المغرب
34.9	36.6	27.7	28.4	28.7	1.6	1,456	1,433	1,125	1,030	870	موريتانيا
35.2	40.4	31.0	33.3	31.6	2.3 -	12,654	12,946	9,626	10,288	8,991	اليمن

(1) بيانات فعلية أو لبية.

* للمنونات المالية المنتهية في آذار/مارس.

** للمنونات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

ملاحظة: يصنف الإتفاق العام في الكويت على اساس الإتفاق الجاري، والإتفاق الراسمالي والإتفاق الإنشائي، ومشتريات الاراضي والأصول غير المنقولة.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

**ملحق (7/6) : الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الدول العربية
(2013-2011)**

	(1)2013				(1)2012				2011				
	الإنفاق الرأسملي		الإنفاق الجري		الإنفاق الرأسملي		الإنفاق الجري		الإنفاق الرأسملي		الإنفاق الجري		
	المجموع * مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل النمو (%)	المجموع * مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل النمو (%)	المجموع * مليون دولار	معدل النمو (%)	مليون دولار	معدل النمو (%)	
مجموع الدول العربية	912,134	4.8	208,577	1.5	891,896	5.1	198,948	16.0	786,693	-1.7	189,375	19.7	597,318
الأردن	9,958	53.5	1,416	-2.1	9,648	-36.5	923	7.8	9,548	11.0	1,452	20.9	8,095
الإمارات	101,663	3.7	12,505	3.7	98,036	-3.1	12,062	6.0	93,570	-32.8	12,451	12.4	81,119
البحرين	8,908	-33.9	1,349	14.2	8,661	63.0	2,042	4.7	7,574	-40.2	1,253	29.3	6,321
تونس	17,287	-11.2	2,870	9.9	16,355	-6.9	3,231	2.5	16,277	16.3	3,472	22.6	12,805
الجزائر	77,026	-19.7	23,575	-13.3	91,011	8.3	29,342	15.8	80,348	11.5	27,101	49.0	53,247
جيبوتي	510	6.0	173	4.6	485	18.5	164	6.4	440	-8.2	138	9.8	302
السعودية	248,560	18.5	82,667	1.7	232,881	-5.3	69,781	11.1	220,453	38.9	73,653	21.0	146,800
السودان	11,391	79.2	1,259	24.6	8,831	-47.9	703	-23.9	12,026	2.9	1,350	-0.3	10,676
مسورية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	91,658	18.0	29,715	-4.7	61,943	65.2	25,172	24.8	67,314	14.7	15,241	11.6	52,073
غسلان	35,582	8.1	13,446	-3.0	35,254	3.2	12,438	43.7	27,927	46.0	12,052	27.4	15,875
قطر	43,422	-25.4	10,566	-22.2	56,385	2.9	14,164	9.7	52,240	13.2	13,761	40.7	38,479
القيصر	153	6.3	53	-1.4	100	7.9	50	9.8	139	13.2	46	4.3	93
الكويت **	68,706	-1.2	6,443	12.9	61,667	0.8	6,523	9.1	57,021	42.3	6,471	46.2	50,550
لبنان	13,627	-3.6	3,927	4.1	13,393	27.2	4,073	9.5	11,716	9.3	3,202	1.8	8,514
ليبيا	44,849	4.8	4,619	4.4	42,929	21.9	4,410	148.0	38,519	-85.5	3,618	-15.4	15,534
مصر	91,065	2.3	6,118	17.3	78,388	-12.7	5,978	16.5	69,014	-21.7	6,849	8.1	62,165
المغرب	33,865	6.4	6,358	0.8	33,265	-3.4	5,977	9.2	31,184	10.8	6,187	19.9	24,996
موريتانيا	1,456	23.8	565	-8.8	1,433	54.6	457	17.7	1,125	24.6	295	11.5	830
اليمن	12,448	-34.7	954	0.1	12,946	86.9	1,460	29.9	9,626	-53.4	781	849.7	8,845

(1) بيانات فعلية أولية.

* يشمل مجموع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي، في حين يشمل الإنفاق العام هذا المجموع بالإضافة إلى صافي الاقراض الحكومي.

** يتضمن الإنفاق الجاري تحويلات الصمان الاجتماعي والأخرى، في حين يشمل الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الإنشائي ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية
(2013-2009)

(نسبة مئوية)					
2013 ⁽¹⁾	2012 ⁽¹⁾	2011	2010	2009	
77.0	77.7	75.8	71.9	74.8	الإنفاق الجـاري
22.8	22.3	24.0	27.8	24.7	الإنفاق الرأسمالي
0.2	0.0	0.1	0.4	0.5	صافي الإقراض الحكومي
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الإنفاق العام

(1) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (9/6) : هيكل التبريب الوظيفي للاتفاق الجاري (2013-2009)

(نسبة مئوية)

	نفقات الأمن والدفاع					نفقات الخدمات العامة					
	(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009	(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009	
مجموع الدول العربية	23.0	23.7	21.2	22.6	22.6	22.4	26.6	26.6	27.7	24.8	
الأردن	24.2	27.3	30.3	34.8	35.2	1.8	2.4	2.1	2.5	2.7	
الإمارات	...	9.2	9.2	15.1	9.3	...	45.4	41.9	44.1	48.5	
البحرين	31.2	31.6	30.8	29.6	31.9	11.6	11.0	10.3	10.9	9.3	
تونس	14.0	12.0	11.0	10.9	11.1	7.4	7.4	6.3	6.5	6.2	
الجزائر	...	...	...	...	33.6	...	...	...	...	11.1	
جيبوتي	...	4.8	5.1	5.4	...	...	23.5	2.4	...	...	
السعودية	32.7	32.7	32.7	31.4	33.9	20.7	20.7	20.7	17.0	17.3	
السودان	...	...	...	...	41.9	...	...	...	...	8.8	
سورية	...	...	...	44.7	43.1	...	...	...	...	...	
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
العراق	20.3	20.0	18.7	20.8	20.9	29.5	29.4	36.6	27.2	28.8	
غمران	...	21.7	43.3	40.8	42.3	...	12.9	7.0	8.8	7.2	
قطر	14.0	14.0	14.0	14.1	11.6	59.0	63.0	63.0	65.7	66.6	
الكويت	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
الكويت	21.3	22.3	18.5	...	...	...	...	...	...	...	
لبنان	18.5	13.9	13.8	13.8	12.5	13.4	13.7	45.9	45.9	44.5	
ليبيا	...	22.0	12.0	...	3.5	...	...	...	...	3.0	
مصر	10.6	11.6	12.5	12.6	11.7	32.2	30.7	30.8	30.8	24.6	
المغرب	31.1	31.1	31.1	31.1	31.2	6.0	5.0	5.0	5.0	4.9	
موريتانيا	20.0	20.0	20.0	20.0	19.6	13.0	13.0	13.0	13.0	13.4	
اليمن	...	...	23.0	176.1	26.5	...	...	17.0	133.1	16.4	

(1) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للاتفاق الجاري (2013-2009)

(نسبة مئوية)

	نققات الشؤون الاقتصادية					نققات الخدمات الاجتماعية					
	(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009	(1)2013	(1)2012	2011	2010	2009	
مجموع الدول العربية	10.5	10.5	11.7	9.4	12.5	36.3	33.8	33.1	34.0	31.6	
الأردن	4.1	3.8	5.0	9.9	9.7	44.9	57.1	55.1	47.5	45.1	
الإمارات	...	13.2	15.2	14.1	22.8	...	30.3	27.7	25.1	18.3	
البحرين	16.5	10.6	16.2	16.7	18.7	40.5	43.4	42.5	42.5	59.8	
تونس	22.2	23.2	19.6	17.5	19.6	50.4	52.4	56.2	59.1	56.5	
الجزائر	...	...	...	...	13.0	...	...	...	...	36.9	
جيبوتي	...	...	5.0	2.5	...	...	...	23.6	22.8	...	
السعودية	9.0	9.0	9.0	8.5	8.0	38.0	36.0	36.0	37.6	35.6	
السودان	...	...	...	...	19.2	...	...	...	...	10.4	
سورية	...	...	...	2.2	2.3	...	...	...	17.7	17.5	
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
العراق	14.3	0.0	17.1	13.0	19.0	22.8	21.1	22.8	21.9	20.4	
غسلان	...	1.5	1.8	2.3	2.1	...	31.9	42.1	42.4	41.8	
قطر	4.0	3.0	3.0	2.8	2.9	20.0	18.0	18.0	16.5	14.2	
القممر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	
الكويت	30.6	30.8	30.8	...	...	29.2	28.4	24.6	...	...	
لبنان	28.3	31.1	19.3	19.3	19.5	15.4	10.3	12.1	12.1	14.0	
لبنان	...	18.0	12.0	...	19.8	...	...	...	...	11.0	
مصر	3.5	4.0	4.4	5.1	5.0	53.5	53.4	52.2	51.1	58.3	
المغرب	4.8	4.9	4.9	4.9	6.0	38.4	37.4	37.4	37.4	36.2	
موريتانيا	27.0	27.0	27.0	27.0	27.6	36.0	34.0	34.0	34.0	33.4	
اليمن	...	...	4.0	35.8	30.5	...	...	52.0	503.6	26.5	

(1) بيانات فعلية أولية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6) : هيكل التمويل الوظيفي للاتفاق الجاري (2013-2009)

(نسبة مئوية)

النفقات الأخرى					
(¹)2013	(¹)2012	2011	2010	2009	
7.3	5.4	7.4	6.4	8.5	مجموع الدول العربية
10.4	9.4	7.5	5.3	7.3	الأردن
...	1.9	4.5	1.6	1.2	الإمارات
0.2	0.3	113.8	0.3	0.3	البحرين
6.0	...	6.9	6.0	6.6	تونس
...	...	...	...	5.4	الجزائر
...	2.6	69.0	69.3	...	جيبوتي
1.4	1.6	1.6	5.5	5.2	السعودية
...	...	...	...	19.7	السودان
...	...	...	35.4	37.1	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
13.1	12.3	12.0	19.3	17.7	العراق
...	...	...	...	...	عمان
2.0	1.0	1.0	0.8	4.7	قطر
...	...	...	...	...	البحرين
18.9	18.5	26.1	...	...	الكويت
64.9	31.0	8.9	8.9	9.5	لبنان
...	...	...	...	70.0	ليبيا
0.2	0.0	0.2	0.4	0.3	مصر
20.6	21.6	21.6	21.6	21.7	المغرب
5.0	6.0	6.0	6.0	6.0	موريتانيا
...	...	4.0	0.9	0.1	اليمن

(¹) بيانات فعلية أولية. المصدر: استبان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2013، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

**ملحق (10/6) : العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة
(2013-2009)**

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)					العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي)					
⁽¹⁾ 2013	⁽¹⁾ 2012	2011	2010	2009	⁽¹⁾ 2013	⁽¹⁾ 2012	2011	2010	2009	
3.6	6.3	3.2	0.4	2.6 -	99,299	165,524	75,802	8,085	46,896 -	مجموع الدول العربية
5.6-	8.3-	6.8-	5.6-	8.9-	1,868-	2,560-	1,974-	1,485-	2,129-	الأردن
2.3	1.4	1.2	4.6-	6.9-	9,291	5,228	4,319	13,221-	17,420-	الإمارات
3.3-	2.0-	0.3-	4.7-	5.1-	1,085-	599-	76-	1,198-	1,168-	البحرين
5.2-	2.5-	2.9-	1.0-	2.7-	2,450-	1,125-	1,311-	462-	1,171-	تونس
1.4	5.0-	1.3-	1.8-	7.1-	3,155-	10,129-	2,645-	2,861-	9,757-	الجزائر
1.2	5.3-	0.4-	1.8-	6.8	18	72-	5-	21-	71	جيبوتي
7.9	13.6	11.6	4.4	5.5-	58,782	99,514	77,550	23,167	23,522-	السعودية
2.9-	3.8-	5.1-	3.8-	4.0-	1,819-	2,619-	3,523-	2,738-	2,406-	السودان
...	...	...	4.4-	4.5-	...	...	...	2,642-	2,406-	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
3.0	6.8	16.3	0.0	2.4	5,913	12,583	25,682	38	2,251	العراق
1.3	0.3-	0.4-	0.2-	4.0-	1,043	209-	294-	127-	1,934-	غرينان
20.5	19.9	1.9-	6.7	20.0	41,549	37,771	3,237-	8,411	19,541	قطر
20.5	2.7	1.9-	4.9	0.9	120	15	11-	26	4	القيصر
25.5	27.2	12.4	19.5	9.0	45,196	47,965	18,564	22,388	10,052	الكويت
9.3-	9.3-	5.9-	8.7-	10.2-	4,207-	3,998-	2,379-	3,323-	3,586-	لبنان
1.9-	24.2	14.6-	7.5	7.9	1,224-	20,133	5,371-	5,559	4,886	ليبيا
13.7-	10.6-	9.8-	8.1-	6.9-	37,114-	27,745-	23,091-	17,745-	12,991-	مصر
6.3-	7.3-	4.5-	3.9-	2.8-	6,649-	7,009-	4,443-	3,563-	2,551-	المغرب
1.2-	2.8	0.5	1.9-	3.6-	48-	111	21	70-	110-	موريتانيا
8.3-	5.4-	6.3-	6.6-	9.0-	2,994-	1,731-	1,972-	2,050-	2,552-	اليمن

(1) بيانات فعلية أو لية.
المصدر: استبيان التوير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (11/6) : الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (2013-2012)

(مليون دولار أمريكي)

معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2013		2012		
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الرصيد القائم	
15.3	71.3	387,041	65.4	335,693	مجموع الدول العربية
6.0	56.3	18,956	57.7	17,882	الأردن
...	...	...	...	...	الإمارات
39.1	25.9	8,483	19.9	6,097	البحرين
12.8	19.6	9,232	18.1	8,183	تونس
...	...	...	...	...	الجزائر
...	...	...	...	...	جيبوتي
...	...	...	...	...	السعودية
...	...	...	...	...	السودان
...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	العراق
...	...	...	...	...	عُمان
...	...	...	...	...	قطر
...	...	...	...	...	الكويت
14.1 -	3.1	5,384	3.6	6,271	لبنان
12.2	82.8	37,354	77.9	33,299	ليبيا
...	...	...	...	...	مصر
15.9	88.2	239,428	78.8	206,602	المغرب
16.9	52.0	54,752	48.7	46,822	موريتانيا
1.7	19.8	827	20.8	813	اليمن
29.8	35.1	12,625	30.3	9,726	

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2014، ومصادر وطنية ودية أخرى.

**ملحق (1/7) : معدلات النمو في السيولة المحلية
(2013-2009)**

2013	2012	2011	2010	2009	
12.90	11.50	11.57	10.76	11.61	مجموع الدول العربية
9.69	3.43	8.12	11.46	9.34	الأردن
22.54	4.43	5.01	6.18	9.83	الإمارات
8.20	4.05	3.40	10.51	5.81	البحرين
7.10	7.48	9.30	11.89	12.91	تونس
8.41	10.94	19.91	15.44	3.12	الجزائر
3.65	15.04	-4.47	12.20	17.48	جيبوتي
10.86	13.91	13.25	5.00	10.74	السعودية
13.27	40.17	17.90	25.37	23.47	السودان
...	...	-1.53	12.72	9.34	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
9.04	8.39	19.54	32.93	30.10	العراق
8.49	10.73	12.18	11.34	4.73	عمان
19.59	22.93	17.09	23.08	16.89	قطر
9.97	7.00	10.22	1.11	13.35	الكويت
6.88	6.97	5.47	12.10	19.62	لبنان
7.01	10.18	25.01	4.96	11.11	ليبيا
18.89	12.35	6.66	12.42	9.47	مصر
2.84	4.52	6.44	4.20	6.94	المغرب
13.60	6.84	25.84	10.97	15.16	موريتانيا
12.51	21.54	0.07	9.20	10.56	اليمن

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 المصارف وسلطات النقد المركزية العربية، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية إبريل 2014.

**ملحق (2/7) : مكونات السيولة المحلية
(2013-2009)**

(نسبة مئوية)

2013		2012		2011		2010		2009		
شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	
49.55	49.19	49.77	48.33	51.32	48.78	53.36	46.75	55.93	44.19	مجموع الدول العربية
69.27	30.73	71.09	28.91	69.85	30.15	70.64	29.36	69.82	30.18	الأردن
64.08	35.92	65.31	34.69	68.02	31.98	70.38	29.62	69.82	30.18	الإمارات
69.48	30.52	69.15	30.85	67.59	32.41	70.72	29.28	69.68	30.32	البحرين
56.32	43.68	55.20	44.80	59.66	45.74	63.34	41.78	63.03	42.04	تونس
30.91	69.09	30.26	69.74	28.07	71.93	30.48	69.52	31.07	68.93	الجزائر
29.01	70.99	34.58	65.42	31.31	68.69	32.14	67.86	38.59	61.41	جيبوتي
35.25	64.75	36.35	63.65	37.81	62.19	42.09	57.91	49.31	50.69	السعودية
46.32	53.68	47.17	52.83	40.63	59.37	43.92	56.08	43.12	56.88	السودان
...	...	...	...	45.41	54.59	47.89	52.11	49.41	50.59	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
15.65	84.35	18.41	81.59	13.31	86.69	14.17	85.83	17.76	82.24	العراق
66.62	33.38	68.00	32.00	68.90	31.10	67.26	32.74	70.03	29.97	عمان
76.75	23.25	76.13	23.87	73.59	26.41	74.18	25.82	75.30	24.70	قطر
72.70	27.30	73.70	26.30	76.50	23.50	79.00	21.00	80.50	19.50	الكويت
95.44	4.56	95.46	4.54	95.80	4.20	95.87	4.13	96.09	3.91	لبنان
6.78	93.22	8.04	91.96	7.77	92.23	10.85	89.15	13.57	86.43	ليبيا
73.08	26.92	75.31	24.69	75.40	24.60	77.06	22.94	77.26	22.74	مصر
38.69	61.31	38.30	61.70	38.19	61.81	38.39	61.61	38.62	61.38	المغرب
13.83	86.17	12.49	87.51	13.01	86.99	15.87	84.13	16.57	83.43	موريتانيا
64.00	36.00	59.92	40.08	56.22	43.78	65.32	34.68	63.47	36.53	اليمن

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (3/7) : التغير السنوي في احوامل المؤثرة على السيولة المحلية
(2013-2012)

(نسبة مئوية)

	صافي البنود الأخرى		صافي الائتمان المحلي		صافي الموجودات الأجنبية		
	2013	2012	2013	2012	2013	2012	
الأردن	1.09	2.99	11.80	23.90	3.87	28.86-	
الإمارات	0.00	0.00	15.65	4.33-	52.58	73.91	
البحرين	4.58	5.99	10.31	4.49	7.22-	4.00	
تونس	11.34-	18.61	7.41	9.30	44.14-	21.97	
الجزائر	6.69	13.11	101.44	198.09	1.91	7.31	
جيبوتي	126.07	1.17	5.61-	13.42	24.34	14.17	
السعودية	3.83	9.35	26.10	...	10.23	19.70	
السودان	29.09	59.35-	35.88	32.22	77.79-	21.56-	
سورية	...	...	...	...	...	...	
الصومال	...	...	...	...	...	...	
العراق	42.91	25.64-	5.82	51.92-	16.30	18.77	
غفان	1.17	13.76	2.86	18.92	11.70	1.20	
قطر	9.46	23.56	1.63	22.79	359.66	31.80	
الكويت	5.92	3.10	6.86	0.52-	11.44	20.37	
لبنان	33.36-	8.29-	9.83	8.77	12.23-	1.57-	
ليبيريا	13.12	3.49-	9.66	18.04	0.70	10.88	
مصر	24.30	11.20	23.04	20.32	11.82-	29.87-	
المغرب*	20.51	6.79-	5.17	7.11	0.07	16.65-	
موريتانيا	2.52	27.70	12.59	8.64-	2.32	171.43	
اليمن	4.21	16.36	27.13	25.67	11.25-	13.82	

* صافي البنود الأخرى لا يحتوي على مقلبات الودائع لدى الخزينة، ومصلحة شبكات البريد، والحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني .
المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (4/7) : مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية
(2009-2013)

نسبة مئوية)																															
صافي التبدل الأخرى													الائتمان المحلي (صافي)													صافي الموجودات الأجنبية					
2013	2012	2011	2010	2009	2013		2012		2011		2010		2009		2013	2012	2011	2010	2009												
					حكومية	مجموع	حكومية	مجموع	حكومية	مجموع	حكومية	مجموع	حكومية	مجموع																	
2.9-	2.6-	4.3-	4.3-	0.4-	0.9	6.1	8.3-	0.4	2.6-	4.7	1.9	7.6	9.7	7.3	9.8	13.6	11.1	7.4	0.3	مجموع الدول العربية											
0.3-	1.0-	2.5-	0.6-	2.5-	4.1	8.7	11.4	14.6	8.0	11.3	1.4	5.5	2.7	0.4-	1.0	11.2-	3.2-	6.0	9.7	الأردن											
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.0	12.7	4.0-	3.8-	2.0	3.2	2.6	1.9	14.1	22.6-	9.8	8.3	1.8	4.3	2.1	الإمارات											
1.1-	1.4	2.9-	4.8-	0.5	8.7	10.7	1.7	4.6	3.0	11.7	0.1-	16.3	9.7	14.3	1.4-	0.8	5.3-	1.0-	8.9-	البحرين											
4.9	7.2-	0.0	4.9-	4.3-	1.8	9.4	1.9	11.6	3.4	17.8	0.4-	18.4	2.8	12.4	7.1-	3.1	8.5-	1.6-	4.8	تونس											
3.0-	5.7-	8.7-	3.9-	14.8-	0.9	8.8	0.7	6.4	0.2-	5.4	1.3	3.9	2.0	8.8	2.6	10.2	23.3	15.5	9.2	الجزائر											
10.2-	0.1-	1.4	0.9	1.6	6.4-	2.3-	3.5	5.7	1.2	1.9	0.2	7.2	0.2-	8.6	16.2	9.5	7.7-	4.2	7.2	جيبوتي											
2.4	6.1-	12.1-	6.9-	8.6	5.5-	5.5-	26.6-	14.5-	18.4	10.8-	4.0-	0.4	8.3	7.8	18.8	34.5	36.1	11.5	5.7-	السعودية											
7.9-	14.2	4.6	2.2	6.9	18.0	30.3	9.9	28.9	11.4	17.9	12.5	21.1	12.9	26.5	9.1-	2.9-	4.6-	2.0	9.9-	السودان											
...	...	5.2-	0.2	2.5-	...	...	...	...	2.6	4.0	1.9	12.1	1.4	11.0	...	...	0.3-	0.5	0.8	سورية											
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال										
13.6-	7.0	11.9	11.7-	2.5	0.9-	3.0	30.0-	19.2-	16.5-	10.5-	22.3	31.4	36.6	38.8	19.6	20.6	18.1	13.2	11.2-	العراق											
1.7-	6.4	3.0-	5.4	3.9-	14.9-	2.7	2.7-	16.4	14.4	5.9	4.1-	7.9	1.4	8.5	11.3	0.7	9.3	8.8	0.1	غسلان											
4.6-	11.5-	9.4-	10.6-	11.3-	11.1-	2.3	3.8	32.6	13.3	44.0	4.2	25.9	26.7	29.1	21.9	1.8	17.5-	7.8	0.9-	قطر											
1.9-	1.0-	0.6-	2.3-	0.5	1.3-	5.8	3.6-	0.5-	0.1	2.6	1.6	3.6	2.6-	4.6	5.3	8.4	8.2	0.2-	8.4	الكويت											
4.7	1.4	0.2	4.2-	4.1-	3.2	7.2	2.5	6.3	1.5	6.0	1.1	8.7	4.5	9.3	5.0-	0.7-	0.8-	7.6	14.5	لبنان											
5.3-	1.6	6.2-	8.1-	11.0-	6.0	10.6	23.9-	18.4	21.0	18.3	3.2-	0.9	0.3-	3.4	1.7	27.0	12.9	12.1	18.7	ليبيا											
3.2-	1.5-	0.2-	0.0-	2.2-	20.9	23.5	15.7	19.3	15.5	18.7	4.1	6.7	10.7	10.7	1.4-	5.5-	11.8-	5.7	0.9	مصر											
2.1-	0.8	1.6-	3.3-	2.1	2.4	5.0	2.5	6.7	2.3	10.7	0.8-	7.5	2.4	5.4	0.0	3.0-	2.7-	0.0-	0.5-	المغرب**											
1.5-	13.3-	7.0-	9.1-	4.0-	9.6	14.0	11.1	11.2-	10.2	12.7	13.3	15.5	43.8	16.7	1.1	31.4	20.1	4.5	2.5	موريتانيا											
1.3-	5.4-	0.1-	0.1	8.7-	14.6	20.2	13.9	18.5	13.8	14.0	11.9	13.8	23.4	22.8	6.4-	8.4	13.9-	4.8-	3.5-	اليمن											

*صافي التبدل الأخرى لا يحتوي على مقابلات الودائع لدى الخزينة ومصلحة شبيكات البريد، والحسابات على الفاتر لدى صندوق التوفير الوطني .
المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (5/7) : بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية

(2012 و 2013)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير (%)		2013		2012		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
9.0		2,680,758.2		2,459,621.1		مجموع الدول العربية
9.0	9.0	60,370.8	42,802.8	55,395.6	39,275.4	الأردن
11.8	11.8	546,176.7	2,005,834.0	488,603.1	1,794,395.0	الإمارات
5.8	5.8	75,313.6	28,317.9	71,190.4	26,767.6	البحرين
1.9	8.2	45,742.8	75,324.7	44,894.9	69,614.1	تونس
6.8	6.9	132,049.7	10,320,000.0	123,611.9	9,654,400.0	الجزائر
9.0	9.0	1,403.7	249,463.2	1,288.3	228,954.3	جيبوتي
9.2	9.2	504,875.5	1,893,283.2	462,437.6	1,734,141.0	السعودية
-9.7	15.6	13,660.9	77,479.4	15,131.6	67,049.6	السودان
...	...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
10.4	10.4	118,178.2	137,795,816.0	107,044.3	124,813,664.0	العراق
7.2	7.2	58,137.6	22,353.9	54,241.1	20,855.7	عمان
11.4	11.4	250,019.6	910,071.5	224,349.8	816,633.3	قطر
8.8	9.2	182,418.3	51,484.8	167,687.2	47,145.3	الكويت
8.5	8.5	164,821.9	248,469,000.0	151,882.6	228,963,000.0	لبنان
8.0	8.1	131,603.0	165,648.7	121,882.7	153,243.1	ليبيا
6.3	17.0	237,465.0	1,648,719.8	223,495.8	1,409,297.3	مصر
7.0	3.4	143,378.4	1,168,533.6	133,941.5	1,129,595.6	المغرب
14.0	13.9	2,223.9	673,406.0	1,950.6	591,093.0	موريتانيا
22.0	22.0	12,918.6	2,776,072.1	10,592.1	2,276,134.5	اليمن

(1) المجموع لا يشمل سورية
المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (6/7) : إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية⁽¹⁾
(2012 و 2013)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية)	نسبة التغير		2013		2012		مجموع الدول العربية
	2012	2013	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
2013	10.8	9.5	1,737,115.9	24,480.0	1,568,353.8	22,358.0	الأردن
102.6	101.8	9.5	34,527.6	1,167,662.0	31,534.0	1,036,300.0	الإمارات
79.0	75.8	12.7	317,947.4	10,934.0	282,178.4	10,163.0	البحرين
88.7	88.1	7.6	29,079.8	41,439.0	27,029.3	39,083.0	تونس
54.1	55.3	0.2 -	25,164.9	7,633,200.0	25,205.1	7,064,600.0	الجزائر
43.0	44.6	8.0	97,670.7	191,451.0	90,452.9	184,649.0	جيبوتي
73.9	76.8	3.7	1,077.3	1,401,980.0	1,039.0	1,260,608.0	السعودية
50.0	45.8	11.2	373,861.3	44,133.0	336,162.1	39,544.0	السودان
15.0	16.2	12.8 -	7,781.4	...	8,924.2	...	سورية
...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	...	العراق
37.3	35.4	12.0	72,936.6	85,044,053.0	65,144.4	75,958,352.0	عمان
49.9	46.8	9.7	39,784.1	15,297.0	36,257.5	13,941.0	قطر
69.9	60.4	23.4	141,429.7	514,804.0	114,653.0	417,337.0	الكويت
73.1	68.8	8.3	129,113.0	36,442.3	119,166.0	33,503.6	لبنان
245.3	242.2	6.9	110,685.9	166,859,000.0	103,570.1	156,132,000.0	ليبيا
84.8	62.7	6.0	55,427.0	69,766.0	52,266.0	65,714.0	مصر
74.6	68.8	9.6	188,296.3	1,307,341.0	171,808.7	1,083,374.0	المغرب ⁽²⁾
92.7	95.3	7.8	100,859.6	822,006.0	93,598.9	789,366.0	موريتانيا
27.1	25.6	12.9	1,117.6	338,408.0	990.2	300,058.0	اليمن
28.8	26.2	23.7	10,355.7	2,225,335.0	8,374.0	1,799,482.0	

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية.

(3) المجموع لا يشمل سورية

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (7/7) : إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية⁽¹⁾
(2013 و 2012)

(مليون وحدة نقدية)

نسبة التغير		2013		2012		
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
9.7		1,601,614.9		1,459,978.9		مجموع الدول العربية
6.2	6.2	26,713.3	18,939.7	25,147.9	17,829.8	الأردن
8.8	8.8	304,000.0	1,116,440.0	279,444.2	1,026,259.0	الإمارات
3.9	3.9	35,482.4	13,341.4	34,138.8	12,836.2	البحرين
1.3	7.6	33,571.4	55,282.0	33,129.2	51,370.1	تونس
13.7	13.8	84,282.8	6,586,900.0	74,103.9	5,787,700.0	الجزائر
7.4	7.4	465.4	82,716.9	433.4	77,017.0	جيبوتي
12.6	12.6	336,407.1	1,261,526.7	298,876.7	1,120,787.6	السعودية
-6.6	19.6	7,801.1	44,244.6	8,350.4	37,001.4	السودان
...	...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
0.4	0.4	27,869.0	32,495,205.0	27,750.2	32,356,708.0	العراق
25.3	25.3	46,086.3	17,720.2	36,788.8	14,145.3	عمان
11.3	11.3	185,278.8	674,414.9	166,448.6	605,872.8	قطر
7.7	8.1	102,607.2	28,960.9	95,311.9	26,796.8	الكويت
14.8	14.8	79,171.5	119,351,000.0	68,976.5	103,982,000.0	لبنان
15.1	15.2	14,449.7	18,187.8	12,552.0	15,781.6	ليبيا
3.2	13.6	182,519.3	1,267,231.6	176,886.0	1,115,390.1	مصر
9.4	5.7	125,265.2	1,020,911.4	114,548.2	966,042.4	المغرب ⁽²⁾
7.1	7.0	1,393.1	421,845.0	1,301.2	394,322.0	موريتانيا
42.5	42.5	8,251.3	1,773,130.1	5,791.0	1,244,423.7	اليمن

(1) تشمل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص.

(2) تشمل البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي في السوق النقدية.

(3) المجموع لا يشمل سورية

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (8/7) : إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص
(2012 و 2013)

(مليون وحدة نقدية)					
نسبة التغير		2013		2012	
الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية
8.6		1,156,544.2		1,065,324.5	مجموع الدول العربية
8.0	8.0	24,291.3	17,222.5	22,501.6	الأردن
3.6	3.6	205,582.8	755,003.0	198,511.1	الإمارات
6.6	6.6	22,657.4	8,519.2	21,261.2	البحرين
1.1	7.3	31,076.0	51,172.9	30,752.4	تونس
20.2	20.3	65,953.2	5,154,400.0	54,871.5	الجزائر
14.1	14.1	446.8	79,412.5	391.6	جيبوتي
12.5	12.5	299,638.8	1,123,645.4	266,433.9	السعودية
4.4-	22.4	5,818.2	32,998.4	6,085.5	السودان
...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
17.1	17.1	14,709.4	17,151,187.0	12,557.0	العراق
20.8	20.8	38,994.0	14,993.2	32,286.6	غرينا
11.6	11.6	135,337.9	492,630.1	121,313.6	قطر
6.9	7.3	110,358.6	31,128.7	103,221.1	الكويت
9.7	9.7	41,502.5	62,565,000.0	37,845.4	لبنان
16.5	16.6	10,060.8	12,663.5	8,639.1	ليبيا
3.3-	6.4	71,380.3	495,593.3	73,851.9	مصر
4.4	0.8	75,061.7	611,753.1	71,929.8	المغرب
14.9	14.9	1,301.1	393,989.0	1,131.9	موريتانيا
36.5	36.5	2,373.4	510,010.2	1,739.3	اليمن

(1) المجموع لا يشمل سورية
المصدر: مصادر الملحق (1/7).

**ملحق (9/7) : القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية
(2012 و 2013)**

(مليون وحدة نقدية)

	نسبة التغير		2013		2012		
	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	2013	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	
مجموع الدول العربية	3.9		303,711.8		292,449.8		
الأردن	5.1	5.1	8,656.6	6,146.2	8,236.9	5,848.2	
الإمارات	6.9 -	6.9 -	75,757.1	278,218.0	81,365.3	298,814.0	
البحرين	9.0	9.0	5,894.7	2,216.4	5,406.9	2,033.0	
تونس	1.0	7.3	6,321.9	10,410.3	6,257.3	9,702.6	
الجزائر	8.5	8.6	9,266.5	724,200.0	8,538.8	666,900.0	
جيبوتي	20.0	20.0	96.6	17,171.4	80.5	14,314.9	
السعودية	7.8	7.8	60,228.0	225,855.0	55,865.1	209,494.3	
السودان	5.1 -	21.4	2,318.4	13,149.1	2,444.2	10,830.7	
سورية	...	...	...	...	...	...	
الصومال	...	...	...	...	...	...	
العراق	21.4	21.4	11,715.8	13,660,630.0	9,649.6	11,251,398.0	
عمان	10.9	10.9	7,825.7	3,009.0	7,055.4	2,712.8	
قطر	8.3	8.3	30,475.6	110,931.2	28,147.8	102,458.1	
الكويت	5.8	6.2	24,783.0	6,995.0	23,427.9	6,589.0	
لبنان	12.3	12.3	14,202.3	21,410,000.0	12,642.1	19,058,000.0	
ليبيا	13.0	13.1	4,181.4	5,263.1	3,700.9	4,653.2	
مصر	1.3	11.6	27,089.6	188,083.2	26,737.4	168,597.9	
المغرب	12.8	9.0	12,829.2	104,557.9	11,376.0	95,939.4	
موريتانيا	13.4	13.3	696.7	210,958.0	614.4	186,188.0	
اليمن	52.0	52.0	1,372.7	294,971.9	903.3	194,108.7	

(1) المجموع لا يشمل سورية
المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2013
أ- مؤشرات الحجم

عدد شركات الوساطة	القيمة السوقية إلى إجمالي الأصول المصرفية ⁽²⁾	متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي ⁽¹⁾	التغير في القيمة السوقية (مليار دولار)	القيمة السوقية (مليار دولار)		عدد الشركات غير الوطنية منها	عدد الشركات المدرجة		السوق
					2013	2012		2013	2012	
61	42.7	107.4	76.6	-1.23	25.77	27.00	0	240	243	بورصة عمان
50	14.2	1771.2	29.1	39.25	116.90	77.65	2	66	66	سوق أبوظبي للأوراق المالية
60	12.9	1285.3	17.6	21.17	70.69	49.52	22	55	57	سوق دبي المالي
12	24.6	393.6	56.4	2.96	18.50	15.54	4	47	47	بورصة البحرين
23	18.8	132.2	18.2	-0.28	8.59	8.87	1	65	59	بورصة تونس
30	92.6	2867.7	62.7	94.01	467.43	373.42	0	163	158	السوق المالية السعودية
10	...	43.8	2.8	-0.08	0.96	1.04	0	22	22	سوق دمشق للأوراق المالية
21	63.3	311.9	46.2	6.50	36.80	30.30	0	118	117	سوق مسقط للأوراق المالية
11	61.0	3633.3	75.4	26.30	152.60	126.30	0	42	42	بورصة قطر
8	...	66.3	...	0.41	3.25	2.84	0	49	48	بورصة فلسطين
14	59.9	557.3	62.1	5.89	109.24	103.35	11	196	199	سوق الكويت
16	6.4	1055.0	23.4	0.13	10.55	10.42	0	10	10	بورصة بيروت
139	26.1	292.3	22.8	0.34	61.96	61.62	1	212	213	البورصة المصرية
17	36.7	726.7	49.9	1.89	54.50	52.61	1	75	77	بورصة الدار البيضاء
472	42.5	836.6	41.1	197.3	1137.74	940.49	42	1360	1358	الإجمالي

- 1- الناتج المحلي لعام 2013، التقرير الاقتصادي العربي الموحد- صندوق النقد العربي.
2- إجمالي الأصول المصرفية لعام 2013 للتقرير الاقتصادي العربي الموحد - صندوق النقد العربي.
المصدر: التقرير الموجز عن أداء أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، و النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، وموقع زاوية داوجونز لبيانات أسواق المال.

تابع ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2013
ب- مؤشرات الأسعار

السوق	معاملات الارتباط بمؤشرات الأسعار العالمية					معدل التقلب في مؤشر الأسعار %	التغير السنوي في مؤشر الأسعار %	أدنى مستوى خلال العام	أعلى مستوى خلال العام	مؤشرات الأسعار المحلية (نقطة)	
	CAC 40	FTSE100	S&P500	Dow Jones	Nikkei 225					نهاية 2013	نهاية 2012
بورصة عمان	-0.45	-0.22	-0.29	-0.22	-0.28	20.4	5.5	1809.9	2124.4	2065.8	1957.6
سوق أبوظبي للأوراق المالية	0.81	0.68	0.92	0.91	0.87	13.4	63.1	2678.2	4290.3	4290.3	2630.9
سوق دبي المالي	0.89	0.68	0.96	0.90	0.85	21.5	107.7	1666.9	3369.8	3369.8	1622.5
بورصة البحرين	0.76	0.63	0.86	0.86	0.80	6.6	17.2	1055.0	1248.9	1248.9	1065.6
بورصة تونس	-0.76	-0.49	-0.82	-0.76	-0.80	7.1	-4.4	4337.7	4777.6	4376.7	4579.9
السوق المالية السودانية	0.87	0.61	0.93	0.86	0.79	10.8	25.5	6860.0	8561.8	8535.6	6801.2
سوق دمشق للأوراق المالية							62.4	768.4	1254.8	1249.5	769.6
سوق مسقط للأوراق المالية	0.81	0.67	0.90	0.89	0.85	8.4	18.6	5763.8	6924.1	6834.6	5760.8
بورصة قطر	0.84	0.58	0.91	0.84	0.76	10.3	24.2	8284.0	10559.0	10379.6	8358.9
بورصة فلسطين	0.61	0.36	0.64	0.53	0.46	12.2	13.4	450.9	546.0	541.5	477.6
سوق الكويت	0.64	0.66	0.76	0.83	0.82	11.7	27.2	5994.0	8430.7	7549.5	5934.3
بورصة بيروت	-58.00	-0.27	-0.59	-0.52	-0.46	5.6					
البورصة المصرية	0.65	0.44	0.60	0.44	0.40	8.6	24.2	4523.3	6870.0	6782.8	5462.4
بورصة الدار البيضاء	1.00	0.08	0.19	0.15	0.17	8.7	-2.6	8356.4	9406.6	9114.1	9359.2
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	0.85	0.6	0.93	0.84	0.76	6.3	18.6	312.2	262.6	310.8	262.0

تابع ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2013
ج- مؤشرات التداول

التعاملات وفقاً لطبيعة المستثمر (%)	التعاملات وفقاً لطبيعة المستثمر (%)	نسبة تعاملات الأجنبي من التداول %	معاملات المستثمرين الأجانب (مليون دولار)			معدل دوران الأسهم (1) %		قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون)		إسم السوق
			صافي	بيع	شراء	2013	2012	2013	2012	2013	2012	
مؤسسات	أفراد											
.....		28.7	207.2	1120.6	1327.8	16.6	15.8	4,269.80	2,748.20	2705.8	2384.1	بورصة عمان
42.8	57.3	37.0	546.0	8268.3	8814.3	19.8	7.8	23,092.60	6,049.40	5145.4	16343.7	سوق أبوظبي للأوراق المالية
23.8	76.2	42.6	463.0	18305.0	18768.0	61.6	26.7	43,517.16	13,245.55	127180.4	40460.0	سوق دبي المالي
54.4	45.6	32.8	-143.4	268.0	124.6	3.2	1.9	1,198.40	584.80	1867.8	627.7	بورصة البحرين
.....		14.6	-58.8	157.1	98.3	10.2	13.7	876.60	1,217.16	209.1	223.0	بورصة تونس
8.8	91.2	4.4	1616.5	15444.9	17061.3	78.1	137.8	365,244.20	514,484.90	52306.0	86006.0	السوق المالية السعودية
.....						2.9	3.3	28.14	34.59	18.6	11.2	سوق دمشق للأوراق المالية
56.2	43.8	20.4	68.9	1133.2	1202.1	15.6	8.8	5,735.60	2,663.40	7949.2	4319.2	سوق مسقط للأوراق المالية
46.4	53.6	31.3	451.9	6208.1	6660.0	13.5	15.4	20,567.40	19,410.60	1937.5	2428.2	بورصة قطر
.....						10.5	9.6	340.80	271.25	203.0	145.8	بورصة فلسطين
23.65	76.35	17.5	205.2	3316.4	3521.6	35.8	24.9	39,141.50	25,777.30	126507.2	83136.1	سوق الكويت
.....						3.3	3.7	343.60	383.04	42.6	51.6	بورصة بيروت
49.2	50.8	20.5	-299.4	3336.3	3036.9	37.5	49.4	23,222.10	30,449.40	28936.6	34261.0	البورصة المصرية
....		10.1	21.7	728.1	749.8	13.4	13.5	7,314.70	7,082.54	220.1	254.1	بورصة الدار البيضاء
		11.18	3078.8	58285.9	61364.7	47.0	66.4	534,892.6	624,402.1	401,539.3	270,651.7	الإجمالي

1- معدل الدوران = قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

تابع ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2013
د- نشاط اسواق الإصدارات الأولية

السوق	عدد إصدارات الاسهم		قيمة إصدارات الأسهم (مليون دولار)		متوسط حجم الإصدار (مليون دولار)		نسبة تغطية الإصدار (مرة)	قيمة الإصدارات من سندات وصكوك الشركات (مليون دولار)		قيمة الإصدارات من السندات والصكوك الحكومية (مليون دولار)	
	2012	2013 *	2012	2013 *	2012	2013		2012	2013	2012	2013
الأردن	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	7853.2	8355.0
الإمارات	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0		16193.4	12416.0	4889.3	4065.6
البحرين	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0		250.0	1900.0	4968.6	5344.0
تونس	2	10	7.8	181.4	18.1			311.0	323.3	1271.7	238.0
السعودية	8	5	1420.1	523.2	104.6	6.45		8701.6	10148.0	64.0	6422.6
سورية	0	0	0.0	0.0	0.0			0.0	0.0	0.0	0.0
عمان	2	4	265.0	179.1	44.8	7.71		268.2	732.0	520.0	728.3
قطر	0	0	0.0	0.0	0.0			4450.0	5021.0	5910.0	5394.6
فلسطين	0	0	0.0	0.0	0.0			0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	0	0	0.0	0.0	0.0			728.4	256.4	6499.0	4308.0
لبنان	0	0	0.0	0.0	0.0			0.0	16.4	4231.6	1700.0
مصر	0	0	0.0	0.0	0.0			0.0	559.2	11878.1	16905.0
المغرب	0	1	0.0	0.0	122.3			1237.5	273.0	1500.0	...
الإجمالي	12	20	1693.0	1006.0	50.3			32140.1	31645.3	49585.5	53461.1

* بالإضافة الى اصدار في العراق بقيمة 1274.6 مليون دولار ، و إصدار آخر في بورصة لندن بقيمة 341.12 مليون دولار

تابع ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2013
هـ- صناديق الاستثمار وعمليات الاستحواذ

عدد عمليات الاستحواذ (2)		عدد عمليات الشركات المستحوذ عليها		اصول صناديق الاستثمار العاملة حسب نوعها		صناديق الاستثمار العاملة (1) في الدول العربية		صناديق الاستثمار المؤسسية العاملة في الدول العربية		السوق
الشركات	الشركات المستحوذة	مشاركة	السوق النقدية قصيرة الأجل	أدوات دين	أسهم	الأصول (مليون دولار)	العدد	الأصول (مليون دولار)	العدد	
7	8	4.9	0	0	0	4.9	1	19.1	3	الأردن
25	21	214.9	6.7	40.5	547.7	809.7	17	912.1	20	الإمارات
4	8	0.0	0.0	323.6	65.4	389.0	5	19.8	1	البحرين
3	3	240.3	0.0	2629.0	44.1	2913.4	114	2913.4	114	تونس
11	14	1923.3	16252.2	150.2	9184.3	27510.0	256	27499.0	254	السعودية
0	0	0.0	0.0	0.0	0.0					سورية
7	5	0.0	0.0	0.0	424.7	424.7	6	425.8	7	عمان
4	10	0.0	0.0	0.0	139.4	139.4	7	412.6	10	قطر
0	1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0	53.5	1	فلسطين
9	11	409.6	289.9	92.8	3046.9	3839.2	38	3848.1	41	الكويت
1	0	62.3	143.6	275.9	0.0	481.8	12	869.3	11	لبنان
16	12	177.9	8341.6	322.6	385.8	9227.9	86	9266.3	88	مصر
2	1	345.4	5747.1	6379.4	1464.6	13936.5	142	13936.5	142	المغرب
89	94	3378.7	30781.0	10214.0	15302.8	59676.4	684	60175.4	692	الإجمالي

(1) يضاف إلى هذا العدد 67 صندوقاً تستثمر في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي و27 صندوق تستثمر في الأوراق المالية العربية بصورة مجتمعة، ليصل العدد الإجمالي لهذه الصناديق إلى 671 صندوقاً بإجمالي أصول بلغ 51.8 مليار دولار.

(2) تشمل عمليات الاستحواذ للشركات سواء كانت هذه الشركات مدرجة في السوق المالية أو غير مدرجة. عند إضافة عمليات الاستحواذ في كل من العراق ولبنان، فإن عدد الشركات المستحوذة يصبح 95 شركة، ويصبح عدد الشركات المستحوذ عليها 92 شركة.

تابع ملحق (7-10): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2013
و- مؤشرات مالية

السوق	مضاعف السعر (مرة)	معدل العائد %	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	العائد على الأصول (%)	العائد على الملكية (%)	سعر الفائدة الأساسي في الدولة (%)	معدل التضخم في الدولة (%)
بورصة عمان	14.74	4.6	1.33	1.58	7.28	4.5	5.6
سوق أبوظبي للأوراق المالية	13.05	3.85	1.61	2.32	12.03	1.00	1.1
سوق دبي المالي	16.4	2.09	1.45	1.83	8.26		
بورصة البحرين	8.61	3.37	0.98	1.59	9.72	2.25	3.3
بورصة تونس	14.38	3.8	1.59	0.97	8.15	4.50	6.1
السوق المالية السعودية	15.2	2.39	2.12	3.43	12.88	2.00	3.5
سوق دمشق للأوراق المالية	6.32	6.34	0.7	1.42	8.86		
سوق مسقط للأوراق المالية	10.93	3.84	1.68	2.89	14.77	1.00	1.3
بورصة قطر	14.39	3.6	2.01	3.42	14.07	4.50	3.1
بورصة فلسطين	10.6	3.75	1.35	2.1			1.7
سوق الكويت	17.93	2.69	1.4	1.51	6.6	2.00	2.7
بورصة بيروت	15.5	0.53	1.4	1.05	10.15	10.00	3.0
البورصة المصرية	10.27	2.91	1.6	1.21	4.53	9.25	6.9
بورصة الدار البيضاء	16.31	4.49	2.48	1.90	14.58	3.00	1.9
الإجمالي	13.19	3.45	1.55	1.94	10.14	-	-

ملحق (1/8) : الصادرات والواردات العربية الإجمالية (2013-2009)

معدل التغير السفوي % 2012-2009	الواردات الإجمالية (مليارات دولار)					معدل التغير السفوي % 2012-2009		الصادرات الإجمالية (مليارات دولار)				
	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009		
معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي % 2012-2009	معدل التغير السفوي				

* بيانات أولية.

المصدر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2014

ملحق (2/8) : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2013-2009)

معدل التغير		الواردات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير		المصادر (مليون دولار أمريكي)					
(%) 2013	* 2013	2012	2011	2010	2009	(%) 2013	* 2013	2012	2011	2010	2009			
5.8	874,138	826,543	741,508	662,071	607,278	0.2-	1,319,192	1,321,892	1,197,665	911,797	735,678	العالم		
5.9	114,322	107,578	98,575	83,782	73,571	2.3	112,919	110,431	103,106	98,475	87,243	الدول العربية		
12.2	246,373	216,214	185,915	172,535	175,513	2.1-	173,803	177,477	152,124	138,556	116,418	الاتحاد الأوروبي		
8.1	77,198	70,931	60,500	56,725	52,914	16.5-	89,087	106,654	91,851	69,470	64,358	الولايات المتحدة		
4.1	292,976	280,824	258,201	214,924	205,639	12.0	630,920	563,559	465,752	383,358	296,618	آسيا		
10.8-	28,984	32,126	28,356	29,569	26,564	0.4	138,622	138,062	112,985	96,880	94,519	- اليابان		
9.3	114,516	103,853	89,699	73,426	68,873	5.5-	107,013	113,233	99,445	73,201	49,077	- الصين		
3.1	149,476	144,845	140,146	111,930	110,202	23.4	385,285	312,264	253,322	213,278	153,021	- باقي دول آسيا		
5.4	143,269	150,996	138,317	134,105	99,640	14.1-	312,463	363,772	384,832	221,937	171,042	باقي دول العالم		
المساهمة في الإجمالي (في المائة)														
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العالم		
	13.1	13.0	13.3	12.7	12.1		8.6	8.4	8.6	10.8	11.9	الدول العربية		
	28.2	26.2	25.1	26.1	28.9		13.2	13.4	12.7	15.2	15.8	الاتحاد الأوروبي		
	8.8	8.6	8.2	8.6	8.7		6.8	8.1	7.7	7.6	8.7	الولايات المتحدة		
	33.5	34.0	34.8	32.5	33.9		47.8	42.6	38.9	42.0	40.3	آسيا		
	3.3	3.9	3.8	4.5	4.4		10.5	10.4	9.4	10.6	12.8	- اليابان		
	13.1	12.6	12.1	11.1	11.3		8.1	8.6	8.3	8.0	6.7	- الصين		
	17.1	17.5	18.9	16.9	18.1		29.2	23.6	21.2	23.4	20.8	- باقي دول آسيا		
	16.4	18.3	18.7	20.3	16.4		23.7	27.5	32.1	24.3	23.2	باقي دول العالم		

* بيانات أولية.

المصادر : - إشتينان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2014

ملحق (3/8) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية⁽¹⁾
(2013-2009)

(نسبة مئوية)

	هيكل الواردات					هيكل الصادرات					
	2013*	2012	2011	2010	2009	2013*	2012	2011	2010	2009	
السلع الزراعية ⁽²⁾	20.1	19.9	18.7	18.0	17.0	5.2	4.9	3.7	3.8	3.1	
الوقود والمعادن ⁽³⁾	16.4	16.1	13.8	13.6	14.8	73.7	76.5	73.6	71.9	70.8	
المصنوعات ⁽⁴⁾	62.7	62.8	64.0	65.3	60.6	19.8	15.9	18.0	19.5	16.4	
المسودات الكيميائية	9.1	9.8	10.1	9.6	7.1	7.8	6.0	6.1	6.0	4.4	
مصنوعات أساسية	17.6	16.5	19.3	16.3	19.0	5.8	3.8	4.9	4.9	4.3	
الآلات ومعدات النقل	28.6	29.3	28.0	31.2	26.0	3.5	3.1	4.7	5.3	4.5	
مصنوعات متنوعة أخرى	7.4	7.2	6.6	8.2	8.5	2.6	3.0	2.4	3.2	3.2	
سلع غير مصنفة	1.3	1.2	3.5	3.1	7.6	1.7	2.7	4.6	4.8	9.6	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	

* أولية.

(1) يعتمد احتساب الهيكل السلعي للتجارة الدولية للتفصيل الموحد للتجارة الدولية للتفصيل SITC Rev 2 - 2.

(2) السلع الزراعية تشمل الأواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني، يشمل الباب 3 والأقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأواب، والأقسام التالية 5، 6، 7، 8 (مطروح منها القسمان 68، 891).

المصدر : إستانين التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC) ، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة Contrade.

ملحق (4/8): مؤشر كفاءة التجارة
عام 2012

الدول	المنتجات الزراعية			الأغذية المصنعة			المنتجات الخشبية			النسوجات والقرن			المنتجات الكيماوية			المنتجات الجلدية			الصناعات الأساسية		
	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة
الأردن	132	0.02	116.7	132	0.01	62.7	102	0.01	31.5	82	0.02	50.4	62	0.09	1,751	62	0	3	118	0	64.4
الإمارات	85	0.08	590.3	53	0.21	1,534	60	0.12	411.9	44	0.15	412.1	40	0.29	6,029	40	0.06	109	63	0.61	8,127
البحرين	160	0.0	25,205	131	0	34,376	109	0.01	21,349	72	0.04	119.8	82	0.02	437.8	82	-	-	-	0.14	1,827
تونس	99	0.05	359.1	85	0.05	363	83	0.03	85.6	50	0.11	297.7	69	0.05	992	69	0.27	493.7	33	0.03	407.2
الجزائر	151	0.01	49,576	93	0.04	270.57	118	0	113.9	-	-	-	78	0.03	517.8	78	0.01	24.3	90	0.01	88,252
جيبوتي	162	0	24	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	119	0.02	151.3	78	0.07	478	56	0.15	505.2	52	0.1	273.2	18	1.73	35,461	18	0.04	80.9	66	0.08	1,110
السودان	82	0.1	734.2	115	0.0	68	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0	1.6	120	-	-
سورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصومال	134	0.01	103	-	-	-	128	0.0	6.3	-	-	-	-	-	-	-	0	5.8	108	-	-
العراق	140	0.01	82.3	156	0	5.1	-	-	-	-	-	-	132	0	17	132	-	-	-	0.0	6.1
عُمان	104	0.04	312.1	70	0.11	815.7	92	0.01	46.5	97	0.01	21.9	55	0.17	3,497	55	0.01	27.7	87	0.15	2,017
قطر	173	0.0	5.4	155	0	5.5	132	0	5.4	117	0.0	3.6	42	0.29	5,917	42	-	-	-	0.11	1,423
القرن	158	0	31.2	158	0	4.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	176	0.0	3.3	143	0	10.8	98	0.01	37.1	129	0.0	1182	47	0.22	4,589	47	0.0	2.5	119	0	44.7
لبنان	116	0.03	189.6	81	0.06	432.7	77	0.04	134.9	88	0.01	36.7	81	0.02	444	81	0.02	33.8	82	0.02	237.2
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	120	0	61.6	120	-	-	-	0.01	108.4
مصر	48	0.35	2,659	44	0.3	2,168	58	0.15	486.6	27	0.5	1364.1	48	0.22	4,442	48	0.06	109.7	62	0.28	3,700
المغرب	53	0.31	2,337	54	0.21	1,522	74	0.05	165.7	47	0.13	355	49	0.22	4,402	49	0.22	401.8	36	0.06	759.3
موريتانيا	116	0.03	195	81	0.06	432.7	77	0.04	134.9	88	0.01	36.7	81	0.02	444	81	0.02	33.8	82	0.02	237.2
اليمن	133	0.01	103.1	124	0.01	50.7	143	0.0	2.2	-	-	-	123	0.0	37	123	0	4.2	116	0.0	23.5
عدد دول العالم بالترتيب	180			168			144			129			156			121			151		

المصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية، مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية والاونكتاد www.tradenmap.org

تابع ملحق (4/8): مؤشر كفاءة التجارة
عام 2012

المنتجات المعدنية			الصناعات المبتكرة			الملاسل الجاهزة			معدات النقل			معدات الكترولونية			صناعات تكنولوجيا المعلومات			معدات غير الكترولونية			الدول
ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	ترتيب	الحصة	قيمة	
مؤشر كفاءة التجارة	من صادرات العالم (%)	(مليارات دولار)	مؤشر كفاءة التجارة	من صادرات العالم (%)	(مليارات دولار)	مؤشر كفاءة التجارة	من صادرات العالم (%)	(مليارات دولار)	مؤشر كفاءة التجارة	من صادرات العالم (%)	(مليارات دولار)	مؤشر كفاءة التجارة	من صادرات العالم (%)	(مليارات دولار)	مؤشر كفاءة التجارة	من صادرات العالم (%)	(مليارات دولار)	مؤشر كفاءة التجارة	من صادرات العالم (%)	(مليارات دولار)	
97	0.04	1,329	81	0.01	122	41	0.26	1,059	108	0	25	84	0	42	80	0	20	90	0	54	
4	4.23	157,071	29	0.56	7,435	63	0.08	330	51	0.05	788	51	0.08	970	35	0.22	2,448	43	0.18	2,751	
67	0.15	5,621	95	0.01	86	86	0.03	102	63	0.03	407	116	0.0	8	96	0	9	71	0.01	137	
81	0.07	62	62	0.05	660	26	0.68	2,746	60	0.03	525	41	0.19	2,416	44	0.07	814	55	0.04	577	
18	1.91	70,878	133	0.0	8	-	-	-	-	-	-	133	0.0	2	-	-	-	129	0	10	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
2	8.56	317,492	70	0.03	350	107	0.00	16	84	0.01	86	72	0.01	114	61	0.01	117	61	0.02	312	
103	0.02	923	-	-	-	-	-	-	132	0.0	4	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
12	2.33	85,638	139	0.0	6	-	-	-	148	0	1	136	0.0	2	109	0.0	5	119	0.0	15	
29	1.09	40,379	79	0.01	153	101	0.01	25	78	0.01	117	63	0.03	336	67	0.01	56	60	0.02	314	
8	3.04	112,788	75	0.02	250	122	0.0	2	114	0	12	107	0.0	14	77	0.0	23	81	0	66	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
9	2.82	104,633	100	0.0	54	-	-	-	107	0.0	25	97	0.0	21	89	0.0	13	80	0.0	77	
109	0.02	625	69	0.03	355	90	0.02	78	99	0.0	41	70	0.01	133	78	0	23	62	0.02	281	
28	1.1	40,782	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
55	0.25	9,451	56	0.07	921	38	0.31	1,258	76	0.01	128	48	0.09	1,126	65	0.0	72	67	0.01	173	
77	0.09	3,478	73	0.02	279	24	0.8	3,225	45	0.08	1,336	37	0.22	2,773	62	0.0	96	63	0.01	212	
109	0.02	625	69	0.03	355	90	0.02	78	99	0	41	70	0.01	133	78	0	23	62	0.02	281	
60	0.21	7,845	149	0.0	3	-	-	-	133	0.0	4	-	-	-	-	-	-	121	0.0	13	
168			153			125			148			138			128			152			عدد دول العالم بالترتيب

ملحق (5/8) : الصادرات والواردات البيئية العربية
(2009-2013)

(مليون دولار)		الواردات البيئية (سيف)						معدل التغير		الصادرات البيئية (فوب)						
معدل التغير % السنوي	2012-2009	*2013	2012	2011	2010	2009	معدل التغير % السنوي	2012-2009	*2013	2012	2011	2010	2009			
2013							2013									
6.3	13.5	114,321.9	107,578.2	98,575.0	83,782.0	73,571.4	2.3	8.2	112,919.0	110,430.8	103,105.9	98,475.0	87,242.7	مجموع الدول العربية		
8.6	17.9	6,783.2	7,420.2	6,978.4	5,430.0	4,567.3	11.5	7.8	3,627.2	3,253.9	3,190.7	3,001.1	2,604.4	الأردن		
4.4	21.5	18,737.8	17,952.6	14,684.7	11,730.5	10,019.9	17.5	0.7	21,148.9	17,995.4	16,858.9	17,390.5	17,642.8	الإمارات		
3.3	1.5	4,813.5	4,659.6	4,501.8	3,317.3	4,457.5	3.2	8.3	3,323.0	3,221.1	3,104.2	2,392.9	2,533.8	البحرين		
12.7	10.3	2,418.3	2,146.7	1,414.6	1,593.4	1,600.7	0.4	1.1	1,825.7	1,818.6	1,789.1	1,776.3	1,760.7	تونس		
50.3	12.5	3,262.7	2,170.4	2,415.7	1,585.5	1,525.8	0.4	30.2	2,975.1	2,988.1	2,396.4	1,854.0	1,354.5	الجزائر		
120.3	-1.2	458.5	208.1	218.6	200.5	215.6	7.2	38.0	97.8	105.4	113.4	88.9	40.1	جيبوتي		
19.0	23.7	17,916.1	15,057.0	12,955.3	9,759.1	7,954.5	2.0	11.7	41,205.2	42,058.4	41,503.7	33,788.2	30,168.7	السعودية		
14.1	6.6	2,580.3	2,261.1	2,562.0	2,856.6	1,865.1	33.7	59.8	1,758.4	2,651.5	1,860.2	1,621.5	650.0	السودان		
...	...	...	...	...	2,593.4	2,514.8	...	...	...	...	...	4,904.6	5,490.8	سورية		
5.9	31.8	853.0	906.3	605.2	532.7	395.6	13.3	28.2	545.2	629.0	543.3	424.1	298.3	الصومال		
5.8	1.5	10,166.2	10,788.3	11,902.9	10,879.1	10,302.9	11.1	30.8	2,799.8	3,150.3	2,852.6	1,843.7	1,407.0	العراق		
3.6	19.2	9,813.7	9,472.8	8,855.1	7,053.9	5,594.7	9.7	5.2	6,679.4	6,090.9	5,795.6	6,044.0	5,227.8	عمان		
2.8	1.5	4,516.2	4,645.4	4,356.5	4,273.2	4,446.6	1.7	37.3	9,424.8	9,586.7	7,448.0	6,909.9	3,703.6	قطر		
6.7	19.6	36.5	34.2	34.2	23.6	20.0	4.0	13.9	2.6	2.5	2.1	1.8	1.7	البحرين		
18.6	16.4	5,434.5	4,580.3	4,392.2	3,186.7	2,906.2	23.1	4.3	2,853.2	2,317.7	2,066.3	2,007.1	2,043.1	الكويت		
18.8	18.3	2,535.4	3,122.4	3,303.9	2,357.6	1,887.9	16.1	4.0	2,022.6	1,742.5	1,509.9	1,729.2	1,546.9	لبنان		
13.7	37.7	3,401.2	2,991.7	1,096.0	1,433.5	1,145.4	60.7	21.7	672.3	1,712.8	925.3	1,775.7	949.6	ليبيا		
4.0	24.3	9,353.2	9,740.9	8,253.1	6,423.2	5,075.7	5.4	4.8	9,986.2	9,472.8	9,353.2	8,895.4	8,235.5	مصر		
0.0	21.1	6,731.9	6,733.8	6,337.1	4,874.4	3,794.4	17.2	21.1	1,006.9	1,215.8	822.4	888.8	683.8	المغرب		
1.3	145.9	825.4	814.5	221.6	270.9	54.8	77.1	-15.6	0.6	2.4	1.8	6.0	4.0	موريتانيا		
96.8	-16.6	3,684.2	1,872.0	3,486.2	3,406.8	3,226.2	132.3	-22.6	964.2	415.0	969.0	1,131.2	895.6	اليمن		

* بيانات أولية.
المصدر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، ومصادر وطنية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية، أبريل 2014

ملحق (6/8) : مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية (2013-2009)

نسبة مئوية												
حصة الواردات البينية						حصة الصادرات البينية						
متوسط الفترة 2013-2009	*2013	2012	2011	2010	2009	متوسط الفترة 2013-2009	*2013	2012	2011	2010	2009	
12.8	13.1	13.0	13.3	12.7	12.1	9.9	8.6	8.4	8.6	10.8	11.9	مجموع الدول العربية
34.8	31.0	35.7	36.8	34.8	32.0	49.4	53.5	48.6	47.1	50.5	51.6	الأردن
6.6	7.6	7.7	6.5	6.4	5.9	7.3	6.5	6.0	6.0	8.2	9.2	الإمارات
32.6	31.3	31.3	33.1	26.4	39.8	17.7	15.9	16.3	15.8	17.5	21.0	البحرين
7.6	9.9	8.8	5.9	7.2	8.3	10.9	10.7	10.7	10.0	10.8	12.2	تونس
4.6	6.3	4.9	5.2	4.2	4.2	3.4	4.6	4.2	3.3	3.2	3.0	الجزائر
29.1	81.9	34.9	25.3	28.1	28.1	75.5	81.5	90.1	90.0	86.4	35.5	جيبوتي
9.2	10.7	9.7	9.8	9.1	8.3	12.8	11.0	10.8	11.4	13.5	15.7	السعودية
25.0	26.0	24.5	27.7	28.4	19.2	26.7	24.8	65.2	19.4	14.2	7.9	السودان
15.6	...	...	...	14.8	16.4	46.3	...	...	...	40.1	52.5	سورية
44.2	49.6	48.2	39.0	50.7	38.9	85.8	90.1	92.0	91.1	92.9	67.3	الصومال
23.5	16.7	19.6	24.9	24.8	24.9	3.5	3.1	3.3	3.6	3.6	3.6	العراق
33.7	27.7	30.2	37.5	35.7	31.3	15.5	12.1	12.6	13.2	17.2	18.9	عمان
18.3	14.8	17.6	19.5	18.4	17.8	7.7	6.9	7.2	6.5	9.2	7.7	قطر
12.8	12.8	13.2	15.0	12.0	11.0	6.6	4.4	6.4	5.4	8.4	6.0	القيصر
15.7	18.2	16.9	17.6	13.8	14.6	2.8	2.5	1.9	2.0	3.3	3.7	الكويت
13.9	11.9	14.7	16.4	13.1	11.6	40.7	51.4	38.8	35.4	44.1	44.4	لبنان
7.9	13.4	11.3	9.8	5.8	4.6	3.9	1.9	3.4	6.2	3.6	2.6	ليبيا
12.3	13.2	13.2	12.9	11.8	11.2	31.2	32.6	30.5	28.9	31.7	33.8	مصر
13.9	14.9	15.0	15.2	13.7	11.6	4.9	4.6	5.7	4.0	5.0	4.9	المغرب
13.0	26.9	25.6	9.0	13.8	3.7	0.2	0.0	0.1	0.1	0.3	0.3	موريتانيا
31.6	29.7	17.8	36.3	35.7	36.4	11.5	6.4	5.4	10.6	14.8	15.2	اليمن

*بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (5/8).

ملحق (6/8) أ : مساهمة التجارة البينية للدول العربية في إجمالي التجارة البينية العربية (2009-2013)

(نسبة مئوية)

مجموع الدول العربية	حصة الواردات البينية						حصة الصادرات البينية					
	متوسط الفترة 2013-2009	*2013	2012	2011	2010	2009	متوسط الفترة 2013-2009	*2013	2012	2011	2010	2009
الأردن	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الإمارات	6.5	5.9	6.9	7.1	6.5	6.2	3.1	3.2	2.9	3.1	3.0	3.0
البحرين	14.3	16.4	16.7	14.9	14.0	13.6	17.9	18.7	16.3	16.4	17.7	20.2
تونس	5.0	4.2	4.3	4.6	4.0	6.1	2.8	2.9	2.9	3.0	2.4	2.9
الجزائر	2.1	2.1	2.0	1.4	1.9	2.2	1.8	1.6	1.6	1.7	1.8	2.0
جيبوتي	2.1	2.9	2.0	2.5	1.9	2.1	2.2	2.6	2.7	2.3	1.9	1.6
السعودية	0.3	0.4	0.2	0.2	0.2	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
السودان	12.5	15.7	14.0	13.1	11.6	10.8	36.7	36.5	38.1	40.3	34.3	34.6
سوريا	2.5	2.3	2.1	2.6	3.4	2.5	1.6	1.6	2.4	1.8	1.6	0.7
الصومال	3.2	...	...	...	3.1	3.4	5.6	...	...	...	5.0	6.3
العراق	0.7	0.7	0.8	0.6	0.6	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.4	0.3
عمان	12.6	8.9	10.0	12.1	13.0	14.0	2.3	2.5	2.9	2.8	1.9	1.6
قطر	8.4	8.6	8.8	9.0	8.4	7.6	5.8	5.9	5.5	5.6	6.1	6.0
الكويت	4.8	4.0	4.3	4.4	5.1	6.0	7.1	8.3	8.7	7.2	7.0	4.2
الكويت	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
لبنان	4.1	4.8	4.3	4.5	3.8	4.0	2.2	2.5	2.1	2.0	2.0	2.3
ليبيا	2.7	2.2	2.9	3.4	2.8	2.6	1.7	1.8	1.6	1.5	1.8	1.8
مصر	1.8	3.0	2.8	1.1	1.7	1.6	1.2	0.6	1.6	0.9	1.8	1.1
المغرب	8.0	8.2	9.1	8.4	7.7	6.9	9.0	8.8	8.6	9.1	9.0	9.4
موريتانيا	5.9	5.9	6.3	6.4	5.8	5.2	0.9	0.9	1.1	0.8	0.9	0.8
اليمن	0.4	0.7	0.8	0.2	0.3	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	3.7	3.2	1.7	3.5	4.1	4.4	0.9	0.9	0.4	0.9	1.1	1.0

*بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (5/8).

ملحق (7/8) : اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدولة العربية (2013)

[illegible]

المصدر: مصادر الملحق (5/8).

- * من صندوق النقد الدولي.
- * من الدول المعنية.

(في المائة)

[illegible]

المصدر: الملحقات (5/8) و (7/8).

ملحق (9/8) : الهيكل السلعي للمصادر والواردات البينية⁽¹⁾
(2013-2009)

(نسبة مئوية)

الواردات البينية						الصادرات البينية						
متوسط الفترة 2013-2009	2013	2012	2011	2010	2009	متوسط الفترة 2013-2009	2013	2012	2011	2010	2009	
19.7	16.1	15.7	20.6	20.9	23.2	20.0	20.9	18.9	21.7	21.9	22.5	السلع الزراعية ⁽²⁾
27.3	35.1	35.3	26.9	26.8	22.9	24.8	26.2	27.1	23.9	23.3	22.2	الوقود المعني والمعادن الأخرى ⁽³⁾
48.5	44.3	44.1	47.3	47.0	50.0	49.6	46.2	47.3	49.1	48.5	49.0	المصنوعات ⁽⁴⁾
14.5	12.8	13.6	15.9	14.2	14.3	11.3	10.1	12.0	11.1	11.5	11.2	المواد الكيميائية
16.5	15.6	17.4	17.0	15.9	17.5	18.0	16.3	18.1	16.5	16.1	18.7	مصنوعات أساسية
11.8	10.5	10.0	10.1	9.5	11.7	13.4	4.9	10.0	13.2	12.6	13.7	الآلات ومعدات النقل
5.3	5.4	3.1	4.3	7.3	6.5	7.0	14.9	7.2	8.4	8.3	5.3	مصنوعات متنوعة أخرى
4.4	4.1	4.9	4.8	5.3	3.9	5.6	6.7	6.7	5.5	6.3	6.3	سلع غير مصنفة ⁽⁵⁾
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

- (1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية التفصيلي 3 - SITC Rev 3.
- (2) تشمل الأتواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).
- (3) يشمل الباب 3 والأقسام 27، 28، 68.
- (4) المصنوعات تشمل الاتواب ، والأقسام التالية 5، 6، 7، 8 (مطروح منها القسمان 68 ، و 891).
- (5) سلع أخرى غير مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891).
- المصدر : إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC) ، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtrade.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (2013-2009)

(مليون دولار)

*2013	2012	2011	2010	2009	
الصادرات السلعية - فوب					
1,368,949.2	1,380,768.1	1,235,478.3	919,441.5	736,868.1	مجموع الدول العربية
7,922.0	7,897.7	8,017.6	7,038.2	6,384.1	الأردن
378,660.3	349,482.4	302,037.0	213,539.0	191,802.8	الإمارات
21,245.7	20,034.0	19,906.1	13,833.2	12,051.9	البحرين
17,043.7	16,998.1	17,822.2	16,417.0	14,428.0	تونس
64,378.0	71,806.0	72,880.0	57,090.0	45,190.0	الجزائر
120.0	117.0	127.0	80.9	77.4	جيبوتي
375,961.0	388,369.6	364,698.7	251,142.7	192,307.2	السعودية
7,086.2	4,066.5	9,655.7	11,404.3	8,257.1	السودان
...	...	10,504.9	12,272.7	10,883.5	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
89,763.0	94,208.6	79,680.5	51,764.0	39,430.0	العراق
56,429.1	52,137.8	47,092.3	36,600.8	27,651.5	عمان
136,936.8	132,984.9	114,298.6	74,964.6	48,006.8	قطر
21.2	18.8	25.1	20.5	18.7	البحرين
115,859.4	119,655.3	102,869.9	67,083.8	54,435.6	الكويت
4,930.0	5,627.0	5,426.4	4,728.9	4,716.2	لبنان
34,909.0	62,298.4	19,059.8	48,934.9	37,055.2	ليبيا
25,094.4	23,173.5	27,913.4	25,024.2	23,089.3	مصر
21,796.0	21,473.3	21,645.0	17,760.2	13,842.5	المغرب
2,657.4	2,610.8	2,701.4	2,093.4	1,359.3	موريتانيا
8,135.9	7,808.3	9,116.7	7,648.3	5,881.0	اليمن
الواردات السلعية - فوب					
811,625.2-	760,654.6-	719,017.9-	599,038.2-	547,476.4-	مجموع الدول العربية
19,408.0-	18,457.1-	16,849.3-	13,841.9-	12,658.8-	الأردن
241,507.4-	217,499.3-	229,931.9-	164,561.2-	149,707.2-	الإمارات
13,656.4-	13,239.4-	12,105.9-	11,190.4-	9,613.0-	البحرين
22,978.1-	23,103.3-	22,621.1-	20,987.8-	18,129.2-	تونس
55,062.0-	51,569.0-	46,927.0-	38,890.0-	37,400.0-	الجزائر
595.0-	577.0-	554.0-	375.8-	450.7-	جيبوتي
153,274.0-	141,799.2-	119,960.7-	97,431.1-	87,077.6-	السعودية
8,727.9-	8,122.7-	8,127.6-	8,839.4-	8,528.0-	السودان
...	...	18,165.7-	15,935.6-	13,948.0-	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
56,675.0-	50,155.0-	40,632.5-	37,328.0-	35,285.0-	العراق
31,841.4-	25,628.1-	21,498.0-	17,875.2-	16,051.8-	عمان
31,474.7-	30,787.2-	26,925.9-	20,936.8-	22,452.2-	قطر
215.3-	217.7-	198.8-	176.6-	169.0-	البحرين
25,863.1-	24,244.0-	22,600.6-	19,555.7-	18,533.0-	الكويت
20,278.0-	20,339.7-	19,353.5-	17,229.8-	15,894.7-	لبنان
25,343.0-	26,383.3-	11,200.0-	24,558.7-	22,002.4-	ليبيا
48,462.8-	52,535.3-	49,485.4-	46,159.8-	39,906.9-	مصر
42,195.7-	41,571.2-	40,933.4-	32,724.2-	30,326.4-	المغرب
3,027.5-	3,071.6-	2,404.0-	1,967.2-	1,474.7-	موريتانيا
11,039.9-	11,354.5-	8,542.5-	8,472.9-	7,867.8-	اليمن

* بيانات أولية.

المصدر : - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ومصادر وطنية .

تابع ملحق (1/9) "أ" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2009-2013)

(مليون دولار)

*2013	2012	2011	2010	2009	
الميزان التجاري					
557,351.1	620,113.5	516,460.4	320,403.3	189,391.7	مجموع الدول العربية
11,486.0-	10,559.4-	8,831.7-	6,803.7-	6,274.8-	الأردن
137,152.9	131,983.0	72,105.1	48,977.8	42,095.7	الإمارات
7,589.4	6,794.7	7,800.3	2,642.8	2,438.8	البحرين
5,934.4-	6,105.1-	4,798.9-	4,570.8-	3,701.1-	تونس
9,316.0	20,237.0	25,953.0	18,200.0	7,790.0	الجزائر
475.0-	460.0-	427.0-	294.9-	373.3-	جيبوتي
222,714.0	246,570.4	244,738.0	153,711.5	105,229.6	السعودية
1,641.7-	4,056.2-	1,528.1	2,564.9	270.9-	السودان
...	...	7,660.8-	3,662.9-	3,064.5-	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
33,088.0	44,053.6	39,048.0	14,436.0	4,145.0	العراق
24,587.8	26,509.8	25,594.3	18,725.6	11,599.7	عمان
105,462.1	102,197.7	87,372.7	54,027.7	25,554.6	قطر
194.1-	198.9-	173.7-	156.1-	150.3-	البحرين
89,996.3	95,411.3	80,269.4	47,528.1	35,902.6	الكويت
15,348.0-	14,712.8-	13,927.1-	12,500.9-	11,178.6-	لبنان
9,566.0	35,915.1	7,859.8	24,376.2	15,052.8	ليبيا
23,368.4-	29,361.8-	21,572.0-	21,135.6-	16,817.6-	مصر
20,399.7-	20,097.9-	19,288.4-	14,964.0-	16,483.9-	المغرب
370.1-	460.9-	297.3	126.2	115.4-	موريتانيا
2,904.0-	3,546.2-	574.2	824.6-	1,986.8-	اليمن
ميزان الخدمات والدخل (صافي)					
179,859.2-	159,680.8-	124,620.3-	130,108.0-	106,075.7-	مجموع الدول العربية
1,446.1	1,490.0	998.9	1,091.4	1,245.7	الأردن
53,587.0-	47,781.6-	9,120.8-	30,463.4-	24,063.4-	الإمارات
2,863.3-	2,498.4-	2,503.2-	231.1-	488.0-	البحرين
195.6-	304.3	485.4-	535.0	514.3	تونس
10,976.0-	10,912.0-	10,845.0-	8,710.0-	10,020.0-	الجزائر
283.2	275.0	267.0	228.6	275.5	جيبوتي
54,205.0-	51,368.5-	56,807.0-	59,039.7-	56,602.4-	السعودية
4,552.3-	3,057.2-	3,998.7-	6,447.1-	5,872.0-	السودان
...	...	2,211.0-	2,346.0	970.0	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
11,329.0-	9,399.6-	8,533.4-	5,450.9-	3,289.7-	العراق
10,366.7-	10,280.9-	9,414.8-	7,987.0-	6,785.4-	عمان
27,629.9-	26,108.8-	22,744.1-	18,712.9-	13,328.9-	قطر
37.0-	36.8-	33.2-	31.3-	27.2-	البحرين
3,589.7-	434.7	264.3	1,685.4	5,407.9	الكويت
9,003.0	8,828.0	7,030.2	3,083.4	2,329.9	لبنان
7,868.0-	8,315.1-	4,309.8-	5,746.8-	4,098.4-	ليبيا
3,899.3-	1,089.7-	1,550.0-	3,101.0	5,663.1	مصر
3,779.6	3,117.1	3,290.9	3,595.4	4,707.3	المغرب
999.5-	1,035.8-	679.9-	601.3-	558.5-	موريتانيا
2,272.9-	2,245.6-	3,235.4-	2,352.8-	2,055.5-	اليمن

* بيانات أولية.

تابع ملحق (1/9) "ب" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2013-2009)

(مليون دولار)

*2013	2012	2011	2010	2009	
ميزان السلع والخدمات والدخل					
377,491.9	460,432.7	391,840.1	190,295.3	83,316.0	مجموع الدول العربية
10,039.9-	9,069.4-	7,832.8-	5,712.3-	5,029.1-	الأردن
83,566.0	84,201.5	62,984.3	18,514.4	18,032.3	الإمارات
4,726.1	4,296.3	5,297.1	2,411.7	1,950.8	البحرين
6,130.0-	5,800.9-	5,284.3-	4,035.8-	3,186.8-	تونس
1,660.0-	9,325.0	15,108.0	9,490.0	2,230.0-	الجزائر
191.8-	185.0-	160.0-	66.3-	97.9-	جيبوتي
168,509.0	195,201.9	187,931.0	94,671.9	48,627.2	السعودية
6,194.0-	7,113.4-	2,470.6-	3,882.2-	6,142.9-	السودان
...	...	9,871.8-	1,316.9-	2,094.5-	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
21,759.0	34,654.0	30,514.6	8,985.1	855.3	العراق
14,221.1	16,228.9	16,179.5	10,738.6	4,814.3	عمان
77,832.1	76,088.9	64,628.6	35,314.8	12,225.8	قطر
231.1-	235.6-	206.9-	187.4-	177.5-	البحرين
86,406.6	95,846.0	80,533.7	49,213.5	41,310.5	الكويت
6,345.0-	5,884.7-	6,896.9-	9,417.4-	8,848.6-	لبنان
1,698.0	27,600.0	3,550.0	18,629.4	10,954.4	ليبيا
27,267.7-	30,451.5-	23,122.0-	18,034.6-	11,154.5-	مصر
16,620.1-	16,980.9-	15,997.5-	11,368.5-	11,776.7-	المغرب
1,369.6-	1,496.6-	382.6-	475.1-	673.8-	موريتانيا
5,176.9-	5,791.8-	2,661.2-	3,177.5-	4,042.3-	اليمن
صافي التحويلات الجارية					
64,515.5-	48,750.0-	42,948.4-	38,657.8-	37,536.3-	مجموع الدول العربية
6,676.6	4,351.0	4,872.6	3,827.5	3,783.8	الأردن
18,883.6-	15,240.3-	12,035.4-	11,273.0-	10,183.8-	الإمارات
2,166.0-	2,074.5-	2,050.0-	1,641.8-	1,391.0-	البحرين
2,169.3	2,079.3	1,898.9	1,933.1	1,952.3	تونس
2,417.0	3,163.0	2,649.0	2,650.0	2,630.0	الجزائر
20.5	24.0	15.0	0.3	2.8	جيبوتي
35,869.3-	30,438.3-	29,385.8-	27,920.9-	27,672.6-	السعودية
1,712.6	871.6	1,129.6	2,167.1	1,216.3	السودان
...	...	1,218.9	926.9	1,078.6	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
2,000.0-	5,112.0-	4,385.8-	2,507.3-	1,998.4-	العراق
9,105.3-	8,085.8-	7,214.6-	5,703.5-	5,316.0-	عمان
15,245.3-	14,057.7-	12,650.7-	11,363.2-	5,837.1-	قطر
192.9	169.7	151.8	156.6	136.0	البحرين
16,620.5-	17,130.2-	14,786.5-	12,512.0-	13,024.7-	الكويت
1,349.0	2,482.4	2,525.3	2,448.6	1,827.2	لبنان
15,695.0-	2,724.6-	377.0-	1,827.8-	1,572.0-	ليبيا
23,973.8	19,791.3	15,221.1	12,439.0	7,959.8	مصر
8,709.7	7,405.2	8,006.9	7,293.5	7,226.1	المغرب
145.5	318.8	114.4	125.5	131.4	موريتانيا
3,702.6	5,457.1	2,133.8	2,123.4	1,514.9	اليمن

* بيانات أولية.

**تابع ملحق (1/9) "ج" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2013-2009)**

(مليون دولار)

*2013	2012	2011	2010	2009	
الموازن الجارية					
312,976.4	411,682.8	348,891.7	151,637.5	45,779.7	مجموع الدول العربية
3,363.3-	4,718.3-	2,960.2-	1,884.8-	1,245.3-	الأردن
64,682.4	68,961.2	50,948.9	7,241.4	7,848.5	الإمارات
2,560.1	2,221.8	3,247.1	769.9	559.8	البحرين
3,960.7-	3,721.6-	3,385.5-	2,102.7-	1,234.5-	تونس
757.0	12,488.0	17,757.0	12,140.0	400.0	الجزائر
171.2-	161.0-	145.0-	66.0-	95.0-	جيبوتي
132,639.7	164,763.7	158,545.2	66,751.0	20,954.6	السعودية
4,481.3-	6,241.8-	1,341.0-	1,715.0-	4,926.6-	السودان
...	...	8,652.8-	390.0-	1,015.9-	سورية
...	...	...	w	...	الصومال
19,759.0	29,542.0	26,128.8	6,477.8	1,143.1-	العراق
5,115.8	8,143.0	8,964.9	5,035.1	501.7-	عمان
62,586.8	62,031.2	51,977.9	23,951.6	6,388.7	قطر
38.2-	65.9-	55.0-	30.8-	41.5-	البحرين
69,786.1	78,715.9	65,747.2	36,701.4	28,285.8	الكويت
4,996.0-	3,402.3-	4,371.6-	6,968.8-	7,021.5-	لبنان
13,997.0-	24,875.4	3,172.9	16,801.6	9,382.4	ليبيا
3,293.9-	10,660.2-	7,900.9-	5,595.6-	3,194.7-	مصر
7,910.4-	9,575.6-	7,990.7-	4,075.1-	4,550.6-	المغرب
1,224.0-	1,177.9-	268.1-	349.5-	542.4-	موريتانيا
1,474.3-	334.7-	527.4-	1,054.1-	2,527.4-	اليمن
ميزان الحساب الراسمالي والمالي					
259,191.5-	276,471.4-	273,018.0-	68,039.4-	38,416.3	مجموع الدول العربية
2,787.4	5,379.3	3,285.6	1,089.7	854.3	الأردن
44,566.4-	39,687.4-	29,720.1-	5,025.7	9,689.3-	الإمارات
2,263.3-	1,667.0-	3,906.4-	402.4	613.0-	البحرين
3,287.2	5,013.2	1,619.3	1,837.8	2,802.0	تونس
623.0-	352.0-	2,370.0	3,180.0	3,458.0	الجزائر
341.7	157.0	124.0	66.5	131.5	جيبوتي
127,703.0-	122,428.5-	110,367.6-	32,371.2-	39,799.6	السعودية
4,029.4	3,768.4	749.5	2,671.5	4,747.3	السودان
...	...	1,914.1	1,570.8	2,270.6	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
12,343.3-	16,169.4-	12,346.0-	7,734.3	1,434.4	العراق
7,693.1	6,119.6-	6,624.2-	4,280.9-	2,416.1	عمان
54,497.2-	44,398.7-	62,583.9-	10,678.0-	603.6	قطر
44.6	66.1	63.2	47.6	40.2	البحرين
64,462.8-	76,482.3-	56,666.1-	43,450.4-	25,639.5-	الكويت
4,254.4	4,254.4	2,719.7	4,500.8-	11,118.0	لبنان
7,404.5	9,399.2-	2,459.8-	9,806.3-	3,558.4-	ليبيا
8,427.3	9,549.6	9,559.6-	8,613.4	3,468.8	مصر
7,528.4	9,806.3	8,336.1	4,416.0	4,723.4	المغرب
1,483.4	1,790.9	561.3	363.8	402.0	موريتانيا
14.0-	447.5	527.2-	28.9	353.3-	اليمن

* بيانات أولية.

تابع ملحق (1/9) "د" : موازين مدفوعات الدول العربية
(2013-2009)

(مليون دولار)

*2013	2012	2011	2010	2009	
بنود صافي السهو والخطأ					
-14,962.7	-69,928.3	-69,805.1	-33,654.5	-74,204.6	مجموع الدول العربية
575.9	660.9	325.4	795.1	391.0	الأردن
929.6	19,388.2	16,703.1	4,934.0	4,291.5	الإمارات
123.1	118.4	72.3	106.9	65.7	البحرين
0.0	77.3	67.9	73.9	66.1	تونس
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الجزائر
0.0	0.0	0.0	8.2	27.7	جيبوتي
4,937.0	45,564.0	45,254.0	34,392.0	60,754.2	السعودية
434.4	2,449.4	88.6	983.3	376.4	السودان
...	...	373.1	887.5	881.1	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
...	4,117.9	3,389.1	7,946.1	6,108.6	العراق
520.2	990.9	847.9	743.8	1,141.7	عمان
974.7	1,553.0	3,737.7	1,077.7	1,320.4	قطر
...	0.0	27.2	60.9	0.6	القمر
1,947.9	1,083.0	4,620.7	7,304.8	1,136.4	الكويت
...	852.1	1,651.9	11,469.7	4,096.5	لبنان
7,404.5	2,422.2	2,741.8	2,494.4	661.6	ليبيا
2,345.6	2,713.8	870.6	1,741.7	453.6	مصر
1,015.0	3,243.5	2,288.0	1,545.7	23.0	المغرب
244.3	126.9	46.3	11.4	130.6	موريتانيا
660.3	1,490.0	343.6	120.0	1,587.2	اليمن
الميزان الكلي					
108,140.2	178,968.6	95,940.7	89,779.0	52,404.2	مجموع الدول العربية
489.7	3,793.7	1,162.6	1,469.7	1,958.0	الأردن
21,045.6	9,885.6	4,525.8	7,333.2	6,132.3	الإمارات
173.7	673.1	587.0	1,279.3	118.9	البحرين
673.5	1,368.9	1,698.3	191.0	1,633.5	تونس
134.0	12,136.0	20,127.0	15,320.0	3,858.0	الجزائر
170.5	4.0	21.0	8.7	8.8	جيبوتي
68,828.0	115,787.4	95,954.6	35,029.0	32,555.7	السعودية
17.6	24.1	680.1	26.8	555.7	السودان
...	...	7,111.8	2,068.3	373.6	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
7,415.7	9,254.7	10,393.7	6,266.0	5,817.3	العراق
12,288.7	1,032.5	1,492.8	1,498.0	772.7	عمان
9,064.4	16,079.5	14,343.6	12,195.9	8,312.6	قطر
6.4	0.2	19.1	44.0	1.9	القمر
3,375.4	3,316.5	4,460.4	555.8	3,782.8	الكويت
741.6	1,536.9	1,996.2	3,324.5	7,899.1	لبنان
13,997.0	13,054.0	3,454.9	4,500.8	5,162.4	ليبيا
2,787.8	3,824.4	18,331.1	1,276.1	179.5	مصر
1,397.0	3,474.2	2,633.5	1,204.8	195.8	المغرب
15.1	486.1	246.9	25.6	9.8	موريتانيا
828.0	1,602.8	1,398.2	905.3	1,293.4	اليمن

* بيانات أولية.

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية)

	2013*	2012	2011	2010	2009	
	20.4	23.5	21.6	15.4	10.6	مجموع الدول العربية
	34.1- 34.1	34.1- 35.4	30.6- 20.8	25.7- 17.1	26.3- 16.6	الأردن
	23.1	22.2	26.9	10.3	10.6	الإمارات
	12.6- 4.1	13.5- 9.9	10.4- 13.0	10.4- 11.3	8.5- 5.7	البحرين
	32.6- 29.8	34.0- 33.6	34.4- 36.6	26.1- 29.2	35.6- 24.5	تونس
	2.6- ...	6.0- ...	2.2- ...	3.6- 6.1-	0.5- 5.7-	الجزائر
	...	...	...	...	...	جيبوتي
	16.9	23.9	24.8	12.3	4.4	السعودية
	30.9	34.2	36.8	31.9	24.0	السودان
	52.1	53.8	51.5	43.2	26.1	سورية
	33.0- 51.2	34.8- 54.8	29.8- 52.1	29.5- 41.2	28.8- 33.9	الصومال
	34.0- 14.8	34.4- 43.2	34.7- 21.4	32.9- 33.0	31.8- 24.2	العراق
	8.6- 19.4	11.2- 20.9	9.2- 19.4	9.7- 16.5	8.9- 18.2	غُمان
	8.9- 8.1-	11.8- 11.1-	7.3- 1.8	3.5- 2.7-	3.8- 7.0-	قطر
						الكويت
						لبنان
						ليبيا
						مصر
						المغرب
						موريتانيا
						اليمن

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

**ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2013-2009)**

(نسبة مئوية)

*2013	2012	2011	2010	2009		
11.4	15.6	14.6	7.3	2.6	مجموع الدول العربية	
10.0-	15.2-	10.2-	7.1-	5.2-	الأردن	
16.1	18.5	14.7	2.5	3.1	الإمارات	
7.8	7.2	11.2	3.0	2.4	البحرين	
8.4-	8.2-	7.4	4.8-	2.8-	تونس	
0.3	6.1	8.9	7.5	0.3	الجزائر	
11.8-	11.9-	11.7-	5.8-	9.1-	جيبوتي	
17.7	22.4	23.7	12.7	4.9	السعودية	
7.2-	9.2-	1.9-	2.4	8.2-	السودان	
...	...	...	0.6-	1.9-	سورية	
...	...	...	...	...	الصومال	
10.1	16.0	16.6	5.5	1.2-	العراق	
6.4	10.5	12.9	8.6	1.0-	عمان	
30.9	32.7	30.6	19.1	6.5	قطر	
6.5-	11.6-	9.4-	5.8-	7.9-	الكويت	
39.7	45.2	42.7	31.8	26.7	لبنان	
11.1-	8.0-	10.9-	18.3-	20.0-	ليبيا	
21.7-	29.9	8.6	22.8	15.1	مصر	
1.2-	4.1-	3.4-	2.6-	1.7-	المغرب	
7.5-	10.0-	8.0-	4.5-	5.0-	موريتانيا	
29.4-	30.1-	6.6-	9.6-	17.9-	اليمن	
4.1-	1.0-	1.7-	3.4-	8.9-		

*بيانات أولية.

المصدر: المحققان (2/2) و(1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياجات الخارجية الرسمية للدول العربية* (2009-2013)

(مليون دولار)

	2013**	2012	2011	2010	2009	
مجموع الدول العربية	1,375,146.4	1,261,504.5	1,104,430.2	1,009,827.2	924,965.1	
الأردن	12,219.8	6,853.5	10,755.6	12,466.4	11,108.6	
الإمارات	68,562.6	57,080.4	47,299.8	42,812.3	36,124.8	
البحرين	5,110.3	4,853.0	4,544.5	5,083.2	3,801.0	
تونس	7,558.8	8,642.0	7,545.3	9,461.8	10,639.4	
الجزائر	194,712.0	191,297.0	182,822.0	162,615.0	149,040.0	
جيبوتي	419.1	248.6	244.1	249.0	241.8	
السعودية	725,292.0	656,141.0	543,582.0	444,703.0	409,675.0	
السودان	1,931.0	2,093.4	1,322.1	2,920.2	3,012.3	
سورية	...	...	11,722.2	18,488.6	15,917.0	
الصومال	...	...	...	...	...	
العراق	76,112.2	68,733.5	60,738.1	50,357.0	44,127.5	
عمان	15,950.2	14,338.0	14,365.2	13,024.5	12,202.9	
قطر	41,065.5	32,001.2	15,678.7	30,153.6	17,915.6	
الكويت	164.6	194.1	155.2	145.3	150.3	
لبنان	32,132.7	28,866.9	25,902.6	21,248.1	20,255.0	
ليبييا	36,748.0	37,185.6	33,740.6	31,514.1	29,102.9	
مصر	118,678.0	117,890.5	104,030.6	101,612.4	99,007.2	
المغرب	13,612.4	11,733.9	15,398.0	33,858.0	32,281.0	
موريتانيا	18,404.0	16,355.6	19,526.1	22,613.1	22,796.2	
اليمن	981.8	942.5	483.5	272.6	225.3	
	5,491.4	6,053.9	4,573.8	6,229.1	7,341.3	

* باستثناء الذهب.

** بيانات أولية.

المصدر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014.
- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2014

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياجات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر
(2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013*
مجموع الدول العربية	21.7	21.6	18.4	19.9	20.3
الأردن	10.5	10.8	7.7	4.5	7.6
الإمارات	2.9	3.1	2.5	3.1	3.4
البحرين	4.7	5.5	4.5	4.4	4.5
تونس	7.0	5.4	4.0	4.5	3.9
الجزائر	47.8	50.2	46.8	44.5	42.4
جيبوتي	6.4	8.0	5.3	5.2	8.5
السعودية	56.5	54.8	54.4	55.5	56.8
السودان	4.2	4.0	2.0	3.1	2.7
سورية	13.7	13.9	7.7	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	...	16.2	17.9	16.4	16.1
عمان	9.1	8.7	8.0	6.7	6.0
قطر	9.6	17.3	7.0	12.5	15.7
المغرب	10.7	9.9	9.4	10.7	9.2
الكويت	13.1	13.0	13.8	14.3	14.9
لبنان	22.0	21.9	20.9	21.9	21.7
ليبيا	54.0	49.7	111.5	53.6	56.2
مصر	9.7	8.8	3.7	2.7	3.4
المغرب	9.0	8.3	5.7	4.7	5.2
موريتانيا	1.8	1.7	2.4	3.7	3.9
اليمن	11.2	8.8	6.4	6.4	6.0

* بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (1/9) و(4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (2009-2013)

(بليون دولار)

	2009	2010	2011	2012	*2013
الدول العربية المقترضة	159,061.5	164,815.0	168,521.0	181,128.2	203,518.7
الأردن	5,449.2	6,494.1	6,319.4	6,947.1	10,189.5
تونس	20,984.0	21,544.0	23,636.0	24,470.0	24,865.0
الجزائر	5,687.0	5,536.0	4,410.0	3,694.0	3,396.0
جيبوتي	627.1	633.6	678.0	729.0	705.3
السودان	35,785.0	37,450.0	39,800.0	42,047.0	43,800.0
سورية	4,677.2	4,468.6	4,326.5	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
عمان	2,717.3	2,955.0	3,243.7	3,538.4	3,865.0
القطر	288.4	280.6	277.9	251.2	100.0
لبنان	21,012.0	20,274.0	20,655.0	24,118.0	30,528.0
مصر	33,287.3	34,992.5	33,692.9	38,823.7	45,752.2
المغرب	19,372.0	20,798.0	22,048.0	25,222.0	28,801.0
موريتانيا	3,139.1	3,318.5	3,625.9	4,047.5	4,270.4
اليمن	6,035.9	6,070.1	5,807.8	7,240.4	7,246.4

* بيانات أولية.

المصدر : إستانبان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (2009-2013)

(مليون دولار)

	2013*	2012	2011	2010	2009	
الدول العربية المقترضة	15,188.3	14,465.1	15,810.9	14,270.9	14,684.3	
الأردن	843.5	785.9	730.6	633.8	551.4	
تونس	2,013.0	2,617.0	2,675.0	2,292.0	2,357.0	
الجزائر	520.0	844.0	615.4	667.0	1,000.0	
جيبوتي	44.5	42.8	37.7	35.4	36.1	
السودان	186.4	267.8	288.4	394.5	271.6	
سورية	...	...	557.3	638.0	619.8	
الصومال	...	...	...	...	...	
عمان	567.0	419.0	221.8	536.8	672.6	
القطر	4.7	11.9	3.9	4.3	11.9	
لبنان	4,798.6	3,791.0	5,196.0	4,188.0	4,443.0	
مصر	3,075.5	2,993.9	2,942.1	2,698.8	2,655.2	
المغرب	2,590.0	2,307.0	2,162.6	1,819.5	1,752.2	
موريتانيا	157.1	139.8	105.0	107.8	60.6	
اليمن	388.0	245.0	275.0	255.0	253.0	

* بيانات أولية.

المصدر : إستانبان للتقير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي

(نسبة مئوية)

	2009	2010	2011	2012	*2013
الدول العربية المقترضة	22.3	20.5	20.4	20.9	22.3
الأردن	22.8	24.5	21.9	22.4	30.3
تونس	48.3	48.9	51.4	54.1	52.8
الجزائر	4.1	3.4	2.2	1.8	1.5
جيبوتي	59.8	56.1	54.7	53.9	48.4
السودان	59.7	52.1	57.1	61.7	70.7
سورية	8.7	7.4	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
عمان	5.6	5.0	4.7	4.6	4.9
البحرين	55.2	53.1	47.6	44.0	17.0
لبنان	59.8	53.3	51.5	56.4	67.7
مصر	17.7	16.0	14.3	14.8	16.9
المغرب	21.4	22.9	22.2	26.2	27.3
موريتانيا	103.6	91.4	89.2	103.4	102.5
اليمن	21.2	19.6	18.7	22.6	20.2

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و (6/9).

ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
(2009-2013)

(نسبة مئوية)

	2009	2010	2011	2012	2013*
الدول العربية المقترضة	4.6	4.4	5.1	3.8	5.9
الأردن	5.0	5.0	5.3	5.5	5.9
تونس	11.8	10.3	11.7	11.7	8.9
الجزائر	1.4	2.0	1.0	0.8	0.7
جيبوتي	8.5	8.1	8.6	8.8	8.9
السودان	2.7	2.0	3.0	7.0	6.0
سورية	4.0	3.3	3.3	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
عمان**	0.8	0.5	0.4	0.4	0.5
القطر	14.6	4.7	3.8	10.9	4.1
لبنان	20.6	20.7	21.2	14.8	17.5
مصر	5.8	5.5	6.2	6.6	7.1
المغرب	5.9	5.4	4.8	4.7	5.1
موريتانيا	3.4	5.2	3.5	5.3	5.6
اليمن	2.7	3.6	2.7	2.7	3.5

*بيانات أولية.

**نسبة خدمة الدين الخارجي للحكومة فقط.

المصدر: المطابق (1/9) و (7/9).

ملحق (11/9) : اسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة) (2007-2013)

الدولة	العملة الوطنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير في قيمة العملة خلال 2013 (%)	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة للفترة 2007-2013 (%) ⁽²⁾
الاردن	دينار	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	1.2309	1.3494	1.3494	1.4314	1.4078	1.5619	1.6253	4.06	4.06
الجزائر	دينار	69.2920	64.5828	72.6470	74.3908	72.9379	77.5360	78.6568	1.45	2.14
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
السودان	جنيه	2.0156	2.0900	2.3300	2.3200	2.6600	3.5730	4.7540	33.05	15.37
سورية ⁽¹⁾	ليرة	49.9900	46.5000	46.7100	46.5000	48.3364	...	...	...	...
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1254.5700	1193.1000	1170.0000	1170.0000	1170.0000	1166.1700	1166.0000	0.01-	1.21-
عمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
البحرين	فرنك	359.4500	335.8540	354.1400	371.4580	353.8998	382.8960	400.0000	4.47	1.80
الكويت	دينار	0.2844	0.2685	0.2672	0.2868	0.2760	0.2799	0.2836	1.29	0.05-
لبنان	ليرة	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	0.00	0.00
ليبيا	دينار	1.2589	1.2236	1.2500	1.2668	1.2241	1.2600	1.2770	1.35	0.24
مصر	جنيه	5.6430	5.4430	5.5550	5.6350	5.9460	6.0561	6.4590	6.65	2.28
المغرب	درهم	8.1920	7.7500	8.0570	8.4172	8.0899	8.6284	8.3900	2.76-	0.40
موريتانيا	أوقية	258.5870	252.8308	261.9686	275.3000	281.1183	296.6200	300.0031	1.14	2.51
اليمن	ريال	198.9530	199.7640	202.8470	219.5900	213.8000	214.3510	214.8900	0.25	1.29

(1) يمثل سعر صرف الدولار للدولة والقطاع العام، ومنذ عام 2000 في سوق النقد المجاور، واعتباراً من عام 2007، تم توحيد سعر الصرف المتعدد إلى سعر صرف يطلق عليه سعر صرف العملات الأجنبية.

(2) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، ورمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التغير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) (2013-2007)

الدولة	العملة الوطنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير في قيمة العملة خلال 2013 (%)	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة للفترة 2013-2007 (%)
الأردن	دينار	0.9771	1.0400	0.9870	0.9354	0.9922	0.9142	0.9419	3.03	0.61-
الإمارات	درهم	5.0590	5.4015	5.1237	4.8519	5.1405	4.7420	4.8849	3.01	0.58-
البحرين	دينار	0.5198	0.5541	0.5259	0.4980	0.5277	0.4869	0.5014	2.97	0.60-
تونس	دينار	1.7558	1.8020	1.8794	1.8990	1.9639	2.0144	2.1669	7.57	3.57
الجزائر	دينار	95.1804	93.9597	101.1664	97.5985	101.8108	100.2769	105.7362	5.44	1.77
جيبوتي	فرنك	245.1814	260.5507	243.1634	234.2294	248.7402	229.4061	236.4714	3.08	0.60-
السعودية	ريال	5.1664	5.5105	5.2319	4.9541	5.2487	4.8412	4.9877	3.03	0.58-
السودان	جنيه	2.7839	3.0629	3.2787	3.1042	3.7480	4.5754	6.2067	35.65	14.30
سورية	ليرة	71.3384	73.5784	64.7147	61.4654	67.6425	...	...	...	...
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1722.6368	1753.9928	1631.0069	1544.2001	1636.1696	1503.8270	1549.2817	3.02	1.75-
عُمان	ريال	0.5310	0.5661	0.5370	0.5086	0.5388	0.4978	0.5120	2.86	0.60-
قطر	ريال	5.0206	5.3521	5.0790	4.8089	5.0962	4.7000	4.8422	3.03	0.60-
البحرين	فرنك	493.2252	492.3938	491.8333	492.2349	491.9038	491.9591	491.9678	0.00	0.04-
الكويت	دينار	0.3892	0.3964	0.4006	0.3810	0.3840	0.3599	0.3773	4.83	0.52-
لبنان	ليرة	2086.1658	2214.8463	2095.2666	1984.1186	2107.3121	1941.2030	2005.9097	3.33	0.65-
ليبيا	دينار	1.7363	1.7913	1.7456	1.6752	1.7071	1.6210	1.6790	3.58	0.56-
مصر	جنيه	7.7730	7.9740	7.7423	7.4696	8.3304	7.8654	9.1775	16.68	2.81
المغرب	درهم	11.2302	11.3108	11.2462	11.1506	11.2750	11.1142	11.1811	0.60	0.07-
موريتانيا	أوقية	360.7005	355.1704	365.9836	366.0412	393.3883	383.0605	392.0368	2.34	1.40
اليمن	ريال	274.4043	367.0546	291.0030	289.8103	301.4557	277.9139	286.0420	2.92	0.69

(1) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل اليورو، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.
المصدر: قاعدة بيانات "Bloomberg L.P".

**ملحق (13/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)
(2007-2013)**

الدول	العملة الوطنية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير في قيمة العملة خلال 2013 (%)	متوسط التغير السنوي ⁽¹⁾ في قيمة العملة للفترة 2007-2013 (%)
الأردن	دينار	1.0852	1.1213	1.0949	1.0833	1.1209	1.0875	1.0790	0.78-	0.10-
الإمارات	درهم	5.6213	5.8029	5.6632	5.6032	5.7977	5.6251	5.5812	0.78-	0.12-
البحرين	دينار	0.5755	0.5941	0.5798	0.5737	0.5936	0.5759	0.5714	0.78-	0.12-
تونس	دينار	1.9613	1.9469	2.0822	2.1839	2.2224	2.3923	2.4690	3.21	3.91
الجزائر	دينار	106.0623	102.0474	112.0257	113.4914	115.1459	118.7600	120.6180	1.56	2.17
جيبوتي	فرنك	272.0284	280.8174	274.0540	271.1507	280.5653	272.2130	270.0870	0.78-	0.12-
السعودية	ريال	5.7361	5.9254	5.7827	5.7214	5.9201	5.7438	5.6990	0.78-	0.11-
السودان	جنيه	3.0859	3.3027	3.5491	3.5183	4.2097	5.4727	7.3132	33.63	15.47
سورية	ليرة	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الصومال	شلن	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	دينار	1920.3015	1885.1939	1804.1940	1785.0807	1847.0603	1786.2000	1772.0000	0.79-	1.33-
عمان	ريال	0.5885	0.6075	0.5929	0.5866	0.6070	0.5889	0.5843	0.78-	0.12-
قطر	ريال	5.5716	5.7516	5.6130	5.5536	5.7464	5.5753	5.5318	0.78-	0.12-
البحرين	فرنك	550.1920	530.6839	546.1001	566.7371	558.6959	586.4760	563.1050	3.98-	0.39
الكويت	دينار	0.4359	0.4253	0.4438	0.4373	0.4371	0.4288	0.4310	0.51	0.19-
لبنان	ليرة	2307.4527	2382.0045	2324.6346	2300.0079	2379.8661	2309.0200	2290.9900	0.78-	0.12-
ليبيا	دينار	1.9327	1.9334	1.9330	1.9328	1.9325	1.9324	1.9644	1.66	0.27
مصر	جنيه	8.6259	8.5839	8.5500	8.5775	9.3661	9.2760	10.4410	12.56	3.23
المغرب	درهم	12.5396	12.2463	12.4244	12.8421	12.7714	13.2161	12.7741	3.34	0.31
موريتانيا	أوقية	395.8053	376.3857	404.5802	420.9345	443.7970	454.3290	461.5047	1.58	2.59
اليمن	ريال	304.5276	315.6479	312.7989	335.0307	337.5226	328.3190	326.5740	0.53-	1.17

(1) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ، و ترمز العلامة (-) إلى ارتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014 ، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (14/9) : التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعالة *

(2013-2007)

(نسبة مئوية)

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط الفترة 2005-2000	متوسط الفترة 2013-2007
الأردن	3.0-	4.2	1.7	1.4	1.3 -	2.6	2.8	0.9-	1.2
الإمارات	1.6	3.1	4.2	4.2 -	7.0 -	0.5	0.3	0.3-	0.2 -
البحرين	6.5-	8.0-	4.6	2.4 -	6.9 -	1.6	1.6	2.5-	2.3 -
تونس	3.0-	0.7-	1.1-	0.5-	1.8-	1.8-	1.3-	2.9-	1.5 -
الجزائر	1.4-	4.9	1.2-	0.5	0.6-	5.4	1.5-	3.8-	0.9
جيبوتي	5.4-	4.4-	8.0	6.0	3.5 -	1.0 -	0.2	1.1-	0.0
السعودية	3.0-	2.4 -	7.0	0.2 -	3.5 -	2.6	2.2	3.0-	0.4
السودان	2.5	0.4	3.1	7.8	4.8 -	4.7	9.3	5.3	3.3
سورية	3.2-	12.5	6.6	0.4	2.0 -	...	...	...	...
عمان	2.3-	3.5	4.5	1.3 -	2.8 -	3.2	2.6	3.1-	1.1
قطر	5.0	6.5	1.7 -	5.5 -	5.1 -	1.4	0.1 -	0.9	0.1
الكويت	0.4 -	8.1	1.0-	1.1	1.7	3.2	0.8	0.5-	1.9
لبنان	4.2-	2.1 -	2.5	1.2	0.1 -	1.2 -	7.0 -	3.0-	1.6-
ليبييا	0.8	4.6	4.0	0.3 -	9.4	18.7	16.7	16.4-	7.7
مصر	1.5	12.9	14.9	6.6	2.8 -	5.8	5.6 -	7.2-	4.8
المغرب	0.8-	0.4	2.1	4.1 -	2.3 -	2.1 -	1.8	1.2-	0.7 -
موريتانيا	1.7	6.0	4.8-	2.5-	5.2-	1.5	0.6-	1.6-	0.6 -
اليمن	2.4-	8.7	5.6	1.4 -	12.5	17.0	15.6	4.6	7.9

ترمز العلامة (-) الى إنخفاض في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة الوطنية.

* التغير السنوي محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100.

المصدر : صندوق النقد الدولي (IFS).

ملحق (1/10) : نسبة دعم الطاقة* إلى الناتج المحلي الإجمالي
2011

الدولة	المنتجات النفطية	الكهرباء	الغاز الطبيعي	الفحم	الإجمالي
الأردن	5.27	4.10	0.34	..	9.71
الإمارات	3.49	2.04	4.26	0.04	9.83
البحرين	10.01	2.96	1.87	..	14.84
تونس	2.56	2.43	0.70	..	5.69
الجزائر	6.11	1.15	6.07	0.00	13.33
جيبوتي	0.07	0.51	..	..	0.58
السعودية	13.27	2.79	0.65	0.00	16.71
السودان	2.26	..	..	..	2.26
سورية	..	..	..	..	0.00
العراق	14.30	1.57	0.31	0.00	16.18
عمان	6.54	0.94	3.34	..	10.82
قطر	5.42	1.26	1.76	0.00	8.44
الكويت	6.86	3.12	1.81	0.00	11.79
لبنان	3.57	4.61	0.17	0.11	8.46
ليبيا	8.81	2.33	1.49	0.00	12.63
مصر	8.60	2.50	2.59	0.05	13.74
المغرب	2.83	..	0.04	0.33	3.20
موريتانيا	0.73	0.93	0.80	..	2.46
اليمن	6.89	1.47	1.05	..	9.41

*وذلك بما يشمل الدعم قبل الضرائب وتقديرات الدعم الضريبي
المصدر: صندوق النقد الدولي وتقديرات دولية.

ملحق (2/10) : نسبة دعم الطاقة* إلى الإيرادات العامة 2011

الدولة	المنتجات النفطية	الكهرباء	الغاز الطبيعي	الفحم	الإجمالي
الأردن	19.94	15.49	1.30	..	36.73
الإمارات	9.96	5.82	12.15	0.11	28.04
البحرين	35.36	10.44	6.61	..	52.41
تونس	8.07	7.66	2.19	..	17.92
الجزائر	15.40	2.89	15.31	0.00	33.60
جيبوتي	0.19	1.49	..	..	1.68
السعودية	24.91	5.23	1.23	0.00	31.37
السودان	12.11	..	..	..	12.11
العراق	18.31	2.01	0.40	0.00	20.72
عُمان	15.80	2.27	8.06	..	26.13
قطر	14.05	3.26	4.56	0.00	21.87
الكويت	10.15	4.62	2.68	0.00	17.45
لبنان	15.17	19.59	0.71	0.45	35.92
ليبيريا	22.91	6.04	3.86	0.00	32.81
مصر	39.07	11.35	11.79	0.23	62.44
المغرب	10.27	..	0.13	1.21	11.61
موريتانيا	2.65	3.37	2.91	..	8.93
اليمن	28.05	5.99	4.26	..	38.30

* وذلك بما يشمل الدعم قبل الضرائب وتقديرات الدعم الضريبي
المصدر: صندوق النقد الدولي وتقديرات دولية.

ملحق (1/11) : المساعدات الإنمائية العربية الرسمية (صافي السحب)
(2013- 1970)

(مليون دولار)

	1970-1974	1975-1979	1980-1984	1985-1989	1990-1994	1995-1999	2000-2004	2005-2009	2010	2011	2012	2013	2013-1970	نسبة التغير % 2013 - 2012	حصة الدول % 2013 - 1970
مجموع الدول العربية	7,696	31,870	32,741	15,515	13,560	6,820	15,170	19,797	4,608	7,471	3,139	13,737	172,124	337.6	100.0
دول مجلس التعاون الخليجي	6,611	29,130	30,450	14,831	13,321	6,820	15,170	19,797	4,608	7,471	3,139	13,737	165,085	337.6	95.9
الإمارات	923	4,857	2,768	272	1,957	482	804	929	47	152	241	481	13,913	99.1	8.1
السعودية*	4,013	18,515	21,503	12,253	8,829	4,368	12,339	15,134	3,702	5,440	1,717	6,156	113,970	258.6	66.2
عمان	...	...	6	198	189	77	117	103	32	48	16	29	816	80.1	0.5
قطر	279	1,076	692	28	44	187	408	1,441	309	918	460	6,311	12,153	1,272.0	7.0
الكويت	1,396	4,682	5,481	2,080	2,302	1,706	1,501	2,190	518	912	705	759	24,232	7.8	14.1
الدول العربية الأخرى	1,085	2,740	2,291	684	239	...	...	...	...	...	...	...	7,039	...	4.1
الجزائر	73	449	354	262	45	...	...	...	...	...	...	...	1,183	...	0.7
العراق	453	1,577	1,091	-76	76	...	...	...	...	...	...	...	3,121	...	1.8
ليبيا	559	714	846	498	118	...	...	...	...	...	...	...	2,735	...	1.6

* بيانات السعودية للسنوات (1990 - 2013) من وزارة المالية وعن إجمالي المساعدات الإنمائية.

... غير متوفر

المصدر : (1) بيانات وطنية .

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أعداد مختلفة .

(3) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التعاون من أجل التنمية أعداد مختلفة .

ملحق (2/11) : نسبة المساعدات الإنمائية العربية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي للمانحين الرئيسيين

(1985 و 1990 و 1995 و 2000 و 2005 و 2008 - 2013)

(نسب مئوية)											
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2005	2000	1995	1990	1985	
0.85	0.20	0.52	0.41	0.49	0.56	0.28	0.79	0.60	4.00	2.50	دول مجلس التعاون الخليجي
0.12	0.06	0.04	0.02	-0.01	0.04	0.07	0.14	0.10	2.70	0.50	
0.81	0.23	0.80	0.69	0.91	1.07	0.33	1.32	0.50	4.20	2.90	
0.40	0.37	0.54	0.40	0.39	0.34	0.53	0.51	1.60	5.00	3.00	الكويت

المصدر: حسابات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحق (3/11) : العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق *

حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2013

(مليون دولار)

حصة مجموعات الدول (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	12273.2	184.8	639.5	863.9	1366.0	690.1	1109.1	135.3	7284.5	مجموع المساعدات
	100.0	1.5	5.2	7.1	11.1	5.6	9.0	1.1	59.4	حصة المؤسسات (%)
47.4	5821.0	0.0	639.5	608.6	1366.0	190.0	255.0	30.0	2731.9	مجموعة الدول العربية
17.1	2091.3	184.8	0.0	204.3	0.0	221.1	394.1	10.0	1077.0	مجموعة الدول الأفريقية
30.9	3797.4	0.0	0.0	51.0	0.0	233.0	327.2	30.0	3156.2	مجموعة الدول الآسيوية
1.2	142.8	0.0	0.0	0.0	0.0	30.0	112.8	0.0	0.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
3.4	420.7	0.0	0.0	0.0	0.0	16.0	20.0	65.3	319.4	مجموعة الدول الأخرى

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إدارتها (الفروض فقط).

المصدر: - أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي، خلاصة العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية كما في 2013/12/31.

ملحق (4/11) : التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة *
خلال عام 2013

(مليون دولار)

النسبة المئوية المئوية (%)	المجموع الكلي	قطاعات أخرى**	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	12273.2	3259.4	301.1	1236.8	918.1	4363.5	2194.3	مجموع المساعدات
	100.0	26.6	2.4	10.1	7.5	35.5	17.9	حصص القطاعات (%)
47.4	5821.0	1457.5	267.1	531.7	528.2	2105.5	931.0	مجموعة الدول العربية
17.1	2091.3	498.3	28.0	451.8	152.6	190.2	770.4	مجموعة الدول الأفريقية
30.9	3797.4	1026.5	6.0	245.7	191.3	2067.8	260.1	مجموعة الدول الآسيوية
1.2	142.8	45.0	0.0	0.0	46.0	0.0	51.8	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
3.4	420.7	232.1	0.0	7.6	0.0	0.0	181.0	مجموعة الدول الأخرى

* تشمل التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إدارتها (القروض فقط).

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق (3/11).

ملحق (5/11) : المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق*
حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2013/12/31

(مليون دولار)

حصص مجموعات الدول (%)	المجموع	المصرف العربي	صندوق النقد العربي	الصندوق الكويتي	الصندوق العربي	الصندوق السعودي	صندوق الأوبك	صندوق أبوظبي	البنك الإسلامي	
100.0	130508.7	3928.9	7941.7	19236.8	27171.0	12305.8	11461.4	4500.0	43963.1	المجموع التراكمي الكلي
100.0	100.0	3.0	6.1	14.7	20.8	9.4	8.8	3.5	33.7	حصص المؤسسات (%)
58.7	76627.4	9.6	7941.7	10905.2	27171.0	6012.6	2303.7	3216.4	19067.2	مجموعة الدول العربية
14.8	19344.3	3919.3	0.0	3338.3	0.0	2338.8	4230.6	403.4	5113.9	مجموعة الدول الأفريقية
23.7	30885.2	0.0	0.0	4222.2	0.0	3654.8	3224.8	734.0	19049.4	مجموعة الدول الآسيوية
1.6	2030.9	0.0	0.0	407.8	0.0	109.8	1475.3	0.0	38.0	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
1.2	1620.9	0.0	0.0	363.3	0.0	189.8	227.0	146.2	694.6	مجموعة الدول الأخرى

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962 ، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978. وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التراكمات للمؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إدارتها (القروض فقط).
المصدر: مصدر الملحق (3/11).

ملحق (6/11) : التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية حسب مجموعات الدول المستفيدة *
كما في 2013/12/31

(مليون دولار)

النسبة المئوية (%)	المجموع الكلي	قطاعات أخرى**	الصناعة والتعدين	الزراعة والثروة الحيوانية	المياه والصرف الصحي	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	النقل والاتصالات	
100.0	130508.7	26981.1	11162.1	14215.4	11549.9	36079.4	30520.8	المجموع التراكمي الكلي
	100.0	20.7	8.6	10.9	8.8	27.6	23.4	حصص القطاعات (%)
58.7	76627.4	15993.0	7130.8	8151.9	7194.9	22799.5	15357.3	مجموعة الدول العربية
14.8	19344.3	4023.1	655.7	3126.2	1676.0	2149.5	7713.8	مجموعة الدول الأفريقية
23.7	30885.2	5934.3	3367.6	2635.5	2340.9	10817.1	5789.8	مجموعة الدول الآسيوية
1.6	2030.9	579.0	0.0	230.7	218.5	261.3	741.4	مجموعة دول أمريكا اللاتينية
1.2	1620.9	451.7	8.0	71.1	119.6	52.0	918.5	مجموعة الدول الأخرى

* تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقاً لقرارات إدارتها (التروض فقط).

** تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: مصدر الملحق (3/11).

ملحق (7/11) : المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب)

(1990 - 2012)

(مليون دولار)

التوزيع النسبي (%) 2012-1990	الإجمالي 2012-1990	نسبة التغير 2012-2011	التوزيع النسبي (%) 2012	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004-2000	1999-1995	1994-1990	
	1,865,473	-5.7		133,039	141,059	131,670	127,121	127,919	108,492	107,339	108,441	312,268	269,025	299,100	المجموع الكلي للدول النامية مجموع الدول العربية (%)
	13.6			11.2	9.2	9.4	11.2	17.8	17.6	16.4	26.9	11.8	10.7	15.0	
100.0	253,906	14.7	100.0	14,951	13,032	12,366	14,248	22,758	19,061	17,555	29,219	36,968	28,892	44,856	
5.75	14,610	44.8	9.5	1417	979	955	740	738	640	573	667	3,387	2,349	2,165	
0.01	20	-	-	...	...	...	...	...	...	...	...	22	23	-26	
0.39	979	-	-	...	...	...	...	...	...	...	...	319	274	386	
3.25	8,261	10.4	6.8	1017	921	550	503	375	321	431	362	1,514	792	1,474	
2.62	6,663	-24.1	1.0	145	190	198	319	325	394	240	346	1,302	1,426	1,777	
0.99	2,502	3.5	1.0	147	142	132	167	141	113	115	74	350	444	679	
0.12	312	-	-	...	...	...	...	...	131-	25	26	93	105	195	
8.52	21,621	-12.5	6.6	983	1124	2076	2351	2566	2120	2048	1823	2,354	1,050	3,125	
2.64	6,710	398.8	11.2	1672	335	135	208	157	84	19	77	611	1,147	2,267	
3.61	9,175	-8.9	6.7	999	1096	498	662	766	394	396	237	815	553	2,761	
26.67	67,725	-31.8	8.7	1301	1908	2192	2791	9885	9204	8889	22046	7,226	1,087	1,197	
0.46	1,163	-	-	...	...	40.0-	154	75	214	54	5-	180	270	262	
9.91	25,151	-18.0	13.4	2001	2442	2519	2817	2470	1717	1360	1116	5,210	2,775	723	
0.01	29	-	-	...	...	...	...	...	...	...	...	8	11	10	
0.30	923	32.6	0.5	69	52	67	51	42	45	32	23	129	165	249	
0.02	58	-	-	...	...	...	...	...	...	...	...	18	20	20	
3.43	8,702	50.0	4.8	710	474	448	580	1070	979	819	242	1,383	1,103	894	
0.41	1,033	-86.4	0.6	87	642	9	41	74	19	38	24	15	21	62	
17.25	43,802	335.9	12.1	1807	415	597	1005	1742	1136	900	994	6,314	9,735	19,158	
7.71	19,583	1.7	9.9	1480	1456	993	930	1451	1221	1102	691	2,668	2,818	4,774	
2.52	6,393	6.8	2.7	408	382	374	374	452	347	226	187	1,261	1,124	1,257	
3.35	8,494	49.0	4.7	709	476	664	558	430	243	287	290	1,790	1,601	1,446	

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، تقرير التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية الدول النامية ، أبعاد مختلفة .

... غير متوفر

ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (2007-2013)

(مليون دولار أمريكي)

	2013*	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
								البيان
	4,420.5	4,293.3	4,168.8	3,811.1	3,702.2	3,596.7	3,494.5	السكان (بالآلاف)
	1,156.0	1,114.0	1,059.0	975.4	951.8	874.7	848.5	القوة العاملة (بالآلاف) **
	891.8	858.0	837.0	744.0	717.7	647.3	666.1	عدد العاملين (بالآلاف)
	23.4	23.0	20.9	23.7	24.5	26.0	21.5	معدل البطالة (%)
	99.4	87.0	84.0	78.1	73.2	75.1	62.6	المصالة في اسرائيل (بالآلاف)
	792.4	771.0	753.0	665.9	644.5	572.2	603.4	المصالة في الاقتصاد الفلسطيني (بالآلاف)
	10.5	11.4	11.9	11.8	11.9	13.4	15.6	توزيع المصالة الفلسطينية على القطاعات (%)
	12.2	11.9	11.8	11.4	11.7	12.1	12.6	الزراعة (%)
	15.6	14.4	13.9	13.2	7.5	10.9	11.0	الصناعة (%)
	61.7	62.3	62.4	63.7	68.9	63.6	60.8	البناء والتشييد (%)
	11,942.9	10,254.6	9,775.3	8,330.6	6,719.6	6,247.3	5,182.4	الخدمات والفروع الأخرى (%)
	12,661.7	10,973.4	10,484.2	8,929.7	7,251.8	6,883.8	5,708.8	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
	3,186.1	2,533.5	2,498.2	2,185.9	1,815.0	1,737.0	1,483.0	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية
	1,709.0	1,679.5	1,635.2	1,509.9	1,415.2	1,356.3	1,303.2	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)
	2,752.7	2,711.2	2,669.7	2,343.1	1,958.8	1,913.9	1,633.6	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)
	1,800.1	1,786.7	1,734.8	1,642.7	1,542.0	1,504.1	1,429.1	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (بالدولار)
	4.0	4.9	5.1	5.2	5.6	5.7	5.6	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي (%)
	12.6	11.9	12.0	12.6	13.0	14.1	15.9	الزراعة (%)
	13.7	14.1	13.9	4.4	4.0	3.9	5.1	الصناعة (%)
	69.7	69.1	68.2	77.8	77.4	76.4	73.4	البناء والتشييد (%)
	3,461.5	3,108.0	2,920.4	2,039.1	1,755.8	1,284.7	1,026.1	الخدمات والفروع الأخرى (%)
	11,422.9	10,540.6	9,431.7	8,224.7	7,210.4	6,881.9	5,578.3	الإستهلاك العام
	14,884.4	13,641.6	12,352.1	10,263.8	8,966.2	8,166.6	6,604.4	الإستهلاك الخاص
	124.6	133.1	126.4	123.2	133.4	130.7	127.4	إجمالي الإستهلاك المحلي الإجمالي (%)
	1,158.3	688.8	832.6	498.3	498.3	478.8	635.5	نسبة الإستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
	1,925.9	1,145.2	1,188.0	849.7	710.9	683.2	906.7	الإستهلاك العام
	3,084.2	1,834.0	2,020.6	1,541.1	1,232.9	1,206.2	1,586.1	الإستهلاك الخاص
	25.8	17.9	20.7	16.9	18.3	19.3	30.6	إجمالي الإستهلك
								نسبة الإستهلك إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

** بيانات أولية.

** بيانات القوى العاملة تشمل مدينة القدس المحتلة، بينما البيانات الأخرى لا تشملها.

بيانات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة هي حسب أسعار 2004.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية - فلسطين - رام الله.

تابع ملحق (1/13) : المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لفلسطين (2007-2013)

(مليون دولار أمريكي)

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	البيان
*2013							البيان
2,314.3 6,978.9 4,666.9 19.4 58.4	1,669.6 6,466.6 4,797.5 16.3 63.0	1,802.6 6,532.1 4,730.5 18.4 66.9	1,151.6 4,625.9 3,474.3- 13.8 55.5	905.3 4,384.8 3,479.5- 13.5 65.3	960.0 4,085.5 3,125.5- 15.4 65.4	911.3 3,919.4 3,008.1- 17.6 75.6	صناعات السلع والخدمات واردات السلع والخدمات فجوة الموارد نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,419.1 211.2 168.4 4.9 3,039.5 88.9	3,225.0 277.2 211.0 6.5 2,769.9 85.9	3,256.8 139.0 296.2 9.1 2,960.7 86.7	3,521.8 263.5 275.1 8.4 2,719.7 80.5	3,461.0 355.0 186.0 6.0 2,565.0 78.4	3,910.0 447.0 190.0 5.5 2,826.0 82.5	3,412.0 535.0 310.0 10.8 2,032.0 70.6	إجمالي النفقات العامة وصافي الأقساض صافي الأقساض النفقات الرأسمالية نسبة النفقات إلى الموزانة (%) النفقات الجارية نسبة النفقات الجارية إلى الموزانة (%) توزيع النفقات الجارية (%) رواتب حكومية (%) نفقات تحويلية (%) نفقات تشغيلية (%)
59.7 22.6 21.6	57.5 23.5 25.4	54.0 15.6 24.9	56.8 26.7 15.0	52.1 27.6 11.0	61.1 26.6 12.3	67.4 20.1 12.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح الإيرادات الجارية إيرادات ضريبية (بما فيها إيرادات المقاصة) إيرادات غير ضريبية المنح ، ومنها: منح لدعم الموزانة منح لدعم المشاريع التطويرية عجز الموزانة (-) الدين العام
3,677.9 2,319.9 2,065.5 254.4 1,358.0 1,251.2 106.8 258.7 2,376.3	3,169.8 2,238.2 2,011.9 226.3 931.6 775.5 156.1 55.2 2,482.6	3,153.5 2,176.0 1,969.5 220.0 977.5 808.7 168.8 -103.3 2,212.9	3,204.7 1,927.7 1,657.2 270.5 1,277.0 1,146.5 130.5 53.6- 1,887.4	2,962.0 1,549.0 1,265.0 284.0 1,413.0 1,368.0 45.0 144.0- 1,736.3	3,733.0 1,780.0 1,294.0 486.0 1,953.0 1,763.0 190.0 270.0 1,557.4	2,938.0 1,616.0 1,494.0 122.0 1,322.0 1,012.0 310.0 61.0 1,451.4	إجمالي الموجودات وإذات العملة المقيمين التسهيلات الإئتمانية منها : للقطاع الخاص
11,195.3 8,024.9 4,480.3 3,106.3	10,051.9 7,241.6 4,199.3 2,791.8	9,115.0 6,972.0 3,495.0 2,391.0	8,608.4 6,630.3 2,882.1 2,044.9	8,091.5 5,977.1 2,234.2 1,596.8	7,640.4 5,716.0 1,730.1 1,195.9	6,974.9 4,982.9 1,758.5 1,683.3	

* بيانات أولية.